

٨١٩  
ح. ف.

حاشية على المطول للتفتازاني، تأليف الفناري، حسن  
جلبي بن محمد - ٨٨٦ هـ. كتبت في القرن الحادي عشر  
الهجري تقديراً.

٢٨٧ ق ٢٣ س ٥٠ ر ٢٠ × ٥٠ ر ١٤ سم

نسخة جيدة، بآخرها نقص، خطها تعليق حسن، طبع  
٦٦٧٠  
عدة طبعات آخرها سنة ١٣٠٩ هـ.

الظاهرية (علوم اللغة): ٢٥٢ معجم المطبوعات: ٧٥٨

١- البلاغة العربية - المؤلف بد تاريخ النسخ

ج - حاشية حسن - جلبي بن علي المطول د - حاشية

١٢٤٦  
١  
١٦ / ٨ / ٢٠٨ - ١٥

77V.





مكتبة جامعة الملك سعود: قسم النظريات

الرقم: ٣٣٩ / ٦٦٧٠ ف ٤٦ / ١٣ / ١  
العنوان: حاشية على المطول للتصاريح  
المؤلف: الفارسي، حسن جلي محمد - ٨٨٦ م  
تاريخ التدقيق: الحادي عشر العشري  
اسم الناشر: -----  
عدد الأوراق: ٨٧ ص  
ملاحظات: -----



عنوانه كذا... من الخيرة العقب... ان تعبير الخيرة لا...  
بسم الله الرحمن الرحيم وبه العيون

الحمد لله رب العالمين والصلوة على محمد وآله...  
بسم الله الرحمن الرحيم وبه العيون  
مطلقا لا يتبادر الى ذهنك...  
منه الى تكلف...  
الذي نذكره...  
وعند الموضوع...  
بشيء...  
عالم...  
او على...  
الشيء...  
ان العلم...  
يقول...  
في المعنى...  
بذكر...  
بشأنه...  
على...  
بالنسبة...  
انما...  
يست...  
هي...  
تلك...  
الشيء...

Handwritten marginal notes on the right side of the page, including some numbers and small text.

ما يبين كاللفظ...  
صفة من...  
الاولى...  
لغز الخ...  
من جعلها...  
واضح...  
منه ان...  
يزيد...  
خاصة...  
تضمين...  
العرف...  
هذه...  
الغالبية...  
حتى...  
على...  
الاعضاء...  
للمفظة...  
والرواي...  
الما...  
بالعظيم...  
الاسماء...  
تجمع...  
فان...  
فان...  
فان...  
فان...  
فان...  
فان...

Handwritten marginal notes on the left side of the page, including some numbers and small text.

المعروفه ان كان شهره وان كان ان السكانه  
مشترق منه كما يقال ان الوجود مشتق من الحواشي  
وهذا قال اهل التفسير ان الوجود مشتق من  
التعذيب الذي هو آزاره العذب منه

وافراد الاحسان رعاية للسمع وقوع المصدر على التعليل والكثير اتفق بحكمة  
نظام العالم على وقت ما قصده الحار الابحان الاحكام والحكمة علم الاشياء على ما  
هي عليه في نفس الامر والعمل على وقت الصواب والبناء للسببية والنظام في الاصل  
ما ينظم به اللؤلؤ والمراد منها ما ينظم به امور العالم والوقف من الموافقة  
بما اراد طوبى وقف عباله ان لها لمن قد ركنها يتم لافضل فيه والحار هو الامر  
والثان هو الحاضر من الزمان واللام فيه يقع غناء الاضافة او عوض  
عن المضاف ابد على الضمك المفرد في هذه الجملة اعني اتفق بحكمة اما  
الاستيفاء جوابا عن سوال نشاء من الكلام الابق كان قبيل لم المتناهي  
المعك وتوقفه لطلب ان اتفق نظام العالم بحكمة وذلك لان العالم يعطى الام  
صاحب الحق ووقايه البيان كما لا يخفى او يدر من الهمتا بعد الاشياء على ما  
جوز به بعض النحاة ولا يلزم كون الجملة الاولى في حكم السوقة كما سيأتي ان شاء الله  
فتترك العطف على الاو لكونها متصلة بما قبلها ففصلت فصل الجواب عن  
السؤال وعلى ذلك كما ان الاضافة بينهما فكانت لا احتياج الى الاضافة لانه  
لاقتضائه المفارقة المعقولة الى الرباط لكن يجوز من هذا الوجه لئلا يترك  
في اوامر او المتعلق من الفعل من ان الاصل عند اجتماع التوابع  
يعد البدل على العطف كمثل اشهر بالنسبة الخلة ما لم يقصد اعني كون كل  
من الامرين محمدا عليه بالاشارة او روبر ارضه فترى الامام في طرف  
الانعام والافضل الا ليراد الاوقار يراد لوروه فوره اي اوقفه فد  
خل وفر العاصم من الورود الا ليراد على الماء سواء فوله او لم يدخل والرا  
فة الرمة كذا في الجمل والصحاح الرافة شد الرمة واجتماع الورد  
الرقيم في مواضع كثيرة من القرآن المجيد مع انه الوقت الاو على العكس  
فاللغز لغز الغرمان ما نقله الامام الرازي عن الغرمان من ان الغر  
فة مبالغة في الرمة خصوصية وفي وقع الكثرة وازالة العزفة في الرمة

وقيل ان العطف على الاو لانه اذا كان العطف على الاو كان العطف على الاو

وقيل ان العطف على الاو لانه اذا كان العطف على الاو كان العطف على الاو

فيه اعاء القصور ما ذكره العاصم في سورة  
البقرة من تقديم الروف على الرقيم  
مع ان الاول الرفع على التوابع  
الايدي الماولة في سورة الفخ فان  
رقيم لروف رقيم مع ان التوابع  
تقدم على رعايا جانب الرفع من رعايا  
جانب الرفع

كلام الرازي في شرحه الكشاف  
في قوله لا اذ وقع الكثرة فان  
لقد اذ وقع الكثرة فان

بعد

بعد ما يكون اسم واسم والخرق جمع فرقة وهي الجماعة الامام اسم جمع بمعنى الامام  
والافضل الاحسان وضافة الطرف الى الامام من قبيل اضافة المشبه به الى  
المنبه كما في جين الماء او لامية تشبها به بالفضاء المشتمل على الطرف والسطوح  
على نبيه محمد النبي فعمل فاعل من البناء وهو الاخبار يقال ببناء وجاء اي اجتمعت  
ببناء كعمله كما في قوله يا خاتم النبأ اكل مرسل ويجمع ايضا على انبياء وتغيره  
نبي عا وزن يبيع ذكره الجوهري وبني ايضا نص عليه سبويه واقتضاه ال  
القاعدة او بمعنى مفعول من النبوة وهي ما ارتفع من الارض كذا في الصحاح وفيه  
يقال نبى فلان اذا ارتفع وعلا وقيل النبي هو الطريق ثم قوله محمد مطلق بيان النبوة  
لاصته له لتعريفهم بالعلم نبوت ولا يفت به وما ذكره صاحب الكشاف في سورة الم  
الطابكة في قوله ذلكم الله ربكم من انه يجوز في حكم الاعراب ابداع اسم الله كصفة لا  
لاسم الاشارة او عطف بيان وربكم خبر اسك طريق الاجمال ثم التوضيح ولم  
يقدم اسم الذات كما في الحديث رمز الاستحقاق الذاتية مخصوص به تعالى على  
بناء على ما يؤيد باللام كالسبح للعبادة والافتحيز نعمت اسم الاشارة  
بما ليس معرفة باللام وما ليس بموصول مما اجمع النحاة بطلانه وقد مر هو ايضا با

والصلة على غير من تبع من ضعيف الك  
والسماة واشرف من تبع ربه الله  
والفضاء وعلمه واحبه الدين ليم  
تلاءم وعرف الحق واشرف وجه الدين  
واضحى وجه الباطل وبلغ نور اليقين سلك  
وهي اذا اجتمع ثلث بايات في الآيات  
المصنوعة حدثت الامة استغناء للعباد  
وحدثت الاخرة به نظرنا وكمره تظرف  
العين ان الاخرة كما في قوله في سورة الم

عند جمع النحاة  
باللام وما ليس  
استباح ايضا اسم الفاعل بما ليس حرف

مطل استباح ايضا اسم الفاعل بما ليس حرف  
فان قلت العلم بجملة يتوقف على علم وقوة  
وهذا لما لا يولى والتمس في قوله فقلت  
علم ان اول في الامة الكريمة ليس عليه بل هو  
ان اسم الامة لا يوصف الا بالاحكام والامير  
تلاوه وخلق الله

ذكره الشرح في حاشية المطالع انه الكرم  
هو السماة تغلغ هذا جامة او فانه  
جوز البعض ان يحددها الملكة وباللات  
الافار او بالاول الجليل وبالآخر الكرم  
والماخف انه تقسيف منه منه  
واما ذكره في تفسير سورة هود حيث قال  
في قوله فانه تغلغ هذا جامة او فانه  
خلق خالص اهل النار انه من ذلك فهو خالص  
لذلك الاجتهاد قطعا وانما هو كبر وقاسم  
لان اللفظ لا يوصف الا بالاحكام والامير  
الايق بالحق ان رفع الابع الميم بما هو متعلق  
فانظر على التوف باللام والاصح لانه مع  
بين اسم الاشارة وصفه وقد اوصى بالمشابهة  
الاصح

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله  
الطيبين الطاهرين

في العمى وفي شرح المقامات لابن زبارة اللغوي الغضائفي في الشرح لا يقال ذلك في الخبر ولم  
اعلم في الاضافة في فضلي الكرم ووجه اللبس لا بد ان ارد بالاضافة اقدم واهم اهرم واما  
عقل عليه السلام بيانية ان قصد المبالغة تلاءم الاء والجمع والفرق في الاصل بيان في جهة الترتيب  
الدرج من غير كمال وافصح معروف والحق على ان صفة من كمال او اعتقاد طابوقة الواقعة والفرق  
على ذلك ايضا لكن اذا نسب الى الواقع بالطبق ووجه تخصيص الحق بهذا الاعتبار هو ان  
الواقع امر ثابت حتى ان ينسب اليه النفي وبالطبق وعدمه فاذا عكس فقد يولد في ثبوت ذلك النفي  
بجمله اصلا في التحقيق فكان اول بسع الحق الذي هو معنى الثابت وناسب ان يراه به النفي  
المحددة الواجب الاتباع ولما احتضن القصد في الاعتبار المانع فان المنظر لولا في هذه  
الاعتبار الحكم الذي ينصق بالمعنى الاصطلاح تصديق وهو الاتقاء عن الشيء على ما هو عليه في  
العبارة استخار بان ظهر روي السلام انما هو من صفة الرسول ام لكن كان في صفة  
انما هو روي واثبات الال والاصح وادراجهم واما ما تم في لا يخفى ما في الكلام من استخار  
المكينة والتخليق والترشيح حيث نبيه في السلام لطفه لاصل رايها الى المرام واقتله  
لازم المنسب به اعني الفرق والفرق ما يلائم معناه الحقيقي اعني التلاوة والاشارة الاضافة  
والروي وضع الذي سابق لذوي العقول باختارهم في العلم والظن بالاشارة الى الوجود في  
ورد عنه في والى النبي عليه السلام لظهوره من والى الامنة تقر بينهم به واتقاهم به كذا في  
الشرع في تخصيص الجامع والافعال الروال والاشارة والدين في وجبة وهي الظلمة و  
والبا على خلاف الحق والمراد به الكفر المنسب بالظن والاشارة والاشارة والاشارة  
بنفسها متفردة لغيرها والضماء اقول منه وانم ولذلك الضيق الى الشمس في قوله  
وهو جعل الشمس ضميا والتميز والفرق بينهما بان الضمياء ضوء ذاتي والنور  
عارضه وقديما ينبغي ان يكون النور اقول على الاطلاق قوله نور السموات والارض  
الآية وانت خبر بان هذا ينبغي على علم التجوز في الآية الكريمة قد حمله على ذلك و  
اليعين العلم بزوال الشك ولهذا لا يوافق به البار من ساء في تفسير القاضي  
ان اليعين ايعان العلم ينبغي الشكل والشبهه عنه بالاشارة لانه في قوله  
يشكلى بقوله ساء لهما عين اليعين وبالجملة المشاهدة اعلم مراتب اليعين

واعلم ان مصدر قولنا في المطابقة العالم  
بالعلم او بالعلم المذكور في قوله

في بيان وجه التخصيص في قوله في قوله  
في قوله في قوله في قوله في قوله

فيل المعنى من دستور اللغة ان يكون

مطلب الفرق بين الضمياء والنور

ثم لا يخفى في هذه الفقرة ايضا من اللطائف المذكورة في الاوفا على ما هو مستوجب  
وبعد من الظروف الزمانية المقطوعة عن المضاف اليه من باب حذف منه اما وجه  
الواو مكانه ووجه الاحتياط مع الربط الصورى ولهذا الغاية بعده والعامل في الظن  
اما المقدره والغناء على توهم اما والعامل فيه ما بينهم من الساقى من مثل اقول لو علم  
واحد بمعنى اليق والاشارة الاستحقاق والتخليق الترتيب والاشارة والمراد بالعلم  
والعوارض التصديقية والتصور او اركان الطيبات والخير ثبات او اركان الكليات  
والبسائط وعطف تفسير واليعين في الشئ بل لا يقال عليه وانما ان المراد  
باعتقادي الاحاطة او ما يتبعه اعني تحصيلها او الاتصاف بها لا يجر الاقدام  
المقابل للبحر فان قلت كيف عطف والتصديق وهو خبر في المعنى عن المعطوف  
وهو اعني وكنها على التخليق وهو خبر عن المعطوف عليه اعني الحق الضميا بل قلت  
بل كل من كل الخبرين المتعلقين خبر عن كل من الذين اضم عنهما ولو سلم فوجه  
العطف ان ما ان اعني وان كان على التوزيع الا ان القصد في الظن لا من الاتصاف  
لما ربطا بالجمع فلا بد من اداة الجمع قال الشاعر في قوله الكفا في قوله ولكن  
زيد وعمر وقام ابوه وذهب اقره على ان الضمير في ابوه زيد وفي قوله عمر ولا بد  
منه من اعتبار التقديم او التأخير ووجه التفسير ما انه اذا اعتبر تقدم خبر المعطوف  
لم يبق له اداة في خبر المعطوف ووجه جعله لتأكيد صفة الخبر بالخبر عنه في قوله  
وعمر وفيه بحث لان ذلك الاعتبار بالنسبة الى التوزيع الذي هو مال المعنى لا  
يتاخر القصد في الظن لربط الجمع بالجمع ومما اثاره ليس الا الاعتبار  
الذكور بالنسبة اليه والصناعة في عرف الخاصة علم يتعلق بكيفية العمل  
ويكون المقصود منه ذلك العمل سواء حصل بغير اول  
العلم لا والاول هو العلم بالصناعة في عرف العامة وقد ساء  
كل علم ما ربه الربط حتى صار كل حرف له سمي صناعة له  
والصنعة جمع صنعة وهي الدقية سميت بذلك لتأثيرها في النفوس

وبعد فان التقاطع في الضمياء بالضمياء  
السبب في التعلق والتعلق كما في قوله  
والعوارض والتصديق للاضافة بما في الضمياء  
من الصنعة واللفظ لا كما في قوله  
على صفة نظم القرآن سورة

فلا يجوز الجمع بينهما واما ما وقع في حاشية الفقرة  
من قوله واما ما قيل في قوله في قوله في قوله  
انه فذلك بما سبق في قوله في قوله في قوله  
تفصيل ما نحن فيه من قولنا في قوله في قوله  
في قوله في قوله في قوله في قوله

مطلب تعريف الضمياء في قوله في قوله





أو كلام الرازي والشايج في شرحهما للكنز فبما وجدنا في كتابه من التفسير فيكون  
 انزل اذ الرواية غالباً بالاعادة والثناء وبل بالعرف المحمدي الكتاب والسنة المتوا  
 ترة وهو خلاف الاجماع ويمكن ان يبان ما كان الرواية من حيث هي طريق  
 بيان المعلوم ان المشاهدة سميت تفسيراً لانها طريق كشف المعلوم وسببه  
 ان لم يحصل العلم لمورده اما عرف عن الظاهر من حيث هو طريق للعلم كذا  
 في تفسير النجاشي بل هو حاصل ان التسمية بالتفسير والتاويل بيان ما يحتمل احتمالاً لا  
 العلم لا اليقين بل هو كذلك الاعتبار لا يكون التفسير انزل من التأويل بل هو  
 التفسير بيان ما يحتمل اللفظ احتمالاً لا ظاهراً والتاويل بيان ما يحتمل احتمالاً لا  
 وجه اضافة التاويل الى التأويل على هذا الظاهر واعتراض عليه وعلى الذي قبله  
 اللفظ معنى واحد وهو المراد والموضوع له ولا رواية فيه فإدراج عن المعنيين  
 والجواب ان المنقسم اليهما هو بيان المعنى المحتاج الى البيان اذ بيان التبيين  
 يحصل الحاصل وذلك منحرف في التبيين فإدراج على بيان معنى التبيين على  
 الشذوذ اذ القياس فتح التاء ويخرج بالكنز الا تبيان وتلقاه وقد يكون بنية  
 وبين البيان بان التبيين يحتمل على كذا الخاطر واعمال القلب وكثير منه ما  
 قيل التبيان بيان و دليل وبرهان فانه مني على ان زيادة الفاء لتبارة المعنى  
 وهذا الكلم الشري لا كذا اذ هو فيما بين اللفظين من جنس واحد فلا يفتق بالصفة  
 المشبهة التي يدل على زيادة المعنى وهو الثبوت والجلية مع انه اخبر من اسم  
 الفاعل كذرو حازرو وحسد وحالهم هو بمعنى الفاعل اي المبتدئ وكذا نظيره  
 وانما اخبار صيغة المصدر اشارة الى اسما الكتب المصنفة في العربية  
 في الثبوت بالامور الجلية فإدراج يكون او على تقدير مضاف اي و تبيان وكذا نظيره بل هي ما قبله على المصداقية  
 الحازر اذ يبلغ منه كلالته على زيادة النسب لانه كما في رجل عدل بناء على ما ذهب اليه ابن الحاجب من عدم اشتراك الالف  
 وان لم يول على ارفقه وثبوت مسك  
 بناء على انه معقول او حال او  
 مصدر لغفل مقدر به حال والعاليم لا يول الاعجاز وترى الفظن بين القرابين الجليل ما على وجه التقدير والمراد  
 ما يستقام من قوله اي باقية الحكم  
 ببقاء على المصدر لا ليل البناء او بانها او ابن بناء  
 وعلى هذا القياس في معاني هذا التركيب منقسم

ملاحظة  
 الفرق بين التبيين  
 والبيان وان رتبة البناء  
 في زيادة المعنى

بيان من كيفية ترتيب الظاهر في كشف  
 ما يقصدون من تبيين المعاني وتاويل  
 المعاهد ولا كونك البيان معتقداً

وقد ايدى بان هذا التاويل لا يقع للمادة  
 في الثبوت بالامور الجلية فإدراج يكون او على تقدير مضاف اي و تبيان وكذا نظيره بل هي ما قبله على المصداقية  
 الحازر اذ يبلغ منه كلالته على زيادة النسب لانه كما في رجل عدل بناء على ما ذهب اليه ابن الحاجب من عدم اشتراك الالف  
 وان لم يول على ارفقه وثبوت مسك  
 بناء على انه معقول او حال او  
 مصدر لغفل مقدر به حال والعاليم لا يول الاعجاز وترى الفظن بين القرابين الجليل ما على وجه التقدير والمراد  
 ما يستقام من قوله اي باقية الحكم  
 ببقاء على المصدر لا ليل البناء او بانها او ابن بناء  
 وعلى هذا القياس في معاني هذا التركيب منقسم

في بيان التبيين  
 والبيان وان رتبة البناء  
 في زيادة المعنى

والمعاني في علم وهو الاثر الذي يستدل به على الطريق كذا في الصحاح وقيل هو  
 وضع الفرس ينصب فيه العلامة على الشيء وكونه ايضاً للمعاني والابحار  
 تبييناً للكثير الذي يتحمل عليها النظم القليل كقولهم وكلم من القضاة  
 جوة وامثاله والمراد بانها الفصاحة للملا الاقطاب والساوية او  
 غيرها وغيرهما مما يستدل به على فصاحة الكلام وفصاحة صاحبه فيكون  
 من عطف العام الى الخاص بتخصيص لغو امضت شكل كتاب الله تعالى في قوله  
 التخصيص التبيين والشرح وفي التزيانية يقال تحضت القول اذا قصرت فيه  
 واقتصر منه ما لا يحتاج اليه وهذا التفسير اجب واهم اضافة للشكل الا الكتاب  
 من قبل اضافة الصفة الى الموصوف اس كتاب الله تعالى الشكل وهذا  
 اضيق الغوامض اليمع الخاد في المعاني وهو عدم الوضوح او  
 يتل هذه الاضافة تشبيه علم المبالغة في الاشكال كما في امثاله من خيار  
 النيار وعيون العيون مبالغة في الختارية والمغفل من اعقل الامر فوارس وفي الصحاح الفاعل من الكلام  
 اذا كان مغفلاً لا يتدبر لوجهه واعقلني فلان اعيا في امره يتدبر  
 ولا يتدبر والعوقن الثروة تحت الماء يقال عاقن في الماء وانما عاده  
 بعلم التقنية معنى الاطلاع والفراد في قوله واي الدقة الكبية وفي تشبيه  
 الاطلاع على ما في كتابه كما في الاسرار والدقايين باستخراج الدرر من  
 قرايح استقصاء له ولا يلاحظ التقريب عن الاشارة الى ذلك قوله اعده  
 كاضية ما كيد ما سبق واستيفان والقصود والقياس وكذا الضوء بالضم  
 بغير حائض ضواء وضوء او اضاءت مثلي واقتناءه يتقوله لا يتعدى  
 والمصباح في الاصل السراج النار والمراد به ارضنا القوة العاقلة والجم  
 والحركة الفكرية الشبيهة بالمصباح وقوله الى انوار التاويل  
 ملك متعلق بهية المصباح لما فيه من التاديس والاضضاء او مجرد ان  
 المصباح الموصل اذا جوز حذف الموصل مع بعض صلته كما قيل احو  
 صلا

من قبيل تتبع الاضداد وحق العبارة  
 ان يقول تسان لفظ بعضه والكلام فيه  
 وانما الكلام في خواص الشكل والوجه فيه  
 ان يبين على المبالغة في الاشكال  
 الشكل في اللغة التيسر كانه في الكلام

والفقاهة في حاشية الاعراض لان في علم  
 اذا كان لفظه لا يقع على ما على وقد شذ  
 خلاف الواو التي قد تعلق بلفظها وتبين  
 اعراضها وتغف عن ثلثان اما استعملها  
 عليه في بيع وشراء معتقداً

والعال

ويجعل طرفي الوصل الى اوار الناء ويحل مطلقا بما جاز الى مذهبنا في معنى يمتدنى  
به اليها مناسبة اصناف الدقائق اليه في ما سبق لا شعرا الوقت بالحق والمو  
ر جميع موره وهو موضع الورد والى الماء والالتهاب التوقد والاكتد  
جمع الكبد او الكبد كالكذب وقد جاز كبد التحقيق لغته والاسرار متعلق  
بالالتهاب لتفتمت معنى الاشتباك واللباب جمع اللب وهو خلاصة كل شيء  
وضفي الى كثر ونوع والاطم ان المراد بان ارتكاب التثريب ما يتناولها  
ومزايها لا اله الا الوصف فقط وهي في الاصل بيا باس رسم الشئ وكثيرها  
بمذا العلم بالنظر اليها عذب اى طالب العلم بالعلم موقوف الى وعيها  
البحر وسط واساليب التنزيل انواعها كالمحكي واللعن والنقص والخطي و  
الظاهر والمنطوق والمجمل والتمثيل وتغيرها وجرار الاساليب كجذب الماء  
والصفا بالمدخل الكدر والحول المستفاد من تقديم الظرف في التقرين  
اضافي بالقياس الى اسليم العلوم لا يدرك الوصف المفضل البيت  
اختدار عن الاقتصار في موعود الغنى على هذا العذر والمطري اسم فاعل  
من الاطراء وهو الجبالغة في المدد والظنما يصح في خصيصه وهي ال  
الفضلة والسبق التقديم وما في وما وصف مصدرية وما ذم السهيل  
من ان الفعل بعد ما هذه لا يكون فاصلا فنفس العجيب ما يخرج غلطا  
شهره يتبع موارد الكتاب الجيد او موصولة بتقديره ولا تقدير اما  
الاول لان المصدرية توف عند غير الاضغنى واير بكر لا يجوز  
ان يعود اليها ضمير واما يجوز ضمير صاحب الكشاف مصدرية ما  
في قوله تعالى واتبع الذين ظلموا اما ان ترؤفبه وليس في تقديم  
رجح الضمير الجور اليها كما زعمه ابن هاشم واعترض به عليه بل معنى على  
انه عايد الى الظلم المفهوم عن ظلموا وفي قوله ما جازة مثل قوله تعالى  
فخرج على قول في زينة والمعنى واتبع الذين ظلموا انما هو من ظلمهم

هذا هو المعنى الذي  
يكون في قوله تعالى  
واتبع الذين ظلموا  
انما هو من ظلمهم  
فخرج على قول في زينة  
والمعنى واتبع الذين  
ظلموا انما هو من ظلمهم

هذا هو المعنى الذي  
يكون في قوله تعالى  
واتبع الذين ظلموا  
انما هو من ظلمهم  
فخرج على قول في زينة  
والمعنى واتبع الذين  
ظلموا انما هو من ظلمهم

هذا هو المعنى الذي  
يكون في قوله تعالى  
واتبع الذين ظلموا  
انما هو من ظلمهم  
فخرج على قول في زينة  
والمعنى واتبع الذين  
ظلموا انما هو من ظلمهم

والا لث وصفها للاشباع والمعنى ان الوصف المتصا المبالغ لا يدرك فضايده  
وان كان مترقياً عن كل وصف اه اس وان وصفه الى غير النهاية ثم لا يخفى ما في هذه  
القران ايضا من اللطائف البيانية والمخن البديعية من التخييل والطباق  
والابها وغيرها ثم انه وقع قيل هو موقوف على قوله فانه كشاف وعم  
لاستغناء مضمون الجملة الثانية عن وقوع هذا الضمن الغنى في ايدي هذا الجا  
عة عن مضمون الجملة الاولى وهو ان تصانف بما ذكر من الفصل والشرف كما في  
قوله تعالى انما نشاءنا خلقنا آخر وفيه نظر لان العطف عليه يجمع الجمل الى  
المسوقة لمعنى الغنى من قوله لا سيما في ذكره لا يدري تبيير على انه لم يصل  
ان يكون لهم والاسراء جمع اسير على الشدة وذلك ان فعلها يعنى المنقول فانه ان  
ينكر على فاعلها و قتل وقد شذقتا واسراء صرح به في المفصل والا  
سير من الاسراء وهو القديسي الاضغنى بذلك لانهم كانوا يمشون به بالقد جاز  
اسيرت الرجل اسرا واسرا اسير وما في اسير والجمع اسيرى واسارى و  
يقال كبا سرة اسيرت في معنى يروه لظهور المناسبة والتعليق اعتقاد  
جازم غير ثابت وطفق بفتح الفاء وكسرها من افعال المعاربة يقال طفق له  
بطفق طفقا كثيرا يفرق فرقا وطفق الاضغنى طقوفا وقد جاء طفق بطفق  
كقولك بطلت بطنس كذا في شرح الرضي والطفق على التناول اعني الاخذ باليد  
فهو مناسب لقوله في ايدي جماعة وفيه ناء كيد لا يمانتهم والتوثيق الاحكام  
والشد يد التوثيق المستداه وهو الاستقامة والصواب من القول والعمل  
بجملة تفصيل تحديث اسراء التعليل وهذا ان بالفاء لان موضع التفسير  
بعد الاجمال كما قيل في قوله تعالى وما منى نوح ربه فقال الالهة يوحى من اى يود  
رون وشرك العطف لانه اما ضمير يوحى لطفق وصفه بجماعة او ناء كيد كما  
سبق او استيفاف كانه قيل كيف يتعاطون من غير توثيق فاجاب به فان  
الاستيفاف البيانية ولا يلزم ان يكون جوابا عن سواء (عن العلة كما استغنى  
اعراض من الكون فانه

وقيل المعنى لا يبلغ المبالغ  
وان كان مترقياً عن كل وصف  
اه اس وان وصفه الى غير  
النهاية ثم لا يخفى ما في  
هذه القران ايضا من اللطائف  
البيانية والمخن البديعية من  
التخييل والطباق والابها  
وغيرها ثم انه وقع قيل هو  
موقوف على قوله فانه كشاف  
وعم لا استغناء مضمون  
الجملة الثانية عن وقوع هذا  
الضمن الغنى في ايدي هذا  
الجاعة عن مضمون الجملة  
الاولى وهو ان تصانف بما  
ذكر من الفصل والشرف كما في  
قوله تعالى انما نشاءنا  
خلقنا آخر وفيه نظر لان  
العطف عليه يجمع الجمل الى  
المسوقة لمعنى الغنى من  
قوله لا سيما في ذكره لا  
يدري تبيير على انه لم يصل  
ان يكون لهم والاسراء جمع  
اسير على الشدة وذلك ان  
فعلها يعنى المنقول فانه ان  
ينكر على فاعلها و قتل وقد  
شذقتا واسراء صرح به في  
المفصل والا سير من الاسراء  
هو القديسي الاضغنى بذلك  
لانهم كانوا يمشون به  
بالقد جاز اسيرت الرجل  
اسرا واسرا اسير وما في  
اسير والجمع اسيرى واسارى  
ويقال كبا سرة اسيرت في  
معنى يروه لظهور المناسبة  
والتعليق اعتقاد جازم  
غير ثابت وطفق بفتح  
الفاء وكسرها من افعال  
المعاربة يقال طفق له  
بطفق طفقا كثيرا يفرق  
فرقا وطفق الاضغنى  
طقوفا وقد جاء طفق  
بطفق كقولك بطلت  
بطنس كذا في شرح الرضي  
والطفق على التناول اعني  
الاخذ باليد فهو مناسب  
لقوله في ايدي جماعة وفيه  
ناء كيد لا يمانتهم  
والتوثيق الاحكام والشد  
يد التوثيق المستداه هو  
الاستقامة والصواب من  
القول والعمل بجملة  
تفصيل تحديث اسراء  
التعليل وهذا ان بالفاء  
لان موضع التفسير بعد  
الاجمال كما قيل في قوله  
تعالى وما منى نوح ربه  
فقال الالهة يوحى من اى  
يود رون وشرك العطف  
لانه اما ضمير يوحى  
لطفق وصفه بجماعة او  
ناء كيد كما سبق او  
استيفاف كانه قيل كيف  
يتعاطون من غير توثيق  
فاجاب به فان الاستيفاف  
البيانية ولا يلزم ان  
يكون جوابا عن سواء  
(عن العلة كما استغنى  
اعراض من الكون فانه

والقول بالمراد من قوله  
بطلت بطنس كذا في شرح  
الرضي والطفق على التناول  
اعني الاخذ باليد

هذا هو المعنى الذي  
يكون في قوله تعالى  
واتبع الذين ظلموا  
انما هو من ظلمهم  
فخرج على قول في زينة  
والمعنى واتبع الذين  
ظلموا انما هو من ظلمهم

اعراض من الكون فانه

في بحث الفصل الوصو و بر من زباني ان لا يستعمل من قوله في حفظها  
كل شيطان مارد ولا يستعمل يجوز ان يكون استنفاها جوا من لولا ان كان  
الشياطين بعد الحفظ منهم فاطلاقها صاحب الكشاف القول بعد صحة الاستيفان  
البياني بناء على ان سائلها لو سئل ثم يحفظ من الشياطين فاجيب بانهم لا يحفظون  
ثم يستعمل غير سبب والخر من تزييب الكلام وقد يظنون على بيان المعنى بالكتابة كما  
ان التبرير يبين بالعبارة ومحاذاة الفصول وقواعده والقبول والاعمال  
السماح بمعنى القول وفي الحديث نهي عن كل عام عن قبول وقال وعن التراء انهما  
فعلان استعمال الاسماء وتبركها على ما كان عليه من البناء ومعنى نهي عن قول  
قبول كذا وقال فلان كذا اي كثرة الكلام ومعنى دورانهم قول القول والقبول الكلام  
الاقوال المختلفة من غير ابتداء الى تحقيق المرام المقام والمجال اصطلاحان لا يسهل  
بذل الفهم وتعرف معانيها والغرض بينهما والربطة على ما في سفر المختار في شرح  
وغيره جيل في عدة عري وفيه نظر لا المذكور في الضمير والفا موس وغيرهما من  
اللفظ ان الربطة الواحدة من الرواة وفي الحديث قطع رتبة الاسلام من رتبة  
ولبع ربنا واربابنا وربنا وانما الجبل المذكور هو الربيع على وزن الرقن ثم رتبة  
التقليد كالجين الماء او مكنية وتجيبة بان يشبه التقليد بشخص له رتبة يتبركها  
لا يمتد بسبب اي برعي وتفسير الشرح انها بالاسادة والاطلاق ليس كما  
ينبغي بل الاولى تفسيره بالسوم في الضمير كما في التفسير في التفسير في التفسير  
رعت واسمها اما في اخر جملتها الى الرعي نعم قد سئل في الشرح متقد ياكل المذكور  
انها لازم كما لا يخفى والرباعي في مجموع روضة في اي موضع فيه البقل والعشب والصل  
رواق قلبت الواو ياء كسر كما قبلها ورباض التحقيق كجاء الماء وذكر السرج  
نرشح او مكنية وتجيبة والاصداق جمع صدقة وهي السواد الاعظم  
المعنى قيل في السنن السوم الى الاصداق رمز الى انهم على تقدير خروجه من  
فقد التقليد مقفرون على اهل الاشياء ولا يتجاوزون الى تعقل العقاب فينا

مظن والقبول والقبول

في قوله في حفظها  
كل شيطان مارد  
الشياطين بعد الحفظ  
البياني بناء على  
ثم يستعمل غير سبب  
ان التبرير يبين  
السماح بمعنى القول  
فعلان استعمال الاسماء  
قبول كذا وقال فلان  
الاقوال المختلفة  
بذل الفهم وتعرف  
وغيره جيل في عدة  
اللفظ ان الربطة  
ولبع ربنا واربابنا  
التقليد كالجين  
لا يمتد بسبب اي  
ينبغي بل الاولى  
رعت واسمها اما  
انها لازم كما لا  
رواق قلبت الواو  
نرشح او مكنية  
المعنى قيل في السنن  
فقد التقليد مقفرون

لان الغنائس لغيره ان يكون  
الشياطين من الكون لاسيما في عناقهم  
فقد تقليد الاقوال مع منتهى

فينا

فينا سبب المقصود وهو المعالجة في الدم ويرى عليه ان قوله بعد هذا ينقطع وعاقب العقول  
في ضميرهم اب عند الا لا يخفى ان مال الخروج عن رتبة التقليد وارتفاع عن رتبة التقليد  
واحد بل في الاستناد المذكور رمز الى انهم على تقدير خروجه من الاستفاهم بالتقدير  
والفكر يعلمون المتعاقب علم يقين كما أنهم يجازونها باخبارهم ولا يريد ان يكون  
بهذا ارض في الدم مما ذكره ذلك الغابن فتلوه والنشادة بالوكات الثلثة  
في النظم المعية العطا وبفتح العين الماملة من العشاء بالغفر وهو او من العيز  
يلتج الاقمار في الليل ومنه الاعشى والاول الصبح رواية والتعصب من العصبية  
كربعة التقليد في الاضافة والبصاير جمع البصيرة وهي في القلب بمنزلة البصر  
في الراس مشبهها بالمريا او باخبارها لخال بينهما وبين مدركها حاصل فان  
لها القنوة والاطباع الانتعاش والمفهم في الاصل ما يخفيه الرجل في نفسه ثم  
اطلق على جملة وهو القلب كل بقا قسهم بيان كما قبله وللبقاعة طائفة من  
ما كنه نغمها للتجارة والبيح النجاس في الخسومة وقد لم بالكنة تلج بجاجة  
وبجاجة والعماد المكابرة في الصحاح عانده معاندة وعما في عارضه وجل  
الشيء مغطية الضاعة لاذة والاحراف الليل والمنهج الطريقي الواضح الرستاد  
خلان العتي وبهيات اي اذا كان حالهم ما ذكر بعد تبينهم وهو اسم فعل كوز  
في آخرة الفتح والكسر والضم كلها بتووين وتووين استعمل مكررا ومفردا  
جمعها قول في بهيات العتيق امله وبهيات ختل بالعتيق مواصل  
وما نقل صاحب الموهل عن الشيخ من عدم استعمال الاكراه  
منقول عن الفخر عن الموشوع بعرضهم ولا عرفان الجواهر قد كلبه او الضما  
رم قد يتبو وهو منزلة في الاصل الاشارة بالحاجب فلما يخفى حسن وجملة  
بالدقة والشان في الاصل مصدر بمعنى الطلب والعقد يقال شئت  
شانة اذا قصدت قصدة سمي به الامر الذي هو واحد الامور المنفرد  
به بالمصدر كونه مما يطلب كما ان التسمية بالامر كذلك فانه مما يوم به

اما رواية نظر واما رواية فلا يمنع العناء  
عن الا بقرار كما هو في وقت تحصيل  
فلا يفسد ما نحن فيه من العناء

ومنهم من خفف ما وقع منهم من ريبها ومنهم  
من جعلها انا وقد قبلها ما هو في ريبها  
من يقول ايمان وايها منه منه

والتفطن والتفهم والهمي الابصار بنظر خفيق من غير اعمان والمرد بها ههنا التفتة  
 اللطيفة وخفاء مكانها كتابة عن نفسه بالاستئذان اباهم بن ابيار او على الواء  
 في قوله والتفطن ليفيد عموم الشيء كما ذكر في قوله كما ولا تطلع منهم انما هو  
 كقول اوله بعد ما قضيت شروع في سبب تفهين في الغن والفتن من الحالا  
 المتعلقة بالغن الى الاقوال المتعلقة بنف وتقدر على الجمله بين بان كمال العناية  
 لمفوضها والوجه الحاجة وقضاؤه السبب وانه واجلت من الاجالة  
 وهي الارادة والسورة وديعة اذا استوفيت اياه والتمراج بالكسر وهو  
 السهم قيل ان تر الشئ وتركب عليه تفعله وايقارها على الهمام مناسب  
 ما سلك من فضائل الغن لا تشارة بان التمام بهذا الغن او محمول على التواضع  
 شبه النظر بالسهام فاشتهر باله والاباحة كناية عن تجديدا فاضاف اليه  
 شبه به او شبهه بنى سهام فاشتهر له ولها الاجالة كناية عن جيلها من شيا  
 الهمم اسم لعقد القلب لاذ وصل الى الحد للتميم والفتح لغة فيه وهي في الاسطر  
 من اتمت الشئ السهام اذا قصده وفي الارثاء متعلق بها والدارج  
 جمع الدرجة وهي المذهب والسلك شبه الكمال بالجبل المشايخ ولهذا ورد في  
 الارثاء والفرط النجوز عن الحد والشغف في شغفة قلب اي اوجس قلب  
 اورده صاحب الديوان في باب فعل يفعل بفتح العين فسيما في قول هذا  
 على ان العبارة الشغف بكون العين لان المقدر من هذا الباب  
 الفعل ما سكون والفعول بضم الاستواء كس المشهور فتح العين  
 ثم المراه ههنا شدة الحرص والتميز حل الاشتغال ولذا الرحلة والا  
 ربح والجزازم في الاصل مملكته معروفة على جيتون فيها مدنا  
 كثيره ككتاب وفتون ونحوهما والبرجانية مشهورة بالبرجيات  
 بلدة فيها بقالها ارنج وهي التي قد اشهرت الان بجزازم وفي خراسان  
 بلدة اسم ايضا برجانية بنان يزيد من مملكتها بن البصرة فاضافة الى

في قوله السهام  
 في قوله السهام  
 في قوله السهام

بالبيان الخوازم لزيادة التوضيح ورفع الاستباه والمحيط المتر من الخط  
 وهو الاقناء والرجال جمع الرجل وهو مسكن الرجل وما يستفهمه من الامانة ولا  
 يخفي ما في الرجل والرجال من صفة شبه الاستفان والحجيم موضع الاقامة يقال  
 حيم بالمكان اي اقام به واليوايي جمع باعة وهي الدائمة والياي للفرق  
 والطور واليوايي الحادية في الليل من طرف فلان اذا جاء بليل حيل الطوارق  
 بالذكر لان الشر النوازل انما يحدث بالليل والنحر من ههنا فيه اصعب ولهذا  
 قيل الليل اضحى لليل والحديثان مصدر بمعنى الحادثة وليس بشئ من الحديث يعني  
 والتمهات كما يتوهم ولذلك لم يقل طور في الحديث نعم قد يطلق عليها فتمت  
 سقوط على مقدر اي نزلت ههنا فتمت يقال شمر ازاره اي رفع وكبر  
 الاجتهاد في الامور يقال منه جوع الامور يجيد بكسر العين وضما وايد من  
 وفاق بكرة مكينة وتجيبة وشممت من شمع وقيل اراد بالجد في علمه  
 رجل عدل والى اقتناء متعلق بشممت بتضمينه معنى الليل اي شممت عن ساق  
 الجرم بالار اقتناء واوملت شمرا عن ساق الجرم الى اقتناء وتعلقه با  
 ببلد جائز ايضا بتضمين الليل الاقتناء الاكتساب والزخاير جمع زخيرة وهي  
 ما يخرخر لوقت الحاجة واقتناها الى العلوم بيانية والاختلاذ الاقطا  
 والانا سمي جمع ارق العين وهو المثال الذي يرمى في سواده واهله انا  
 سين قلت التون باء على خلاف القياس صرفت اي بدلت والنظر التفطن  
 وجمعه النظر وقوله في الحايض يعقد نظر عمها على سمية البعض نظرا  
 تدل على الكلام كذا في الامور وفي الارواح اشارة الى ان الرجوع الى  
 الطافين وخصلة عما قبله كونه كالبيان قيل اراد بالاشيخ فاعلم الذين التمر  
 مدى وعلاء الدين السبغاني وبياء الدين الحلواني والخور الجيع والقبص  
 جمع القبة والمضمار الميدان وكانت عاهدا العرب في كتاب النيران  
 ان يوزوا قصبه في اخو الميدان فمن اخذه بعد وفرسه بعد سابق وكان

رسم التفطن من الاضداد كما ان اهلك من  
 افساك واختر من الاقطا وكيف الزايد  
 تفق عليه سوي باله بياس منه منه

ان ران الفعل صورة التفطن  
 الحقيقى والمعنى الامارة بالقطر في قوله  
 ذكره سوي من متعلقاته وان كان  
 قد جعل اصلا والمخوذ منها حال وقد  
 ان ران الفعل صورة التفطن  
 ان المعنى جعل كانه يصفن  
 بقا للخور او من سلكه وانما ما قيل من  
 مع ان فاصلة المتروك يدل عليه  
 على انه المعقود فيه وعليه ان فاصلة  
 يدل على ان المتروك مراد في الجملة او لو  
 قوله لم يكن مرادوا ههنا منه

من احد بيت مشهور استدل به ان  
 على ان كثر مدقة الحقيقى لغة عشر يوما  
 وقد فاءه يوم ما توخى من الجاهل و  
 عامه الكتب الان الشوارك ذكر في  
 شرح الحديث انه موقوف منه  
 ومنها يرواه بعد من كيت والجملة بالتفريق

له الغفيل والنفل فاستعمل كناية عن الكمال في حق من الغفول والخفاق جمع الخارقة  
 وهي الماهر في صفة وكثير ما نصب على النظم وماتاء كبد معنى الكثرة والاعمال  
 ما يليه والسم كان ضمير الشا والجملة خبره او على المعنى الذي يخرج منها كثر او مخالفة  
 كثره يخرج مفاعله بمعنى الفعل كسافة من خلية خلية خلية اذا اجترته وانتمت  
 كان اطلاقه على المختصر من اجتهاد الشرح بغيره بحيث لا يقدر على اسك  
 نفسه على اوبان على معنى النظم ان يناع كان ما ذكره تركه وما عاهاه من شدا  
 بد الزمان يشق في الرموز صالح قلبي امر اي فاعني منه فكر فاعلم من ال  
 جهن ان الشرح فاعل كخارج وقلبي مغوله وقد يغسر الخاطبة بالتحرك والاعمال  
 اب في قلبه فاعل كخارج وان الشرح طرف بتقدير في او بالعكس اذا جوز حذف  
 في في الفرق المجازي او يكون احدهما مغولا كخارج بطرف حذف في وارتصار  
 الفعل توسعا والتميم ب صفة الكتاب تلخيص والامام الذين يتعدى به  
 ويجمع الاعم ايضه ذكره في التاموس وتقره به ان فاعلم به ان ما ذكره في التاموس  
 والقاضي ومن يتبعها في قوله لها وجعلنا من المتقين اما ما يجمل لا ضرورة  
 اليه وكثيرا ما يجمع على اية والاصلاء ممة وان افعله والعمدة ما يعتمد عليه و  
 القدوة بهم القان وكسوه من يغنى به والتفوق العلم وغيره التعمق فيه والتوسع  
 ووضوح بكسر الدال وفتح الهم وكون الشين فصيحة الشام والشايب جمع  
 شوب وهو الرفعة من المطر وغيره والغوان والمخوة التعطية والسم  
 وغفر انه كما ان يصون العبد من عس العذاب فكانه كما عطاء خذالك عند  
 والغفر ليس جمع الغفر وليس هو المحل في قول القوم وس في الاصل هو البستان  
 الذي يجمع الكرم والتحل والمراد منها على حد جنة الجنات والجنات هي  
 البستان ومنه الجنات والعرب يسمي النخيل جنة قبل المراد بالاحوال الدلائل  
 على ان الاصل بمعنى ما يبني عليه الشئ وبالقول اعد المسائل والتمواف في حاويا  
 جامعا والفواعل جمع فاعله وهي المنفعة محتو يا حال الجوهري هو اه يكون

مطلوب ان صفة الجمع والمؤن والافعال  
 والاسماء

قال في المعاني الدفعة من المطر  
 ويريد بالعلم والدقة بالفتح المرة  
 العوادة منه منه

جمع واحواه مثله وتعدية بعلم لغتهم معنى الاستعمال والانتظام مطلق  
 طواه يطويه طيا فانطوى كتعدية الاحواء ثم المنصوب بقوله ختم الاما  
 او صاف متوليد واحوال مترادفة او متداخلة والنخيل جمع نخلة واهي ما توف  
 فتح في الخيال معنى به الامارات والحوال اقذرة وكل ما لطف ووقا ما فذرة فهو  
 سحر والبيت للمطلو لقاله كذا بل كذا من الديرين كذا صفة معلقة الاطراف  
 باللطف والبر والروض جمع روضة وقد سبق بيانها والمكشي جمع مكية وهو الطلوع  
 القصد بالكمرة التمامة والوجه وردة وهي اللؤلؤة وقد جمع على وردة وال  
 وكان جمعون على كان كخارج والوقوف المنع وذلك في العبارة الى ان الشرح والمو  
 والتعظيم والتفريع والتميز من شدة محض والمعاير جمع معيار وهو الموضوع الذي  
 كنت تعهد به نسيان اي تعرف والمراه بها العلماء والتمارس او المكتيب والمصانف  
 جميع المعنى من الصدر بنتين وهو الرجوع وقبل المراه بالمصانف والتمارة والعلوم  
 والتعلم وما يراسم الشئ بحال انما غنت اي اندرست والاطلال جمع طليل وهو  
 ما ارتفع من اثار الدار التي غنت اي الشرفت وقربت وشو من الغفيل العلماء وقيل  
 المراد به العلوم وهي العلوم العربية التي كانت كالشمس ظاهرة وفيه بعد وال  
 سبطان اخاذ الوصل والحقول عند الشجرة تلمس على الشئ اذا تحسروا لاندارس  
 الامحاء والشاشي اظهار الخزن والالينا جمع الذكي من الزكاة وهو حدة الفوا  
 وحيد ايد بذهب الثمنان يريد ان ما ذكره من انعكاس احوال الغفيل والغفلاء  
 ليس مخصوصا بهذا الثمنان بل هو امر مستمر بل مستمر ودورس الاثراء احواله و  
 والحقاؤه ويقال درس الرسم ودرسته الرجح يتعدى ولا يتعدى وفي اكثر النسخ  
 على العبر بعد قوله يذهب الثمنان وهو جمع العين جمع عبارة معنى الدرع وبكسره  
 جمع عبارة وهي اسم من الاعتقاد والمعنى ظلمن انظر انه ليس من عبارة الكتاب بل  
 هو كذا في قصده موافقة الاثر ويؤيد ان المذكور ربيت من ابيات التي تسمى تعبير  
 لرجل من بني السديري بها اخاه مطلقا بعد من هو الغفرا في حا ودرجيت اثرا بكر

سجل مطلقا على بالبرق وروضة معلقة  
 ان صنف بانوار الله اعلم

يقال اشق المرء على الموت



القدر وبعد لو كان منبج من الردي احد جاك كما احبلك الخزرير حرك الله من اني ثمة  
 ليس في حسنة ولا كدر في كذا يذهب الزمان ونفسي العليم فيه ويدرك الاثر فالقضا  
 ان التاجر قصد التخصم لكن كما دانت السدراك مما سبق لا تتفاد بعد الاقوام  
 على الشرع واوروعه انه منافع ما ليس يوطئ المشهد والمعاهد والمعاور  
 والموارد والحوار يستغن عن البيان والتوضيح التمام والرغبة اراوة المعارف للفضا  
 من رغب في الشيء لا من رغب عن الشيء اذا لم تره وزهرت فيه وكان تعريفة  
 بما يلاحظه مع الاستعداد وامتداد اعنائهم تطاول وهو كما نيت عن كمال الميل وفيه  
 التفادفة مكنة مع التحليل والافهام لتقبل من تشبه اليه بالجملة والنجس يعني الحماة  
 والكل جمع لجملة من الاجمال الذين هم ضد التفتيل ونما سبت بها لان افادتها انما  
 ايها باجماع المفرد او ارجبا ما بعض ما بعض لا بتفصيلها ولو قال تحل وتفصيله  
 كما في النسب بقوله وتفصيله هو مواعيل البناء للمفرد اني مستعد او التوفيق في  
 استباخ الخير وتخيبة استباخ الشر والاستعداد وجدان ما يوصل الى الخط والسراة لا يفتق  
 وازداد بالرموز والاسرار الخطوية الزكيات المنطوية فيه اذا لم يقع عليه للزمان  
 وخر اجمع ضرب بدة واي لجة من الشفاء وفي الاساس انما القدر اء ولو لو احريرة  
 لم يتعب ثمة بها المسائل المشككة في الاستعداد والتمكيب في احتمال للمرجح من قول المص  
 فيما بعد عن وجوه جوه الاعجاز استنادها وسبب من الثالث بيانه يري استنادها  
 وجمع الفعل المنه الى ضمير البعض في الموضع قبل الى المعنى كما في قوله كذا في ملك  
 يسبون والمقال مصدر من قال والحال والحالة واحدة احوال الشيء وحالاته  
 بقة والظرا بجمع الظرفية ولها معان كثيرة وانما انما معناها عن المنزوب ولو قال طرفة  
 حتى تكون اجمع طرا بوقى السبيل يذكر ويؤنس لكان اظهر كما لا يخفى وبجمله المراد بظرا  
 بقة الفاظها وعباراته الموصلة اليها ولو كرها حلها والدليل المرشد فاضله الغير او  
 وفضلوا الاظهر وان يقولوا فضلوا او افضلوا الا انه موافقة البعض من قوله كما فلما تبعوا  
 هو اوفى فضلوا من قبل افضلوا اليه سواء السبيل افضلوا او فضلوا على  
 ويقضي انما هذا في كتابي في طرية

في قوله تفصيله هو مواعيل البناء للمفرد اني مستعد او التوفيق في استباخ الخير وتخيبة استباخ الشر والاستعداد وجدان ما يوصل الى الخط والسراة لا يفتق

والحق في موضع من التوبة وما في الجبر مضمرة وتخرج الماء منها شربا شيا شيا  
 وكذا لا يتقدم واحدا ماعدا من كالتفصيل للمعل ان يدل على ان الفعل جعل مرة بعد اخرى  
 في معنى التتابع وفي المصادر التتابع في وضوون فشم بدان مانده والنقص مع غيره وهو  
 الشئ اعني كل شئ يتحقق في الخلق ولا يحدرو الا في حق الوضوول والسر اللاتي  
 وهو ضد النعم وهو اورد الشهد مواضع ينبغي ان يسهل الطالب فيها لينوز بالعقد  
 وكذا الماء بالعلم معقولة وفي الاطار كلين الماء والالتفات اخذ المخلق من اللوح  
 وفيدل المعنى استباخ الشهية بالدرر الكسيرة والمطارد في مطرد هو كبر من والنظر  
 في المشو لمراد في العكر وقيل الفكر كونه في من المان في نحو المبادي والافق  
 عما ان الطالب والنظر ملاحظا للمفردات الواقعة في ضمن تلك الحركة والاضاف  
 في مطارد الاكثار اللامية والمذال الاعطاء والجهد بالعلم والفتحة الاجتهاد على  
 الطراء بالعلم الطاعة وبالفتح المشقة والبت في اطراف الاصابع و  
 احد ما يمانه في الحارسة المراد له واللام في ولقد تماشيت توطئة للفتق  
 والتساير اليبوع الى التمام في جرد منما كثر معناه ارجع اليه مجازا بقرينة  
 غاية الوسع والكلام من كالتفويض كجزء المعنى لزيادة التاكيد كما في قوله  
 اجبرته بفتح والصدقت اليه بما في في امثالها والتفويض النظر في الصوم والغائب  
 هذا في والحق في والطاعة الواسع في جمع عطف على افضلت وفتح  
 الاستعداد في مع مثل هذا الشرع الى افراده وارجع اليه عن استكس الاقرب  
 وتخرج الفصلى ويجوز ان يكون المراد بالنظر الى كمال الجمع كما جاز في الفاء  
 تقرا الاقرب اول ارجاء كقولك في المهر ان الله انزل من السماء ماء  
 فيهم الارض فخرقة فان الاقرب اليه بعد نزول المطر كونه يتم مدة فبانظر  
 بالسر وهو اللين والمصفا بفتح صعب وهو ينقض الذلول والعويصا

في قوله تفصيله هو مواعيل البناء للمفرد اني مستعد او التوفيق في استباخ الخير وتخيبة استباخ الشر والاستعداد وجدان ما يوصل الى الخط والسراة لا يفتق

قبل الصفة المشكك وكذا العويص فالصفتان من قبل الصفة المشكك وقد منع ذلك بطون وان جوزه المومون وتواجبه بان المراد بالعرفان  
بعض الاقوال اعني ما ينتمى الى الاشكال الغاية بقرينة الوصف بالابية والصف الصفة البرهانية لبيان ما انما قال بعض بقرينة انما اختلف الفظان

جميع عويصة وهي ما يلبس والابية فعلية من الابداء بعين معناه والاصناف  
في زخاير كنوزها بينا وبينها والكنز المال الخافون كالحقفة هذه كالمعنى والمراد  
ببعضها كنوزها معانيه كما ان المراد بطريق الوصل الفاظ وشع يقين الربحية  
والشعيق ونف صهارم غلبا فهو باية طرف والاشارة في الاصل اليك  
الوشاح وهو شعيق من اقليم عربي ويرفع بالجمادى من المراه بن  
عاقلة وكثيرا تستعمل في المزين تطلقا سمي جاره والفرق في فقرة بالكنز  
وهي فترات الظهور كبرية وكيفية الضلع من الجانين وايضا يصاغ  
على اية فترات الظهور يطلق على الجود بستان القيد والوجود قرينة  
في الخطب تشبها بالبنوة الظهور في الاضطرار ومن عين التحقيق ان  
من نفس تحقيق الامن الظن واليقين او من غير التحقيق وكيفية او من  
ينبوع وقاطرة الوفا والسيل الى او من فرب التحقيق مما كانت  
اعقبت والعدل خلاف الظلم وكذا الانصاف وحقيقة الانصاف كما  
السوية واعطاء النصف والحب التباعد ومفعول مذهب واليقين التعبد و  
الاعتق في المعنى عمارة الطريق والاباء الاثارة الخفية واصل الاشارة  
بالشع والخاصة في الظن ان ولف الاضطرار ان ان يعين وانما  
الاقضاء فطرا واعل بنا والمفعول ان مفعولا وكذا الواجبات على الفهم  
وما وقت ابي ما اوجبت ولسته الطريق والمضام في زرف ابي سوك  
ستهم كبرية بشهادة الوفاء في قولهم فلان لا يبي فلانا ان يبقفه ولا  
اعلم في ابلد من فلان انما هو علم من كل من تبيخ في جميع بين الوفض  
والسنة والاباء هو الوفض والاولى واحط من مراماة النظر مع  
الاباءم وعين طرف مضام الا باعدده عاملة زمانه واجبه عطف على لغت  
فان فلان ابن العابد الاصلين في اجلة المضام فيها قلت ان لا يحاها  
الاصطلاح كونها مؤولة بالمصدر مع بز شرة الرض واماقوله وقت سنة  
الرابطة

سمي اسمها اشكال بالباء يكون مفعولا  
مفعول العين والاشارة على ما صلت يكون  
مفعول العين كذا في الصواع مفعول

اشارة على الجمل المضاف اليها اي  
الرابطة كونها مؤولة بالمصدر

لعام

لعام ولدت فيه وعشر بقره في ان فنادر في هذا الحكم على اكثر النخلة فالصواع  
في مثل ذلك الخنج يوم ولدت فيه يتوون اليوم جعل الجملته بقدره صفة له ومثله الجمل و  
ما يتعرف منه في باب التاكيد فانه تجريره من غير التوكيد واما قوله في العوج بالجمهور  
فقد بعث الجمل لا يفتخا ويوجب لغتك بعينه على هذا فكيف المعنى جاز في عنتهم كذا في معن  
الليب وزمانه الدهر جاز عتق والمارزاه بتقديم الراء المهملة بعينه رز بعينه اراء و  
فتخا وهو الوجهة والظرف اعني الارزاء لغو متعلق بزمانه وجعل حاله من ضمير  
المسكلم وهم الغشا والغطار وكذا الغشوة بالواو كالمثلثة في العين المهملة  
المعنى مع سكون العين والينال بعينه بنى وهي السهام الوبية وهي مؤنثة  
لا واهد لها من لفظها وقيد بعينه على ابدال والتايل عليه عاملها والنايل صاحبها  
وانما قال اول الامان وانا في قواها اياها وان المراد بالحوادث قل هو الشخص  
لكن المعنى بصحة هو العقب وفي اضمارا فوا في افاضها ببق ابدان بحيث  
وقوع المعية والحقا رسما على اسم الاستقامة الوزن وبيان للواقع  
والاقبال لم فيه اكثر على الجمل والنصل بعينه فصل وهي حديد السهم واليد  
والسكين والرمح وبعد البعني المذكورين وهما في ابا بالذبا لا ما اشعرت  
بان ابا وذلك ان الرمي المحكورا والقوارى المتعاقب وتنازع الامر عظمه و  
العش وهي عيشة وهي القبلة واللاح بدل من المضاف اليه عيشة وافوا  
وهو متناظم مواج الغنى قرب بعينها والتمية التعويد اللع جعل في حقيق  
البعين بلجان وصلها في ملك الديار كناية عن اقامة الاوقات الشباب  
بينها والاول بعين الآلة والاصل اوال على وزن افضل وهو زالا وسط فعلت  
الهمزة واو واو في قوله في قوله في اول ملك وبعينه على اوايل وقال قوح  
الصله وول على فوعلى فلبن الواو الاول همزة وانما الجمل على اواول للمعالم  
الواو بين بينهما الف الجمل وبالجمل اول الرض موقوف على اوايل وطلد مفعول  
مس قومه للوزن تراها فاعلم وعلمه باباه الرض على ان الطران المصراع بعين

4







من الكلم وهو ان يترجم اللفظ بالانه يورثه النفس فرحا وانسانا كان  
طبا وحقا وانعيا فان لم يكن قال امرء القبر وهو الانسان بوجه البديهي القوي  
في قول ابي اسحق السنان لها التيام ولا يتاح ما هو في اللسان وفيه كنه لغا  
فتح الفاء مع كسر العين وسكونه وكسر الفاء مع سكون العين والمراد بالكلية  
انها الكلام القيلاب اعني كلمة بالترادف او التوان كلمة على ما علمه المتقدمون من  
النزق بين الكلم والكلام وهو في الشرح في شرحه الله واعلاء كلمة الله تنفيذ  
احكامها والرسول هو الذي انزل عليه الكتاب او امر حكيم لم يكن قبله وان لم  
ينزل عليه كتاب او نزل عليه جبريل علم وامره بالتبليغ والبيوع اعم وقد ايراه  
القدر المشترك بينهما والمرسل من عند الله كما لدعوة عباده كان صاحب  
الشريعة ام لا يلقى عليه وروا قوله علم ان لو من بالله وملائكته وكتبه ورسله  
واليوم الا ان لو يوجب الايمان بالانبياء يعني ان يكون الاكتفاء بالرسول  
لان الانبياء وانما بعث لهم متمسكون بشرايوهم وكان الايمان بهم ايماناً بالانبياء  
وتصديقاً لهم خليفة جبرئيل او غيره من اهل البيت والخليفة في الاصل  
كل من خلق غيره في امر من الامور اى قاص مقامه وسد مسده خلفه بالضم  
ظلاله والخليفة بضم اللام مبالغة في نفسها كما يتوهم من كلام الصحابة في  
جعل اسم لمن خلق غيره في الملك والثناء والتعظيم من الوصفه في الاصل  
او للتأنيث بتقدير الموصوف مؤنث اى نفس خليفة في الاصل كالكلمة سلطان  
الا عظيم وبقوله جار مجازي الاصل ظلاله فكرية ورايم وجهها على خلقه محمول على  
استقامة الرماء بناء على ان لا يتبع الاعلى من تراتف الفعيلة بالثابت ولا يجرى على فعلا  
ملك ان مقرف والسطوة المرة من سطا سطا اس تراه بالبطش  
وتجسس سطوات وايضا المرة على الجمع اى ان بان السطوة الواحدة منه كافية  
في ملك الافان ومنها والملك في السطوة على من قبيل الله والار السب والمراد  
بالحق خلاف الظن الباطل والله كما وتقدس وهو منسوب جبرئيل كان قرح على نعمه

وهو مواد الاصح او مرفوع مبتدأ وهم كان مستتر راجع اليه وماده جفوه والحدس  
الغاية وايه تاثير اى والتوهم عن المضاف اليه والمفعول اية طابق سكران  
طلب كان غاية سلوكه اظهار الحق واعلاء كلمة الله والالف في سلكها كاشف  
والله من بالفتح على ما شربت به يقال انما تظلي فلان وفيه فراه اى في كنهه وسكره  
والرواية العالمون كسر اللام لا فتح كما يروى في صحيحه في موقع المصدر اى هو ما  
منه ما ترى فان قلت لا يصح تشبيهه جو مان العالمين حوول وذي الخليفة بروية  
بفتح معقولا كعدمه كما مع فمما وجه التشبيه قلت قد تقرر عندهم ان المشبه به  
لا يبرهن ان مع الكافي بل يكفي ان يستفاد مما ذكره في خبره فانها من هذا من جوهل  
الحاج حوول البيت وقت رؤيتهم مع كين ثم الحجة في قوله كما ترى عام لكل من  
يكاد منه الروية كما ذكره قوله كما واخواته ثم رايته فيها وكذا كبر او يفتح  
بفتح الحاء كالحج بالضم والحج وفتح في اللغة العقد وفي الوصف قصد مكة لله  
للمسك حوول كما ان مرفوعا مفعول ثان لتتري ان كان من الروية بفتح العلم  
وحال من مفعوله ان كان بفتح الابصار وذا العبارة ان يقول معقولا او معقولا  
الاسماء والضمير المحمدي فالوجه ان يقدرا الموصوف اى قوما معقولا ويحتمل ان يكونا  
لابن وتام ولو جعل معقولا اسم مكان على ان يكون حال امن بيت الله والروية  
بفتح الابصار او مصدر اى يعبرك اعترافا لم يحج الا ذكره والسيمة الريح الطبيعية  
يقال منه تسمت الريح كغرب سبما ونسما بالفتح عنت ونسيم رحن  
كلين الماء وضيم منه راجع الى الخليفة لانه مذکور في المعنى والمد او باجبا وازمان  
اعطاء بصارته بانها فتم الحرات الا اهله وهم جزية بخفة للتكثير وحملها رفع  
على الابداء ووجهه ملك والمطامح في الاصل المستقل في الحرب بوجه ليس هو  
ترس والمراد به العارض واللفظ نار والباء السبية وتعلقه للملك ومن اللفظ  
مستقل اى علام رضاه مستقر في موقع الصفة للفظ لا لفظ متعلق بها والالف  
في سلكها في سلكها والمشهور ان الملك من بلا توب كمن ذكر صاحب الكنف في

في تفسير قوله تعالى وتلك الحزن والنسي في سورة البقرة انه قرأ الحسن تمكن في اللام منيا للفتا  
ثم قال واهي لغة نحو ايد يانه وذكر في اية الاصحاق انه قرأ قبل يملك الالقوم العاقون  
بنوع البناء وكسر اللام ونحوها من يملك والحامن الجار العصفور من الذرع والصالحة  
فان سقط من السماء في رعد شديد كذا في الصحاح وفي الكافي في الصاعقة رعد  
يعني من السعة من تارة لا ترضى الا اهلكته والاول هو بالنسب منها والسمك  
اسم الكوكبين احداهما من منازل التمز ويسمى سماك الاعزل والآخر ليس من منازل  
ويسمى الراية والظرف متعلق بسماك اي ارتفع وتبين في جمع رافع كما في قوله ان  
الذي سلك السماك بين الناس البيت فنيا الاول سماك من اللغاة وعما الثاني  
من الغول او الفاعل بان يكون سواء الشرح في نحو با على المفعولية وهذا في  
الشارش والى واجد الطريق المستقيم والى خلاف الرشد والانا كما في  
والجاء في الامر والجملة في نحو الجبر لغة لتقف في العين اي فاة قوة والمنة  
بالضمة وبالها وبدون البروق في حال قررت به عيا بالفتح والكسر قرعة وتورافها  
ورجل في العين وقد فرقت عندهم وتويع بالفتح وبالكسر فيل هو كناية عن الرام  
عذاب لان ملاوهم كانت حارة جدا كرامة عندهم في البروق وكذا في  
اضافة الوجة الى العين على هذا الوجه بروة جدا والافراد كما بينت في السور  
فان لوجه السرور فان لوجه السرور باروة ووجه الحزن طارة ولكن لعال  
قوة العين وسخنها للرب والمكرود في ذكره العاق فان وغير من اهل التفرقة  
بها وقرى عنها وقبل منها صارت عينه فان قرار اي مستورة لا يسطر بالنظر الى  
الوجه رجاء من يسه ويقيم شعابه كما ينبغي والابتناسم كالتي سما اول مراتب  
الفضول وقد بسم كوزب والتبسم كالجلس الشبه واقبل ليقض له وبر والاقبال  
الوجه الاولى والوجه والظرف متعلق بمتى كما في مشه والضم في علار اوجه ال  
الخليفة اس ارتقى الخليفة في الجدة والشرف وارجاعه الى الدين فكذلك السنين  
رجوع الضم في المعطوف في اعني فاصبح الى الخليفة وهو هنا ليس من العلولا في المكان

الوجه الثاني  
الوجه الثالث  
الوجه الرابع  
الوجه الخامس  
الوجه السادس  
الوجه السابع  
الوجه الثامن  
الوجه التاسع  
الوجه العاشر  
الوجه الحادي عشر  
الوجه الثاني عشر  
الوجه الثالث عشر  
الوجه الرابع عشر  
الوجه الخامس عشر  
الوجه السادس عشر  
الوجه السابع عشر  
الوجه الثامن عشر  
الوجه التاسع عشر  
الوجه العشرون

بلى من العلاء

من العلاء وهو اشرف قال المطيب بروج في سنة بن عيسى بن جبرائيل عام فادر كشار  
ابنه الذي فتوه وبيع بينه بعضهم في سنة وبعث ليدبان والعلاء بلك في كسرت  
لغومك الشربا ليك والمصاح من ان يعل كما انه من الاول يعلو كسر العين والشيء  
في الماضي على بالكسر وكان على الجار من التفاضل او على لغيره من يقول بيق يبعثه  
الدرس جفرا يصير ان جعل يبعث حمارا وكان طال ان كان يبعث وحمل في الصباح  
وريشا يجوز ريت طرف لغو وما مصدرية من ساء ففتحهم في الموب امله  
ربما فعل كذا من ساء ففعل وقد يستعمل بدون ما كقولها لا يصحبت الامر  
الاريت تريكه في الكلام البراهم يجوز ان يراو بالعين الياسة المخصوصة وان  
يراه الفاعل من ملك والممكن متعلق من الالوكه وهي الرسالة واصلا ما لك  
على انه اسم مكان او مصدر يبعث المفعول قدم اللام على الهمزة فصار ملكا  
ثم تركز الهمزة ككثرة استعماله وروث في الجمع سلك الملك به لان كسطة بين الله  
سك وعادة فابراه الجوهري اياه في فضل اليمع من باب الكاف ليس كما ينبغي  
والحق ابراد في فضل الالف من ذلك الباب والبع اية او اوه فيه مع زيادة  
اليمع واورو المعانة في فضل الكاف من باب الفون مع ان اليمع فيها الصلحة  
ولو كان يمكن يبعث يمكن على تعويم ليعمل يكون وهو في والي بعد الان  
بذل الجهد والذنيانما نشأ الا في من الالف وهو القوب سميت الدنيا للذوق  
والجمع في كالكبرى والكبر واصلة في الاقرب في تويعة ان الواو والهمزة  
والفتحة ما قبلها قبلت الفاعل كذا في التنكالي وذكروا الجوهري انه فعلت  
الواو لا تنال الكين فتعمل والفتحة اسم من الالغاة اغانة من الفون  
في المصادر الالغاة فرباه هو السنين وفرباه رسيدي وكبرت بفتح الكاف  
وسكون الراء والهاء الفوقانية لقب وال على التعليل في عربهم والاقطار جمع  
قطر وهو الناحية والجانب والمشرقة من اشراق الشمس اذا اضاءت  
وبقال اشراق الرجل وحل في شروق الشمس والالغاة ان ليج عفن وكذا

6

في تيمم الساتين فاغترت على احوال  
من العجاج فلما يعجبك  
فصل منه بعلمه فله اجرة فليسب

المفهوم والفتحة بكسر الغين وفتح الباء والمورق من الشجر ما جرت اوراقه و  
العيانية القصد في الكلام مكينة وتخييل وتشرح والتشيد الامكان من الشد هو الحصى  
بكره الجيم كزاعة السخيف لابن هلال وفي الصحاح الشيد بالكسر كل شيء طبع به الخابط  
من عصى او سلاط او ابيان انما الشرف عقب ما قرب في المصاوي والامام  
ويران شدة والامام مطار افعال من المطر يقال مطرت السماء من بانظر  
مطر يعني تين وامطرها الله وقد يستعمل مطر ومطر يعنى والسحاب والسحاب  
في السحاب والاشبال العطف والشفقة والاطواق جمع طوق وكل ما استدار به  
فقد طوق والحام بنته الحاء جمع الحامة وبكره الموت والمراد في معرفة في رقاب  
الناس كان الاطواق في الاعناق كذلك وقرابة الالية كناية عن الظهار والخرن  
والخرن بنوعين كالخرن بضم الحاء وسكون الراء ضد السور وقال القانع في قوله  
لا حزن عليهم ولا هم حزنون الحزن على المستوقع والخرن بفتح الحاء كالخرن بضم الحاء  
وسكون الراء ضد السور وقال القانع قوله كما لا حزن عليهم ولا هم حزنون  
الحزن على المستوقع والخرن على الواقع وفيه كناية عن ان يكون في ان تذهبوا به  
ويمكن ان يقال المعنى قصد ان يذهبوا به والقصد حاصل في المعنى وسجد على البناء  
بالماء والى موت وصحة وهي العلامة وتعميم لفظ العلم واللعطف في العلم الرفق فيه وقيل في قوله  
كما انه لطيف بعباده اي هو حسن اليهم بايصال المنافع برفق والعبطة ان يمتن  
من حال العبطة من غير ان يبرر زوالها عنه وبه يتميز عن الحسد فظن ان فاحفظ و  
يقب من الرزق فشد ذلك اي قوى الصافي بما فكر والعقد الساعد وهو ما بين الرق  
والكف والكف وفيه استلحاق عضد بفتح العين مع ضم الصاد وكسر نونها وعضد كعضد  
وعضد وعضد ككيد وعنى فكرها صاحبها ماموس وهز من عطف اي حركه  
بعض جانبه على ان يكون من تبصيره وهو كناية عن حصول بعض الاتيان فيه و  
قد يبارع العطف كناية عن ازالة الفعلة لان الفاعل يبينه بجزءك جانبته والاول  
انبت ثم هذا العطف ما في الجاوزه والهدى الارشاد والهداية يدكر ويوتن وقد

من عصى او سلاط او ابيان انما الشرف عقب ما قرب في المصاوي والامام  
ويران شدة والامام مطار افعال من المطر يقال مطرت السماء من بانظر  
مطر يعني تين وامطرها الله وقد يستعمل مطر ومطر يعنى والسحاب والسحاب  
في السحاب والاشبال العطف والشفقة والاطواق جمع طوق وكل ما استدار به  
فقد طوق والحام بنته الحاء جمع الحامة وبكره الموت والمراد في معرفة في رقاب  
الناس كان الاطواق في الاعناق كذلك وقرابة الالية كناية عن الظهار والخرن  
والخرن بنوعين كالخرن بضم الحاء وسكون الراء ضد السور وقال القانع في قوله  
لا حزن عليهم ولا هم حزنون الحزن على المستوقع والخرن بفتح الحاء كالخرن بضم الحاء  
وسكون الراء ضد السور وقال القانع قوله كما لا حزن عليهم ولا هم حزنون  
الحزن على المستوقع والخرن على الواقع وفيه كناية عن ان يكون في ان تذهبوا به  
ويمكن ان يقال المعنى قصد ان يذهبوا به والقصد حاصل في المعنى وسجد على البناء  
بالماء والى موت وصحة وهي العلامة وتعميم لفظ العلم واللعطف في العلم الرفق فيه وقيل في قوله  
كما انه لطيف بعباده اي هو حسن اليهم بايصال المنافع برفق والعبطة ان يمتن  
من حال العبطة من غير ان يبرر زوالها عنه وبه يتميز عن الحسد فظن ان فاحفظ و  
يقب من الرزق فشد ذلك اي قوى الصافي بما فكر والعقد الساعد وهو ما بين الرق  
والكف والكف وفيه استلحاق عضد بفتح العين مع ضم الصاد وكسر نونها وعضد كعضد  
وعضد وعضد ككيد وعنى فكرها صاحبها ماموس وهز من عطف اي حركه  
بعض جانبه على ان يكون من تبصيره وهو كناية عن حصول بعض الاتيان فيه و  
قد يبارع العطف كناية عن ازالة الفعلة لان الفاعل يبينه بجزءك جانبته والاول  
انبت ثم هذا العطف ما في الجاوزه والهدى الارشاد والهداية يدكر ويوتن وقد

وقد يردان الله الذين يهدونهم ويهدونهم ويهدونهم بكسر الهمزة وفتح الهمزة وهو ان  
سواء الطريق لهما اهل الجار وغيرهم يقول بديهة الا الطريق والاراد وقد ورد في  
في الكتاب العزيز على لغة او قد متقد بفتح كذا هذا الطريق المستقيم وباللام كقول الله  
يهدانا لهذا وبه كنا يهدانا لئلا يضلوا الطريق والفرق الذي ذكره انما هو في  
في حاشيتهما للكشف في بين المتعدي بفتح و بين المتعدي بواسطة الحرف من ان مع الاول  
الاولى الا المقصود والابصار ولهذا يندى الله كما حاشية كقوله كما لم يندى لهم  
ومعنى كالدلالة وادارة الطريق في هذا الموضع مثل انك لتندى لاداء الامم  
والا القرآن من هذا القرآن يهدى للعالمين مع انه لا يربعه كقوله كقوله كقوله  
يقولون فكما يدعون ابراهيم عن يابيت ان قد جاء في من العلم ما لم ياء بك فاتبغ  
الهدى كما سوياء عن مؤمن آل فرعون يا قوم اتبعوا الهدى لئلا تكونوا من الضالين  
عن فرعون وما يهدى لكم السبيل الرشاد والحمل على الحذف والايصال مما يقبل سبحانه  
علم لتبصير مهابد بفتح نثرهم تنزيها بليغاً من سجى افاق اذهب و بعد ذلك العبدت  
من سجى ما نثرته عنده من السجى بفتح الفراء من الشغل ككف جعلته فارغاً  
عنه ولما قصد ان يكون التنزيه الى كذا لفظ بفتح مخصوص به جعل جمع التنزيه  
البلبيغ من جميع القبايح لازم الاضطرار اليه كما يجب لا يقطع عنده في اللفظ الفهميه  
وقد استعمل سبحانه عند التبصير والسرفه ان التنزيه البليغ يترك التبصير من بعد ما  
نثره عنه من المنزه فكانه في كل ما بعده من هذا فناراً يقصد التنزيه افعال  
والتبصير تبعا وتارة يعكس كما تنزه به موارد استعمال وانقضاء واما  
بفعل مفرق متروك اظهاره تعديده به الله سبحانه نزل منزلة الفعل فسد مسرف  
وول على التنزيه البليغ من جميع القبايح التي يقصدها اليه اعداء الله كقوله وهو  
بهذا جملة معتدلة لكونه بقدر الفعل لا على من الاعراض وقعت في انشاء الكلام  
لكنه التنزيه على وجه الشرح في اواخر الباء الثامن والسواء الوسيط والسجى  
بكره السين وتخييل اللام بفتح السين وهو الاول اذا كان ماء البتة وكسرتها فن

وقد يردان الله الذين يهدونهم ويهدونهم ويهدونهم بكسر الهمزة وفتح الهمزة وهو ان  
سواء الطريق لهما اهل الجار وغيرهم يقول بديهة الا الطريق والاراد وقد ورد في  
في الكتاب العزيز على لغة او قد متقد بفتح كذا هذا الطريق المستقيم وباللام كقول الله  
يهدانا لهذا وبه كنا يهدانا لئلا يضلوا الطريق والفرق الذي ذكره انما هو في  
في حاشيتهما للكشف في بين المتعدي بفتح و بين المتعدي بواسطة الحرف من ان مع الاول  
الاولى الا المقصود والابصار ولهذا يندى الله كما حاشية كقوله كما لم يندى لهم  
ومعنى كالدلالة وادارة الطريق في هذا الموضع مثل انك لتندى لاداء الامم  
والا القرآن من هذا القرآن يهدى للعالمين مع انه لا يربعه كقوله كقوله كقوله  
يقولون فكما يدعون ابراهيم عن يابيت ان قد جاء في من العلم ما لم ياء بك فاتبغ  
الهدى كما سوياء عن مؤمن آل فرعون يا قوم اتبعوا الهدى لئلا تكونوا من الضالين  
عن فرعون وما يهدى لكم السبيل الرشاد والحمل على الحذف والايصال مما يقبل سبحانه  
علم لتبصير مهابد بفتح نثرهم تنزيها بليغاً من سجى افاق اذهب و بعد ذلك العبدت  
من سجى ما نثرته عنده من السجى بفتح الفراء من الشغل ككف جعلته فارغاً  
عنه ولما قصد ان يكون التنزيه الى كذا لفظ بفتح مخصوص به جعل جمع التنزيه  
البلبيغ من جميع القبايح لازم الاضطرار اليه كما يجب لا يقطع عنده في اللفظ الفهميه  
وقد استعمل سبحانه عند التبصير والسرفه ان التنزيه البليغ يترك التبصير من بعد ما  
نثره عنه من المنزه فكانه في كل ما بعده من هذا فناراً يقصد التنزيه افعال  
والتبصير تبعا وتارة يعكس كما تنزه به موارد استعمال وانقضاء واما  
بفعل مفرق متروك اظهاره تعديده به الله سبحانه نزل منزلة الفعل فسد مسرف  
وول على التنزيه البليغ من جميع القبايح التي يقصدها اليه اعداء الله كقوله وهو  
بهذا جملة معتدلة لكونه بقدر الفعل لا على من الاعراض وقعت في انشاء الكلام  
لكنه التنزيه على وجه الشرح في اواخر الباء الثامن والسواء الوسيط والسجى  
بكره السين وتخييل اللام بفتح السين وهو الاول اذا كان ماء البتة وكسرتها فن

يقولون فكما يدعون ابراهيم عن يابيت ان قد جاء في من العلم ما لم ياء بك فاتبغ  
الهدى كما سوياء عن مؤمن آل فرعون يا قوم اتبعوا الهدى لئلا تكونوا من الضالين  
عن فرعون وما يهدى لكم السبيل الرشاد والحمل على الحذف والايصال مما يقبل سبحانه  
علم لتبصير مهابد بفتح نثرهم تنزيها بليغاً من سجى افاق اذهب و بعد ذلك العبدت  
من سجى ما نثرته عنده من السجى بفتح الفراء من الشغل ككف جعلته فارغاً  
عنه ولما قصد ان يكون التنزيه الى كذا لفظ بفتح مخصوص به جعل جمع التنزيه  
البلبيغ من جميع القبايح لازم الاضطرار اليه كما يجب لا يقطع عنده في اللفظ الفهميه  
وقد استعمل سبحانه عند التبصير والسرفه ان التنزيه البليغ يترك التبصير من بعد ما  
نثره عنه من المنزه فكانه في كل ما بعده من هذا فناراً يقصد التنزيه افعال  
والتبصير تبعا وتارة يعكس كما تنزه به موارد استعمال وانقضاء واما  
بفعل مفرق متروك اظهاره تعديده به الله سبحانه نزل منزلة الفعل فسد مسرف  
وول على التنزيه البليغ من جميع القبايح التي يقصدها اليه اعداء الله كقوله وهو  
بهذا جملة معتدلة لكونه بقدر الفعل لا على من الاعراض وقعت في انشاء الكلام  
لكنه التنزيه على وجه الشرح في اواخر الباء الثامن والسواء الوسيط والسجى  
بكره السين وتخييل اللام بفتح السين وهو الاول اذا كان ماء البتة وكسرتها فن

بكره السين وتخييل اللام بفتح السين وهو الاول اذا كان ماء البتة وكسرتها فن  
بكره السين وتخييل اللام بفتح السين وهو الاول اذا كان ماء البتة وكسرتها فن  
بكره السين وتخييل اللام بفتح السين وهو الاول اذا كان ماء البتة وكسرتها فن  
بكره السين وتخييل اللام بفتح السين وهو الاول اذا كان ماء البتة وكسرتها فن











جمع فضيلة وهي كل فضيلة هامة والفواصل جمع فاضل وهي الرزية المتقدمة  
 واما ما يتعدى به التعلق بالغير في حقيقة وجوده بالانعام اعني اعطاء  
 النعمة لا الانتقال كما هو في الامم جميعا والشكر اصلا لان الشكر عليه فاعلى اختيار  
 البتة كما هو والفعل لا يقبل الانتقال اصلا **وهو** والشكر فعل فان قلت لم  
 عرف الشكر وبين النسبة بينه وبين المدح الذي هو المذكور في الكتاب قلت  
 لانه لما كان قريبا من المدح وقد فرغ كان مظنة ان يقع في ذهن السامع  
 ان الشكر هل هو بهذا الفهم وبين الفرق فليها السامع عن وروية  
 الحجة وليس المراد ان لا يكون هذا المقام من قبيل الشكر وانما دالة  
 الاجتماع لان الشارح حرج بان في الكلام تغييرا على تحقق الاستحقاقين  
 ومعنى الاستحقاق الذاتى الاستحقاق بصحابة الذاتية فالحق هو ما عدا الصفا  
 الذاتية مع صفة الانعام فكيف يكون من قبيل الشكر وهو مخصوص  
 بالفواصل اللهم الا ان يلاحظها من ان احدهما بازا والصفة الذاتية  
 المتبادر من التعليق بسم الله والاول من التعلق بالانعام ويعتبر  
 كل منهما على حدة ويجعل الشكر شامعا لكل في ولا يخفى ما فيه من  
 التكلف **وهو** نقل بنى عن تعظيم اي يشعر في حدة انه يكثر كل  
 اطلع عليه علم تعظيم ولا ريب في تحقق هذا المعنى في الشكر لانه اذا  
 يدح فيه الجهل بالنبي كما لا يدح في دالة اللفظ الموضوع بمعنى الجهل  
 بالوصف وعدم استواءه الذي يوزان بطلع علم اعتقاد الشكر في حق  
 الغير او بالالهام او باخبار المعتقد نفسه او بقله او يكون المنهج بلا واسطة  
 عن تعظيم انتم بالانعام او الغير على كل من التقدير هو الاعتقاد وهو ما  
 بحث وهو ان الانباء عن الشكر لا يستلزم تحققة فضلا عن قصد  
 ولا شك ان قصد التعظيم معتبر في الشكر فالصحة ان **يبدل**  
 بنى عن بقول **يقتصد به** يكتفي بغيره بسبب الانعام متعلق

بالفعل

بالفعل ولم يقيد الانعام بكونه على الشكر لعدم ثبوتها بالنقل الصحيح  
 كما حرج به البعض ثم ان الامم في الانعام عوض عن المصانف ابيد عن الا  
 صفة ان انعامه **وهو** او اعتقاد او محبة بالجنان عطفة على ما بقية بل هو عطف  
 لاحقة عليه بما يدل على ان مجرد الذكر اللسانى والعمل الاركانى شكر ولا يبدأ  
 فيها الشكر اليه ثابتا في حوائج شرح المطالع من ان الذكر اللسانى  
 والعمل الاركانى لا يكون شكرهما بل يطابق الاعتقاد وهو ما في افعال الجوارح  
 في الاول لان تلك المطابقة وعدم المطابقة شرط خارج عن المراد  
 من الاعتقاد التصديق بجاز ما امر واجرام لا وقيل بل المراد به الجرم  
 واعلم انهم قد اصابوا الشكر بالجنان اعتقادا انصافا المنع بصفا  
 الكمال او اعتقادا انصافا بصفة الانعام وانما في هذا المنع في معاملة انعام  
 لا مجرد المحبة ولا الجوع الاعتقاد والمحبة وان لزمه فلا لطف للعطف  
 المحبة على الاعتقاد من انه قدم من موارد الشكر اللسانى لكونه  
 اظهر في الانباء ووسط الاعتقاد الذي هو الشرف الا انه من الايام  
 ان خير الامور او سهل ما علم ان كون المحبة منبئة عن التعظيم محل بحث  
 لان التعظيم عبارة عن اظهار عظمة شئى وحصول هذا المعنى من جهة  
 المحبة الغير الاحتياجية غير ظاهر الا يرى ان المحبة حاصله للمحبة سواء كان في  
 مقام التعظيم ام لا لان المحبة لانه علم ان المحبوب عظم عند المحب واما  
 لانها علم تعظيم المحبوب وحيث ورتة مفضل له بواجبها فلا بل الخال في  
 نفس الاعتقاد ايضا علم بهذا القيليس فتدبير اللسان الا ان يقال ليس  
 المراد بالمحبة بل مطلقا بل المعنى الخاص والارادة التي صفة كما قال القاضى  
**البيضاوى** في تفسير قوله تعالى يحبونكم كحب الله ان محبة العبد لله تعظيم  
 ارادة طاعية والاعتقاد اعتبار بتحصيل مرام فيه ومحبة الله للعبد ارادة كريمة  
 واستحقاق الطاعة وصوتة عن المعاصم **وهو** او عملا او فذمة بالاركان ان

ولا يبدفهم ما يبدل

ويكون ان العالم المذوق صلة لك علم ارباب يجوز صفه الموصوفه مع بعض الصلح

عطف للذمة علم العمل بشيها علم ان العمل انما يكون شكرة اذا كان علم وجهه للذمة  
واماله اكان بالذمة فلا **وهو** وحده حال من اللسان علم تاؤيله بالذمة  
عند سبويه اي منفردا وذهب اهلها في المان التوفيق فيده وفي نظرية للمهد  
الذم لا الخارج والموصوفه الذم نكرة في المعنى ولهذا يعامل معاملة كما  
سبح فلا احتياج اليها التأويل وقال ابو علي الفارسي انه منصوب علم انه  
منقول مطلق للحال المحض المقيدة اي يتوحد اللسان بكونه مورد للتوحد  
فمع هذا يكون قيد النسبة المحرمة المستفاد من غير الفصل في قوله هو اللسان  
وعند الكوفيين نصب علم الظرفية بمعنى في حال وحدته لا مع غيره **وهو** يعلم  
الشيء اي الانعام بالذمة الفواضل هي المزايا القامية بالشخص متعديتها  
غيره **وهو** علم الوصف بالعلم والشيء ليست الباطنة للموصوف وان كان  
المتبادر له كذم غير علمية ان الوصف ليس بما يجوز ان يكون في محابلة الانعام  
فلا يتحقق عدم صدق الشكر في هذه الصورة بل هي السببية والعطف على الوصف  
بازاء العلم والشيء فان قلت الشئ ملكة نفسانية غير اختيارية فكيف  
يكون الوصف بازائها قد اشترط اختيارية المتعلق فيه قلت الشئ قد  
يطلق علم اثار تلك الملكة ايضا كالخوض في الماء والاقدم في المعارك **وهو**  
المراوة **وهو** العلم بالذم المراد بالذم هو ما يقابل الصفة واللقب  
او الكنية فان قلت وضع العلم بازاء ذمته تفرع تعقله وحين لم يعلم حقيقة  
تلم يتصور ذلك قلت لا شراخ في وقوع تعقله في بعضاته الحقيقية والاصنافية  
والسببية والفعلية علم قدر ما ظهر منها بالفيض الالهي وانما المنتهى تعقله  
صفيقة وذا غير لازم في وضع العلم علم انه انما يتم ذلك له انما يمكن الواضع مطلقا  
او او واضع هذا العلم هو الحق الله تعالى اكان وضعه فعلم غيره بالالهام او  
الوحي فلا وفان الشئ قد يقابل علم حقيقة وقد يقابل علمه بهوية الخيرية وقد يقابل  
علم ما يقابل الوصف والمراد به ما هو كذا وقد يستعمل استعمال النفس في استعمال الشئ

الذم

هذا العلم هو العلم بالذم المراد بالذم هو ما يقابل الصفة واللقب او الكنية فان قلت وضع العلم بازاء ذمته تفرع تعقله وحين لم يعلم حقيقة تلم يتصور ذلك قلت لا شراخ في وقوع تعقله في بعضاته الحقيقية والاصنافية والسببية والفعلية علم قدر ما ظهر منها بالفيض الالهي وانما المنتهى تعقله صفيقة وذا غير لازم في وضع العلم علم انه انما يتم ذلك له انما يمكن الواضع مطلقا او او واضع هذا العلم هو الحق الله تعالى اكان وضعه فعلم غيره بالالهام او الوحي فلا وفان الشئ قد يقابل علم حقيقة وقد يقابل علمه بهوية الخيرية وقد يقابل علم ما يقابل الوصف والمراد به ما هو كذا وقد يستعمل استعمال النفس في استعمال الشئ

كأن في الوضع العلم للذم

ولذا



ولذا يجوز ما نثبه وتذكيره وخص بالذكر في تعيين الذات من صفات العلم  
الموجوب الذاتي الذي ينصرف اليه مطلق الوجود الاقتصار به ولا نظر في علم  
سائر صفاته لانه معدن لكل كمال وجهد من كل نقصان ثم ذكر استحقاق  
جميع الصفات الحاصلة لادراك العلم ان كل كمال وكل نوال يجب به نوعا طيبة لما يذكر  
من وجه تعلق الذم على هذا الاسم والذم مدحج كذمة بكل الاسم مصدر بفتح الميم  
**وهو** لذل لم يقبل ما قوله مع تحقق الاستحقاقين لكي يكون لفظه العلم  
لذات من حيث هو لا صفة مخصوصة من صفاته فكيف تعلق الذم عليه بتبليغ علم  
استحقاق الذات من حيث هو اي من غير ملاحظة خصوصية وصفه **وهو** ان  
عليه بانه لا اشعار في الكلام بالاستحقاق الذي لا يفرق بين من قوا عليهم  
ان تعلق ام باسم غير صفة يدل على منشأ ذمته لولا علم انه ان لم يذم  
هو او لم يذم بان جهة الاستحقاق علم غير الذم او قد صرح بهما في قوله تعالى  
والجواب ان هذا انفسهم بالذم حيث لم يقبل الذم لان من ان تعلق  
بما لم يذم يدل على منشأ ذمته لولا علم انه ان لم يذم  
الاستحقاق الذي لا يفرق ولا يفرق علم ان لفظه الله تعالى علمه ان منفذ  
جميع صفات الكمال والشمس هو اتصاف تلك الذات بهذه الصفات فمن هذا  
الذم لم يعد ان يجعل التعلق بالمشق الدال على منشأ ذمته الصفات قوله  
بصفة الانعام بل انما توفى اذ من المقدر كان سائلا سال بان هذا الايام لا يفرق  
الا الاقتصار في ثابت في نفس الامر ولذا توفى ان بعض لصفة الانعام فقال  
ليس الامر كذلك بل انما توفى اه وهو بالذم انما هو الاستحقاق الذي هو  
الاستحقاق بجميع الاوصاف كما اشترط اليه السيد رحمه الله في حاشيته انك في  
فقد اذ ذم في الاستحقاق بصفة الانعام فلم افرقة بالذم واول ما ذكره انتم بانها اول  
الواو ما تفرع عن ذلك انكم انتم واول ما تفرع عن ذلك انكم انتم واول ما تفرع  
الاستحقاق الذي هو الاستحقاق بجميع الاوصاف الذاتية ما تفرع عن ذلك انكم انتم

الذم

استحقاق  
افتراس  
ان كونه ماذن  
الاشفاق على المصطفى  
انحصار العلية واعلم ان قوله توفى  
متعلق بالاشفاق ومعنى دون وصف  
تجوز ذلك الاستحقاق وصفه او  
اذ ليس المراد توفى ان الاستحقاق تحقق  
بوصف غير شخص بالذم وليس المعنى على ذلك  
كما لا يخفى على المتأمل والله اعلم بالصواب

بصفة الانعام

حكما فلا يندرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام على ان الاتفاقي في الاوصاف الذاتية  
 ما زال كما لم يكن غير الذات اعطيت حكما فلا يندرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام على  
 ان الاستحقاق في الاوصاف لا يستلزم الاستحقاق بكل واحد ظاهر ان ذكر الانعام تفرجا  
 بالاستحقاق الوافق له اجمالا وان كل صفة من صفاته تفرجا مستقلة باعادة الاتقان  
 بهذا وقد يقال المراد بالاستحقاق الذاتية ان اذ انقطع المنظر عن غير الذات كما في سخي  
 التفضل ولا شك ان الله تعالى سخي التفضل لذاته لان التعبدية وصف مقتض  
 ذاته كوجوده وتزوم تعلقه بالذات فلا ينفصل عن الذات لا يتفصل ان لا يحتمل  
 لذاته اذ يجوز ان يكون ان عمل سخي لذاته ان ينفصل عن ذاته فلهذا **فقط** قد تقدم  
 لا تنفصا والمقام مزيد اهتمام به شيئا في تقديم السند اليه اكل ثم لا يتم مقتض  
 تارة فجملة سدا اليه وتوكله اذ في جملة ما علا كل سندا في تكملة الواجبة في ذلك  
 اعتبارا انه مؤخر في الاصل او مقدم فهو اعني في الاصل بان يكون التقديم  
 اقدم له هذا او مقدماته بان يكون اقدم له الله يستقيم بيان التكملة فلا وجه للاستفسار  
 بان التكملة انما هي للذات على موضعها لا للذات والذات تارة لانه مبتدأ في قوله  
 باقتضاء المقام ما هو المصطفا في هذه النقي اذ الاهتمام ليس مقتض الحال بل هو  
 حال التوقف لتفويض الذم مقتض هو التقديم بل المراد ان هذا المقام الذي هو مقتض  
 تأليفه يقتض اهتماما بان الذم هو مقتض مزيد اهتمام به بان الاهتمام العارض  
 بالذم هو المقام او بالذم عليه من الاهتمام الثابت للاهم الذي عليه اهتماما غير في نفسه  
 لان البلاغة في الكلام عبارة عن مطابقتها لمقتضى المقام مع فصاحة تكون فيه حيث هو  
 انه بكل بقوله تعالى للذم بسموات الالية وقوله تعالى في السموات والارض  
 وقوله تعالى في سورة التائبين وله في الاخر غير ذلك حيث قدم اسم الله على غيره في هذه  
 الابيات ان المقام مقام الذم والذم هو المقام ان التقديم في الالية المذكورة مقام الذم  
 بل مقام بيان السخي في تفرجا واقتضاه بالذم كما تشير اليه في الكشاف وهذا يقتض  
 تقديم اللطف كما لا يخفى **قوله** على ان صاحب الكشاف اشار الى ان ما تقدم من ان

الاستحقاق

انما يقتضيه انما يقتضيه انما يقتضيه  
 انما يقتضيه انما يقتضيه انما يقتضيه  
 انما يقتضيه انما يقتضيه انما يقتضيه

في تقديم

في تقديم الذم في التخصيص المقصود في المقام وتزيدة تفرجا صاحب  
 الكشاف في سورة التائبين بانه قدم الظمان في قوله تعالى انكذبتك ولذاتك ليدرا على  
 الاختصاص في قوله من انتصا لغيره في المعارض بقوله اللهم اصفحني واصل  
 الذم ان اقتضاه المقام من تقدم مع تفرج صاحب الكشاف بوجود الاختصاص في قوله  
 لله كما في قوله فلا مانع من التقديم مع وجوده المتفق ان قلت فلو جازم في قوله  
 سورة التائبين قلت عبارة هناك ليدرا بتقدمها واستوفى التكملة في اقتض  
 التخصيص الحاصل بالتقديم فان قلت لا وجه لاعتبار التخصيص مما يجز في قوله ما سبق  
 من ان الخطاب بالجملة القرية يجب ان يكون حاكما مشوبا بصفة او فظا  
 والخطاب بها هو الله تعالى كما ذكرت فيما سبق قلت الوجوب المذكور في العرف  
 الاضافي هو من لطيفي وهو العرف مما نحن قد صغيفي ولو ادعينا ونظيره اياك  
**قوله** بان فيه اي في قوله الله بتقديم الذم وهذا اعني ارجاع العطف الى ما ذكره هو  
 المناسب لكلام العلامة حيث قال اجراء صفا الم بولية والانعام كالمثل  
 انعم و ما يراها والمك على الله تعالى بعد الدلالة على الاختصاص للذم وانه لم يفتق  
 في قوله لله ليدرا على ان من هذه صفة لم يكن احد احق منه بالذم والشا عليه  
 بما هو اهله **قوله** وبهذا يظهر انه اي تفرج صاحب الكشاف بان في قوله لانه  
 على اختصاصه بنس الخد بالله كما يظهر ان ليس فيه الاستدراك بان على انه منافي  
 لمذهب الاعتزال كما ذهب اليه الكفيع من شراصة اذا اختصاصه بالذم مستلزم  
 اختصاصه جميع الافراد خلا فارق بينهما انهما ينفيا بحسب القاعدة فخلق  
 الاعمال وكل منهما يقبل التأويل فينبغي به تلك المعاني كما ذكره في ضل الخشع  
 فلا تجميع للاختيار احد على الاخر في هذا الوجه ثم بينهما فرق من حيث ان  
 صفات اختصاص الافراد تشكل القاعدة ذاتية ومساوات اختصاص  
 الجنب بواسطة الاستدلال لاختصاص الافراد ولكن بهذا التقديم الفرق  
 لا يتجه اختيار احد على الحكيم بان الاكبر وهم كما لا يخفى على الفطن فان قلت

اعني المقام

اعني قوله والارض مقتضى حارة الكشاف والظمان العرف والاول في انما يقتضيه انما يقتضيه

اعني قوله والارض مقتضى حارة الكشاف والظمان العرف والاول في انما يقتضيه انما يقتضيه  
 اعني قوله والارض مقتضى حارة الكشاف والظمان العرف والاول في انما يقتضيه انما يقتضيه  
 اعني قوله والارض مقتضى حارة الكشاف والظمان العرف والاول في انما يقتضيه انما يقتضيه

كون وجوب كون الخالك بالجملة العقرية  
 حاكما مشوبا بصواب وفظا في الاضافة

تأويل بلاغ

لعل كثيرا من الناس الذين علموا اختيار الجسد ونحو الاستزاق بما ذكره تعريف  
 الجنس المذكور في الكفاية على العهد الذي هو من فروعها كما هو الظاهر  
 به من غير ما ذكره من ابطاله في اصولها الواك انما قيل السابق انما يتوجه  
 او اهل تعريف الجنس على تعريف الطبيعة من حيث هي قلت لو سلم ان تعريف  
 الجنس اذا قيل بالاستزاق قد يراد به العهد الذي باضصاصه فربما ايضا يستلزم  
 اختصاصه جميع الافراد لان معناه ثبوت فروع ماله ثبوت وانتفاءه عن غيره فستلزم  
 ثبوت جميع الافراد والسرفه ان المهوره والذوق في كبره في العلم ومعنى العلم  
 انحصار بعض معنى النفع فيكون في العلم كالنكحة الواقعة في سياق النفع  
 الحق ان صاحب الكفاية كما يقع كون الاستزاق بمعنى الامم كونه مراد في المقام  
 اما الله الاول فليظاير كلامه في مع ان الوجود الذي هو منقول منه كما هو في  
 الكفاية في يدل ايضا على ذلك ولانه صفة المفصل فابدية الامم في التوفيق  
 والتوفيق في العهد والجنس اما المنع الكفالة مفهوم من كلامه صفتها كاستطلاع  
 عليه ثم انظر هذا الكثير من الناس علموا بما ذكره في كون الحد في هذا المقام  
 نحو لاعلم الجنس هو من الاستزاق اما باعتبار المنع القوي بان حله اقول صاحب  
 الكفاية في فان قلت ما معنى التوفيق في الحد على معنى ما ذكره او بالتوفيق الالهي في  
 الحد لا طلب بيان مدلوله الواضح ونظيره قوله في ذلك هم المنفردون معنى التوفيق  
 في العلم من الدلالة على ان المتعين هم الناس الذين يلفق انهم يتلون في الآخرة  
 او علم انهم الذين ان فصلا صفة المنفردون او ما ذكره اراه معنى التوفيق بها احد  
 صورة حيث اراد به بين العهد وغيره وسبحي تقويمه والفاضل الجنس بان العلم  
 الكفاية ذكره من فروع التوفيق للجنس وحمل كلام الكفاية في علمه ما ذكره وان كان  
 في العلم ما ذكره الشرح والحد في حاشيته كما كلفه هو انما سبب كونه بيان مراد المقام  
 لا بيان في مدلول الامم وانما قلت ان الظاهر هذا هو حمل العلم انما علموا بذلك الامم  
 حسب العارض للجنس هو من الاستزاق للامم حمل كلام الكفاية في حاشيته اللفظ بالارادة وهو  
 مستبعد

هذا هو المقام الذي هو المراد في الاستزاق  
 وهو العلم بالامم على ما هو في الكفاية  
 من حيث هو العلم بالامم على ما هو في الكفاية  
 من حيث هو العلم بالامم على ما هو في الكفاية

وايضاً لا بد ان يقال ان الواضح  
 لم يخصص الامم لذلك لكونه متافاً  
 لطلب العلم والواضح لا يفتقر الى

عن تلك النقول علم ان تقع كون الاستزاق مدلول الامم بناء على وجودها في ذلك  
 الاعتقاد بعد كل البعد في المتأخر له اراوة استزاق ولا شك ان وضع لفظ الجنس  
 لا يقتضيه كون على اراوة ذلك العلم منه في كل مقام ولو اثبت ان التفسير الذي  
 ذكره كثير من الناس من كون الحد في الامم على الجنس هو من الاستزاق كما  
 يتبع الوجود المذكورة من حيث هو متعلق بتأخر ايضا ذلك ليلام بين الكلام  
 ولا حجة على ان الشرح في شرح الكفاية في علم الوجوه الاولين باشعارها  
 يكون الامم للاستزاق في الجملة عند التفسير مع بطلانه ولم يوارى الوجوه الثالث  
 هناك ولم يرد عليه في حاشية الكفاية هناك الوجوه الثالث وسماه اولهم التوفيق  
 عليه وهو اظهر الامم اوده هناك علم الوجوه الاولين فلو كان الكلام هو  
 من بيان مدلول الامم في الواضح هو من الاستزاق كما ينبغي عند ظاهر  
 قوله من ان الامم في الحد في تعريف الجنس هو من الاستزاق لا بيان كون الحد هو  
 في المقام على الجنس هو من الاستزاق كما ان اختياره وتسمية اوله في حاشية الكفاية  
 بهذا في الشرح كلامه اورد في الشرح ما اورد في حاشية الكفاية من ان  
 الكفاية في كون الحد في الامم على الجنس هو من الاستزاق تلك قبيل من قوله هو تعريف  
 الجنس لان اطلاق تعريف الجنس على الاستزاق وان وقع في بعض المواضع الا ان  
 الاطلاق منقذ على تحصيل تعريف الجنس وتوفيق الطبيعة بالاشارة الى الحقيقة  
 من حيث هو متعلق صاحب الكفاية في حاشية الكفاية المذكورة توفيقه  
 الاستزاق هو بناء في مقابلته والمشهور في تعريف الطبيعة لذلك وهو المذكور  
 في التوفيق في حاشية الكفاية في تعريف الهند الملبى بالامم من حاشية الفاضل الجنس  
 في حاشية الكفاية في تعريف الجنس من ان الحد في علمه في حاشية الكفاية في تعريف الجنس  
 يتضح الا ان المقام الاستزاق اصطلاحه لم يبدل ليلام على معنى الاستزاق فان قلت  
 الاستثناء قرينة قوية ظاهرة على اراوة الاستزاق في المقام الخطابية تلك  
 او عاء كون قرينة الاستزاق كما يجب على يد فروع هذه التفرقة ويمكن ان يدعى

ان

ان قلت الخزان على هذا الاطلاق  
 في حاشية الكفاية في تعريف الجنس  
 من حيث هو العلم بالامم على ما هو في الكفاية  
 من حيث هو العلم بالامم على ما هو في الكفاية

ان قلت الخزان على هذا الاطلاق  
 في حاشية الكفاية في تعريف الجنس  
 من حيث هو العلم بالامم على ما هو في الكفاية  
 من حيث هو العلم بالامم على ما هو في الكفاية

ان قلت الخزان على هذا الاطلاق  
 في حاشية الكفاية في تعريف الجنس  
 من حيث هو العلم بالامم على ما هو في الكفاية  
 من حيث هو العلم بالامم على ما هو في الكفاية

وهذا يظهر ان ما ذهب اليه من ان الام في الخلق...  
الشيخ في الاستغناء ليس كما يتوجه كثير من الناس...  
منها على افعال العباد عندئذ ليست مخلوقة لله...  
بل ان الخلق من المصاير والاداء من الفعل...  
الارضية للدلالة على الدوام والانبيا مقلو...

ان الالية الكريمة قرينة موجهة له...  
لانفهم الاستغناء اصل لا يدور على اقتضائه...  
او يجوز ان يكون فكلا الاشكال...  
في جميع ما فراده...  
بمعنى الالهية...  
لان اختصاص الجنس لا ينافي...  
لان اختصاص الجوهر...  
وهو الاخصاص في الاشياء...  
ثبوت لغوية ولو عند الغيب...  
باعتبار كثر بدجائه...  
ثبوت شيء من الالهية...  
قال بالاختصاص...  
عنه اثباتا او الاشياء...  
على ان التأويل لا يفرض...  
الاول لانه صدره...  
فكره بالانحصار...  
بل هو مبني على كذا...  
من على عطف...  
عما اشبه الاله...  
ابن...  
الاولا منتغية وان الاله...  
الاستغناء...  
بفلسفة...  
على اصله...

**مطلب** اختصاص الالهية...  
صاحب الكشف...  
ستنا من لام الاله...  
على ما هو المتعارف...  
في الالهيات...

**الشك** في صحة التفسير...  
قوله...  
...

الاستغناء...  
بفلسفة...  
على اصله...  
اوره

اوره عليه الخلة الالهية وان دلت...  
الدلالة عليه اما ان مدار النظر...  
قوله...  
لحدوث...  
هو الالهية...  
واعلم ان الدوام...  
كونه...  
اثبوت...  
الثبوت...  
وقال ان...  
يتأكد...  
بمحنة...  
الفتنة...  
طريقة...  
فالمسبب...  
تأنيب...  
انما يدور...  
جوهر...  
دلالة...  
في...  
تأمل...  
في...  
في...

اقول في قوله...  
الزمان...  
دوام...  
قوله...  
واعلم ان...  
قوله...  
الاول...  
اقول ان...  
والاخيرة...  
عقل...  
هذا...  
فالمسبب...  
تأنيب...  
انما يدور...  
جوهر...  
دلالة...  
في...  
تأمل...  
في...  
في...



انما ان كان ما لا يوجد عند المحققين وان جوزه البسوف كمالا لوجه الاوران فحذف العبد  
منه لا يجوز في غير الاستثناء عند الجمهور به ابن الحاجب لولا انما هو المقصود لغير  
التوسط والتمديد وانما ان كان ما لا يوجد في الوجهين الا ان كان في غير الوجهين  
على المدح وان كان في غير وجهين في نفسهما كنه لا لفظ لبيان بانهم علم مدحها  
وجوه الا لاول ان ينزل الفعل اعني علم بمنزلة المصدر مطلقا مع الموصوفين او ذلك  
لان الفعل يدل على حدوث والنزاع في بعض المواضع الا انه لا يدل على جازا  
ان كان يكون علم علم في غير وجهين للمدح في الثالث ان يكون من قبيل وصفه الفاعل  
المعلم العابد الموصوفين في ذلك نفس اما الاوران فلما ندرت وايضا الاصل الحقيقة  
فانما يتخذ الايضار بالجاز واما الكمل فمجرد جواز في غير وجهين على عدم جواز  
حذف الجدل منه واما الثالث فلكونه خلاف الظاهر عدم احتمال العلم بكلمة شمولية  
فانما يمكن من الممكن بالعلم مكانه ان كانا يريدان العلم بصفة العلم انما يمكن في القلب قبول العلم  
كما لا عليه فربما واما على نفس النعمة فعلى سبيل التخييل في بيانها انما يمكن  
الصفة **قوله** لتصور العبارة عن الاطراف ونظرا يتوهم اختصاصه  
بشيء صون في مجموع الامر من علمه واهدة حذف مفعول الاغنام وتقديرها ان  
التعريف للمفعول اما على سبيل التخييل او على الاصل ما يطابق التعريف لبعض  
فان جواز الاوران من العلم فظن الاوران والاولى ان كان تصور العبارة عن  
الاظهار بالعلم به كله اعني ان يكون حقيقة كما في التفصيل وان تعدوا في الله  
لا خصوصها او في علمها كما في الاجمال وانما في المحقق نظر الايها لم المراد به الاشعار  
به ان الوهم انما هو الشعور والاصول ايمان على اعتبار القصد في الخواص  
والايمان على ما تقر عليهم شعور ما في الشرعيين واحدا وتوهم الحاشية وهم من غير  
ان اختصاصه في وجهين ان اختصاص الاغنام في شعور كون او اختصاص  
للمدح انما هو كونها لا يتخرج في تحقق التوهم اقامة تعليل للمدح على اسم الله  
فلاستحقاق جميع الاوصاف المذكورة فانهم وتوهم شعور ما في وجهين وانشاء

توهم  
توهم  
توهم

حذف

لا الايضار في الوجهين غير تحقق

مطلق

ان في وسعي حقيقة في بحث القصر **قوله** وليذهب نفسا مع كل من ذهب يمكن الظاهر  
ان يكون هذه العلة ايضا مع قوله لتصور العبارة عن الاطراف علة واحدة  
لمطلق الحذف فيكون هي ايضا علة عدم التعريف لبعضها واما جملته مستقلة  
له فيه عليه ان في نفس السام لا ما قوله يحصل في صورة فذكره بلفظ المنعوم به  
الوجه ويجوز ان يجعل الحذف لمحذ الاقتصار بهذا وكذا ما تقول نذل انما  
منزلة الاثر يتقطع النظر عن تعلقه بالمفعول بواسطة فطبيعة السام انت في اليفيد  
فعل الاغنام الا الله تعالى وجه العوم في افراد ذلك الفعل فيكون متعلقا على جميع  
الاغنام ويمكن ان يكون من اثاره هذا **قوله** في شرح بعض النعم  
اه شروع قوله الحصى وعلى ما قوله فصل الخطاب فيبين اولاعمال الاجام  
نزل اجزائه على التفصيل حيث قال قوله وعلمه وشم للترتيب بالاشارة كما  
يقال بلفظ ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امسى يريد انما اجرتك ان الذي صنعت  
امسى العجب او للتقاضي في المرتبة فان رتبة تفصيل تلك النعم متباعدة عن  
رتبة اجمال مطلقا وسيجي في مباحث الفصل والوصول رتبة تفصيل لهذا  
ثم ان المراد بالتفصيل التوضيح مطلقا بقرينة ذكره في مقابلة علم التعريف بالعلم  
به ونظري الاشارة في الموضوعين فيما بعد وبعض النعم في البيان وتوجه الى  
القوانين الشرعية ونعمة بعث الرسول المتقين بالوفاة العلية المصدرة  
لدعواه وتلك النعم فيها هي الاصول والمراد بالاياء الى الاصول الايها  
ايها من حيث انها اصول او يقال الايها بالاجماع المذكورة لا يقتض  
الايمان الكل واحد منها فانه ان كان بعض تلك النعم مع ما به والبعض  
مولى اليه يصدق علم مجموع من حيث هو مجموع انه مولى اليه وليس ذلك  
باستسار التخليب كما لا يخفى ويجوز ان يراه ببعض النعم نعمة البيان بان يجعل  
الايمان للتفصيل ثم التكليف ان يكون التفرقة به وحده ايها وانما تلك الاصول  
محالا يلتفت اليه لان تبين الشارح اصانة تلك النعم ثم التفرقة بكلام المصنف

في شرح

النعم

حيث قال فتولد وعلم من عطف الى علم  
السام رعاية براعة الاستعمال والصلوة  
على سيدنا الله وعلمه من اشارة الى العقول  
وافضل من اشارة الى العقول  
فصل الخطاب ان رتبة الاعمال  
الامر والذكر الال غير هذا الاستدلال  
ثم وعلمه ما عن الرسول علم بلفظ ثم وعلم  
يقول بعده اشارة الى اننا اوتوه ما يفيده  
كون معا ونهت عن العمل النعم



عليه واحد بعد واحد منها بالادعاء معا وبالمعاونة الرسول ثم تغير الاسلوب فيه  
تيسر ما علم ان احالة معا وتتم ليست كاحالة ملكة التفرع في خلافه **قوله**  
يتجاوزون الاستيفاء في جواب السؤال بقدر وهو ان يقال ما يفعلون بهذا  
الاجتماع ويكفي ان يكون حاله من غير ان يفسر مع بعضي نوعه والاول اقرب **قوله**  
وع الكتاب مشقة يعنى يكون ان يخلق الله تعالى ضروريه لا على احد بحيث يعلم  
اللائحة كل نفس على معناه من غير توسط الالفاظ لان في الكتابة مشقة لا يتجوزها  
لا افوات يتغير حضورها في جميع الاوقات وايضا الكتابة باقية بغير انقضاء **قوله**  
الاعلام فقد يترجم ان يطلع على المراد من لا يراه او لا يراه عليه **قوله** وهو المطلق  
الضيق المحب تمام العجز الفصح اما بعينه الشاطي فلا معنى **قوله** او بعض المظهر  
ما لم يوجب مغن عنه او يعجز الى نص من الكثرة فالظاهر تركه ايضا اذا المراد بالبيان  
بما ما يميز به نوع الاثر وارجح لا يكون فصحى بالمعنى المذكور ولعله اراد  
مع المظهر وجعل المحب تسمية **قوله** ان الاجتماع شروع في بيان اهلوية  
نمة القوانين ونمة البعثة والمجزاة ليتبين عليه ما ذكره في الصلوة ولتبيين  
النسبة بين ما ذكره في الصلوة وبين ما ذكره في **قوله** يتفق الجميع عليه غير عليه  
يرجع الى المتاملة والعدل باعتبار ما ذكره او لا العدل فقط **قوله** لا يتناول  
الجزئيات الغير المنصورة انما حال يتناول بالافراد مع ان مراد الغير المتاملة  
والعدول اما باعتبار ما ذكره او باعتبار كل واحد وكذا الكلام في قوله  
بل لا بد كما حيث لم يقل له ما قيل في الافراد ملائمة تقييد المتاملة  
بالعدل ثم ان النجاة قد منعتوا من تعريف غيره بالادام مع كون مقتضى وان  
كان فكرة ولم يوجد لكلا ايضا كلام الوجب المراد به بل في عبارة بعض العلماء  
كانت جملة بجمع المعاني **قوله** بل لا بد لها من قواني كلية اي لا فرق  
منها من قولكم بدء ببدء بد اي قدومه والتبديد التعريف والتبديد اي الفرق له  
والاعراض منها من البدء والعوض ثم الجار والمجرور اعني انما متعلق بالمنفى

مطلق لا بد  
فان البدحى يعنى ثم

اعني بعد عم قوله البغداديين حيث اجازوا للاطلاع جبلا بترك تنقوس اللام  
المنون اجراءه بحرف الضاد كما يروي جراه في الاعراب وضره واعم وكذا قوله  
عليه السلام لا مانع مما اعطيت ولا موانع لما منعت واليه يرون اجابوا في مثل  
تنوين اللام كقوله معناه ما للمصنفين من ان ينقلوا من زيد ويهملوا متعلق  
النظر في بيان اللام في عم الفتح كما في الخش فيه كخروف هو جازم ابتدائي  
لا يد ثابت لها وقوله من قواني خبر مبتداء محذوف اي البدء المنفى من قواني  
كلية وهذه الجملة الاسمية التبيينية لا محل لها من الاعراب مستانة لفظا  
ويجوز ان يكون من قواني متعلق بما قبل عليه لا بد اي لا يبد من قواني وقد  
اشترى الشريفي في او الفرياق المنفاج اما من الظرف في مثله خبر للاجتماع قال  
في قوله لا يلحقه لا سارية ليس مفعلا للصلة والالوجب نفيه عن التشبيه  
بالمصنف بل هو خبر لافعال وقس على ما ذكره نظاير هذا الترتيب **قوله** وهي العجوة  
العجوة امر فارقة للمعاهدة اظهده الله تعالى بعد مدعى النية تصديقا يقال  
في عواده كما يسمى عجوة باعتبار اعادة بسم الله باعتبار كونه علامة حالة على  
صدق الدعوى **قوله** اعني معجزة نبينا هو القرآن اما انه معجزة فلما ذكره في الكتب  
الكلامية واما انه اعني فلان منفتح يفتح به باب الشريعة المشتملة على  
علم العامة في البتة ونسب ولانها باقية على كل وجه زمان واير من بين الكتب  
على كل زمان بكل مكان وفي بعض النسخ واعني معجزة البعثة مع ان يكون  
اللام للعدول والاعتزاز وقوله الفارق بين الحق والباطل اي ان قوله  
وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة **قوله** من عطف الخاص على العام رغبة  
رعاية لبيعة الاستتملال وتبنيها على جملة نمة البيان البراعة مصدر  
يرجع بمرجع الرجل اذ الفارق الاصلية والاستتملال او اصوات الصبي ثم  
استتملاو وكل شئ فبراعة الاستتملال بحسب المعنى اللغوي فتوقوا الابتداء  
وع الاصطلاح كون الابتداء مباحا للمفهوم وهو في التحقيق سبب

السادة  
سان

مطلبة اعني  
الاستتملال

استحقق الابدان فكذلك سمي باسم النبي تسميا عام كماله في السببية ثم البراعة  
 هي اما باعتبار كمال انقنون الشروع فيها يتعلق بالبيان بالمعنى المراد  
 وهو المنطلق الموعود بالعلم او باعتبار انما تشارك البيان المذكور  
 في الاسم سمي وان اضيق البيان في المعنى وهذا المقدر يكفي لبراعة  
 الاستدلال واعلم ان عطف الخاص على العام يشمل على امرين افراده باول  
 بالذکر بعد العام وكون ذلك الافراد بطريق العطف والمنية على جلالته  
 نية البيان هو الامر الكما ذكره الشارح في اوسط الساتين من ان  
 ذكر الخاص بعد العام انما يكون تسميا عاما فضلا ومنه يترتب ان كان ذلك بطريق  
 العطف دون الوصف او الابدان ثم كون افراد الخاص بعد العام شعرا  
 بجلاله باعتبار انه يوصي لان الخاص يبلغ في الشرف والكمال ما حيث يترفع  
 عن القول تحت العام **قوله** كما اشير اليه في قوله تعالى الان ان علم  
 البيان حيث خصه بالذكر من بين النعم الواسلة الى الان في هذه بعد خلقه  
 وايضا ذكره في اوائل السورة المشتملة على تعدد النعم وقربه بقوله تعالى  
 وخلق الانسان نفوسا جليلة والقرية اليه راجع الاجلال باعتبار انه  
 بجمع الشرف او انه ما قبل بان مع الفصل **قوله** ما لم نعلم مقبول كان  
 العلم والاولى كذوف اي علمي والاضيق ذلك ان ليس علم من افعال القلوب  
 مع لا يجوز اقتصار على احد مقبوله كقوله وقد وقع الاقتصار عليه في قوله  
 نية لا علم الا ما علمت ولو كان من افعال القلوب كان مقبوله الاول  
 انك افرجه من هو افضل المبتدأ والخبر فظهر ان القول بان الاقتصار وقع  
 على كلا المقبولين لو ان علم منزل منزلة اللازم ومن البيان متعلق به  
 وما لم نعلم يدل منه بدل البعض من الكل فكيف مستغنى عن  
 ثم ان التصريح بما لم نعلم وان كان التعليق لا يتعلق الا بغير المعلوم  
 تنقيص على ان الله تعالى نقلنا من ظلمة الجهل الى نور العلم والله اعلم

نعم البيان

وهما

وهو له ولد فمع توهيم ان المراد بالعلم تذكر ما شئ من حوزة السبب  
 الشارح ان المراد ما لم يكن نعلم ما جرت به وقولنا **قوله** عاية ذلك قيل  
 عليه يحصل رعاية بان يقال وما لم نعلم من البيان علم ووردت بانه تركيب  
 والكلام في تقديم من البيان في هذا التركيب الذي قدم فيه علم علم  
 فيه ان كتاب فلاف انظر **قوله** في من نطق وانما اقتضت من نطق على سائر  
 النعميات كما وصفت له من انساب ما ذكره في من التفرغ لنية البيان  
 واقتضت نطق القور لئلا يخرج الامان يقال انه عام فخص منه البعض وهو الله  
 وفيه ليجاء اما قوله **قوله** وما ينطق عن الاذن **قوله** للث راجع المقتضى للقوانين  
 انما يتوصف الشارح بما ذكره ان سبب الدعاء او ايها لما كان عام واسطة  
 في وصول نعمة الاسلام اليها مع ان الدعاء له من النعمية الموعودة كان  
 الله الدعاء له بلو الشارح على الله **قوله** على ما فسرنا الكشاف في ايمان الامان  
 بها معنى آخر وقدمه في الشرح البريانية قيل لا ينبغي ان يكون المراد من  
 نطق بالنعمة الانبياء و **قوله** وبين الحكمة ونصل الخطاب المرسل صلوات  
 الله عليهم اجمعين فان النبي عام هو الاثر المبعوث اما المطلق فهو ما  
 خصه صا بملاحظة سعة الانبياء عن الله تعالى وان كان المراد هو الا  
 نطق المبعوث بملاحظة ارساله اليه مويدا بالجملة وممكنه بمتشمل  
 على نية بان عدو المرسل ثم يدعى عدو والكتب علم الحكمة وهذا ينبغي  
 على الشرة ان الكتاب مع الرسول كما هو المشهور وان نطق في بيان عدو  
 المرسل يتردد على عدو الكتيبة فتأمل **قوله** ونطق او تولى اه اما قوله علم  
 ليس من عند نفسه فظروا ما قاله الله على انه من عند ربه فملاحظة ان ايتى الحكمة  
 لا يبلغ الامن الله فكان قوله وتترك العلم لان هذا النقل لا يصلح  
 الا الله مستغنى عن العلم الا ان يجعل توضيحي لشيء بقرينة الاشارة الى العبرة  
 اراد بالجملة انما رايها القرآن من الامم للهدى والاشارة اليه بطريقه

وهو تقدم  
المفعول

ان بيان  
بيان





المعنى الاول بغيره المستتر اللازم المعنى الك مع طريق الاستدلال  
 واعتبر في مع لزوم لفظ الاسم لا ما بقوله ليع فاما ان كان من  
 المعربين فزوج ودرجان ورجاب الشارح في الجوهري بان التقدير فاما المتزوج  
 فالاسم لا حق لا تقدير او اما النافذ للرضع فلم يلزم بل قال انما اللازم انما هو  
 من الجواهر اما شرطه ان كان اسما لا **م** كما طرف بمع اذ الاطلاق يقول  
 بمع اذ كما قال ابن مالك لانها مختصا بالرفع وبالاصناف في الجملة **ع** بلبه  
 فعل ما في ان قلت باين ذلك الفعل في قوله الشارح اقول لعبد الله ما ساءوا وحقن  
 بواو في جسد شمسى ما شتمت ساءوا فاعل فعل محذوف خبره وما جفع سقا  
 والجواب محذوف تقديره وقتك بدليل اقول وقوله شتم امر من شتم البرق  
 او انظرت اليه والمعنى لما سقا ساءوا ماتت لعبد الله شتم **ع** والوجه  
 ما تقدم وهو انه ظرف يستعمل استعمال الشرط لانه اذ ان  
 معناه بمعنى الاسم كان هو ايضا اسما فان الاسم في الحرفية امر ان يدوران  
 على المعنى واعتبر في ابن ووف على مدعى الاسم بجوازها كمنع اس  
 كرسنك اليوم لانه اذ كان ظاهرا كان سائل للجواب والواقع في اليوم لا يكون  
 واقعا الاس وجيب بان المعنى لما شتم اليوم كرسنك الاس كرسنك  
 وهذا مثل قوله ليا ان كنت مكنة فقد علمت فان الشرط لا يكون الاستقبال  
 لكن المعنى ان ثبت ان كنت قلته **ع** وعلم توابعها لم يرويه ان المصنف اربا  
 فقد عطف على المصنف السابق اعني علم البلاغة بان يكون لفظا توابعها مرفوعا  
 باقائه على المصنف في الامر كما هو المشهور او يجوز ان يكون مرفوعا  
 ابعابه على اعرابه لان توحيد الخبر به يعرف لا يلزم بل اراد ان توابعها  
 عطف على المصنف اليه السابق اعني البلاغة بان يكون البلاغة على اللقبين  
 والمخصوصين كالعربية بجميع العلوم الاولية وكالمعاني والبيان وكونه  
 ويكون علم البلاغة من قبيل اصناف العام الخاضع كعلم النحو عند قبيل

انه فيلزم الاستدلال في توابعها وان كان الاضافة في العطف عليه بيانية  
 ومع العطف في لامية مع ان المشهور وسيد كرهه الشارح في المقدمة  
 ان علم الفقهين علم البلاغة والتوجيه للمعاني عن كتابه شامية التعق  
 ان يراه بعلم البلاغة علم له زيادة اختصاص بالبلاغة وهو المعاني والبيان  
 كما فيهم من قول الشارح في المقدمة وسما على المعاني والبيان علم البلاغة  
 فكان مزيد اختصاصا له بما به ويكون توابعها جوارر اصطفا على البلاغة  
 وافراه العلم المضاف اليها يكلف في افرا في توجيهه وهو كما يجب وهو انه  
 انه يحسب في علم علم الاوجب في كتابه المسج يتطاس العروض في اشغ  
 عشر في علم ما اشار اليه السيد في محسب في شغ شمس المصنف ولم  
 يقدر البديع في ما برائه بل جعله زيل العلم البلاغة وكذا السكاك فلم عدة  
 المعنى فتباير اشره وجعل مع الفقهين الذين هم النامية التصوي من العلوم  
 الاديية في 77 واحد وايضا جعل هذه العلوم الثلاثة من اجل العلوم  
 معلما بان كشف الاستدلال عن وجوه الامعان مع انه لا دخل لعلم توابع البلاغة  
 في الكشف المذكور على المذهب المشهور وهو ان اجاز القرآن للكون في اعلا  
 طبقات البلاغة وايضا لازم دخل البديع في موفه وما يق اللغة العربية بل  
 ان في اقرب في ذلك سنة اذ به يوف ما لا بد منه في الامارة والجوهري عن الاثر  
 ان الحق في يد المعنى اذ لا يخفى ان البديع له موضوع متميز من موضوع  
 علم البلاغة بالجمعية المعينة في موضوعات العلوم والخاصة متميزة ايضا بجملة  
 على مستقام من العلوم الاديية اوجه وعن الاضرب ان البديع لما كان قابلا للمعاني  
 والبيان غلبا عليه في الحكم بالاجلية والاقضية واجرى التعليقان بناء على ذلك  
**ع** لانه لم يجعل اجل جميع العلوم اذ التعليق حكم الكشف عن وجوه الامعان وكذا  
 حكم معرفة تمايز العربية في امضا الفقى يقتضيه اجليته من العلوم العربية التي يتعلق  
 بالتعلم من حيث ان لها دخلا في افادة البلاغة في الجملة **ع** جعل طابغة من العلوم

24  
 في  
 في

اجل ما سواها الظان افضل التفصيل اعني اجل ليس من قبيل ما قصد به الزيادة  
المطلقة بل من قبيل ما قصد به الزيادة على المضاف اليه فان قلت بشرط ان  
هذا التسمي دخول المضاف في المضاف اليه كما تقر في النسخ مع ان الاضافة لشي  
الما في المضاف ما يخرج من هذا القول قلت الاظلم انه لا وجه لاستعمال القول  
على مذهب الشيخ عبد القاهر وابن السراج والبرهان وانما عايت ذهابوا  
ان ان الاضافة لتفصيل بمعنى من الابدائية فلم يبق في قبه فرق بين افضل  
القولم وافضل من القولم وانما وجه مذهب سيويه وهو ان  
الاضافة فيه محتوية بمعنى الالام كما في التسمي الاو المتفق على كون الاضافة  
مكتسبة بمعناها وهذا يعرف المضاف اليه فيه بالاتفاق وفي التسمي الك  
بالاشكال **مط** وجعله من هذه الطائفة في بعض النسخ وجعلها على ما قيل  
المرجع بالجماعة لكونه عبارة عن العلوم الثلاثة **مط** كما يعرف وقايق الوبية  
اي اللفظة الوبية وانما ترك ذكر الموصوف ليؤيدهم ان وقايق الفنون الالوية  
يقوم بهذا العلم فيفيد هذا الايام تحينها **مط** والسرار ما قيل الضمير  
راجع الى الدقايق لان رجوع المضاف فيما لم يكن لفظا الكلي وانما  
كونه مقصودا بالذكرة والى المضاف اليه بطريق التبعية والسر هو الدقيق  
ايها ما سر الدقايق بمعنى وقايق الدقايق كذا في النسخ وعيون العيون  
ولاشك ان وقايق الدقايق عبارة عما هو اوق واخف فيكون تقدير الكلام  
اوقية يوق المعلومات الدقيقة والمعلومات التي هي اوق ولما كانت اوقية العلوم  
مستلزمة لاوقية الطريق الموصل اليه كان علم البلاغة وتوايها من اوق العلوم  
سرا ما ستقام امر التوزيع وعليه اي ان وقايق العربية او ما وقايق **مط**  
وبه يكتفى وقد مررت اشارة الى رجوع الضمير الى العلوم الثلاثة لكنه بطريق  
التغليب الا لا دخل لعلم تواي البلاغة في الكشف المذكور وعلى مذهب المنطوق  
نحو ان المصنف قدم في اللفظ بيان اجلية هذه العلوم على بيان اوقيتها

**مط** ان الاصل في ارجاع الضمير  
في المضاف فيما لم يكن لفظا  
واستالمه  
واقول فمعنى قواعد يكون وصفا  
لكونه معلوما للمعلوم الذي هو اوق  
فلا يكون علم البلاغة وتوايها من  
العلوم باعتبارها علم القواعد بل  
باعتبارها علم التوزيع فقامت  
بها

كلمة

لكونه لوقيل من هذا ما واد في الشرح ولا يدل هذه المقدمة اعني قوله به يكتشف  
عن دليل المقدمة الا انني اعني قوله اوقية يكون لكون معرفة وقايق العربية  
والسرار بها وسببها لا وكذا الكشي متقدمة عليه في الوجود **مط** في نظم القرآن  
عالم من وجود الامور والاعمال والاشياء والاصناف التي هي اقسام المضاف اليه بان يقال وقد يكتفى  
عن الالام في نظم القرآن استاده فيكون من قبيل قوله **مط** وانما هو مائة  
ابراهيم فينا قال انا في حاشية الكشي في هذا الكلام ثم هذه الالوية جنبا  
حال من المضاف اليه لا يطابق على جواز ذلك او ان كان المضاف من  
المضاف اليه او بمنزلة الجوزية في قوله تعالى مثل التبعوا ابراهيم او التبعوا  
معه ورايت هذا المضاف ايت من **مط** بجلا ورايت غلام هذا فاجتبه اسلموا  
واختلوا في عامل مثل هذه الحال فيقول مع الاضافة لما ضامن مع  
الفعل المشبهة وفي الجازية قيل ملة تشب لابراهيم بنينا والضمير ان  
عاطلا عامل المضاف اليه لا يتبعها من الايام وبالوجه المذكور وانا اعني  
نحو زيد الاسرا كبا كلام في جوازها وكما عامله هو المضاف في قوله  
بعد كلامه وقد اشار بقوله والصحيح اه ايا بطلان القول الاور  
او لو كان العامل مع الاضافة بالطريق المذكور لم يكن كالمختص  
الجواز باذ ان كان المضاف جزءا او جزء مع بل يلزم تجوز وقوع الملاح من  
كل مضاف اليه وهو بطريق الجواز في الصور الثلاثة في اللفظ وكما في ما ذكر  
في الفنية حيث قال ولم يجز. قال من المضاف اليه الا اوقية المضاف ملة  
او كان جواز ما اليه اضعف او شل في قوله فلا يلزم **مط** لان المراد بكشف الاستار  
معرفة انه من قبيل ذكر السبب وازالة الغيب واعلم ان الدليل في هذا  
ان يكون وسطا بين حصول التصديق المحول الى الموضوع بالثبوت والسبب  
في نفس الامر فالاستدلال بالحق على تعفن الاخطا اية وعكسها ولا شك ان  
العلم او اوقا و اعيد معرفة ايجاز القرآن بالبرهان الذي هو الوجه الثاني وهو ان سبب

**مط** جواز وقوع الحال من المضاف اليه  
اذ كان المضاف جزءا من المضاف  
اليه او بمنزلة الجوزية منه

**مط** ان الدليل على ان  
ولم يوق واللفظ اوقا و اقتبس

**مط** مكان معرفة ايجاز القرآن حاصله  
بالبرهان الذي من علم البلاغة وبالبرهان  
الذي من علم الكلام







من علم في العلم فقال لا يمكن ذلك لا متناه الا في جميع قواعد هذا العلم لكنه  
 في امره ما هو من نفاذ ما لم يدون مساوات تلك الا حاطا بطريق الكيفية  
 ام لا فلا بد من بلغة القراءن تحت علم عالم بهذا الفن لا تحت علم من علم  
 ما طوعه قوله الا تحت علم من علم القياس الى الخطب والقواعد المنبسط الى ابواب  
 السلفية حتى يستقيم تفرغ قوله فلا يظن على ما قبله او لا يتقرر بل وان كان لا يعلم  
 وقوله تحت علمه ايضا ولكن ان يعلم من ان السؤا المقدس في جميع ما ذكر من الامور  
 وهو حال الكشف ثابت لهذا العلم وان العرب ما يعرفون كنه السلفية فتسوية  
 هكذا ان يمكن لو اصر من البلاء ان يدرك وجه الايجاز الحقيقية في اوتة في علم  
 علم البلاغة والسلفية ويغير الالفاظ في الامكان العلم مطلق والتفصيل بقوله  
 لا متناه الا حاطا حيا ايضا اذ للشيء في ان ابواب البلاغة السلفية يعرفون  
 القواعد المتعارفة المذكورة في هذا العلم اجالا ويعتبرون سلبهم في موارد  
 الكلام وان لم يعلم ان هذه الاصطلاحات كما مر في المعاني في مشتم قول  
 صاحب الفصاح واعلم ان ابواب البلاغة واصحاب الصناعة للمعاني مطلقون  
 علم ان الجواز ابلغ من الحقيقة وان قدرت في قوله لا متناه الا حاطا حيا  
 للعلم مضاعفا اي بصانيف هذا العلم الى الطائيف والذواهي المتفاوتة من الارا  
 ظهر فعلم هذا التوجيه يكون قوله فلا بد من بلغة القراءن ان هو اعلم  
 كما الحق لا اضافي فان قلت ان لا زعمت فيما سبق عدم الترتيب في التوضيح  
 لا هو ابواب السلفية قلت ذلك علم تقدير ان يجزم من ان السؤا المقدس  
 الامر الاو فقط كما ذهب اليه المشهور في الامانة على وهو انه اذا اعتبر  
 في الاوصاف الاضافة كما اشار اليه في الفصاح ينبغي ان يعرف الجاهلون  
 فواض تركيب الترتيب لقوله لا بد من بلغة القراءن علم ان بلغة القراءن  
 وتشبيه وجه الايجاز في النفس الاستعارة بالكناية عند المعنى ان نسبة الشئ  
 بشئ في النفس فيسكت عن اركان التشبيه وهم التشبه والتشبيه بوجه التشبيه

واو انة لا سوا المشبه والاستعارة التمثيلية ان بيت المشبه شئ من لوازم  
 المشبه به وبه يدل على ذلك التشبيه المسمى بالنفس والاباس ان يذكر لفظا مضافا  
 قريب وبمعنى غير او البعيد كما ان للوجود مضافين قريب وهو العوض والمقصود  
 وبمعنى هو الطرق المراد بالعلم التوجيه الاول والترشيح ان يذكر شئ بلازم  
 المشبه به ان كان في الكلام تشبيه او استعارة او كان فيه استعارة او المعنى  
 للتعريف ان كان فيه جازم مثل كانه قوله ثم اسر على طول ما اطو لكن يدان اطو  
 لكن ترشيح للبد وهو جازم من النعمة قيل ذكر الاستعارة الوجه الثاني من هذا التعريف  
 لان المراد بالوجود علم بهذا التوجيه هو العوض والمقصود ما يشابه للايجاز جاز  
 عقلي بل كل استعارة تمثيلية كذلك عند المعنى وفيه كامل الا ان الفاس شرح الشرفي  
 للمفاج ان الترشيح انما يكون للبي زالفقوى العقلي هذا واعلم ان هذا القدر من  
 البيان يكفي بها وما التفصيل المذاهب الا في ذلك واليهما بقوله وقد مر في  
 في هذا علم اصطلاح المعنى وما يتفرع علم ولكن من الاحاطة في البيان الساعده  
 التوفيق الالهي في القرآن فعلان بمعنى المفعول به يقال قران الشئ قرانا بمعنى  
 وقراءة الكتاب قراءة وقرانا تلوته ثم فاس من كلام الهامان المصدر اعني القرآن  
 جعل او لا بمعنى المفعول اي المفعول نقل الى الجمع المتلوه اعني الكلام المنقول على بين  
 ١٣٠٠ وعلى ان يكون نقله حال كونه باقيا على معناه المصدر في المراد بقوله جعل اسما  
 لكلام المنقول على التبع وبيان الشخص الذي جعل لفظا القرآن على له بد كرا بويته  
 ويكفي في تعيين الهمزة لاي الكلام والبي كونها مضمومة بين عند المسلمين وليس  
 المراد توفيق ما يهية القرآن مع جيب ان يذبه ويقول المفعول عنه بالتواتر المتكثرة  
 في المعاصيف كما في شرح الكشاف في نظمه ياتي كلمات آه التظلم في اللفظة لمح الالوه  
 في السلك وفي الاصطلاح بالبي في الكلام والجل مرتبة المعان الدلالات على حسب ما  
 يقتضيه العقل وقيل انما المرتبة المسوقة المعبرة في الالوه ما يقتضيه العقل الاو  
 انب بلغة الفقوى لهذا الفساده الثاني وقد يطلق على جميع الحروف وقد يستعمل بمعنى

قيل القرآن ما يقرب او كما تقرب ما يقرب بالانسان او قيل هو الاصل  
 مصدر يستعمل في العقل اما من سوز من كثرة او بمعنى الجمع  
 اما لا يجمع الكلام في قوله او في الاطراف والاضمة من  
 من قريب الى الوجود في قوله او من القرية بمعنى الصاحف والقران  
 بانه اليه للمؤمنين وقيل قال من العارة في قوله في اللفظ  
 الفصح بالمعنى الصحيح كذا في نسخة  
 مجاز لغوي والعلاقة مثل الشرطية فان الشرطية  
 الشرطية للضرورة والاعلم  
 اشارة الى معنى التاسف ان يجمع الكلام  
 على نظام واحد وهو الذي انشأ الكلام ما يبين

اللفظ **فعل** ما بعد يقتضيه العقل في الحال يمكن على حسب الأكدى قدرة وعده  
 وطره حسب اذ كان يجوز الحرف في الحال بين فيما منسوخة والافضل ساكنة وربما  
 سكن في ضرورة الشرح في اليوم الاول **فعل** فلماذا افكار النظر على اللفظ اي يكون  
 اللفظ والمعنى متطابقين في النظر والاعجاز ايضا وقد يقال انما افكاره عليه اجتران  
 من سوا الارب الا ان اللفظ هو المراد والاسما طرو والايضا الشرح ليس  
 مع اعلي للنظم بوجوده ايها كقول منوع عليه كمن المتكلم ايضا **فعل** لان فيه  
 استدارة لطيفة وشارة امان كالمدرج في الاستدارة ان يكون مكتوبة  
 بان يشبه الكلام النفس بالدرج وبنيت النظم لها تحيلا وان يكون معرفة  
 بان يشبه ترتيب الكلام النظم بترتيب الدرج والملك ويطلق النظم  
 الموضوع للشبه به علم المشبه ووجه اللطافة اما اقتضاها للوجهين علم ان يكون  
**فعل** قوله لطيفة ومعها عقيدة اومانة الاستدارة مطلقا من امانه ايضا  
 باه عاوان المشبه بين المشبه به علم ان يكون ومعها اومانة وتضمنها الكلام القرآن  
 بالدرج علم ان يكون قوله وشارة امانه بيان لوجه اللطافة لا اشارة امانه اعادة  
 زائدة كما في الوجهين الاولين ويكون لا لوجهين المذكور عقيدة كما في الاول  
**فعل** تفرده الله بغير انه يقال تحت السيف اي جعله في عذبه اي غلافه وها هو العلم  
 ستر الله فانوبه وعفظ عن الكفرة كما يحفظ السيف بالفرج **فعل** من الكتب المشهورة  
 بيان ما كان فكت القسم الثالث ليس يكتب بل بعض منه واذ كان من الكتب  
 المشهورة بيان ما لم يكن ان يكون هو ايضا كما بالان افعال التفضيل مما اعني  
 اعظم من جملة ما هو الخفيف اليه وهو عبارة عن القسم الثالث فكت الكتاب من  
 الكتب بجمع الجمع وهو ما يصدق على بعض المعنى يرشدك الله قوله الكتاب  
 الاول في المحكمات الكتاب الكمال الالهيا وغير ذلك لو سلم من قبيل عموم  
 المجاز بان يراو بالكتاب ما هو المعنى الحقيقي اعني الكل والمعنى المجازي اعني البعض  
**فعل** عين من اعظم الامن المشهورة وان كان فيه دلالة على ان تقع القسم الثالث

ما تشتهر بين الاقوام وتقدر لدى الخواص والعوام لانه لا يكون في نفس المقصود  
 وهو ان الاعطية باعتبار النفع جو ازان يكون باعتبار **فعل** من جهة الترتيب فيه  
 اشعار بان انتصاب ترتيبها على الخبز والخبز قد يستعمل معنى العلة والسبب وهو  
 العاوه بها وقد يستعمل معنى الطرية والطرز كما سيجاء **فعل** فكل مسألة مرتب اه  
 شتملة عليه كما يقتضيه افعال التفضيل اعني احسن لم يتصور ان يكون القسم  
 الثالث احسن منها ترتيبا ووجه الرفع ظاهر من كلامه ثم استعمال القسم الثالث  
 اعني المشو والتطويل كما سيرج به لا يخل من الترتيب جو ازان يقع المسئلة  
 موقعا للابق باله يكون مع ذلك شتملة على زبانه خصوه اذ كان احسن  
 المذكور بالقياس ايا كتب **فعل** فعليك يكتب الشيخ عبد القادر اسم فعل  
 اذ اقدر بنفك كان بمعنى النزوم واذا اقدرك بالياء كما في عليك به كان بمعنى  
 يستكمل لان الباء زائدة في المفعول مقوية لعلمه كما ظنه الرفعي ثم كون كتب الشيخ  
 مصداقا لما ذكره سواء كان هذا المعال في قوله وان شئت ان تعرف صدق  
 هذا المعال اشارة امان الترتيب بيناوت قوة وضمفا كما هو النظام للبا  
 كون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة ترتيبا من قبيل تبين الشيخ  
 بفضده كما قيل وفضده تبين الاشياء لتسوية بان الترتيب يكتب الشيخ حيث  
 شبهها بعقد القطع فتناشرت لاوله **فعل** وهو تمذيب الكلام قد يطلق  
 التوجيه على بيان المعنى بالكتابة كما ان التقدير بيانها بالعبارة وليس امانا  
 كثيرة مع ذلك لم يلتفت اليه ثم التامل ان يقول تمذيب الكلام تنقيح بول  
 وتطهير بين المعايير والنزوايد تكليف بوجهه به القسم الثالث مع  
 اشتماله على المشو والتطويل والتعقيد والحوال ان هذا بالقياس  
 اما باق الكتب المشهورة **فعل** يتعلق بحذف تفسيره بها العايدة  
 العامة في حذف الشيخ ثم تفسيره زبانه تمكنه في القلب لان  
 الشيخ اذ ابين بعد تطلع النفس اليه يكون اوقع فيها **فعل** مؤل بان

**فعل**

فكر الذاي مني في شرح مقني المسبب  
 ذكر الذاي مني في شرح مقني المسبب  
 ذكر الذاي مني في شرح مقني المسبب  
 ذكر الذاي مني في شرح مقني المسبب  
 ذكر الذاي مني في شرح مقني المسبب  
 ذكر الذاي مني في شرح مقني المسبب  
 ذكر الذاي مني في شرح مقني المسبب  
 ذكر الذاي مني في شرح مقني المسبب  
 ذكر الذاي مني في شرح مقني المسبب  
 ذكر الذاي مني في شرح مقني المسبب

مع الفعل فان قلت لم اختص المصدر بتقديم المصدرية مع الفعل دون  
ما المصدرية معك لان ان في مصدر ان يعرف في ذلك من ما هو الاثنان  
فهي لما انه يقتضي عابدا اليه وغير مختص بالفعل خلاف ان المصدرية ما زنا  
تختص بالفعل يتفرع المصدر عليه في العمل وان كان ساء هذا عليه في الاشتقاق  
**قول** هو هو هو هو المصدر الاسمي وهو ما لا يتم فيه الاصلة وعابدا كاذن وافتوانه  
وهلته حلة جزئية وهو ما اول ما يليه من اللمة بمقدار كان وما المصدر  
تبيين واختلف في لزوم كون صلة حلة جزئية والاكثر من على هو ان ذلك قيل  
والفعل وجهه ان وضع ان المصدرية ان يكون مع الفعل في تقديم المصدر  
والمصدر لا طلب فيه وفيه بحث لان الامر والنهي الموصولين بان  
المصدرية انما يولدان بمصدر ما يجوز من الماوة التي يدل على الطلب  
فان قيل كتبت اليه بان ثم و بان لا يتم كان معناه كتبت اليه  
بالامر بالنهي عنه وانما كانت الدلالة بالصفة فقط على ان فوات  
الامرية في الموصول بالامر عند التقديم بالمصدر كفوات معنى  
المعنى والاستقبال في الموصول بالمافع والموصول بالمفارع  
عند التقديم المذكور ثم ان مصدرية ان الحنفة من المتصلة متفق عليها  
مع لزوم ذلك فيما نحو الحامسة ان غضب الله عليها او لا يفهم  
الدعاء المصدر الا اذا كان مفعولا مطلقا نحو استقبال  
وربما ثم ان هذا الموصول لا يحتاج الى عابدا بل لا يجوز ان يكون  
اليه بقرينة كما سبق ثم كون الصلة مبنية للموصول وعدم  
امكان جعله جزء الكلام الا باقتضيان كونها كشيء واحد  
مترتب الاجزاء كما لترتيب معتبر بين الموصول والصلة كلها  
وبعضا بحيث لا يجوز تقديم كل الصلة عليه وجزؤه لا بين اجزاء  
الصلة بنحو تقدم بعض اجزائها على بعض الاخر اولى اما الفصل

بين الفعل والموصول اطره فلا يجوز ان يجزى ان زيد اذرت لانه مع ما يور  
في تاويل المصدر منطلت ايصاله بما يخص المصدر ويجوز ان اعطيت  
في اجزائه او كما لا يجوز تقدم الصلة على الموصول لا يجوز تقدم مفعولا عليه  
لان مرتبة العامل قبل مرتبة المفعول لم فيلزم تقدم الصلة على الموصول لان  
التقدم على المتقدم على الشئ متقدم على ذلك الشئ **قول** تقدم جزء من الشئ  
المترتب الاجزاء عليه قبل فيه ساج لان الجزء لم يتصرفه المعروض على الشئ  
المترتب الاجزاء بل انما تقدم بعض الاجزاء المترتب على البعض الا قوله  
ان يقال على ما قاله وانت اخبر بانها اذا تقدم في الذكر جزء اللفظ الذي فيه  
بعد طائفة من اجزائه على باقية الاجزاء او لم تقدمه على ما تقدمه فيلزم تقدم  
ذلك الجزء على غيره وعاء ذلك اللفظ ايضا ان ليس التقدم على اللفظ انما بالتقدم  
على جميع الاجزاء وهاهنا كذلك كما تحققت ونظير الدور المستلزم لتقدم الشئ  
على غيره فتوصيف الشئ بالمترتب الاجزاء بيان للواقع وارشاد لا مناهة في  
النسب وبهذا التوجيه تبين جواز رجوع النظر الى الجزء ايضا **قول** او كان  
ظرفا او شبهه المراد بالظرف ههنا اسم الزمان والمكان وشبهه الجار والجرور  
لانه كما في الما العقل ومعناه في الظرف اليه ولان الظرف في الحقيقة جار وجرور  
لكونه بمعنى ولذا سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا اولان كثير من الجور اشترط  
زمانية او مكانية ما طلق على مجموع الجور والاسم الاغلب على مجموع او على الجور  
مطلقا لطلاق اسم الاخص على الاعم **قول** قال في نقله بلع منه السمي ولا ياخذكم  
بالادارة وجه الاستدلال بالآية الثانية ان المقصود بالنهي اخذ رجة بالزمانية  
والزمان لا مطلق اخذ رجة وهذا المقصود انما يتلوه يحل الظرف مفعولا  
للاذرة قد ما عليها واما وجه الاستدلال بالآية الاو فلان الظرف اعني  
منه ان لم يكن مفعولا لاسمي فاما ان يكون جوارحه بالسؤال كانه كما قال  
بلغ الفلام تخليما عن اسم حبل الحد الذي قد رفته على اسمي قيل مع من قال

ان التامة لا يجوز ان تسمى الاسم  
على ضمير الفعل وانما هو لان الكسرة  
منه في معنى السبب

فاطلاق الظرف عليه من قبيل الاستعارة

مع ابيه وكلمه الجمهور وفيه ان ذكره الجواز قبل لا يكره نشاء السؤال مما لا وجه له واما ان يكون عالما من السمي مقدا عليه كما ذكره صاحب الخرايد اي بلغ السمي كما نباحه وفيه ان المعنى لا يساعد في المراد بل هو ان يسمع مع ابيه في الشئ له وهو الخرايد بحيث كان الصحة بينهما السمي لا انه بلغ نسبا بحيث اياه اي سمي ابيه مع تقدير المصنف في معناه كما لا يخفى على الذوق السليم وما اوردنا علم هذا القائل من ان الحال المتوسطة بين العاقل والمنقول اما عن المقدم عند علم القرينة المعية فلا يرد عليه لان زعم القائل وجود القرينة الحالية المانعة من الحالية عن ماعله او لا ما يرد بعد بل في قول المحقق عليه السلام كما اعترف به المورث واما ان يكون طرفا لغوا معقول لا يبلغ وفيه انه يقتضئ ان يكون بلوغ الولد والوالد مرتبة السمي معا والقول بان المراد من السمي السمي وهو الجليل المقصود ابيه بالمشي فلا يحدود في السفوية كلفن لا بصار ابيه ثم في الاستدلال على تقدم معقول المصدر بقوله فلما بلغ مع السمي في لو كان مطلقا عدم جواز التقديم بنفسه في العمل بكان النظر في نظر لان الكلام في تقدم معقول المصدر المنكسر والسعي مصدر معرف والفرق في لان عدم جواز التقديم على ما ذكره في قولنا قول المصدر بان مع الفعل وهذا التأويل في المنكسرون المعروف كما في تقرير في النحو تعريب كما ذكره **فعله** والتقدير كلفن اه فيه حيث وهو ان تقدير الفعل في الاية المذكورة بان يقال بلغ ان يسمع مع ابيه وان كان تطلق لكن تقدير المصدر المتدرجا ان يكون المذكور مفسرا له من فنون البلاغة لما ان بيان مكان سمي في المصاحف مع ابيه في فذاته سنة اسم مقصود وفي الخذف ثم التفسير لانه علم فذكر على انه يجوز ان يكون مع لغوا معولا بان يراو بلغ علم فذكره في معنى البلب بجزء الصي على ان يكون

مراد في عند ملاحظة المعنى المتعلق في المدفول فوظفان سمي مع السطان اي يسمع عنده ولم يرو ان السمي صادر من السطان ايضا اذ لا يرد ذلك المذود الذي ذكره في السفوية بل يكون حاصل المعنى بلغ في حقيقة ابيه مثلا بخصاله بلا معارفة من اول وجوده لنا او ان جد السبي بحيث يستكلا في افلاقه وهذا معني مقبول قال بعض الافاضل الحق بان الوجه الرابع بالمصدر ان لا يتقوم معوله مطلقا عليه ويجوز وجوده في الطرف لا في وسط صوت ان والتوسع فيه مع ان الفراء يجوز قد صلت ان المصدرية عليها سطلما فاذا قصد نكتة متنتفية لتقديم معول الطرف عليه تقدم في علم البلاغة بلا شك لان البلاغ يلتفتون الى اللطف المعنى بعد ان كان لما ارتكبه وجه ساخ في العربية وان كان مرهوقا فاذا وجدنا طرفا مقدا على المصدر فان راينا فيه نكتة يحصل به بتقديم معوله عليه جعلنا معوله والا حملنا على وجهه حسب الصداقتين الاحوال فظهر ان الاصل في كلام المصنف ان يجعل الطرف متعلقا بخذوف تفتة **فعله** او ليس فيه نكتة التقديم سوي الشئ **فعله** وليس كل مؤول اذ وقع لما يقال من ان التقديم ضروري لان المصدر مؤول بان مع الفعل وان افادت معربا بال لا يجوز تقديم ما في غير ما عليها عند الجمهور فلذا ما عليه في فكره واجب بان ليس كل ما اول شئ حك حك فلك الشئ التاميري ان الماؤل به ههنا وسوا من مع الفعل يدل على التزام المصدر ليس كذلك وفيه نظرا في المناسب ان يكون الماؤل بشئ حك حك فلك الشئ فيما اول به لاجله وتأويل المصدر عند

الراجح في تقديم الواجب كما ان الاو قد تقدم  
الواجب لان عدم تقدم المعول في الطرف  
واجب ويؤيد عليه قوله ويجوز مراد في الطرف

١٩

عند الفعل

عند العمل لا اجله لان صفة ان لا يعمل لتقصان من بانه الفعل عن  
من بانه اسم الفاعل لفظا ومعنى كما تقرخ النحو **قوله** مع ان الظرف  
عما يكفيه راية الفعل ولذا يعمل فيه ما هو بعد من العمل كقولهم  
الاشارة في قوله تعالى فانقرضنا قورقذ لكونه مبنيا على الفعل  
فذلك واره بالانظر بها للحق في اعلم الزمان والمكان بدليل  
انه حكمه بتوهم الشئ فيه وعدم انفاكه عنه وهو انما يستقيم  
فيها لان ما يقع في الزمان والمكان لا ينفك لا ينفك عن  
مطلقاتها وان انفك عن ففهمها وانما لم يتفرق في شبه الظرف  
اعني الجار والجرور لانه لما ثبت كناية راية الفعل في العمل في الظرف  
الحقيقي ففهمها بوجه الاحتمال الاضمار في قوله وهذا السبع في الظروف  
لاظهار في موضع الاحتمال الاضمار في قوله وهذا السبع في الظروف  
يشتمل شبه الظرف ايضا وقد مر اطلاق الظرف على شبهه ومن الاشياء  
في شبهه الظرف عمل معنى في النفي فيه عند البعض كما هو في قوله تم وما انت بنته  
ربك مجنون اي انتفي بنعمة ربك عند الجنون ومدلول الفهم كقولهم  
وما اطرب الاما عليهم ووقتم وما هو عنها بالحدث المترجم اي هو طيب اي ما  
عديني عنها ثم المراد من قوله في ان الظرف مما يكفيه راية من الفعل عدم  
نزوم تاويل المصدر العامل في الظرف بان مع الفعل كما سبق الاشارة  
اليه من ان ذلك التاويل لا اجل العمل ولما ثبت الاتساع في الظروف فبان  
يعمل فيها المصدر لما فيه من معنى الفعل بلا اقتياج التاويله بالفعل الظاهر  
فان قلت كان القياس ان يقدم هذا الجواب على الجواب الاور  
ولان حاصله مع نزوم التاويل وحاصل الاور تسليم فلم  
عكس

كلامه في قوله تعالى

الاجل هو انما هو

فلم حكن قلت لان التاويل هو المشهور فلو لم يكن قد سلم بهذا وقد يجعل قوله مع  
ان الظرف اشارة الى جواز تقديم معمول الظرف على ان المصدرية اذا كانت مع جارية  
و ليس بشئ اذ لا تقرب كقولهم ما يكفيه راية تقوم من الفعل لان عدم نزوم تقدم  
ما هو غير ان عملها ليس مبنيا على الضم في العمل صي يصار الى الجواز في الظروف المكتوبة  
اية الفعل منها نزوم تقدم من الشئ المربب الاضمار عليه كما سبق علم ان المراد  
جود في الصورة المذكورة من الفعل لا اية **قوله** السبع في الظروف حام يسع في غيرها  
اما ان يكون حام يسع فلهذا مقام فاعلم ان السبع في الظروف السبع في اي راية فيها  
حام يسع بغيره غيره واما التاويل في قوله في المصدر اي السبع في ان السبع في غيرها  
**قوله** وهو الزيادة المستقاة في العبارة مساجد لفظه كما في الباب الثاني ان اللفظ  
هو الزيادة لا الضميمة بل هو الزيادة في قولهم في قولهم في قولهم في قولهم  
المراد من الزيادة المصدرية من قوله في قولهم في قولهم في قولهم في قولهم  
لانما بدت في اللفظ الزيادة في قولهم في قولهم في قولهم في قولهم في قولهم  
والمعنى في قولهم في قولهم في قولهم في قولهم في قولهم في قولهم في قولهم  
لما سبغ اللحم الا ان يقال الزيادة في السبع في قولهم في قولهم في قولهم في قولهم  
المعنى في قولهم في قولهم في قولهم في قولهم في قولهم في قولهم في قولهم  
وان كان في عبارة الشارع في قولهم في قولهم في قولهم في قولهم في قولهم في قولهم  
بينهما في باب الاطلاق العام في الفرق للعدد والمراد الفرق الا  
صطلاح المتعارفين بين ارباب الفاعل الذي وهو الذي  
فكرناه الآف وما ذكره هو ما قبل انما يفسد الفرق  
حسب المفهوم لا الصدق فان التاويل في قولهم في قولهم في قولهم في قولهم  
ينع عنه بان التطويل على ما ذكره وخص من التاويل في قولهم في قولهم في قولهم  
اعتبر في الاول كون الزيادة على اصل  
المراد من كلامه في قولهم في قولهم في قولهم في قولهم في قولهم في قولهم في قولهم

كلامه في قوله لان التاويل هو المشهور

المراد

يتطوّل اذا لا بد منه ان يكون اصل الكلام في محله وخصه من لا فيه وانت فيه بان المراد  
 بالترديد في الشيء ايضا هو التزايد على اصل المراد وهو المعتبر في الفعل  
 فتأمل **قوله** يتوعد اي يصيب في تفسير التبعيد يكون الكلام الى آخره  
 تنبيه على ان المصدر اعم التقدير من المبتغى للمفعول **قوله** عابلا للاختصار  
 ما فيه من التطويل معتبرا الى الابد ايضا وارجح ان الاختصار في الاصل لفظ  
 التالي وفي الآخرة لفظ الاختصار اي ان لا تلاحظ من الآخرة  
 وارجح بالاختصار ان يتطوّل ليشتمل الاطباء والايجاز وان  
 وبت ثم انه قد مر في بعض النسخ على التطويل كونه في مقام بيان بوجوب  
 تغيير القسم الثالث ومكسوف في كل ما جاء في التثنية وما يذكر الاختصار  
 لان ذلك في نفسه وتلخيصه قد مر في التثنية على ما ذكره في السبع  
**قوله** الفتن اما افتتار الفتن على افتتار ما هو لغة اختصاره اشتغالها  
 بالانسان على نظره اختصار مصنف الكافي بالحق في شرح ما فيه  
 بفتح ما فيه جعل القسم الثالث طارفا للفتن اخذ بنا على ان الالف فاقول  
 المعاني والفتن باعتبارها ايضا لم ار بفتح ما في القسم الثالث من القول  
 بفتح معظم ما فيه من فلابد ولام بفتح ما في القسم الثالث من القول  
 والاستبدال على العروض والفتن في وقع الخطاب عن القرآن لان الفتنة  
 الجياحة لو احدثت لعلم الحجاج والبيان كما بينه عليه كلام السكاك  
 عند شرحه وحدث في هذه الجياحة **قوله** وهي حكم كل ينطبق على جزء  
 بانه والمراد بالحكم النفس من قبل اسم الجرم الذي يدور الكل وجوده  
 وعدا عليه بالانطلاق الاشتغال وفي قوله على جزء بانه قد انضاف  
 وهو احكام ومضاف اليه وهو موضوع وفي قوله يستفاد احكامها  
 تصح بذلك المضاف الى زوف واللام هنا لام فتحة التوفيق قضية كلية  
 تشمل على احكام جزئية بانه موضوعها ليستفاد تلك الاحكام

**مطلب** تعريف القاعده من

منها ومع اشتغال النفس على احكام جزئية وقادتها استخرج تلك الاحكام  
 منها بالفتن التي هي عين النفس المذكورة في كبر المصنف من حكمه في الفتنة  
 موضوعها على واحد من جزئياتها وتلك الاحكام التي هي عينها  
 شامخ وفردية وتلك النفس تنبئ من اصلا والاشارة الى جزئياتها والاشارة  
 ما ذكره الشارح ويمكن ان يجعل الانطلاق بمعنى الصدق قلبه في الكلام  
 صدق في بل في غيره ينطبق على جزء بانه في استخراجه لانه راجع الى الحكم  
 الحكم عليه لا يعني القضية وان كان المورد بالظاهر يمكن ان يكون قول الشارح  
 فانه ينطبق على ان زوايا قاييم بلام التثنية الاول ولا يبعد ان لا يتركب  
 في الكلام حذف ولا الاستخراجه اصلا بل يشبه الفروع التي هي الشايع جزئ  
 بانه الكلام الذي اذارجنا تحت الاصول كما لو اخرج جزئياتها تحت كل ما  
 ثم يطلق عليها الجزئيات بسات معناه ان كل حكم المراد به النفس  
 استغارة بفتحها قائم او باحكامها الاحكام التي فيها وبالانطلاق  
 والاشتمال **قوله** كقولنا كل حكم القضية الى المنكر يجب توكيده قال  
 الشارح في شرحه المحتاج قال في العبادات التوكيد يعمق التاكيد بعبارة  
 مؤكدة واعلم ان عليه بان عبادة ديوان اللفظ هكذا مؤكدة والمكذوبة  
 ويقال فربما مؤكدة او الظاهر ان قوله هذا عربيه مؤكدة ابتداء الكلام  
 في بيان لغة وكذا لا يبيح بيان لغة التوكيد في العربية عليه ان صاحب  
 المذاهب ان لم يكن لغة توكيد في هذا الموضوع واقول وكما في المذهب  
 المؤكدة بفتح التوكيد ليس بيمينت وهذا عربيه على ان مراد  
 صاحبها ان لا بد ان لا يذكره الشارح **قوله** فانه ينطبق على ان  
 زوايا قاييم اي ذلك القول يشتمل على حكم ان زوايا قاييم او يصدق مقدم بغيره

**مطلب** ان التوكيد مع التاكيد غير توكيد

اعترف من مولانا الطحاوي سليمان والحصار  
 في شرحه المحتاج والله اعلم منه



اما الفاعل او متعلق اليه ثم قدم اضافة الى الفاعل على اضافة الى المفعول كما نرى  
 في كتاب النون الاوّل السطر ١٩١ **قوله** تزيينا مفعول له كما تقدم معي لم ان لذكر  
 فعلين افعال متبينة وم بالانتم ذكره منصوبين احد تزيينا وطلبيا وجعل كل واحد مفعولا  
 له لتفعل انما كان هو الفاعل كونه في المعنى واما اذا المراد بقروله تزيينا المتعلق  
 بشخصه افعال المتعلقين من عبادة وكذلك المراد بالثاني فاعله هو جعلها مفعولا  
 ليعمل في العبادة التي ساءلة الفاعلين على نشر النعم كما لا يخفى **قوله** ولهم  
 ناول الفعل المتعلق قوله بل المار افعال في العبادة او ما ساءلوه اذا فعل المتعلق  
 بالثاني ولو ليس بمفعول مما ذكر على المتعلق بالثاني كما يخرج به في شرحه للفتوح  
 فلان ان يقال ولو لم ياول لم يبالغ في التفسير بالاحتياط على سبيل ما يخرج به ولا  
 يلزم فعلا متفيا فلاتساوية بالنظر اليه واما بالنسبة الى المعنى الفوقى ثم ان  
 وجه الملازمة المستفادة من قوله ولو لم ياول اه يفتى الا في ذكر الشرح في  
 شرح المخطوط وغير ذلك من كتب التفسير التي ان الفصح في شرحه قد يتوجه الى المعنى  
 ويجوز ان يقال ان كلامه عليه السلام في قوله تعالى انما يمشي على الارض الا بالبرهان  
 عنه بانه تزيين وكتب النون ان المفعول للطلب انما ينصب اذا كان فعلا الفاعل  
 بالفعل المعلق من قوله كما لا يخفى من حيث هو فاعل الفعل المعلق وفاعل المفعول له  
 ان يكون في قوله ولو لم ياول الفاعل المتعلق انما بالثبت كقولك اذنت وعاود  
 في قوله ولو لم ياول الفاعل المفعول له انما ينصب لاجل التزيين فاعله  
 يصح نصب تزيينا لانه فعل المفعول والانتفاء ليس فعلا فيفتق اعتباره  
 كونه فعلا للمبالغة او لا ثم وحول الفاعل عليه كذا في المزمع المزمع والمذكور في قوله  
 يقول عن التزيين لا يخفى ان عليه كونه التقي من قوله لا ينصب قد اشار الى ذلك في شرح  
 الفتوح في حيث هو من حيث هو باللام لان التقي لا يجره في كل مقام يتوجه التقي  
 الى التقي فالتزيين لا يجره من حيث هو باللام لان التقي لا يكون صالحا لان التقي في  
 ملاحظة التقي من حيث هو لانه موصوفه فالتقي بلفظ التقي وقد مر في الشرح ان  
 التقي

**مطل** ان العبد قد يتوجه الى التقي كما في  
 الشرح

قوله فيجوز من كلام المعرف لان كلام  
 الشرح

هذا التحقيق على ما تقدمه الفاعل الذي من معنى  
 المحقق تحقيق بالقول صحيح واما على  
 ما ذكره الشرح من ان معنى الحق معنى  
 مستقلى واما في ذكر المتعلق في قوله  
 الواقع لان معناه حاله في الجملة  
 فهو على حيث ولد ازاد على انه الخ

الاستفارة التقي بان المراد في لابلع للموصوفية بل جميع المعنى والبيان من قوله  
 على ان جرد حرف التقي وضمين لابلع في المفعول ولا في الظن في غيره من النسخ الا اذا اهل  
 بالفعل مر ج به ابن اشام في الباب الثالث من المعنى فيمكن ان يكون لفظ الكلام جنبا  
 عليه وبهذا التوجه ارفع احراز بعض المخطوط بان التقي لا يجوز في الاقتضائه  
 ان يتوجه التقي الى ذلك التقي المذموم كما قيل الشارح عن الشيخ في حيث العطف  
 على المفسد اليه وهو الاذنة فاع ان توجه التقي والاشبات الى التقي المذموم على  
 موقوف الى التقي غير ان لم يبالغ في ذلك بل بالفعل المذموم تعيين توجيه التقي الى التقي  
 لا عرف من عدم قابلية معنى التقي في التقي واذ اهل في جعل على رجوع التقي الى  
 ثبات لاقتضائه انما المفسد ذلك ثم ان التزم الذي ذكره الشارح بالفتوى الى  
 المتبادر الشارح والافان التقي قد يكون راجعا الى التقي والمفسد كما في قوله كما  
 للفظ المذموم من عدم قابلية بطاع اي لا يشق في غير ذلك وقد يتوجه الى الفعل  
 فقط من غير اختيار التقي التقي او الشانة كقوله كما ولم يجره اطلاق ما فعلوه بهم  
 ان لم يجره وانما عين بيع ان عدم الاخر مستحق البسته مع قطع النظر عن التفاق  
 بالعلم وعدمه فظهر لك بما قرئت ان التقي التقي يستعمل على معان ثلثة وهذا  
 مما ذكره الشارح في شرح الكشاف في **قوله** اذا دخل على كلام غيره ترموه العباد  
 من الشيخ شمر بان توجه التقي الى التقي في التقي هو التقي هو او لا ثم التقي ولاقتضائه  
 في كيفية هذه القاعدة نعم لو اخرج التقي اقل التقي كان الامر بالعكس  
**قوله** وان يقع له خصم كما يختم ان يكون التفاق اعلم له ضم ليقع على ان  
 يكون من الافعال الناقصة تعظم معنى الضرورة كما ذكره في الفاضل  
 الرضى في امثاله وخصوصا بمعنى خاصا حال من ثم مع الرجوع الى حكمه  
 التقي التي يحكم التقي ثابتا للتقي خاصا به ويحمل العكس في المعنى ويجوز  
 ان يكون على الاول خصوصاً على المصدرية باعتبارها على معناه اي يخصه  
 حكم التقي بالتقي خصوصاً مثلاً اذا قيل لم يأتك التقي انما يكون كان

تسبب كون مقولته  
 ملاحظا المقيد منه فلهذا  
 وقد رتبنا ان فاعل التقي  
 الا هو على تقدير ان جعل  
 الا هو صفة مع ان الفاعل  
 لو وصلت لانه الا هو لم يسمع  
 ذلك بل من فاعل التقي  
 ان ذلك كما لا يخفى على  
 فاعل التقي من فاعل التقي  
 انما هو التقي الذي هو  
 بعد الاشارة الى ان  
 وجوده الذي لا يخفى  
 قوله المعبودية كمن  
 اصلا اللهم لان يقال  
 صفات الكمال في صفة  
 كان الاعتراف بوجوه  
 المعبودية في التقي  
 فليست برتبة من  
 ان ترفع التقي الى المقيد  
 فقط او اليهما او الى المقيد  
 فقط

**مطل** ان ترفع التقي الى المقيد  
 فقط او اليهما او الى المقيد  
 فقط



فمما لا يخفى ان الظاهر السويح ايجاز على الجارية اذ لو كان مرفوعا كما في الكسرة  
 الشيخ الذي راى ان كان ناكدا فلا يول على الافتتاح في زمانه لم يظهر ايضا قاعدة  
 رجع النفي الى النفي اذ النفي المأخوذ من النفي حاصل من نفس النفي واللا يمكن  
 ايجاز ناسبا لاننا كذا افتراضا وتساوي في المادى سواء راجع النفي الى النفي واللا  
 اوله الحق فقديم **قوله** لولا لفظ الحق لما فرط التي وزعت الحد وبقا الترتيب  
 في المثل الجاهل اما موقفا وموقفا **قوله** وتلك كانتا ثانيا وتوحيها ثانيا ذكر السماع  
 في البيان ما فلا عن صاحب الكشاف لان التخصيص التوضيح لما ذكر شيئا قبل  
 على شيئا لم يذكره كما فعل المخرج للمعنى واليه جعلك لاسم عليك فكانه املا الكلام  
 الى غير ذلك يدل على المقصود في سبب التلويح لانه يلوح ما لم يولد قوله التلويح في  
 الك والتوضيح في الثالث تنسب منه ثم التلويح حيث قال قائل الاضمار  
 الى الايضاح والتلويح كما اشار اليه الشارح هناك **قوله** الى ذلك المذكور  
 من التلويح وغيرها اول القواعد والشواهد والامثلة بالتحليل لانه ليصح الا  
 الاشارة الى ذلك مع افراده وتذكيره **قوله** لولا ان كان  
 اما بما يجب من وجوب الاستيفان ما فيه من خفض اجسام حيث  
 سب الزيادة الى خصايصه وشان الزوال اذ ان حذف **قوله** وتسمية  
 لتخصيص المحتاج لانه تليص اجزائه قوله لا مقتضى لتخصيص قال بعض العلماء  
 بكونه ان يكون التلويح للتخصيص الخفي بان يكون معناه ان اسأل الله لا اعرف  
 لان الخفاء ان ما لا يصلح ان تلتفت اليه غيري فضلا عن يسأل النقيب  
 فيكون المراد به استحقاق مودعة ويجوز ان يكون التقدير ايضا خياص  
 اي ان اسال لامعارضة لاساوي من علماء الزمان وكلاهما  
 ليس بشيء اما الاول فلان استحقاق مودعة لغيره حيث  
 يلزم عدم صلاحية لان يلتفت اليه غير مناسب  
 لما سلف عن مودعة مختصة وترجيحه على افتتاح الما يتكلف

كما يعرف من الشارح السند اليه والاراد بالاصحاح الاصحاح في اصل التلويح في الزمان

الما يتكلف واما انك فلانة ليس هذا من يعتقد شركة معارضة وعادة  
 له في السؤال حتى يحتاج الى التخصيص ويوجد جملة الحسن وذلك ايضا  
 ظاهرا **قوله** ولالتقوي قبل عليه يجوز ان يكون التقديم لقصد التقوي  
 اشارة الى انه على رجاء الاجابة من الدعاء وان لم يجرى يتم عليه  
 ولا يجب سعيه فتمت بتدبيره باقضي وسعه مع ما فيه من الايمان الى انه لا يعتقد  
 على ما يلزم في وصف مودعة بل بسا دل الله الانتفاع **قوله** مكان قصده  
 جعل الواو للحال الفرص من جعل الواو للحال ان يكون الجملة فدمج الافعال  
 من التلويح وما عطف عليه **قوله** فانه بالاسمية فلولا ان بالفعلية لكان العطف  
 اختار ان اختلفت الجملتان في الما في والمصارعة لانه لقصد الاستمرار التلويح في غير  
 المناسب في المعطوف عليه واعتبر من عليه بان مال جعل الواو للحال جعل  
 الجملة مالت في لاجابة الواو ولان السند اليه المقدم بل يتضم كلف ان يقال  
 اسأل الله والواجب ان قصد الاستيفان الاستيفان في اوق  
 فلا يحصل الغرض المذكور ولا ذلك توهيم العطف في الاسمية كما لا يخفى لا يقال  
 لم لا يجوز كون الواو للما حصلا غير ان لانا نقول وقدمه في امر الكلام من ذهب  
 صيغة فان قلت لا يلزم من انتفاء مقتضى التخصيص والتعود انتفاءه  
 بعد من التقديم مطلقا يجوز ان يكون المراد بيان موضوع فيه السند اليه  
 محضون اجر ذوق والصفة لجزئه كما قيل في الفرق بين الذاهد يشرب  
 وبين يشرب الذاهد قلت قوله **قوله** اما اسال انشاء  
 ليس اول الاضمار عن انصافه به ولو سمع فاسي وابع الى اعتبار ذلك  
 اذ ليس الكلام في بيان حال المحسن بل في بيان افعال مثل التلويح  
 ليف والترتيب والتسمية للسؤال حال من ان يقع قبل اي من المجموع  
 التقديم اسم الله اسال الله انتفاع له كما يثبت من فصله فالحال بين لمة المنفرد  
 والما منه فيها اسال وليس فيه تقدم ما في غير ان المحصورة عليه **قوله** كما في قوله ان

او تعبير المصنف في قوله ان اسال انشاء

لدم من اسية قصد التلويح

كما ان العطف لا يقول كما في قوله ان اسال

الحب بعد الحب قد سبق بيانه في شرح اوامر الاله باجابه ثم المراد من قوله  
 سبي اما الكفاية في جميع المهمات صح في اجابة هذا السؤال وفيه الجواب او الكفاية  
 في ذلك وفيه انتظام الجمل كما ذكرنا العلامة في اناك نستعين ان الاله  
 ان زيدا الاستعانة يتوقف على اداء العبارة ليلما في الكلام  
 فعلم هذا ان كان الانب يناسب التعليل الذي يتفرع الاستغناء في المدلول  
 بان المعلل الذي هو الاله هو الالف منه كماله و صاحب الحقائق وغيره  
 اي في القسم السخر الخرج الالف في الالف ما ذكر المشهور من ان المخصوص اما  
 بزيادة والانشاء في لم مقدم عليه او غير متداخلة **فصل** ثم مطلق  
 الجمل على اللغز وان صح باعتبار لا يتبع الالف وانما يصح اذا لم يكن في الحقيقة من مطلق  
 الانشاء على الاخبار لكن في الحقيقة او مثل هذه التركيب كثيرة الواقعة وقد  
 يقع الالف في كمالها زيدا وان كان عننا الالف في الجمل فالأولى لكن ليس  
 بخبر بل هي للاستدراك لكتنهما واقعا في موقع الخبر والخبر مقدم و حسب  
 ما يقفه المقام وان لم يكن المقدمين المذكور كما يقول في المختار المذكور  
 زيدا وان كان عننا لا عنده وانما يكون عنده عناء الالف لم يكن في الجمل  
 الالف في الجمل وقس على هذا ان في جواب عن اعتراضه قوله  
 عطف الالف على الاخبار بان يكون ان يترتب عطف الف على الف بدون  
 ملاحظة الاخبارية والانشاءية وفيه نظر لشرح الشارح في مباحث  
 الفصل والوصل بان المحض والكلمة لا يمكن ما ذكر بل هو وجه  
 دقيق حسن اعتبره صاحب الكشاف في قوله فان لم نقلوا ان الالف  
 ويشتر الذبح امتدادها في فكر انه يتدر مطلقا عليه انشاء فلا وجه  
 لادفع اعتراض الشارح من طرف المحض بما ذكره وليس مراد  
 الشارح المحقق نفع مثل هذه التركيب مطلقا كيف وقد اشار في شرح  
 الكشاف عند الكلام على قوله بالالتا التناز و لا تكذب بايات زيدا الجوار عطف الاخبار

بعض الظاهر ما ذكره الاستاذ في قوله  
 نفس السامع من ان غاية ما يقال  
 في نفس امثال هذا التركيب ان الالف  
 زائدة كما في قوله كنت وما بينهما  
 الالف وان من الحروف الزوائد  
 ليس كما ينبغي فليعلم من الله

اراد تبيين العبارة التي وقعت  
 منه في قوله شرع العقاب في قوله  
 الالف من التلويح علم من الله

علم الانشاء

علم الانشاء ليعلمها علم الانشاء باقتضاء المقام وفيه سبب الفصل والوصل بار  
 شارب مطلق العصب على الفقه وكيفية ونحوه في احوال المسند كما ثبت زيدا اجابم وهم  
 ومطلق مطلق الجمل والانشاء على جميع الجمل الالف كما في قوله ان يترتب من ان  
 مطلق وانما مقصوده الاعتراض على المحض وبهذا التوجه اذ وقع ما اورده على  
 الشارح من ان رد هذا التركيب مطلقا غير مستقيم كين وقد وقع نظره في  
 في الفوان حيث قال في وما وبهم جهنم وبئس المصير هذا وقد اجاب الفاضل  
 المحقق عن قول الشارح لكان في الحقيقة ان بان ذلك جازم في الجمل التلويح  
 محل من الاعراب قال وكفاك في قاطبة على جوارحه قوله كما قالوا احبنا الله  
 قلوا نعم ونعم الوكيل فان هذا الالف من الحكاية لاسيما الجمل اي قالوا احبنا الله  
 قالوا نعم الوكيل وبس هذا الجمل ان يختص بالجمل المحكية بعد القول اذ لا يشك في  
 سببه في حسن قولك زيدا الالف صريح وما افترقه وهم و ابوهم في الجمل وما اورده  
 وفيه تحت اما اول الجمل ان يتدر في المعطوف في فعل بغيره ذكره  
 في المعطوف على اي قالوا احبنا الله وقالوا نعم الوكيل او بهذا اي قالوا  
 احبنا الله وهو نعم الوكيل في وجوده من الاحتمالين الظاهر من كين يكون  
 ما ذكره في قاطبة على جوارحه مطلق الالف على الاخبار اللهم الا ان قال الفقه  
 نظاف الظاهر كون الجمل قطعية بهذه القدر محل تاويل او يقال بهذا الجمل الزاوية  
 والمقصود من كون الشارح في الخطاب في قوله وكفاك متوجه الله ولا يمكن  
 للشارح ان يصر الى التقديم من المذكورين اذ يقال في ما رجعت التدرج من  
 فلي زيدا كلام المحقق مثلا فلا وجه للاعتراض عليه واما ثانيا مثلا في مذهب  
 لما كان وجوب التقديم في قول في الانشاء في الواقعة جزم لم يكن عطف ما وجد  
 وجوده وما افترقه من الانشاء على الاخبار اصلا ولا مطلق الجمل نعم الوكيل على  
 نفس حسبي من مطلق الجمل التي لها محل من الاعراب على الجوز بل من مطلق الجوز  
 الذي مطلقه جمل الانشاء في الكلام في اللام الا ان يقال مراده تصحيح

الاشارة الى ان عبارته ظاهر الكفاية في توجيه التركيب الذي يستعمله شارح  
 وهو على الحقيقة ايضا بافعال ان يكون الاو من الخي و ما نقل عنده من انه لا  
 حال للمعنى الذي لا يبيد لا يلفظ اليه وهو ان يقال تقديره و قلنا نعم  
 الاكمل ممنوع كذا ان المعنى على اجزائه المقدم به صينا وفيه نظرا لان سر  
 التكلف الذي لا يلفظ اليه فيما ذكره ليس كون المقدم لفظا قويا  
 قولنا بل في قوله تقديره بلا ضرورة داعية فلو عطف الجمله المذكورة على  
 صينا ولا يخفى ان كون الاشارة اليه في التقدير منه لكان كلفا غلظا  
 ثم الاصحالات الموجودة في توجيه التركيب من اجل المذكورة على صينا ولا يخفى  
 ان كون الاشارة الى الاصل اذ دعا ان قوله وهو صيني انشاء كقولنا  
 الجمل على ان ال وان المعطوف عليه كقولنا نعم الاكمل في قوله يسأل الله وهو على  
 انما على من الاصل به فيجوز عطف الاشارة عليه وانما هو كقولنا انما في غيره  
 مؤشرا واذ ليس في ذكره فائدة زائدة فبما قرأ ان لا يستعمل بتفصيل ما  
 وقد يتصل من الشارح ان هذه الحقيقة لوجه العطف وتبين الطريق التركيب والحق  
 ان الزوف السليم يفهم من عبارته الشارح نوع قدح التركيب **بعبارة** على ذلك الشارة  
 انما ما قيل ان قوله وجعل الليل سكنا حال بتقديم قد او عطف على الجمله والحق  
 صياح لانه بتقديم هو فالق الاصحاح **بعبارة** ان الشروع في المقصود وفي الصياح الما  
 وان الحسن والحبيبة او كذا في زمانه والارمنة والاطهر ان المراد بالمقصود  
 الكتاب ولهذا اذ حل المقدمه فيه مع اخرها مقصود العلم بانها **بعبارة** ان المقدمه  
 اخره في التفصيل كونه منه يوم خلاصه وقدمه في البيان لست اعلم بالنسبة  
 الى الشارة الاولى لاشتمالها على مقامين **بعبارة** من الحكاية من احاسن الخطا  
 في ناديه المراد لم يذكر قيد لغيره الاصله اذ في حق التقدير المقدمه اعتمدا على المقام  
 او على الشهادة او لان ذلك الخطا وكيفية التاديب فيها **بعبارة** قوله  
 ما يوفق في وجوده التحسين غير الاسلوب تشبيرا على فائدة البديع قوله

فيجوز ان يجعل الواو في حق الاعراض وال  
 عاو الكلام في عطفها على ما قبلها

مطلوب ان يكون في عاوى

**بعبارة** والبديع عليه من ظاهر بوقه بالاستقراء في تقدير المنع والا فهد ما يوفق  
 وجوده التحسين ثم لا يجوز ان يكون شيئا اخر وتقدر اللفظ ان يتبين  
 مقصود الكتاب ولم يخذ غير المقدمه والغنون شيئا الثلثة واعلم ان  
 الشارح جوز في بعض معناه كون الاستقراء في مثل هذا الموضوع على ما  
 الاصطلاح وهو انبات حكم الكلم لغوية في جرم ثباته وروية الشارح بان الاستقراء  
 النوع الاستدلال باحكام اجزائيات حكم الكلم والمقصود من التقسيم تفصيل  
 الاقسام لا بديع احكاما وفيه بحث لان لا يجعل الاستقراء في كل قسم  
 التسمية فانها من قبيل العصور ولا تعلق لها بالبدليل اعطاكما بهد به بل جعله بدليل  
 اخبار المقسم في الاقسام وهو من قبيل التصديق المستقيم الى البديع  
 والنظر في كماله احكام الاقسام وتقدرتها الى المقسم لا يتأني الا بعد  
 الاقسام كذلك حصه فيها **بعبارة** والحق الجماعة انما هي من الثقات وذلك  
 لان المعنى قال في اخر الاصحاح بعد ذكره المحسنات هذا ما يتسبب ما  
 الله سبحانه وتعالى من احوال الفتن الثالث وبقية الاشياء التي ذكرها  
 في البديع بعض المصنفين فيها ما يتبع احداهما ودخوله في الفتن البلاء  
 غير لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ والعدم جد واه لكونه  
 داخل في ما ذكرناه من الاصحاح فانه داخل في الاطاب في مثل حسن البيان  
 وضحا ما لا يأتس بذكره لاشتماله على فائدة مع علاج دخول  
 فيما سبق وهو شيان ففقدنا شيئا ففصلين ففما بهما الكتاب  
 هذا كلامه ولا يخفى ان فيه نصبا على دخول الحاشية في الفتن الثالث  
 لانه جعل ما ذكره في الحاشية شيئا ما تضمن اهلها له بسبب احد الامرين  
 فبقيين بذلك انما ذكره في الحاشية داخل في الفتن المتعلقة بالبلاء  
 وراجع الى تحسين الكلام البليغ ولا تعين احداهما وليس  
 راجعا الى المحسنات الذاتية بل الى العرفه فيه وهو البديع **بعبارة**

اشارة الى العلم المتعارف

صار كل منها مفردا فخره لا يخفى ان اللام في الفقه الاول كما لا يكون  
اشارة الى العلم المتعارف والالفة الخ في الفقه كقولنا ما جاز به من الخطا في  
تأذنه المراد مثلا وانما كان الخل مفيدا في الفقه الثالث بعد الهدى  
اجرى الفقه الاول على ما لم يرد في الفقهين الثالث على ما لم يرد في  
ذكر الفقهين فلا بد من ترتيب العلم كما فعله صاحب الفناج فكان اظهر ثم بين  
العلم على كفاية الاشارة الذاتية في العلم والافعال المذكورة سابقا احد الامور  
المذكورة في الفقه الاول مثلا وقد جار بنا على كتابه وذكر الذكر المتقدم في  
في العلم الخارجي كما لا يخفى كلامه في الفقه المتقدم اما اخبار المقصود في العلم المتقدم  
اسما في الفقه المتقدم الشارح بين ارباب السقا فيص ان يتأكد فندا الفقه  
او اجري في ارباب الفقه كمنها بازا او علم من العلوم الثلاثة قد علم ايها ان بعض  
تلك الفقهين في اولها بالظاهرة الا انه لم يعلم بين ان ذلك بازا او علم  
المعنى او غيره اذا تقدم الذكر في اخبار لا يند التقدم الترتيب اخلا  
الحسن البار في الثاني قد علم في بيان فقه الحكم ما كان من المقاصد على المقدمة  
مع تاديره في الترتيب اما دالم ذلك بقوله الفقه الاول علم المعاني فعمل  
بذلك التقدم ان كلام من طرف الفقه معلوم وانما الخول الانتساب كما في قوله  
الفقه فان قلت فالفقه لانه في الفقه الثالث اذ لا يشاء بتناك معلوم بلا  
شبهة قلت من قوله والسند بعد العود **قوله** في بيان معنى الفصاحة اشارة  
الى ان العلم المتقدم للكتاب من الاضافا كما خرج به شرح الفناج **قوله** اخبار  
علم البلاغة ان العلم بعلم البلاغة والعلم الذي له زيادة اختصاصا بالبلاغة وقوله  
وما ينقل ذلك سطوف في علم بيان معنى الفصاحة والبلاغة في ذلك شارحة  
انما البلاغة والمراد بيان السبب السبب المعين وبينان مرجع البلاغة ما ذكره في  
**قوله** ما افاده من مقدمه الحشر الى مقوله عن او مستفاد ويمكن ان يكون كما  
منه لاس من قدم يعني انه صفة في الاصل من موضوعها اطلقت علم الطائفة المتقدمة  
كونها ما فوزه منها يجوز ان يكون بطريق النقل علم البلاغة ان العلم الذي له زيادة اختصاصا بالبلاغة وقوله  
لكنها سبب فله يستعمل فيكون المقدمة لعمده  
عرفية في مقدمة الكتاب او العلم وان يكون  
بطريق الاستعارة فيكون في زاوية او اما  
المنقول من الومضة الى الومضة فان الفعيل  
الذي استعمل فيه الذكر والمؤنث اذا نقل  
من الومضية التي علمتها المراد عن التاد الى الومضية لعمده لانه على عدم البقاء على المعنى الوصفى واما ان ذلك القليل او ان جازيا  
على موضوع مؤنث غير مذكور لا بد له من التاد فيمكن ان يكون لفظا لعمده في الاصل جارية على موضوع مؤنث غير مذكور كقولنا كلام

احدهما علم المتكاد كما يحترز به  
عن الخطا في تادية العمل الخراب

مطلوب

لانه ما ذكره الفقه الاول والكتا علم بالضرورة  
ان الفقه الثالث علم الومضة خلقه فخره  
لانه لم يبق في الانتساب جرمه  
فانهم

اشارة الى العلم المتعارف

من الكلام والناسد على ما عرف في لفظ الحقيقة من العرفان فندما نلت احكاما وظام  
كلام الرخص في الفناج مشر بالتي صحت قال المقدمة الجامعة التي يتقدم به  
الجيش من قدم بمعنى تقدم وقد استفوا لاول كل شيء فقبل مقدمة الكتاب وفتح  
الاول على خلف ويشر كلام الخوب بالثالث حيث قال قدم وتقدم بنفسه  
ومنه مقدمة الجيش ومقدمة الكتاب بالكتب وكلام المثارح محمد على واد  
الاصحاحين الاولين قطعنا المقدمة قد تجعل من قدم المقدمة المتقدم لان  
هذه الطائفة لا تتحملها على سبب التقدم كان تقدم نشرها او لا فادنى اليمه  
تقدم من طرفي علم من لم يعرفها **قوله** لا يند فقه جليله من ثلثة ايام نشره وما كما خرج  
في المحقق والابن طراده بالعبادى **قوله** كوفه فده وتايدية وموضوعه الماد  
من الجهد من الكوفة مطلقا الا ذلك اعلم من التصور والتصدق فيكون في  
الحد ان التواني بعينه التصور وفيه الخباية والموضوع بعينه التصديق قال بعض  
الافاضل المشغل على راي النور فانهم جعلوا مقدمة العلم بالثبوت كقولهم  
جعل هذه الامور في شرح الرسائل مقدمة الكتاب لا مقدمة العلم ومقدم  
التدقيق عليها واما على رايه فليس مقدمة العلم الا التصور بل هو ما والتصديق  
فائدة في كذا اطلق الشرح في مقدمه ما يرب عنه وهو الاحتياج وتوجيه  
قوله المقدمة في كذا وكذا الى الكلف في اطلاق بل هو من المتعارفين بين كلامه  
كما هو في البعض واما ما ذكره من انه لا يند فده الا مقدمة الكتاب  
فانما هو بالنظر الى قوله المقدمة في كذا وكذا والا فلا وهم بعينه كون التصور  
بوجه جامع فزينة مقدمة العلم بوجه بعينه في علمه الشرح مطلقا وفي  
الطائفة من كلامه صاحب الكشاف في الاصل سورة النور الطائفة المرفقة التي  
يمكن ان تكون جامعة واقربا لثلاثة او اربعة وهي صفة عاليتها كانتها الجامعة الحافة  
محل الشرح في ذكره او افر سورة البر اوة ان الطائفة اسم جامعة مطلق  
الشيء بالشيء وخصايه واقربا لثان او ثلث وعن جامعها هو الواضحة

من الكلام والناسد على ما عرف في لفظ الحقيقة من العرفان فندما نلت احكاما وظام  
كلام الرخص في الفناج مشر بالتي صحت قال المقدمة الجامعة التي يتقدم به  
الجيش من قدم بمعنى تقدم وقد استفوا لاول كل شيء فقبل مقدمة الكتاب وفتح  
الاول على خلف ويشر كلام الخوب بالثالث حيث قال قدم وتقدم بنفسه  
ومنه مقدمة الجيش ومقدمة الكتاب بالكتب وكلام المثارح محمد على واد  
الاصحاحين الاولين قطعنا المقدمة قد تجعل من قدم المقدمة المتقدم لان  
هذه الطائفة لا تتحملها على سبب التقدم كان تقدم نشرها او لا فادنى اليمه  
تقدم من طرفي علم من لم يعرفها **قوله** لا يند فقه جليله من ثلثة ايام نشره وما كما خرج  
في المحقق والابن طراده بالعبادى **قوله** كوفه فده وتايدية وموضوعه الماد  
من الجهد من الكوفة مطلقا الا ذلك اعلم من التصور والتصدق فيكون في  
الحد ان التواني بعينه التصور وفيه الخباية والموضوع بعينه التصديق قال بعض  
الافاضل المشغل على راي النور فانهم جعلوا مقدمة العلم بالثبوت كقولهم  
جعل هذه الامور في شرح الرسائل مقدمة الكتاب لا مقدمة العلم ومقدم  
التدقيق عليها واما على رايه فليس مقدمة العلم الا التصور بل هو ما والتصديق  
فائدة في كذا اطلق الشرح في مقدمه ما يرب عنه وهو الاحتياج وتوجيه  
قوله المقدمة في كذا وكذا الى الكلف في اطلاق بل هو من المتعارفين بين كلامه  
كما هو في البعض واما ما ذكره من انه لا يند فده الا مقدمة الكتاب  
فانما هو بالنظر الى قوله المقدمة في كذا وكذا والا فلا وهم بعينه كون التصور  
بوجه جامع فزينة مقدمة العلم بوجه بعينه في علمه الشرح مطلقا وفي  
الطائفة من كلامه صاحب الكشاف في الاصل سورة النور الطائفة المرفقة التي  
يمكن ان تكون جامعة واقربا لثلاثة او اربعة وهي صفة عاليتها كانتها الجامعة الحافة  
محل الشرح في ذكره او افر سورة البر اوة ان الطائفة اسم جامعة مطلق  
الشيء بالشيء وخصايه واقربا لثان او ثلث وعن جامعها هو الواضحة

لان قول الشيخ من باب فان وتطوف وتطوف كل ما يقع  
وهو طواف جامع الله وطوف كثر الطواف منه

قال الفاضل المحقق واعلم ان ان كان في كذا  
شعره لسانه الشخصية ان مقدمة الكتاب ما يند  
فيه قبل الشرح في الاحتياج لانه لا يند في كذا  
امور فلهذا اخرج قال واما قوله في بعض ان يكون  
من ان الامور بالمقدمة ما يتوقف عليه الشرح  
فقد نظر الى ان الشرح بدون تقدمه  
الثلثة واما ما ذكره من البسطة فليس  
بفتح الاقضية على ما ذكره في هذا الكلام  
ويظهر ان ما جعله في الكفاية مقدمة العلم هو  
بعينه ما جعله مقدمة الكتاب في شرح الرسالة  
ونفي توقف الشرح في العلم على هذه الامور  
التي لا يثبت عنده الامومة الكفاية فقط  
ويشاهد في قولهم المقدمة في كذا وكذا الكلف لان  
هذه الامور هي مقدمة الكتاب بالفتح المذكور  
كما انما لا الكلف من اشد مقدمة العلم  
فقط على كلف سببية في الله وهذا الكلام  
ويكون ان يقال البهاية ليست كما نقل قال  
جد بسية الا وانها كذا هي انها لا مورثة  
في لا يبقى شيء من مولانا اسرور الله

اشارة الى العلم المتعارف

فأفرد وبلغه ابن عباس رضي الله عنهما فلا يفرقة منهم طائفة لأنه  
 اسم لفظي من الشئ واحد كان أو أكثر وقبل لأنه مؤنث الية علامة  
 إيحائية أنه النور فرجع اليه فالتفت على الواسع على ما فوقه وبه المعنى  
 الثالث وهو المناسب بالارادة وبنها والموضع الكلام اللفظي لا اللفظي على  
 ما عرفت واما قوله في شرح الرسالة فهو من امور التلخيص كما في بعض النسخ  
 فاما بتقدير مضاف الى دو الامور التلخيص او بالطلاق ما هو اسم اللفظ على المعنى  
 يجوز الكمال العلامة بينهما مع ان معترض النسخ بينهما في اشكال التدقيق  
 لا الخرافة ايضا ما ذكره كافي في دفعه ما يطلق اسم اللفظ على اللفظ اذ  
 اطلق الامور المذكورة وادرجها الفاظها والقرينة في الكلام ما سبق من  
 اشارتها وتفرقة في شرح المفتاح بانها الالفاظ ما عرفت اذ جعل  
 مقدمة الكتاب عبارة عن الفاظ يلزم الخوف في قوله سواء تدقق عليها  
 اما على ما في تلك الطائفة وفي قوله في الانتفاع بها اي باعتبارها معلوم ان  
 ارتكاب الخوف في موضع والبراهين قوله لفظا لفظا اي كونه طائفة او  
 قلت بعد ما عرفت ان الشارح نص على ان مقدمة الكتاب عبارة  
 عن الالفاظ طريق الالفاظ والاستفاضة لما كانت هي الالفاظ التي  
 جرت الى ان يورد مضافا في المواضع المذكورة هو انهم اطلاق مقدم على الطائفة  
 المذكورة لا يخرجهما اصطلاحا بل يورد مقدم تدقيق فافحصه من دفع الالفاظ  
 اشكال عما وقع في اوائل الكتب على ذلك ولا ما نقل عليه من كلامهم  
 كما لا يخفى في اطلاق الفقه مثلا على جزء من الكتاب اليه ما وقع وهو  
 علم ما ثبتت عليه من نقل الكتاب بين وانه اعلم والقول بانها تسمية  
 الالفاظ مقدمة الكتاب انما يصح اذا كانت الالفاظ علم مقدمة  
 العلم حتى يكون من قبيل تسمية الالفاظ باسم المدلول وما يلزمه  
 بانها قد فارقوا لولا ان عنيه الملة والابن الموفق الاول في المقدمات

واما في التلخيص فالعبارة بهذا وهي انما للمورد  
 لفظ فلا يجوز انما هو على تقدير موهوم

انما الغايق للعرضي والمورد لصفه الموهوم  
 حيث نقل في شرح قول الشيخ في ما هو قوله  
 من مقدمة الجيش الى انما تسمى الالفاظ  
 التي هي العرضية وهي الالفاظ الموهوم والالفاظ  
 المقدمة على مقدمة الكتاب فانها ولا تغفل

واكثر

ولعدم النور المصطفى مقدمة العلم ومقدمة الكتاب التلخيص عليهم امرا ان اصحابها في بعض النسخ  
 التلخيص على ما ذكر في هذه المقدمة وقد ذكره صاحبها في التلخيص والبيان واكثر ما وقع في بعض النسخ من ان المقدمة في بيان حد العلم والوقوف منه

وهو موهوم زمانا ان يذكر عيني المقدمة مطلقا  
 لان اللفظ والعبارة  
 في الالفاظ الموهوم وان كان يستعمل في  
 اللفظ والعبارة في الالفاظ الموهوم وان كان يستعمل في  
 اللفظ والعبارة في الالفاظ الموهوم وان كان يستعمل في

وكثير ما ذكر في هذا لا يتوقف عليه الشروع في المسائل بل نفس المسائل  
 فاذا جاء اطلاق المقدمة علم ما ليس مقدمة العلم فلا يجوز في اطلاق  
 في مقدمة الكتاب على دو الالفاظ والتلخيص ما ذكره على كذا ثبت واعترا  
 في بعض الافاضل بان تعريف مقدمة الكتاب يستلزم ان يكون كل مدلول  
 من مسائل الكتاب اذا قدمت امام المقصود مقدمة اذ بطلان  
**اللام** **م** وعدم فرق البعض ان قلت فاحصل الفرق بينهما  
 قلت المباشرة الكلية لان مقدمة الكتاب علم ما سبق بمجموع الظواهر  
 التي قد مرها المدلول امام المقصود في تمام مقدمته وان حصل فيه الارطاب  
 والانتفاع لا يتوقف عليه المتعريف ومقدمة العلم معناه مخصوصية به  
 ان قلت فكل مدلول استعمال المدلول مقدمة الكتاب على مقدمة  
 العلم كلا او بعضا قلت نعم كما هو المراد من قول الشارح في  
 تدقيقه ان شئ وجه الانتفاع الاسكالين بالوقوف ظاهرا اندماج الثاني فلا  
 في الفرق بيان الهداية والمظهر في الفاظها كما اشار اليه سابقا واحال  
 قاع الاول فلان المقدمة المذكورة مقدمة الكتاب فلا يجب ان يكون  
 مدلولها موقوف عليه للشروع في تعريفها فان قلت هذا لا يقع  
 انما يكون اذ لم يكن موقوفة الثانية مما يتوقف عليه الشرع فان هذه  
 المقدمة مشتقة على بيان غاية العلوم التلخيص كما سبق قلت  
 ما يتوقف عليه الشرع التصديق بالادلة فائدة مخصوصية ترتب  
 عليه واما الاعتقاد بما هو غاية وقابلية في الواقع فلا كما  
 صرح به المحقق في الحاشية الصفراء ان قلت في التلخيص الذي اصحاب  
 اليه في التلخيص عن الاشكالين قلت اما التلخيص في دفع الاشكال  
 التدقيق فالقول بان المراد الشروع بالبيعة اذ هو تكلف به  
 على زعمه وكيف لا في الشروع بالبيعة كما كان يحصل بازيد

ونك ان يقول بعد تسليم بطلان العارض  
 على تقدير تحقق الالفاظ لا يتبادر من التعريف  
 ان لا يكون تكلف معاهدة الفقه فلا يصدق  
 على المسئلة

ما ذكر في اول الكتاب وبانفق منه كما اعترف به الغاضل الختم بمصر  
عليه السلام المذكورة انه يتفق الشروع بالبسملة عليه السلام الا ان يقال  
المراة في البسملة على نوعها بحيث يحصل له في كل من كان بالاربع  
او يقال المراد في قوله صدق البسملة ولا شك ان الحد الحاصل بالاربع  
لا يحصل بالتلفظ والاشارة وبالواحد فان قلت الحاصل بالواحد حاصل  
بالاشارة قلت ان تعين الاشارة بالواحد فلا يحصل حصول الموقوف عليه  
والا نظام الحاصل فمنا كل واما في رفعه شكل الظرفية فلهذا  
قلنا ارايه ما ذكره المودعة في شرح الحقائق مما ان تجر له والمعنى به  
ان هذه مقدمة في معنى هذه الظنفة وتستقط منها او ارايه بعض ما اراوه  
الشرفي وله في شكل الظرفية في قوله **المقدمة** في كذا  
وجاء في قوله **المقدمة** في كذا فلا يلزم طرفه الشرفي  
نفسه **لا فائدة** في ذكر الاطاب المراد من الاطاب معناه المنزوي  
اعني التطويل والكلام من قبل التعلق بالمعنى كما قيل في قوله **لا فائدة**  
فما احدث الا المودعة **لا فائدة** قوله **تنبه** عن الابدان والظنفة  
الظنفة تفسر في ذمها العبارة اشعار بان مدار تركيب الفصاحة  
عليها الظنفة واما كون معناها نفس الظنفة فغير متروك لان المفهوم من  
الصحة عدم الخدم في ذلك حيث ايجب بالضم فصاحة حادوت لغة  
لا يلزم وادفع اليه اذا تكلم بالعبارة وافصح **اشارة** اذا التفت  
لباؤها وقلنا **لبنان** كما افصح اللين اذا ذهب اللين وادفع عنه الصحة  
اذ ابداه ضده وكل وافصح منقح او افصح الرجل عن كذا اذا فرغ منه  
كلام وقول الشارح وافصح به اي لم يدل على ان المعنى اللين ام وادفع  
وهو انطلاق البيان وادفع اللين اللانتم له فايه او الغاضل الختم  
بما احدث في موفى اثبات ان المعنى اللين المراد من اجل نظر وكلام الشارح

الآيات في معنى البيان في قوله  
فما احدث الا المودعة  
بالمعنى والظاهر في قوله  
الظنفة تفسر في ذمها العبارة  
عليها الظنفة واما كون معناها  
الصحة عدم الخدم في ذلك حيث  
لا يلزم وادفع اليه اذا تكلم  
لباؤها وقلنا لبنان كما افصح  
اذ ابداه ضده وكل وافصح منقح  
كلام وقول الشارح وافصح به  
وهو انطلاق البيان وادفع اللين

في شرح الحقائق  
بما احدث في موفى اثبات ان المعنى اللين المراد من اجل نظر وكلام الشارح

الحناف يشتر بان معناه الامر العدمي حيث قال في تفسير الفصاحة هو  
من قولهم فصح الاعمى اذا خلعت لفظة الكفة في ادت ولم يلحق واصلة من اللين  
اذا خذت اخذته وذهب بها **بما** في قوله **بما** في قوله **بما** في قوله **بما**  
المراد ما يتجلى الكلام وفيه كما قيل لان المعنى بان البليغة توصف بها الا ان  
فقط وادفع انصاف المركب التقديري بالبليغة على لزوم ان الفاعل  
الختم في العاقبة في جانب المفرد بل لزوم الاضمار في قوله **بما** في قوله **بما**  
قوله **بما** في قوله **بما** في قوله **بما** في قوله **بما** في قوله **بما**  
بما اول الاعلام المركبة مع جواز استعمالها على تنافر الكلمات كما قد امدد  
اذ السمي به فالاحتمال المذكور باق ويكون لا يقال لان امدد اذ السمي به  
كان كل من جزئية كلمة حية يوجد تنافر الكلمات بل كل منهما بمنزلة الموقوف  
الشيء عند المحققين اذ لا يقصد به في هذا الموضوع معناه اصلا كما ذكر بعض النحاة  
ان مثل جلا الله سبحانه وهو المناسب لنظمهم حيث يتناون على خلاف  
الاعرابين وادفع من الاتفاق على انه كونه وادفع مطابقة الالان الحية ضم  
على خلافه **بما** في قوله **بما** في قوله **بما** في قوله **بما** في قوله **بما**  
من القصد لان الشارح يقصد تحريما او تشديدا وانما ادعى ما عاق في نظائره  
من الوجوهين او من القصد وهو ان السمع الذي ينقصه ان ينكسر اذا فرغ  
من قصته لسمته فسموه وبما ما يستعار السمع للكلام الجزل النقص والفت  
لله دلالة منه والثناء للوحدة وقيل القصد من اقتضت الكلام اي  
اقتضت قبل لا يسمي الابيات قصيدة حية بل يكون عشرة في قوله **بما**  
مع جواز سبعة مادون ذلك **بما** في قوله **بما** في قوله **بما** في قوله **بما**  
لا تشابه النشء والشعر والنظم **بما** في قوله **بما** في قوله **بما**  
قيل عليه الدليل لا يطابق الاعمى اذ لا يلزم من عدم وصف المركب تقديري  
واجب بان المراد بالكلمة ما يتجلى الكلام بجزئية السياق ولو مجازا فتساؤل

بما احدث في موفى اثبات ان المعنى اللين المراد من اجل نظر وكلام الشارح  
بما احدث في موفى اثبات ان المعنى اللين المراد من اجل نظر وكلام الشارح  
بما احدث في موفى اثبات ان المعنى اللين المراد من اجل نظر وكلام الشارح

بما احدث في موفى اثبات ان المعنى اللين المراد من اجل نظر وكلام الشارح  
بما احدث في موفى اثبات ان المعنى اللين المراد من اجل نظر وكلام الشارح  
بما احدث في موفى اثبات ان المعنى اللين المراد من اجل نظر وكلام الشارح

المركات بتقديره **قوله** واعلم انه لما كانت الفصاحة او شعوره لو وقع الاخر اهل  
 انوني ذكره بقوله وحي لا توبه الا في المالا ان الانسب ان يذكر قوله وكذا  
 كان في البلاغة ان قوله وكان من الفصاحة كما ذكره في هذه المقدمه التي بيني  
 وبين الشارح الحكيم بالشرح في التفرقة بين الفصاحة وبينها وبينها وبينها وبينها  
 الذي ذكره الشارح فان لم يلازم ثم المراه بالقرائن اللغوي والمعرفية والتجوية  
 لا البيانية والمراد بالبيان على التواضع والبيان على اقرابها من حيث  
 فلا يكون غير في اللغة القياس والاصحف التأليف **قوله** ان الالفاظ  
 اه قبله ولا ان يفهم ان قوله وقوله او علم المحي وبها لان علمه لا يكون لسا  
 لم المحي ولا احتياج انما ذلك لا فضل المحي في الجملة **قوله** وقد ساء في تسمية الفصاحة  
 بالكلية نقل عنه ان وجهه كونها كونه لا في غير محول كونه الفصاحة وجوده  
 والكلية من عدمها فلا يصح ان الفصاحة هي الكلوي وانما هي ان الفصاحة هو الخالص وانما  
 استعماله في اللغة لغوي لغوي واحد وانما كونه في الفصاحة وجوده في اللغة  
 بغيره عدمه في التواضع لا استعماله في اللغة بل بالبيان على ما هو المستور والاعرف في اللغة  
 لا يثبت البراهن التوحيدي ويجوز صدق العدميات على الوجوديات كما في قوله  
 البياض الالوان ووجبه وجوده الفصاحة بل كونه عبارة عن الكلوي انبى بالغة  
 اللغوي واجب من الاول بان كونه الالوانية في اللغة بل بالبيان لا  
 في اللغة بل بالبيان علم الفصاحة بالبيان كما في المقام والمعرفة في اللغة بل بالبيان علم  
 جوازه ومن الكتاب ان الشارح في كل **قوله** ~~في اللغة بل بالبيان علم الفصاحة بالبيان كما في المقام والمعرفة في اللغة بل بالبيان علم~~  
 الوجود بل التفرقة لا شك في عدم جوازه في اللغة بل بالبيان علم الفصاحة بالبيان علم  
 بطريق التفرقة بل ان الشارح ان يقول ان اردت بالوجود بل بالبيان علم الفصاحة بالبيان علم  
 لا يصح السلب بل من التفرقة ولا شك ان العلم لا يصح بل بالبيان علم الفصاحة بالبيان علم  
 الا في الوجود بل بالبيان علم الفصاحة بالبيان علم الفصاحة بالبيان علم الفصاحة بالبيان علم  
 لا يكون في الوجود بل بالبيان علم الفصاحة بالبيان علم الفصاحة بالبيان علم الفصاحة بالبيان علم  
 في اللغة بل بالبيان علم الفصاحة بالبيان علم الفصاحة بالبيان علم الفصاحة بالبيان علم  
 وجوه الالوانية في اللغة بل بالبيان علم الفصاحة بالبيان علم الفصاحة بالبيان علم الفصاحة بالبيان علم

في اللغة بل بالبيان علم الفصاحة بالبيان علم الفصاحة بالبيان علم الفصاحة بالبيان علم

قالوا في اللغة بل بالبيان علم الفصاحة بالبيان علم الفصاحة بالبيان علم الفصاحة بالبيان علم

وقيل التعليل الاول تعليل للشارح والكل تعليل له ايضا بملاحظة التعليل الاول  
 والمغني ان الشارح ينبغي على التفسير باللائم سببه تسهيل للام ولك  
 ان تعدل العلة الاولى علة للكل بالشارح والثانية لتفسير الشارح ثم وجهه  
 التعليل في التفسير باللائم المذكور ان معرفة الخلو من غير التعليل هو وجهه  
 بملاحظة باب من ابواب الصحيح وغيره ومعرفة الخلو من غير معرفة الخلو  
 القياس يحصل بمطالفة في حق من حققات العلم في ايامه ومعرفة كثرة الالوان  
 بين العرب العاربة في جميع ما كتبه من ارباب الخلق المتشبهه  
 جدا ولا يخفى ان الشارح **قوله** ثم ما كانت الخلو من غير التعليل هو وجهه  
 اللغة المعرفي ان قد يطلق عليه ايضا ما سيظهر وانما لم يعرف من مرجع له  
 التقاطع لانه لا دخل له فيما قصد كونه في المنزلة والكلام واحد او يوجه  
 سلامة الحس كما انها حقيقة ان الخلق في كمال التشبيه بان يكون الالوان  
 تحاد في الحقيقة في جوازه وهو الكون المذكور كما هو الظاهر من كلامه  
 اسمها انفس السلامة من الامور المذكورة كما اشار اليه في شرح  
 المقام وحق ان يكون ثم قدما ثم قوله لتعذرة فكلها ما هو  
 جمع الحقائق المختلفة لا سيما في ما ذكرنا لان معناه ان جميع الحقائق  
 المختلفة متعذرة فكلها ما هو في حكمها او لان الكلام هناك في فصاحة  
 الخلو وفصاحة الكلام ومنها في الفصاحة باقاربا للثقل والبطالة  
 عتبت **قوله** لان اطلاق الفصاحة على تعليل تعريف كل يوجد فاص  
 يتاوع تعذر جميع الحقائق المختلفة في تعريف واحد وقوله ولا يخفى في تأكيد  
 ما سبق في تعريفه للشورة المنقوبه بغيره من مثاله جزئي ومثله لا بعد استدلاله  
 في **قوله** نظر الالوانية في اللغة بل بالبيان علم الفصاحة بالبيان علم الفصاحة بالبيان علم  
 وان كونه مشتقا من نظرية علم اللغة وعلمه ان يتعذر جميع الحقائق المختلفة  
 في تعريف واحد على ان يعرف الشارح بما وجد يعرف منه تمام حقيقة

ان وضع هذا التعليل في اللغة بل بالبيان علم الفصاحة بالبيان علم الفصاحة بالبيان علم

في اللغة بل بالبيان علم الفصاحة بالبيان علم الفصاحة بالبيان علم الفصاحة بالبيان علم

في اللغة بل بالبيان علم الفصاحة بالبيان علم الفصاحة بالبيان علم الفصاحة بالبيان علم

في اللغة بل بالبيان علم الفصاحة بالبيان علم الفصاحة بالبيان علم الفصاحة بالبيان علم

كل من عطف الحقايق المتداوية تحت لانه يتعد رتبه بوجه يندرج تحت مختلفا  
 للخصية لوجوب الفروع الاذواع تحت الجنس والشارح اذ قد تصور عطف  
 اليه ولا قد يقول لا يوجد فورا مشبهه كمنها ولو ترك هذا القيد  
 وجرى نقول بالوجه على الوجه الاول كما بنينا سببه قوله عليه وجه خصه  
 ويطبقه كان اظهر فقا **مطلق** المعين في الاطلاق المطلق على  
 المشبهه اللفظ بالنسبه الى معانيه لا يخلو عن تشابه **مطلق**  
 وحينئذ لا يتوجب الاعتراض لا قبل فيه تشابه لان الاعتراض على  
 قوله فيقول كل واحد منها يقع صفة الى امه صجلا صفة قوله  
 امه ان امه لا على هذا القول وهذا الاعتراض من اوردوه  
 الخطب اليمن على المصنف في حاله حيوته و اجواب المصنف نفسه  
 فان قلت عبارة الابيضاح هكذا للناس في نكس الفصاحة والبلا  
 غة اقول مختلف لم ابرهنا بلفظ مفرها ما يصلح لتعريفها وللعلانية  
 الفرق بين كون الموصوف بهما المتكلم ومتضمن هذه العبارة كما ترى  
 ان ترفي اقسامها بوجه الوجه لم يكن انه مفردا من كلامهم بطريق  
 اشارة ايضا واذ كان التشبيه المذكور ما هو فذا من اطلاقهم واختار  
 انهم كان مفردا من كلامهم بطريق الاشارة فلم يصح تقي الاسم  
 اشارة فوجب المحرر الاجواب المصنف من ان المراد من  
 الناس المعلوم قلت المتفاد من عبارة الابيضاح ان الاقول  
 التي ذكرها به الناس في تعريفها ما وبلغت العظم لا يصلح لتعريفها ولا  
 يشبه الى الفرق بين كون الموصوف به اعتباراتهم ولا يتناسب  
 فهم ما يصلح للتميز من اطلاقاتهم واستفادت الفرق من اعتباراتهم  
 وان لم يقدح المذكور في صور التوقي فلما اشكال **مطلق** فالفصاحة الكا  
 ليه في المفرد اشارة الى ان الظرف اعني في الفرد مستقر صفة للفصاحة

المراد من الناس المصنف في حاله حيوته و اجواب المصنف نفسه فان قلت عبارة الابيضاح هكذا للناس في نكس الفصاحة والبلا غة اقول مختلف لم ابرهنا بلفظ مفرها ما يصلح لتعريفها وللعلانية الفرق بين كون الموصوف بهما المتكلم ومتضمن هذه العبارة كما ترى ان ترفي اقسامها بوجه الوجه لم يكن انه مفردا من كلامهم بطريق اشارة ايضا واذ كان التشبيه المذكور ما هو فذا من اطلاقهم واختار انهم كان مفردا من كلامهم بطريق الاشارة فلم يصح تقي الاسم اشارة فوجب المحرر الاجواب المصنف من ان المراد من الناس المعلوم قلت المتفاد من عبارة الابيضاح ان الاقول التي ذكرها به الناس في تعريفها ما وبلغت العظم لا يصلح لتعريفها ولا يشبه الى الفرق بين كون الموصوف به اعتباراتهم ولا يتناسب فهم ما يصلح للتميز من اطلاقاتهم واستفادت الفرق من اعتباراتهم وان لم يقدح المذكور في صور التوقي فلما اشكال مطلق فالفصاحة الكا ليه في المفرد اشارة الى ان الظرف اعني في الفرد مستقر صفة للفصاحة

واقا بعد المتعلق نكرة مع تعريف في شرح الفصاحة بان المعروف بلام العهد  
 معهود الذي في حكم النكرة لان القياس وان اقتضى ذلك لكن الاستعمال لا  
 عد به بخلاف المعهود الذي لم يمتد لتقديم المعرفة ناشئا من المقام كما يظهر من  
 الكلام الفاخر المحشي لانه دلالة الظرف وقد ثبتت في معاصف الحق على ان  
 اعلم لفاخر المظدر في مثل بمعنى الثبوت واللام فيه مرفق توقيف الاسم بوجوه  
 فلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته فان قلت الفصاحة وانام  
 بمعنى المصداق ان معناه الاصل المصطلح هو المخلو من فليكن في المفرد ظرفا  
 لتواضعه بل يبدوا لك بالاعتبار قلت ليس ذلك معناها سلقا  
 بل باعتبار ارضا غيرها في المفرد فلا وجه للاختلاف كونها بمعنى المخلو من  
 فيل تعلق الظرف به كما لا يخفى واما ذكره الفاخر المحشي من قوله  
 تعلق بها باعتبار تعلقها بمعنى المخلو من والكون كما جردت على البناء في  
 قوله كما وهذا الشكل حدسك ضيف اليه اسم المكنى من اذ دخل عليه  
 فيه ان المراد من تخلف معنى الحصول والكون ان كان مجرد الاتصال به  
 ولو في نفس الامر لم يكن في العذر والاجازة اعمال زيد ورجل في الظرف  
 وان كان انفراده به باعتبار نسبة الية له موصوفا فذلك النسبة  
 اما بدلالة اللفظ بنفسه او بحاله واما باعتبار نفس الاسم فقط وكما  
 عنونه كما نيسرت عليه والاول رسم كما في امثلة المذكورة حيث  
 نسب البناء الى الخقم والحديث انه صيف ابراهيم **مطلقا** بالاد  
 ضافة لكن الفصاحة قايمة عن النسبة الى موصوفها لا بنفس اللفظ  
 ولا بجلاله مثل الاضافة فلا وجه لقياس الفصاحة الى الامثلة  
 المذكورة فتأمل وخالفة القياس اللغوي انما لم يقل وفي الفقه  
 القياس العرفي وان كان المراد ذلك اجاء الى ان متشابه  
 القياس العرفي **مطلقا** وفيه لو وجد في الكلمة شيء اشارة

وقيل تضمنت معنى كذا مثلا كقولك واكون اني هو اعتبار ان معناه  
 ما يتحدت وتكلم وبنو العقب تضمن لوتوم التكلم فكذلك الفصاحة  
 ما كانت واصلا للكلمة كان معناها معناه استقضا للكلمة وحيث  
 لتكلم به وهو تضمن لوتوم والابتن ما فيه من العبر البعد



انه ان المعنى مع السب الكلي لا يرفع الايجاب الكلي ولهذا نقل  
 الشارح انه لو احاد من في قوله والقرابة وفي لغة القياس كان لم  
 احسن **قوله** بوجوب تغلبها على الانسان العقل بكم الشاؤم وخر بكم المعين  
 ضد الخفة وهو مصدق وبسكنة الحامل بالمصدر والاول هو المسمى بالاشارة  
 الرقيقة وهو بكم الرهاة وفي لغة الخاء التي وكسها وما لها اليمين ثبت سود  
 وفي نطق الصحاح ان المراد به كنهها ترمب الرقيقة بضم العينين المملتين  
 بينهما ما دون الراء اليمين قبل واما المعنى الذي هو من معنيين وعينين  
 مملتين فهو خفة في التخصيص القدم صل العينة من الشوايق والشوايق  
 الذي يقع على وجه المرأة من تقدم رأسها خفة لانها خفوت اي لم تكن  
 وطالت والفرع الثاني في النوع في البيت السابق وهو قوله وخرج بهذين  
 المشي السودا فاقدم اشبه كقوله الخلة المتشكل وقديم وي خداب بارز  
 فالفرع راجع الى الجيبية ثم النوع المشي التام والمتن الطهر والسودا  
 صفة للنوع وكذا قاصم وهو شدة السواد كالتف والناثب القطر الكلف  
 الاصول كذا في التخصيص من اثر البضات تارة اناته اي كثره والتف  
 والفتور كجاسة الخلة بفتح كثره التكال بكم العين صفة للفتور العفكال  
 وكذا التفتور بضم العين المشي في وهو ما عليه البشع من عيدان الفتور  
 يقال تفتل الفتور اذا كثرت شمارجته الى العلي على العلبا بضم العين  
 والتم تانثب الا على **قوله** مع حقيقة ويحتمل جميع حقيقة بكم العين  
 كثرهم ورتاج م م م في الصحاح وقدم وي يد العفاص المدان  
 وهي في مدى وهي ضئيلة اطاق يد ركن بها الطعام ويبقى الكدس  
 وهو المراد به في البيت المشط وفي التفسير التعبير بالمداري مبالغة  
 خصلة الجعنة من الشوايق الخصلة بالضم كقوله من شدة وفي بهالغ  
 والبلاغة ويجمل اللفظة اي الفصيحة خصلة لاخذها بالمراد من قوله

ظهورها

قوله بانهم بنحو ما صفة بفتح الشوايق بانهم سلكوا شمسكون وفيها القوة  
 في الشعر كمن التفتج اجود وكذا في التفتج **قوله** يعني ان دور البنية فشد  
 ودة على المراد من الجند طقان قلت من البني بفتح هذه الشوايق  
 البيت قلت يعني في الجمل من شدة البنية فشد على انهم على  
 صفة الفتور وفتح ايضا من العفاص لان العفاص العفاص في شدة  
 قاص وهو الخطب الذي يعقب به اطراف الذواب كذا في الجمل وور  
 الشارح الجعنة دون الجعنة يشم بما ذكره وبالجملة العفاص سطا  
 تنسب الشوايق الى الفتور بعد ان شدة لا غير فتظهر ان مراد الشوايق  
 ان اسم ممدودة صفة يتقسم الى ثلثة اقسام لان اربعة كما توهم  
 والغرض ببيان كثرة الشوايق لهذا جمع العفاص مع افراد المشي والمراد منها  
 على ان العفاص مع كثرة تالانها في شدة في مشي وادوم من جهة كثرة تالانها  
 وتتم بعضها لما قوله ان ذلك التفتل التام هو الخلة في المشي وان  
 الحروف الممدودة به حروف استغفلة صفة في الحروف الممدودة بها  
**قوله** ظل فورا اي اذا غرقت مطيح والشوايق حروف حروف  
 قلت في الحروف الممدودة يعني الحروف والشوايق فاضدادها  
 المقصود ان الحروف هي الحروف الممدودة في قولك لترجم ونظايب  
 ووجه الضبط فتكون في اول تحت التي لا معنى في المقصود للشوايق  
**قوله** هو سولات المراد الممدودة اي في لسان منشاء التفتل فتكون  
 كان مستشرق ايضا فيلما مع ذلك حروف بعد ما نقله ولو وقع عدم  
 التناهي من مشرفات كان ما ذكره الشارح ابطال الا لا مزيد هذا  
 وفي شرح الابيضاح شرح الدين المنكاري انما لا يوجد التفتل  
 في مشرف لان المراد الممدودة وان كان الممدودة الا ان الجايزة الشوايق

فالشوايق انما هو الشوايق الكافية



وفي بيان الالوان  
 في قوله وادوم من جهة  
 في قوله وادوم من جهة  
 في قوله وادوم من جهة



في فصاحة الكلام بمعنى المركب التام والمركب مطلقا وما اشتهر اعظم  
 فصاحة في فصاحة عدة من افراد الكلام مستمدة باسم خاص كناية  
 عن شدة فصاحة ثابت قال وعلقت في سلم او وبنو الاخير منهم الكلام  
 في فصاحة الماشياع الى بيان فروع السورة عن الفصاحة باستعمالها  
 على كلمة غير فصوية في ابطال ما سبقه الى بعض علماء الكلام ودعا بقائل  
 الشدة في فصاحة الكلام لكون كل كلمة من كلمات فصوية والكلام يستعمل  
 الشدة بتمامها بل التوان في قوله في لهو ليدل على الفصاحة والاشارة الى  
 القول في غير ثابت من كل الشارح اجاب على سبيل المثال بما هو في نسبة  
 المعنى والبيان لا كما كان حاله في فصاحة معانيه بل هو في تقدير علماء البراد  
 النقيض لزم لا في ان لم يعلم في قوله على اجاد الفصح كلام لورد في  
 الكلام في الاول والسنة في الثاني في الجمل على الترتيب في اوله من عليه  
 البهائم في معنى الثالث ومنتو لزم السفة في قوله ان في قوله الفصح  
 كلكم يكون دلالة على المعنى المراد من ذلك في قوله الفصح او في ذلك  
 على ما بطل عليه قال وعرفه على الشارح فاستحسن وقد يجب بان  
 القرآن انما هو في معرفة وتتمتع للمركب على السلام والاشارة  
 انما هو في بلاغة المشروطة في الفصاحة وهو قوله كلمة غير فصوية  
 في فصوية هو يجب لعدم فصاحة ما يشتمل عليه من المقادير المعنى  
 بل لا يمان الموصوف كعدم بلاغته فلا يكون مع ذلك في قوله اب ليس  
 بتمامه لانه مسمى على الفصاحة والكلمات الازمنة في فصاحة الكلام  
 مطلقا كما اشتهر اليه بغيره لانه ورجا يقال او مع ان الكلام على  
 تقدم تسليم عدم فروع السورة عن الفصاحة لعدم فصاحة  
 كلمة منها في ظاهرة المعنى تنسب للموصوف كما سطر في الشارح  
 وغير بلغة لانه الشك غير ظاهر **قوله** ولا مانوسة الاستعمال اعاد

هذا الكلام في قوله على الترتيب في الجمل على الترتيب في اوله من عليه  
 البهائم في معنى الثالث ومنتو لزم السفة في قوله ان في قوله الفصح  
 كلكم يكون دلالة على المعنى المراد من ذلك في قوله الفصح او في ذلك  
 على ما بطل عليه قال وعرفه على الشارح فاستحسن وقد يجب بان  
 القرآن انما هو في معرفة وتتمتع للمركب على السلام والاشارة  
 انما هو في بلاغة المشروطة في الفصاحة وهو قوله كلمة غير فصوية  
 في فصوية هو يجب لعدم فصاحة ما يشتمل عليه من المقادير المعنى  
 بل لا يمان الموصوف كعدم بلاغته فلا يكون مع ذلك في قوله اب ليس  
 بتمامه لانه مسمى على الفصاحة والكلمات الازمنة في فصاحة الكلام  
 مطلقا كما اشتهر اليه بغيره لانه ورجا يقال او مع ان الكلام على  
 تقدم تسليم عدم فروع السورة عن الفصاحة لعدم فصاحة  
 كلمة منها في ظاهرة المعنى تنسب للموصوف كما سطر في الشارح  
 وغير بلغة لانه الشك غير ظاهر **قوله** ولا مانوسة الاستعمال اعاد

النقي

النقي استفاد من غير كما في قوله في غير المقصوب عليهم والاضال من  
 بينها علماء النقي بتعلق بكل من المعطوفين بالجرع من حيث هو ثم عدم  
 نظمه المعنى وعدم مانوسة الاستعمال المخلص بالفصاحة بالنظر الى الارب  
 النقص من سكان البرادى لا بالنظر المولى من على ذلك بنسبة الجمة الجوز  
 كونه كما امر به بنسبة والحق ابن ابيك كما في قوله من الجمة والناس  
 وكلا المعنيين طين الا لانه ههنا في بعض الروايات في صفة في قوله  
 الذي في شدة الصياح في المعنى الصفة على انها علم على من لا علم  
 ولا لغة الجمة ما جت به مرة في الصياح والى الشيء من حيث هو في قوله  
 وغير متعد ولا يتعدى فالنظر في الاول اما لغو واتجاه للتعدد او  
 بمعنى في نفسك مستقرا من فاعل ما جت وبنى على الكثرة في المفعول  
 المراد به بيان المرة كونه مع غيره من السبب بالسبب **قوله** فوثب عليه  
 الالوب المظفر ونطق عليه به بتضمن معنى الاضمار فقلت من الالوب  
 وهو في قوله **قوله** ومقلة وحاجبها من حيا وطق على الضحى في البيت السابق  
 هو واضحا مغليا ازمان ابدت واضحا او سيرا وطرفا ابر جا قبل ازمان  
 اسم امرأة والتعجب مغلما تباعد ما بين التات والرابع والآخر لا يقضى و  
 البرق المعال والطور العين والاسراج بين البرج بالتحريك وهو عظم العين  
 وحسرها من باطن والعلقة بين العين مع سوارها وقد يستعمل في اللقطة  
**قوله** مدقعا مطولا لاشارة الى تفسير من حيا وهذا التعجب موافق لما في الصياح و  
 اعتبر في الاساس في تفسير الترتيب الاستقواس ايضا ورجا بزيد ذلك حسان بن ابي  
 في مدح رسولهم بعينين وعجا وبين من تحت حاجب ارجح كمشق النون من حفا  
 كاتب فان التشبيه بالنون المنقوطة المكتوبة انما يحسن باعتبار معنى الاستقواس  
 وانت خبير بان هذا التايد انما يتم اذا جعل كمشق النون صفة كاشفة لا مقيدة لارجح  
 ولا صفة للحاجب وبجمله قوله فان التشبيه بمشق النون انما يبين معنى الاستقواس

مطلوب في الجمة مستفاد من الخبر والحق

هذا في النقيض بان اطلاق

قوله انما يرى اثره الاضمار

الذي في بيتين شدة سوا العين  
 مع سعة ما وعين وعجا بالمدح

مسلم اللسان في غارة في جانب كل واحد من الطرفين في الازواج كما لا يخفى  
انما هو كالمعنى السري في كمال بيان حاصل المعنى وينطبق العبارة  
على علم من الغرابية انما قال فيقول قد يجزى نسبة الشيء الى اصله  
فمنه الي نسبة من غيره في مثل قوله سبحانه والذين هم لفظة الله  
في قوله تعالى وفي قوله سبحانه والذين هم لفظة الله فافقده  
في قوله تعالى انما انتم قول في حقه فانه حاصل المعنى الذي هو كالمعنى  
ويعني به من غير ما قاله كقولهم ان كالمعنى ومعنى غيره من المعنى الذي  
هو اللفظ الذي هو في ذاته ومعنى غيره من اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو  
وغيره في علم اللفظ الاول يجمع الصواب على اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو  
وهو حاصل المعنى المستند اليه مثل قوله تعالى والذين هم لفظة الله  
وهو كالمعنى الذي هو في ذاته ومعنى غيره من اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو  
منه لاسم المفعول وهو اقرب من اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو  
بالحال اسم مفعول منه هو حاصل اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو  
من اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو  
وحاصل الجواب انتم لم يعتبر واعلم استعمال اللفظ في اللفظ الذي هو  
هو اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو  
المولود ان قوله لا احتمال انتم لم يعتبر او قوله وان يكون هذا هو اللفظ الذي هو  
واللفظ في موقع التعديل الاول وهو انه وقع في بعض النسخ لاصح اللفظ  
لم يعتبر او حاصل الجواب انتم لم يعتبر قوله عليه ان لا يبعد او اللفظ الذي هو  
لا يبعد ان يكون من الغرابية المخصوصة اعلم بالاختيار اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو  
يكون معناه جعله كالمعنى في قوله لا يبعد اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو  
كقوله اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو  
لا يقال اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو

وهي من غير نسبة  
فانها من غير نسبة اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو

كقوله في قوله

ولا يخفى انه لا معنى لاسماء اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو  
والشواهد وليس هذا كونه الشيء في اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو  
اعلمه واما اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو  
وهو اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو  
وليس يلزم من كون اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو  
نفسه بل من كون اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو  
بالشيء واقعاً مستويا فلذا حكم بان هذا لا يخفى  
بما في الخارج الكسب اتباعاً للخطا في اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو

اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو  
اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو  
اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو

وهو حاصل

وحاصل الامر ان اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو  
ولا يشتمل على تركيب بتقرير الطبع من الغرابية بل يتفرق بها بالافضل وهو غير  
حسن وان عوده بعضهم وانما انت غريبة في قولك ما خسر بسبب ما ان يكون غريباً كون  
الغريب عبارة عن الكلمة في التفسير في تفسيره وراجع الى الغرابية بانها قول المفسر  
واما قوله بحسب قوم فهو على حذف المضاف ان يحسب قوم دون قوم ووجه ذكره  
تحقيق ان الغرابية غير الوحشية لانه قد يكون تقاطعاً بالنظر في قوم غريباً ولا يكون بالنظر  
في قوم آخر كذالك الوحشية بالمعنى المذكور بل يبي بالانظر الى كل من له خصوصاً وبالوحشية  
لا يقيد زايده لغصاة المقرون فيؤكد ما سبق من عدم حسن التفسير المذكور وقوله  
لغصاة منطلقاً بقيد المعنى ان الوحشية بقيد لغصاة المقرون معتبر فيما اسلمها كون الوحشية  
زايده على الغرابية ان ليس عنها ولا اخلا فيها خلا يحسن تفسيرها به  
غايبه انه يلزم من سلمها بسلبه وليس المراد انه ينبغي ان يفرق بين الغرابية و  
فخصاة المقرون بقيداً وهو الخلو من عن الوحشية حتى يبرهن عليه ان الخلو من  
عن العام يستلزم الخلو من مما يخاص فلا يكون ذكره واجبا وينتقل في الجواب  
بانه معنى على الاثر اضعف عن الخصومة وادعاء البانينة اوجبان مراد المعرفين  
انه لو كان هذا القيد غير داخل في القيود الثلاثة ولا غيرها والخلو من عنده معتبر  
في مفهوم لغصاة المقرون غيره اذ في القيود فلا بد من ذكره في تفسيرها حتى يبرهن  
عليه منع اعتباره فيه وان وجوب ذكره انما يلزم لو التزم كون التعريف  
هو انما هو بان لا يلزم مما ذكره لخصوص المطلق بجواز ان يكون الخلو من  
من وجوه يفتح بها كحتم وهو ان قوله بل الوحشية الى اخره يدل على ان  
الغرابية لو لم يكن بمعنى الوحشية بالتفسير المذكور كانت مخلجة بال  
الغصاة وقوله وان اريد ان يدل على خلاف ذلك فليتامع **قوله**  
لان نقول حاصل الجواب اختيار الشق الكسب وهو ان المراد بالوحشية اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو  
فمعه ما ذكره المعرفين والنظا لا كما قد عدم كونه مخلداً لغصاة المقرون

لان سبب عدم الحسن المذكور فيما سبق  
الان سبب عدم الحسن المذكور فيما سبق  
لان سبب عدم الحسن المذكور فيما سبق  
لان سبب عدم الحسن المذكور فيما سبق

لان اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو  
لان اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو  
لان اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو  
لان اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو

لان اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو  
لان اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو  
لان اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو  
لان اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ الذي هو

يخفى وهو الموضوع الخالي عن الماء والعلاء استعارة الاستعارة  
الاستعارة التعليلية بالوصف وما في حكمه من غير العلية كما تقدم عندنا في استعارة  
من هذا الكلام الاستعارة الوضعية كقولك الاقفاظ بلا حلة تملك الحية جيم  
المقصود من العبارة في النسخ التي رايها استعارة ولا يظهر استعارة في النسخ  
كبر كما يدل عليه قوله منسوب يعني انها تحت وهو ان الاستعارة مما نقله الشارح  
ليس الا اعتبار عدم الالان في الوضعية واما اعتبار عدم ظهور المعنى فلا يكون  
بصحة كما جعله جونا النفس الوضعية ولا يفيد لزوم عدم ظهور الالان لان  
اعتبار الخلو في معنى لا يستلزم اعتبار اللزوم فيه والواجب ان اعتبار عدم ظهور  
المعنى فيه ليس مستقلا من هذا الكلام المقصود بل من كلامهم في موضع آخر  
لم يذكره لان ما ذكره انما كان فيما قصد من ان الوضعية بطلوا على غيره ما ذكره  
المعترض والوضعية قسمان اه هذا ايضا يدل على ان الوضعية بطلوا على  
غيره ما ذكره المعترض لانهم جعلوا الغريب الحسن قسما من الوضعية  
فلو كان المراد به ما يشتمل على تركيب يتفرع بطبع عنه لزم اشتغال الغريب  
الحسن على ذلك لوجوب اعتبار المقسم والاقسام فليزوم تدخل الالان  
القسمين وان بجواب الاستعارة ايضا على الغريب ثم قوله وهو ان يكون  
ماء اول غريب الاستعارة اه اما على وزن المضارع او نحو وان يكون ماء  
ماء اول المصدر والمصدر باسم الفاعل اى الكابن كما صرحوا به في قوله  
سكا وما كان هذا القرآن ان يغترى وقد نص ابن هشام على هذا القاعدة  
في اخر المعنى فليكن على ذكره شك وعلم ان مورد القسم في قوله والوضعية قسما  
ليس الوضعية بالمعنى الذي ذكره الشارح وهو غير ظاهر المعنى ولا هو  
ولا مؤنس الاستعمال ولا الوضعية بالمعنى الذي ذكره المعترض لان  
كلام من هذا بين الغريبين مثلا بالنقصان مع ان احد القسمين المذكورين  
فيصح وهو الغريب الحسن بل اعم منهما ولذا اقال والوضعية قسما

ويقل وهو قسمان اطلاقا منهم ان مورد القسم المعنى الذي ذكره سابقا وهذا المعنى  
الاعم ما يكون غير ظاهر المعنى ولا مؤنس الاستعمال مطلقا سواء كان بالنظر الى  
الاعراب الخلق او بالنظر اليها وهو اعم مما ذكره الشارح لان المعنى الذي  
ذكره وحكمه بانه محل بالنقصان مطلقا هو ان يكون غير ظاهر المعنى ولا هو  
ولا مؤنس الاستعمال بالنظر الى الاعراب الخلق لان المعنى حال  
الكلمة فيما بينهم والدليل على عدم مورد القسم مما ذكره جعل الغريب  
الحسن قسما مع تركيبة بانه ليس يوحى عنهم ثم هذا المعنى العام  
غير محل بالنقصان على اطلاقه بل المحل منه قسمان احدهما ما ذكره في التعديل  
الذي نقله الشارح من القوم وهو التفتيح في السمع ولكن هو المعنى الذي  
ذكره الشارح فيما سبق وليس المقصود من قوله والوضعية قسما  
الحرف قد ير مثل شربيت الشربيت الغليظ اليبين والرجلين وربما وصفت  
به الاسد وكذلك الشربيت بضم الشين قال سيبويه النون والالف  
ينعاوران الاسم في معنى نحو شربيت وشرايت واشمخ ارفع  
واقطر يرمي ما شند قال ابو عبيد المعطر المجمع واقطرت القلوب  
اذا عطفت في بينها وجمعت ثقبها **قوله** واهي في النظم احسن منها  
في التفسير ارجع الى امثلة المذكورة لا الى مطلق الغريب بل  
الحسن ولذا انث الصغر خلا يرها ان يقال بلنرم ان يكون القرآن  
والحديث احسن في الشعر اطلقه الليل اى اظلم جفوت اى فخرت وكبريت  
**قوله** وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا ما نوسية الاستعمال تفسير للمعنى  
لوضعية شروع في المقصود وهو قوله وان ايد بالوضعية  
الافرة وما ذكره سابقا كان توطئة لهذا الورد فان قلت اذا  
كان هذا تفسير الوضعية فما فائدة توطئتها في البين قلت فائدة  
التبني تراوي الغرابية والوضعية وظاهر النقصان لان النقصان انما

Handwritten marginal notes in the top left corner of the left page.

Handwritten marginal notes in the middle left margin of the left page.

هي باعتبار كثير الدوران ويؤيد بان كما سبق وكثيره الدوران لا يباح علم  
 الانسي في الاستعمال **قوله** وهو في حكمها من حكم المقدمات وهذا القيد  
 لا يوجب كونها مسلمة بفعل الادغام في تفسير الحق لانه لو لم يتردد هذا  
 القيد لغيره ان يكون مسلمة فيصير الحق ليس علم خلاف القياس المتداول  
 النبط من تتبع معروا اب الفاظهم ولا جهة اخرى لعدم فصاحة **قوله**  
 كجوب الاعلان علال في كونهم بمنزلة القانون على حذف ان كما في  
 وجوب الاعلان في كونهم في كون الواد اذا كانت في الفتح ما قبلها قلبت  
 الطاء غير نحو طور وكون من العود بفتحها وهو في باب احكام البديهي في  
 والاسمواظ النظر والاعتقاد وفي الصياح استحقاق الشيطان ان غلب قال  
 ابو زيد هذا الباب كله يجوز ان يتكلم به علم الاصل كما تصعب واستصوب  
 في امثالها وهو قياس مطر عندهم وقطط شعري من مراتب علم وبعد قطط  
 الشد به بجموده ورجل قطط الشعر قطط بفتح ومنه قطط سر في قوله بكا  
 سرور مر فونة وشرح في قوله بكا من بركا لفتح فك الادغام فيها لا يخل  
 بالفصاحة والضا بجان يقال في لغة القياس اكانت لغة كرفع اللبس  
 كما في فك الادغام في تطل وشرو واما لهما فتوجه بالفصاحة وان كانا  
 بوجه الشوب عن الواضع كابي بانه فكذلك والافهم بفتح كما في اجليل ومنه  
 وان وماه يعني ان اصلها اهل وماه بدل اهل ومياه قلبت الراء القاع  
 خلاف القياس **قوله** وما النسب فك من الشوا في قبل كون هذه المسئلة  
 من الشوا في الشوا ما كان القياس بالنظر الى القياس السابق في  
 الاعتبار فلانها في جعلها مندرجه تحت القانون المتأخر قد برأضرب  
 عن التعسير الاول لانه لا يحتاج بها في جعلها فيه الاستثناء الشوا في السا  
 الشابة في اللغة لانه العا الاجل البيت للبره تمامه الواحد الفرة القديم الا  
 ولن وقد بروى غير ذلك **قوله** والقياسي الاجل وره عليه ان عدم الاعمال لا يجوز

(س) قوله  
 في قوله  
 في قوله  
 في قوله

مطلق قال ابو زيد  
 جواز ان يتكلم بباب السجدة على الاصل قياس  
 مطر وعندهم

مطلق كون في لغة القياس غير محتمل بالفصاحة  
 سواء كانت لغة الشعر او لغة النثر  
 عن الواضع (٢٢)

في بعض النسخ  
 في قوله  
 في قوله

ان يكون لغرضه المهر الشم واهم واجيب بان اقصى ما شئت به الخوازم  
 لانه في انتقاء الفصاحة لان هذا لا يشاء يلزم من عدم كون الكلمة كثيرة الدوران  
 على نسبت الوحد المربوبه لانه لا يشاء يلزم من عدم كون الكلمة كثيرة الدوران  
 ما يشاء قطع الا انه في الفصاحة فكذلك الاستعمال لا يخلو ما يشاء يلزم من عدم كون الكلمة كثيرة الدوران  
 الكفاية الا ان الاعراب الخالص يتجا شون من استعمال تكاء كاتم واخر ففوقا  
**قوله** قبل فصاحة المفرد فله ما ذكر ومن المكره في السجع في المثال وهو  
 ان الكلام في قوله المصير في الايضاح وقد ذكر في ايضا بعد قوله في فصاحة الكلام  
 ان نهم قالوا فصاحة الكلام فله ما ذكر في ايضا بعد قوله في فصاحة الكلام  
 كثر الفكر كما سيجي فقيهه في بان ترفيع المفرد في الكلام بما ذكر في قوله في كلام النما  
 وبطل ما ذكره الشارح في دفع احده اض قطب اليمن ويبين جواب المه بان  
 المراد او بالناس المعهود من فاني اجيب بان الشعر في علم وجه الحكوة لم يجره  
 في كلام النما سبيل وجهه مع قيد مستدر كقوله في علم فحتمه فلا اخل من وجه  
 ان الاشارة لما لا يخفى في قوله ايضا واجواب انه لا يقطع من هذا الكلام  
 ان الله وجهه في قوله في كلام القدم بل يجوز ان يكون اقوله من اطلاق قائم  
 واعتبار انهم ثم عرض على علماء زمانه او على تلامذته وتبيين لهم ما قدوه وهو  
 قول الفصاحة عندهم كون اللفظ جاريا الى اخر ما ذكر في سيقا قاور  
 واعليه انه ينبغي ان يرد قوله في التوافق وهو الخلو من عن المكره في  
 في السجع ومن كثرة الفكر لانها بخلان بكثرة الدوران فيما بينهم  
 فتقبل ايرادهم في كتابه ورده تسمي المفاداة على انه ربما يقال مراد  
 الشارح عدم الاصطلاح في ما ذكره المصير في دفع احده اض قطب اليمن  
 كما يستلزمه الشوق لا علم الاصطلاح في ذلك مطلقا **قوله** في قوله  
 اسم اسم امير المؤمنين الاظهر في العبارة ان يقال هو اقدم لان الموضوع  
 موضع الاضار ولا يظهر بوضع المظهر موضع فائدة بعدد بان يكون الاسم

واما القول بان اقوله في الفصاحة  
 من اطلاق قائم فبعبارة لا يخلو  
 العبارة مسته



الذي اوردته الشرح اعتراف على العصب ابيهم ان لا يكون توفيقه للفضيلة  
 بما عالان ما لا يكون خالصا عن الغواية مثلا لكن مرفوعا له ما يمنع الضلال غرابة بمفاهيمه  
 فيصير مع عدم صدق توفيقه عليه اللام الا ان يقال مع التوفيق خلوه عن الغواية  
 التي يكون سببا للغير وعلى هذا سائر التوفيق في دفعه لا بد ان يكون هذا اورد على  
 الشرح انه لو قيل سبق ان توفيق المحي بسبب التوفيق في الوان وبما سببه  
 ان يكون بين الخلاء والياء في عدمه فلهذا الكثرة التكرار وتسامح الاضافات لا  
 يخلان بالتمسك بقرينة الوان من سبب ومنه في نفس وطرفها فالتوفيق  
 في هذه الامور من سبب الخلال وسبب الخلال على جوابه انشاء الله تعالى  
**علم** كما سبق في الحاشية من ان لكل مقام معال لا يكون فيه غيره ومعه ما ذكر  
 الشيخ ابي الجاه في امالي الكافية من ان التوفيق قد يكون بغير توفيق فيلحقه ام فيجعله  
 فيصير كقولنا كما لم يدركه في التوفيق في غيره فان التوفيق براء بغيره  
 لا كما ديسع اذ قال الله كما بدأكم بعبوديتي فمن توفيق بعبوديتي انما كانت من  
 التوفيق مع قوله بعبوده **علم** حال من التوفيق خلوه فيكون مباحا لله تعالى  
 وتوفيق النفس الخلو من التوفيق لا في التوفيق فان قلت اذا كان الطرف حالا  
 من التوفيق خلوه يكون السامع فيه الخلو لان العاقل في الحال وذوها واحد  
 فيكون نواحيها مع بقرتها بان اللغز لا يقع حالا ولا جزا ولا صفة قلت  
 اطلاق الحال على نفس الطرف مسحة من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزاء  
 لان الحال في الحقيقة متعلقة بوجه **علم** واهم زب عن زيد اجعلها اعتراف عليه  
 بأنه يصدق على التوفيق فيزي واهم هذه دسر وكيف يصدق الله الخلق انه خالق  
 عن الامور العلية حال كون كل شيء في كل واحد من هذه العلة لا حالان  
 حال فصاحة الكلمات كما اذا عرفت ما يمنع السببية مثلا او اختم الا لا يخرج بعبوده  
 ان زيد اجعل وشوه ستره انما خالص عن الامور العلية

لا يشبهه ابيهم  
 في قوله  
 لا يشبهه ابيهم  
 في قوله

ان زيد اجعل وشوه ستره انما خالص عن الامور العلية  
 حال كون كلماته فيصير كما اذا قيل بطل زيد اجعل  
 وشوه مرفوع وهذا كما يقال الكرم من بسطة  
 حال ملكة فيصدق على الفقه الذي لا يمكن له كنهه  
 بحيث اذا حصل له ملكة بسطة اجاب الخائف بان

وحال عدم فصاحتها كما اذا لم يوفى فان ذلك الكلام واحده في الخالقين في شمله  
 توفيق فصاحة الكلام على ما قولهم الكرم من بسطة في حال ملكة فانه صادق على الفقير  
 الفقير الذي لا يمكن له كنهه بحيث اذا حصل له ملكة بسطة وجوابه ان ما منع توفيقه ان يقع  
 على رجوع القيد الى التوفيق كما اشير اليه فيما سبق وطريقة الكلام به في شرحه للفتاح ان  
 يعتبر التوفيق اولاً ثم تقيده فلهذا يعتبر خلوه عن الكلام عن الامور المذكورة الا ان يفتقد  
 بالطرف فيكون المعنى فصاحة الكلام ان يتحقق الامور العلية عنه والحال ان فصاحة  
 كلياته يعان ذلك الانتفاء يحصل ذلك الانتفاء البتة بها وهذا لا يصدق على قولك بعبود  
 انه الخلق قطعا او ليس فيه معارضة فصاحة كلياته الانتفاء الامور العلية عنه بحيث يفتقد  
 انتفاءه دون الاول وبالجملة - منشاء التوفيق ارجاء الخلو من القيد كما في قولك الكرم  
 من بسطة مع الملكة ومنه والاذن في علمه وقد مر في الشرح الخلو في شرحه للفتاح  
 ان التوفيق في قولك علم التوفيق **علم** ولا يجوز ان يكون حالا من توفيق الكلمات  
 آه الا في الشرع ان يقال القيد اعني فصاحتها قيد للمعنى وهو التوفيق لانه العالم  
 في نفس الحال وهو الكلمات فيكون من قبيل ما دخل التوفيق على الكلام فيه فيرجع التوفيق الى التوفيق  
 القيد بمقتضى القاعدة السابقة لم يابغ توفيقا ويكون المعبره فصاحة الكلام  
 انتفاء فصاحة الكلمات مع وجود التوفيق والانتفاء التوفيق مع وجود فصاحتها وهو عكس  
 كلي المقصود ولكن منتزعا عن قولك فلا اقل من ان يصدق التوفيق على صورة وجوده  
 التوفيق مع انتفاء فصاحة الكلمات فيما ذكره من ان يفرغ ان يكون الكلام المشتمل  
 على كلمات غير فصاحة فيصير متنازعا كانت ام لا فيصير بمنع على التوفيق او على ان يفتقد  
 اصل الفصح في توفيق التوفيق الى القيد التوفيق كما نعت عليه في بحث لم يابغ وما ذكره  
 في المختصر بمنع على الاكثر ثم ما قيل لعمال من ان لا علم من التوفيق مع فصاحة الكلمات  
 محلي بالفصاحة علم الخلال التوفيق مع عدم الفصاحة بالطرف الاول وكذا الظاهر

مطلب طريق رجوع القيد الى التوفيق

مطلب رجوع التوفيق الى التوفيق

وهذا هو الذي يرفع الاعتراض الاول  
 ايضا ولا يجوز ان يابغ التوفيق  
 شامل صح

وحال

ان زيد اجعل وشوه ستره انما خالص عن الامور العلية  
 حال كون كلماته فيصير كما اذا قيل بطل زيد اجعل  
 وشوه مرفوع وهذا كما يقال الكرم من بسطة  
 حال ملكة فيصدق على الفقه الذي لا يمكن له كنهه  
 بحيث اذا حصل له ملكة بسطة اجاب الخائف بان





مقامه كما قال ابن الحاجب والتقدير ليت علمي حاصل لكوني هذا السؤال واما الجملة في قولك  
 شككت اهل زيد قايم قيل انه منصوب بنزع الخافض اي شككت فيه اهل في جواب  
 هذا السؤال **قوله** على ما هو بالجمع والراء المملة قبل الهمزة الجارية ويجوز ان يكون  
 من الجوز او الجوزة وقدير وي باحوا المملة والراء المملة من الحركات وهو القطع **قوله** فشر  
 لا يقاس عليه وانما لم يجوز هذا رجوع الفير الى المقدر المدلول عليه وهو اللوم او الى  
 انما هو على سنن الاتفاقات لان مقصود الشعر لوم ربه فان اللوم في السليم ينجح  
 من هذا البيت كقوله في قوله ولو لم يترك لومه والله اعلم  
 وليس قرب قبره كقوله في الجمل المحكومات ان من الجن لوعا يقال له السمات  
 صاه واحد منهم على قرب بن امة فمات فقال ذلك الجن هذا البيت والواو في  
 وليس يحتمل ان يكون لحوال وان يكون للعطف ثم ان التوب بعين المقاربة والاشارة  
 لفظية وكون اضافة المقدر معنوية فيما اذا كان باقيا على معناه الحقيقي او نقول قرب  
 ظرف بزيدي اي ليس قبره كقوله في قوله او الظاهر محمول على العقب كما هو  
 السكاك في قوله يكون فراجه عمل وما هو على التقدير لا يلزم ما اتفق على عدمه  
 وقوله في الطلاح العرب من كون المسند اعني خبر ليس موفه لا ينافي الى المضاف  
 الى العلم وهو حرب والمسند اليه اعني اسم نكرة ثم طار البيت خبر ومعناه  
 ما نسق ونسب على كون قبره كذلك وضع المظهر موضع المضمرة في قوله قرب قبره مع  
 ان الظاهر ان يقول قرب لزيادة التمكن **قوله** اي قول لا تمام من قصيدة بعدد  
 فيها لا عدوته وهو ابو المغيرة موسى بن ابراهيم الراجعي اذا قد اتهم جماعة بكلمة  
 بان قد اجاب فعليه بذلك ابو تمام القصيدة معتد بها ومقبلا مما ينسب اليه وقا قيل  
 البيت المذكور اعينك بالمرحمن ان نظره الكرمي بعينك عن طرف امر صادق

المعنى بقطر كآية

ليس المراد ان ضمير قوله زاح الى ابراهيم  
 اذ لم يسبق له ذكر لا لفظ ولا معنى ولا صل  
 بل الضمير في مثل زاح الى ابراهيم المضموم  
 من القول وانما اراد ان القول هو في نفس  
 الامر محتمل

الوجه الرابع من الارجح  
 وهو انما كان في النطق ونحوه  
 وهو انما كان في النطق ونحوه

الامر في النطق

صادق الوجه اذ ليس في القول من لوجه اذن العيني عنده مع وقت عنده  
**قوله** فالواو الظاهر ان الواو ان يجعل للعطف على المسكن في امده التي  
 لوجود الفصل على غط قوله تعالى اسكن ائت وزوجك الجنة وذلك لان حاله  
 قوله وحده وان يقتض في الجملة ان يكون مقابله كذلك الا ان الولاية على المشركه  
 الورث في المدح مقصود في المعنى وعلى الحالة لا يلزم وكذا قطعها لا يلزم ويؤيده  
 رواية نهاية الايجاز جميعا يدل على فان قلت العطف يقتض ان يكون مدح الشاعر  
 مدحه سببا لمدح الورث اياه وفيه على تقدير تسليم صحة السببية من العطف في  
 شأن المدح مما لا يخفى قلت المراد بالسبب في باب الشرط عند النفاذ الافتقار في  
 الجملة ومدح الشاعر قد يكون سبب مقتضا لمدح الورث بان يشتر في عدد الاوصاف  
 الجملة وبوافقه في ذلك العطف راجح ولا يلزم من هذا توقف مدح الورث  
 على مدحه بحيث يلزم من التقاؤه جواز ان يكون لغيره سبب لغيره كما في  
 لو فلان يلزم حضوره فان قلت فمادة مع على تقدير العطف قلت الولاية على عدم  
 تراخي مدحه عن مدحه وانه مقصود في المقام فان قلت لا يجوز العطف الا على  
 اشرا والجزاء بين مدح الزوم كون كل من المعطوفين جزءا عما ضياله قلت يعبر  
 العطف اولاً ثم التعليل بالشرط **قوله** وفي استقال اذا روع على الزوزني  
 حيث يبح ان الدالة على السنك ووجوه الزوم ظاهر لكن لا يخفى عليك ان علماء ابراهيم  
 المذكور انما يحس اعتباره في جانب المدح في غير اقتياري مع في جانب المدح  
 وهو سورة الاتصال العطف واقتياري اذا المفيد الاتصال الجبري اللوم لطافة  
 لا يخفى **قوله** مما عابه الصاهب وهو اسمعيل بن عباد صحب ابن العميد  
 في وزارة وتولاه بعده فخر الدولة ابن بويه وكتب بالصاهب الكافي و

اشارة الى جواب المنعني ان رايه  
 بوجه على تقدير التسليم

التعقير راجع الى التقدير قطعاً لا  
 بالفكس اي بغير هذا المقصود وبغير  
 القطع بل بجاوبهم منه اي مدحه بخفض الورث  
 والله اعلم

اشارة الى جواب لزوم  
 التقصير وهو المدح

ويقال كان هو استاذ الشيخ عبد القاهر وكنيت الشيخ  
شخراة بالنقل عنه جمع بين الشعر والكتابة وقد فاق  
فيهما اقرانه الا انه فاق عليه الصابي في الكتابة قال  
الشفا لكان الصاحب يكتب كما يريد والصابي كما  
يريد ويراد وبين الخالين بون بعيد منذ وقد اوجب على  
تعيينه بانه اذا جاز استعمال اذا في موقع ان للمؤلف المذكور  
فلم لا يجوز استعمال اللوح في مقام الهمج اشارة الى  
ان المدح المدوح لا يتصور فيه الهمج والذم ولا يستحق قطعا  
صح اذا تركت مدحه فغايب ما يتصور في شانه اللوح واذا  
لمه لا يشرك احد في لومه فغيبه من المبالغة ورعاية الادب  
على يخفى **قوله** لما بين الماء والهواء من التمازج اي بين خصوصه  
ببين الحرفين والمنق فيهما سبق حصول التمازج من نفس  
قرب الخنج لا وجهه في صورة قرب الخنج صح يتسا في كلامان كيف  
وقد وجع هناك بان ماعده اللوح فيجوز تقبلا متع النطق  
منه متما في سواه كان من قرب الخنج او بعده او غيره ذلك  
ووجع بان الهمج من التمازج مع ان فيه قرب الخنج على  
بيان صح

بما بين الماء والهواء من التمازج  
اي بين خصوصه

فيما سبق ليس ان قرب الخنج لا دخل له في حصول التمازج بل ان قرب الخنج ليس  
علة تامه للتمازج بل بالقياس له يترشح اليه استدلاله على حتم هذا المعنى  
وجوده والقرب مع عدم التمازج في الجمل فانه انما يفيد عدم كونه علة تامه له لعدم  
دخلكه فافهم **قوله** ولم يره ان يجر امدده بغير نصيب فان منتهى واقع في التمازج فان  
قلت يجران يطراء هناك ما يمنع السببية كما سبق منتهى قلت هذا اعتراض بان  
السببية لعدم الفصاحة هو الجمع بين الماء والهواء مع عدم ما يمنع السببية لان  
انتفاء مانع جزء من العلة التامة لا يجرى الجمع بينهما وهو الذي استعمله الشاعر  
على انه يجرى بالقياس فان قلت لا يلزم من عدم كون جزء امدده بغير نصيب بالمعنى  
المذكور ان يحصل عدم الفصاحة من تكرره بل هو ان حصوله من نفس امدده مع  
القدام ما يمنع السببية قلت لم يردع الشارح المعروف المذكور بل ان الامر كذلك  
في نفس الامر والحاكم بذلك هو الذوق **قوله** نافر كل التمازج اورد عليه انه  
سائل عما هو دون المتمازج في التمازج ما سبق فكيف يقال انه نافر كل التمازج  
واجب بانه كلام وقع في الحيا ووقع في على المبالغة وبان المراد به التمازج الطاملي  
كما في قوله زيد هو الرجل ولا يلزم منه ان لا يكون فو قد يقال بالتمازج  
انما هو النقرة لا المعنى الاصطلاحي والتعريف عنها لادالة على الكمال لان الفعل  
اذا شارك فيه الفاعلان كما في كلامي **قوله** وفي التمازج حروف منها الا  
انه لم يحصل التمازج من حرف كلمة واحدة وانما لم يرد في التمازج حروف المراد  
من حروف جموع الخائين والهائين وفي عد الهاء من الحروف مع كونه اسم فاعل  
**قوله** كح سفلان حتى هذا التمازج في الالف والباء والتاء والتا والتا والتا  
لا تيش ولا يخفى بعد **قوله** انما يجلي بالبلاغة ليس المراد انه يجلي بالبلاغة البتة  
كيف ولو جمعت تلك الامور في مقام تعينه لم يكن بخلافها قطعا بل او اذ كانت  
في مقام لا يعينها واليه اشارة او لا بقوله بالنسبة الى الحامي **قوله** ان يكون  
الظلم

فيما سبق ليس ان قرب الخنج لا دخل له في حصول التمازج بل ان قرب الخنج ليس  
علة تامه للتمازج بل بالقياس له يترشح اليه استدلاله على حتم هذا المعنى  
وجوده والقرب مع عدم التمازج في الجمل فانه انما يفيد عدم كونه علة تامه له لعدم  
دخلكه فافهم **قوله** ولم يره ان يجر امدده بغير نصيب فان منتهى واقع في التمازج فان  
قلت يجران يطراء هناك ما يمنع السببية كما سبق منتهى قلت هذا اعتراض بان  
السببية لعدم الفصاحة هو الجمع بين الماء والهواء مع عدم ما يمنع السببية لان  
انتفاء مانع جزء من العلة التامة لا يجرى الجمع بينهما وهو الذي استعمله الشاعر  
على انه يجرى بالقياس فان قلت لا يلزم من عدم كون جزء امدده بغير نصيب بالمعنى  
المذكور ان يحصل عدم الفصاحة من تكرره بل هو ان حصوله من نفس امدده مع  
القدام ما يمنع السببية قلت لم يردع الشارح المعروف المذكور بل ان الامر كذلك  
في نفس الامر والحاكم بذلك هو الذوق **قوله** نافر كل التمازج اورد عليه انه  
سائل عما هو دون المتمازج في التمازج ما سبق فكيف يقال انه نافر كل التمازج  
واجب بانه كلام وقع في الحيا ووقع في على المبالغة وبان المراد به التمازج الطاملي  
كما في قوله زيد هو الرجل ولا يلزم منه ان لا يكون فو قد يقال بالتمازج  
انما هو النقرة لا المعنى الاصطلاحي والتعريف عنها لادالة على الكمال لان الفعل  
اذا شارك فيه الفاعلان كما في كلامي **قوله** وفي التمازج حروف منها الا  
انه لم يحصل التمازج من حرف كلمة واحدة وانما لم يرد في التمازج حروف المراد  
من حروف جموع الخائين والهائين وفي عد الهاء من الحروف مع كونه اسم فاعل  
**قوله** كح سفلان حتى هذا التمازج في الالف والباء والتاء والتا والتا والتا  
لا تيش ولا يخفى بعد **قوله** انما يجلي بالبلاغة ليس المراد انه يجلي بالبلاغة البتة  
كيف ولو جمعت تلك الامور في مقام تعينه لم يكن بخلافها قطعا بل او اذ كانت  
في مقام لا يعينها واليه اشارة او لا بقوله بالنسبة الى الحامي **قوله** ان يكون  
الظلم

بانتظار الجمع العائدين بعد الكثرة

بل في التمازج الطاملي

مقداد في ما نورد على المعنى من ان التوفيق المذكور توفيق للتقدير لا للتقدير وهذا الرفع  
اقرب من القول بان الاطلاق اصطلاحى لا لغوى وبان هذا من باب الجدل الى المعنى  
والمقصود جعل الكلام بحيث لا يكون كذا وانما ساج بناء على ظهور المراد **قوله** على ان  
المصدر من اليمين للمفعول المتأخر في قوله الجذ الحقيق في تفسير القامحة ينبغي ان  
شبهه له وهو ان يصح المصدر بمتى اما أقل النسبة ويسمى مصدرا واما ما في اليمين  
الخالصة منها للمفعول معنوية كانت او حركية كهيئة التسمية الخالصة من الحركة وسمى  
الحاصل بالمصدر وتلك القيمة للمعنى على فظة الاثر كالتسمية والتسمية من الحركة  
والتمام او لفظا على والمفعول وذلك في المتخصص كالتسمية والمعلومية من  
العلم وباعتبارها يتبع اهل الولاية في قولهم المصدر المتعدد قد يكون مصدر للمعلوم  
وقد يكون مصدرا لغيره يعنون بها اليمينتين اللتين هما معنى الحاصل بالمصدر  
والا لكان كل مصدر متقد مشركا ولا ياتي به الا استعمال المصدر في المعنى الحاصل  
بالمصدر استعمال الشيخ في لازم معناه **قوله** تقدم او تأخر المراد تقدم اللفظ عن كمال  
الاصح الذي يقتضيه ترتيب التسمية وتأخر عن ذلك الحيل وهو لا يجتمعان قطعا فليس

**قوله** استعمال المصدر المعنى الحاصل بالمصدر  
استعمال الشيء في لازم معناه

احدهما متفيا عن الآخرة بناء على ان التأخر من لوازم التقدم **قوله** فان سبب  
التقدير ويكون اجتماع هذه الامور سبب التقيد اطلاق الكل عليه مع سبق  
كل منها واطلاق الكل على منتهى بين عذار باب البلاغ فلا حاجة للاجمل قوله  
فارجع عن التوفيق بيان للسبب الفاعلي لوجه الكلام المصنوع فيه  
توطئة كما يجب من قوله فكذا التقدم شايخ في الاستعمال لكنه اوجب زيادة  
في التقيد وفيه رولا عن التوفيق حيث قال لا فضل في تقدم المستغنى  
اوجوزه التوفيق بلا خلاف منهم ووجه الرد **قوله** ويجوز ان يكون التقيد  
احفظ على ما قبله حسب المعنى كانه قيل فان التقيد يجوز ان يكون حاصله  
بجوف منها فضعف التامين آه في دفع الاعتراض الخالي بان ذكر احد الامور  
من ضعيف التامين والتقيد للفظ يعني عن الآخرة ويمكن كان توطئة لهذا الدفع  
لكنه فاسد لا لانه

لكن اعترض على بان التقيد اللفظي اذا حصل  
باجتماع الامور كل منها جازيا على القياس كقوله  
عنه وسبب التقيد في التمام بان ما لم يرد في  
وغيره التقيد اللفظي على التمام فان قلت في  
جازيا على القياس ولا يكون في جازيا على  
بأنه في قولنا لا يكون في جازيا على  
منها عن قولنا لا يكون في جازيا على  
عند من قولنا لا يكون في جازيا على  
اللفظي بعد ذكر ضيق التامين تخصيصه بالتوفيق  
والتوفيق جوابه في آخر المقدمة والله اعلم

قوله ان عطف على قوله  
قوله ان يكون الصلة امور  
قوله ان يكون الصلة امور  
قوله ان يكون الصلة امور

وانما

لا يفتقر اليه  
ان التقيد اللفظي لا يفتقر اليه  
ان التقيد اللفظي لا يفتقر اليه  
ان التقيد اللفظي لا يفتقر اليه

وانما لا يتعوض لعدم افتناء فكر التقيد اللفظي عن ضعف التامين لوضع فراهه وهو  
اعنى عن التعريف له فان قوله جاء في احمد بالتوفيق مشتمل على الكسوف والاول **قوله**  
والا فالحق ان البديل لما ذكره ابن الخطاب في الايضاح من انه لو نصب على الاستثناء بغيره الا  
تشكالا في عاملة بخلاف ما لوجه بديل لان التشكالا والا فالحق في عاملة لانه لا يفتقر  
كلامهم بل لغرض التقيد بينه وبين المستثنى منه في الايضاح امكانه ان يكون تاما المستثنى  
اليه ولان البديل مقصود في الكلام وجزء منه بخلاف الاستثناء فانه فلهذا **قوله** يجب قلنا في المعنى اي  
اضطر بان نقل عن الشارح انه قال لان الضم نفي ان يمانه لحد ويمنان به هذا ويجوز ان يكون  
المائل له جازيا بوجه او بالعكس وهذا في الزوا متدافع لا تقفاه وجوه المائل والمعارض عدمه ويخفى  
ان ان يعكس هذا السلب بناء على عدم المحكوم عليه ولكن بغير اقلنا في كلامه وهذا ينبغي ان لا  
المعارضة بغير المائل كما لا يخفى وبما يتحقق فيه بان المعارض من الشيء ما يكون قريبا منه لا ما يكون  
متساويا لفظا في التوفيق لغيره نفي المعارض عن المائل وعكس ويجازي ان الاستثناء لا يقع في التقيد  
لان يكون المحكوم مما تلا ومعارضه بخبر مائل على انه لا يشبهه في ان المقصود نفي المائل عن المعارضة  
وعكس لا يفيد من هذا المقصود شيئا وهذا قد يتحقق ايضا بعد تسليم ان المعارض بمعنى المائل بان  
انتفاء وصف المحمول ايها المعارض مستلزم لانشاء الموضع وهو المائل فحينئذ في المصروف  
ينبغي لازم وهو ابلغ في الشير اليه في قوله كما ليس كشراشي فكيف بعد قلنا وان من باب البلية  
قوله **قوله** فغنيه فضل بين البديل والمبدل منه يعني ان في سببها في التقيد غير ما ذكره الخليل في  
انتقال الذهن الاظهر ان يراه من المتكلم بنسب قوله خلل في النظم فالتعليل بقوله

وذلك الخلل يكون لا يراه اللازم آه مع ان الامر بالعكس باعتبار معنى الظهور ان يخلو  
ذلك الخلل لا يراه المذكور ويجوز ان يراه من السامع فتبين عدم ظهور الدلالة به مع  
ان الامر ايضا بالعكس بلا غيبا المذكور ايضا وان يراه الاعم من كل منهما وان كان يخل قوله  
في انتقال الذهن على حذف المضاف واعترض على الوجه الاول بانه من ان يكون الخلل في  
كلام مبنيا على خلل في ههنا وهذا ممنوع جواز ان يكون تأييد الكلام على ههنا كقيدته مع  
القدرة على التامين على وجه لا تقيد فيه ولا خلة لا عراض يتعلق بذلك كما متجان الاقلام  
تفصيل بيان

ولكن اعترض على بان التقيد اللفظي اذا حصل  
باجتماع الامور كل منها جازيا على القياس كقوله  
عنه وسبب التقيد في التمام بان ما لم يرد في  
وغيره التقيد اللفظي على التمام فان قلت في  
جازيا على القياس ولا يكون في جازيا على  
بأنه في قولنا لا يكون في جازيا على  
منها عن قولنا لا يكون في جازيا على  
عند من قولنا لا يكون في جازيا على  
اللفظي بعد ذكر ضيق التامين تخصيصه بالتوفيق  
والتوفيق جوابه في آخر المقدمة والله اعلم

قوله ان عطف على قوله  
قوله ان يكون الصلة امور  
قوله ان يكون الصلة امور  
قوله ان يكون الصلة امور

والتعريف في الحرام ونحوه فكذلك الخراب ان قصد التعريف والالتزام بالكلام الموضوع لواقعة بعد  
 خلافا في تعريف النقص عند البقاء وكذا ان لم يأن شياً من المعنى ليس يعقوب واقفوا  
 في تعريف البيان على ذكر الوصف بناء على ان مقابلة موهوم وكما خرج به الشرح في شرح  
 المعنى فقامت لغيره اللوازم البعيدة المنفردة الى الوسايط الكثيرة يجوز ان يكون  
 لجميع الموقوف بالامام في الموضوعين محمولاً على الجنس على ما يذهب اليه الخبير الاصل هو حيث  
 لا يعم الاستنطاق ولا يعم خلافاً يعم تعدد اللوازم والوسايط في كل مادة وصحة  
 الوسايط بالكثرة بالنظر الى المواد وان يكون ما فيها على حدة وان يراد بمقابلته باي  
 انتظام الاشارة الى الامور فان جواز ان يكون ذلك المنفرد على السواء بل يكون  
 على الاقل من النفا وسواء في قبيل باق القوم وانهم يكون المراد منه ان كل واحد  
 واحد منهم يباع ماله من الدابة سواء كانت واحدة او متعددة وهو النطق بالكلام سالم  
 عن المحذور وبما يشبهه اذ لا يلزم تعدد اللوازم والوسايط في كل مادة وان لم يجوز  
 فذلك لانه ان يكون اقرب من الاجل كما في قولهم الكلام ما تفسر كلفين بالاستفاضة  
 انما اذا علم من البيان المذكور وجود التعقيد في امير الازم واحد مستقر في الواسطة  
 واحدة مع فناء الترتيب خلافاً بوجوب امير اكثر من ذلك مع فناء ما اولى وكذا فيما  
 قصد باللفظ ما ليس من لوازم مفاهيم الكلام تشبيهه بالادوية على الاعلى فان قلت  
 اذا اورد الازم واحد غير مستقر الى الواسطة مع فناء العلاقة بينه وبين الملزوم  
 تحصيل التعقيد ولا تعرض له في الكلام قلت عدم التعرض له لندرة منتهى في قوله  
 وذلك لايراد اللوازم البعيدة فيجوز وهو ان هذا لا يلازم مفاهيم المخصص فان الانتقال  
 في الجواز والكتابة عنده انما هو من الملزوم الى اللوازم والنزوح بالاشتمال عنده  
 انما هو من الملزوم الى اللوازم والنزوح بالاشتمال القرينة المصارقة عن ارادة  
 المعنى الحقيقي في الاول دون الثانية فالاشتمال عند رتبته ان يقول لايراد الملزوم  
 البعيدة فليتم ما طلب بعد الدار عنكم لتعرفوا افتاداً بعبارة الدالة  
 على الاستقبال ومنها اعني السبب ولانه على ان البعيد وان كان وسيط

ولفظ لايراد اللوازم تعليق للخلل  
 مايراد السبب من الكسبة الموجبة له لاظرف  
 سبب للخلل في الازم او المذكور في قوله

الى القرب الذي هو المقصود الا قطع المعنى في الا ان من حيث انه بعد في خلقه  
 بان يسوق طلبه ومقتل هذا التعلية اصناف البعد الى الازم والغرب الى اوقات التي طلب  
**قوله** وهو الرواية الصحيحة لثبوتها بالنقل الصحيح عنده ولان ما ذكره الشيخ من  
 المعنى البيت هو الصحيح عنده ويومئى على الرفع **قوله** مما يلزم الاجيب من الكتابة ولما  
 والزن الكتابة مع الحال والانتساب من الحزن وقد كتب الرجل بكتاب كعلم  
 يعلم كيفية مثل رافة **قوله** يكافى الدهر وبار بما آه من البيت اجمالاً وهو  
**الكلمة** لايراد بها مع البيت الجاهل الذي يخطى ويقوم كما يسهل ما يرضى والباقي قوله ما يرضى  
 نفس المثل فيكون قبلها بوقته اليقظة والطلب العنصر وهو انظر الى الموهوم على حكم من شأنا  
 حال الماهية **قوله** لكنها اخطاء في الكتابة اذ هي موصوفة بحرف عادة النبلاء في الجوز  
 منها المعنى في الجوه الما ظن بالدموع وان اشارة البكاء والانتقال الى غيره وان كان مع عبارة  
 صحيحة كما عدا الماهية ومما السرو وتخطى بنسبها لانها غير منقول صح بره عليه انه  
 لا يشترط النقل في احوال الجواز عند الخطا بل لانه تعارفهم على خلافه بنسب الاثنان عن الالتفات  
 لغت هذا الانتقال فيما يلزم فاعبر المان في مقام ما نفا مطلقاً واما ان الماهية تعارفهم فيه فيجوز  
 الانتقال عن الجواز غير جواز المعبر اليها كما انما في شعور التليق وبذلك التليق في قوله  
 وانا جعلت في استعمال الماهية **قوله** حال اشارة البكاء بهذا القيد مضموم من  
 عبارة النحل والمذكور في الصحاح ان العين ليجوز حالاً ومعها مطلقاً **قوله**  
 قال الخاسي البيت الخاسي منسوب الى الخاسية وهو في اللغة الشجيعة والمراد  
 بها هنا الكتاب المشهور المنسوب الى الامام ابي مخنف جيب بن اونس الطائفة  
 جمع فيه اشعار الفقهاء الذين يستشهد بكلامهم فاذا قيل بهذا البيت فخاسي  
 يراد به ان المذكور في ذلك الكتاب فاذا اطلق الخاسي فاعلم انه به احد الشعراء  
 المذكورين في ذلك الكتاب ثم البيت المذكور لا يعطاه السدي مبرئ بن ابي  
 ببيعة وهو الذي رجح الامام ابي بصير رضى الله عنه على ان يكون خانه في يده ووجهه  
 ولا يتخذ كتاب ولا يخرج شئ من بيت المال الا باذنه فانتج الامام

في تسمية على انه ليس بكتابة عن مطلق الكتابة  
 بل كتابة الفراق كما ان الجوز كتابة عن سواد  
 الوصول وبذلك يتبين منه ان الماهية اطلاقاً  
 لا يراد منه

نون الوقاية هي التي تسمى الفعل من الكسرة واما اهل قول  
 ولا يربح من الدين الا لمن علم ان عتق العبد في  
 الدين منقحة الاشارة فقال ولو لا ذلك ما مضى للحاجة  
 نون الوقاية ما وقعت على شرطها في قولهم من الكسرة  
 والله اعلم

فيما ذكره الرضى ان يكون استعمال الجوز  
 في مطلق قوله العين من الروع جاز  
 كما في قوله  
**قوله** الخاسي

كان علم زعمنا في تسمية الكتاب بالماض  
 في الخاسي الا انه كان قد علم ان هذا  
 في قوله الخاسي من العتق في قوله  
 في قوله الخاسي من العتق في قوله  
 في قوله الخاسي من العتق في قوله  
 في قوله الخاسي من العتق في قوله  
 في قوله الخاسي من العتق في قوله  
 في قوله الخاسي من العتق في قوله

قاصر بحب وجهه فقال رحمه وعوز حتى المشا وره اخوانا في حاصرتجية فركب  
 مطية وبهرب الهمة بجار له ورجع بالجارى واصنافه اليوم الى وسط وهو  
 بلد للتوفيق وباري المعنى **ظاهرا** ثم كفى به عن المسيرة او رده عليه ان التصويب  
 بتعديل المسرة بالسر وبذلك المسرة معقد البنية يعال المسرة بيسر مسرة  
 وما السرور فخر في الارما ابيض كما يشهد بهن بنوع كتب اللغة واجب بان  
 المسرة ههنا معقد من سر بربنا للمفرد وان المعنى ان يكون كناية عن مسرة  
 لمن قام هذا اليوم وباري الغراء بالمسرة لفرها جازا اعني الغرض والسرور **قوله**  
 من باب استعمال المعية لم قبل فها هذا لا يكون في البيت ايراء اللانزم والتعقيد  
 وادارة الخروم ان المترتبة للاول في ايراء الخروم وهو التعقيد وادارة اللانزم  
 وهو المطلق وقد يجاب محل اللانزم فيما تر على التعقيب وباري البيت مثال مطلق  
 الخلل في الانتقال للخلل في الانتقال من اللانزم الى الموضع لظهور ان الذين لا يفتق  
 الى هذا بسهولة وهذا بخلاف الابرام الذي عدم في المحي **قوله** للكلام البليغ لانه  
 انما بعد كنهنا عند وهو في الترتيب على المراد وهو مقفود في البيت لان المضارع الاول  
 وان دل على المراد بالجوهر السرور وركن مشهورة استعماله في الخزن تعارضها كما سبق  
 كنهنا والاعراض بان سهولة استعمال ليست بشرط في قبول الكتاب  
 واللانزم خروم اكثر الكتابات المعتمده عند القوم عن غير الاعتراف خارج عن  
 غير الاعتراف لان صعوبة الانتقال في تلك الكتابات ان ارجو ان التعقيد فلا  
 سلم اعتبارها عندهم كبقية وقد مر جوابان المعنى وكذا اللغز معتبر عندهم كمنهنا  
 على التعقيد ولهذا لم يتركها في كتابها البكاه والمصطلح **قوله** حتى يجبل الى السامع انه  
 فهم من حاق الوسط اي يوقع في حبال السامع انه فهم المعنى الثاني من وسط  
 اللفظ والمراد انه فهم قبل تمام الكلام لغاية ظهوره على زعمه واعتبر من عليه بانهم  
 منه لزوم كون الجامع والاستعارة ظاهرا وكذا ان الجامع انه اظهر بحيث يتاهم غير  
 الخاصة بسمى متدله وبشتر طول في قولها ان يكون للجامع غامضا فبقيا فيبين

سئل ان المعنى والنفس غير معتبر عند البلغاء  
 ولله اعلم

الكلامين نذافع واجب ما ناعه من الاستيارة ووقف جاسما لا ينافي وفتح م  
 طريق الانتقال بان لا يكون مانع لغوي او عرفي **قوله** وما الكلام الذي ليس  
 له آه جواب عما يقال من ان هذا العار يتم اذا كان للكلام معنى ثان واما اذا  
 لم يكن **قوله** فبعد هذا اطلب البعد او رده عليه ان البعد والغرض ان  
 كانا حاصلين صلا على حال الاخبار يلزم طلب الحاصل وان لم يكونا حاصل  
 حاصلين فالوصول حاصل فلا وجه لطلب البعد حصوله للزوم طلب الحاصل  
 واجب ما خيرا ان البعد حاصل حال الاخبار لكن المطا استمراره يستمر الوصول  
 على ان طلب البعد يجوز ان يكون في الاستقبال كما يدل عليه قوله فبعد هذا اطلب  
 آه وزمان الاستقبال مبهم لا بدري انه زمان الترتيب او البعد فيطلب فيه ما هو  
 ضمير وسبلة الى النجاة عنده قوله وان ارضت كما هو التصويب يدل على ان زوا  
 انصب خطاء وقد بينا وجهه بان سكب الدموع يدخل تحت الطلب في  
 الاستقبال ويكون المعنى اني لست اطلب البكاء الا ان وانما اطلبه في الا  
 استقبال ولا يخفى ان البكاء والحزن ينبغي ان يكونا شعاري العاشق انه  
 الهجر غير منفك عنه في حال من الاحوال فلا يليق بحاله عدم طلبه في حال  
 فيكون خطاء في نظر البلغاء وانت جدير بان لا معنى لطلب الحزن في حال اللزوم  
 فحصل الحاصل بناء على وجوده **قوله** لكنه اكب اس اجعل عليه غاية الاقبال من  
 اكب على وجه سقط عليه ثم هذا الكتاب والملازمة على الكسب مستغاة من  
 صفة المضارع الدالة على الاستمرار بمعونة المعام **قوله** ولا يخفى ما فيه من التطلق  
 والعنف قيل لان عاقبة الزمان الايمان بنقيض المطا والواقع لا الاتقان  
 بنقيض ما يظهر المراد بانه مطلوبه وره بان من تقرب الشراء انهم يظنوا  
 وطلب امر يكون مرادهم خلافة بناء على ذلك الامر التحليلية فلا معنى للاعراض  
 عليه قال ابو الحسن الباهر ورسى ولكم تبنت الغرائق منظر **قوله** واختلت

احوال شعاري العاشق نفس البكاء ان طلب البكاء  
 بل طلب الوصول المستلزم لعدم البكاء  
 سير ٢٢

فيه بحيث يجوز ان يكون المعنى طلب بقاء الحزن  
 بتقدير المضارع

في الاستعارة غرس وادى **وهو** طمعت منها في الوصال لانها تميمت بتميم  
 الامور على خلاف مرادى دقيق لان السبب الاستقبالية معتبرة في تنكب  
 فادارة الحال من تنكب مع وجود علامة الاستقبال فيه واداء الاستقبال من اجزاء  
 مع عدم ما فيه خارج عن القانون وفيه نظر لان اعادة الحال من تنكب  
 على تقدير الرفع كما هو في الشارح و2 يجوز ان يعطى على مجموع ما طلب  
 ويبرأ الحال من سكب ولما ادراك الاستقبال من يتجدد افضاء القضاء للموت  
 اليه والاصح ان ما ذكره النون في معنى البيت ليس بابعد مما هو الشارح  
 وان انكشاف جلية الحال يتوقف على تلك حال الشاعر كما صرح به الناظم  
 الخفي وقد يقال مراد الشارح من مراد نفسه لم يرد مجيب لان المحب الوصال  
 ومراد المجيب المجازي الفصيح وما بينه كما قال البحر في الوصال اريد وصال  
 ويريد بحري فانكر ما المراد في العطف من فكله الترك ان يفرح له الجيب فيسبب  
 بذلك الوصال وبهذا يظهر معنى قوله **تفرجوا** في ذكر الشئ مرة بعد اخرى و  
 وكثرة ان يكون ذلك فوق الواحد في غير موضع من ان التكرار مجموع التكرار  
 فلا منفرد بذكر الشئ في مراد ففلا عن ان يكثر فلا وجه لعد البيت من كثرة  
 التكرار وجه الوقوع ان التكرار هو التكرار الا لا يجوز التكرار وان المراد بالكثرة  
 ما يعاين الواحدة فيحصل التكرار وكثرت به بتكثرت التكرار وقد يجب بانها اذا ذكر  
 الشئ وتكثرت مراراً فقد كثر التكرار وان كان المراد بالكثرة معناها المراد  
 بانها على ان ذكر الثاني تكرر بالنسبة الى الاول وتكرر آخر بالنسبة الى الثالث  
 وكذا الكلام في ذكر الاول والثالث بان الاضافة في كثرة التكرار من قبيل  
 اضافة المسبب الى السبب ان كثرة التكرار الحاصل من التكرار فيحصل التكرار

البحر في الوصال صحاح

وكثرة

وكثرت على كلا الوجهين بتكثرت التكرار قطعاً **وهو** تستعد في آه السعاده  
 الاعانة وناء نيت الفعل لان المراد بالسبب النون وهو موافق لما في  
 سخاى كما اوصى اليه الشارح بقوله يستوي فيه اي في السبب المذكور والموت  
 فيل المراد بقوله تستعدني السعدتي لانه اراد الاجتهاد على ما صرح عنهما في  
 بعض الجروب لكنه عدل الى المضارع استحضار الصورة السعاده والامر  
 ان يبرأ الاستمرار بالجدوى بقرينة المعجم **وهو** والمراد بشدة من قبيل ذكر  
 المعلوم وادارة اللازم وهو شدة عدم النون قبل هذا التفسير من اللفظ  
 بالنظر الى المراد بالنظر الى اصل اللفظ فان السبب في اصل اللفظ من السبب  
 في الماء واطلاقها على الغرس بطريق المجاز كما صرح في الاساس بقوله ومن  
 الجاز في سبب وسبب وشارحه الشارح المحقق بهما بقوله كانها واذ اتم يذكر الموصوف توتت البتة  
 بحرس في الماء وفيه تامل لان المفهوم من كلام ان المراد بالسبب في هذا المقام  
 حسن الحرس لا شدة العدو والحوا ان كلامه بهما لا يخرج عن لفظي ولا التبع  
 بقوله واداءها آه ولم يتوقف لشدة كما في المحقق كان اول **وهو** وعلينا  
 متعلق به ان بالشواهد كمن يفتقرها معنى الدلالة فلا يبرأ ان الشهادة اما  
 المعداة بعلم به في الالف والظهور **وهو** فاعل الظرف ويجوز ان يكون مبتدأ  
 والظرف خبره مقدم عليه وله حامة جرحه فيصيب حمانه لانها متناه من صحتها  
**وهي** وهي ارض فوات رمل كذا في الاساس واما في الصحاح فقد قال  
 ليرعاء بنفس الرمل المستوية التي لا تنبت شيئا **وهو** وقصر باللفظ في  
 ان لفظة الوزن والافعال اصل جوعاء بالمد كالماء وبقيضا **وهو** وهي ارض  
 ذات جارة الجفيل يسكن النون وفتح الدال نفس الجارة كما صرح به  
 في الصحاح واما الارض ذات الجارة الجفيل بفتح النون وكسر الدال ك  
 لكن مما حل ليرعاء على نفس الارض بسبب ان يبرأ من الجفيل بنفس الارض

في مثل قول من قال ان قولك اذ كانت صفة  
 اجريت على الموصوف توتت البتة  
 واذ اتم يذكر الموصوف توتت البتة  
 اللهم الا ان يحل على ان السبب حقيقة عرفية في شدة  
 العدو وان كان مجازاً لغيره لا من السبب  
 في الماء ونراه اية حسن الحرس في المقام

ان الشهادة المعداة بعلم به في الالف

بعد البيت المذكور  
 لعلك رافق من بين الظل كالمثل كما اخبرني  
 المراد باللفظ

ايضا بطريق اطلاق اسم الحال على المجرى والتفسير بانظر الى اسم المفعول  
 كذا في الصحاح اشارة الى الروي في قوله حيث قال معناه فانت حيث ترون  
 سعاد وسعدين كما هو وقد مر في المخرقة بانه مجازي للعقل ايضا ووجهه كما قبل  
 انه لا معنى لطلب النظم من التكلم لكونه حيث يرون الخاطب ويسمع كلامه ووجب  
 بان الاقرب ان يراوه بالامر السبيح اظهار الشاة كما بعلا ترغم عنده من هذه  
 الماوراء والمعنى في ما ذكره النوزوم وما ذكره الشارح انما يجه اذا كان الفوهما  
 من الامر بالسبح اسماء الصوت واما حديث الخليفة الكلام الصلي في ايضا  
 مدفوع بان ما ذكره في الصحاح معناه اللغوي وما ذكره هذا العالمين بالنظر  
 الى المقصود هو المعنى الكفائي لا جعل فلان طالع مجازي روية فلان كناية عن كونه  
 رايها **تعلم** لان كلاما من كثرة التكرار الى قول فلان كذا بالنصاحه اعترض عليه  
 عليه بانه قد استغنى قوله من وجه نظر المصنوع من بشرط في فصاحة  
 المصنف المخلص عن الكراهية في السمع بمنزلة هذا الكلام فوجه ذلك مع قبول هذا  
 محالا ووجهه واجيب بان الكراهية في السمع على من ينزل هذا الكلام معنى مناسب  
 الاطلاق لان الفصحى كما يجتهدون عن استعمال ما ينقل على اللسان يجتهدون عن  
 استعمال ما يكره في السمع فلما كرم يلزم من عدم افضاء الكراهية في السمع  
 الى الشغل على اللسان عدم اطلاقها بالنصاحه بخلاف التابع الاحكام  
 والتكرار فانها من حيث هما لاجمة لا خلا لهما وانما اطلاقها لافضا لهما الى  
 الى الشغل بين هذه الذوق لا يقال التكرار من الكراهية في السمع اذ كما في الا  
 الاقتران عن التماسه يجب الاقتران عن الاول صوتا لكلام التخصيص الغفيا  
 عن اللغو والعبث والتكرار من حيث انه تكرر مجازي ايضا لا نقول ليس المراد  
 من التكرار الذي يدعى اطلاقه بالنصاحه ان يكون التماسه لغوا محضنا

يستناه

يستفاد من الاول ما يستفاد منه كما يستفاد منه على المراد منه صورة التكرار  
 وربما يلزمه الفصحى لشكته ولا يخل فصاحة بخلاف الكراهية في السمع بقى فيه بحث وهو  
 انه يجوز ان يكون كثرة التكرار موقوفا في السمع الا الى الشغل على اللسان فحلى الغصام  
 وبه يشع قول الشيخ لكن اذا سلم من الاستكراه فليسا على **تعلم** ان الكلم ابن  
 الحديث قال صاحب النهاية الكرم الجامع لافواع الجود والشرف والفضائل وصف  
 يوسف بن علي لانه اجتمع له شرف النبوة والعلم الجلال والصفية وكرم الاخلاق  
 والعدل ورياسة الدنيا والدين قال الشيخ النوفسي من ايراد كلام الشيخ تقوية طار  
 ذكره في وجه النظر وتوطئة لقوله وما اورده المصنف في الايضاح **تعلم** يا علي بن محمد  
 ابيت عارة بضم العين المهملة علم شحفي والخيال الغشا ليس يورد اصحا في الا  
 الاظهر ان المعنى على العكس اي انت خيارة في تبحر والمقصود وصفه بالبرورة لان  
 الخيال ربارو بالطبع واذا وضع في وسط الشرح تصانف البرورة واما رفا يابرو  
 الشيخ بالوضع على وسط الخيارة لا يخل على العكس فيرطاهر الا ان يجعل في بعض  
 الشيخ خيارة بهاء المعنى المغتومة وهي ارض رهوة فالمقصود وصفه بالضعف  
 لان الشيخ اذ وضع في الارض اللينة السرخ في الاضاح ضحلال ثم قال لا شئ اس قال  
 الشيخ لا صاحب كرم في الايضاح **تعلم** كقولك فظلت آه لابن المعتز تصدق  
 مطلقا ذمنا الى الخيال وانج غاير غلانة لياظر زت بعصام غاير اس غارب والغلانة  
 ثوب رقيق يلبس تحت الثوب وقت الدرع ايضا استعوت منها بقية الليل و  
 انقباه على الظرفية والمعنى ذمنا الى بيت الخيال ان الخوم بصدده الثوب و  
 كان ذمنا في وقت بقى من الليل بقية رقيقة كالغلانة لاجب فيها تباشير ربي كالمطر  
 كالطرظلت تامة اي دامت وروع تدبير تارعا في ايدي جلود والحاء وزجج

معنى الكرم

الكرم  
 قبل ايراد القول الاول للشيخ اشارة  
 الى وضع النظر واداء القول الثاني  
 ارجواب هذا الدعوى قبل ان يكون  
 ايراد كلام الصحاح تفصيلا ووجه النظر  
 حيث قال فانه لا يحسن ولم يترجم  
 عدم الحسن فانما هو ان وجه النقل  
 فيفضل تحت التماسه لا يخفى ما فيه  
 من التلطف

لانه يدل على انه اذا سلم عن الاستكراه ملج  
 واما لم يسلح صمم نقل وهذا محض  
 ما ذكره في وجه النقل



جوهر زيف الدال وضربها وهو لا يبع الوصفه والعاف جمع عطف صفة  
 شبيهة بجمع الجليل واصفاً وما يغير الوجود من اضافة الشبه به الى ال  
 المشبه اي وجوده كالدنا في الصفاء والمعان والاسدارة وملاح  
 جمع يلحق صفة بعد صفة ليجوز لا العاف العتار عن نوع الصفة المشبهة  
 موصوفة كما هو قوله في قولهم شئها سلس وجود فياض **قوله** ومنه  
 الاطوار وهو ان يذكر اسم المذموم مضافاً الى آية واجداد به على ترتيب  
 وجودهم واولادهم البيت لم يبيح بن ابي هاشم واب قابلي عتيبة المذكورة  
 اوله ان يقول فقد قلت عرو شتمت في الصحاح مثل الله  
 عز وجل عرو شتمت الهم ملكت بصيغة الخطاب **قوله**  
 وما اوروه الحصى في الايضاح آية ما ذكره الشرح هنا من قوله وفيه  
 نظراً لقوله ملاح هو الذي اوروه الحصى في الايضاح والغير بانه جعل و  
 نظائره تسمى ووجه الاشعار الاول انه اوروه بكلام الشيخ اشتراطه  
 لمدهاه وقد جعل قوله يا علي بن ابي طالب من تناسخ الاضافات مع  
 عدم الترتيب فيه لان الابن الاول صفة لعل والثاني خبره ووجه الاشعار  
 الثاني ان يتناول تناسخ الاضافات لغير المرتبة انما علم باير لو كلام الشيخ  
 مشتمداً على علم باير اذ ذلك التناول علم ان الحصى انما اوروه الحديث  
 بعد ذكر كثرة السكر وتنازع الاضافات مسألاً للجامع ووجه الاشعار  
 الثالث انه جعل يا علي بن ابي طالب البيت وقوله قلت تريم الكاس من تناسخ  
 الاضافات مع انها فيهما كانه هذا وقد يمنع الاشعار الاول والاول  
 بكونه على كلام الحصى علم انه اراد بتنازع الاضافات ما ذكره في اراد به تناسخ

شبه الظاهر ذكره ان يكون ثلثت كما صيغة  
 الحكاية ويحتمل الخطاب كما ان يقولون  
 الساعا على من ذهب الكمال

لا تشيخ والايضاح قوله وما اوروه الخ بل يشفي  
 ان يقول وكلام الشيخ شعوره

وكان ان يقال انه اراد بصيغة  
 تناسخ الاضافات ويحتمل  
 على ان يكون في قوله  
 في قوله لا يوافق في قوله  
 في قوله لا يوافق في قوله

صورة

الاضافة هي  
 ان يرفع من باب التثنية

صورة الاضافة سواء كان في ضمن حقيقة كما في البيت اولها في الحديث فانه صورة اضافة  
 مترتبة اذ لا فرق بين كون الابن صفة لما قبله كما قبله هو الواقع بين كونه مضافاً  
 اليه في الصورة والهيئة اذ لو كان كذلك لم يتغير حاله عما هو عليه الان منع الاشعار  
 الثالث مسلح لمن لا يجازر جعل قوله يا علي بن ابي طالب من تناسخ الاضافات اذ  
 ايضا متناه اذ لو الضيف الوجود الى ملاح ملاح لسقط اللام فيه بخلاف الكرخ  
 في الحديث لكونه صفة مشبهة وبخلاف الحارث في البيت لكونه في  
 صورة اسم الفاعل فتأمل **قوله** لا يقال ان من اشترط ذلك آية التباين  
 هو الخلفي في ذلك اشارة الى اخلو من عن كثرة السكر وتنازع الاضافات  
 وقد يجاب بان احتمال تناسخ الاضافات بما يدر منه من تقاطع الاسماء والجوهر  
 في الاحتمال بالنسبة حكم **قوله** وبشاعة شئ بشيخ ابي كريمة العلم **قوله**  
 والافلاحة لا خلا لها بالعصاة كيف وقد وقع في التنزيل يعني ان الذوق شاذ  
 صدق علم ان كثرة السكر وتنازع الاضافات انما يخلفان بالنسبة لاجل ما يؤولان  
 اليه من الشغل لاجل شئ آية فاذا لم يوجد الشغل فلا وجه لاعتبار كونها علة تامة للملا  
 للافلال والاما وقع في التنزيل وفيه نظر **قوله** ورسم العذراء الكيف بانها  
 هيئة ارادها رسم الشاقق لانه الغاية في الاجناس العالية فانها لم يسطر على القول  
 باشتاع تركيبها من امور متساوية لا يحد اصلاً ولا يرسم رسماً مائة ثابت  
 الغير في انما مع رجوعها الى الكيف باعتبار اجزاء باعتبار ان مفعولة والهيئة في اللغة  
 اشارة والصورة لاذ في الصيغ والحال اشارة الصورة ان يكون حاصلة الذي  
 الصورة اعتبر الحصول في معنى الهيئة المطلقة على الوصف **قوله** ولا نسبة لذاته وانما هي الاقتصار  
 ان غاية تلك في اقصاها اياها بواسطة الغير ما من عرف الا وهو يقينهم طرقتين في زمان متلفان لوقت تعقل  
 النسبة كسب الوجود وان الحصول في الموضوع وهذا بخلاف الاعراض النسبة فانها وهو مقدار حركة فكل الاقطر على تعقل  
 على ان يميل واطلاق نقي اقصاها والقسم مع يقين اقصاها والنسبة بالفعل لا بالمتن  
 اليه فتأمل

فيه روحاً مولانا جواد رسماً

اذ لا واصل وكلام القائل على جعلها اياها  
 على تامة لا اطلاق ولو لم يحل على العلة  
 التامة كما يكون وقد عرفت التنزيل  
 ان يوضع بها كما ينبغي الاطلاق  
 كما ينبغي نظيره

انما هي الاقتصار على الوصف  
 وهو مقدار حركة فكل الاقطر على تعقل  
 مع يقين اقصاها والنسبة بالفعل لا بالمتن  
 اليه فتأمل

معصية متعقبة لعنيد من حيث ما يات بها سواء كانت النسبة جفا لها او خارجة  
 لازمة لما يات بها **قوله** الا ان الوفاة الذوق السليم يقتضي ان يقول بول  
 قوله الا ان كان لانه علة للتقارب او ليقول بدل قوله متعارف المتعدي تحت المذهب  
 حتى يظهر وجه يظهر وجه الاشتراك في عبارة في نظر لانه يجرى الكيفيات الغير القارة كالاشراك  
 عن التوافق **قوله** والفعل والانفعال لان الفعل عبارة عن تأثير الفاعل ما دام مؤثرا  
 والانفعال عما في تأثيره ما دام متأثرا او كما يسمى بعارة كما في الكتب الظالمية  
**قوله** باقى الاعراض اما ان كانت النسبة خارجة عن ما يات بها لازمة لها فظاهر  
 واما ان كانت داخلية فيها فلان كلفنا نسبة خاصة والخاص يستلزم العام ويعتق  
 يدخل فيه الكيفيات المتعقبة للنسبة في وفيه نظر اول اقتضاء هناك اصلا غاية  
 ما في الباب ان تكون الكيفيات منقسمة بواسطة مما لها وجواب ظاهر اذ على الاصح  
 الاقتضاء على المستلزم مطلقا **قوله** والافس ما ذكره المتأخر من فعل  
 عن الشرح ان وجه الحسن ما في لفظة الهيئة والقارة من المعاني وان النسبة  
 والوحدة وان كان على تعريف القدماء وان الحركة ان جعلت من الكيفيات فلما وجد  
 لا في اجزاءها ومن الابن فقد خرجت بولهم لا يقتضي تسمية لانه نوع من الكبريم الكرم ثم  
 كلامه وان ظاهر منه ان يكون افضل التفاضل مع الحسن عن مع التفاضل لكن قد يقران  
 خبريه انما يقع اذا لم يكن مستقلا باحد الامور الثلاثة عرض لا يتوقف لصوره خبره  
 عليه الاعراض النسبية على المذهب المشهور وهو ان النسبة لازمة لتلك الاعراض  
 او حال ذاتية لها ان يقال في تصور تلك الاعراض يوجب تصور غيرها ويستلزم  
 وان يتوقف عليه بديل في توفيق الكيفيات وانما يقع على المذهب الغير المشهور وايضا  
 يوجب الكيفيات المكتسبة بالحد والرسم الا ان يغير الغير باخراج وتصور

قيل هو الذي لا يتأخر عن غيره فيكون  
 ان يكون في مكانه واما قوله ثم لا يكون  
 مما خصه في كل الابن  
**مطل** صحة خبره فعله التفاضل عند عدم  
 كونه مستقلا باحد الامور الثلاثة  
 وقد كان كونه باحدها في تصور  
 لا لا يشترط ان يكون الا في تصور  
 بكل من التفاضل ليس بحد ذاته الا ان يشيب  
 ذلك الا في تبيينها

في قوله  
 على ان يكون  
 في قوله  
 في قوله

بتصور كونه في دفع الاشكال ان الا ان مقام التوفيق بابي عن منطه ويكمن ان كان عن  
 الاخر بان يتوقف النظر على النظر ليس في حدوده والاما ما جاز انظركم مع انه ليس كذلك  
 الا ليس انه قد لا يكون نظرا بالنسبة الى **قوله** والاقسمة احترار عن  
 الوحدة والنقطة على وادى من يجعلها من الاعراض ويجزئها من الكيف بل من المنطق  
 التسع قابلا التام ليعبر الاعراض فيها بل الاجناس العالية وما كالم يتبين لما تحتها  
**قوله** اقتضا اولها بند التقييد متعلق في التحقيق باحتمال اقتضاء الاقسمة ليندرج  
 الكيفيات المتعقبة الاقسمة بالواسطة وقد يتوهم تعلقه بالاقتضاء مطلقا  
 ويجعل غاية لانه في اقتضاء القسم الاخر عن كون الكيفيات المنقسمة بسبب  
 في الكيفيات او في محالها فانما يقتضي القسم في محالها كمن بواسطة الكميات لا اولها بالكلية  
 ورواه الشرح بان لا اقتضاء هناك اصلا فلا حاجة الى التقييد قطعا **قوله** انه اقتضى  
 بدوات النفس في الاعراض الحيوانية والاقسمة هي ايضا في ابي بالنسبة  
 الى الحيوان والنبات فليكن ان بعض تلك الكيفيات كالعلم والارادة والواجب  
 على ان العالي يشترك في الواجب والوجه ان لم يجعل مندرج في جنس الكيفيات الكيف  
 ولا في الاعراض في المراد ما تناول النفوس النباتية ايضا لان من جملة الكيفيات  
 النفسانية الحيوانية ومعها بل هو كما يوجد في النباتات ايضا بحسب قوة التقدير والنتيجة  
**قوله** ان كانت راسخة اي مستحكمة في حيث لا يزول عنه اهلا او يعبر زوالها  
**قوله** اشعار بان الفضاة اي مع لولم يملك لم يوجد في اللفظ اشعارا  
 باعتبار الرسم في توفيقها مع انه مقصود فلا يقدح في ان يتساقط من اللام المتوالية  
 الظانية في المقصود على تقدير تسليم **قوله** حاليه النطق وعدمها بهذه عبارة الابطحاح  
 والاقسمة لانه كان مظنة ان يتوهم من ظاهره انه قال بغير لزوم عدم تسمية  
 الكلمة فيصاح حاله اسكون مع ظهوره في قوله اس سواء ان وفضا لذلك العلم  
 في قوله ان يكون من الظاهر ان يكون من الظاهر ان يكون من الظاهر ان يكون

بان يتوقف

فيها تحقيق فذكر في موضعها  
 فليطلب

واما الكيفيات المدروسة للكيفيات كالعلم  
 القائلين بالاعراض فلا يقتضي انقسام  
 المحل بواسطة عرض العدم للمحل لا يوجب  
 انقسام محله فان العلم الكيفيات تتوهم  
 بعالم واحد وهو في

اشارة الى ان الاستفاهة لا تتصل  
 ان يكون من الظاهر ان يكون من الظاهر ان يكون  
 ان يكون من الظاهر ان يكون من الظاهر ان يكون

في قوله  
 في قوله  
 في قوله

المناكب ان الالف شطع على الخلال

ثم الكراه عدم النطق بوصول الكلمة والافعال كقوله الممازنة واعلم  
ان في قوله اول لا ينطق به قط من مساحات المصنفين لان قط انما يستعمل في الحروف  
والاستعداد من تظلم ومع ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمى واستعماله  
في المعصاة تحت حرف ج به ابن هشام في معنى اللب والابن السدي في كتابه المساعي في  
ممازنة للنفي ليس امر مسترا وانما ذلك هو الغالب قال في التسمين والاسم  
دونه لفظا ومعنى ويريدون النفي ومنه قول العيني في تفسيره مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ما كان قط وآمنه واما ملازمة للمعنى فتم الطبع على خلاف فيه **قوله** وتوكل لان  
اللام فيها في المعقود للاستتراق اي كل ما وقع عليه فقد انقطع قبل الاستتراق  
الحقيقي بان يعتبر او لا يتعد المعقود بمقتضى من له تلك الكلمة اس بما يقتضيه  
اسما في زمان من الزمان او في زمان الحروف بالنسبة الى حال التغير واما الاستتراق  
الوحي اذ لم يعتبر التقييد المذكور فان قلت ان الالف في اللام على الاستتراق  
مع ان لفظ الكلمة يقع في الاستتراق تلك الكلمة لا اقتدار على التغير عن جميع معانيها  
بل لفظ فصيح قلت الاستتراق مع جواز ان يحصل لشخص كلمة بالنظر في نوع من المعاني  
كالمدح واللام او غيرها ولو سلم فحق على الاستتراق انما يرجع بان الاقتدار  
على التغير عن المعنى المقادير بل لفظ فصيح بخلاف يكون المقدم في **قوله** ان يلحق  
على الحاسب اجناسا مختلفة ان فانه لا يمكن في الاستتراق بالمولود اوله قبيلا مثلا  
الاول دار والثاني غلام او قبيلا كتب دار لم يكن اللحق نفس الاجناس فقط كما  
لا يمكن على المعنى ثم الحاسب قوله ليرفع حياها مصدر حسب بحسبه بالرفع حسب  
وحسبا با وحسبا به اي عدوه ويترفع اما على صيغة الخطاب اس ان ترفع ايها  
العلق وتبلغ عدوه تلك الاجناس عليه اس على الحاسب من قولك رقع فلان على العالم  
ارفعه وهو ما يرفع من تقيده ويلحق او على صيغة الغائب اي يرفع ويلحق ذلك الحاسب

**قوله** وجوب استعمال فقط في الماضي حقيقة  
في الفصاح امر

وفي لغات فتح التاق ومنها ما يحتمل الطاء مشددة  
وخطئة وخطوة الفان ساكنة الطاء فركلة  
في شرح اللب للسيد عبد الله

قبل انظر من هذه العبارة ان يراه بالقبض  
ما وقع القصد عليه وتكون لا يصدق ويمكن  
التعريف بان يراه بتحقق القصد الحقيقي بالنسبة  
الى حال التغير الفصح في قوله انما هو اما  
قبل ان يعرف المسمى حيث قال قوله انما  
اعرف المسمى مستقيل بالنظر في الزمان  
الاتيان لا الى المنطق كما هو من ان يتوجه  
ان يهاجول المستعمل ما فيها بالنسبة  
المازنان تعقد في البيت الماضي  
مستقبلا بالنسبة الى زمان بعد منه

قبل ذلك هذا ان يراه ان يراه في  
الفاظ غير نصية او نقول تلكه كاتب  
الا ان تقبض المقصود لا معنى له

وتبلغ ذلك الحاسب عدوه بالاصحاب المال مثلا **قوله** شهودا  
وله فيما نقل عنه بان ليس سبب العدول عن لفظ بليغ هو حركه اراء في قول  
لمنوه والمركب كما يشهد بقوله قال فلان كذا وبخر كذا لاننا لو فرضنا عدم دخول  
لما صح ايضا ان يقال بل لفظ بليغ لان الاقتدار على اللفظ البليغ ليس شرطا  
في الفصاحة الصلا واجيب عن طرفه ذلك البعض بانه يجوز ان يكون حكم  
واحد على متعدد وبقتصر على ذكر بعضها فعدم لفظ بليغ يجوز ان يكون له  
لارادة الشمول ويجوز ان يكون لها ذكره الشارح في الجواب وقد يدق بان  
الدوق والوقوف يقتضيان بان العدول عن قيد في التبريد الا ان الالف في  
الشمول انما هو صفة يرفع وقوة الالف انما يثبت فائدة الشمول **قوله** فان قلت  
هذا التبريد غير مانع ان الظاهر ان الالف في تعريف الفصاحة الا ان حركه على الادراك  
وحركه كما يتوقف على الاقتدار من حركه بعيد الكلمة اذ ليس بشيء من المذكور  
بلكه وان اراد به تعريف الكلمة على ان قوله يقتدر بها على التبريد عن المعقود  
صفة كاشفة وقعت في موقع التفسير للكلمة فلما في تعريفه يجب ان يرفع  
كونه جامعا وما نفا فلما يقع اصلا على هو صفة مفيدة للكلمة البنية وهو شرط جدا  
**قوله** قلنا لان ان هذه اسباب بل شرط السبب هو المؤثر والشرط ما  
يتوقف عليه تاثير المؤثر **قوله** مطابقة لتعريف الحال المراد بها المطابقة  
في الجملة اذ لا يشترط في اصل البلاغة المطابقة اسما **قوله** الحال هو الامر اللام  
آه مؤثر المركب الاضافي يجابح لا مؤثر الاضافي لانها بمنزلة الجزاء والصورى  
له والموثر المضاف والمضاف اليه لكن ولا يتوالتون لتعريف الاضافي  
للعلم بان معنى اضافة العشق وما في معناه اختصاص المضاف بالمعنى في اليه  
باجازة من المضاف مثلا متعق الحال ما يحقق بها باعتبار كونه متعق لهما وتوالتون

✓

توزيع المضاف اليه لان موافقة المضاف من حيث انه كذلك يتوقف على موافقة  
المضاف اليه ان قلت موافقة المضاف من حيث انه كذلك يتوقف على موافقة  
المضاف فلم يعتبر هذه الجبهة قلت لان الاضافة لتقييد المضاف لا المضاف اليه  
انه تسامح في تفسير الكلام الذي هو فعل بالاعتبار الذي هو فعل القيد مبالغة في التبيين  
على الكلام على الوجه المخصوص انما بعد مقتضى الحال اذا اقتصر على التقيد والاعتبار  
بالتقيد والاعتبار اذا اقتضى المقام التأكيد ووقع ذلك في الكلام بطريق التأكيد  
لا بعد مطابقا مقتضى الحال اعلم ان الالف في لفظ المضافه الفتح او الكسر يكون المضاف  
صحة ولما كان المعنى على المصداق كذلك وانما للمبالغة كما في علامة واحاطا  
ضم الحاء المعجمة في قوله انما انما جعل المصدر بمعنى اللفظ او انما انما جعل الالف للنسبة  
بمبالغة كما في الحرس والفاء للمبالغة فاقدم **قوله** وهو مقتضى الحال ليس جزءا  
من التوزيع حتى يلزم اللوازم بل هو نفس المضاف بعد تفسير المضاف اليه ثم الف  
اما راجع الى المضافه ما جئنا به في قوله وبنو بده قوله وانما كيد مقتضاها او المضاف  
الاعتبار بمبالغة **قوله** ففصاحة قيل لو قال اذا لم يقتضى الحال خلاف ذلك  
لكنه حسن لان الحال قد يقتضى ما ينافى الفصاحة كالسقيفة في المعيان في رعاية  
القطان او ما في رعاية الفصاحة اذا ارتفع شأن الكلام بالقطان لكن  
بني الكلام على الكثرة الشايخ ولم يعقد بالنا والنفيل والجواب منه بلاغة  
الكلام المذكور قوله الحال والمقام متعاربان المضموم اه الفرض من هذا  
الكلام ربحا الدليل اعني قوله فان مقامات الكلام متناقضه وتارة بالمدح  
وهذا اختلاف مقتضى الحال ثم في بعض الاسرار الداعي بالطلاق المقام  
عليه دون المحل والمكان اما ما عتبا ان المقام انما كيد اي محل او

**مطلب** وجب افضحية لفظ المخصوص بانفع  
وغيرها بالضم  
المطلب الالف للمبالغة والفاء للمبالغة  
في علامته

اما باعتبار ان المقام من قيام السوق بمعنى رواجه فخذ في الامر الذي  
ومقام التأكيد اي محل رواجه او على تشبيه حسن التأكيد مقام التزود  
مثلا باستقامة وانصافه من قيام الغوه بمعنى الاستقامة وان نصفا  
اولا لانه كان من عادتهم القيام من ناسه الاضمار وامثاله فاطلوع  
المقام على الامر الداعي لانهم بلا حظونه محل قيامهم **قوله** وايضا  
المقام تعتبر احصافه الى مقتضى حكم الكثرى والافتقار ايضا الى مقتضى  
بالكسر نحو قوله فيما سباني فقام المقام مقام ان يتره والجمع طلب ثم او  
ثم احصافه المقام الى مقتضى ما يقع لامية واهما في الحال الى مقتضى  
بيانته **قوله** ففقد تفاوت المقامات اه قبل هذه ايضا حكم  
الكثرى اذ قد تفاوت المقام وتجد مقتضى كما ان مقام التعظيم ومقام  
التحقير يقتضيان التكبيرة وقد قيام التكبيرة ان يظلمان بالاعتبار فان معنى  
الاول بلوغ الشيء الى الارتفاع مبلغا لا يمكن ان يعرف ومعنى الثاني  
عكس والمراه بالاعتبار في قوله ضرورة ان الاعتبارات المعنى  
المصدرى فيكون تعليل الاختلاف المعبر باختلاف الاعتبارات فلا دور  
فما مل **قوله** ثم شرع على متوهم اي قال كذا ثم شرع وتلمح على  
شايخ **قوله** باجزاء بجملة فيجوز ان لان الاجزاء وان  
ان اريد بها الاجزاء المصطلح عليها واي التي تعتبر انعقاد اصل  
بجملة خرج منها المفعول وكذا وان اريد اعم منها لم يخرج الاسماء  
والمسند والمسند اليه كما ذكره ايما في نفس الاستثناء اه قدم  
لا اعتبار الرجوع الى الاستثناء لكونه جزءا اصوريا يابيه يجهل الخبر  
وعقبه بالاعتبار الرجوع الى المسند اليه لانه العمدة الكبرى لكن فيه

متعلق بقوله فان ساءت احواله  
على قول من اداه اللفظ  
بضم الالف في قوله  
باعتبار دور منه  
اي يتوهم ان الاعتبارات المناسبات  
مقتضى الحال كما سبقا فقليل اختلافه  
بالاعتبار دور منه

كمن فيه بحث وهو ان الجملة اصطلاحهم من اقسام اللفظ فلا يجوز ان بعد  
الاستناد من اجزائها لانه ليس بلفظ فلا يكون المركب منه ومن اللفظ  
لفظا اللهم الا ان يقال عدلهم اياها من اقسام اللفظ باعتبار اكثر  
اجزائها اذ التعليل باب واسع **قوله** تاكيدا واصدا تحصل بقوله  
وجوبها فكيف يمكنها اوثا بيا فيه نظر لان هذه الاحوال ليست مختصة باجزاء  
الجملة بل بحري وغيرها وان لوصف الحكم بالاختصاص خصائص المذكورة  
اضافة ما يكون اما حتمية السند اليه لم يستقم قوله او اما السند كما ذكره ويكن  
ان يقال انه على حذف المقادير ان كمثل ما ذكره بل هذا المعنى يستفاد من  
من نفس الكاف فليسا مل **قوله** او غير المخصوص كما لبته في قوله  
في الدار رجل وكانا على في قوله رجل وما ذكره ابن الحاجب ان  
من ان التاعل يختص بمخصوص بالحكم المتقدم فمعه وان الحكم عليه  
اذا اخص بعين الحكم كان الحكم على غير المخصص ان قلت في الفرق بين التاعل  
والمقتضى حيث جوز تسمية الاول بلا تخصيصه وكون الثاني في منزل رجل  
في الدار كما هو المشهور قلت الفرق ان في تسمية المبتداء اضلالا  
بالمفروض من الكلام وهو الاقرب لانه اذا كان متكررا مجمولا وهو مقتضى  
على الخبر يستقر السامع من اجتماع حديث المتكلم بخلاف التاعل  
لانه ما سمع التاعل انقضى الامر وتم فلا يمكن ان يقال  
بعد ذلك ان السامع لا يصحح الا كلام المتكلم **قوله** على السند اليه  
اي الذي اسند اليه وهو المسند فالصفة مسند اي اللفظ المستند  
الراجح جمع الالف الموصولة وهو المسند فالصفة مسند اي اللفظ المستند

**مطل** الوجه كون المتكلم لا يختص بالاعلام  
كونه بلا تخصيص مبتداه مقدر ما

المسند اليه هو اللفظ المستند  
بأنه يفتقد في اللفظ  
لان اللفظ لا يمكن ان يكون  
مستندا اليه في اللفظ  
لان اللفظ لا يمكن ان يكون  
مستندا اليه في اللفظ

اما الموصول لانا الظرف الذي بعده مع بلزمه فمما شاع على قوله مع زيادة  
كونه مفعولا او غيره قيل اي كونه مفعولا بالانتم اما القسمين وهذا  
لا يوجد في المسند اليه قطعا ولذا جعل زيادتها اعتبارا فلا يبرهن ان يكون مفعولا  
غير فعل موجود في المسند اليه وقد اشير اليه بقوله الما غير ذلك فلما منع بجملة زيادة على اعتبار  
وفيه بحث لولا منع لعد الانتم المذكور معتق الحال كما يقتضيه المساق بل المعتق  
هو الاقرب والاقرب بالجملة ان الكون مفعولا غير فعل من لوازم المسند اليه فلا يبرهن ان اعتبار  
النسبة للمعام والظاهر يتبرهن له في الفن مقتدا المتعلق المراد بالمتعلق ما يقع في هذا  
الفن متعلق الفعل بكلمة اللام في المتعلق مع الاظهر والاقرب كما سنذكر في موضعه انشاء  
الصدق ولا يبرهن ان يقال قد يكون المسند اليه متعلقا نحو الضمان زياد في الدار بالسوط  
فربما سدى اعم وان المتعلق في الحقيقة هو حدث الذي يتصفه الصفة وهو مسند المسند اليه  
فما ذكره في احوال المسند اليه ولو سلمنا ذكره بناء على الاعم الاغلب **قوله** على الوجوه  
المذكور في باب النظاره قيد الايجاز والاطاب لالساوت ايضا لولا انتم **قوله** في هذا  
اه هذا اشارة الى القسم الاول وهو المختص باجزاء جملة وقوله وسام الفصل اشارة  
الى القسم الثاني وهو المختص بملتين فصاعدا وقوله وسام الايجاز اشارة الى القسم الثالث  
وهو ما لا يكون مختصا بشئ مما ذكره المفهوم من قول الثالث راجح شرعا اه ان العا  
في قوله وسام اه للتنقيح ويجوز ان يكون للتنقيح **قوله** اي خلاف كل منها في العبارة  
شعر بان الضمير في قوله راجح اما كل المذكور سابقا الا انه يستدعي كون معام  
التنكير بيان لمعام خلاف التقديم ووجه ظاهرنا لصوابه ان يقال اي خلاف  
نفسه الا انه تسامح في العبارة فغير عن خلاف نفسه بخلاف كل منها اشارة الى ان  
الضمير راجع الما كل واحد من هذه الاربعة على سبيل البدل وملاحظة للصحة  
والمقتضى واعتقدني على ظهور المراد **قوله** وقد اشار في الفصاح اه الفرض من نقل  
كلام الفصاح التبيين عم مراده فانه قد وضع على بعض سراه والضمير في قوله كونهما  
راجح اما الايجاز والاطاب واما المنطق كل ميلا اما المعنى في قوله كل في قوله كونهما

ان الما والواو قطع ما انت الى اللفظ من  
المسند اليه ولم يترك ذلك كما سبق في  
جملة زيادة على

فقد اشكال اصلاح

وكل واحد من القسمين عوض المضاف اليه  
بشخص والواو راجح اختلاف الاحوال  
تعدو اما في الدار او الاكوار فان ذكر  
مشعرا فلا يجرى في سبيلها بانها تامة

**قوله** وكذا حفظ التركي فصل عن قبله ان هذا باعتبار الغزو ما قبله باعتبار نفس الكلام  
 ثم الظاهر ان المراد من الحفظ ما يوظف في الالغى المصدرى ليكون مقتضى الحال  
 ويسبب الامور المذكورة اللغى من مقتضى الحال فالاصافة لا في التلبس بل في  
 الذي له تعلق بان ذلك تيقن اللفظ الذي له تعلق باللفظي شبه الامور المذكورة  
 في ان مقام الاول يبين مقام **قوله** وكان الانسب ان العالم يقبل وكان الصواب  
 لان الظان التزكوا على ما ذكره الفارسي اهم من الفطنة في ازان يريديه فذكر  
 اطلاق الاسم العام على الخاص يرينه العابلة والعالم يقبل ان يذكر مع التزكوا البليد  
 لان الفطنة انسب بالخاص لانه قد اعتبره مفهومها وروى الكلام من الفطنة  
 بباب عماد كره الفارسي بانه انما هو يوجب بسبب اللغة وما يجب الا اصطلاح  
 قد يستعمل التزكوا في الفطنة يقال رجل تزكوا فلان من الاكياس ويريدون المبالغة  
 في فطنة مع ان نبي اختاره المص رعاية حسن السمع ثم هذا ليس كما يريدون  
 بل يتبع فيه صاحب الفتح **قوله** وكل كلمة مع صاحبها مع متعلق لغاها فذوق  
 اي لوضع كل كلمة كذا في شرفه للفتح او مال من كل كلمة او صفة لها **قوله** اي مع  
 كلمة اخرى الاظهر ان يقول او ما حكما وانما ترك اعتقاد الالفاظ واللاحق وبناء  
 على الاكثر **قوله** صوبت معها او رده عليه ان حق العبارة صوبت معها بصوبت  
 بدون معها لان صوبت ان جعلت من قولهم صاحب زيد مع عرف العبارة  
 بين الاول على ان يكون الفعل سندا الى الظرف كما في قولك سندا محرورا وان  
 جعل من صاحب زيد عرفا فالثانية واجيب بالحقير انما تتضمن صوبت مع  
 جعل والتفسير اي جعلت مصاحبة مع تلك الكلمة وبيان صوبت سندا  
 مصدره بالفاء ويل المشهور **قوله** اي او تعت المصاحبة مع ما في المقصود  
 التنبية على ان المراد بالمصاحبة المصاحبة الفعلية الحاصلة بسبب التاويل  
 لا المصاحبة الكائنية بحسب الاصل من جهة الاشتقاق او غيره **قوله** ليس  
 لها مع ما يتركه آه تعاقب المقامات في هذا التفسير يدل على تفاوتها فيما

هذا هو المقصود من قوله  
 في قوله تعالى

في قوله تعالى  
 في قوله تعالى

في قوله تعالى  
 في قوله تعالى  
 في قوله تعالى

لا اشتراك

لا اشتراك فيه بالطريق الاو والاولى المهمية من **قوله** انما هو بيان ان  
 يقال المراد بالفعل هو لا انما هو اضافة لا تقديرا الا وان الا ان السوق يؤيد  
 الاول **قوله** او المراد بالمصاحبة اذ في قوله تعالى من ان التخييل بالجملة غير  
 مطابق للمقصود لان الكلام في الكلمة مع صاحبها وان المصاحبة ايضا  
 مع الكلمة **قوله** هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام او هو عليه ان ذلك التوجيه يستلزم  
 ان يكون قوله وكل كلمة مع صاحبها ارجاعا عما سبق او ليس حاصله بل يفتق  
 الا ان المقام المقصود لهذا المسند مع المسند اليه المعروف ببيان المقام المقصود  
 مع المسند اليه المنكر وعلى هذا وان الاضافة هي من الاضافة كان الوجه ان  
 يجعل القول المذكور اشارة الى ما يوجب البديع نظر الما ان الحسنة البديعية  
 كالطابق والمقابلة والتجنيس وغيرها مما ياتي في جعل كلمة مصاحبة الاخر وان  
 يجعل **قوله** وكذا حفظ التزكوا اشارة الى البيان بناء على ان البيان  
 يتعلق باحوال الدولات من حيث الوضعية واللقاء وقدرها باعتبار المقام  
 ولا يخفى ان قوله فمما تنسكه لاقوله وكذا حفظ التزكوا اشارة الى ما ياتي في  
 التي تحصل الاشارة الى الفنون الثلاثة على الترتيب لا يقال بهذا التوجيه  
 يستلزم ان يكون تطبيق الكلام على الحسنة البديعية اضافة البلاغة  
 موحيا للحسن الذاتية وهو خلاف المشهور فيما بين علي والفق لاننا نقول  
 ليست البلاغة الاضافة الكلام المصغر النقص بمقتضى الحال سواء كان المقصود  
 الحسنة البديعية وغيرها فباعتبار تلك الحسنة من حيث  
 ايجابها الحسن الوفي الخبر ايد على اصل البلاغة من البديع ومن  
 حيث ايجابها الحسن الذاتية باعتبار تعلقها بمطابقة مقتضى الحال  
 من التي نعم لما كان اقتضاء الاحوال ايجابها لا يخفى نذرة لم يشهد  
 منهم القول بايجابها الحسن الذاتية اسما للثلاثة رتبة الاعتبار  
 مع انهم يبينوا بذكرهم في المقامات الحسنة ايضا يجوز قولها

في قوله تعالى  
 في قوله تعالى  
 في قوله تعالى

في قوله تعالى  
 في قوله تعالى

في البلاغة اوجب بان ذكره يتناول ما لا يتصل بالنظم السابق من ان لا  
مع المضارع مما ليس له ما في الماضي وللنقل الواقع شرطان ان ما ليس  
مع او الباقية في ذلك محال لا يجه فغيره لا يسبح في عرفه اعاده على ان جملته  
اما جملته ما لا يبدل في الجاهل من بعد تحريم ظهور اطرافه في كثير من الحيات  
وارتقاء نسان الكلام له اعترض على المقدمة الاولى بان توافق المطابقة لا تشبه  
السبب بنفسه الذاتية وقبول الجواب لا ارتقاء شأن  
الكلام فيها وانما هو بزيادة المطابقة ومع المقدمة الثانية بان تشبه  
المطابقة سبب لانتقال الجنس من الالفاظ في الجنس المستعمل في  
اصله ولذا قال المسالك واذا اتفردان مدارس الجنس الكلام وفيه  
عنه انطباق تركيب الكلام على مقتضى الحال وعلى الاضطرار ووجب بان  
اصل الجنس الفاعل يحصل عند المعنى بالقياسه فيرتفع شأن الكلام فيه  
بالمطابقة وينحط بعد ما وقد يجب بان المراد يتعلم في الجنس من جهة  
وبالقياس اليه فلا يلزم الزيادة على الجنس في الارتفاع ولا ثبوت اصل  
الجنس في الالفاظ وفي هذا المعنى من العبادة تكلل واقرت منه الجواب  
عن الاول ان يشار الى حذف المعنى في قوله المطابقة على سبب المطابقة  
فقط او ازواج المطابقة اراه الجنس ولا يلزم منه تحقق الارتفاع في  
الجنس في اول مرتبة المطابقة وعن ذلك ان المراد باضافة عدم ال  
المطابقة للجنس او ياتى الاضافة للمعنى الذي ياتى لها الكلام كما سيأتي  
فيكون علم الالفاظ جنس عدم المطابقة بل عدم جنس المطابقة وهذا  
وهذا الجنس يتحقق بتحقق فروضه بان يترك مطابقة واحدة فليأمل  
**قوله** اولاً وبالذات او لا منصوب على الظرفية بمعنى قبل وهو منصرف  
لا وضعية له ولذا فله التنوين مع انه الفعل التفصيل في الاصل بدليل

هذا هو المقصود من قوله  
بأن يكون الالفاظ الكلام مستلزاماً  
لأنه لا يمكن ان يكون الالفاظ  
الكلام ما لم يكن الالفاظ  
الكلام مستلزاماً له

هذا هو المقصود من قوله  
بأن يكون الالفاظ الكلام مستلزاماً  
لأنه لا يمكن ان يكون الالفاظ  
الكلام ما لم يكن الالفاظ  
الكلام مستلزاماً له

اولاً منصوب على الظرفية  
بمعنى قبل مسند

الاول والاول كما القيد والاول افضل وهذا قال في الصياح اذا جعلت صفة  
لم تعرفه تقول لقيته عام اول واذا لم يجعل صفة عرفته تقول لقيته عام اول والمعناه  
عام اول او عام من هذا العام وفي القيد بهذا العام والاول بالذات يجوز في قول  
معطوف على اول الاى في قوله اعني بلا وسطه **قوله** لكونه بشارة اما ما سبق المراد  
بما سبق هو الكلام المتقيد بالقياسه في قول **قوله** والبلغة في الكلام اما  
قوله مع فصاحته والدليل على ان الاشارة بعد التقيد وان كان الكلام حين  
ما ذكره هناك مطلقاً انه لا يرتفع لغيره الفصح فان قلت لم يعل اشارة الكلام  
البلغة قلت لان قول **قوله** ولخطاها بعد ما عرفت لولا مع لان يقال لخطاها من  
الكلام البلغة بعدم المطابقة وهذا **قوله** الجنس الذاتية الدافع في البلاغة  
او او بالجنس الذاتية الذي مشاؤه ذات البلاغة لان الجنس افضل ما يومية  
البلاغة وانما وصفه بالدفع في البلاغة مجازاً بمعنى ان مشاؤه لا يخرج عن حد  
السلطنة ويحتمل ان يكون باعتبار ان مشاؤه اعني المطابقة وافضل فيها لانه البلاغة  
مع المطابقة مع الفصاحة **قوله** وبه يفرح لفظ الفصاح اي يكون مقتضى الحال  
التاكيد والاطلاق مثلاً لا الكلام المؤكدة والمطلق وسبب تمام البحث في  
في تعريف علم المنطق **قوله** لان اضافة المصدر لغيره لما فكره الرفع من ان  
اسم الجنس او الاستعمال ولم يقع قرينة تخصه ببعض ما يقع عليه فلو في اللفظ  
لا استفراق للجنس لفظاً من استفراق كلامهم ليكون بها ان جميع الارتفاعات  
فاهل سبب المطابقة الكلام للاعتبار المناسب البتة فيستفاد العلم اوله  
جواز ان يحصل ارتفاع بغيره كما في الارتفاعات ما حصل بتلك المطابقة فيرفع  
تلك الكلية فان قلت لم يعل كل من المقدمتين قرينة على عدم اراهة الاستفراق  
في الاخرى فلا يعل على الحكم للتايقض يفضى الى التسامح والبطلان قلت لانه لم يكن  
ما يلزم كما علمنا على ظاهرهما وسوكون مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب  
مخزوراً **قوله** فجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب مقتضى الحال وانما  
اربعه كالعلم

هذا هو المقصود من قوله  
بأن يكون الالفاظ الكلام مستلزاماً  
لأنه لا يمكن ان يكون الالفاظ  
الكلام ما لم يكن الالفاظ  
الكلام مستلزاماً له

هذا هو المقصود من قوله  
بأن يكون الالفاظ الكلام مستلزاماً  
لأنه لا يمكن ان يكون الالفاظ  
الكلام ما لم يكن الالفاظ  
الكلام مستلزاماً له

مطلب استعمال اسم الجنس  
عدم قرينة تخصه

هذا هو المقصود من قوله  
بأن يكون الالفاظ الكلام مستلزاماً  
لأنه لا يمكن ان يكون الالفاظ  
الكلام ما لم يكن الالفاظ  
الكلام مستلزاماً له

اعترض عليه بان قد روي لا صلوة الا لفظة الكسب والصلوة الا بالطهور فيخرج ان يكون الفاعل هو الله تعالى الذي ذكره الله في قوله عز وجل ان الله يحب المتطهرين  
 الخدشين ايضا في باب نسبة الامم من ان لا يكون الصلوة الا بالجملة وما فيها من فاعل متعين فيخرج ما ذكره في كتابه وبهذا التفسير يتضح ان الصلوة هي على  
 من يرضى بظلال الصلوة على تقدير ان يكون الفاعل هو الله تعالى وهو الذي لا يكون له فاعل فيكون الفاعل هو الله تعالى وهو الذي لا يكون له فاعل فيكون الفاعل هو الله تعالى  
 فيكون الصلوة على تقدير ان يكون الفاعل هو الله تعالى وهو الذي لا يكون له فاعل فيكون الفاعل هو الله تعالى وهو الذي لا يكون له فاعل فيكون الفاعل هو الله تعالى

قوله في قوله عز وجل ان الله يحب المتطهرين  
 الخدشين ايضا في باب نسبة الامم من ان لا يكون الصلوة الا بالجملة وما فيها من فاعل متعين فيخرج ما ذكره في كتابه وبهذا التفسير يتضح ان الصلوة هي على  
 من يرضى بظلال الصلوة على تقدير ان يكون الفاعل هو الله تعالى وهو الذي لا يكون له فاعل فيكون الفاعل هو الله تعالى وهو الذي لا يكون له فاعل فيكون الفاعل هو الله تعالى

الاعتبار من الكلام والمقتول عنه في قوله عز وجل ان الله يحب المتطهرين  
 وانهم لا يجب اللفظ فيكون قول المصنف في قوله عز وجل ان الله يحب المتطهرين  
 لا يبطل الحاشي وسبب تصدق في قوله عز وجل ان الله يحب المتطهرين  
 علم ان الوارد بعد ضمير لا صفة وتوكيد الحكم وهو العلم في قوله عز وجل ان الله يحب المتطهرين  
 من جهة واحد ما يمتد الى ما بعده والاصطلاح في قوله عز وجل ان الله يحب المتطهرين  
 استعمال اجتماع الطرفين صدقاً ما ان يكون احدهما او كلاهما قال المصنف في قوله عز وجل ان الله يحب المتطهرين  
 بطلانها على تقدير التباين بين الاعتبار المناسب ومقتضى الحال في قوله عز وجل ان الله يحب المتطهرين  
 وبطلان احدهما على تقدير العموم بطلان الاخر في قوله عز وجل ان الله يحب المتطهرين  
 بحيث لا يبنى الكلام على ان الطرفين في قوله عز وجل ان الله يحب المتطهرين  
 افراوه وانتفاءه في غيرهما ونذا اورد عليه المنقول فلا شك ان بين الصلوة والظهور  
 والظهور الاضطراري لا يفتقر الى ان يكون الظهور ليس هو من الاقوال الصالحة  
 والالم يلزم بطلانها على تقدير ليربح الاولين ايها العمل لا فرق بين  
 التفاضل والتشريف في قوله عز وجل ان الله يحب المتطهرين او كليهما ويمكن ان  
 يجاب بان لا شك ان بطلان الصلوة باعتبار جزمه لا يوجب بطلانها في قوله عز وجل ان الله يحب المتطهرين  
 في الخاص باعتبار جزمه السلبى نعم تقول اذا بطل الجزم الايجابي من الصلوة العام  
 لم يكن ان يبطل الصلوة في الخاص بواسطة لان بطلان الصلوة في الخاص هو  
 بواسطة حقيقة جزمه الايجابي والله يتوالت الحكم في غيره وهو لم يتحقق فكذلك اذا  
 بطل الجزم السلبى وبطلانها بهذا الاعتبار لا يمنع ان يبطل الجزم الايجابي في قوله عز وجل ان الله يحب المتطهرين  
 بواسطة حقيقة جزمه الايجابي والله اعلم بالصواب **قوله** وفيه  
 نظر وجهه على تقدير ان يكون المراد بهما ووجه ايتنا قول المساواة ان الظهور  
 في الاعم مطلقا ومن وجه لا يوجب تساوي جميع افراوه في يلزم على تقدير عدم  
 الاتي وبالجملة السابق بطلان احد الطرفين وكليهما ووجه به على تقدير  
 ان يكون الاتي في المفهوم هو ادعى انه لم يفرض في الدليل في المساواة

سابقا في قوله عز وجل ان الله يحب المتطهرين

ومع افتقارها لا يشك الاتي وقد يجاب عن النظر في التقدير الاو (بان معنى  
 المحرمين من ان مطابقة الاعتبار المناسب مطلقا هو سبب الارتجاع  
 ومطابقة مقتضى الحال كذلك فيلزم اتى وكذا فيهما والاتى كما لا يفتقر في التقدير  
 الثاني بان معاني سببية مطابقة الاعتبار من حيث مطابقة الاعتبار  
 وسببية مطابقة مقتضى من حيث مطابقة مقتضى فيلزم اتى في  
 المفهوم وبهذا يتم ان ساعد المصنف ان التعيين المذكورين فيهما من الطرفين  
**قوله** هو الذي يسميه الشيخ عبد العال في حيث يقول اه ماحصل الاستدلال  
 ان الشيخ مرفوع النظر في مواضع من كتابه في وضع الكلام موضعاً يقتضيه  
 علم النحو والعمل بموجب توانيبه وهو موعى التطبيق وكذا المراد بالتوافق ايضا  
 اذ الاشتراك خلاف الاصل ان قلت التوافق هو الطلب فكيف يراه في  
 ذلك الوجه اتى اقامة السبب تمام كما في تعريف علم الحق بالتبني ثم المراد  
 من وضع الكلام الموضوع الذي يقتضيه علم الحق ان يكون ذلكي حسب الاغراض  
 التي يصاغ بها الكلام كما سببه عليه فتولم في بعض هذه الملاحظات الخ ووجه عليه  
 ايضا تفرقه بذلك في التفسير الا انه وايضا لما كان تمام علم النحو يعلم المعاني والبيانه  
 كما فكره الشرف في مفتحة شرح النتائج يمكن ان يقال اراه الشيخ علم  
 النحو تمامه ثم لا يخفى ان معرفة تلك المعاني لا تتوقف على معرفة علم النحو  
 واصطلاحاته على يلزم مما ذكره عدو تركيب اللبغاء والسلبين عليه النظر  
 وبهذا ظاهر **قوله** فيما يترشح بين ان يكون وبين ان لا يكون الظاهر  
 ان بين طرف لغو متعلق يترشح يترشح يترشح ولو جاز كما نقل عن الشارع  
 وجعله ظرف استقرار اي وادبر اي كما قيل يحتاج الى تقدير لان يترشح كما في  
 بالله يترشح والانه لا يستقيم لان استعماله في المشكوك لا التراجع  
 وفي بعض النسخ يترشح يترشح يترشح لا يخفى ان بين الثانية معية اذ  
 الدور بين مجموع الامر بين كل واحد منها **قوله** وبافوا فيها علم

وقد يقال العلم على توانيبه البلاغة يصدق  
 عليه انه علم على توانيبه الخدشين ايضا في باب نسبة الامم من ان لا يكون الصلوة الا بالجملة وما فيها من فاعل متعين فيخرج ما ذكره في كتابه وبهذا التفسير يتضح ان الصلوة هي على  
 من يرضى بظلال الصلوة على تقدير ان يكون الفاعل هو الله تعالى وهو الذي لا يكون له فاعل فيكون الفاعل هو الله تعالى وهو الذي لا يكون له فاعل فيكون الفاعل هو الله تعالى



عذاه من الحروف على سبيل التقلب ثم وقع في كلامه من الكلام وغيره  
 وبها من ان او او الاستعمال امر على نظر الوجود لقوله واذا تفصيل  
 مبهمة فتحمل يكون من الالاسما كنهه او الاستعمال فيما علم فلو اسما يتقان  
 على ان استعمال الحرف في معنى الكلمة شايخ في عبارته المتقدمين كما نقله  
 صاحب الكشاف في اول سورة البقرة **قوله** في الجملة التي تسره في  
 شايخ وشرقا منتظمة بعضها مع بعض يعاثران يسره الحديث  
 سره اذا كان جيد السياق له واصله من سره الدرر في شايخها  
**قوله** بل وهذه اللفظة الخ نطوف على قوله وهو في لفظه في غاية  
 التبع وانما اثبت الواو بعد بل لئلا يتوهم ان المراد ابطال الكلام  
 السابق كما هو الشايخ او ان كانا جملة **قوله** وان هذا اشارة المصنف  
 اي ان المراد الاصول المذكورة ليست ثابتة للعاظ انفسها من حيث  
 هو بل تفرغ لها بسبب المعاني والاشراض التي يصاغ بها الكلام **قوله**  
 بالتركيب تأكيد الاشارة الى ان السبب الكافي انما لا اعادة في المعرفات  
 فعل هذا يكون قوله بالتركيب تأكيد الاشارة الى المعنى **قوله** وذلك كما  
 اذ بيان لوجه نوع رجوع البلاغة الى اللفظ باعتبار اعادة كنه المعنى التي  
 تفرغ على تفرغها السابق **قوله** او غير مطابق لدرابه عدم المطابقة  
 عما من شأنه فذكر وهو المفهوم في علم من الوصف بعد المطابقة  
 او لو افترق عن السلب مطلقا لفرغ ارتفاع التعقيد من التقييد  
 اعني المطابقة وسببها **قوله** على ما ذكر في الكشاف من ربط يكون حاله  
 من الكثرة وكون العامل ما يليه لا بالانتهاب على الظرفية فان صاحب  
 الكشاف جعل قليلا في الآية المذكورة صفة مصدر محذوف في شكر  
 قليلا ولم يذكر الشارح فذكر الافعال بها مع ان وصف التسمية بالكثرة  
 على معنى الاطلاق كما يعاثر زيد يسبح ان شايخ لا يحتاج تذكير الوصف

**مطلب** ان استعمال حرف في معنى الكلام  
 شايخ في عبارات المتقدمين

**مطلب** ان الواو بعد بل لئلا يتوهم  
 ان المراد ابطال الكلام السابق

اعني كنه حيث لم يقل تسمية كنهية لما هو كنهيا ما وبل بلا ضرورة ولهذا يجوز فيها سبانه  
 من قول المصنف وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه كذا الامر من ان الانتها  
 على الوصف في مثله معروف لا يحتاج الى التفرغ فلذا اشار الى وجه الفرق  
 من الاعراب **قوله** وفي هذا اشارة الى قوله في البلاغة راجعة الى اللفظ  
 باعتبار ان اللفظ بالمعنى بالتركيب مع قوله وسبح ذكر فصاحة ايضا **قوله** الاخي  
 والعرب الاخي منسوب الى العجم وهو الذي لا ينصح وان كان من العرب المراد  
 بالعرب ضلوه وفي شرح الكشاف للقطب ان العرب سكان المدن والقرى  
 والاعراب سكان البادية والموافق يكتب اللفظة ان العرب هو لاء المصنف  
 المعامل للجم والاعراب منهم سكان البادية خاصة والنسبة اليه اعراب لانه  
 لا واحد له بل هو اسقط الواو العاطفة من والفروق كان احسن كما لا  
 يخفى **قوله** لا تتوقف تعابير حمل النسخ والاثبات فاصل توفيق المصنف على  
 ما ذكره في الايضاح ان الشايخ اراد بقوله فضيلة الكلام للفظ لا المعناه  
 ان البلاغة ثابتة للفظ صفة له باعتبار اعادة المعاني عند التركيب لان  
 حيث انه لفظ منه من غير اعتبار التركيب وهذا ظاهر التوفيق بين قوليهما من  
 صفات العاظ واثباته وبين نفي كونها من صفات المعنى واثباته فان كلام الشايخ  
 يعبرم التناقض من وجوبه والشارح انما يتوقف لرفع الوجه الاول وتديل في وجه  
 التوفيق بين كلامه من الشايخ بناء على اطلاق الفصاحة على البلاغة انه اراد بالفصاحة  
 حيث كلم بانها راجعة الى اللفظ دون المعنى السابق المشهور واداره بها حيث ذكر  
 انها صفة راجعة الى المعنى معنى البلاغة وانت خبير بان قول الشايخ ان فضيلة الكلام  
 للفظ لا المعناه صح ان لفظ مطروحة او ياتي عن حمل الفصاحة على المعنى المشهور  
 كما نقل **قوله** ولا تراجع ايضا ان المراد وصف بالمراد فان هذا اللفظ فان قلت لما  
 كان محل تلك الفضيلة هو المعنى الاول كما سيظهر به فكيف يوصف باللفظ من  
 قلت ووصف اللفظ بالوصف المراد من غلامه على معنى كون اللفظ حيث

**مطلب** تفرغ الواو بعد بل  
 الفرق بين الاعراب والاعراب

ومن هنا ظهر وجه الايضاح في التوفيق  
 لان المراد بالفصاحة البلاغة في الفصاحة  
 المعروفة لا كما هو اعراض المعنى من

وهو خلوص الكلام عن تعقيد التامير وتنازه  
 الكلام والتعقيد مع فصاحتها كما مر

دلالة على ان المعنى لو لم يكن حيث توفيقها  
 العجم والوجه جاز راجع الفصاحة اليها وما  
 استخ ان الفصاحة بالمعنى المشهور لا يخفى ان يربو  
 لا المعنى حاصل منها

يدل على تلك التفضيلة كلونه الرطب حيث غلامه لا يباري في كل كلامه المصنوع هذا  
 المعنى صح يستقيم جعله وصفا للناظر المنطوقه لان نقول هذا وان صح في نفسه لكن  
 لا يصلح توفيقا لكلام الشيخ فان سواه ليس الا بيان كل التفضيلة **وهو** والشيخ  
 يكره كل الفريقتين اى يكره اطلاق كل منهما ويفصل على معناه اللغوي فيسر  
 عليه يلزم منه ان لا يكون كثير منه من الاقوال البليغة المشتمل على المعاني الثمينة  
 المنقولة عما اتفق الاو والشرعية والوفية مثلا بليغا واجيب بان منبغ التقية باللغوي  
 على ان هذا القسم اكثر فلا ينفذ وقوم الجائز والكسابة والمطامع الشرعية  
 والعربية **وهو** ولا ينافي في مرتبة الثانية اى واثمة في المرتبة الثانية بالنسبة الى  
 دلالة اللفظ على المعنى الاول لان المعنى الاول والاولى وقيل معنى قوله  
 لذلك المعنى لا يبدل وبواسطة فالمراد بالمعنى المقصود هو اللفظ ايضا لكن بواسطة  
 المعنى الاول فوصف هذه الدلالة بالثانية في ظاهر دلالة المعنى الاول والاولى  
 عقلية تطلقا كما هو به الامامة في ثمانية الاربعة والشيخ في قول بل الاجاز واما دلالة  
 اللفظ على المعنى الاول فقد يكون وضعية وقد يكون عقلية كما ثبتت عليه الان  
 ومن علم بانها وضعية بلا شك فكانه اراد بالوضعية ما للوضع مدخل فيها في الجملة  
 فانهم والمراد بالمعنى المقصود هو الذي يريد المتكلم الثبات او ثبوتية ويستوى في  
 نفسه البليغ وغيره كما ثبتت الشيخية مثلا قبل مع ترتيبها ثم ترتيب الالف  
 في النطق على تدويره اراه بترتيب المعنى المعقب بترتيب الالف فاصح  
 فدور اسم النظم مع انه الترتيب **وهو** ارشاد امانه المودة في باب البلاغة  
 انما من القصد والاعتبار من التلطف والاختيار كما يطلقون مقتضى الحال  
 على اعتبار الخصومية مع انه تنسب لخصومية العبرة فلا ينافي ما سبق من  
 كون النظم توفيقا من الخوف فيما بين الكلم حيث دل على كونه من عوارض اللفظ  
 والخواص والمزايا والكيفيات سبب ايضا الا ان ينسب المعنى الاول بالترتيب  
 والكيفية والخصومية ولا يخفى ان المشهور كون الخواص عبارة عن

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠

الامور المتساوية من التراكيب اللفظية والنظمية والمزايا واللياقات عبارة  
 عن الخصومية المقيدة بتلك الخواص فاطلاق هذه الامور على المعنى الاول من  
 قبيل الجواز او اطلاقه للشيخ كما يشهد قوله والشيخ يطلق اياه ما فهم **وهو** من  
 الاوصاف الراجعة اليها قيل عليه كيف يكون الفصاحة والبلاغة والخير مما  
 اوصاف الراجعة الى المعنى الاول وبين المعنى اللغوي مثلا ولا تفضيلة لها اهلا  
 واجيب بعد تسليم ان المعنى الاول مع الفوقية بان المعنى الاول محل التفضيلة  
 لا ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالف في النطق على تدويرها على وجه يتنقل  
 الذي منها يتوسطها الخواص في الالف بلا اهلا ولا تفضيلة هو البلاغة  
 فيكون ترتيب المعنى الاول على الوجه المخصوص من التفضيلة ومساها البراعة  
 بلا شك قوله لانه الالف خاصوت بعقل المنطوقه التي هي الاصوات واللون بين  
 على ان اللفظ صوت بعينه خارج للون والحق انه كيفية عارضة للفظ  
 الذي هو كيفية يحدث في الهواء من توفيقه ولا يلزم قيام العرض بالعرض المحتوم  
 عند اشكاله من الالف فيكون اللفظ هو الالف فيكون الالف فيكون الالف فيكون  
 صفات الالف في الالف والالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف  
 باللفظ في قوله بالبلاغة الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف  
 صفة الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف  
 امانه في المعنى على المعنى الاول فيكون المعنى ما بالبلاغة الالف في الالف في الالف  
 امانه في المعنى الاول لان تعريف قوله بالبلاغة الالف في الالف في الالف في الالف  
 بالالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف  
 الكلام الفصح يتنقل على اصح ومقتضى الحال هو المعنى ان كونه اشك  
 وروى الاشارة الى الشوائب جعلت مطروحة في الطرف توفيقا ان الخاطبة  
 او كان منكر ان بليغ وغيره يشترط ان كل واحد يخط بالادوية وانظاره

فنحن على المعنى على المعنى الاول وعلى الترتيب  
 لتصح الالف الاول على الترتيب الصادر  
 عن ذلك تفضل تميز هو الشئ على ترتيبه هو شئ  
 التفضيلة في قوله تفضل

١٢

لكن ابلغ يعرف كيفية ترتيب المعنى الاول المعبر بترتيب الالفاظ كما يزول  
انكاره. بخلاف غير ابلغ فترتيب المعنى الاول هو انشاء لفظة جديدة بل ارباب  
**قول** والسبب اهم لو جعلوها يعنى ان السبب في ارتكاب التحويلات لم لو  
جعلوا الغضاية والبلاغة والبزاعة وما شاكل ذلك او صاف المعنى الاول  
لا يتصل ان يراد المعنى الثواني فجعلوها لغوا للالفاظ وارادوا بها المعنى الاول  
واعترض عن علمية المعنى كل جعل الثواني عند اطلاقها كذلك الالفاظ تجعل عند اطلاقها  
الالفاظ المنطوق بها بل اولها فلا بد من صريح بيان سبب الترجيح لا يتصل المعنى  
مشترك بين المعنى الاول والمعنى الثاني واللفظ الجازم المعنى الاول وقد تقرران  
الجازم من اكثر اللفظ مائة العود لان قول معنى ذلك ان اللفظ المستعمل في معنى  
لما كان له اربابين كونه مشتركين في المعنى وغيره وكونه جازما في ذلك المعنى  
صحة في غيره كان للمعنى كونه جازما فيه او في من التغيير عنه بل لفظ الالفاظ عليه  
بالاستشراك بعد قيام الترجيح المعين للمعنى في كلا الاستقما  
لين ويمكن ان يقال مرادهم لو جعلوا صفات المعنى لم يفهم انهما صا  
ظاهرا انما صفات المعاني الاول المعاني الثواني فضلا  
تماما في البلاغة صحت ان الكلام الذي ليس له معنى ثان ساقط  
عن درجة الاعتبار عند البلاغ والما سبق فقد قرره الذين  
بان المعنى الاول وما يحدث فيها اقرب واظهر التباين  
الذي هو اليها وهذا القدر يكفي للترجيح **قول** فجعلوها  
كالمواضعة له قوله وللخاصة التي تجردت فيه  
قبيل عليه المفهوم بما سبق استعمال الالفاظ والنفس  
المعاني الاول والمفهوم من هذا استعمالها في الصورة  
المطابقة فيها وبينهما تماثل فكيف يجعل بهذا الكلام نتيجة  
لا سبق علم ما يشعره القاصد من جعلها اجيب

الاشارة الى ان المعنى الاول هو الذي يترتب عليه المعنى الثاني  
والاشارة الى ان المعنى الاول هو الذي يترتب عليه المعنى الثاني  
والاشارة الى ان المعنى الاول هو الذي يترتب عليه المعنى الثاني

اجيب بان الشيخ يطلق على المعاني الاول لغويا صحتها والصوره ونظامها  
بمبالغة تنبها على انهم وان كانوا يطلقون على الشخص بكل المعاني ويعتقدون  
الالفاظ بالبلاغة وما يشاكلها لان مدار تصنيفها على ما ملك المعاني  
في الصور والخواص وكان المعاني الاول نفس الشخص هيئات وبهذا اصح ال  
التفريع وفيه نظر لان هذا الجواب يشعر بان المراد هنا بالصورة والخاصة له  
نفس المعنى الاول وقوله حدثت في المعنى وتجردت فيه مانع من الحل على  
ذلك والظاهر في الجواب المصير الى حذف الصفات من محل الصورة والخاصة  
وقوله صورة آه لوضع ما يتوهم من ان المعنى ليس له صورة فكيف يصح  
قولك وهم يرددون الصورة التي حدثت في المعنى **قول** وكذا قول الجاحظ  
قال صاحب جامع الاصول هو ابو عثمان بن عمرو بن بحر بن محبوب الجاحظ  
المشهور بصاحب الكلام والجدول والتصانيف المختلفة وهو من اهل بصره  
احد شيوخ المعتزلة قدم بغداد واقام بها مدة وكان نبيذا بلسيخ النظام  
مات سنة خمس وخمسين ومائتين **قول** وهذا بقوله المذكور الشيخ ان قيل  
واعلم ان الكلام الذي نقله الشارح من الالفاظ لا يجازم يذكر فيه على هذا ال  
الترتيب بل بعض المذكور في ابداءه وبعضه في اواخره ولهذا احكم البعض  
بان نقل الشارح اخطا ولا ينبغي ان يظن بهذا **قول** من اذ قد ذكر  
وسلما شعرها منذ اقتربها ملاعبتها بالطبع وسلاستها سرورة المنطقين بابها  
**قول** والقصيدة عبارة عن كون اللفظ آه هذا هو الاعتبار الذي حدث  
من المعنى الكمال للقصيدة فهو من عداد الالفاظ جعل مؤنثا لثباتها  
للقصيدة بطل الحمد الذي ينبا من كلام الشيخ فمما **قول** كما ينبغي ان  
يؤمن بانها حال اراد امتناع الوصف بالدلالة الدلالة على تلك الشخصية كما  
هل عليه السبب او اراد بالدلالة الدلالة مطلقا لكن بالمعنى المشهور  
الذي اشبهت اللفظ الغصبي بالدلالة اللفظية وهو فهم المعنى من اللفظ

اذ لا يخفى ان المراد به المعنى الاول والاشارة  
كذوثة وتجردة في نفسه

كالشعرية الصفات يطلق

هذا هو المقصود من قوله

فلا ينافي ما سبق من قوله ثم بعد ذلك المعنى دلالة ثمانية على المقصود **قوله** انتهى  
بشئى البلاغة كذا في الايضاح نسبة الى الايضاح في توطئة لرفع ما يورثه قول المصنف  
من كون قوله وما يغرب منه عطفاً على حد الايجاز كما سياتى **قوله** وهو ان يرفع  
الكلام في بلاغته آه يشير الى ان ايجاز الكلام الذي بارتحاله في بلاغته الى ايجاز  
على طوق البشر على ما هو المراد من العجيب لا باجازه عن الغيب ولا باساليب الو  
الغريب ولا بوفرة العقول من المعارضة واقراء البشر بالذكور بناء على ان المشهور  
بالبلاغة والتفدى للمعارضة والافاضة ما يكون خارجاً عن طوق جميع  
المخلوقات من الجن والانس والملك **قوله** فان قيل ليست البلاغة فان  
قلت ان حمل السؤال على منوع تحقق الاجازة في كلام الله كما يشترطه قوله  
لم لا يجوز ان يكون للجواب خارجاً عن القانون لان منع السند لا سيما اذا كان الضم  
لا يفيد اصلاً وان حمل على المعارضة بغيره لم يذكره بل على تحقق الاجازة حتى يعارض  
فلما شترها رده على حقيقة خفية اختي عن فكرة فهو محذور واعلم انه لا بد ان يحمل علم البلاغة  
في قوله وعلم البلاغة كما قبل بانجام هذا بين الامرين على المعنى العام لان المعنى المشهور  
وعلم له زيادة اختصاص بالبلاغة اعنى علمى المعاني والبيان غير كافي بانجام العظمة  
بل نقول الكلام بعد حمل على العام يقبل لان الكافي بانجام هذا بين الامرين هو العلوم  
المختصة بمنع السلام كما سياتى انشاء الله **قوله** وكثير من مراد الفاعل  
الذي يتعلق بالجواب الاول الذي هو منوع كون علم البلاغة كما فلا بانجام البلاغة فالاول  
تقدمه على قوله ولو سلم ولو جعل المهارة اعم من الاحاطة فلا بأس في غلطة  
بالجواب **قوله** فشي لا ينهم من اللغز في بحث وهو انه ان اراد بعدم كونه  
مفهوماً من اللغز انه لا يستفاد منه صريحاً في سلم ولا يفرد ان اراد ان لا يتكلم  
فيم **قوله** واما التي فلا يرفع الغشا اما اذا اخذ الايجاز في حق واما اذا اخذ  
نوعاً فخلان ما يغرب من زبانية الاجاز لا يتناول المرتبة الاولى بل لا يتناول  
المراتب التي بعد المرتبة الوسطى لان الغريب من الزبانية ما يكون اقرب اليها

هذا هو المقصود من قوله

هذا هو المقصود من قوله

من قوله

كما لا يتنجى على الفطن وجعله من قبيل التعبير عن النوع بافراهه لا يستقيم  
اما اولاً فلان ذلك انما هو في الاحكام التي لا يتنجس طبيعة النوع بافراهه اذ  
لا يصح زيد وعمر وبكر الى اخره الانسان نوع والكون طرفاً اعلا نوعاً انما  
هو طبيعة الاجاز لان عدم المجاوزة ما توفقه من هو كسابقه وكل قدره  
من طبيعة الاجاز سوى زبانية بجا وزعته قدره اخر واما ثانياً فلان التعبير  
عن النوع بافراهه انما هو في بعضه ومنه انما ظهر ان قوله عيان  
التي آه وجه اخر لا يبطل الجواب التي كما هو المتبادر لبيان الفاء المذكور  
بمعنى بناء على ان الحق آه عياناً لانه الاستدلال **قوله** ويؤيده قوله صاحب  
الكتاب آه وجه التأييد ان التباس رجوع الضمير الى المضرب لانه المعقود  
بالذکر كما سبق فضمير عنه في قوله وبوجه فاصراً عنه راجع الى حد الاجازة  
ولا يتنجى ان لا انصب حمل قوله يمكن معارضة على الصفة العاشقة حتى يتحقق  
الاستقصاء ومراتب الاختلاف فقد اثبت لمراد المقصود من حد الاجازة ان كان  
المعارضة ولا يستقيم الا يجعل الحد بمعنى المرتبة ثم ما جاز في الجمل ارجاع الضمير الى المقصود  
اليه وحمل الصفة على التخصيص لم يجعل قول صاحب الكتاب في دليل على المدعى  
بل هو بداهة هذا وعشر من التارج في شرح الكتاب على تعسف فكان  
الكثير منه مختلفاً بان ظاهراً النظم ان الكثرة صفة الاختلاف وقد جعلها صفة  
للمختلف من غير ضرورة فان كون البعض مخالفاً منه لبعض صفة للكل والالا  
لتخصيص بالكثير منه **قوله** وكان بعضه بالفاصل الاجازة وبعضه فاصراً عنه خبيثاً  
اما اولاً فلان الاختلاف يكون البعض واقفاً في مرتبة الاجازة والبعض فاصراً  
عنه يوجد في التعر ان ايضا فان مقدار آية او آيتين لا يجب ان يكون متخراً بان  
بالانواع فكيف يستدل بانها على انه ليس من عند غير الله على ما هو المقصود  
من الآية واما ثانياً فلان **قوله** وكان بعضه بالفاصل الاجازة يفيد ثبوت حد

عنان الحق بوجه قوله انما على طريق التناول  
التكليم والتيق من ان قوله لا يتنجس  
من الكدرين الثانية على المراد منه هو مرتبة  
الاجازة للبلاغة والاشارة للبيان على ان جعل  
الحد بين النهاية والآخر من جعله مع المرتبة قد عوى  
صحة صفة مختلفة

عنان كون المراد من المرتبة في عبارة صاحب  
الكتاب في قوله لا يتنجس من الكدرين  
ذلك المعنى في عبارة المصنف على عبارة  
على قوله انه اعلم

قدرة غير الله على الكلام المعجز وهو ظاهر واجب عن الاول بان المراد بالبعث  
ما وقع به التحريك واخذت آيات وذلك لان المقصود الاختلاف الذي ليس  
في القرآن وكون بعض قليل من القرآن غير معجز مشهور موهبة تقيده  
بعض بالذائد عليه وعن الثاني بان معنى التنزيل وارتداد العنان على لفظ  
فقط كما وان يك صارا فابهيكم بعض الذي بعد كما قبل بان المقصود  
لغى كون القرآن من عند غير الله كالمعنى لو كان القرآن من عند غير الله  
فلا يقل من ان يكون بعضه منه ويلزم الاختلاف المذكور ان يكون بعضه الذي  
مما الله بالتميز الاعجاز وبعده الذي من غير الله فاهرا عنه **قوله**

في البلاغة كما اشار اليه من قال ووربيان وور فصاحة كي بوه وركن  
سخن كروه كوينه بوه جون حافظ وجون اصمعي وركلام ابنه وبيجون  
كه وحي منر لست كه بوه نبت يوس مائند بارهن ابلعي خلف التفاوت  
الحاصل في الايات بانظر الى ان الاحوال المتقضية لا اعتبارها بعجزها  
اكثر فالتقضية المرعية فيها اوفر من التقضية المرعية الاخرى وذلك  
لا يقدر في ان تكون كل منها في الطرف الاعلى اى في مرتبة من البلاغة لا بلاغة  
فوقها بالنسبة الى تلك الايات بوجود احتمال كلامه على جميع مقضيات  
الاحوال التي نفس الامر يبا على احاطة علم الله كجموعها فامل وبعده  
شرح الايضاح ان قوله وما يقرب منه عطف على الاعجاز والاعجاز وجد  
الاعجاز البلاغة في مقدار سورة وما يقرب منه البلاغة في مقدار آية لا واثبتين  
وكانه قال وما طرفان وهو البلاغة القرآنية فعلى هذا تعين الفرق الاعلى  
بانه البلاغة القرآنية كما هو المقصود **قوله** ولا يخفى ان بعض الايات آه  
ما بعد ما ذكر من ان حد الاعجاز هو الطرف الاعلى وما يقرب منه ما قال  
جميع الايات ورتبة الاعجاز من ان بعضها اعلى من المراد ببعض الايات  
التي حكم عليها بالمتنازع المعارضة ما يكون مقدار اقر سورة والسكوت من  
من التقييد المشهورة كما بنهت عليه فيما سبق **قوله** اى طرف البلاغة  
نقل عن الشرح انه صرح بذلك اى بالطرف تميزها على ان الطرف الاسفل ايضا  
من البلاغة احتمل اعما وقع في نهاية الاجاز من ان الطرف الاسفل ليس  
من البلاغة في شيء بده بما رتة لا يعال طرف الشيء بحسب المعنى المتنا  
المتعارف نهاية فلا يكون اخلا فيها لا نقول الطرف الاعلى هو اصل

وما الهمت آه لا يخفى ان المراد بالا على ما توجه الشرح الاعلى الخفيف  
وحد الاعجاز مرتبة الاقرب ان يجعل وما يقرب منه مبنيا محذوف الخبر وما يقرب  
منه كذا اى هو حد الاعجاز ويجعل من عطف الجمله وهذا اول ما ذكره الشارح  
الشارح بحسب اللفظ وان اخذ المراد من سلامة عن العطف على المبتدأ  
بعد معنى الخبر والعطف على ابعده المذكورين واما حذف الخبر بعد قيام الترتيب  
فابن هذا وقد يعترض على توجيه الشرح بوجهين احدهما ان لوقا كلام  
المفسر يدل على ان مراده عطف وهو حد الاعجاز بيان الطرف  
الاعلى كما ان عطف الطرف الاسفل هو ما اذا غيرت بيان النظر  
الاسفل وعلى ما ذكره الشرح بعهد هذا المقصود بل يبين حد الاعجاز  
بان الطرف الاعلى وما يقرب منه فانها ان لا تتا ولا تتا في البلاغة  
القرآنية وسره ان الله كما علم عالم بكيمياء الاحوال وكيفية تميزها  
ان يكون كلامه المشتمل عليها اعلى المراتب الا ان بعضا منه لغة يمكن  
للبنشر الايمان بخلق وان لم يقع فان قلت لا يمكن انكار تفاوت الايات

2 البلاغة فظها فالانسب دخول الطرف الاسفل ايضا على ان قول المصنف ان  
 غير الى ما لا وانه النسخ عند البعاط باللوادة اليه انما خرج في الدخول للدلالة  
 على الكلام الواقع في الطرف الاسفل غير ملتقى عندهم باصوات الجوارح وكل  
 كلام غير ملتقى بها فهو البعاط بل يبع ثم المراد بقوله الى ما لا وانه كل مرتبة كانت  
 من المراتب التي دونها او مرتبة بدرجة بلا واسطة فانه المتبادر عند الاطلاق  
 وعلى كلا الوجهين لا يصدق ما ذكره في تعيين الطرف الاسفل على طرف الاعلى  
 ولا على المراتب المتوسطة بالاصوات الجوارح عرف الجوارح اشارات انما ان  
 المراد بها غير الانسان وقد وقع في عبارة المنقح 2 منكر والانسب حملها على ما  
 ذكرنا بجمل التفسير للتحسين او النوعية ولعله اقرب مما ذكره الشرح من ان التكلم  
 للتفصيلا غير محبين وقوله تفصيلا عن حال من الاصوات لا يعارض  
 بل من اختلاف العامل في الحال وهو بها لان العاين في الاول وهو الفعل وهو كما  
 ليجاز لان نقول العامل في الفعل لان حرف الجوارح لا يصل معنى الفعل  
 الجوارح والجزورى وكذا المجرور ووجه منسوب المحل بالفعل وهذا الاعتبار وقع قوله  
 حال وما يعال في مثاله من ان الجوارح والمجرور محل النصب مساهمة في العبارة  
 اشكالا على ما قرر في الفقه كذا في شرح الكشاف للشرح ومعاج في بحر  
 ما يتفق اما مصدرية ان يجب اتفاق الاصوات وصدقها بلا على منفية  
 لها فاصرة اياها او موصولة ان يجب ما يتفق معها من الاحوال التي لا  
 لا يتفقها قوله سوى المطابقة والفقاحة هو غير محقق بالاضافة ولذا وقع  
 صفة لوجوه اشارات الى ان احسن تلك الوجوه بالنظر الى المطابقة والفقاحة  
 والظواهر بتبعها وجوه تعابيرها فلا يلزم كون كل منهما تابعا للبلاغة سواء  
 اعتبر او لا الحكم على الوجوه بالتابعة ثم اعتبر تقييده تلك الوجوه بالمعاصرة فلا  
 فلا مزية او بالعكس قوله وفيه اشارات اه صرح في المختصر بان الاشارة والاشارة

**مطلوب** ان الجوارح هي المنصوب المحلى بالفعل  
 والجوارح هي التي لا يعارض  
 على النصب مساهمة في العبارة

المذكورين بل غنما فتعربا وصحوا سويا كلامه ههنا يشوبه بان الاشارة بامر آخر و  
 والاشارة بها الى توصيف الوجوه آخر مما لا يلتفت اليه فناء مل **مطلوب** لانها لا  
 ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة نقل عنه اجماع ان المراد انه لا يبعد وصف  
 المتكلم بسبب هذه الوجوه بصفة ولا يسمى بسببها باسم بالعرف كما يسمى  
 بسبب البلاغة والفقاحة فيقال ببلغ فيصح ولا يقال مرصع وجمس فلا يرد  
 وان وصف من صدر منه التبرهيج بالمرصع صحيح وقد يقال بغيره من هذه الكلام  
 ان هذه الوجوه لو جعلت المتكلم موصوفا بصفة جاز ان يجعل تابعة لبلاغة التكلم  
 مع انه ليس كذلك لان هذه الوجوه او صفات الكلام فلا محالة يكون تابعة لبلاغة  
 لا بلاغة المتكلم سواء جعل المتكلم موصوفا بصفة ام لا وانت حينئذ يجوز تعدد الابعاد  
 عن جعلها تابعة لبلاغة المتكلم فليما مل **مطلوب** ملكة يعتمد ربهما على ما ليس كلام بليغ  
 اي نوع اراه من المعاني والعربية على اراة هذا المعنى ما تقدم في تعريفه  
 المتكلم فان ملاحظة كشي عن المعنى ههنا بطريق المعايير وهذا وان كانت  
 غائية في التعريف لكن لا يرد من المعير اليها اذا الملكة التي يعتمد ربهما على ما ليس  
 الكلام البليغ في نوع من المعاني كما قد لا يجعلها جبرها بليغا على ان اتقنا  
 ان المتعار من الملكة هو الكامل منها وهو ما ذكرنا والتعريف على المتعار وهو  
 واعتبار العموم في الكلام البليغ بناء على ان الفكرة قد تقع بالاتباع بقرينة  
 المقام او بالتأليف على ان اضافة المصدر بغيره العموم منطوقه لا يستلزم انشاء  
 البلاغة في اليشر مثلا لان من الكلام البليغ ما هو واقع في طبقات الاعجاز  
 والاقدمار على ما ينبغي خارج عن طوق البشر ولين قيد به سحرهم يلزم ان  
 لا يكون متعلما بليغا الا ان يكون فوقه بليغ لان الابليغ يتدر على كلام  
 بليغ الى بقدر عليه من هو له في البلاغة ونسبها بين **مطلوب** الخصار  
 علم البلاغة في المعاني والبيمان اس علم له زيادة افرقها من بالبلاغة  
 كما مر افلوار يدر به اسم هذين العلمين لم يكن الا خصار المذكور معنى

فليست **علم** وانما هو مقتضى ما حصل الكتاب الفنون الثلاثة لان البلاغة ما  
انما لا يتجرى وزعماء فكر وعلم ايضا ان لها تواج علم ان مقتضى الكتاب الذي هو علم  
البلاغة وتواجها لا يتجرى وزعم الفنون الثلاثة **علم** وفيه توجيض لصاحب  
المقتضى ان وفكره لانه عرف البلاغة ببلوغ المنطق صدوره اختصا من سائر فنونه  
ص التراكيب حقا وايضا انواع التثنية والمجاز والكناية على وجهها ولا يخفى ان  
الاول يستغنى عن المعاني والكس من البيان فلذا يتوقف البلاغة على الفصاحة  
وما ذكره المصنف في كلام ابن الاثير والمنظر السائر كقول صاحب الفصاحة  
بان البلاغة كمال موع للبلوغ به بما زعم غيره وحصل ان تارة المنطق به ورعاية  
الفصاحة ليست كمالا موعا للبلوغ من حيث هو بل هو بلوغ بل اي انه مشترك بينهما  
وبين غيره وفيه نظر ان غاية ما لا يكون الفصاحة للبلوغ كما لا يكون  
للاسان **علم** ان كل بلوغ كلاما كان او متكلما به من تميم المشترك بنا ويل  
اي كل مستحق بلوغ **علم** ليس كل فصيح بلوغا بل هو الفصاحة التي هي  
لا الاصطلاحى او الموجبة لان تعكس بالمعنى الاصطلاحى على راي المتأخرين  
لا الى موجبة **علم** هو ما يجب ان يحصل آه هذا من قبيل الاختراع  
لان المربع هو ما مضى من لاسم فكلان به بل تعدية بلغة الـ والتغير المذكور  
انما هو للمرجع بالمعنى الكس وبه يتكسنى تغيير المرجع بالمعنى الاول ثم امره بالامتناع  
للامكان الواقف عن المقابل للامتناع بالغير لا الامكان الزاح المقابل للامتناع  
الزاح فلذا يتجرى ان اسكان المحسن لا يتوقف على شئ **علم** الى طبقات الحكم للواقع  
ولا طباقه قيل انما هو من الصدق والكذب فكيف يكونان مرجعا بالمعنى المذكور  
اجيب بان الصدق والكذب غيران بطبيعة الخبر للواقع وعدمهما ومطابفة الحكم  
لم وعدمهما بصلح مرجعا للمعنى **علم** من الخطاء **علم** في المعنى المراد اللام في الخطاء  
للعهد والمراد به ما لا يكون لسبب التعقيد المعنى بغيرية قوله وما يكثر زيه عن  
الاول يعني الخطاء **علم** في علم المعاني اذ لا يكثر زيه عن التعقيد المعنى

فليست علم وانما هو مقتضى ما حصل الكتاب الفنون الثلاثة لان البلاغة ما انما لا يتجرى وزعماء فكر وعلم ايضا ان لها تواج علم ان مقتضى الكتاب الذي هو علم البلاغة وتواجها لا يتجرى وزعم الفنون الثلاثة علم وفيه توجيض لصاحب المقتضى ان وفكره لانه عرف البلاغة ببلوغ المنطق صدوره اختصا من سائر فنونه ص التراكيب حقا وايضا انواع التثنية والمجاز والكناية على وجهها ولا يخفى ان الاول يستغنى عن المعاني والكس من البيان فلذا يتوقف البلاغة على الفصاحة وما ذكره المصنف في كلام ابن الاثير والمنظر السائر كقول صاحب الفصاحة بان البلاغة كمال موع للبلوغ به بما زعم غيره وحصل ان تارة المنطق به ورعاية الفصاحة ليست كمالا موعا للبلوغ من حيث هو بل هو بلوغ بل اي انه مشترك بينهما وبين غيره وفيه نظر ان غاية ما لا يكون الفصاحة للبلوغ كما لا يكون للاسان علم ان كل بلوغ كلاما كان او متكلما به من تميم المشترك بنا ويل اي كل مستحق بلوغ علم ليس كل فصيح بلوغا بل هو الفصاحة التي هي لا الاصطلاحى او الموجبة لان تعكس بالمعنى الاصطلاحى على راي المتأخرين لا الى موجبة علم هو ما يجب ان يحصل آه هذا من قبيل الاختراع لان المربع هو ما مضى من لاسم فكلان به بل تعدية بلغة الـ والتغير المذكور انما هو للمرجع بالمعنى الكس وبه يتكسنى تغيير المرجع بالمعنى الاول ثم امره بالامتناع للامكان الواقف عن المقابل للامتناع بالغير لا الامكان الزاح المقابل للامتناع الزاح فلذا يتجرى ان اسكان المحسن لا يتوقف على شئ علم الى طبقات الحكم للواقع ولا طباقه قيل انما هو من الصدق والكذب فكيف يكونان مرجعا بالمعنى المذكور اجيب بان الصدق والكذب غيران بطبيعة الخبر للواقع وعدمهما ومطابفة الحكم لم وعدمهما بصلح مرجعا للمعنى علم من الخطاء علم في المعنى المراد اللام في الخطاء للعهد والمراد به ما لا يكون لسبب التعقيد المعنى بغيرية قوله وما يكثر زيه عن الاول يعني الخطاء علم في علم المعاني اذ لا يكثر زيه عن التعقيد المعنى

علم انه قد مجال الخطاء بسبب التعقيد المعنى ليس في التاء **علم** بل في كيفية التاء  
عن الخطاء في تطبيق الكلام على مقتضى الحال كان **علم** والامر بما هو المعنى  
المراد به اعترافه عليه بان الظاهر المراد بالاعتراف عن الخطاء عدمه فمقتضى تقديره  
ذلك الانتفاء اعني وجود الخطاء يتعين تاء **علم** في المعنى المراد بكلامه غير مطابق  
بمقتضى الحال البتة فلذا وجهه لا يرد كلمة ربما هما استعملت على التقليل او  
الكثير الا ان يحمل على النزل والاحذ بالاولى فكله فيكون المعنى وان لم يكن مرجح  
البدية الى الاعتراف عن الخطاء المذكور فلذا قل من تاء **علم** في المعنى المراد بكلامه  
غير مطابق بمقتضى الحال في بعض الاحيان وهو منافي للبدية **علم** ان تاء التاء  
علم تقديره كذا الانتفاء اما ان يتعين امره لا فان كان كمالا مرط فان كان  
الاول فليحمل ربما على التحقيق فانها قد استعار له كما فعله الشارح في مباحث  
الشرط عن ابن الحاجب ويمكن ان يقال المراد من كون مرجح البدية هو الاعتراف  
ان الاعتراف لازم فانفع المستفاد من قوله والامر به هو نفي الضرور اي  
لم يكن الاعتراف لازما له بما كان معدوما وكان الخطاء متحققا وقد يجب  
بان المراد بالاعتراف عن الخطاء المذكور محاذ فظة النفس عنه الى معة الانتفاء  
او لا عبرة بجزء الخطاء اذ المراد من محاذ فظة وتصدد وبكلام غير مطابق ليس  
لازما للانتفاء هذه المحاذ فظة البتة بل يوجد معة فلفظ ربة او ن في حروف  
ويكون للتكثير وفيه ان الثابت عندهم كون امر البدية مني على التصدد لا على تحقق  
التصدد في كل امر من الامور العدمية الا ان يرى استلزام قصد بتطبيق الكلام  
علم مقتضى الحال قصد الاعتراف عن الخطاء وفيه تأمل **علم** والي تحته الاحتمال  
لقوله ان الاعتراف عن الخطاء وان يجعل المرجع بهما الاعتراف عن سباب الافعال  
بالفصاحة **علم** ويدخل غير الكلام اه قيل لم قدر موصوف الفصح الكلام  
صح ليجاز انما هذا القدر فلو قدر اللفظ تخرج اليه اهلا اجيب بان بلاغة  
الكلام انما يتوقف بالذات على تبيين الكلام الفصح وتوقفها على تبيين الكلمات

استعمال ربما في مع التحقيق بطريق الاستفارة مثلا  
والحق ان التبعين ليس بتعين لان عدم الخطاء يقتضي استتابة بطعام غير مطابق فكيف ان لا يكون اللفظ دلالة صحيحة فاستقام كلمة ربما مستطاب  
فان قيل في الوجوب ان يوجد مقتضى فظة في تولى البلاغة وهو مطلق فذلك قصد المحاذ فظة من الخطا حال فانه على ما  
فسر هذا الامر الراجع الى ان يوترج الكلام فصاحة وما الاعتبار هو  
المحاذ فظة والرعاية مستطاب

الفصحى بواسطة توقف تمييز الكلام الفصحى عليه فلهذا قدر الكلام وايضا سبق  
 ان فصاحة الموعود والكلام كما وهما حقيقتان مختلفتان فلو قدر المصنف ما يتناول  
 الكلام والمفرد وكان لفظ الفصحى كالمجمع بين معني المشترك بلا ضرورة فاحترز عن  
 توهبه وايضا لم سبق وود وصف مطلق اللفظ بالفصاحة على كمال قربة على تقديره  
**قوله** على ما صرح به ابي في الاصحاح قيل عليه مرصع بلاغة المتكلم ايضا لا في ذلك  
 الامر من فحواه تحقير بلاغة الكلام يكون هذين الامر من مرجعها كما  
 اجيب بان وجهه هو الالفاظ والاما مرجعها المتكلم باعتبار مرجعيتها بل  
 الكلام ويمكن ان يقال وجهه ان اللفظ في نداءه المعنى المراد مثلا قد يقع  
 بحسب مقتضى البنية في حين من الايام ولا يدل على انتفاء بلاغته اعلم الملكة  
 المذكورة كما ان عدم معرفة المحدث بعض الاحكام لا ينافي الاجتهاد فالامر ان  
 عن هذا الخطا ليس مرجعها بل المتكلم والابان في وجود الخطا المذكور وايضا  
 بل انما ينافي في بلغة الكلام الواقع هو فيه ولا بعد ذلك الا يترك ان امره القيس  
 بليغ بلا شبهة مع ان كلامه قد لا يكون بليغا كقوله غدا ليرة مستهزات البيت  
**قوله** وفساده واضمح او الفرض من اللفظ ما ينافي عنه وتبرتب عليه وانتفاء  
 الخطا المذكور وكذا تمييز الفصحى من غيره موقوف عليه لئلا الكلام متقدم  
 عليه كما اشار اليه في تفسير المرجع ولو سلم نداء غيره وترتب عليه ستم الفرضية  
 ايضا اذ ليس اللفظ على البديهة الا حراز عن الخطا وتيديد الفصحى من غيره  
 وهو يوظف بل الفرض من جعل الكلام بليغا انتصافه بالحسن الذكي وارتفاع شانه  
 على ان البديهة وصف الكلام وتعليل وصف الكلام بما ذكره لا يخفى عن سماجة  
 كما لا يخفى على الفطن **قوله** لان غاية ما علم مما تقدم الخ يعني ان المعلوم  
 من تعريف بديهة المتكلم اقامة بديهة المتكلم هذين الامر من ان اريد بالاحراز  
 والتمييز نفس الفعلين او توقفا عليهما ان اريد بهما التمكن منهما ولم يعلم  
 كونهما غير فحين منها فتفسير المرجع بالعلية العائدية لا ينافي سبب التفسير بقوله

في قوله تعالى  
 في قوله تعالى  
 في قوله تعالى

في قوله تعالى  
 في قوله تعالى  
 في قوله تعالى

نحو بقوله فعلم **قوله** على الانتصاف بهذين الوضوعين لم يرد به الانتصاف بالفعل  
 بل حيثية الانتصاف او الاقتدار المذكور عيان عن بديهة المتكلم وهي يتوقع على  
 الاصرار بالفعل مثلا بل على كونه بحيث يميز في كلامه **قوله** فهو انه مركب اه الضمير  
 الاول راجع الى التحقيق وانما التمييز واللمحة اعني اجزائية تميز العالم صفة لمركب  
 هذا وما يقال من ان تمييز الفصحى من غيره كلي لا كلي وان هذه الامور هي التي لا  
 اجزاؤه بدليل صحتها على كل واحد من هذه الامور والجزء لا يخل على كل مفسر  
 كلاما مستندا به لان المراد بتمييز الفصحى من حيث انه فصحى لا تمييز فواته من حيث هي  
 ولان صدقها على كل واحد منها ولو سلم فليكن محولا على التشبيه **قوله** وكالسراج  
 معطوف على اجتمعت ابي وبخلاف لفظ السراج وهو ناظر الى مسراجها ان  
 اجتمعت ناظر الى كفايتها **قوله** منه ما يتبين اه ظاهر العبارة ان بعضها واحد استبان  
 في احد هذه الاشياء مع ان الميسر في كل واحد منها بعض آخر ففعل هو من قبيل اللف  
 والنشر بجملة او كما في قوله وقالوا كونوا هودا او نصارى فيكون كلمة ما كناية  
 عن جميع التغيرات الحاصلة بهذه الاشياء او يحصل لكل منها بعض من تلك التغيرات او عرف  
 عليه بان التبيين الاعلام لا يقع للاعلام التمييز الذي يفر بالمعرفة او ليس المقصود العلم  
 بالعلم واجبات المراد منها افعالها ووجود العين وهو في المعنى عبارة عن الالفاظ وال  
 ان هذا الاستقيم في قوله ويرد بالحق فينبغي ان يرا او تحققت بالحق على سبيل  
 التميز **قوله** كان من تتبع الكتب المتداولة او هو لما ورد في النوراني من انه لم  
 لم يدرك في متن اللغة ان من الالفاظ ما يباح في معرفة الا ان يجب عنه في المطولات  
 تليف يقال ان تمييز السلم من غير تبيين في علم متن اللغة ووجه الرقود لكن المناسب  
 بهذا التقدير ان يقول المصنف منه ما يستفاد من علم اللغة كما لا يخفى وايضا لفظ الك  
 عبارة عن التمييز وليس لقولنا التمييز يتبين في علم لفظ اصح على انه لو قال ما يستفاد  
 لم يفتح الزيادة يدرك بل كان قد يكلف ان يقال او من الحق **قوله** قد تطلق  
 على جميع اقسام العربية ابي ملو قال في علم اللغة لستنا ولجميع الاقسام العربية ولم

في قوله تعالى  
 في قوله تعالى  
 في قوله تعالى



**الموافق** او في علم الحرف او اعترف على بيان الخلق بالفتحة هو في لغة ما ثبت  
 من الواضحة والابليس علم الحرف واجب بانهم يذكرون الالف في الشواهد  
 التي بيننا ويقولون انها شاذة فيعلم من ان ما عدل هذه الالف فظلمت ما ثبت  
 من الواضحة **قوله** والتعريف المنطقي قد يكون سبب اجتماع امور كل منها شاذ  
 الاستعمال في علم القوانين كما سبق واوله يجب ان يكون الخلف في  
 القانون الذي فكيف يتبين في علم النحو وما يمايل ان النحو باحث عن  
 الواضحة الاصل لكل كلمة وان الاصل هو انبات كل شئ في موضع **قوله**  
 فلا فيمكن ان يستفاد منه فتعريف التام كيف كما لا يخفى **قوله** والعرف  
 من هذا الكلام اه اي من قوله وانه منه ما يتبين اه وقوله لانه عطف  
 على يتبين والتعريف بما راجع اما المقدار انث لكونه عبارة عن العلوم للشي  
 ولا بد من اعتبار امر وهو معلومية كمية الامور التي يجب ان يحترز عنها  
 التي ترتب علم ما في قوله ليعلم اه اللمح وتعيين ما ذكر من غير اعتبار المذكور  
 لا يعلم ان الابعاد اي شئ **قوله** فكان مزيدا اقتضاهن اما مصدر شئ  
 الثبوت او اسم مكان علي انه من باب الكناية مثل قوله ما ثبت عن  
 الذب **قوله** يعني لفظا في التاوية الاقرب في توجيه عبارة المسمى المظهر  
 المذهب المضاف الي ما يحترز به عن متعلق الاول **قوله** ولا يخفى وجوه  
 المناسبة اما تسمية الاول بالمعنى فكانه باحث عن اعادة التراكيب فواها  
 المعنى هو معان مخصوصة فحق التسمية اشعار بتعلقها بالكمه واما تسمية الكه  
 بالبيان فلانه متعلق بابية او المعنى الولد وبيانه بطرق مختلفة في الوجود  
 واما تسمية الثالث بالبعد فلانه متعلق بامور بدعية واشياء غير بدعية  
 كالترجيح والتجسس والتجسس واما تسمية الجميع بعلم البيان فمتعلقة بالبيان  
 اعني المنطق الفصيح المبرهن في الفقه وبيانه وجبا لاخرين بعلم البيان لانه اذا  
 فاسب الكون ببعض بالفردية ولا حاجة الى اعتبار التعريف **قوله** العلم **الفن الاول**

في قوله العلم  
 من الواضحة  
 التي بيننا  
 من الواضحة  
 التي بيننا

في قوله العلم

في قوله العلم

**علم المعاني** ان اريد بالعلم الاول الالف والعبارة التي يدل عليه فالشراخ فيها سبق  
 رتب الكتاب علم مقدم وثلاثة فنون اجتمعت في تفسير المعاني اما الاول واما الثاني علم  
 العلم الاول علم المعاني او العلم الاول العلم علم المعاني وان اريد بها او بعلم المعاني الالف تسمية  
 للمعاني باسم الالف وعكس فالامرطوبية التي سبق في بابها المقدمة فلا حاجة الى الاعادة  
**قوله** لكونه منه بمنزلة المفرد ومن المركب كلمة في الموضوعين ابتدائية الا ان الابتداء  
 باخبار الاتصال والمعنى لكون المعاني حال كونه ناشيا من البيان متصلا بمنزلة  
 المفرد حال كونه ناشيا من المركب متصلا به ومنه ان الاتصال العلم بالعلم بالبيان  
 ونسبة اليه مثل اتصال المفرد بالمركب وسببه **قوله** بعد رعاية المطابقة لتعريف  
 الحال زيادة هذا التعريف على ان البيان لا يعتمد على الالف بل على المطابقة لتعريف  
 الحال لان علم البيان متوقف على علم المعاني فان من لم يملكه بها يعرف ايراد  
 المعنى الواحد بطرق مختلفة يكون عالما بالبيان وان لم يكن المؤدى مطابقا  
 لتعريف الحال غاية ان لا يكون بليغا **قوله** طبعا الا قرب انه صفة مصدر  
 كخروف بتقدير بار النسبة اي لغة ما طبيعيا ومثله شاذ وبجمله غيره الاج عن تكلف  
**قوله** وقبل الشروع اولى بقل وقيل الشروع فيها اي معاينة العلم والتبني الا ان  
 ان الاشارة متقدمة على الشروع في حالان التبني الا ان من تتمة ضبط الابواب كما سئل  
 لم الاشارة ان العلم بما بل التعريف كسائر التسميات المعنى الالف الشامل للتعريف فلا بد  
 ان التعريف وضبط الابواب مخرجهما فكيف قال ان **قوله** فهي مسائل كثيرة  
 ان حمل مع مذهب الاخشاش وهو جواز زيادة الفاء في لفظه وان اريد بتطبيق  
 على مذهب الجوهري فيقدر الصفة بقرينة العام اي كل علم غيره بالتدوين فيكون المقدر  
 فكرة موصوفة بفعل فمجرد دخول الفاء في الخبر **قوله** فغلب ان يعرفها بتلك الامة  
 اراء يعرفها بتلك الامة تعرفها بخصوصها بالاول وبالوجوب الوفي الذي ما اعتبار  
 الاول والافق الا لا مانع من ان يتوجه له لا تصور كل واحد من تلك  
 الكثرة موصوفة علم انتفاء سرفه الكثرة الجواهر اتصالها بالوحدة المخصوصة اما

وفيه جواز ان يكون التعريف لرفع الالف  
 عن النسبة الواقعة بين الالف والاسم  
 المعنوي في قوله والمفرد متخرج كما في قوله الخفاء  
 الالف متوجة بعد ما ذكره كذا في الجاهة الكافية  
 ابن الحاجب

مطا استعمالها في لغة العرب  
 ليعرف اذا يقال التفرح

في قوله العلم

في قوله العلم

باعتبار معرفتها اصلا وهو ظاهر البطلان او يمنع طلبها ولذا لم يقرب له  
واما بانتفاء معرفتها بخصوصها بان يعرفها بامر شامل او يتصور بكل واحد من احوالها  
بالتحصيل على التقديرين لا ياء من فواتها بعينه وتضييع وقتها مما لا يعنى اما على  
التقدير الاول بعد تسليم امكان الشروع به فظا واما على التقدير الثاني فلان الكثرة  
ان لم يكن محصورة يعرف او قاتة لا تحصيل شرط الطلب اعني تصور المطول لا يتفرغ  
منه لا تحصيل المطالبات وبضيق الوقت في غير المطلوب وان كان نتج محصورة  
فلانه يعرف كثير من الاوقات التي تحصيل شرط الطلب فربما لا يسع باج الوقت  
تحصيل المطول ويحل من تحصيل شرطها فبقا عد من الطلب يلزم الامران لا يقال  
الطالب اذا تصور الكثرة بالعلم بها او غيرها وان دفع الى الطالب من حيث انها فترقى  
لذلك العام ما هي الطلب الاخر بها كيف يقال مات مطلوبه ببيع تلك الكثرة قد  
وتلك الكثرة انما يكون مطلوبة اذا تصور بها الطالب بخصوصها والمفروض تصور  
بوجه عام فليس لها الا ما جعل هذا المفهوم العام مراداة لملاحظة لانما تقول  
ان احد احوالها تحصيلها على علم ما يعرض في ذهنه عن الظاهر فلا شك ان المطلوب  
في نفس الامر هو المطلق وان اعتقد ان هذه العنصر يحصل باي حال كان المعقول  
فشرح في الهندسية باعتبار انها علم من المعقول فلا شك ان مطلوبه في المال  
لعنونه الكيفية قد مات وهو **ظاهر** اي ملكة يقدر بها على اعدادات البرهنية  
هل العلم بها على الملكة يتزوج الما اعتبارا الاستدلال فيقول ويخبر في ثمانية  
ابواب علمها انما اية الشارح هناك ثم المراد بالادراكات البرهنية اما الاشارة  
للمقصود المتعلقة بالاصول الكلية فان كل الالتفاتات ادراكات قولها  
جزئيا باعتبار ان متعلقة بجزئ من مطلق الاصول وهذا هو مقتضى سبب لقوله  
الآتي بها يمكن من الاستحصارها والالتفات اليها واما ادراكات جزئية  
متعلقة بخصوصه مستفاد من تلك الاصول فان الملكة لما كانت وسيلة  
الاستحصار والاصول وتلك الادراكات مستفاد منها علم ان الملكة يقدر

باعتبار معرفتها اصلا وهو ظاهر البطلان او يمنع طلبها ولذا لم يقرب له  
واما بانتفاء معرفتها بخصوصها بان يعرفها بامر شامل او يتصور بكل واحد من احوالها  
بالتحصيل على التقديرين لا ياء من فواتها بعينه وتضييع وقتها مما لا يعنى اما على  
التقدير الاول بعد تسليم امكان الشروع به فظا واما على التقدير الثاني فلان الكثرة  
ان لم يكن محصورة يعرف او قاتة لا تحصيل شرط الطلب اعني تصور المطول لا يتفرغ  
منه لا تحصيل المطالبات وبضيق الوقت في غير المطلوب وان كان نتج محصورة  
فلانه يعرف كثير من الاوقات التي تحصيل شرط الطلب فربما لا يسع باج الوقت  
تحصيل المطول ويحل من تحصيل شرطها فبقا عد من الطلب يلزم الامران لا يقال  
الطالب اذا تصور الكثرة بالعلم بها او غيرها وان دفع الى الطالب من حيث انها فترقى  
لذلك العام ما هي الطلب الاخر بها كيف يقال مات مطلوبه ببيع تلك الكثرة قد  
وتلك الكثرة انما يكون مطلوبة اذا تصور بها الطالب بخصوصها والمفروض تصور  
بوجه عام فليس لها الا ما جعل هذا المفهوم العام مراداة لملاحظة لانما تقول  
ان احد احوالها تحصيلها على علم ما يعرض في ذهنه عن الظاهر فلا شك ان المطلوب  
في نفس الامر هو المطلق وان اعتقد ان هذه العنصر يحصل باي حال كان المعقول  
فشرح في الهندسية باعتبار انها علم من المعقول فلا شك ان مطلوبه في المال  
لعنونه الكيفية قد مات وهو ظاهرا اي ملكة يقدر بها على اعدادات البرهنية  
هل العلم بها على الملكة يتزوج الما اعتبارا الاستدلال فيقول ويخبر في ثمانية  
ابواب علمها انما اية الشارح هناك ثم المراد بالادراكات البرهنية اما الاشارة  
للمقصود المتعلقة بالاصول الكلية فان كل الالتفاتات ادراكات قولها  
جزئيا باعتبار ان متعلقة بجزئ من مطلق الاصول وهذا هو مقتضى سبب لقوله  
الآتي بها يمكن من الاستحصارها والالتفات اليها واما ادراكات جزئية  
متعلقة بخصوصه مستفاد من تلك الاصول فان الملكة لما كانت وسيلة  
الاستحصار والاصول وتلك الادراكات مستفاد منها علم ان الملكة يقدر

بها

باعتبار تلك الادراكات البرهنية لا يقال اطلاق العلم على الملكة يتفرغ ان من علم  
الملك بدون تلك الملكة لا يسمى عالما به مع بطلان لان نقول ان شانه عالمة الملكة  
حصولها ما يشبه له لا يناء في نفسه بالعلم الاخر اعني الملكة واعترض على تعريف علم الملكة  
بانها صانعة على البلاغة المكتسبة الا ان يقيد بالبرهنية اي من حيث يعرفها  
تلك الاحوال فيخرج الا لا يصدق عليها انما ملكة من هذه البرهنية بل هي ملكة من  
حيث يقدر بها علمها لا يصدق كلام بلوغ لكن يلزم علم هذا ان يكون علم الملكة بعلم  
الملك والبلاغة في التكلم متحد من بالذات فتشبه بالبرهنية **قول** بيان ذلك وان  
اه المفهوم من كلام الشارح حيث حمل الملكة على ملكة الاستحصار لان علم ملكة الاستحصار  
ان لا يحصل لاحد علم المعنى الملكة الا بعد تحصيل جميع المسائل وحيث وانما  
مخبرونه كدربة والظا انه يكفهم ان يحصل كيفية للتفكير يستلزم بها من استحصار  
ما كان مخبره وانما عنده من المسائل واستحصار ما كان مخبره لا منها كما اعتبر التمام التمام  
في العقابية هذا فان قلت يلزم من هذا البيان ان يكون واضع الفن عالما به قلت  
غاية ما يلزم ان واضع الفن بعد ان حصل له ملكة الاستحصار ووضع الاصول  
والاستنباط ما ينبغي كسب حديد وقيل حصول ملكة الاستحصار لا يسمى عالما بعنه  
به بهذا المعنى وان كان عالما بعنه آخر واي في زور في ذلك كما كونها جدي اودراك  
او يحصل اذا حمل العلم على الاصول والقواعد صحت تشبيه بالبرهنية ايضا لا  
تتعلق مقتضية الادراكات الجزئية فان حكم الاستفادة من تقدم الادراكات  
ان يكون العلم المشبه بعنه الادراك المطلق الا لا يمكن ان يكون الادراك المطلق  
جهة الادراك المطلق في الادراك المخصوص قد يكون جهة الادراك المخصوص كما  
ان العلم بالذليل جهة للعلم بالمدلول لكن المشبه للجهاد العلم من حيث هو باعتبار  
كونها جهة الادراك من حيث هو كما ثبتت من العبارة **قول** بلان يعلم  
الشيء بعينه ان المراد بالعلم المتعلق بالجوهر انما هو الملكة وان كان النحو عبارة عن المسائل  
**قول** ان له حالة بسيطة اجمالية يمكن ان يقال مراداة التبيين علم الملكة المذكورة بما

50

يحصل سببها من العلم الاجمالي لا التمثيل لها فلا يرد ما ذكره الفاضل المشي **قوله**  
ويوزن ويريد بالعلم نفس الاصول اه يمكن ان يقال سكت في عمل العلم على الادراك لان  
الادراك معنى الحقيقي فلا احتياج اليه بيان اراوة منه لولا اشارة في اول علم  
اي البيان المانع حله عليه بانواعه كحجج الاستدلال المتعلق اي علم بما مورث العلم  
في الملكة او الاصول ان سلم انه مجاز فلا شك انه مجاز مشهور كما اشار اليه بقوله  
لانه كثير اما بطلان عليها فمخرج علم الاضطرار **قوله** والعلم للمركب سواء كان  
باعتبار تصورهما بياتهما او التصديق باصولهما ولذا الكلام في المعرفة  
**قوله** هو علم ينقوض بقوله عم ان من العلم كهيئة المتكئون لا يعلم الا العلم  
بالعلم المهم الا ان يقال بعد تسليم بقوله هذا الكلام من رسول عم او من علم ما وضع العلم  
ان اباؤنا بعينه الامم مجاز الاصله العلم في العلم والمخلصون كما اشار اليه بقوله  
عم من اقلص بعد تكرار بعين مباحظت بين بيع الكمين فبعبه علم انه والله اعلم  
**قوله** ثم قد هي عنه ادرك ثانيا قبل المراهة فهو ينقض لما شيا من حوج الاكب  
بعدد والا فاحاصل بعد الذمبول التناوت لا ادراك الا مجازا والحق ان الذمبول  
فوان الصورة عن المدركة فيكون الموهوب بعد ادراكه وان كان بلاكب  
بعد يدنم فذكره الشارح في او ايل البتة الاول ان التناوت الذمبول اما هو  
مكون عنده واستهارة اياه لا بسم على الا انه امر عرني والتحقق كما هو  
ما ذكرناه ولم هذا بابا والشارح هناك الاستليم علمية **قوله** والمقصود قد جرى  
علم استعمال المعرفة في الجزئيات بدليل قوله في الايضاح الذي هو كما شرح بهذا  
الكتاب قيل يوزن هو يعلم رعاية لما اعتبر بعض الفضلاء من تخصيص العلم  
بالكليات والمعرفة في الجزئيات والفاء في فقال يعرف لتفريع دون التعليل  
حق يورده عليه ان مجرد استعمالها في الجزئيات لا يوجب اختصاصها به لشيء علم بتقدير  
التراوق ولا اشكال في هذا الاقتصار معتبر في ذكر الاصطلاح وقد يجب بان  
تمركز العلم بالمعرفة يستدعي تكتة والجزئيات علم ذلك استعمال يصح تكتة

قوله او ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد من جزئيات الاصول المذكورة جزئية  
المدرسة يستلزم جزئية الادراك الكل لان ادراك الكل كلي لا ادراك جزئي  
ولهذا تعرف جزئية الادراك واثارها بتقسيمها ان جزئية الادراك الجزئية  
المدرجات والافتقار الاصطلاح السابق لمب التكون متعلق المعرفة جزئية  
لانفس الادراك الاقرب ان قوله فرد فرد من التاكيد النطاق قد يجعل  
من قبيل وصف الشئ بنفسه قصد انا الكمال والمراهة كل فرد عن الاقرب وحده  
معرفة كل فرد على سبيل التفصيل والافراد دون الاقربان وقد ترك لفظة كل  
في مثل مع انه ان العموم مراهة كان يقال معرفة فرد فرد والنظران العموم متساويان  
قربية المقام فان التكتة في الاثبات قد تنم كما سيجي ان شاء الله ولا يجمل ان  
يجل على حذف المضاف وهو كل تلك القرينة **قوله** بمعنى ان اي فرد اثنان اما ان  
الاستفراق عرني وان المراهة امكان المعرفة لا المعرفة بالفضل **قوله** او البعض المغير  
المعين اراهه البعض الغير المعين من مثل التثنية والرابع والاكثر لا البعض المطلق  
او لا بهالة فيه بل وجه الف وفيه حصول هذا العلم لمن عرف سئلة منه كما هو  
به وبالبعض المعين الحذف والاضمار ويحذف كذا او التثنية او الاربعة ولو هيها  
ثم عدم الدلالة موهوبة في البعض الغير المعين ايضا كما لا يخفى **قوله** لكل من  
عرف سئلة منه قيل المراهة منه سئلة متضمنة لثلاثة احوال لان المذكورة التعريف  
احوال النفاذ بصيغة الجمع فلا يلزم من اراوة البعض حصول العلم المعارف بسئلة  
واحدة مطلق **قوله** وكذا الحجة البدئية هذا مبني على المشهور واما على الحقيقة  
فما سبق من ان الحجة البدئية قد يفتقرها الحال فلا يخرج مما ذكره وعلم البديع  
ان يخرج من التعريف كحقيقة المراهة كعلم البيان بعينه **قوله** وهو قرينة ضمنية يعني  
وصف الاصول بما ذكره اما كونه قرينة فلان تعليل الحكم بالموصوف بصفة وما  
في حكمه يند العلية كما لتعليل بالمشقة ما فاقين كرم الركب العالم ان ان علة  
الاكراه العلم فيفيد ان معرفة تلك الاحوال تكون النفاذ يطابق بما مستحق الحال

**قوله** او ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد من جزئيات الاصول المذكورة جزئية  
المدرسة يستلزم جزئية الادراك الكل لان ادراك الكل كلي لا ادراك جزئي  
ولهذا تعرف جزئية الادراك واثارها بتقسيمها ان جزئية الادراك الجزئية  
المدرجات والافتقار الاصطلاح السابق لمب التكون متعلق المعرفة جزئية  
لانفس الادراك الاقرب ان قوله فرد فرد من التاكيد النطاق قد يجعل  
من قبيل وصف الشئ بنفسه قصد انا الكمال والمراهة كل فرد عن الاقرب وحده  
معرفة كل فرد على سبيل التفصيل والافراد دون الاقربان وقد ترك لفظة كل  
في مثل مع انه ان العموم مراهة كان يقال معرفة فرد فرد والنظران العموم متساويان  
قربية المقام فان التكتة في الاثبات قد تنم كما سيجي ان شاء الله ولا يجمل ان  
يجل على حذف المضاف وهو كل تلك القرينة **قوله** بمعنى ان اي فرد اثنان اما ان  
الاستفراق عرني وان المراهة امكان المعرفة لا المعرفة بالفضل **قوله** او البعض المغير  
المعين اراهه البعض الغير المعين من مثل التثنية والرابع والاكثر لا البعض المطلق  
او لا بهالة فيه بل وجه الف وفيه حصول هذا العلم لمن عرف سئلة منه كما هو  
به وبالبعض المعين الحذف والاضمار ويحذف كذا او التثنية او الاربعة ولو هيها  
ثم عدم الدلالة موهوبة في البعض الغير المعين ايضا كما لا يخفى **قوله** لكل من  
عرف سئلة منه قيل المراهة منه سئلة متضمنة لثلاثة احوال لان المذكورة التعريف  
احوال النفاذ بصيغة الجمع فلا يلزم من اراوة البعض حصول العلم المعارف بسئلة  
واحدة مطلق **قوله** وكذا الحجة البدئية هذا مبني على المشهور واما على الحقيقة  
فما سبق من ان الحجة البدئية قد يفتقرها الحال فلا يخرج مما ذكره وعلم البديع  
ان يخرج من التعريف كحقيقة المراهة كعلم البيان بعينه **قوله** وهو قرينة ضمنية يعني  
وصف الاصول بما ذكره اما كونه قرينة فلان تعليل الحكم بالموصوف بصفة وما  
في حكمه يند العلية كما لتعليل بالمشقة ما فاقين كرم الركب العالم ان ان علة  
الاكراه العلم فيفيد ان معرفة تلك الاحوال تكون النفاذ يطابق بما مستحق الحال

قوله او ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد من جزئيات الاصول المذكورة جزئية  
المدرسة يستلزم جزئية الادراك الكل لان ادراك الكل كلي لا ادراك جزئي  
ولهذا تعرف جزئية الادراك واثارها بتقسيمها ان جزئية الادراك الجزئية  
المدرجات والافتقار الاصطلاح السابق لمب التكون متعلق المعرفة جزئية  
لانفس الادراك الاقرب ان قوله فرد فرد من التاكيد النطاق قد يجعل  
من قبيل وصف الشئ بنفسه قصد انا الكمال والمراهة كل فرد عن الاقرب وحده  
معرفة كل فرد على سبيل التفصيل والافراد دون الاقربان وقد ترك لفظة كل  
في مثل مع انه ان العموم مراهة كان يقال معرفة فرد فرد والنظران العموم متساويان  
قربية المقام فان التكتة في الاثبات قد تنم كما سيجي ان شاء الله ولا يجمل ان  
يجل على حذف المضاف وهو كل تلك القرينة **قوله** بمعنى ان اي فرد اثنان اما ان  
الاستفراق عرني وان المراهة امكان المعرفة لا المعرفة بالفضل **قوله** او البعض المغير  
المعين اراهه البعض الغير المعين من مثل التثنية والرابع والاكثر لا البعض المطلق  
او لا بهالة فيه بل وجه الف وفيه حصول هذا العلم لمن عرف سئلة منه كما هو  
به وبالبعض المعين الحذف والاضمار ويحذف كذا او التثنية او الاربعة ولو هيها  
ثم عدم الدلالة موهوبة في البعض الغير المعين ايضا كما لا يخفى **قوله** لكل من  
عرف سئلة منه قيل المراهة منه سئلة متضمنة لثلاثة احوال لان المذكورة التعريف  
احوال النفاذ بصيغة الجمع فلا يلزم من اراوة البعض حصول العلم المعارف بسئلة  
واحدة مطلق **قوله** وكذا الحجة البدئية هذا مبني على المشهور واما على الحقيقة  
فما سبق من ان الحجة البدئية قد يفتقرها الحال فلا يخرج مما ذكره وعلم البديع  
ان يخرج من التعريف كحقيقة المراهة كعلم البيان بعينه **قوله** وهو قرينة ضمنية يعني  
وصف الاصول بما ذكره اما كونه قرينة فلان تعليل الحكم بالموصوف بصفة وما  
في حكمه يند العلية كما لتعليل بالمشقة ما فاقين كرم الركب العالم ان ان علة  
الاكراه العلم فيفيد ان معرفة تلك الاحوال تكون النفاذ يطابق بما مستحق الحال

ان تعليل الحكم بالموصوف  
بصفة وما ذكره الحكم بالعلية  
بالمشقة

فيساق الذهن الى العين والمثلية والماثل في فواصح **قوله** عبارة عن معرفة هذه  
 الاحوال بهذا مع حذف المضاف الي عن ملكة معرفة هذه الاحوال ولو قال  
 لغير ان يكون معرفة هذه الاحوال موعين علم الكلام ليجب ان يذكر **قوله**  
 وهذا واضح لزوما وفساداً في نفس بانه اذا لم يكن المراد معرفة  
 احوال المفقود اصطلاح الاحوال الجزئية مع حذف المضاف وانت غير بان  
 علم لك ليس عبارة عن معرفة تلك الاصطلاح من حيث هي بل من الطبيعة المذكورة  
 قال اصحابنا انما قيل الطبيعة باق فاعلم **قوله** وليس مقتضى الحال الاطلاق الاحوال  
 بل ما حاصل السؤال انه يلزم الحاق المطابق والمطابق به وقد يجب بان المراد  
 باحوال اللغة الظهنية الجزئية كانا كيد مخصوص في ان زيد اعمام وبمقتضى  
 الحال الطبيعة العارضة للماثل بسبب الاحوال كالمثلية الحاصلة في زيد اعرف  
 من تقديم المفعول به في لم يذهب اليه **قوله** قلت قد شاع قوله حاصل الجواب  
 ان لا الخا لان المراد بمقتضى الحال هو الكلام الظاهري التام بل كيفية مخصوصة لا  
 لانفس الاحوال وبالطبيعة صدق المطابق بزنة المفعول مع المطابق  
 بزنة النا على عكس اصطلاح المفعول فانهم يقولون ان الكلام مطابق له  
 للجزئي بمعنى صدقة عليه بالماثل عندهم هو المطابق بزنة النا عن ولا يلزم  
 تطابق الاصطلاحين فقال لغة التي بسبب احتمال الكلام الظاهري عليها يكون  
 من صريحت الكلام الذي هو مقتضى الحال **قوله** والا فمقتضى الحال عند مقتضى  
 كلام موكد يستدل عليه في شرح الفناح بقوله في تعريف علم الكلام تطبيق  
 الكلام على ما يقتضيه الى ذكره فان المذكور حقيقة هو الكلام لا لفظه وانما مقتضى  
 والتاء فيه وعورض بان قوله انكارا لطلب وترهقه وخلوفه منه يقتضيه ما كيد  
 الكلام وهو باو استى نا وتقرين من الموكد قول صاحب الفناح الحالة المتفنية  
 للمذكور لفظه لتعريف للتسمية الا غير ذلك فمقتضى ان مقتضى نفس تلك اطال  
 او المحتمل يحمل على الحكم سيما اذا كان اغلب على ان اقتضا الحال في الحقيقة الى

فيساق الذهن الى العين والمثلية والماثل في فواصح قوله عبارة عن معرفة هذه  
 الاحوال بهذا مع حذف المضاف الي عن ملكة معرفة هذه الاحوال ولو قال  
 لغير ان يكون معرفة هذه الاحوال موعين علم الكلام ليجب ان يذكر قوله  
 وهذا واضح لزوما وفساداً في نفس بانه اذا لم يكن المراد معرفة  
 احوال المفقود اصطلاح الاحوال الجزئية مع حذف المضاف وانت غير بان  
 علم لك ليس عبارة عن معرفة تلك الاصطلاح من حيث هي بل من الطبيعة المذكورة  
 قال اصحابنا انما قيل الطبيعة باق فاعلم قوله وليس مقتضى الحال الاطلاق الاحوال  
 بل ما حاصل السؤال انه يلزم الحاق المطابق والمطابق به وقد يجب بان المراد  
 باحوال اللغة الظهنية الجزئية كانا كيد مخصوص في ان زيد اعمام وبمقتضى  
 الحال الطبيعة العارضة للماثل بسبب الاحوال كالمثلية الحاصلة في زيد اعرف  
 من تقديم المفعول به في لم يذهب اليه قوله قلت قد شاع قوله حاصل الجواب  
 ان لا الخا لان المراد بمقتضى الحال هو الكلام الظاهري التام بل كيفية مخصوصة لا  
 لانفس الاحوال وبالطبيعة صدق المطابق بزنة المفعول مع المطابق  
 بزنة النا على عكس اصطلاح المفعول فانهم يقولون ان الكلام مطابق له  
 للجزئي بمعنى صدقة عليه بالماثل عندهم هو المطابق بزنة النا عن ولا يلزم  
 تطابق الاصطلاحين فقال لغة التي بسبب احتمال الكلام الظاهري عليها يكون  
 من صريحت الكلام الذي هو مقتضى الحال قوله والا فمقتضى الحال عند مقتضى  
 كلام موكد يستدل عليه في شرح الفناح بقوله في تعريف علم الكلام تطبيق  
 الكلام على ما يقتضيه الى ذكره فان المذكور حقيقة هو الكلام لا لفظه وانما مقتضى  
 والتاء فيه وعورض بان قوله انكارا لطلب وترهقه وخلوفه منه يقتضيه ما كيد  
 الكلام وهو باو استى نا وتقرين من الموكد قول صاحب الفناح الحالة المتفنية  
 للمذكور لفظه لتعريف للتسمية الا غير ذلك فمقتضى ان مقتضى نفس تلك اطال  
 او المحتمل يحمل على الحكم سيما اذا كان اغلب على ان اقتضا الحال في الحقيقة الى

هو نسبة المتكلم للاحوال الكلام المكيف واما ما ذكره من دلالة التعريف فقد اجاب عنه ان  
 الشرف بان بعض المتفنيات كالمؤكدات واداة التعريف مما يذكره فوجب حمل التوكيد على ال  
 التغليب رعاية لما خرج به في الاجمال والتفصيل والقول بان مقتضى نفس التوكيد  
 والتعريف لا اوانها مرفوع بان مرجع اقتضاها اقتضاها واما ما بان في جعل الاقضاء  
 مسموعا لتعلقه بالسموع جعل ايضا ما يتعلق بالمدكورين كذا وان المذكور حقيقة  
 هو الكلام الجزئي لا الكلي الذي جعله مقتضى الحال فلما اصبحت ال التا وبل مع التقديم  
 كان اختيار الموافق للتفسير في معظم المواضع اولى وان وجد التماثل بين التا  
 وبلين بان في احدتهما مما اعطاه علم لفظي الذي هو عينه في التحقيق وفي الاقضاء المسبب  
 علم السبب الذي هو غيره ويرد على الاول وهو ان مقتضى نفس التوكيد اداة  
 التوكيد بل هو كقوله واكاه واتا وكيد والتعريف بالتام وقد اشار الى جوابه في حاشية  
 حاشية على شرحه بان اقتضاها التا كيد صريحة اقتضاها التا كيد قال وفس عليه اقتضاها  
 التعريف التا انه ينبغي ان يكون المقلب مخصوصا بزيادة كقوله او كثرة او نحوها وليس  
 بظاهرها والظاهر على تقدير المقتضى او الجواز في النسبة الا انما عليه او جعل التا  
 تجازا الا يرد من قبيل ذكر المقيد وادارة المطلق بقرينة ما ذكره في الاجمال والتفصيل  
 ومع ان كان مقتضى مقتضى بالظرف والظرف يكون التا اولى لا يعبر عنه متعلقا بالمدكورين  
 المذكورين اللهم الا ان يحمل على لفظي متعلقا باللفظ وهو من شأنه ان يكون مذكورا  
 في هذه الحالة ولا يخفى بعده **قوله** انه كلام موكد اذ ان كلام موكد كونه يشوب  
 القياس لزيد الا انه اقتصر في العبارة اعما واقل التسمية في الذهن وقيل ان مقتضى  
 الا ان الحاشية يقتضيه خصوصية في الكلام المشتمل على الحكم الذي يقتضيه منع او ولا  
 فضل كما في اقتضاها خصوصية الحكم الا انه جعل مقتضى التا كيد لا موعاه  
 اليد على ماسبق **قوله** واحوال الامساة ايضاه جوهرا عما يتوهم من ان الامساة  
 احوال غير مندوحة فيما سبق لعدم كونه لفظا مع انه با من ابوات هذا الفصح  
 الهم ارجع الى احوال اللفظ **قوله** يتبعه جواهر تركيب له لا بد من مقتضى التوكيد

فيساق الذهن الى العين والمثلية والماثل في فواصح قوله عبارة عن معرفة هذه  
 الاحوال بهذا مع حذف المضاف الي عن ملكة معرفة هذه الاحوال ولو قال  
 لغير ان يكون معرفة هذه الاحوال موعين علم الكلام ليجب ان يذكر قوله  
 وهذا واضح لزوما وفساداً في نفس بانه اذا لم يكن المراد معرفة  
 احوال المفقود اصطلاح الاحوال الجزئية مع حذف المضاف وانت غير بان  
 علم لك ليس عبارة عن معرفة تلك الاصطلاح من حيث هي بل من الطبيعة المذكورة  
 قال اصحابنا انما قيل الطبيعة باق فاعلم قوله وليس مقتضى الحال الاطلاق الاحوال  
 بل ما حاصل السؤال انه يلزم الحاق المطابق والمطابق به وقد يجب بان المراد  
 باحوال اللغة الظهنية الجزئية كانا كيد مخصوص في ان زيد اعمام وبمقتضى  
 الحال الطبيعة العارضة للماثل بسبب الاحوال كالمثلية الحاصلة في زيد اعرف  
 من تقديم المفعول به في لم يذهب اليه قوله قلت قد شاع قوله حاصل الجواب  
 ان لا الخا لان المراد بمقتضى الحال هو الكلام الظاهري التام بل كيفية مخصوصة لا  
 لانفس الاحوال وبالطبيعة صدق المطابق بزنة المفعول مع المطابق  
 بزنة النا على عكس اصطلاح المفعول فانهم يقولون ان الكلام مطابق له  
 للجزئي بمعنى صدقة عليه بالماثل عندهم هو المطابق بزنة النا عن ولا يلزم  
 تطابق الاصطلاحين فقال لغة التي بسبب احتمال الكلام الظاهري عليها يكون  
 من صريحت الكلام الذي هو مقتضى الحال قوله والا فمقتضى الحال عند مقتضى  
 كلام موكد يستدل عليه في شرح الفناح بقوله في تعريف علم الكلام تطبيق  
 الكلام على ما يقتضيه الى ذكره فان المذكور حقيقة هو الكلام لا لفظه وانما مقتضى  
 والتاء فيه وعورض بان قوله انكارا لطلب وترهقه وخلوفه منه يقتضيه ما كيد  
 الكلام وهو باو استى نا وتقرين من الموكد قول صاحب الفناح الحالة المتفنية  
 للمذكور لفظه لتعريف للتسمية الا غير ذلك فمقتضى ان مقتضى نفس تلك اطال  
 او المحتمل يحمل على الحكم سيما اذا كان اغلب على ان اقتضا الحال في الحقيقة الى

فيساق الذهن الى العين والمثلية والماثل في فواصح قوله عبارة عن معرفة هذه  
 الاحوال بهذا مع حذف المضاف الي عن ملكة معرفة هذه الاحوال ولو قال  
 لغير ان يكون معرفة هذه الاحوال موعين علم الكلام ليجب ان يذكر قوله  
 وهذا واضح لزوما وفساداً في نفس بانه اذا لم يكن المراد معرفة  
 احوال المفقود اصطلاح الاحوال الجزئية مع حذف المضاف وانت غير بان  
 علم لك ليس عبارة عن معرفة تلك الاصطلاح من حيث هي بل من الطبيعة المذكورة  
 قال اصحابنا انما قيل الطبيعة باق فاعلم قوله وليس مقتضى الحال الاطلاق الاحوال  
 بل ما حاصل السؤال انه يلزم الحاق المطابق والمطابق به وقد يجب بان المراد  
 باحوال اللغة الظهنية الجزئية كانا كيد مخصوص في ان زيد اعمام وبمقتضى  
 الحال الطبيعة العارضة للماثل بسبب الاحوال كالمثلية الحاصلة في زيد اعرف  
 من تقديم المفعول به في لم يذهب اليه قوله قلت قد شاع قوله حاصل الجواب  
 ان لا الخا لان المراد بمقتضى الحال هو الكلام الظاهري التام بل كيفية مخصوصة لا  
 لانفس الاحوال وبالطبيعة صدق المطابق بزنة المفعول مع المطابق  
 بزنة النا على عكس اصطلاح المفعول فانهم يقولون ان الكلام مطابق له  
 للجزئي بمعنى صدقة عليه بالماثل عندهم هو المطابق بزنة النا عن ولا يلزم  
 تطابق الاصطلاحين فقال لغة التي بسبب احتمال الكلام الظاهري عليها يكون  
 من صريحت الكلام الذي هو مقتضى الحال قوله والا فمقتضى الحال عند مقتضى  
 كلام موكد يستدل عليه في شرح الفناح بقوله في تعريف علم الكلام تطبيق  
 الكلام على ما يقتضيه الى ذكره فان المذكور حقيقة هو الكلام لا لفظه وانما مقتضى  
 والتاء فيه وعورض بان قوله انكارا لطلب وترهقه وخلوفه منه يقتضيه ما كيد  
 الكلام وهو باو استى نا وتقرين من الموكد قول صاحب الفناح الحالة المتفنية  
 للمذكور لفظه لتعريف للتسمية الا غير ذلك فمقتضى ان مقتضى نفس تلك اطال  
 او المحتمل يحمل على الحكم سيما اذا كان اغلب على ان اقتضا الحال في الحقيقة الى

فليصاحف من مودة الرجوع الى شروع الفتحة فتقول التبع الاستواء شواذ شيئا  
 والمخاض اسم مع صاحبة بمعنى الاثر او بمعنى صاحبة وفي الامامة صفة للمخاض بقدر المتعلق  
 معرفة وجهها وجعلها حالا وان كان اقرب لفظا بعد معنى اولها حسن في تقديره للمخاض  
 كمال كونه الامامة ثم ما يرد من هذا القيد تخصيص المخاض بالمعنى الذي يفيد بها التركيب هو ان  
 عن الصفات المتحققة بها الراجحة اليها وترى التركيب التركيبية او مفرداتها الواقعة  
 فيها وجعل الامامة ظرا للمخاض لانها منبغها فكانها جملة بها واقترنت الامامة على الد  
 الدلالة ولان على ان المعنى في المخاض الامامة التركيب اياها لسامع لا لوجه ولا لثابتا عليها  
 وما يتصل عطف على المخاض وغيره بالتركيب ومن الاستحسان بيان ما والمراد بالاستحسان  
 على ما في شرح الشرف للمفاتيح مفهومه للتحقق ومن غيره عدم الاستحسان وما يرد  
 ذكره ان التركيب المفيد صاحبة قد يستحسن من متكلم في مقام فيحل على انه قصد بها ولا يحسن  
 من آخره فذكر المقام لسوء ظن به ولا يجل على قصدها بل على ان صدورها من انفعال  
 وكذا حال المخاطب فلا بد لصاحب المقام معرفة المخاض من معرفة كون التركيب كسنة  
 يستحسن من ايراد تركيبه منطبقه ما ساقها لاجلها ومن فعل كل تركيب يرد عليه  
 على ما يليق كمال المتكلم وقوله يستحسن متعلق بالتبع وتبينه على نحو جعله من المتكلم  
 لزيادة الايضاح وان لم يكن لا فراجح شيئا وان كان من هذا الاثر ان ما يرد  
 هذا العلم لاجلها ينبغي ان يقصد به المتبع فلو قصد تخفيفه عن هذا اقر لم يخرج بذلك عن  
 كونه علم الله كذا في شرح الشرف للمفاتيح وقد ذكر ان جعل الامام في لغيره للمعاقبة كما  
 في لدو الموت يعنى ان غاية التبع المذكور وعاقبة هو الاثر او في حيزها واصلا واما  
 قوله المقدمة لبيان الحد والنقص فاما بالنسبة الى غير من وافق الفهم والنقص  
 بمعنى العائقة ثم ذكر الوقوف بعد المعرفة المفهومة من التبع وتبينه على ان سبب  
 الاثر هو حضور المخاض في الذهن لا بوجوه المعرفة فمنه كما في حال الذهن  
 والماتوع من المعاني ككونها بالضرورة للوقوف عاما ومعنى تطبيق الكلام على المتفق  
 فذكر من شرح **قوله** هو جبين لم يذكر الوجه الثالث الذي اشار اليه في

في الايضاح وهو ان قوله وغيره بهم لم يوجب صيانة لحدود عن الاتفاظ  
 المهمة لان المصنف لم يذكره مستقلا لابل ثور به الوجهين السابقين حيث  
 قال بيان قوله وغيره بهم لم يبين مراده به فكانه لم يعتد به وقد حقق ان لفظ  
 في شرح المفاتيح ان المراد به عدم الاستحسان **قوله** وانما انه فسر التركيب  
 انه حاصله لزوم تعريف الملك بالجهول لانه افض فيه تركيب البلقاء وموقفا  
 يتوقف على معرفة البلاء الى فوفوة في تعريفها التركيب فان اراد بها التركيب  
 تركيب البلقاء فقد جاء الدور في تعريفه **قوله** البلاء الجلاء المأخوذة في قوله  
 البلاءة وبقيت بخولة لان لتوفى الدورى لا يقبله موقفة الموقف واد اجعلت  
 البلاءة جعلت له اكب البلاءة المأخوذة في تعريف الملك المتوقف مع فنها على  
 موقفة البلاءة وان اراد غيرهم بسببته كانت الجملة على جملتها وعلى هذا التقديم  
 لا يرد ان يقال لزوم الدور او ذكر الجمل في تعريف البلاءة لا يكون سببا  
 للعدول ان تعريف الملك بما ذكره والاضحاح ان بيان لزوم الدور في تعريف  
 في تعريف الملك نعم وان قوله وقد عرفها في كتابه الى انه يشبه الى ان لزوم  
 المحذور الشرايى تبني على التوفى السكاكى للبلاءة فلا يصلح سببا للعدول المحض  
 عن تعريف الملك بما ذكره لعدم توفى البلاءة بما عرفها به السكاكى وقد يوجد بان  
 لا كان لزوم المحذور في تعريف الملك على تقديم معتد به وهو تقديم تعريف البلاءة  
 بما ذكره صاحب المفاتيح جرد في السرب عن الدور فقد رغبه واعلم ان السكاكى  
 لم يرد بتفرقة الخواص صحتها وبما يرد تلك الانواع على وجهها توفى الحق وانما  
 بله ما وادى الوجود بما ساق بل ما يصدق عليه في الجملة انه لا فية الحق وانما  
 الوجة **قوله** كما في له في كتابه حيث قال في الاثر القسم الثالث واذ قد تحققت  
 ان علم الله والبيان موقفة الخواص تركيب الكلام ومعرفة فضاوية الله ان ثم لم نوافى  
 بالموقفة المذكورة من قبيل الماطن التي لا تخلو في المقوم لا شرا ان العلم اما عبارة  
 عن الملك او الاصول والاقوال وادراكها والموقف ليس اشياء منها

قوله في تعريف البلاءة المأخوذة في قوله  
 البلاءة جعلت له اكب البلاءة المأخوذة في تعريف الملك المتوقف مع فنها على  
 موقفة البلاءة وان اراد غيرهم بسببته كانت الجملة على جملتها وعلى هذا التقديم  
 لا يرد ان يقال لزوم الدور او ذكر الجمل في تعريف البلاءة لا يكون سببا  
 للعدول ان تعريف الملك بما ذكره والاضحاح ان بيان لزوم الدور في تعريف  
 في تعريف الملك نعم وان قوله وقد عرفها في كتابه الى انه يشبه الى ان لزوم  
 المحذور الشرايى تبني على التوفى السكاكى للبلاءة فلا يصلح سببا للعدول المحض  
 عن تعريف الملك بما ذكره لعدم توفى البلاءة بما عرفها به السكاكى وقد يوجد بان  
 لا كان لزوم المحذور في تعريف الملك على تقديم معتد به وهو تقديم تعريف البلاءة  
 بما ذكره صاحب المفاتيح جرد في السرب عن الدور فقد رغبه واعلم ان السكاكى  
 لم يرد بتفرقة الخواص صحتها وبما يرد تلك الانواع على وجهها توفى الحق وانما  
 بله ما وادى الوجود بما ساق بل ما يصدق عليه في الجملة انه لا فية الحق وانما

والزمن ان الملكة لتلك العدة او اصوله فو اعد مفيدة ايها ولو اردت بالمتبع  
الملكة المبينة عليه كان **قوله** بتبينها على اهل الذين ومن هو انه او  
استعمل السبب في السبب او بالعكس فالمراد بالسبب المقصود هو السبب المقصود مثلا  
او اقبل رغبيا الغيث يكون المراد بالبنات الحاصل بالغيث لا مطلق **النبأ قوله**  
صان ان مؤنث العرب اه وكذا علم الله وعلم ملائكة ثم هذه العلوم وان كان يخرج عن التعريف  
بصحة قوله بقرائة او اجعل مؤنثه الا ان المراد الاشارة الى الخواص من اول الامعان  
في ذكر متبع فوايد اضطر مثل الاستعارة بصعوبة المطا والبنية علم طريق **العالم قوله**  
بعد تسليمه لانه كلام السكاكي اشار الى منع ذلك بان يقال قوله في تركيب البليغ  
ليس جزوه من التفسير بل التفسير قوله الهاء صفة الصادرة عن له فصل تميز  
وهذا الجمله معتدة لبيان ان هذه التركيب في الواقع تركيب البليغ ولما يلزم  
منه اذ البليغ في تفسير التركيب **قوله** واولا فيهم من قوله بتوفيه خواص اه  
حاصل الجواب احتيا والشك الذي من التره به المذكور ومنع لزوم التعريف بالجمهور  
فانه انما يلزم لو لم يكن في الكلام ما يشير بان المراد بالتركيب تركيب الفكر المتكلم وهو م  
فان المفهوم من التاديه وكذا الالايه حيث كانت مصاغة اما المتكلم ان يكون التركيب  
ايضا بهذه المثابة او لو قيل مثلا البلا من بلوغ المتكلم تاديه المعنى هذا مقتضا  
بكل كلام غيره عما يبينه ما هو معنى التوفيه بالنظر الى التركيب الغير كانه تركيب الكلام  
ان يحل التاديه على تقديرها وكشفها عن الغير فواء كانت معا هذه اسم الاعيان المتنازع  
بهدو وضع اعتراف الصنف فبليغ له بجاهه تركيب المتكلم من التركيب المذكور في التوفيه  
ولا حاجة اليه اما ان يبين انهما غيرهما مطلقا فقوله لانها اسم محمول على المبالغة  
في مقام المحاوره كما سبق تشبه الماشية في العبان بعد وضوح المقدم ليس هو ادب  
المخلصين **قوله** ان يكون لغز شكل الاظهر في العبان ان يقول نفس شكل بترك ان يكون  
لكن ما ذكره ملايم لما في الفتح حيث قال من ان يكون مقصود به نفس شكل  
**قوله** مع تطبيق الكلام فقد عتقت الى ارادته مع تطبيق كلامه والا فقله

116  
بما كان في...

ومن هنا يقال الحق ان التركيب اعم من تركيب فكل التركيب هو علم ما يسع في كون معنى قوله في تاديه في حق تاديه  
المراد بالنسبة اليها وانما به مقدر الجمع للمفرد فيكون منة او ايد اذ ان لا اقتضاها بان فتنه رعان بورا سببه وارجان مثل علم ما يسع  
ويعلم ان يزينه ميلا علم ما يسع له

**شرح المتبع** قوله تطبيق الكلام مع ما يتقنه الحال فذكره ان الكلام اعم  
من الذي هو اللفظ وتطبيقه ان يورده عما ينبغي ومن الكلام يتبعه وتطبيقه ان  
يحلل علم ما ينبغي فكيف يكون التطبيق الكلام علم اطلاقه مع التوفيه وقصده  
بان المراد بتوفيه خواص تركيب نفسه فتماما على تركيب تركيبه  
**شرح المفتاح** وليس بشئ انه لم يوفق لها خواص حتى يضاف اليها وتكون  
بان الاصل في تعريف الاضافه وان كان هو العمد لكنه يستعمل في غيره الاصل كثيرا  
لما سمع في اصول المسند من هذا الكتاب **قوله** وليس المراد على انه يورده تشبيهات  
البليغ وقيل لا يحذف في هذا المعنى اصلا احاد اريد بالتشبيهات واليها ذات التوفيه  
فظهار وانما اذ اريد اشياء صافيان المعنى يكون يكون ايراد امثال التشبيهات  
والجارات وامثول لهما مستعمل في كثيره يقال فعلت ما فعلت وفعلت ما فعلت ولا  
يشبه المراد منها علم الصلوة مسكه من الادراك فيجوز ان يراد منه التوفيه وقوله  
توفيه خواص التركيب وانما يفتح توفيه انواعا وانما لها لانه من تركيب  
الكلام مفهوما من قوله تاديه المقادير بلوغ المتكلم تاديه الكما بتركيبه عدليه  
اقتضاها بتوفيه خواص التركيب المذكور في علم الكما حقا وبما يراد اولا في التوفيه  
والى ذلك كونه والكناية المعلومه في علم البيان مع وصفها **قوله** كيفية تطبيق

اي كيفية يوافق الكلام فتح يغير مطالبنا لمتقنه الحال **قوله** في المقصود اه لا يخفى  
ان غير بغيره عيان المتن راجع الى علم الكما لكن لما قال المصنف في الايضاح الذي  
هو كما شرحه لهذا الكتاب ونظم المقدم في الاورد والشرح نظم المقدم تاديه  
وتبينها علم ان الخوض الكما باعتبار كونه مقصودا اهليا وبهذا يظهر في التوفيه  
الكتبة وان عدت منذ رجه في علم الكما تغليب اشد انصارها به حيث حوت  
معها فلفظ من بيانية في التحقيق وبهذا التوفيه فلما كون الكلام من قبيل الظاهر  
الكل في الاورد وارتابا قوله والا صدق علم الكما حيث لم يقل لصدق المقدم في  
علم الكما بما قبله وانما يوافق ان الخوض هو المقدم من علم الكما وصدقه  
علم كل باب فاقال لخصا في لطرفيات لا غير وان الاشياء والثلثه  
الخصاص

وهذا يؤيد ما يقال ما لا يورده  
منه ان المراد به انما في تعريف البلاغة  
منه انما في تعريف البلاغة  
منه انما في تعريف البلاغة  
منه انما في تعريف البلاغة  
منه انما في تعريف البلاغة  
منه انما في تعريف البلاغة

قوله قد نفس المتكلم شأن  
ان يتبع النسبة والاشياء  
منه انما في تعريف البلاغة  
منه انما في تعريف البلاغة  
منه انما في تعريف البلاغة  
منه انما في تعريف البلاغة  
منه انما في تعريف البلاغة

منه انما في تعريف البلاغة  
منه انما في تعريف البلاغة  
منه انما في تعريف البلاغة

خارج عن علم المعاني للقطع بان تعريف العلم مثلا خارج عنه فلا احتياج الى  
 اتمام المقول لافراجه وان اتم او العلوم ثلثة يمكن تعريف الموضوعات والمبادى والمائيل  
 فلا يكون الكل اعني علم المعاني من غير الاشارة الثمانية ولو حملت من علم التبيين  
 والعقود جمعية بدليل المقام والمعلم في المقام الذي هو بعض من علم الله المتناول  
 ولو حملت التعليل والتسليم والغيره من الاشارة الثلثة المبادى والموضوعات  
 لاستقام الكلام ايضا **قوله** وهذا هذا الخلا وجه الظهور ان المذكور في الباب هو  
 الثمانية اصول وقد اوردوا في لفظنا في اشارة العلم على الملكة والحقير وهو  
 السبب في السبب كما قيل في غيره فامل **قوله** لا ياتي له مقدر من غير العلم من  
 حال الاكذابي قول السبب وقيل لا يجوز ان لا ياتي له موجوده بل هو مدونه بين  
 اسمان وقيل ما سئل في كبر **قوله** فامله بنفس التكليم لا شك ان تلك النسبة  
 في لفظها في السبب والاشارة اعم واعرفب مثلا هو طلب القرب فمع قباها  
 بنفس التكليم له موجوده فيهما وجودا متماثلما كايه في النفس لانها متعلقة  
 له حاصله صورته في نفسه للقطع بان الاحتياج في تصديق ان تصور  
 الابعاد والاشارة بان الموجود في نفس من قال القرب في طلب القرب والى السبب  
 لا يجوز تصوره كذا نقل من الشارع في قوله هو تعلق احد جزئي الكلام بالآخر  
 متاسمة او النسبة بهذا المعنى فامية باحد الطرفين لا غير وقد بينا في بيان  
 من قال زيد فاما غير عالم بعينه فهو متعلق بالكل اجماعا مع انه لم يعم النسبة بنفسه  
 قطعا ويجاب بان اطلاق التكليم بالتكليم بكلام علم كما من ذكره كوكا ما ما باعتبار  
 المعنى اللغوي او باعتبار ان ما قرأه ككلام في نفس الامر لا يشتمل على نسبة  
 بغير السكوت عليه اذ اورد عن هو عالم بالوضع لا بسبب صدوره عنه ولحق  
 ان اعتبار قيام النسبة بتعريف التكليم باعتبار القاب او حسب القوا والمراد  
 قيامها بها لولا المانع او انها من اشارة المقام بها والقرينة ما سيق من ان  
 قول الشاك والمخون والساير واسا من كلام الامن البين ان لا قيام نسبة  
 مع المعنى المذكور بنفسه **قوله** لانه لا يشتمل النسبة الاشارة ولو

في لفظها في السبب والاشارة اعم واعرفب مثلا هو طلب القرب فمع قباها بنفس التكليم له موجوده فيهما وجودا متماثلما كايه في النفس لانها متعلقة له حاصله صورته في نفسه للقطع بان الاحتياج في تصديق ان تصور الابعاد والاشارة بان الموجود في نفس من قال القرب في طلب القرب والى السبب لا يجوز تصوره كذا نقل من الشارع في قوله هو تعلق احد جزئي الكلام بالآخر متاسمة او النسبة بهذا المعنى فامية باحد الطرفين لا غير وقد بينا في بيان من قال زيد فاما غير عالم بعينه فهو متعلق بالكل اجماعا مع انه لم يعم النسبة بنفسه قطعا ويجاب بان اطلاق التكليم بالتكليم بكلام علم كما من ذكره كوكا ما ما باعتبار المعنى اللغوي او باعتبار ان ما قرأه ككلام في نفس الامر لا يشتمل على نسبة بغير السكوت عليه اذ اورد عن هو عالم بالوضع لا بسبب صدوره عنه ولحق ان اعتبار قيام النسبة بتعريف التكليم باعتبار القاب او حسب القوا والمراد قيامها بها لولا المانع او انها من اشارة المقام بها والقرينة ما سيق من ان قول الشاك والمخون والساير واسا من كلام الامن البين ان لا قيام نسبة مع المعنى المذكور بنفسه

ولو اريد ببيع النسبة اشارة في الكلام مع يشتمل الاشارة امان من اوريد  
 التكليم با ضرب اوجه النسبة به المشتمل عليه كان بقية كذا الانتزاع لغوا عندنا  
 للمعنى انه مخالف للاستعمال ولو ارجع الشئ في قوله الاشارة الى العقيدة المعينة  
 فجميعا انه خلاف الظاهر ان يقال ان كان له نسبة في الاشارة فمماثل **قوله**  
 سواء كان الى باب او سلب المضاف محذوف اي يعلق ايجاب او سلبه والانتزاع  
 التعلق المذكور ليس بايجاب ولا سلب كما لا يخفى **قوله** في اهد الا زمنة الثلثة وقع  
 لما يتوهم من ان الاخبار الاستقبالية الايجابية مثلا تصيغوم زيد ينوي ان يكون  
 كافة في كلها والسببية هنا قه كلها او النسبة خارجية ثم فيصدق السلب ويكذب  
 الايجاب ووجه ذلك لان الكذب عدم مطابقة النسبة الكلامية للنسبة  
 الخارجية المحققة لا انتفاء المطابقة مطلقا ولو بانسواء المطابق فقل تقدير اشارة  
 النسبة الخارجية يلزم الكذب بالنظر اليها فالصواب ان يقال في قوله اهد الا زمنة  
 الثلثة اشارة امان الاخبار والاستقبالية لا يهد في قوله الاشارة في لفظهم **قوله**  
 تطابقه او تطابقه تكثيرا للعبارة وتاميد للمباحث المذكورة في التنبيه الاتي الا انه مدار  
 الفرق بين الخبر والاشارة كما لا يخفى **قوله** ما لكلام خبر اى من حيث احتمال التصديق و  
 الكذب كما انه تفتية ومسلية ومقدمة ومطلوب ونسبة من حيث انه يشتمل  
 علم الحكم وسؤال عنه وقوله وسئل ومطلوب به وما حصل منه **قوله** وان لم يكن نسبة  
 خارج كذا المقصود ارجاع النفي الى القيد الاول بقرينة ما اشتمل ان الا خارج  
 للاشارة **قوله** له متعلقات بكلمة الكلام علم الخبير كما عرفت فيما سبق **قوله**  
 واذ كان فلدا اوعى معناه اراو بان فعل الفعل الاصطلاحي وبمعنى ما يعم المتعارف  
 وهو ما ينهم منه مع الفعل لا بصيغته فحروف التنبية واسماء الاشارة ونظايرها  
 وشبه الفعل وهو ما يستقاه منه فكر بصيغته وقد يطلق مع الفعل علم ما ينشأ  
 التسمين وكذا اشبه الفعل وكلام الشارع مبني عليه وعم ان المراد بالفعل معان  
 الاصطلاح لا ما يمدح والحمد والحقيق وان كان كلام الابعاد يشتمل على الكلام

في لفظها في السبب والاشارة اعم واعرفب مثلا هو طلب القرب فمع قباها بنفس التكليم له موجوده فيهما وجودا متماثلما كايه في النفس لانها متعلقة له حاصله صورته في نفسه للقطع بان الاحتياج في تصديق ان تصور الابعاد والاشارة بان الموجود في نفس من قال القرب في طلب القرب والى السبب لا يجوز تصوره كذا نقل من الشارع في قوله هو تعلق احد جزئي الكلام بالآخر متاسمة او النسبة بهذا المعنى فامية باحد الطرفين لا غير وقد بينا في بيان من قال زيد فاما غير عالم بعينه فهو متعلق بالكل اجماعا مع انه لم يعم النسبة بنفسه قطعا ويجاب بان اطلاق التكليم بالتكليم بكلام علم كما من ذكره كوكا ما ما باعتبار المعنى اللغوي او باعتبار ان ما قرأه ككلام في نفس الامر لا يشتمل على نسبة بغير السكوت عليه اذ اورد عن هو عالم بالوضع لا بسبب صدوره عنه ولحق ان اعتبار قيام النسبة بتعريف التكليم باعتبار القاب او حسب القوا والمراد قيامها بها لولا المانع او انها من اشارة المقام بها والقرينة ما سيق من ان قول الشاك والمخون والساير واسا من كلام الامن البين ان لا قيام نسبة مع المعنى المذكور بنفسه

على اعتبار روقه ولاجه تخفيفه بالجزء الجيب بان وجه التخصيص بالذكوره  
 السبق في الاعتبار واوفقه الاشتغال على اللطائف كما سيرج به نفسه في اول احوال  
 المسامحه **قوله** ولاعاجبه اليه بعد تقييد الكلام بالبلوغ اجيب بان الغرض التبيين بان  
 هذا التقييد مدفوع في مفهوم الاطراب وتولم يقيد الزيادة لم ينهه اعتبارها في  
 مفهومه وان كان كذلك في نفس الامر **قوله** فالذي بهاته او قيل بيان السبب والتعليل  
 وظيفة الشارع ولا علم المحل الا الاشارة الى المثل ابي اولاد احوال مالا فرب هوون  
 فالصواب **قوله** ومن رام اما قوله ففي كلامه اكثر واظهر وقعا على في وبيان  
 بان كلام المحل ايضا ما سدر في نظر ارباب الفن بتصوره عن انه ما سدر  
 ما يتم **قوله** فجعل بابا ساء هذا بالنظر الى تسمية الشارع واما بالنظر الى ترتيب  
 المحل فالجواب ان اس هو الاشارة وكذا الكلام فيما بعده علم ما ينهه من  
 الترتيب السابق المذكور في الحق ولا يخالف الكلام عن الاشارة الى ان الترتيب  
 الاقرب هذا الذي فكر لاما فكره المحل **قوله** ولذا لم يقل احوال القدر ابي  
 لكون القدر والنقل والوصل احوال الا انفسها واما الاشارة الى وسطا بينهما  
 لا تقف اسوق الكلام اياه تصدق فيه المشكليه الطرفية والظهوره يستخرج به  
**قوله** وسيم هذا البحث بالتبيين اني اعلم مني وتسمي وتسمى وكسيتي  
 او الشتر فيه بسمي وكسيتي وكسيتي عن الواد والسا وعوض عن الواد وقع  
 قوله لانه قد سبقت منه فكر ما اشارت الى ان التبيين انما يتعلل فيما يتعلق به قرب  
 من العلم سابقا او كان في فكليه كما بعد بيانه او انه يستعمل فيما لا يتصلج الى الدليل كل  
 كما بعد بيانه وما يتعلق به سلم سابق في فكليه **قوله** فلا دور كما يتوهم صاحب الفتاح  
 حيث ابطال تعريف الجزم بما يحتمل الصدق والكذب بان الصدق معرف بالجزم عن شئ  
 علم ما هو به هو فيسوق معرفه الجزم على معرفه صدق المتوفقه على معرفه الجزم  
 واعتراض عليه الشارع في شرح الفتاح بان اللزم في تعريف الجزم او الصدق  
 للزوم الدور لانه تعريف الجزم على التبيين كما هو المدعى وان قلت جزم بان ما ذكره  
 ان ما به الجزم اوضح عند العقلي والمتم توافق الجزم من حيث انه مدلول لفظ الجزم لان من حيث اعادته وما خضعه في تعريف الصدق والكذب  
 نفس ما به الجزم لان من حيث انه لفظ ودفع الدور وجهه وان الصدق المعرف بالجزم اوضح بان يتوقف على تصور كنه الجزم فلا دور  
 وان فسر الاخبار بالانبات بالجزم لوجه وابه اث الفاضل الحسنه فليان على

في تعريف الصدق والكذب  
 في تعريف الصدق والكذب  
 في تعريف الصدق والكذب  
 في تعريف الصدق والكذب

**تبيين الابه الكلام**

في تعريف الصدق والكذب  
 في تعريف الصدق والكذب  
 في تعريف الصدق والكذب  
 في تعريف الصدق والكذب

المحل بقى بحسب نفس الامر واما بحسب الاستصحاب فيمكن ابطال كل منهما على التبيين  
 مثلا بطلان فيما نحن فيه اخذ الصدق في تعريف الجزم غير صحيح لانه مفرد بالجزم فاخذ  
 في تفسيره يكون دورا وكذا نقول لا يصح تفسير الصدق بالجزم لان الصدق ما خففه  
 في تفسيره فاخذ في تفسير الصدق بوجوب الدور ثم الحرا ومن الافضل المذكور  
 الكشوف والاعلام وهذا اعدى بعين لا الاثبات بالجملة الجزئية مع بيوع الدور بالشرح  
 على ما افترقه في شرح الفتاح النسبة قال وتوهم ان كل نسبة اما علم وجه  
 الاثبات او علم وجه الكشوف بالاقتران والكشوف منها علم ما هو عليه صدق ومع خلافه  
 كذب وهذا هو الجواب بحسب المعنى بعد تحسب اللفظ لان المتعارف في الاستعمال اجرت  
 عن زبده وان اجرت عن نسبة القيام اليه **قوله** وايضا الصدق والكذب  
 اذ ظاهر هذا الكلام يؤهم ان اعتبار الصدق فيمن كان في الجواب مع الجزم من  
 وانه غير متصور والالزم تعريف الشئ بما فيه عالمه اذ ان اختلافه لا كان بدلا  
 اعتبار اختلاف الجزم وبالعكس وانما استلزم اختلاف احدى افتداف الاخر  
 ظاهر **قوله** في ما هو صفة المتكلم ادر عليه ان معنى صدق المتكلم صدق كلامه فقد  
 اخذ الله الصدق ان الضرر في هذا الجواب اتحاد الجزم في الدور بحاله واجيب  
 بمنع اتحاد الصدقين وقد اجاب الفاضل الحسنه بان الصدق والكذب وان  
 اكد في التعريفين على ذلك التقدير لكن الجزم متقدم فيهما كما ذكره فلا دور ووجه  
 حيث اما اولان وصدمة الصدق في التعريفين يستلزم وصدمة الجزم فيهما لان الافتداف  
 صفة المتكلم فلا يصح كون تعريفه ما هو صفة الكلام لا يعال صفة المتكلم غير صفة الكلام  
 بحسب الظاهر في التوفيق بحسبه لانا نقول تسليم اتحاد الصدق والكذب بان في اما  
 ثانيا فلان تعريف المعترف من قوله فالدور لانه لزومه بالنظر الى الوجه الك  
 وتلخيصه ان الوجه الكا المنع على اختلاف الصدقين لا يصح دفعا للدور فتسلم انما  
 وبها اعتراف لورد الاعتراض فان قلت ان القول بان المعرف بالجزم  
 عن الشئ على ما هو به صفة المتكلم ان يكون اشتغالا بما لا يمكن ان يكون  
 التفسير

في تعريف الصدق والكذب  
 في تعريف الصدق والكذب  
 في تعريف الصدق والكذب  
 في تعريف الصدق والكذب

في تعريف الصدق والكذب  
 في تعريف الصدق والكذب



تعريف الصدق الذي وقع فيه من ابراهيم تعريف الجز وهو صفة الكلام لا تعريف  
 صفة المتكلم قلت هذا الوصل لا يبره ان الخارج واما يبره على من عرف صدق المتكلم  
 او اثبت ان هذا التعريف منه حد وبيان ابراهيم طرف الجز وهو ليس بتعريف بل  
**قوله** اي مطابقة كما قيل المقصد بهذا التفسير هو الخلال من الدور في تعريف الصدق  
 والكذب فان قلت فغيره راجع الى الجز فيدور قلت في ذكر القيمة سماع منه لبيان ان  
 الكلام لا يوجد الا في الجز والافعال تعريفه لطيفة مطابقة للكلمة الواقعة والحق ان المقصد  
 هو الايمان المطابقة وعدمها صفة للكلمة والاولا بالذات وبواسطة يتصدق الجز  
 بهما **قوله** وهو الخارج الذي اراه به خارج فوات المدرك لا ما يراه في الاعيان  
 كما سياتي وقد اشار اليه في شرح المعاهد **قوله** بيان ذلك اراه هو وقوع النسبة  
 وهو لها سواء كانت ايجابية او سلبية في الظاهر ان قوله لا يبره وان يكون  
 وارتباط الجز بالاسم باعتبار ان الشئ الذي ارجع اليه غير بينهما عيان عن  
 طرف الكلام فالشئ في قوله قطع النظر اقل عليه حكما لكن كما قدم عليه معمول  
 وهو انظر المذكور ووقع موقعه اقل عليه الشئ في الحقيقة زيادة في الجز  
 على مذهب الاخصس وقوله اما بانسبوت في موقع الصفة المقدر والمعمول انما  
 وقوع النسبة وقوعا اما بهذا الطريق او بذاك واما الواو في لا بد وان يكون  
 فهو اما اقلية بين اسم لا وفربها تأكيد المصروف او للمعنى على مقدار مناسب  
 للكلام **قوله** فطابنة هذه النسبة ان الطائفة هي النسبة اللغوية يدل عليها الجز والكلام  
 في كونه يدل على انها وقوع النسبة اولا ووقوعها والشريف جزم في شرح المناسخ  
 بان الموصوف في الصدق والكذب ليس الا الابعاد وكذا الموصوف بالا احتمال  
 ووجه ان الجز لا يدل الا على الوقوع الواقعي فهو النسبة المسموية التي رعية  
 ايضا فكيف يتصور تطابقها مع التي هي ويكون صدقها بان الوقوع له اعتبار ان  
 ان احد هيا كونه من هيا من الكلام مع قطع النظر عن الواقع والآخر كونه في الواقع  
 مع قطع النظر عن الكلام والوقوع باحد الاعتبارين غيره بالا اعتبار الآخر فهو ز

لقد ثبت ان هذا التعريف منه حد وبيان ابراهيم طرف الجز وهو ليس بتعريف بل  
 اي مطابقة كما قيل المقصد بهذا التفسير هو الخلال من الدور في تعريف الصدق  
 والكذب فان قلت فغيره راجع الى الجز فيدور قلت في ذكر القيمة سماع منه لبيان ان

وهو لها سواء كانت ايجابية او سلبية في الظاهر ان قوله لا يبره وان يكون

وهو انظر المذكور ووقع موقعه اقل عليه الشئ في الحقيقة زيادة في الجز  
 على مذهب الاخصس وقوله اما بانسبوت في موقع الصفة المقدر والمعمول انما

ان يتحقق

مع ان توفيق يكون الاول حقيقا ويكون الخارج فيه نسبة نوع الوصف سلطان اكن ويكون الخارج فيه ما يراه في الاعيان وما يراه من كلام  
 ان الخارج فاخذ باطرف النفس النسبة وفي الخارج وجوده كما كان هو لان الامر كذلك في الواقع لان مدار الواقع

ان يتحقق المطابقة بين المتعابير من باعتبار ان ارباب المعقول يعرفون بان  
 ابراهيم القضية اربعة الموضوع والحوال والنسبة الكلية ولكلمة بمعنى الوقوع والاول وقوع وقد  
 اعترض في تعريفه ولا شك ان القضية كقوله للصدق والكذب **قوله** لفوق  
 الظاهر قيل الخارج في المثال الاول بمعنى خارج الذهن وفي ذلك ما يراه في الاعيان وعامل  
 الجز ان المراد بالخارج في قول نسبة خارجية خارج النسبة الذمينة اللغوية ان عليها  
 الكلام يدل السياق لا ما يراه في الاعيان فقول لفوق الظاهر للانتقاء التدرج  
 وقوله فانما لو قطع للبيان وجه الفرق وسكت عن بطلان الكمع ان الفرق يتم  
 به نظوره والخاص المراد بالخارج في الموضوعين وان كان بالخلاف الا ان حرف الكلام  
 عن ظاهره عند لانه القرينة غير غير فيما بينهم ولو اريد بالخارج في قول النسبة الخارجية  
 ما يراه في العيان لم يتحقق الصدق مثلا فيما حكم العقلية على العقلية الى باه ليس  
 من طرف الحكم بوجوده اقلية فلا يمكن ان ينسب احد هيا الى الآخر في الخارج بالضرورة  
 فلا يتحقق مطابنة الخارج بالمعنى المذكور وكذا صدق قول الانسان يمكن ليس مطابنة  
 الخارج المذكور البتة لانه متصف بالمكان سواء وجد في الخارج ام لم يوجد بالضرورة  
 لاجل الخارج عيان الشرح على ما يراه في العيان مع يبره خروج امثال هذه النفا يا  
 ويحتاج الى الجواب بان المعنى اللغوي والتعاريف الواقعية هي ورات البطلان وهو  
 التساوي الخارجية فلا غير في خروج غير هيا عن العيان **قوله** مطابنة الاعتقاد الجز  
 قيل على النظام قوله صدق الجز مطابنة للواقع اما ان يكون صاهوا او كان باقان كان  
 الاول ثبت المطا وان كان اكل بطل قوله صدق الجز مطابنة الاعتقاد والجز لانه مطا  
 لا اعتقادها وقد كذبته هو اية تحت الاول وتقول صدق هذه القضية المحسوسة  
 لمطابقتها للاعتقاد لا يستلزم ان يكون صدق جميع النفا بالمطابقتها للاعتقاد  
 للواقع مع يتم مطلوبها وانما يلزم ذلك لو كان صدق هذه مطابنة الواقع فتأمل  
**قوله** اللهم الا ان يقال لا قد حتمت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما يشوب تصديق  
 وكانه يستعان في اثباته بالصدق وهو الضعيف ارسا لانه خلاف المتبادر وانما يبره ان

لان قوله و هذا مع مطابنة الكلام  
 للواقع والخارج وما في نفس الامر وقوله  
 كما قالوا فظنا يدل على ما ذكرنا اما دلالة  
 الاول فظنا واما دلالة الكس فظنا يكون  
 مستلزما في الواقع **قوله**

وهو ان يقال قوله لمطابنة النظر  
 تتم في الخارج وانما في كل الخارج على معنى الصدق و  
 ذلك لانه لم يظهر من قوله لفوق الظاهر  
 ان الخارج في قولنا زيد كاشم في  
 الخارج طرف النسبة القياسية لا لوجوده  
 واما سكت عن الامور التي يتكلم بها  
 والذين كانوا منهم من كلام الخارج على  
 غاية في نفسه واما عيان بغيره فم  
 بغيره الامم هذه العبارة فليعلم

فصل في بيان معنى النسبة الخارجية  
 على الاعيان والنسبة

وهو ان يقال قوله لمطابنة النظر  
 تتم في الخارج وانما في كل الخارج على معنى الصدق و  
 ذلك لانه لم يظهر من قوله لفوق الظاهر  
 ان الخارج في قولنا زيد كاشم في  
 الخارج طرف النسبة القياسية لا لوجوده  
 واما سكت عن الامور التي يتكلم بها  
 والذين كانوا منهم من كلام الخارج على  
 غاية في نفسه واما عيان بغيره فم  
 بغيره الامم هذه العبارة فليعلم

الصدق بالشيء اما الدعوى القضي فلا شك **قوله** فلو كان الصدق عبان لم فيه  
ايحاء اما ان الآية وان اثبت مذهب المسند في جانب الكذب بيت جعل من عدم  
مطابقة الاعتقاد او الاشتراط مطابقة الواقع مع الالزام اليه وهم لا يثبت في جانب  
الصدق اثباتا ظاهر الا في مذهب الفقيه ولا يثبت مذهب المسند الا احتمال كون  
الصدق عبان عن مطابقة الاعتقاد والواقع جميعا ثم ان النظر اليه عدم العبارة  
بالفصل بين كون الكذب انتفاء مطابقة الاعتقاد وكون الصدق مطابقة الاستقام  
في الجملة **قوله** وهو ان شهاهوتها من جهة القلب يريد ان يكون هذه الشهادة  
من جهة القلب كما انه خلاف معتقد بهم فهو خلاف الواقع ايضا ما حصل ان يكون الكذب  
الله لا يراه اجمالا خلاف الواقع ايضا ما حصل ان يكون كذب الله اياهم را جعلا  
فلا ف الواقع الا كونها خلاف معتقد بهم فلا يصح الاستدلال بالآية لاحد الطرفين  
وقوله شهاهوتها ان واللام والبلدية الاسم المشارة الى ما سياتي من انه قد يكون  
لغيره بالنظر الى الازم فابدية او كان الخاطب شكرا مستمرا لا يصلح الحكم بهذا وقد يقال  
التاكيد بما هو كذا الذي قلت هي عليه وكذا الازم في ذلك الحكم وانما لم يذكر في شهادته  
بل في ذلك رسول الله فالوجه ان يجعل الحكم الذي المتفق اشوت به التواكيد هو ان  
اقبالهم بان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو القلب كما ذكره في شرح المنقح  
ويجاب بان التواكيد وان قلت في المشروعية لكنها يشترط ان الشهادة عن جميع  
القلب ولا منافاة بينها **قوله** ليس شئ الظاهر انه ليس كغيره بل ان شاء الله  
فيما سياتي بان حاصل الجواب منع كون الكذب را جعلا لقوله انكر رسول الله  
بين حمل قوله ليس كما يشع عن ان المذكور لا يقع للسندية كما هو المعروف  
في امثاله لكن يريد ان يقال يجوز ان يكون شهادته ان اخبار اياها شهاهوتها  
في الحال او على الاسم اركا فذكره في شرحه المنقح لا اشك في كونها وتعلق الشرح  
بمن حكم بالاشياءية هي ما على ما ذكره الكشاف في تفسير قوله لولا انك والى انهم  
جاء من انه يجوز ان يراد ان قوله انكر رسول الله يعني من ايمانهم الكافية

هذا هو الذي  
في قوله انكر رسول الله  
يعني من ايمانهم الكافية  
في قوله انكر رسول الله

المذكور

الصدق بالاشياء ثابت وهو مخالف للاجماع فليتأمل **قوله** فلو كان الصدق عبان  
عليه وهو كلام الشبهة فارجح ان الميمنة لاكون تلك الشبهة كانبية الاعتقاد العاقل به  
**قوله** وقد انقضى اول الاعمال كغير التعريفات من قبيل التصورات وتوسيعها في الحرف  
والعرف فلو لم يرد الا يطري فيها المنع كما تفرق المعقول والنفس كاقامة البهتان طريف  
بمع ما ذكره لا ان تقول التجدد نعم مثلا وان كان من قبيل التصورات الا انه يتضمن دعوى  
ان هذا احد ذلك الشيء وان المذكور في موضع النفس وفي موضع النفس را جعلا ذلك  
وهو على هذا الرسوم فلهذا الدعوى الضمنية الصادرة عن الخاطب قابلة للمنع كما هو في معنى  
الموافق فيحتاج الى التمسك بالنسبة المذكورة الكافي والاعلام وهذا عدل بعين لا  
الضمان بالجملة الجزئية حتى يرد الورد وبالشيء على ما فيه في شرح المنقح ان الشبهة قال  
وتوجه ان كل شئ مما عاين وجه الايمان او عاين وجه الشئ في الايمان والكشف منها  
على ما هو عليه الحق وعاطلا وكذب وهذا يصح يجب اللفظ بعبارة اللفظ لان  
في الاستدلال عن زيد دون اخبر عن شئ في الغيب اليه وايضا الصدق  
والكذب كقوله السلام هو ان اعتبار الصدق كافي في الجواب مع احوال اخرى  
وواخبر تصور والا لزم توفيق الشئ بما فيه عالمه وان اعتدلتها كافي بلا اعتبار  
الظن وبالكس وان استلزم اقتلاف الاثر ظاهر في الجواب هو صدق المشرك او رو  
على ان معنى صدق المشرك كلامه فقد اقر الصدق ان والعرض في هذا الجواب ان  
الظن من عالمه وبالجملة وايضا شئ في الصدق وقد اجاب ان هذا الخشيان الصدق  
والكذب وان اقر في التوفيق على ذلك لا يصدق لكن لا يستلزم فيها كما ذكره فلا هو  
وقية كذا اما اول فلان وصحة الصدق في التوفيق يستلزم وصحة الظن فيها  
الان الاخبار هذه المشكوك فلا يصح كونه موثقا لما هو صدق الكلام لا يان صدق المشكوك  
غير صدق الكلام حسب الظن بصدق التوفيق كسب لانا نقول سلم ان الصدق والكذب  
بشأنه واما ثانيا فلان عرض الصدق ليس قوله فالرد لازم لزومه بالنظر الى الوجه  
الكافي وتبين ان الوجه ان المبنى على اقتلاف الصدق لا يصح في الصدق وتبين ان

ليس هذا هو الذي  
لان الكلام هو على اية واحدة  
على وجهه في الجواب او عن ايمانهم الكافية

اعتراف

لان الشهادة تجري مجرى الحلف فيما يراى من التوكيد لقول الرجل الشهيد  
بالله والعزم والعزم بالصدق موقف اقسامه اولى به الشهادة اربع اقسام  
يعين انتهى فليكن هذا يكون شهداً نشأ بعين لكونه ان تقول لو سلم كونه انشا  
بما يصح رجوع الكذب اليه باعتبار تفتنه اقباباً بعدد رها عندهم كما يكون في شتم  
الكذب في رجوع الكذب في قوله نعم ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون ايا قولهم  
امسايه وبيا يوم الاقروان سلم كونه انشا وباعتبار تفتنه اقباباً بعدد رها عندهم  
**قوله** وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطاً له اوجب بان تستعمل هذا الاقار  
لغاي من المواظفة الشهادة يتفق قولهم هذا اسم بالشهادة في قولهم  
يعال الانسان والنزيب كل منهما حيوان ولا شك ان هذا هو النقص في التفتنه  
كافية فليكن ايا مدلولها وهو صدور رها عن علم وموطاةة ولذا قال في التفتنه  
القبائلية ان تسمية الشهادة بالزور بالشهادة في قوله هذا اسم او ان قل بان الحق  
لكافة بون في تسميتها الشهادة في المساقفة في البينة ليست من ادب المحققين  
فان في النظر وقد يقال لا يخرج رجوع الكذب من اليه ان يكون الاقار رسمي  
بالشهادة في ما خرج اما مدلوله فلا يكون هذا الاقار بل يرجع الى الوجه الاول  
**قوله** فليكن باقربان ما قبل الحاق الولا مع لان يقال لا يخرج رجوع الكذب اقولهم  
انك رسول الله لا يجوز ان يكون راجع اليه بالنظر انظر في قوله ان قولهم  
هذا غير مطابق للواقع فهو كاذب ويبر عليه ان حجة الاستدلال النظام موقوف  
على رجوع الكذب الى المشهور بصدقه قولهم انك رسول الله بالنظر الى الواقع  
في اصل الحجة ان لا يخرج رجوع الكذب الى المشهور بصدقه نفس الامر بل لا يجوز  
رجوعه الى الشهادة او التسمية او المشهور بصدقه لكن نسب زعمهم وهذا الكلام  
لا يخبر عليه غاية ما عاينته ان اتى كل المذكور لم يخرج بقيد نفس الامر  
اعتقاد اعلى انه المتبادر كما لا يخفى على المحقق وبهذا القدر لا وجه للحكم بصدق قوله  
ع ان الوجه حمل المؤمن على الصديق **قوله** واعلم ان ههنا وجه اوله بذكره القوم

هذا هو الوجه  
في قوله ان الشهادة تجري مجرى الحلف  
في قوله ان الشهادة تجري مجرى الحلف  
في قوله ان الشهادة تجري مجرى الحلف

هذا هو الوجه  
في قوله ان الشهادة تجري مجرى الحلف  
في قوله ان الشهادة تجري مجرى الحلف

هذا الوجه ما حقه مما ذكره الامام في التفسير الكبير كما يشهد به النظر فيه حيث  
قال ان قولنا لو اتوجه الكذب لم يكن يبراه الله تعالى والحلف بكلمة مصدر وعلق  
من باب ضرب والزرع بالركات الثلثة انما يجوز في بعض القول يستعمل في الحلف  
وايضا بل لكن استعماله في اكثره قد يجرى بمعنى الظن فيصدق اما منقولين والمله  
رجوع الكذب ايا قولهم لم يتولوا ذلك والاعتقاد من التفرق وسلول هم اسم  
ام عبيد الله فهو غير منصف للعلية والثابت وقوله ما روت ان ان كذا كذا في شتم  
اروت حتى انتهى ان الكذب رسولهم اياك والمقت البعق هذا او قد يقال  
مع الآية الكريمة من انما يتبين قوم عادتهم الكذب فتعدهم عليهم يا محمد محمد  
ان صدر عنهم كلام صاهق وهو مشتمل على ما في الكذب قد يصدق **قوله**  
المحافظة انك بيان فاصل المعنى واما وجه التركيب فالظاهر انه فاعل حذف فعلة في قال  
المحافظة لان حذف الفاعل اسهل من حذف المفعول **قوله** فهذا انما ستم ان لا يقال  
المفهوم من كلام الاربعة ان الالف اربعة حيث قال في تقريره من باب المحافظة  
الحكم اما مطابق للواقع باعتقاده الخ لانه عدمه واما غير مطابق مع الاعتقاد او  
عدمه فالاول هو الصاهق والثالث هو الصاهق والرابع كل منهما  
ليس بصاهق ولا كاذب لانا نقول كل من الرابع واكثره يشمل فسيم لان عدم  
اعتقاده المطابقة اما انشا ونفس الاعتقاد او بانثاء تعلقة بالمطابقة ونفس  
عليه مع الاعتقاد المطابقة فالالف المذكورة في الاربعة ستة اربعة **قوله**  
مطابقة للواقع مع اعتقاده انه مطابق انشا وان غير مطابقة لانه لا للواقع مثلا  
سلكه نظم الكلام لان غير مطابقة في تقدير المذهبين راجع الى الجز باعتبار حكمه في  
ان قوله مع الاعتقاد نظر مستقر قال من فكر الضمير والمعنى موافق لما في الاربعة  
الصدق مطابق لجزاي حكمه للواقع معروفا في ذلك الجز مع اعتقاده مطابقة له في الضمير  
في معناه راجع الى مطلق الاعتقاد المذكور وكون متعلقة في جانب الصدق مطابقة  
الواقع في جانب الكذب عدم مطابقة بمعنى ان المقام فلا يلزم اقل من الاربعة

99

والمرجع اليه **قوله** ويلزم في الاول ان قوله ضرورة توافق الواقع والاعتقاد  
في جواب سوال مقدر تقديره ان الصدق عند الحافظ مطابقة للواقع والاعتقاد  
بمعنى الحقيقة والكذب عدم مطابقة شئ منها ولم يثبت هذا مما ذكره حيث لم يذكر مطابقة  
الاعتقاد في الاول عدم مطابقة في الكذب وتقدير الجواب انه يلزم في الاول اي مطابقة  
الواقع مع الاعتقاد والمطابقة المطلوبة بل لا اعتقاد والمفهوم في مذهب الحافظ هو  
الشريعة المطابقة للواقع وعقله لزوم مطابقة الجموع فوجه التعليل في قوله  
ضرورة توافق الواقع والاعتقاد وعلى هذا ظاهر اوله لو لم يتطابق لم يلزم مطابقة  
للاعتقاد المفهوم بقرينة المقام وكذا القياس في جواب الكذب ولا يروى ان  
تعليل اللزوم بالتوافق باراد لان اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد  
ولو لم يتوافق الواقع والاعتقاد كما اذا اعتقد مطابقة السماء تحت للواقع  
ومما ينبغي ان يعلم ان المراد بالتوافق في التقدير المفهوم من لفظ فلا يروى مثل انك  
اذا رايت زيدا واعتقدت انه عمر وقت رايت رجلا فهو صادق عند الحافظ  
مع عدم توافق الواقع والاعتقاد فليما مثل **قوله** فكل ما يقع لفظ في هذه المقام  
امثارة اما لما ذكره بغيره في تقرير مذهب الحافظ من هذا الخبر ان مطابق  
الواقع واعتقاد الحافظ تلك المطابقة تصديق وان لم يطابقة واعتقد عدم المطابقة  
فكذب وان طابقت واعتقد المطابقة او لم يطابقة واعتقد المطابقة فمواصلة  
ووجه التعليل ترك تسمين من اشياء الواسطة وهي المطابقة مع عدم الاعتقاد  
اهلا وعدمها مع عدمه **قوله** وفي تقرير مذهب النظام وهو على الظاهر ان  
ان مذهب النظام يحتمل الواسطة واما التعليل باجماع باعتبار توهم ان  
المشكوك ليس بمنزلة خبر فاعلم ان لزوم الواسطة فليس فيها في نفس تقدير  
المذهب وهو المفهوم من العبارة فتأمل **قوله** وقد وقع في شرح المنع  
ان عبارة المنع في بيان مرجع الصدق والكذب وبهذا عند بعض اهل  
حلق الحاشية لا اعتقاد الخبر او ظنه واما لا طابقت لذلك سواء كان في الاعتقاد

والظن

والظن حقا او صوابا ثم فكر ما يدل على ان قوله نعم والله يشهد ان المنع  
لما يروى متمسك بهذا البعض فذلك العلامة في شرحه ان ما ذكره مذهب الحافظ  
وان المراد بالحكم هو المفهوم من المطابقة للواقع والظن في قوله لا طابقت رابع  
اما الحكم في المطابق كذا عقل عن ان قوله سواء كان في الاعتقاد فظاهرا او صوابا  
بلاية الا على تقدير كونه حقا وكيف يكون الحكم المطابقة للواقع مطابقتا في صورت  
الصدق مثلا ومن ان الآية المذكورة لا يكون متمسكاً به انه يلزم اقتضاها الرابع  
والمرجع اليه وقوله يقتضيه منه الجواب بل انما هي او يروى من البراع في  
بنيوي يستدل بها فظاهرا بقوله ثم افترى على الله كذبا عظيمة الآية هذا ما فصل المنع  
والا والا قرب ان قوله المنصف بدليل يتعلق بالخال المزوفه اي قال الحافظ كذا  
مسند لابن بل قوله ثم افترى بنوع الهمزة اهلا افترى صفت الهمزة الك  
انثية وابتقت الا والانا علامة وقد ينسب **قوله** سبأ في شرحه عن اهل  
الابصار حيث قال فانهم هم وروى النبي صلى الله عليه واله طاهره من الاستحسان  
او الكفار اما هو واه الامر من قبله بعبث بدليل قوله في كتابه هل تذكر علم عقل  
بينك او امزقتهم كل ممنون انتم لعل خلق بعد يد افترى الآية وعما به ما يقال ان كل  
جزء البعث وروى الرسالة واحدا واحدا عند هؤلاء الكفار فتره يداهما بين  
الامر من يستدعي ترويدا الاقرنا فتره **قوله** على سبيل من التلوذ او به المعنى الاعم  
المتناون للانفصال الطبيعي كما ذكره في كتب المنزلة انما يتل على سبيل الانفصال  
الطبيعي وان كانت التفتية من قبيل في نفس الامر لانه لا يخفى في لغة في اجتماع  
الامر من واما مطر نظير الظل وقدي ب عن الاستدلال بان الترو يد بين يوه  
الكذب والكذب صح مع شناعة افترى فليما مثل **قوله** لكان اقله انشرا اما ان  
هذا اقله مما هو في قوله المنصف لا ايه اما الاول فلان عدم اعتقادهم صدقة لا  
لا يباين في جوهره اياه هم صح يتبع الترو يد بخلاف اعتقادهم عدم الصدق  
واما انك غلان مراد الله كما انشرا اليه الشرح ان الصدق يبيد عن

والظن

اعتقادهم عاين البعديت لا يجوز فيه فلا يصح ان يرد او باحد سمي التره يد لانه  
يستلزم البرهين في نفي اقد هذا المعنى من عبارات نوع **قوله** وايضا لا  
ولانه لقوله به بجهت علمه ام صدق فيه نكث او لا يلام من عدم ادواتهم  
يقول ام به بجهت علمه ام صدق فيه نكث او لا يلام من عدم ادواتهم  
يقولون ام به بجهت ام صدق لا يكون مرادهم ما صدق عليه الصدق والايضا  
ان المتبذل للسند هو هذا انك من **قوله** فيكون مرادهم هم هم في كون  
جزاكا فيهم وليس في قبل الاقوال او مكان اولان المصهور فيه انما هو مجموع  
الامر من لا هدها وهو مثل قولهم كتم الصدق والكذب وهذا التامير لو كان  
المراد بالعلم مع التره يد واما ان كان المراد مع فهم اقباله عزم بالبعث  
مع الانصاف باحد الامر من لفظ انظروا وما التفتية متفصلة حقيقة في نفس  
الامر كما سبق فلا يتصف اقراره عدم عند هذا الا باحد من علم او لم يسمع  
الاول **قوله** وفيه نكث قال الناقل الحشوي ونكث لان الاكتم كصغار فلهذا لفظ  
عنده بل بعد كلام الجنون واسطة بينهما انتهى ومع الوجوه من نكث اشارة الاور  
فلان الكلام عند ريب الكما يشتمل على لفظ السند والسند اليه كما يدل عليه  
قولهم المشكوك والمعروف من علم ما فرغ به الشارح ولا شك ان لفظ الجنون  
لذكر فلا معنى لزعم الناقل واما ان كان فلان لظفر فيها صدق عطف لا واسطة بينهما  
او التضمين بهذا الكلام ان كان نسبة مدلوله خارج في والاشارة فلذا  
تألف اصلا الا ان نفي اصطلاح فلا يسمع **قوله** ان غير غيرها بكلام تام يسمى  
بم لا يذهب عليك ان مقصود هذا السقف نفي الفرق بين النسبة الجزئية  
والتقييدية في احتمال الصدق والكذب لا نفيه بين الجزئية والاشارة  
فالمراد بالنسبة في قوله لا فرق بين النسبة ما يتوهم كونها مورد والاشارة  
والنفي في الجملة هي يخرج النسبة الالاشارة من البيان ونفي عنها راجع اليك  
النسبة بوجه علم قوله ان غير غيرها بكلام تام يسمى في ان النسبة في اقرب

هذه المشابهة مع انه لا سمي **قوله** فيه نظر لوجوب علم الخاطيء في قوله ان  
الظن من عبان فلكر بعض حيث اوردوا الله - نفع الجنب والاشارة المقصود عموم  
المعنى منه نفي الفرق بينهما من جميع الوجوه سوى التغير والمفهوم من قرينة العبارة  
بالشهور نفي فرق فتكلمان به في الاحتمال وعدم واثرا والاول بقوله في قوله  
علم الخاطيء واثرا الك بقوله ثم الصدق والكذب كما فكره الشيخ من قولهم  
قطان النسبة المعلومة من حيث معلومة لا يحتمل الصدق والكذب وهو بل في علم  
بالنسبة في بعض الاوصاف لا يخرج من عدم الاحتمال من حيث هو كما ان عليه بعض  
الاقبال لا يخرج من الاحتمال من حيث هو فيقال في الشارح لفظ عدم استقامته  
لان المدعى اصحا احتمال النسبة التقييدية لهما من حيث فواتها ومعلوم بينهما  
للمعلم طب وكذا كون تلك المعلومة مستقامة من خارج اللفظ وقيل فاعلم ان  
العلم بالنسبة امر واذ في ماهية النسبة التقييدية كسب الوصف فادرج من  
الجزئية فعدم احتمال لهما ليس اعتبارا من خارج ما يثبتها الوصفية يحتملها والجزئية  
من حيث هي هي يحتملها الخ وارجح مانع المذكور اعني المعلومية من ماهيتها  
موجب الوصف فتأمل **قوله** هي قالوا ان الاوصاف في مثل العلم بها افعال في كنه  
من الوجوه من الاول ان صاحب الفتاح فرغ في نكث اعتبار التقديم والتأخر  
مع الفعل ان مثل المشهور اعني التقلين بعقب انا فرغ من قبيل التفرقة  
والاول قبلها فعلان الاوصاف في قبيل العلم بها قد يكون اوصافا لان قوله انا فرغ  
شبهه صفة تجرية بعقب فلو كانت معلومية العلم بطيب يتصور ان يزعم ان غيره  
منفرد بالهيد او مشاركة فيه وجوابه ان المثل يجوز ان يكون كلاما تشريه ليلبان  
ينزل الخاطيء العالم منزلة الجاهل لوجود مما يبل لجهل الكان صاحب الكف في  
اشارة في قوله يعهد للمقتضين الذين يؤمنون بالنسبة اما ان المتقين  
ان عمل علم العلم الشرعي فان جعل لفظا بالحق عن تفصيله كانت الصفة ساوقة  
والا كانت كاشفة - فرج به الشرع في حاشية له فيفهم منه الاوصاف

قيل العلم قد يكون اوصاف كاشفة اللهم الا ان يخص الاوصاف في غير الكاشفة  
وواجبه ان عدم معرفة التفسير لا ينافي معرفة الاحكام فليما مل **عنه** كما ان الاخبار  
بعد العلم بها اوصاف في ذلك لان الافا بعد العلم بها قد يكون افعالها او  
كان المراد ان لا يترتب لها كون فانظ التورية ويمكن ان يقال مرادوه  
ان الاخبار بعد العلم قد يكون اوصافا لا افعالا كذلك وانما يعرف ان هذا  
الكلام فانظر ان عدم وجوب العلم بالنسبة الجزئية المشبهة بالاجزاء هو ان العلم  
لا يوجب عدمه والقول الاول (محمول على الكلية بغيره) انه فانظر انما وجوب  
العلم بالنسبة التقييدية ما كتبه في اخبار الرتبة لا اوصاف **الاول افعال**  
**الاشخري** وهو قسم كمال العلم او بالمرسوم كبرى الكلمة المركبات التقييدية والاشخري  
وتأمل بيان الواقع موعى المفردات وبكلمة المعنى النفسى المصدرى للمعنى الاصلى  
المفسر بالاسماء في تعويم الدور وهذا التقييد يخرج النسبة التي بين اسم الفاعل  
وما عداه وتكاد يرد بالمشهور الاخرى ما يفهم من اللفظ لا ما يعاين بالذات كما يرد  
ان المراد من طرف الموضوع هو الذات لا المفهوم ثم المفهوم عام عما هو بطريق  
المطابق للمقطع بان التاب في قرب زيد هو لذات الذي هو مفهوم مفهوم  
لفظ قرب ثم التاب التبريف مبنى على ما سيذكره الشارع من ان الجملة الشرطية  
عند انشائه جملة بقرينة هي لفظ او مقيدة بتقييد كقصور هو انما احتمل في نفسها  
للسبق والكذب ما لم يرد عندهم في اللفظ **عنه** للمقطع بان المسند والسند  
من اوصاف اللفظ هذا المقطع بحسب مقارن النفاة وما يقتضيه ظاهر الصانعة  
اما بالنظر الى الفرض الاصح والمقصود الاول وما يرد به ارباب الكفاية من ان  
اللفظ والمزاي تعتبر اولاً وبالذات في المعنى وينبغيها في الالفاظ والاشياء  
هو الحكم المذكور المسند والسند اليه من اوصاف الكفاية نعم اعتبارات الالفاظ  
تجرى كالمعنى اما اعتبارات المسند والسند اليه فانما يظهر بها في  
الالفاظ من هذا الصنيع وجرها للاولوية المذكورة كما لا يخفى **عنه** هو الذي

هذا العلم قد يكون اوصاف كاشفة  
العلم بالنسبة التقييدية ما كتبه في اخبار الرتبة لا اوصاف  
المفسر بالاسماء في تعويم الدور وهذا التقييد يخرج النسبة التي بين اسم الفاعل  
وما عداه وتكاد يرد بالمشهور الاخرى ما يفهم من اللفظ لا ما يعاين بالذات كما يرد  
ان المراد من طرف الموضوع هو الذات لا المفهوم ثم المفهوم عام عما هو بطريق  
المطابق للمقطع بان التاب في قرب زيد هو لذات الذي هو مفهوم مفهوم  
لفظ قرب ثم التاب التبريف مبنى على ما سيذكره الشارع من ان الجملة الشرطية  
عند انشائه جملة بقرينة هي لفظ او مقيدة بتقييد كقصور هو انما احتمل في نفسها  
للسبق والكذب ما لم يرد عندهم في اللفظ

يتصور

يتصور مع البناء للفاعل من تقوله اشخري صافوا صورة قوله مع ان النسبة  
سافرة من الطرفين بهذا التقية مشهورة فيما بينهم يدعوا فيها الكلية والمركب  
ما فيه كذا لان مجموع النسبة نسبة الماكملها بالكلية وهذه النسبة ليست سافرة  
عن طرفها المشهورة وقوله اشخري مجموع النسب وتقدم بجزء مع الكل ويمكن ان  
يجاب بان مجموع النسب من حيث هو اعم اعتبارا من لا يوجد الا في الذهب مثلا  
يفرض له نسبة كما وافدة منها الالفية ولا اضاف في ان العقل مالم يلاحظ مجموع  
بغيره نسبة الاشخري فلهذا النسبة من حيث انها متعلقة بالمتسبين المتفويين  
سافرة عنها ومن حيث انها نسبة ما يدور في ملاحظة فهو صهيبة المتسبين  
واقدة في مجموع فان العقل هو الاعتبار لمجموع فقد لا يلاحظ افراد من حيث انها نسب  
لا من حيث فهو صهيبة المتسبين بل لا يمكنه ذلك او اعرفت هذا نعم  
الكلية التي اوعوها ان كل نسبة فمن حيث انها متعلقة بالمتسبين المتفويين  
سافرة عنها وذلك لا ينافي تقدمها على الاخرى بل هو اعم **عنه** اظهر ان  
استعمال الكلام المذكور في اظهار التخزين والتي بطريق الحجاز المرسل والتقنية  
ان الهيئة التركيبية في مثله موضوعه للاضمار فاعاد الاستعمال في التركيب في  
غير ما وضع له فان كانت العلاقة الشاهية ما سفاة والاشخري المرسل والاشخري  
المذكورة من قبيل الكاشفة اذا افرغ عن نفسه بوقوع فقد ما يردوه يلزم  
اظهار التخزين والتي من قبيل ذلك المزوم وادارة اللازم والاشخري  
وشارع في بحث الاستعارة التخييلية ثم قوله اظهر ان العقل عند راي قات  
فذكر اظهار **عنه** وقوله نعم لا يستوى القاعدون من المؤمنين بعدم كون  
هذه الآية الكريمة للاخبار ربنا وعم ان الحكم كان معلوما لرسول الله عليه الصلوة  
والسلام والمؤمنين وانما اشق الاستنكاف والاباء في بنف للتعبية اى تمنع  
نه **عنه** ومثله هذا يستوى الذي يعلمون ان ربنا لتفويضه عن التولية اى ان  
الاستفهام الانكارى الذي في علم الاخبار بالتفويض منتظم في السك المذكور **عنه**

يلزم

قل

وامثال هذا الكفر من ان يغيره عليه ان ما بعد من لا يصلح ان يكون مفصلا عليه  
بس مشاركا لما تبدي اهل الفعل اعني الكثرة اجاب الشارح بان كلمة من متعلقة بفعل  
ينفذه اسم التفضيل اي بتباعد في الكثرة من الالفاء ووجه ان فعل الخشع بان من  
الالف لم يكن تفضيلا فقد استعمل الفعل التفضيل بدون الاشياء الثلاثة ولا شك ان  
التفضيل مرادوا ثم اجاب عن اهل الاعتراض بان المعنى اكثر مما يمكن ان يحتمل الا انه  
شاع في العيان اعتمادا على ظهور المراد ويمكن ان يتوجه جواب الشارح ايضا  
بان من التفضيلية كذو فة كقوليه مع يعلم السر والظن والمعنى الكفر من فلانها ما فعل  
**قوله** قوي ثم قتلوا النبي اقر المفسر الخاروش بن وعلة الذي سلم الهرة عاقرا  
رست بفتح السين وبعد هذا البيت فليس عقوبة لا عنون جلالا وليس سقوط  
لا وبن عظم اربعة اسم امراة كانت تلومه على ترك الانشام من قوله وقيل اسم  
رجل وصف الشراء كذو فة اي بالميم وافض سنون قتلوا وربيت مع يهيبه تازعا  
باسم واللام الاوول في كل من مراض البيت اذ هو طرفة للفت والافرة فيه واهلة  
عاجوب اتمه لجلل من الاعداء يقع على الكفر والكفر هو المراد في البيت  
والسطوة الالفه بحرف كاسره وفاضل المعنى ظاهر **قوله** اما الحكم وكونه عا حابه ووجه  
عليه ان افاوه الحكم ملزم واما فة كون الخبر عا حابه لازم ولا يصدق الانفصال  
بينهما لا حقيقيا ولا منعوج وهو ظاهر ولا منع فلو لانهم هو ابا ن تقيض كل من  
الطرفين يجب ان يستلزم فيه عين الاخر وتيقن اللازم لا يستلزم عين المعلوم  
بل تيقن نعم لو كانت اوه الانفصال واهلة على نفس القصد كان يقال ان ثابت  
في الخبر اما مقدر افاوه الحكم ومقدر افاوه لازم لم ير افاه لانما لازم بين التقديرين  
ولا يجوز استغراقه عن يكون بعد والافا ولكن العيان لا تساعدة اقيب بان  
عاقرا من وجوب الاستلزام المذكور في المفصلة الفرومية والتفضيلية فيما نحن  
على

هذا التفسير لم يسمعه  
من قبل

والدراك الالفه  
واقعة اولت بواقعة  
من ادراك الحكمه  
الحكمة كالاول  
تقدر اشوع

الاول  
يكون بعد

**مقالة في التفضيل**

من فيه اتفاقية وبيان الشيخ ابا عبد الله اشارة في النهج ان لث في مطلق الاشارة  
لان المنفصلة الغير الحقيقية اذ ما غير مانعة للجم الامانة لثو كقولك رابت اما زيدا  
واما عمروا والعالم اما ان يعبد الله او يتبع الناس فليكن ما نحن فيه من هذا القبيل  
**قوله** لا امتنع ان يقال انه لم يوقع النسبة فينكث لانه ان اردوا ببيع  
النسبة منهم اهدى الكلتين اما الاخرى فهو لا يتبدلان البحث ليس في لغة  
ما هو حقيقة الالباع اعني الوراك ان النسبة واقعة اوليت بواقعة فلما تم  
امتنع القول بدمه فان دلالة الجملة الجزئية على ذلك الالباع دلالة وصفية  
لا اعتلية فجاز تخلف مدلولها عنها والوجوب هل الوراك علم المعنى الالفه فمما سئل  
**قوله** فان قلت قد اتفق القوم على ان مدلول الجزاء لا يخفى ان المراد  
بالمدلول الوصف كما يدل عليه قوله لئلا يلزم افلا الفظ من معنى الالفه  
لانه في ترتيب السؤال عما قبله نظر لان المذكور فيه ان المراد بالكم المعناه هو  
الوقوع وهذا لا يتفق كونه مدلولاً وصفاً بل هو يتوجه السؤال بان التمدل يكون  
مدلوله الجزاء هو الالباع ما سئل بان المتفق الالفه هو الوقوع الذي يدل عليه  
الالباع بطريق الاستعار كما خرج به الشارح في الشرح المتفاح فليبينهم  
واللاما وقع او قال اللام العا حابه بين جواب ما يتم بضم طو ما ينفذ معناه على  
جواب ان الشريطة المتقدمة له بناء على تشبيهها بما يملو الشارح في عبارات المفسر  
عن معناه الذي وقع له الا ان يقال عن معناه الذي هل عليه لولا لا يجوز  
في الاول مطلقا كما في الجار **قوله** وقع لا يتحقق الكذب الظاهر بيان بطلان  
التما اعني قوله وما هو ضرب زيد الا وقد وجد منه القرب لا يقال هذا منتقض  
بانه لو لم يكن الالباع والاشارة اعني بضم لث او لو كان الالباع مثلاً

من مطلق  
وما نوه  
والدراك الالفه  
واقعة اولت بواقعة  
من ادراك الحكمه  
الحكمة كالاول  
تقدر اشوع

شاع  
العقدين

بانتفاء في الواقع بانتفاء النسبة العلم يشتر بها ذلك المدلول وان تحقق فلا يكون  
**علم** وللمزم التناقض في الواقع الظاهر العبارة معطوف على قوله لما هو  
ثالث الوجود العلم السندل بما علم ان مدلول الحكم الخبر بالثبوت والانتفاء  
لانفسها وظهر العلم يتحقق ان يكون معطوفا على قوله لا يتحقق الكذب المتفرع  
على قوله لما هو حال لان لزوم التناقض ناشئ من عدم هي ضرب زيد في حال  
من الاحوال اللاحق حال وجوده القرب كما لا يخفى وبها ما بحث وهو ان هذا الخذور  
لازم على تقدير كون مدلول الخبر الاثبات او النفي او المالم كجزء الفعل واللفظ من  
معناه الوهمي لزم تحقق النفي والاثبات عند الاقبار بما مر من متناقضين فلا  
يصلح للعدول لا يقال لانتفاء بين النفي والاثبات الا ليس انهما ما يرتفعان  
عند الجهل البسيط والانتفاء فان لا يجوز ارتقاها وانما ما ذكره الشافعي في  
تعريف العلم بانه صفة توجب تميز الالفعل التمييز من سائر الالفعل  
متعلق التميز تمييز ذلك التمييز وان التمييز التمييز هو الاثبات  
والنفي وكل واحد منهما يفتقر الى الآخر فيثبت ان المراد بالتمييز هو المصطلح  
كلاما وانما حقيقة من عدم التناقض بين الالواركات لاننا نتول لافناء في وجود  
التناقض بينهما واجتماع المتناقضين كما اجتماع التمييزين بل مستلزمه متماثل  
غيره قوله يلزم التناقض ساجية لان التناقض لازم اليسته والافعال ان يقول  
يلزم اجتماع التمييزين ولا يدفع المسامحة قوله في الواقع او التناقض  
لازم في الواقع الا ان يكون المراد لزومه بين الامور المتحققة في الواقع  
لكن العبارة لا تساعد كما لا يخفى نعم يمكن حمله على حذف المضاف الى وجود  
التناقض في الواقع علم ان المصدر اعني التناقض يجمع النافي عن التناقض فكان  
تساقت ظاهر ان العلم بثبوت الشئ اللاحق فان قلت تنوير لوجب بهذا  
الوجه

فان قيل قوله العلم يشتر بها ذلك المدلول وان تحقق فلا يكون

فان قيل قوله العلم يشتر بها ذلك المدلول وان تحقق فلا يكون

الوجه لا يخفى عن نوع مقبولان من جملة ما بهما يجب تصحيح جواز الشك عند سماع  
الخبر على تقدير كون مدلوله بثبوت المعنى او انتفائه وليس مبنى انتفاء هذا  
الجواز استلزام هذا العلم بثبوت الشئ بثبوت في الواقع مع عدم التمييز في  
منع هذا الاستلزام كيف ولو اسلم استلزام العلم بثبوت الشئ الجزم بانتفاء  
شكته وان لم يتحقق في نفس الامر كان عدم جواز الشك كماله فالظاهر  
في التقرير ان يقال كون مدلوله بثبوت الخبر لوانتفاء لا يستلزم الجزم بثبوت  
مدلوله في الواقع مع بقاء الشك بجواز كلف وتوقع مدلوله عنه بل يستلزم العلم  
به بالمعنى الاعم الجامع المسلك قلت مورد الجزم بثبوت الشئ او انتفائه يتحقق عند  
عدم ذلك الثبوت من الخبر وكون مدلوله ذلك مثلا ليس الاعم بجواز كلف  
المدلول من الوكيل وان العلم بثبوت الشئ يستلزم ثبوته ففقيه بطرح جواز الشك  
وهو ظاهر ان كلفه الى حذف المعنى اعني لفظ الجزم والمعنى ان العلم بثبوت الشئ  
اللازم عند سماع الخبر من كون مدلوله ذلك الثبوت مثلا لا يستلزم جزم بثبوت  
في الواقع مع بقاء الشك لان ذلك العلم بالمعنى الاعم فمماثل **علم** وكان منهم  
ارادوا ان هذا انما ينبغي توجيه تمييز كون مدلول الخبر الثبوت مثلا لا توجيه  
فكلمهم بان مدلوله الحكم بكذا مع انه من كونه في السؤال مدعى اتفاق القوم على ذلك  
العلم ليس الا ان يقال هذا الاتفاق انما استفيد من اتفاقهم على ذلك  
النفي لعدم العلم بل بالواسطة لا من غير علم فلما وجهه من اوجه من النفي ظهر انتفاء  
الاتفاق المذكور بالمعنى اللفظي **علم** فلم يصح توجيه تمييز بين مفهومين بل يرد ما به  
هذا مبنى على ذكره سابقا من انه ينتج ان يقال انه لم يوجب النسبة وقد عرفت  
حافية علم ان معنى التناقض بينهما هو انهما لا يصدقان ولا يكذبان وقد عرفت  
ان الصدق والكذب ولوعند العلم بان مفهوم الخبر الاعم او الانتزاع تحقيق  
النسبة اليه يشتر بها احداهما لا يتحقق بنفسه فلا يلزم مما ذكره صدق التناقض  
**علم** بل المراد ان يحتمل من حيث هو او الاعم بمماثل صحت هذا المعنى



فصل في معرفة الالزامات الشرعية  
والعلمية والاعتقادية

موجود بانظر الى الصدق ايضا عامة ان لا يتاخر بين الاحتمالين فلا بد  
مخزوزة تعريفية بما يمكن الصدق والكذب **قوله** ويسمى الاول عابدة الجبر  
اه اشارة بلفظ التسمية لانه اصطلاح لاهل الفن فلا بد وعيان عابدة الصغ  
ما يرتب عليه الحكم الخارج ليس كذلك بل المرتب على الحكم الخارج بل الحكم على ان  
عابدة الصغ التسمية منه ان يعلم منه وهو الحكم الخارج ولو سلم ما طلاق عابدة  
الجبر عن متعلقها كذور فيه قوله وان يدون الاور لا تتفق له فذكر هذه العقدة  
سماها اصطلاحا لان لم يذكره العقل العمية الالزام المذكور في جملة  
البراهيل المذكور فيه جزم اللزوم بينهما وقد ثبت بقوله ان العابدة الاولى عابدة  
الثانية تمتع نعم ليس باسطر له في كلام المنفرد لانها لم يذكره صورة العقل  
ابن الالزام **قوله** ان الالزام الاعم يجب الواقع والاعتقاد كونه بالالزام  
عن الملزوم وان يجزئية المساوت لازمة الالزام الاعم لا مساوت فيه  
فلا علم بها وانما علمها لان الالزام الذي نحن بصدده اعم من الواقع معلوم  
عموميتا كما هو حكم الالزام الاعم للامتناع من الحكم بالاعم الواقع المتبادر  
من تلك العيان مع انه يوم الاعتقاد لان الكفاية ابلغ من التفرقة كما تقدم  
وقديما انه يمتنع ولا يمتنع بجمع حكم العقل بامتناع وعنده حكمه بالالزام  
الجبر المساوت محمول على مفهومه الظاهري ولا ولا تسمية اعم السؤل  
والاعم وهذا الجبر يتبين على ان اللزوم فيما نحن فيه باعتبار التسمية باعتبار  
التحقق في نفس الامر لا يلزم من وجود الملزوم اعم الحكم في نفسه ووجود الجبر  
فصل

فصل في معرفة الالزامات الشرعية  
والعلمية والاعتقادية

فصل عن كونها عامة ان يقال حكم الالزام الجبري المساوت هو ان العلم  
بوجود الملزوم يستلزم العلم بوجود الالزام بدون العكس والعلم بما نحن  
فيه اعم باعتباره بالنسبة الى نفس الملزوم الالزام لا الوجود بل هو قيل العابدة  
ابن الحكم في جبر وجوده في نفس الخطاب ولا يلزمها كون المتعلق عاما من حيث  
وجوده في الخارج مع اللزوم بل لا كلفه **قوله** وهو بدون الملزوم لا يمتنع اه  
اعترض عليه الاستدلال بان حكم الالزام الاعم وجوب وجوده بدون الملزوم  
لا عدم الامتناع امتناعه بدون ان تحقق مع العموم اعم بظهوره في صورة الوجود  
والجواب ان وجوب الوجود يستلزم عدم الامتناع فكل منهما حكم الالزام الاعم  
اوليس الحكم الشئ هما لا اما يتفرع عليه **قوله** ورغم العلامة اه لما كان الملزوم  
بين الامرين المذكورين باعتبار العلمين كان الملزوم والالزام في الحقيقة بنفس  
العلمين فلهذا افسد العلامة لللزوم والاستغنائين بين العلمين ثم  
نتج الشارح من العلامة وكذا عيان المنفرد فانه ان المنفرد بنفس  
الحكم والاستغناء المضافة الى الحكم ليست الا العلة والافاضة به الى الماهون الكلام  
عن ظاهره وهذا حال الشارح في شرح المنفرد كونه عابدة الجبر نفس  
حكمه هو الوجود في اللغة فان عابدة الشئ اعم من الالزام الاعم نفس  
الاستغناء وحكمه فيما بعد بان ما ذكره العلامة موافق لما اوردوه المحقق  
بانظر الى الظاهر ان الامتناع الخطا بنية فان الظاهر من المحقق انه عمل  
امتناع الاول والثانية مع امتناع الوجود ويلزم منه حل الاول والثانية

فصل في معرفة الالزامات الشرعية  
والعلمية والاعتقادية

على العلمين لا بطريق القطع جواز ان يكون الحكم الجزئية هي قديبه والملائم  
تصرفه في التفسير العلمين جميعها بتبينها على ان الضرور باعتبارها وان كان اللام  
والضرور نفس المعلومين في **قوله** بذكر الحكم الجزئية هي قديبه ما لا  
علم الحكم بالمشاهدة مثلا يستلزم وجوده الجزئية عن علم الخاطب يكون الجزئية عالمه  
**قوله** لان العلم يكون الجزئية هي بالكم المحض من حيث خصوصية فلا بد  
ان الله تعالى اذا اقر بالشيء علمنا بالكم من الجزئية نفسه مع ان كون الجزئية  
عالمه به معلوم سابقا فلذلك علمنا بان الله تعالى قد اقر بالشيء علمنا  
بان عمر اذا اقر علينا بظاهر لا يرهنم على بانه عالم بما اقر به ثم اقره  
لنا بانه تفهمها حصلنا العلم من الجزئية نفسه مع انه ان العلم بان عمر  
عالم به حاصل قبل ذلك ووجه عدم الضرور انما منع في الضروريتين علمنا  
بان المتكلم عالم بالكم المحض من حيث هو محض من غير ان الصورة  
التائيه لا يخفى عن سماعة لانه اذا لم تفهم كلام عمر فمن اين فهمنا ان ما  
تكلم به جمله جزئية وهو عالم بالكم الواقع فيها **قوله** ولا يخفى بان  
ان تلاحظ قولنا ان سماع الجزئية من الجزئية كان في حصوله انه منه ولا يثبت  
امتناع عدم حصول العلم عند حصول الاو **قوله** وفيه نظره وجه  
منع كون سماع الجزئية تامه لما ذكره بل لا يمكن بد من التناقض  
النفس

النفس وتوجه العقل اما حال الجزئية بالنسبة الى الجزئية **قوله** في حصوله  
في اصل الجواب ما ذكره كذا الشريفي ان المقصود من المتكلم  
ما اقره العقل على علم من الجزئية علمنا بالكم من اعترافه تعلق او تعلق ما يسمع  
على في العرف كان فذلك سبب علمنا بان المتكلم عالم به ما يقر به منهم اياه  
**قوله** ويمكن ان يقال انه انظر ان مراده فعل العائده على هذا  
التقدير عبارة عن المعلوم ايقتضوا تعلق المانع المتكلم واعتبار الضرور  
يجب عتق العائده على وتحت لارها بنفسه وانما اورق لفظ الامكان  
لما في اعتبار الملازمة بهذا الوجه من نوع تكلف لكنه دون التكلف الذي  
هو فكمرة العلم الخشع وتضمح الافذ اعمى لان فيه فوائد  
التناسب ايضا ولعل هذا الجمل الكلام الشارح اقرب مما فكره  
فذلك ان فعل لان في فكره فوائد التناسب وما لانه كلام المتكلم ولا  
شيء منهما فهم هذا واما في لغة تفسير المصنف فمركب كونها فيما  
فكرنا من وجهين لا يفترح لان اقررت الى التبيين بغيره بالافرى  
كما لا يخفى فتأمل **قوله** مستظهر الجواهر ان المضمونه مع حذف  
المصنف **قوله** منزلة الجاهل هو انه فكمرة العلم الخشع رهنه ان هذا  
وان تناو ويجب مفهومه اق ما تلتزم لان الظان المراد به منزلة  
منزلة قاله الذين كما هو به في المتكلم وفيه بحث لان الخشع عبارة  
المتكلم بمعنى الخالي من العلم بالعائده فتناو الخلو من الحكم والضرور  
والانكار فليس فيه تفرح كما فكره ولا تفرح بغيره ايضا ولو سلم

فقدوه عن عبادة المتعاقب مما يترجم تقدمه الى التعميم ثم الظان يبيع هذا مع  
عوضه وبغيره فحقيق غير المنكره قوله وغير المنكره كما فكره كما سوس العالم لابل العكس  
كيتلا يكون كمنع الخلق قبل الوهوس اربى الماء كما هو في مقدمه **قوله**  
ولان كان عالما بالعبادة اه نقل عنه ان المراد ما يولد من مائة الجز لانها مائة  
ايضا مثلا يتوجه ان يجوز العلم بها لا يتفق عدم بناء الجزه بوزان يكون المقصود  
لازمها ولا يجوز انما الجواب بان مبنى التحقيق على انها هي العدة ومع بعض  
الشيء بانها يدرين مالا مرافقه **قوله** ومثلها هي عصا في غير الاسلوب  
ايها التي ان ليس في تنزيه العالم منزلة الجاهل بل مثله في ان في كل منهما سوية  
المعلوم سابق غيره ومع هذا لا يخ عن سواء اب والافراد ان يعال المراد من  
اسوال السوفيا ما هيبة العصا بعضها تما يقبل المانية البعيدة بين  
المقلوب والمقلوب اليه الجيب ليس بعدد الاقبا والاعلام بل بعدد  
جوابه **قوله** ولقد علموا من اشتراطه للاسم في لغة علموا جوب تسم كذوق  
وزمن اشتراطه لام ابتداء كما في علمت نزيه ما يم ومن اشتراطه مستدا بقره  
ماله في الافرقة من خلاف والخلق النقب واللام في ليس جواب قسم يصح  
كذوق في جزاء الشرط كذوق كما اشار اليها في لوكا انوا يعلمون لا مستنوا  
ويتم ان يكون نوع الاية ملحق مثلها في قوله بقوله ولو ترك اذوا الجرمون  
كسوال الاية فنية ايضا نفي العلم بطريق اخر وكيف كذا ما حال من فية عليك او كلام  
رب العزة اى مقول لا في فتك او مقول لا في حقة واما حال من فية كذو وهو استيان  
في موقع جواب الامر وهو اصل معنى الاية والله لقد علم اليهود وان من الشري  
كتاب السم والشقوة اى استبدله وايقاره على كتاب الله ماله في الافرقة  
نصب من الشوب اهلا والله ليس ما باعوا به تنبيه اى فقطها لوكا لو يعلمون  
بذلك الشريك اى ما علم من الله لا العلم له في الافرقة لا مستنوا في العلم ان  
بذلك الشريك اى ما علم من الله لا العلم له في الافرقة لا مستنوا في العلم ان

مظهر عن عصا

بما يتعلق به علما وان معنى الاية علم ما ينجز اليه ان من الشري كتاب الله في الافرقة نصب  
اهلا لانه ليس له نقيب واه على ذلك الشري ولا يخ ان هذا نافية الماسومية فيجب تعلق العلم  
ابنت والعلم المنفى وان دفع ما يقال من ان متعلق العلم المشت عدم النفع ومتعلق  
العمل غاية المعرفة استقامت من كلمة ليس الموضوع للزم العام فلا يخ و بينها وجود الاول  
بدون الثاني في البهات والبلغت في الاية الاضافة الاضغش وقطرب من ان الذين  
علموا غير الذين يعلمون ان الذين علموا اهم الذين علموا الخ و هو الناس المتعلق بهم الذين  
قال في حقه بعضهم بنفرت من الذين الكفا كتاب الله وراه ظهورهم كما نهم لا يعلمون  
واما الجاهل الذين يزعمون في تعلم السم لهم الذين لا يعلمون كما في من تشكيل الضمير من  
بلا افرقة **قوله** يعني ان شئت ان نوق آه لما كان غرابية تنزل العالم ببايدرة الخبير  
منزلة الجاهل بما باعتبار جعل العلم بالشيء منزلة الجاهل مع قطع النظر عن قصده المتعلق او  
اوايتين للامات هذا الامر النويب والمراد بالعموم هو عدم الاضغش من بالعبادة وحل  
خواتمى زيادة التعظيم في الاية الثانية **قوله** لا اعتبارات خطافية اى اقتضت لم  
يفيد لما يكون غير عالم **قوله** لان هذا الكلام للوجه عليه اخر الالامال آه لتعليق المنق كما  
ان قوله بناء لتعليق المنق ووجه الالامال ان هذا الخبر ليس بملق اليهم بل اى الرسول  
علم واصحابه عليهم سواة الشرايين في اجابة في صدر الاية على انه لا وجه لتشريع علمهم  
بعلمهم سواة الشرايين منزلة الجاهل لان ارتكاب الشراء انب بهذا العلم من معاملة الخ  
بعلمهم بذكر الجاهل وايضا اعتبار انما هذا الخبر الظن اليهم نفس **قوله** لان  
الخطاب على علم السلام قد عرفت بربان هذا التعليق في الاول ايضا لا يوافق ما  
في المعنى آه لان في وان العلم منق وهو العلم المتعلق لقوله لمن اشتراه ماله  
في الافرقة من خلاف بخلاف الوهمين وان الاشتراوة معنى **قوله** وما ريت  
آه روى علم ما اتقى الجمعان يوم بدر روى بالتحقق من الخطابة في وجهه المشركين  
وقال شئت الوجه فلم بين مفر بك الاستغنى بعينه فانهم موافقون وما ريت  
افريت ووجه تنزيل الرى الصا در عنه عدم منزلة عدم ان اخذ ذلك الرى لما

عالم يكن مما يشرب على فعل البشر جعل المرى الصاد رغبة في صورة كانه خبر صادر  
عنه حقيقة ما النفي باعتبار الحقيقة والاشبات باعتبار الصورة وهو مراد من قال ان  
رأيت سفيحة في زميت صورة يعني ان التبدل في النفي والاشبات لا للمعنى والحقيقة  
صحي به ولزوم عدم توارده النفي والاشبات على شئ واحد وامان قال في معناه وما زلت  
ما تميز اذ لم يمت كساقيل مراده التوجيه على مذهب المعتزلة فان افعال العباد الاجتناب  
به وان كانت مخلوقة لهم عند المعتزلة الا ان خصوص هذه الرتبة المعرف مخلوقة لله خارجة  
عن طوق البشر وقيل مراده بيان سبب التنزيه لا ما يتوارده عليه النفي والاشبات لظهور  
نفي المراد من الآية والبداهة تبيح المؤمنين على انه لا ينبغي لهم التوهول عن الله سبحانه والاشبات  
يشمل هذا الفعل الذي يبطش الفعل ولو كسبا ولو الاطلاق بمقتضى الجملة فيقولون لكنه التخصيص  
ولا يبرهنه بانه في جميع الافعال ما لم **قول** واذا كان قصد الترجيح آه استشارة الامان العادي  
بمعنى لتفريع وقوله حذر عن اللغو اشارة الى وجه التفرع لتوضيح المعنى ان قصد الترجيح اذ كان  
اقامة الخطاب لهذا المراد ينبغي له ان يقتصر من التركيب على قدر ما يحصل به اقامة لا  
انقص منه حذر عن الاحطال ولا يزيد منه عن اللائحة عن اللغو فان افعالهم ليس غير  
اصلا كان لغوا مختصا وانما لم يذكره المنع عن النقصان وان كان المراد بالانقصار  
على قدر الحاجة ان يكون على قدر اقتضاء المقام الازيد والنقص لظهورها ويحتمل ان يرد  
بالانقصار على قدر الحاجة منع الازيد والنقصان لظهوره  
بذا والمفهوم من شرح الشرع للمفهوم ان الحذر عن اللغو علمة للتصور كالمهاجرت  
قال علمة اذ لم يكن مفيدا اهلا كان لغوا مختصا وان كان ما قصدا عن اقامة  
ما قصده كان في حكم اللغو واذا كان زائدا عليها كان مستملا على اللغو وبالجملة فقد علم  
بمذا التعريف تفرع هذا الكلام على ما قبله فلم ينجح الى ان يقال في توجيه ان ما ذكره من الانقصار  
حكم على تفصيل بقوله فان الخطاب آه ولا شك في تفرع هذا عما ذكره من ان قصد الترجيح  
فان قلت اذ كان هذا الكلام متفرعا على ما ذكره كان الاو لا تعدي على قوله وقد نزل  
العالم بلما آه فما وجه توسيط هذا القول قلت وجهه ان هذا الجواب عن اعتراض على

والعلم بهذه الاقوال والخطا والاهم الكلام في الوجه المذكور في بيان سبب التنزيه لا ما يتوارده عليه النفي والاشبات لظهور  
نفي المراد من الآية والبداهة تبيح المؤمنين على انه لا ينبغي لهم التوهول عن الله سبحانه والاشبات  
يشمل هذا الفعل الذي يبطش الفعل ولو كسبا ولو الاطلاق بمقتضى الجملة فيقولون لكنه التخصيص  
ولا يبرهنه بانه في جميع الافعال ما لم **قول** واذا كان قصد الترجيح آه استشارة الامان العادي  
بمعنى لتفريع وقوله حذر عن اللغو اشارة الى وجه التفرع لتوضيح المعنى ان قصد الترجيح اذ كان  
اقامة الخطاب لهذا المراد ينبغي له ان يقتصر من التركيب على قدر ما يحصل به اقامة لا  
انقص منه حذر عن الاحطال ولا يزيد منه عن اللائحة عن اللغو فان افعالهم ليس غير  
اصلا كان لغوا مختصا وانما لم يذكره المنع عن النقصان وان كان المراد بالانقصار  
على قدر الحاجة ان يكون على قدر اقتضاء المقام الازيد والنقص لظهورها ويحتمل ان يرد  
بالانقصار على قدر الحاجة منع الازيد والنقصان لظهوره  
بذا والمفهوم من شرح الشرع للمفهوم ان الحذر عن اللغو علمة للتصور كالمهاجرت  
قال علمة اذ لم يكن مفيدا اهلا كان لغوا مختصا وان كان ما قصدا عن اقامة  
ما قصده كان في حكم اللغو واذا كان زائدا عليها كان مستملا على اللغو وبالجملة فقد علم  
بمذا التعريف تفرع هذا الكلام على ما قبله فلم ينجح الى ان يقال في توجيه ان ما ذكره من الانقصار  
حكم على تفصيل بقوله فان الخطاب آه ولا شك في تفرع هذا عما ذكره من ان قصد الترجيح  
فان قلت اذ كان هذا الكلام متفرعا على ما ذكره كان الاو لا تعدي على قوله وقد نزل  
العالم بلما آه فما وجه توسيط هذا القول قلت وجهه ان هذا الجواب عن اعتراض على

قوله

قوله ولا شك ان قصد الترجيح آه لو كان الامر كما ذكره لكان ينبغي ان لا يجوز القبول  
الى العالم بالفائدة المذكورة ولا زمرها فقدر الاصل ولا يدفع ما يبره عليه في المشتغل  
بذكر الفروع واعلم ان الفاضل المحشي ذكر ان اعتبار هذا الاحوال يعني الخلو والشره و  
الاشكال رطابها بالقياس الى الفائدة الجزئية للحكم واما بالقياس الى لازمها فيمكن اعتبار  
الخلو والخبر بالحكم عن المذكور دون اعتبار شرهه والاشكاله وقد حقه محالا فريد عليه  
فيه بحث لان اعتبار الترجيح لا اعتبار الخلو كما يظهر اذ كانت الجملة المعادة محلا للتاكيد بالنسبة  
الى ما يقصد بالعلم بها حتى يصح اعتبار الانقصار على قدر الحاجة حذر عن اللغو والفاضل  
المحشي اخرج ملك الجمل من الحكمة بالقياس الى لازم الفائدة فكيف يمكن اعتبار الخلو  
والترجيح بالنسبة فتدبر **قول** هل هي واقعة ام لا آه قد تقررت في كتب النحو امتناع ان  
يؤتى لهما بمعاول وصرح المحشي في اوابيل البية الساسي بامتناع قولك هل زيد  
فان ام عمرو بين الشارح ام هناك وجه الامتناع فهذا التركيب من الشارح اما بناء  
على ما ذهب اليه ابن مالك من ان هل يقع موقع الهمزة فيوزن بها بمعاول مستدلا عليه  
بقوله وم هل تزوجت بك ام ثيبا وان اجيب عنه يجوز ان يكون ام في الحديث منقطعة  
بان استنهم ولا تخم اجرب وقال بل ثيبا واما من قبيل اطلاقها على المصنفين و  
صحاى نهم في تركيبهم كما استعمله قطب المضارع المنفي في تفسيره نون فصاحت  
المتكلم و في قوله برئنا لا يجتمعان قطع انها انما يستعمل في صهي المنفي **قول** ليس  
آه لا يخفى ان توجيه الشارح مبنى على ان مراد الحكم اذراك ان النسبة واقعة او  
ليست بواقعة من ضمير فيه الراجح الى الحكم وقوع اولها وقوعها على سبيل الاستخدام او  
اولا معنى للمرة و هو التصديق ومراد الوالهم انه لا ضرورة الى تفكير في احوال الحكم  
المعنى الكس ويستغنى عن قوله والشره وفيه بناء على ان قوله الذين عنه يتناول باطلاقه  
عدم التصديق وعدم تصور اياه ولا يخفى ان ما يذكره الشارح لا يبره عليه بل جوابه ان  
خلو الذين عن تصور النسبة ليس بشرط للاستغناء عن المؤكدة فانه اذا تصور  
الخطاب النسبة ولم يتوجه احوالها ولم يلتفت الى شئ ورايها كان حكم خالي الا ان

قوله ولا شك ان قصد الترجيح آه لو كان الامر كما ذكره لكان ينبغي ان لا يجوز القبول  
الى العالم بالفائدة المذكورة ولا زمرها فقدر الاصل ولا يدفع ما يبره عليه في المشتغل  
بذكر الفروع واعلم ان الفاضل المحشي ذكر ان اعتبار هذا الاحوال يعني الخلو والشره و  
الاشكال رطابها بالقياس الى الفائدة الجزئية للحكم واما بالقياس الى لازمها فيمكن اعتبار  
الخلو والخبر بالحكم عن المذكور دون اعتبار شرهه والاشكاله وقد حقه محالا فريد عليه  
فيه بحث لان اعتبار الترجيح لا اعتبار الخلو كما يظهر اذ كانت الجملة المعادة محلا للتاكيد بالنسبة  
الى ما يقصد بالعلم بها حتى يصح اعتبار الانقصار على قدر الحاجة حذر عن اللغو والفاضل  
المحشي اخرج ملك الجمل من الحكمة بالقياس الى لازم الفائدة فكيف يمكن اعتبار الخلو  
والترجيح بالنسبة فتدبر **قول** هل هي واقعة ام لا آه قد تقررت في كتب النحو امتناع ان  
يؤتى لهما بمعاول وصرح المحشي في اوابيل البية الساسي بامتناع قولك هل زيد  
فان ام عمرو بين الشارح ام هناك وجه الامتناع فهذا التركيب من الشارح اما بناء  
على ما ذهب اليه ابن مالك من ان هل يقع موقع الهمزة فيوزن بها بمعاول مستدلا عليه  
بقوله وم هل تزوجت بك ام ثيبا وان اجيب عنه يجوز ان يكون ام في الحديث منقطعة  
بان استنهم ولا تخم اجرب وقال بل ثيبا واما من قبيل اطلاقها على المصنفين و  
صحاى نهم في تركيبهم كما استعمله قطب المضارع المنفي في تفسيره نون فصاحت  
المتكلم و في قوله برئنا لا يجتمعان قطع انها انما يستعمل في صهي المنفي **قول** ليس  
آه لا يخفى ان توجيه الشارح مبنى على ان مراد الحكم اذراك ان النسبة واقعة او  
ليست بواقعة من ضمير فيه الراجح الى الحكم وقوع اولها وقوعها على سبيل الاستخدام او  
اولا معنى للمرة و هو التصديق ومراد الوالهم انه لا ضرورة الى تفكير في احوال الحكم  
المعنى الكس ويستغنى عن قوله والشره وفيه بناء على ان قوله الذين عنه يتناول باطلاقه  
عدم التصديق وعدم تصور اياه ولا يخفى ان ما يذكره الشارح لا يبره عليه بل جوابه ان  
خلو الذين عن تصور النسبة ليس بشرط للاستغناء عن المؤكدة فانه اذا تصور  
الخطاب النسبة ولم يتوجه احوالها ولم يلتفت الى شئ ورايها كان حكم خالي الا ان

قوله ولا شك ان قصد الترجيح آه لو كان الامر كما ذكره لكان ينبغي ان لا يجوز القبول  
الى العالم بالفائدة المذكورة ولا زمرها فقدر الاصل ولا يدفع ما يبره عليه في المشتغل  
بذكر الفروع واعلم ان الفاضل المحشي ذكر ان اعتبار هذا الاحوال يعني الخلو والشره و  
الاشكال رطابها بالقياس الى الفائدة الجزئية للحكم واما بالقياس الى لازمها فيمكن اعتبار  
الخلو والخبر بالحكم عن المذكور دون اعتبار شرهه والاشكاله وقد حقه محالا فريد عليه  
فيه بحث لان اعتبار الترجيح لا اعتبار الخلو كما يظهر اذ كانت الجملة المعادة محلا للتاكيد بالنسبة  
الى ما يقصد بالعلم بها حتى يصح اعتبار الانقصار على قدر الحاجة حذر عن اللغو والفاضل  
المحشي اخرج ملك الجمل من الحكمة بالقياس الى لازم الفائدة فكيف يمكن اعتبار الخلو  
والترجيح بالنسبة فتدبر **قول** هل هي واقعة ام لا آه قد تقررت في كتب النحو امتناع ان  
يؤتى لهما بمعاول وصرح المحشي في اوابيل البية الساسي بامتناع قولك هل زيد  
فان ام عمرو بين الشارح ام هناك وجه الامتناع فهذا التركيب من الشارح اما بناء  
على ما ذهب اليه ابن مالك من ان هل يقع موقع الهمزة فيوزن بها بمعاول مستدلا عليه  
بقوله وم هل تزوجت بك ام ثيبا وان اجيب عنه يجوز ان يكون ام في الحديث منقطعة  
بان استنهم ولا تخم اجرب وقال بل ثيبا واما من قبيل اطلاقها على المصنفين و  
صحاى نهم في تركيبهم كما استعمله قطب المضارع المنفي في تفسيره نون فصاحت  
المتكلم و في قوله برئنا لا يجتمعان قطع انها انما يستعمل في صهي المنفي **قول** ليس  
آه لا يخفى ان توجيه الشارح مبنى على ان مراد الحكم اذراك ان النسبة واقعة او  
ليست بواقعة من ضمير فيه الراجح الى الحكم وقوع اولها وقوعها على سبيل الاستخدام او  
اولا معنى للمرة و هو التصديق ومراد الوالهم انه لا ضرورة الى تفكير في احوال الحكم  
المعنى الكس ويستغنى عن قوله والشره وفيه بناء على ان قوله الذين عنه يتناول باطلاقه  
عدم التصديق وعدم تصور اياه ولا يخفى ان ما يذكره الشارح لا يبره عليه بل جوابه ان  
خلو الذين عن تصور النسبة ليس بشرط للاستغناء عن المؤكدة فانه اذا تصور  
الخطاب النسبة ولم يتوجه احوالها ولم يلتفت الى شئ ورايها كان حكم خالي الا ان

قوله



كامل ولهذا سقط ما يقال بالبشرية كما بناه الرسالة من العلم تعالى بناه الرسالة من رسول  
المرسلين على وجوب كون الرسول من جنس المرسل فينبغي ان يكون المرسل رسول من جنس المرسل  
ايضا لان الجنس المجانس بالجنس منتهى الابدان الا شذوذا منهم تكذيب بقوله اذ كانوا  
وتعلقوا اذ كانوا المقدر هو في موقع المفعول بحكاية اي حكاية حتى رسل عيسى عم قوله اذ كانوا  
في المعاملة الاولى وهذا الثاني بل انما يجاب اليه عما هو النظم من العبارة وهو تعلق الطرفين كما اعني  
2 المراد الاول وما تعلق به كادل عليه كلام الايضاح او بجوابه فلا اذ ليس على ان هذا من اوله  
في الكلام على ان تكذيب الخبيث في المرة الاولى كما لا يخفى وبعض اصحاب الخواص انما ليس من حيث يوم  
اذا لم يطر ان كلامه على ما لم يبق استعمال لفظ الخبيث في المتن كما في ضعف فلو يكنى زاعما ان التوجه المذكور  
لا ينطبق على ما قول قالوا ان اليكم مرسلون لانه التاكيد في المرة الاولى اذ ان لا غير لتعقبي ذ  
ذلك ان يقول فالاول راجح الاخر في ذلك تنسيق لا يتبادر اليه الا من علم ان في ذلك جمعا بين  
الحقيقة والحجاز بالجملة فالظاهر ان ما ذهب اليه وان كذبوا على صوابي الجعنين الاخرين اعني قالوا ان اليكم  
مرسلون وقوله عن رسول عيسى عم وهذا ظاهر في ذكره العلامة في شرح المعاني حيث قال في تفسير  
مرجع ضمير قالوا الى المرسل العلم بهذا حاصل كلامه ولا يخفى انه غلط فاحش فان العاقل بعد ان  
اليكم مرسلون فكيف كما يشهد به شرح النظر حيث قال الله لك فخر زنا بقالت فما لو ان اليكم  
مرسلون وبمذمة المرة اى الاول بالنظر اى الرسل العلم وان كانت ثمانية بالنظر الى الكلام الم  
الرسوليين ولعل هذا نشاء غلطا **ص** لا كما والمرسل والمرسل قبل عليه يعني في كون تكذيب التفتة  
او كذا والمرسل به لان تكذيب الخبيث تكذيب الخبيث لواء بقدر الخبيث والمرسل ولا رجل في ذلك الخاء  
المرسل اذ لو كان بخصوص المرسل موقفا لم يجز بله واجيب بمنع ذلك فان مبلغ خبر رجل مخصوص  
قد يعاين بالانكار رسوا اعتقاه في ذلك الرجل حتى فابلغة فيه المدعى يقبل كلامه من تنوع الانكار  
على ان المرسل به اذ كان مطلقا قوله ان يكون لم يكني بدمي ملاحظة واحدة المرسل من  
**ص** فكل مقتضى الظاهر فيه بحث وهو ان هذا انما يصح لو لم يعب في مقتضى الحال اقتضاء جمع  
الحال كونه ميقنا واللا يفتق تعريف بلاغة الكلام وهو مطابقة مقتضى الحال مع مصاحبة بما  
يكون الكلام في مقتضى الظاهر دون حقيقتها فان هذا الكلام ليس بانفي من تقدمه الترتيب

عليه ويمكن ان يقال بعد تسليم الانتفاض على ذلك التقدير لا شك ان البناء من مقتضى  
الحال حقيقة الحال والتعريف يجب حمله على المتبادر وما ذكره هنا هو النسبة بين مقتضى الظاهر  
ومقتضى الحال بحسب مطلقا من مضمون الجواب فهو المتبادر والمرة في التعريف على انه لا معنى لحمل  
الانكاره قبل عليه اذ لا يريد جعل التفتة كقوله ملاحظة ان مع المنكر ما ان تامله ارتفع عن انكاره  
بتفويض المعنى او مقتضى هذه الملاحظة بتكرار التاكيد كما ان ملاحظة انكاره يعقبي التاكيد وعدم  
معرفة الملاحظة والاعتبار الا بالتاكيد لا ينافي وفلك على ان ملاحظة واعتباره يجوز ان يعلم  
بافباره **ص** فيحصل غير السائل اى يحصل الخالي كالمثل لان تقديم الملوخ انما يعتبر بالقبول  
اليه فيذكر التاكيد وجوبا بالدلالة على التنزيل المذكور وان لم يجب في السائل ابتداء وانما عليه  
اعني جعل السائل كالمثل فلا وجه له وان اعتبره الفاضل الحشفي في الظابطه في قوله ما لان  
ترك ما كيد في رتبة السائل ولا يخفى بالبلاغة فلا يعلم به التنزيل منزلة الحار **ص** اى الخبر  
فعلى هذا يكون اللام رابدة كما في رده فلكم او على تفصيل الاستدراك معنى التعدي اذ لا يجوز  
اقفال لام التقوية في المفعول به اذ اقدم عليه الفعل ولورجح ظنهم في الملوخ لم ينجح الا بهذا  
التوجيه **ص** لانه يشبه حقيقة الخبر وخصوصية الظان بهذا النفي بالنسبة الى الملوخ مطا  
مطلقا بالنسبة الى جميع صورة فلا يباح كون الاشارة في بعضها الى خصوصية الخبر والظاهر  
ان الآية الكريمة من هذا القبيل اذ الامر يفتق العكس بعد دعاء نوح في قوله رب لا ترز  
على الارض من الكافرين وبارا من شأنه ان يجعل النفي طيبا من دعاء نوح او خصوصية الاغراض  
فيل ان يقول تعالى في قوله رب لا ترز على الارض من الكافرين بل على انهم مستحق العقاب فلا  
يكون النفي حيا كالسائل فان قلت المذكورات لا يدل على سبيل القطع على انهم مستحقون  
العقاب لانها يجوز ان يكون على سبيل التمهيد قلت ذلك موهوم فلا اعتبار به مع ان الامر  
باجاد العكس بعد دعاء نوح في قوله رب لا ترز على الارض من الكافرين وبارا ترز  
قوية لنزول العقاب عليهم **ص** قال الشيخ عبد القاهر في قوله ويعني غناء الغاد فعلى ان  
فيكم شريفي في اواخر المتن الاول من شرح المعاني من ان الاول لانه على السنة الا  
عند قوم من الصولييين ان يقال الشبه عليهم المكسورة الدالة على التحقيق فحقا بالمفوضة

هذا هو مقتضى الظاهر  
في قوله رب لا ترز  
على الارض من الكافرين  
بل على انهم مستحقون  
العقاب لانها يجوز  
ان يكون على سبيل  
التمهيد قلت ذلك  
موهوم فلا اعتبار  
به مع ان الامر  
باجاد العكس بعد  
دعاء نوح في قوله  
رب لا ترز على الارض  
من الكافرين وبارا  
ترز قوية لنزول  
العقاب عليهم

**ص**

المقدم باللام الدالة على التعليل على وجهه فليتنا على من عرفه العود على الالام وقد جعل  
 على عرض الجارية على البيع فيكون الغرض على بندها بوجه التاكيد انه وعرض الرجح من شئنا  
 للرجح الالام معه ربحا واحدا فكانه اعتقاد مع بني علم ايضا ربحا واحدا وانكر مقرونا  
 حتى هما مقرورا او جوازه فلهذا وينقل هذا الوجه عن يوسف الابهر ولا شك انه موافق للغة  
 ايضا لكن الفضل للمقدم كما لا يخفى وبعد البيوت المذكورين لا بد من ان يكون  
 رقت ام شقيق بل ان اماره انه يعتقد ان الارجح فيهم اعرض عن عليه بان الالام على الانكار  
 غير متيقنة بخوار بيان ان يكون اماره خلوه من بل هو انسب به بفرغ باله ووافقا  
 نظيره حاله ومنه هذا يورد على قوله لا تمايز في الفعلة والاعراض عن العمل لما بعده  
 من امارات الانكار والجواب انه عرض الرجح كما يكون ايمه من مقدر على ما يكون اثر  
 لانكار ايضا في المعام فطلب لا يطلب فيه اليقين فكما يجوز تنزيل عارض الرجح مثلا من  
 الخالي يجوز تنزيل المنكر لكن انسب لزيادة تفرقه فلهذا حمل البيت عليها وكذا الكلام  
 في الآية الكريمة اعني ان بعدة كل مستعمل في الالام على تنزيل المنكر منزلة وجه آخر  
 ظاهرا وهو لغة الموكود فان قلت لم لم يعد اسمية الجملة في الآية من الموكود ان قلت كما حقت  
 من ان موكودها معام العود عن الفعلية ولا ضرورة في حمل الآية عليه وهو يحيل المنكر  
 كغير المنكر لا شك في حصول التنزيل منزلة الخالي لا شك في حصوله تنزيل المنكر منزلة الخالي  
 انظر ان ترك التاكيد لا يدل على الاحتمال تنزله منزلة السائل الخالي انتم يدل على مطلق التنزيل  
 بخلاف تنزيل الخالي منزلة السائل فانه لا يعلم فيه العمل التنزيل فضلا عن وصفه اللام لا  
 ان يعال اذ تنزل المنكر منزلة السائل يجب توكيد الكلام العلق على المعنى الذي هو التوكيد  
 مخاطب المنكر ويحتمل تنزيله لانكاره منزلة اضعفه فليتامر **م** ان يكون معلوما  
 او محسوسا عند ارا بالين مصطلح الاصول وهو ما يمكن التوصل به في النظرية المطلقة  
 خبري لا مصطلح العقول وهو ما يلزم من العلم به العلم بشئ اذ في فظله وجه توفيق الارتداد  
 على التامل ويجوز كون الدليل محسوسا ولم يكن في المعية بوجوده مع في نفس الامر لان  
 الدليل اذا لم يكن معلوما للمنكر ولو كانت بحيث ان تاملها ارتد عن انكاره لم يكن

والجاء ان المراد في بعض المواضع لا استناد  
 من تنزيل المنكر منزلة الخالي في الكلام الموكود في قوله  
 ان انما تذاق النطق بل من الفاعل الخالي في قوله  
 واهد لم يعلم ان الخالي طبع متردد او متكرر او في  
 استحسان التاكيد في الالام في قوله وهو  
 في ان لا يفيد انهما من الالام في قوله وهو  
 هو ربحا

جعل كغير المنكر لان التامل انما يتحقق بعد كون فوات الدليل معلوما فلو تفرغ معلومة  
 خصوصية او تحسرت في وجود الدليل مع ذلك المعنى ويتحقق الشرطية اعني ان تامله ارتد  
 عن انكاره اذ لا يتحقق تحقق المقدم مع ان جعله كغير المنكر ليس بحسن بلا شبيهه فاجبار  
 المعلومية هو الوجه كما لا يخفى **م** كما لا يصح ان يكلمه لا يخفى في هذا التقدير من سوء  
 الالام فالاول ان يورد السؤال هكذا فان قيل كيف يصح به التخييل والحكم المذكور  
 مما يشك فالكثرة المرتبين **م** فيكون تقيرا التنزيل وجود الشئ منزلة عدمه اللامني  
 تنزيل ليس صفة للتفكير حتى ان الآية 2 مثال لذلك التنزيل لان تنظيمه ويجوز ان الالام  
 بان المراد بالتنظيم المثال مسيحي مع ان المقام يستدعيه بل الالام الاجل فالعنى فيكون  
 تقير الماخى فيه بغيره لانه تنزل وجود الشئ منزلة عدمه فامل **م** اهدى ما ذكره  
 في السؤال انه ذكر هذا الوجه هنا استطراد في قصده ببيان وجه الحكم في الآية ولم يعقد  
 بيان وجه الحكم في الآية في السؤال فان فيه اعتراف بعدم كون الآية تمثيلا وهو المراد  
 المعترض حتى سيما افاضل على المنع والسند **م** ولا يكون مثلا لما خفي فيه قيل اني علم  
 اعتبار المذكور وهو تنزيل وجود الربيب بمنزلة عدمه واما ما فهم اليه اعتبارا في منزلة  
 ان يعال جعل وجود الربيب منزلة عدمه لوجوده وما قيل لا ريب فيه بل انما يكون ان  
 هذا الحكم مما ينكره المراد بانكارهم وجوده المنزلة بل يكون مثلا لما خفي فيه وروا  
 بانه اذ انزل وجوده ريبهم منزلة عدمه ما رعد وباراسا بحسب الاعتبار ما يتم تب  
 على وجوده من الانكار **م** وهو انه مانع الربيب بمعنى ان اهداه عبارة الكشاف ما  
 هكذا قلت مانع ان اهدا لا يرباب فيه وانما المنع كونه متعلقا للربيب ومقتضى له ولا  
 كان المفهوم من ظاهره نفي عدم الاثبات والمقتضى نفي الارتباب استرادا لوجه  
 فان فاعل نفي مسترعايد الربيب واللام والباء محذوفه من ان كما هو اشارة و  
 والتقدير مانع الربيب بان اهدا لا يرباب فيه ويبرهه الفاعل المحض في حاشية ان  
 الكشاف على وجهين بان عبارة الكشاف آتت عنه وذلك لان النفي متوجه لا التسليم  
 او العلة فلا مما بله قوله وانما المنع كونه آه بل الواجب ان يعال وانما نفي كذا او على

ويمكن ان يقال ان قوله  
 ان انما تذاق النطق بل من الفاعل الخالي في قوله  
 واهد لم يعلم ان الخالي طبع متردد او متكرر او في  
 استحسان التاكيد في الالام في قوله وهو  
 في ان لا يفيد انهما من الالام في قوله وهو  
 هو ربحا

او على معنى كذا ثم فكر الوجه الذي اشار اليه ما بقوله وقيل التقى آه وحكم بان العاقل به  
لان الكلام في استعمال التقى بهذا المعنى وفيه بحث لان المعنى قوله انما آه ليس بذلك المعنى  
فلا يصح العاقله ظاهر والتكليف في تعقيب الاولين افضل من التكليف في هذا فاعلم ان  
يتكلمه كثيرة من الاستغناء قبل الظان الآيه ليست مثلا لما في فيه اصلا لان معاملة ارباب  
الفن صريحة ان الاعتقاد في المذكورة بالنسبة الى المعنى طب السامح مطلقا والظان للمخ  
طب بقوله فك الكتاب لا ريب فيه هو النبي عم بقرينة سياق الآيه حيث قال والذين  
يؤمنون بما انزل اليك وما انزل من قبلك على انه لو جعل الخطاب الاول فكيف من يتلقى  
الكلام لا يصلح تغليب غير المرأتين وهم المؤمنون على المرأتين **وهو** لكن ترك تأكيده لا  
لانهم جعلوا كغير المتكلم لا يقال ان لا الذي لتق الجنس وسمية الجملة يفيدان التاكيد في قولها  
به فكيف يستقيم ما ذكره لانا نقول ان المذكورة يفيد تأكيده مستفاد من التقى وشره راجع الى  
الحكم عليه بمعنى ان لا يخرج من سني من اخرائه ولا وصل في له تاكيد الحكم واما سمية الجملة فقد  
عرفت انها انما يكون مؤكده في مقام العدول ولا يجوز بذلك الآيه تحمل بالمعنيين وقد يجب بان  
بان تاكيدها ليس على سبيل الاستقبال بل على سبيل التبعية فانه ان كان كان هناك مؤكده  
اخر جملة السمية الجملة من المؤكداست والا فلما ان انكارهم يقتضي زيادة التاكيد فلو لم يكن  
كلامه انكارا لكان ينبغي ان يكون بغير ذلك الجحاشا بية ان كالمتردد والسائل وهذا ايضا في  
جعل الانكار كلاما انكرا فاعلم **وهو** وان كلامه مع قول الفقيه ليس به ارجح اما في كل معناه  
حتى يتوجه عليه ان المعنى من كلام السائل على ان ليس على مصطلح الاصول ومن هذا الا  
الكلام على مصطلح اهل النظر بل راجع الى مصدر ما ملوها اي تأملها والنظر فيها وتمييزها  
بهذا الطريق **وهو** انه بمنزلة التاكيد معنوي يعني بالتشبهل صحيح لان التاكيد المعنوي لا يكون  
للمعنى ولا يرفع المعنى بل السمو والتجو زوقه **وهو** بما نقله من الشيخ واثار انه يرفع  
كان التاكيد المنطقي يعينه فمأخذه بعض اصحاب الجواش من ان هذا الجواب لا يرفع اصل السؤال  
او التاكيد المعنوي كالتعريف في الامر من فالاشكال باق حاله ليس امره واداره  
ان راجع فاعلم **وهو** فاعلم ان السمو والتجو زوقه على معنى فيه سهو لا التاكيد

هذا الكلام على ما في نسخة  
من نسخة بخط الشيخ  
في نسخة بخط الشيخ  
في نسخة بخط الشيخ  
في نسخة بخط الشيخ

المعنى لا يرفع توهم السمو كما صرح به فيما بعد فلا بد فقه ما هو بمنزلة من حيث كذلك  
والجواب اما لان تعريخ الشارح بذلك على اطلاقه بل انما صرح في بحث تاكيد المنه اليه  
بان التاكيد في مثل جاء وريد نفس لا يرفع التوهم بخصوص وهو ان الجاد في زيد وانما ذكر  
ظهر واعلى سبيل السمو وقد اشار اليه بلفظ هذا حيث قال بعد تعقيب التوهم المذكور  
يرفع هذا التوهم بالتاكيد المعنوي ولا شك ان التاكيد بنفسه وكذا بالفتح وابهج لا يرفع  
التوهم ان ذكره لانه لا يرفع توهم السمو مطلقا كقيل وقد صرح هناك بان كلاهما في ذلك  
جاء في الرجلان كلاهما لرفع توهم ان يكون الجاد واحد منهما هو والا سنا واليهما انما  
دفع سهوا صرح في مباحث الفصل والوصول بان لا ريب فيه نفي التوهم ان يكون ذلك  
الكتب صا ورامن غير روية مع تعريجه هناك ايضا بان وزان لا ريب وزان نغم  
جاء في زيد نفسه ولا يخفى ان الصدور من غير روية هو السمو لا التجوز في لا يخفى ان لا يطبق  
اذا كان ممن يستبعد صدور فعل من زيد بنسبته تعجب المتكلم ويتوهم ان مثل هذا الفعل  
ان صدر ضمن ملايس زيد لا نغم وانما السند المتكلم في زيد بطريق السمو كما يستبعد في  
المتكلم بقوله اعين زيد نفسه ذلك التوهم بكونه المعام فاعلم ان المذكور في الاصل  
عجايب في قول الجواب الحاسم مادة السؤال ان يقال بالتشبهل على قوله من يجعل لا ريب فيه  
خبر ذلك الكتاب كذا ذكره صاحب الكشاف وما في الفصل والوصول مبني على محاربه ولا يخفى  
ان ظاهر عبارة العم آه عن هذا الجواب حيث اعتبر الجملة المتعاقبة نفس لا ريب فيه فان المنا  
سب لهذا الجواب ان يقول نحو ذلك الكتاب لا ريب فيه وقد يجب عن اصل السؤال بانه لا شك  
في تعاريف صرح في معنوي ذلك الكتاب ولا ريب فيه كمن ثبوت احد هما يستلزم الاخر  
في النظر الى هذا المعنى جعله الشيخ من قبيل الاعددة للتبنيث والقوم انما عده وامن المؤكدا  
الاعادة العزيمه فلا اشكال **وهو** قلنا لعل وجهه ان يراه الكلام آه يمكن ان يقال هذا  
توجيه الكلام السكاك على مقتضى تعريبه الكناية وهو ان يذكر اللزوم ويريد المتكلم ولذا لعل  
الكناية على الايراد المذكور اعني ذكر اللزوم التال على اللزوم مراد المتكلم ومثل توجيهه على  
على تقديم ان يجعل الكناية عبارة عن نفس اللزوم على ما هو المشهور بان الكلام بطريقه عن التاكيد

122



في مقام انكار المحي طب لفظ استعمال فيما يستلزم معناه فان معنى هذا الكلام في عرف البلغاء هو عدم  
انكاره واذا استعمل في هذا المقام لم يفقد به هذا المعنى بل ما يستلزم به وهو تتم بل المنكح منزلة  
غيره فانه يستلزم ما ذكره الاستعمال والاضحى ولو اعادة وعلى هذا القياس الكلام المذكور  
في مقام خلافه من المحي طب نفس الكلام المذكور كتابة على تقدير كونها نفس اللفظ وذكره على تقدير  
كونها ذكره كما عرفها السكاك ثم قوله يلزمه ايها الكلام معناه يلزمه معنى الكلام المذكور وقوله لان  
سوق الكلام مع التنكير عام لان معنى الكلام المسوق مع المنكح فعلي هذا لا يرد ان يقال الكتابة  
في الاصطلاح ان يذكر اللفظ الدال على اللازم ويراد به المنكح وليس فيما ذكره التسمية  
الشارح الا الانتعال من اللازم اعني الايراد المذكور في الملزوم الذي هو التثريب ولما كان التثريب  
ان يدل بالكتابة على ما هو المقصود الاصل للمنكح وكان مقصود الغرض من ايراد اللفظ يدل على  
على عدم انكار المحي طب مثلا التثنية على ان معناه ان ما نكح به بل انكاره لان المنكح منزلة منزلة  
غير المنكح فان الغرض من هذا التثريب ايضا ذلك التثنية مع ان في تقديره ان في نوعه فيقول  
كما صفة لم يثبت اليه الفاضل المحشي وقال مشير الى ان كلام الشارح ايضا لا يخلو عن توجيه  
بمعنى الادب ان يقال الخبر المجرى عن الموكول مثلا يدل في عرف البلغاء دلالة واضحة على عدم ان  
انكار المحي طب فاذا اتفق اليه انكاره ايراد مع ما يستلزم ذلك العدم ولو اعادة فقد اطلق  
ما يدل على اللازم اعني عدم الانكار وادري ما يستلزم اذا تأمل وعلى هذا القياس نظام  
هذه غاية توجيه كلام الفاضل المحشي وفيه اجاب الاول ان عدم الانكار اطلق اللازم  
لما هو مدلول الخبر المجرى لانفسه والا لكان القادة العالم على مقتضى نظامه وانما الطول  
العرض لم يخلو من المحي طب عن نفس الحكم والنسبة بين طرفيه وهذا المدلول ليس بلازم  
لعلوميه ما ان تأمل ارتفع عن انكاره بشرط التام بل من ان لم يتحقق الكتابة  
الاصطلاحية لانها انما يتحقق اذا اطلق ما يد على نفس المعنى العرفي وادري ما يستلزمه ولذا  
الكلام في القادة المجرى الا المشرود على انه ربما يدعى ان ما ذكره من قبيل مستبعدات التثريب  
لا يستعمل فيه اللفظ ويمكن ان يدعى بجمع لزوم كون العرض مدلول مطابق الكتاب انما يجب في  
في الكتابة على مذهب السكاك ان يكون الانتعال من التثريب الى المتبوع وخاصة اللوازم

في مقام انكار المحي طب لفظ استعمال فيما يستلزم معناه فان معنى هذا الكلام في عرف البلغاء هو عدم انكاره واذا استعمل في هذا المقام لم يفقد به هذا المعنى بل ما يستلزم به وهو تتم بل المنكح منزلة غيره فانه يستلزم ما ذكره الاستعمال والاضحى ولو اعادة وعلى هذا القياس الكلام المذكور في مقام خلافه من المحي طب نفس الكلام المذكور كتابة على تقدير كونها نفس اللفظ وذكره على تقدير كونها ذكره كما عرفها السكاك ثم قوله يلزمه ايها الكلام معناه يلزمه معنى الكلام المذكور وقوله لان سوق الكلام مع التنكير عام لان معنى الكلام المسوق مع المنكح فعلي هذا لا يرد ان يقال الكتابة في الاصطلاح ان يذكر اللفظ الدال على اللازم ويراد به المنكح وليس فيما ذكره التسمية الشارح الا الانتعال من اللازم اعني الايراد المذكور في الملزوم الذي هو التثريب ولما كان التثريب ان يدل بالكتابة على ما هو المقصود الاصل للمنكح وكان مقصود الغرض من ايراد اللفظ يدل على على عدم انكار المحي طب مثلا التثنية على ان معناه ان ما نكح به بل انكاره لان المنكح منزلة منزلة غير المنكح فان الغرض من هذا التثريب ايضا ذلك التثنية مع ان في تقديره ان في نوعه فيقول كما صفة لم يثبت اليه الفاضل المحشي وقال مشير الى ان كلام الشارح ايضا لا يخلو عن توجيه بـ

المنكح به على تقديره بغيره على ملزوماته الا يرد ان الملزوم المنكح في صورة ان  
المجرى العالم هو عدم حربه على موجب على والمنكح به اللازم خلو من شدة فالاول تابع والثاني  
متبوع لان عدم العمل يتبع عدم العلم وان الملزوم في العالم المتكلم العالم المتكلم لا يمانا  
الا انكار الظاهرة واللازم انكار المحي طب والاول تابع والثاني متبوع كما لا يخفى ويمكن  
ان يدعى بما فصل في شرح المفاتيح من اللازم في الكتابة بغير كونها متساوية للملزوم او اخص  
مفاتيح يقع الانتعال من الملزوم فيكون متبوعا بهذا الاعتبار واللام لان يقال هذا  
لا يتحقق في القادة المجرى الى العالم مراد به عدم العمل لان العمل بغيره هو المجرى المجرى المجرى  
اخص من عدم العمل فلا يمانا في الا ما جعله متبوعا للملزوم على الثالث ان جواز  
ارادة المعنى الحقيقي بشرط الكتابة وما في ذلك الا بافتقار التولية المتابعة عن ارادة  
والتولية المتابعة مدلوله فيما نحن فيه لان علم المنكح بانكار المحي طب متبوعا عنه من غير ان  
لم يرد بالتمام الخبر المجرى اليه خلو من شدة فكيف اصطلاحية وهو الجواز عن هذا ان انكاره يجب  
بحسب الحقيقة ان بيان الخلو يجب التثريب والاعتبار بهذا التقدير يظهر ان ارادة المعنى  
الحقيقي الذي هو شرط الكتابة وآتم العالم الذي يليق اليه الخبر المجرى يمكن ان يكون  
على الذين في الجملة فيوزار ارادة معناه الظواهر كانت مختلفة بشرط انصاف العالم  
على ان المعنى عند الكلام جواز ارادة المعنى الحقيقي في الجملة ولو لم يرد في استعمال  
آتم ولا يرد عدم جواز ارادة في المحي الذي استعملت فيه في قوله كما الرخص على الموش  
كناية عن الملك مع امتناع معناه الحقيقي وهو القعود على سبب نعم يلزم ان لا يكون  
ما نحن على قوله لفظية كتابة بالظن المذكور من ان يقال ايها العالم الصلوة واجبة  
وجواز المنع لان المنع المحي الا الصلوة واجبة بدون ايها العالم **قوله** في الممد يظن  
ابيت وبعد ان المثال اذا ارايته بمغرة اعقت مدار منه في المعان الحد ينجح الجيم  
الاجتجت والنجبة الكرم وساطع اليه يمكن من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف او اليه بان  
الواضع سطر سطر عاذا ارتفع ثم قوله ان النجبة مبتدأ وخبره ساطع اليه بان  
**قوله** المشرتب في الصحيح اشترت الى الشخ اشترت با ما مد عنده لفظ اليه **قوله**

في مقام انكار المحي طب لفظ استعمال فيما يستلزم معناه فان معنى هذا الكلام في عرف البلغاء هو عدم انكاره واذا استعمل في هذا المقام لم يفقد به هذا المعنى بل ما يستلزم به وهو تتم بل المنكح منزلة غيره فانه يستلزم ما ذكره الاستعمال والاضحى ولو اعادة وعلى هذا القياس الكلام المذكور في مقام خلافه من المحي طب نفس الكلام المذكور كتابة على تقدير كونها نفس اللفظ وذكره على تقدير كونها ذكره كما عرفها السكاك ثم قوله يلزمه ايها الكلام معناه يلزمه معنى الكلام المذكور وقوله لان سوق الكلام مع التنكير عام لان معنى الكلام المسوق مع المنكح فعلي هذا لا يرد ان يقال الكتابة في الاصطلاح ان يذكر اللفظ الدال على اللازم ويراد به المنكح وليس فيما ذكره التسمية الشارح الا الانتعال من اللازم اعني الايراد المذكور في الملزوم الذي هو التثريب ولما كان التثريب ان يدل بالكتابة على ما هو المقصود الاصل للمنكح وكان مقصود الغرض من ايراد اللفظ يدل على على عدم انكار المحي طب مثلا التثنية على ان معناه ان ما نكح به بل انكاره لان المنكح منزلة منزلة غير المنكح فان الغرض من هذا التثريب ايضا ذلك التثنية مع ان في تقديره ان في نوعه فيقول كما صفة لم يثبت اليه الفاضل المحشي وقال مشير الى ان كلام الشارح ايضا لا يخلو عن توجيه بـ

دفعا سوام الخفيف فان قلت قد راجح بان لا يرب فيه من قبيل الامثلة دون الظاهر ولا  
 صح استناده قلت وقع التوام يوما بكلمته انما يحصل اذ يحصل الجزم بكلمته لا يكون  
 لا يرب فيه من الامثلة وقد سبق ان طرقت التثنية والاشتراك بذلك الاعتبار لان في  
 فتوهم التحقيق ما في كالمثلة **قوله** وكذا الجزم عن ان كيد اى لا يجب ان يكون لما تقدم  
 من كون الحياطة غير مسكولة لا مفره **قوله** كان من المتكلم في الزمان كما انه لا يكون انظر  
 ان كان الاولا نافية خبرها انه لا يكون بتقدير الجاه او تقديره فان جعل الظن  
 بمعنى المصدر وبلا تقدير ان كان بمعنى المظنون وهي معهما وخبرها خبران و  
 الاخر بان تامان وقد جعل الاولا ايضا مائة وقد جعل زايدة فقولته انه لا يكون  
 متعديا لظن من باب الخفيف نكابة اعراب **قوله** لا يصح بدونه ما معطوف من  
 حيث المعنى كما في لاجس خبر ان بدونه بل لا يصح ثم سئل الحكيم عن معنى الجملة  
 الشارطة كما اشاروا المقارع المنق طماث را الى الشيخ في الابل الاعجاز و  
 ه ليل الاستواء فلا يرب عليه قوله قوله على هو انه احد علمي راى من جعله خبر  
 ان من كما تقدم **قوله** لان يصح مبتدا وقوله ان سواد البيت اراد بالمتبادر  
 المحدث عنه بطريق فكر الخاص واراوة العام بعينية ان المتبادر بهذا اسم ان وبي  
 مبتدأ اصطلاحى وآبيت سالم من ربيعة وآسواد اسم من تثبوت العلم  
 شيئا وآسوة السكر والجب ضرب من العود والبا نك البوم الذي ناب  
 فذكر ان او اشغ وفي ذلك في السنة التاسعة وربما كان في ان منه - واطع بنزل كجر  
 ككل وبوازل وآلامون الموشحة اية امتت من ان يكون خفيفة وخبر ان  
 قوله بعد اربعة آيات من لذة القيش والفتح للدهر فوشون يريد ان كل ما  
 ذكره وان كان يلتزمه العايش لكن الفتح ممدف للدهر والدهر في القروب و  
 نارات كايب يرصع وكما يسم يعلى وكما يصغى بكثرة **قوله** ان هو اليف آهاله  
 اسلمى الشملى المتوق المنشتر وقد جعله وسعدى اسم جسية ان وبقيل ام  
 مودع فالبا على الاول لية متعلقة بلفظ سبب وحالها او بشتى اى

اولى من قبيل الشئ ففصل وقع التوام جزا بالاشارة  
 الى ان التوام في قوله لا يكون  
 من قبيل الامثلة دون الظاهر ولا  
 صح استناده قلت وقع التوام يوما بكلمته

التوام في قوله لا يكون  
 من قبيل الامثلة دون الظاهر ولا  
 صح استناده قلت وقع التوام يوما بكلمته

سبب

اس سبب فراقها وعما لك بعض في والتعلق بحال اى يجمع في هذا الموضع التوام العائنة  
 او يجمع التوام الكائنة في **قوله** قد يترك تاكيد الحكيم المتكررة لا يخفى انه لا حاجة الى اوضح  
 امثال المذكور عن الضابطه ان يقول فان قولهم مع الموشحة آتينا من قبل جعل المتكر  
 كيد المتكر لما معهم من مزي الا انكار على زعم المتكلم كما نتم او عوان انما نتم امر ظالا ينبغي  
 ان يسئل فيه لثوبه بالاولى والظاهره فلكا حارة الا التاكيد وقوله مع شيئا طينهم انما معكم  
 من با جعل غير المتكر كما لا شك في الحال على ما يوجب الا انكار وهو ترك بالاستتم  
 والتمترام احكام الشرح النبوي فكان مطلة لعدم تصديق شيئا طينهم اياهم **قوله** ليس  
 جدير باقوى الظالمين واو كد اى عبارة الكف ف بكذا فان قلت ليس ما خاطبوا به  
 الموشحين ان وفيه نظر لان السوق يدل على ان ما خاطبوا به شيئا طينهم جدير بان يكونوا  
 اقوى الظالمين واو كد اى فيدل على ثبوت القوة والوكا واما الكلام الذي خاطبوا  
 به الموشحين مع ان لا تاكيد فيه قطعا وتجرب افضل التفضل عن المعنى التفضل انما يجوز  
 في المشهور اذا لم يستعمل باحد الامور العظيمة وقد استعمل بها بالاضافة اللهم الا ان  
 يقال ليس المراد بالوكا وة مود التاكيد الاصطلاحى بل معناها العفوى ولا شك ان  
 للكلام الصادر عن العاقلى الغير اللامعى قوفا ووكا وة في الجملة **قوله** او يمدون جمع  
 او يمدون بالحقى ياء النسبة للتاكيد كقوله كان منسوب الا او يمدون تيمنا لاعتقدهم في معنى  
 الوحدة والاختلاف ان يمد بالاولى وهد بنسب اليه **قوله** واما انفسهم اذ يعلى المقدر  
 اى فتركوا التاكيد اما لكذا واما لكذا واما لكذا المستعار من قوله لا في او عاه اما  
 الاول الظاهر بجمع المعنى والى هو الظن من لفظ الكف في حيث قال ووكا اما لان انفسهم  
 اشارة الى انهم يسوا في او عاه انهم اوجدوا **قوله** منية للتاكيد اى موصوفة الون  
 يتخفف بثبوتها فيه مفعول من معنى ان التاكيدية لامن لفظا لان الحرف لا يجوز له  
 الاشتقاق في حال ابوزيد ان منية من فوك اى مخلقة ووجدرة في الاسس  
 فلان منية لجزاى موصوفه لان يقال انه خبر وعس ان يفعل خبر **قوله** لانه لا يقع الا بالما  
 يجمع العكازيب اى كونه مرسول الله صلى الله عليه وسلم في حيث وبعوان هو ان الامام  
 يمدع

موطا او حدى بالحقى ياء النسبة  
 للتاكيد كقوله كان منسوب الا او يمدون  
 تيمنا لاعتقدهم في معنى

بما ذكره لو كان في الآية الكريمة مما يشوكون قوله وان الله يعلم رسوله من معمول الم  
 لك لا يطابق الحقيقة ولا مشهور في الوهم ان يكون من من معقول المتأقنين بان  
 يكون جاريا بحسب التسمي كما قيل في بناء يعلم انما اليك لم يسكن ويكون قايده بانظ  
 الا لازم قايده الجزاء في باقية المذكور في المذكور في الجواب انه انما قيل زيدارسل عبده  
 لان كان وهو يعلم انه ارسل اليه كان لغوا من الحد بنظر مستقلا في الوهم الصلا واما  
 اذا قيل ارسل عبده لا فكان ويعلم انه ارسل اليه كان معجولا في معناه تأكيد الحكم  
 عا قايده وان الله يعلم انك رسوله اذا جعل من كلام المتأقنين كان من قبيل الاو  
 بخلاف قوله ربي يعلم انما اليك لم يسكن فانه من الايمان لان المعنى مرسلون من رسوله  
 والوقوف على لا تقتضي **قوله** ولما ذكره بالاسم يريد ان المعنى انما موضع المعنى يقتضيه  
 وان ههنا التسمية على ان مورد التسمية غير الاسماء المذكورة وقد سلك هذه التسمية  
 في عنوان بحث التسمية ايضاً حيث قال التسمية السمة الدلالة التي ذكره ووجه  
 ان شح هناك بان المراد بالاول التسمية الاصطلاحية وبانها اللغوية فلهذا اعاد  
 اسم المظهر وبان ما يتعلق بالمعنى انما اعيدت كانت عين الاو ليس على الاطلاق  
 وبهذا التفسير سقط ما يقال الاصل في المعنوية المعنوية ان يكون عين الاو لما ان  
 الاصل في الغير ان يعود الى عين مكسوبة ثم ان الاصل التي يبرز مخالفة كالاصل الاو  
 بان يعود الى ما في ضمن المذكور من المطلق فلما وجد في لاختيار المظهر على المعنى  
 لا يقال قول المعنى فيما بعد وهو عين الجاريز غير عينه بخير يدل على ان مورد التسمية  
 هو الاسماء الكثرى لا مطلق الاسماء والالمام وقع الاحتياج الى بيان عدم  
 الافتقار الى ان تقول بل هو قريحة مشفرة لان مورد التسمية مطلق الاسماء  
 اصحح الازالة لما عسى ان يتوهم من كون المراد بالمعنى المعنوية عين الاو  
 عفو لا على استمرارية اثبات المعنى في مثله فليقبح **قوله** فكانه قال بعضه حقيقة  
 وبعضه ما زان في الا ما اختارها في شرح الكثر في عند الكلام على قوله ومن  
 انما من يقول انما بالآية من ان مقصد ما جري رواج في مثله مبتدأ وما  
 به

وما بعده خبره لا بالعلم وقد **قوله** كان هناك فلا يدور ان يقال كذا الفايده  
 هو الجزاء في توزع الكثر لوقفت في هذا الجمل ثم الاسماء والحقيقة العقلية منه والجزء العطا  
 منه فكان كلاما بحسب الاوق ولا يبعد مع مقصود من مثل هذا التركيب كما لا يخفى **قوله** في  
 جعله عبد القاهر حيث قال في هذا دليل الاعجاز في حد الحقيقة العملية بكل جملة وصنعنا على  
 ان الحكم المعاد به على ما هو عليه في العقل وواقع موقوعه في حد الجزاء العقل على حد الحقيقة  
 الحكم المعاد به عن موقوعه في العمل يعزب من التاميل **قوله** وقد نظر لان علم الحكم ما لا  
 ان يجوز وجود كون الحقيقة والجزء العمليين كما يقتضيه الحال لا يقتضيه موقوعه في توفيق  
 علم الحكم والالكان اللغويان والقلبي فيه اذ يقتضيهما الحال بل يجب ان يكون  
 البعث عنهما من حيث انه يطابق بهما اللفظ متوقف الحال وليس كذلك وقد يوجه  
 النظر بمنع كونه من الالحوال المذكورة فانه من الالحوال الاسماء حقيقة سيما  
 عند المنطق وليس سائر الالحوال الاسماء ومثلاً ان كيد والتجريد في الاللفظ  
 كما لا يخفى وفيه نظر لان الحقيقة مثلاً قسم من الاسماء فافاد الاسماء من الالحوال  
 اللفظ كان هو قسم من الالحوال المعنوية في الاللفظ والاللفظيان فهما نفس  
 اللفظ لاس الالحوال وكان هذا ما في الفرق عند المنطق في الاللفظ باللفظ والاللفظ  
 عن كونه عاملة وقد يعبرون العاقل في مثله عاقل النظر والمقال ووجه **قوله** لكن بين  
 خارجة ما لا يطابق الاعتقاد وهو مطابق الواقع امر لا ذكره المفضل الخ من ان  
 نسبة لغا لظهور اما مطابق الواقع دون الاعتقاد باعتبار تعليق الاللفظ باللفظ  
 فهما عليه والاللفظ ما كان حائظاً رجاعاً للربولسه ما هو له فيكون باقياً على  
 ظهور بعد زيادة قوله عند المتكلم وقيل لا حاجة الى اعتبار التعليل لان ما على من  
 غير التعريف وقوله ما لا يطابق ما على ما رجاء من بين التعريف على هذه الحالة وهي  
 انما لا يطابق الاعتقاد خارجة وانت في بيان المفهوم الظاهر من بين التعريف  
 على حالة طفو حقه نبوت تلك الحالة لسه في زمانين اعني قبل التقييد بقوله عند المتكلم  
 وبعده وليس كذلك بالنسبة الى ما يطابق الواقع دون الاعتقاد باعتبار التعليل

ورما تعلق في سابقا عليك الحقيقة والجزء  
 صفة الاسماء فلهذا سئل ان كان المراد بالاول  
 حقيقة وانما اسما

على عام

لازم كما لا يخفى واما اعتبار التقييد بالمال بالنظر الى الزمان اذ بان يكون المعنى وهو التوفيق  
 في زمانين فارجعنا في الزمان الى ما لا يطاق ان آه فمع تقدير تسليم صحة بتيد لا  
 يشار اليه مع ظهور اعتبار التقلب فتأمل **قوله** وفكره بان لا ينصب قرينة آه  
 اذ اذ كان ينصب قرينة ملا فظية ولا التعليل المراد ليست ول مثل قرينة الاعمال فانهم  
**قوله** سواء كان مخلوقه فالله كما او بغيره اذ الظاهر من غير ما سبب المعترضة من ان  
 افعال العباد مخلوقة لهم والمراد بالصدق وصدق الظهور منه مستحق الصدق وبهذا المعنى  
 في الموت ونظيره ومثال كون المستند مصدر الجمع فرب الله الجلاله ويرفع الجلاله **قوله**  
 كقول المؤمن انبت الله البقل وقول الماهر انبت الربيب ليعقل ينسب ان بغيره ينسب  
 المشايخ عدم افعال المستقلة من الخاطف كقوله على الجاز في ما **قوله** من الجوز  
 فالله ما وهو تقيدها مير لا يخفى ان التيد كما يكلف في كون الكلام المذكور حقيقة لان  
 المعترضة او افضل حاله من الخاطف كما وقال خلق الله كماله لان كماله لا ينصب  
 قرينة على اذ اذ هو الظاهر في حقيقة سواء عرف الخاطف في نفس الامر حال المستقل لا وكان  
 مراد من لا يعرف حاله في اعتقاد المعلن لا يعرف حاله في نفس الامر وبق بر ما سائل  
 وهو ان المعترضة الا التي قوله خلق الله الا ان فعل كماله لا عالم به وجاهل به  
 ان يكون الكلام الواحد حقيقة ومجاز في حاله واردة العلم الا ان ينسب الى الله بالنظر  
 الى شئ **قوله** والاول لا يكون اساءه آه فيه نظر لان المفهوم من كلامه ان  
 هذا القسم ليس حقيقة قطعا وليس كذلك لان التفسير السابق بقوله عند المستكلم ان  
 قد يتنازل هذه الصورة او لا ينصب القرينة من قبل المستكلم في بعض صور هذا  
 القسم فينبغي ان يكون حقيقة **قوله** بل ينسب ما نكده ايا ما يكره الى الخاطف والظنون  
**قوله** ينسب ما علم سمدونسيان الفرق بينهما ان سمدونسيان بينهما ما هو باهية  
 لانه زوال الكهولة عن المدركة فقط وكون النسيان ما نكده زوالها عن المدركة  
 والفاظها مما هي في الالف بها ابتداء والمفهوم مما سبب من كلام العلامة  
 في توجيه قوله السكاك غير بثوت يجوز وسمدونسيان ان السمدونسيان على

مظن ما على كسوة نسيان  
 الفرق بينهما ان سمدونسيان  
 صاحب باد في تبيينه  
 سمدونسيان  
 الفرق بينهما ان سمدونسيان  
 صاحب باد في تبيينه

على الجمل الا بتدلي بان يعتقد على ما لا ينسب و بهذا قد يجازى من مناقشة انما  
 بالنسبة الى السمدونسيان وكان قول الخنثى في المشهور ان رقا اليه فتأمل **قوله** والمضى  
 للاسما وفيه تقدير انما صفة للاسما فلا بد من عطف على معلول عاملين مختلفين  
 مع عدم تقدم الجوز على انما يلزم فانه يتختم من ذلك قيد يتناول غير منه لا يتناول  
 لو كانت العبادة والمضى للاسما وتأمل **قوله** اعتقاد واعيانهم مما ذكر في توفيق  
 الجاز فانه يعان من ذلك قيد يتناول في ان لا يتناول في توفيق المعنى يتناولها  
 اذ الم يكن فيه تأويل ونصب قرينة على ان المراد خلاف ظاهريهم منه ان ما ذكره  
 ما على وثق اعتقاد **قوله** على نحو قولها فانما هي اقبال واو بار المعراج للمختار  
 عن تقديره تتر فيهما افعالها هو اذ حيث يقول فاعجل على بوق تطيق به لها نسيان  
 اصغار والكبار لاسم الدهر منه طلق فذكرت فانما هي اقبال واو بار لوما  
 باضرف من حين فارفع صغره وللدهر احلامه وامرار وان صغره لتاتم الهرة في كان  
 علم في راسه نارا ليجول الناقة العوالة التي فقدت ولدها واو بوق جلد فيصلي تينا  
 لقد رانقة عليه سلبا منها به قال بعض اصحاب الكرخين قوله تطيق صفة بوق وغير  
 به ليجول والتذكير باعتبار اللقطة من قولهم طاف الخيال تطيق طبقاء مطافا وهو  
 من قبيل الجاز العفاء لانه السند الطيف اليه وهو جيبه والمضارع في حذوق لاسن  
 قولهم طاف حول الشئ لان مضارعه يطوف ولم يبر ويطيف بذلك طامه ولا يخفى انه  
 سمدونسيان في نظار باب الضاء **قوله** لا يصار الى الجاز ما لم يعقد الحقيقة له  
 ليست يعتقد رقا قوله تطيق من اللطافة في الصحاح اللطاف به اي الم تمتبه  
 في تأويل المصادرة اللطافة كره وحيث في راسدق وغير تطيق راجع الى الجوز  
 والجوز في الا بوق فلا يجوز ان الخليل على الجاز وتأويله تذكير العجز الجوز على ان طيف  
 الخيال تجيبه في النوع **قوله** في الصحاح وهو عليه موارد الاستعمال فقال قلت للطيف  
 وارفع فقلت اهم سرت ام عاه في حله قال نعم سرى طيف من اروعك فارفع و  
 احب يعرض اللذات بالالم **قوله** وليس المراد في البيت هي خيال ابو الا الجوز  
 النعم

كان فكره عليه لا يرتب هذا ويرون بدل قولنا ان الدهر ترسخ ما ارتقت اي  
ما و ام ارتقت والاصح ان يكون فعل الشئ وهو كبر او كبروا اي ما يتبع المفعول  
بيان للمعنى واصلاء الشئ جعله صلو او امراره جعله صرا او الابقام الا قد اورد  
**قوله** اما شئ مفعولان حال عن المزايا والكفو هي كما شئ المنقوش الذي  
مثل نذهب فنوشه السمتية وانما به العالم بالانساب والتاء على اللفظ  
**قوله** وجوابه ان لفظ ما في التعريف بيان عن الملاسة والتعريف عليه فيما  
بعد وانه ملاسة شئ ملاسة الفاعل والمفعول به اذ كان مبنيا على حقيقة  
والاسماء اما المبتداء عنده ليست حقيقة والماجازية ثمة من وجهين احدهما  
ان المراد بالملاسة الذي هو الفاعل والمفعول الحقيقي لا المفعولان ولذا قالوا  
في بلسنة رافعية مثلا ان الاسماء الملاسة الذي هو مفعولان مع ان المراد  
البيته ما على لفظ وجوه من المزايا وهو في الامير المدينة انه سنده  
فيهما الى الملاسة الذي هو المكان والزمان والسبب ومعلوم انها ملاسة  
ولسبب حسب الحقيقة لا بحسب اللفظ بل فاعل الحس ولا شك ان الفاعل فاعل تعريف  
لما قبله فيدخل قولها في اقبال في تعريف الحقيقة ولا ينفع جعل ما عبارة عن الملاسة  
المذكورة فالاول ان يصار في اخر اجها الى ما ذكره الناصب الحسني ومبنيهما ان المفعول  
من قوله سابقا في صدره وفي اخره اقل المصراع السلك وكذا قول الشيخ عبد السلام  
ان كلمة كلامه على المعنى ويعبر عن عليه في لفظه فيكون الاسماء المابتداء على ما  
عن القسمين عند المعنى لا يدغم الا على لفظ الشئ يكون المثال من قبيل  
الماز الشفاء وقد جاء في عن الاوربان المراد بالما على الحقيقة الاصطلاح لا الحقيقة  
بما قبل الاصطلاح وبما مفعول ما و مع عليه فعل الفاعل وكذا الكلام في البواع  
والاسماء اما المبتداء ليس من هذا القبيل فلا يشكل التعريف وانما من ان  
بان قول الشيخ لا يكون جملة على المصنف وانما فكر فيما سبق سنده المصنف ان  
قولنا لانسان جسم لا يسم حقيقة في الاصطلاح **قوله** نعمت وما قيل المصل

ملفوظ السيد السالكين

قوله اما شئ مفعولان حال عن المزايا والكفو هي كما شئ المنقوش الذي مثل نذهب فنوشه السمتية وانما به العالم بالانساب والتاء على اللفظ قوله وجوابه ان لفظ ما في التعريف بيان عن الملاسة والتعريف عليه فيما بعد وانه ملاسة شئ ملاسة الفاعل والمفعول به اذ كان مبنيا على حقيقة والاسماء اما المبتداء عنده ليست حقيقة والماجازية ثمة من وجهين احدهما ان المراد بالملاسة الذي هو الفاعل والمفعول الحقيقي لا المفعولان ولذا قالوا في بلسنة رافعية مثلا ان الاسماء الملاسة الذي هو مفعولان مع ان المراد البيته ما على لفظ وجوه من المزايا وهو في الامير المدينة انه سنده فيهما الى الملاسة الذي هو المكان والزمان والسبب ومعلوم انها ملاسة ولسبب حسب الحقيقة لا بحسب اللفظ بل فاعل الحس ولا شك ان الفاعل فاعل تعريف لما قبله فيدخل قولها في اقبال في تعريف الحقيقة ولا ينفع جعل ما عبارة عن الملاسة المذكورة فالاول ان يصار في اخر اجها الى ما ذكره الناصب الحسني ومبنيهما ان المفعول من قوله سابقا في صدره وفي اخره اقل المصراع السلك وكذا قول الشيخ عبد السلام ان كلمة كلامه على المعنى ويعبر عن عليه في لفظه فيكون الاسماء المابتداء على ما عن القسمين عند المعنى لا يدغم الا على لفظ الشئ يكون المثال من قبيل الماز الشفاء وقد جاء في عن الاوربان المراد بالما على الحقيقة الاصطلاح لا الحقيقة بما قبل الاصطلاح وبما مفعول ما و مع عليه فعل الفاعل وكذا الكلام في البواع والاسماء اما المبتداء ليس من هذا القبيل فلا يشكل التعريف وانما من ان بان قول الشيخ لا يكون جملة على المصنف وانما فكر فيما سبق سنده المصنف ان قولنا لانسان جسم لا يسم حقيقة في الاصطلاح قوله نعمت وما قيل المصل

بما يمد يد القدر لخلق ما لم قبل ان في السمي والشمي هو السيرة البليل ومعنى  
ابيت **قوله** وجوابه ان معناه آه يرو عليه سنده ان يكون صام النهار بل الانسان  
فيه كما لانه الواوي بصورة الاثبات وقيل صام النهار كان الاساء والمبغرة هو له  
قطعا انه حقيقة فالصواب في الجواب على ما نقله من ان يقال لنا السمي الك من سوال  
وقوله نعمت فعل في التعريف من المماز العطف آه مما لو اريد بما صام نهاره لم يكن اسما  
انما هو له فلا يدخل في تعريف الحقيقة وان اريد بالاستفهام عن نبوت الصوم للمعنى  
في النهار في زوان اريد بالاستفهام عن نبوت نفس النهار حقيقة كما في قوله انهارك  
صايم ام انت وكون الصوم المستداه انما يعبر عنه بالصدقين ليس بصادق في المعنى  
**قوله** ويسمى كما حكى وان كان يقع في الاضافة والايضاغ ملتصقة بالكم اما ظاهرا او مستورا  
اولان لكلم الشرف وانما تسمية بمازاة الاثبات وان كان المماز يقع في النع ايضا فلان  
المماز في النع فرع المماز في الاثبات على ما ذكره الشارح اولان النع لم يعمل مع الاثبات  
لا يكون كما ذكره الشارح على ما ذكره الشارح لان النع لم يعمل مع الاثبات  
بمعنى مطلق التسمية بل ان المماز يخص بذكر هذه التسمية وان امكن امثالها الحقيقة  
استاء بشانه لكثرة فوايد **قوله** اي يكثر غير الملاسة الذي هو تقييد ما هو له  
بالملاسة بيان للوادة او المذكور ملاسة غير ما هو له وهو ما الملاسة هو له  
غير ملاسة هو له وانما لم يقل اي ملاسة لا يكون هو له لانه لا يدغم المماز المعنى  
من ماعل او مفعول به او استداهه يكون الاساء والحقيقة كما سيجي ولو كان اساءه  
الملاسة لا يكون هو له لا يغم هذا المعنى **قوله** يتاؤل لا يفره قيد تناول يعنى  
من تدغم ما هو له اذ لا تاؤل فيما هو له وكانه انما لم يكلف به لان دلالة على المعنى المذكور  
التزامية وهي جملة في التعاريف **قوله** تطلب ما يؤل اليه من الحقيقة والموضع  
الذي يؤل اليه من العقل يريد ان التاؤل طلب الماؤل اما صمد ربي يعنى  
المفعول اي المرفوع يعنى المرفوع اليه على المرفوع والايصال او اسم موضع ومن في من  
لحقيقة بيانية وفي من العقل ابتداءية ومن العقل صا اي تطلب الموضع كما في من جهة

قوله اما شئ مفعولان حال عن المزايا والكفو هي كما شئ المنقوش الذي مثل نذهب فنوشه السمتية وانما به العالم بالانساب والتاء على اللفظ قوله وجوابه ان لفظ ما في التعريف بيان عن الملاسة والتعريف عليه فيما بعد وانه ملاسة شئ ملاسة الفاعل والمفعول به اذ كان مبنيا على حقيقة والاسماء اما المبتداء عنده ليست حقيقة والماجازية ثمة من وجهين احدهما ان المراد بالملاسة الذي هو الفاعل والمفعول الحقيقي لا المفعولان ولذا قالوا في بلسنة رافعية مثلا ان الاسماء الملاسة الذي هو مفعولان مع ان المراد البيته ما على لفظ وجوه من المزايا وهو في الامير المدينة انه سنده فيهما الى الملاسة الذي هو المكان والزمان والسبب ومعلوم انها ملاسة ولسبب حسب الحقيقة لا بحسب اللفظ بل فاعل الحس ولا شك ان الفاعل فاعل تعريف لما قبله فيدخل قولها في اقبال في تعريف الحقيقة ولا ينفع جعل ما عبارة عن الملاسة المذكورة فالاول ان يصار في اخر اجها الى ما ذكره الناصب الحسني ومبنيهما ان المفعول من قوله سابقا في صدره وفي اخره اقل المصراع السلك وكذا قول الشيخ عبد السلام ان كلمة كلامه على المعنى ويعبر عن عليه في لفظه فيكون الاسماء المابتداء على ما عن القسمين عند المعنى لا يدغم الا على لفظ الشئ يكون المثال من قبيل الماز الشفاء وقد جاء في عن الاوربان المراد بالما على الحقيقة الاصطلاح لا الحقيقة بما قبل الاصطلاح وبما مفعول ما و مع عليه فعل الفاعل وكذا الكلام في البواع والاسماء اما المبتداء ليس من هذا القبيل فلا يشكل التعريف وانما من ان بان قول الشيخ لا يكون جملة على المصنف وانما فكر فيما سبق سنده المصنف ان قولنا لانسان جسم لا يسم حقيقة في الاصطلاح قوله نعمت وما قيل المصل

قوله اما شئ مفعولان حال عن المزايا والكفو هي كما شئ المنقوش الذي مثل نذهب فنوشه السمتية وانما به العالم بالانساب والتاء على اللفظ قوله وجوابه ان لفظ ما في التعريف بيان عن الملاسة والتعريف عليه فيما بعد وانه ملاسة شئ ملاسة الفاعل والمفعول به اذ كان مبنيا على حقيقة والاسماء اما المبتداء عنده ليست حقيقة والماجازية ثمة من وجهين احدهما ان المراد بالملاسة الذي هو الفاعل والمفعول الحقيقي لا المفعولان ولذا قالوا في بلسنة رافعية مثلا ان الاسماء الملاسة الذي هو مفعولان مع ان المراد البيته ما على لفظ وجوه من المزايا وهو في الامير المدينة انه سنده فيهما الى الملاسة الذي هو المكان والزمان والسبب ومعلوم انها ملاسة ولسبب حسب الحقيقة لا بحسب اللفظ بل فاعل الحس ولا شك ان الفاعل فاعل تعريف لما قبله فيدخل قولها في اقبال في تعريف الحقيقة ولا ينفع جعل ما عبارة عن الملاسة المذكورة فالاول ان يصار في اخر اجها الى ما ذكره الناصب الحسني ومبنيهما ان المفعول من قوله سابقا في صدره وفي اخره اقل المصراع السلك وكذا قول الشيخ عبد السلام ان كلمة كلامه على المعنى ويعبر عن عليه في لفظه فيكون الاسماء المابتداء على ما عن القسمين عند المعنى لا يدغم الا على لفظ الشئ يكون المثال من قبيل الماز الشفاء وقد جاء في عن الاوربان المراد بالما على الحقيقة الاصطلاح لا الحقيقة بما قبل الاصطلاح وبما مفعول ما و مع عليه فعل الفاعل وكذا الكلام في البواع والاسماء اما المبتداء ليس من هذا القبيل فلا يشكل التعريف وانما من ان بان قول الشيخ لا يكون جملة على المصنف وانما فكر فيما سبق سنده المصنف ان قولنا لانسان جسم لا يسم حقيقة في الاصطلاح قوله نعمت وما قيل المصل

قوله اما شئ مفعولان حال عن المزايا والكفو هي كما شئ المنقوش الذي مثل نذهب فنوشه السمتية وانما به العالم بالانساب والتاء على اللفظ قوله وجوابه ان لفظ ما في التعريف بيان عن الملاسة والتعريف عليه فيما بعد وانه ملاسة شئ ملاسة الفاعل والمفعول به اذ كان مبنيا على حقيقة والاسماء اما المبتداء عنده ليست حقيقة والماجازية ثمة من وجهين احدهما ان المراد بالملاسة الذي هو الفاعل والمفعول الحقيقي لا المفعولان ولذا قالوا في بلسنة رافعية مثلا ان الاسماء الملاسة الذي هو مفعولان مع ان المراد البيته ما على لفظ وجوه من المزايا وهو في الامير المدينة انه سنده فيهما الى الملاسة الذي هو المكان والزمان والسبب ومعلوم انها ملاسة ولسبب حسب الحقيقة لا بحسب اللفظ بل فاعل الحس ولا شك ان الفاعل فاعل تعريف لما قبله فيدخل قولها في اقبال في تعريف الحقيقة ولا ينفع جعل ما عبارة عن الملاسة المذكورة فالاول ان يصار في اخر اجها الى ما ذكره الناصب الحسني ومبنيهما ان المفعول من قوله سابقا في صدره وفي اخره اقل المصراع السلك وكذا قول الشيخ عبد السلام ان كلمة كلامه على المعنى ويعبر عن عليه في لفظه فيكون الاسماء المابتداء على ما عن القسمين عند المعنى لا يدغم الا على لفظ الشئ يكون المثال من قبيل الماز الشفاء وقد جاء في عن الاوربان المراد بالما على الحقيقة الاصطلاح لا الحقيقة بما قبل الاصطلاح وبما مفعول ما و مع عليه فعل الفاعل وكذا الكلام في البواع والاسماء اما المبتداء ليس من هذا القبيل فلا يشكل التعريف وانما من ان بان قول الشيخ لا يكون جملة على المصنف وانما فكر فيما سبق سنده المصنف ان قولنا لانسان جسم لا يسم حقيقة في الاصطلاح قوله نعمت وما قيل المصل

الفعل كما وان لم يكن متحققا في نفس الامر ومقتضى الكلام انك تطلب الحقيقة الموهوبة  
 وان كانت موجودة والموقف العقل ان ان موهبة عنده ما هو وكيف ينبغي ان يكون  
 مع يكون على ما هو عليه العقل ان لم يكن موجودة على ما هو عليه في شيئا وسواء كان  
 قيل لو اقر مع الشق الاول لم يلزم منه ان يكون ككل شي ذنوبية في نفس الامر لان  
 طلب الحقيقة لا يستلزم وجوده بالضرورة ولا يغير بها فالجواب ما لا شك انك قلت  
 ثم لكن في ايراه انك تتبين مع ان الخارج قد يكون عقليا فلا تفتق له في الخارج ولو اقر  
 على الاول لم يمتنع عنده السماع **قوله** وعاهد ان ينقب قرينة اه اشارة الى ان  
 يطلب القرينة ليس مع التاول فلا بد ان يطلب الحقيقة كما هي حقيقة وهو ليس عين غيرها كقولنا  
 بعد الاسماء اما ملاس غير هو ليس الا ينقب قرينة سانه عن رادها وفيه ثبوت  
 اما اولها انك اذ قلت جرت التهمة التمهيد والجزاب وارت اذ ثبات الجزاب حقيقة  
 بعد ان عليه ان اسما الا غير ما هو له يتاؤل على ما حقيقة لان قرينة الخاز منسوبة وهي  
 استتابة قيام الجزاب بالزهرية انه حقيقة وان كلاما كافيا وما نيا خلافة او العمل التام  
 على نيب القرينة لم يكن لقوله ولا بد الخي زمن قرينة ما يدره معتدة بما فلا يدان يجعل  
 فاصل التاول ملاحظ ملاس ما السندي به ما هو له في الحقيقة ومسببة اياه كما ينسب  
 قوله فيما بعد فقول المعتز ما خلق اليه الامة فعال كلها بالثا ويل والتقدير ان اسما  
 اما السبب ان الظان قوله والتقدير بيان للثا ويل محله هذا لا يلزم في قول المثال  
 المذكور في تعريف الجزاب العقل كما لا يخفى واما ثا فلان نيب القرينة انما يجز ايه من جهة  
 الخاطف لثلا ينسب المنسوبة بالكلام عليه التا ويل انما يجز ايه لتقسيم العمل  
 الكلام وكونه جاريا مع القوانين فكيف اهدى ما هلا للاخر ويمكن ان يجاب الاول  
 بما سبق من ان المراد ينقب القرينة ملاحظه ولا تترا مع المراد وهذا منسوبة في  
 المثال المذكور بيان قوله قرينة مشعر بان المتكلم اراد هذا النيب بعينه ما تقر  
 من ان الافعال التي من شأنها ان يهدر عن افتتارها ان نسبت لها في الارادة  
 يتناهى رزها صدورها من قصد مخزج الخا ول المذكور ان لم يقصد المتكلم نيب قرينة

قوله في قوله لا بد الخي زمن قرينة ما يدره معتدة بما فلا يدان يجعل فاصل التاول ملاحظ ملاس ما السندي به ما هو له في الحقيقة ومسببة اياه كما ينسب

على الاسماء الى غير ما هو له بل اراد ان ثبات الجزاب حقيقة على ما فرضه ومن انك  
 بان في ذلك تدبير القول ذكره في قوله لتقسيم القرينة اما نظرية وغيرها ومن الثالث  
 بان علماء هذا الفن هم يوافقون وجود القرينة جزء من مفهوم الخي في اللغوي وان كان  
 شرط عند الاصوليين ما لظان ليس الا ان يكون الخي في الحقيقة يجب ان يحمل التاول  
 على نيب القرينة على الوجه الذي ذكره ولا يتعد في هذا كون القرينة لا اجل فهم الخي  
**قوله** ان الفعل ان اريد بالفعل معناه الا اصطلاحه لم يلزم به مع الفعل وهو  
 ان التمثيل بعينه راجعية وافهوتة لا يناسبه وان اراد الاكتفاء عليه لكونه اهلا ويكون  
 المراد ان الفعل معناه وانه عليه ان مع الفعل يتناول المصدر ولا يصح بطله كما سببا  
 لفظ على ان مع الفعل يتناول اسم التفسير والظرف وهما ملاس ان المفعول  
 به اه ان لا ينقب كانه ويمكن ان تتركه لا يلزم من القول بملاسة الفعل ومعناه  
 للمورد المذكورة ملاس كل منهما الكل من اجل التفسير فيه فيكون انما السمع العالم  
 بالتقواعد ايضا لا يلزم الاتفا بين الملاس والملاس لكونه متناهيين وان  
 كان مصدرين كما في قوله لا يجمع مثل القرب فكيف يمكن ان يقال المراد بالفعل الحديث  
 وهو المصدر المنسوب الى ما على ما به صاه رنة ولا شك في وجوده في الفعل الاصطلاحي  
 وما سوس المصدر كاسم الماعل والمنفرد او نحوهما مما فيه مع الفعل ومع قوله الا لا  
 المصدر وكذا لا مثله الا فيه انتهى وفيه كنه اما اولها فلان القرب مع قوله  
 الجين ضرب اللحن الجلاء يهدق عليه المذكور ففضية لزوم ملاس في نيب الخي هما  
 واما ثا فلان الفعل بالمعنى النزي وكرهه اذ اتنا و ما سوس المصدر عاه الاشكال  
 بوجوده لان اسم التفسير والظرف لا يلاس المفعول به وهذا الخذ ووارده على الشق  
 ان من التره يدان ثا بقا ايضا ولكن ان يقال المراد بالفعل اسم من الاصطلاح  
 والحقيق وملاسة بهذا الاسم للمورد المذكورة بهرب من التوزيع المذكور اما فهم  
 التا مع من القواعد فمقتضى معنى الشاين المتفرقة في نيب الخي بما يختلف باعتبار ان  
 مع التفرقة هما الا اختلاف **قوله** لان الفعل لا يستلزم ايهما في كل ان المفعول مع

العلم والاراد ان يكونا في باب العباد

قوله في قوله لا بد الخي زمن قرينة ما يدره معتدة بما فلا يدان يجعل فاصل التاول ملاحظ ملاس ما السندي به ما هو له في الحقيقة ومسببة اياه كما ينسب

قوله في قوله لا بد الخي زمن قرينة ما يدره معتدة بما فلا يدان يجعل فاصل التاول ملاحظ ملاس ما السندي به ما هو له في الحقيقة ومسببة اياه كما ينسب



مثلا هو الواقع بعد الواء والثالثة بمعنى مع بعد اسما اليه لا يبقى هذا المعنى قطعا وان  
 المفعول به بليس الاما وقع عليه فعل الفاعل وبعد اسما الفعل اليه لا يتغير نظيره وهو ليس  
 بما هو في موضع و لو سلم ان ما هو فيه فالتغير بعد الاسماء انما ليس الا التغير  
 واما في المفعول معه فغير نظيره اسما الفعل اليه يتغير شيئا اخر غير في مضمومه و لكنه  
 التباس في ابوابه وهذا التدرج في جهة تميز الاسماء والاصح هما دون الاخر  
**قوله** اسما هو الفاعل او الكان مبنيا له حقيقة اراوه بالفاعل ما يقوم به الفعل عند  
 التكلم في الظاهر فلا بد ان قول الجاهل انبت الله البقل كما زعم انه اسما الفعل المبنى  
 للفاعل **قوله** وغير المفعول به المبنى للمفعول اذ كان ممتك قوتان فربما يوم الجمعة  
 في الدار للثوب صيغة مع انه اسما الفعل المبنى للمفعول فيشكل الترتيب  
 طر او ملك فنت بل هو اسما الفعل المذكور اما المفعول به بواسطة **قوله** و اسما  
 هما لا غيرهما للملابسة كما زعم عليه ان قوتان فربما يوم الجمعة في الدار للثوب صيغة  
 مع انه يصدق عليه ان الاسماء فيه اسما لا غيرهما ويكون ان جاز المراد من غيرهما هو  
 الزمان والمكان والسبب بقرينة السياق و فرقت بينهما وبين ظرف الزمان والمكان  
 والجار والجر والى استدارتها الفعل فيما ذكر علم ان قبل الملابس بالمعنى الذي ذكره في  
 الاعتراف لان الاسماء فيها فكر ليس لاجل المشابهة وانت ضمير بان هذا الجواب  
 بغيره في قوله في الجاز ولا بد من حقيقة فلا بعد ان يحمل قوله و اسما ايا  
 الفاعل على التمثيل وببانه على الظاهر الاغلب وكيف لا والفعل المبنى للمفعول قد  
 استدار الجار والجر و رقيقة ويسند مجازا فلا يستقيم عليه ما ذكره **قوله** بمعنى  
 لاجل ان ذكر الغير بنابه انما استر الملابس بمشابهة فيكون غير ما هو له ولم ينظر  
 بملابسة الفعل لغير ما هو له منها يمكن للاسما اليه لان المصراع في ان صاحب الكتاب  
 في جعل هذا المعنى المجازي بطريق الاستعارة حيث قال في الايضاح و اسما لا غيرهما  
 بمشابهة ما هو له في ملابسة الفعل مجازي بطريق الاستعارة ان يكون علاقتها بالثوب  
 وعلى الباعث انما اقتبره ان ملاظفة المشابهة المذكورة او فعل والتم في ظرف

في قوله و اسما  
 في قوله و اسما  
 في قوله و اسما

في قوله و اسما  
 في قوله و اسما  
 في قوله و اسما

الاسماء الذي هو متعلق ما هو له الي غيره وان كثر فيه بجزء الملابس المذكورة **قوله** واما  
 الفرق في تشبيهه لان فيه استعارة اصطلاحية لانها لفظا استعمال في الموضوع له  
 لعلاقة المشابهة والاسماء ليس لفظا **قوله** لتو لم يثبت في الحقيقة مذهب التكليم انه  
 لا يجاز فيه بل هو الرافضة بمعنى فوات رضى فمكون بمعنى مضمونه فهو نظير سابق لابن واما  
 وهو يشكك به قول التاء لان هذا البناء يستوي فيه المذكر والمؤنث ويمكن ان يجاب  
 بجواز كونها للمجانسة لا للمثابثة كعلمته **قوله** فهو بمعنى المفعول اي المبنى المتعارف  
 والمثابرة راما الفهم وان جاز ان يكون بمعنى التاميف ولهذا لم يزل والصواب ان يمثل  
 اما آخره **قوله** و هو ابيه ربه والراهية الامة الفظيمة و هو ابيه الذي هو عيب الانثى و  
 توثيقه حال قال ابن السكيت و ابيه و ابيه و هو ابيه و هو ما كيد لها **قوله** اهد بها  
 وصف الفاعل لآخره السؤال الاول مع بوابه قد اشترتا اليهما فيما سبق واما عا و  
 هو ما لان الفرق الاصح فيما سبق كان بيان عدم اطلاق تعريف الحقيقة والمقصود اجماله  
 بيان انفاكس تعريف الجاز ولم فرق بينهما **قوله** واللام هو المعذب و وصف به فعل اللام  
 الوجهين فان فعل اللام بمعنى اللام على صيغة الفاعل اي المتوجه بالمعذب علم صيغة  
 المفعول و اطلاق صيغة الفاعل بملابسة وقوعه و يمكن ان يراه فعل الفاعل وان  
 جعل بمعنى المولم اي الموجه مثل السمع بمعنى السمع كما اشار اليه في الصلح على العزبة  
 على صيغة الفاعل لكن صاحب الكتاب في استلزام تفسير قوله كما في يدع السموت  
 والادمن الاية لما ان التفسير بمعنى المفعول ليس ثبت **قوله** واستند للمفعول  
 بواسطة فيه بحث وهو انه لو جعل المفعول الذي ذكره المصنف في الملابس  
 شاملا للمفعول بواسطة لاندرج فيه الزمان والمكان والسبب لان الكل ان  
 يمكن مفعول بواسطة وملابسة الفعل بواسطة لظرف اي جازية لا افراد هذه الاية  
 بالذمة اللهم الا ان يقال ان قلت في شرح ازالة التفتة والاولى ان يجعل فكر  
 من قبيل المكان بناء على انه من التفتة وغيره فغيره عند الكتاب في انه يدل على ان  
 العبر عنه هو تلبس على الجازر بالفاعل المصنف مطلقا لكونه في توثيقه الضلال

في قوله و اسما  
 في قوله و اسما  
 في قوله و اسما









اشارة ان المراد من معرفة الحقيقة اسم الاله لان من غير ان يكون المراد  
بالعلم والمعرفة والاشارة والاشارة بالعلم ان يكون لكل باب من حقيقته حقيقة  
وهو بان الكلام في معرفة الوجود ومعرفة الشيء لا يتوقف على وجوده **معه** اي قوله من  
المفضل اشارة ان ما لا يقع من انه هو بل هو السكوت كما ينبغي في قول ابو بكر  
لا ان المراد من قولنا **معه** اي بزيادة وجه قبل الزيادة بل زعم الالف المراد  
مع الابعاد زيادة العلم الحكيم في وجه المجهول وقيل المراد اي بزيادة العلم  
حده قوله هو لا يتقبل في باب من الاشارة بان المراد بان العلم حقيقة بدل العلم  
اشارة الى منة وانت في بيان العلم لا يتطابق مما سأل **معه** فالأمر ان قوله  
المراد بالعلم قوله يرجع اليه الفعل المستند للكلام كالاقدم في المعنى لانه الذي  
يرجع اليه فكر الفعل المستند بالنظر الى المنفك كالتقدم ولا يلزم من اشتراط الاقدم عدم  
استعمال اللفظ فيهم بل يلزم الى زعم اللفظ كلفه ان الاقدم يستعمل في معناه والموضوع  
لاننا سا طالت والاشارة بل يستعمل في المقدم الذي هو المقصود والاشارة في الوجود  
اقدم مما لا يكون كما يدرك من قبيل الحقيقة فلو ان اليك اشارة الله كما يتوهم  
والحقيقة في المعرفة والكناية ليست كما كونها حقيقيين وبغيره فان في النقص وعدم  
التعريف لفظ ما يتناول اشارة اللفظ مثل في تقدم مع بعد ما قلنا ان الوجود  
على الحقيقة وان اراد به التقدم كما يدل عليه قوله في الاعتقاد ان العلم بوجوده لكن لا  
لا يستلزم اشتراط الى زعم اللفظ وانما يلزم ان كان الموجود المعنى الحقيقي للاقدم والحق  
ان قول الشارح وان كان مع اللفظ موجودا مع الحقيقة لم يكن مجازا فيه فانه يدل على ان  
مراده بالمعنى الذي يرجع اليه الفعل هو الاقدم وان قوله فان التقدم موجود حقيقة لا يتطابق  
المعنى الا ان المراد من قوله من الاشارة من ان الاقدم هو العلم الحقيقي بما لا يحصل معناه  
التقدم لا يحصل الحق ما تقدمت به مع حقيقة للاقدم المستند الى الحق كما لا ينبغي ما فيه  
من التعريف الا وهو ان يقال المراد اللفظ المعنى الذي يرجع اليه اللفظ المعنى اقدم وهو  
التقدم بزيادة سابقا لغيره **معه** او لا مع لغيره لانه من خلق من خلقه فلو كان

اشارة ان المراد من معرفة الحقيقة اسم الاله لان من غير ان يكون المراد  
بالعلم والمعرفة والاشارة والاشارة بالعلم ان يكون لكل باب من حقيقته حقيقة  
وهو بان الكلام في معرفة الوجود ومعرفة الشيء لا يتوقف على وجوده  
المفضل اشارة ان ما لا يقع من انه هو بل هو السكوت كما ينبغي في قول ابو بكر  
لا ان المراد من قولنا معه اي بزيادة وجه قبل الزيادة بل زعم الالف المراد  
مع الابعاد زيادة العلم الحكيم في وجه المجهول وقيل المراد اي بزيادة العلم  
حده قوله هو لا يتقبل في باب من الاشارة بان المراد بان العلم حقيقة بدل العلم  
اشارة الى منة وانت في بيان العلم لا يتطابق مما سأل معه فالأمر ان قوله  
المراد بالعلم قوله يرجع اليه الفعل المستند للكلام كالاقدم في المعنى لانه الذي  
يرجع اليه فكر الفعل المستند بالنظر الى المنفك كالتقدم ولا يلزم من اشتراط الاقدم عدم  
استعمال اللفظ فيهم بل يلزم الى زعم اللفظ كلفه ان الاقدم يستعمل في معناه والموضوع  
لاننا سا طالت والاشارة بل يستعمل في المقدم الذي هو المقصود والاشارة في الوجود  
اقدم مما لا يكون كما يدرك من قبيل الحقيقة فلو ان اليك اشارة الله كما يتوهم  
والحقيقة في المعرفة والكناية ليست كما كونها حقيقيين وبغيره فان في النقص وعدم  
التعريف لفظ ما يتناول اشارة اللفظ مثل في تقدم مع بعد ما قلنا ان الوجود  
على الحقيقة وان اراد به التقدم كما يدل عليه قوله في الاعتقاد ان العلم بوجوده لكن لا  
لا يستلزم اشتراط الى زعم اللفظ وانما يلزم ان كان الموجود المعنى الحقيقي للاقدم والحق  
ان قول الشارح وان كان مع اللفظ موجودا مع الحقيقة لم يكن مجازا فيه فانه يدل على ان  
مراده بالمعنى الذي يرجع اليه الفعل هو الاقدم وان قوله فان التقدم موجود حقيقة لا يتطابق  
المعنى الا ان المراد من قوله من الاشارة من ان الاقدم هو العلم الحقيقي بما لا يحصل معناه  
التقدم لا يحصل الحق ما تقدمت به مع حقيقة للاقدم المستند الى الحق كما لا ينبغي ما فيه  
من التعريف الا وهو ان يقال المراد اللفظ المعنى الذي يرجع اليه اللفظ المعنى اقدم وهو  
التقدم بزيادة سابقا لغيره معه او لا مع لغيره لانه من خلق من خلقه فلو كان

قيل

قيل لا يتم فكله ان يقال لعل الايه من الله كقولهم من خلقهم من نور الله اي هذا  
الذي هو ان كان صهي في قوله ان الله ما يخرج عن لئله عليه وهو صف الماء كونه من بين الذهب  
وتراب الا لا مع الوجود الشك في ذلك وهذا هو المراد من قوله ان الله لا يخلق الا من  
ان لا يخلق الا من قوله الاية المذكورة لوجوده ما يخرج من بين الذهب بالعلم واما ما يقال  
ان كلمة من في قوله وخلق الله المادية وهي من ابيد داخله على العلة الحقيقية  
فلا يمكن التعبير عنه فيكون من من ماء داخله على العلة المادية من غير ان المراد  
بالماء معناه الظاهر في قوله لا يتم الفهم العائلي ان المراد من قوله الله من خلقهم  
ولو مثل قوله في قوله اوله يارب قد فرغت من امره والشيء المشكك في الفهم في  
تراجع الشك هو في المصطلح ان المراد بلفظ الله من المسمى وهو في قوله لا يخلق الا من  
بمعنى **معه** كما لا يستلزم ان يكون هو علم الاستي اسم وهو الاصل وان المراد بلفظ الله من  
المراد من قوله الاية او مراد به في قوله الله من خلقهم الا ان المراد من قوله الله من  
التي في قوله الله من خلقهم الاية او مراد به في قوله الله من خلقهم الاية او مراد به  
في قوله الله من خلقهم الاية او مراد به في قوله الله من خلقهم الاية او مراد به  
سوق كلامه على ان المراد من قوله الله من خلقهم الاية او مراد به في قوله الله من  
التي في قوله الله من خلقهم الاية او مراد به في قوله الله من خلقهم الاية او مراد به  
الموقف وبين المثال كما ذكر في الواقف والاقرب في الجواب على حذف المعنى الى كير  
الاستخدام عنان صحة تشبيه الحقيقة بجزئها لا يستلزم صحة العكس فلو اخذ ورمى  
المشود في العيان الاستخدام بالحي والحيوية والدلال المهمة من الخدمة كانه جعل المعنى المذكور  
او كما تابعه فادام لفظ المراد وهو ان يكون بالذات الحيوية او المهمة وكلاهما يقع  
القطع كان الصفة قطع على هو صفة من الرجوع الى المذكور **معه** سيلا من ان لا يكون  
الامر بالشاء وان كان يمكن ان ييب السكوت عنه وعن نظائره على السند على  
المجازي ياها مان امر لي بالشاء وكذا الكلام في قوله ياها مان او قد لي على العين فاحذر  
لي صراحي ياها مان امر لي بالشاء وفتح النداء والخطاب مع اوليائهم من كلامه

قيل لا يتم فكله ان يقال لعل الايه من الله كقولهم من خلقهم من نور الله اي هذا  
الذي هو ان كان صهي في قوله ان الله ما يخرج عن لئله عليه وهو صف الماء كونه من بين الذهب  
وتراب الا لا مع الوجود الشك في ذلك وهذا هو المراد من قوله ان الله لا يخلق الا من  
ان لا يخلق الا من قوله الاية المذكورة لوجوده ما يخرج من بين الذهب بالعلم واما ما يقال  
ان كلمة من في قوله وخلق الله المادية وهي من ابيد داخله على العلة الحقيقية  
فلا يمكن التعبير عنه فيكون من من ماء داخله على العلة المادية من غير ان المراد  
بالماء معناه الظاهر في قوله لا يتم الفهم العائلي ان المراد من قوله الله من خلقهم  
ولو مثل قوله في قوله اوله يارب قد فرغت من امره والشيء المشكك في الفهم في  
تراجع الشك هو في المصطلح ان المراد بلفظ الله من المسمى وهو في قوله لا يخلق الا من  
بمعنى **معه** كما لا يستلزم ان يكون هو علم الاستي اسم وهو الاصل وان المراد بلفظ الله من  
المراد من قوله الاية او مراد به في قوله الله من خلقهم الا ان المراد من قوله الله من  
التي في قوله الله من خلقهم الاية او مراد به في قوله الله من خلقهم الاية او مراد به  
في قوله الله من خلقهم الاية او مراد به في قوله الله من خلقهم الاية او مراد به  
سوق كلامه على ان المراد من قوله الله من خلقهم الاية او مراد به في قوله الله من  
التي في قوله الله من خلقهم الاية او مراد به في قوله الله من خلقهم الاية او مراد به  
الموقف وبين المثال كما ذكر في الواقف والاقرب في الجواب على حذف المعنى الى كير  
الاستخدام عنان صحة تشبيه الحقيقة بجزئها لا يستلزم صحة العكس فلو اخذ ورمى  
المشود في العيان الاستخدام بالحي والحيوية والدلال المهمة من الخدمة كانه جعل المعنى المذكور  
او كما تابعه فادام لفظ المراد وهو ان يكون بالذات الحيوية او المهمة وكلاهما يقع  
القطع كان الصفة قطع على هو صفة من الرجوع الى المذكور **معه** سيلا من ان لا يكون  
الامر بالشاء وان كان يمكن ان ييب السكوت عنه وعن نظائره على السند على  
المجازي ياها مان امر لي بالشاء وكذا الكلام في قوله ياها مان او قد لي على العين فاحذر  
لي صراحي ياها مان امر لي بالشاء وفتح النداء والخطاب مع اوليائهم من كلامه

قيل لا يتم فكله ان يقال لعل الايه من الله كقولهم من خلقهم من نور الله اي هذا  
الذي هو ان كان صهي في قوله ان الله ما يخرج عن لئله عليه وهو صف الماء كونه من بين الذهب  
وتراب الا لا مع الوجود الشك في ذلك وهذا هو المراد من قوله ان الله لا يخلق الا من  
ان لا يخلق الا من قوله الاية المذكورة لوجوده ما يخرج من بين الذهب بالعلم واما ما يقال  
ان كلمة من في قوله وخلق الله المادية وهي من ابيد داخله على العلة الحقيقية  
فلا يمكن التعبير عنه فيكون من من ماء داخله على العلة المادية من غير ان المراد  
بالماء معناه الظاهر في قوله لا يتم الفهم العائلي ان المراد من قوله الله من خلقهم  
ولو مثل قوله في قوله اوله يارب قد فرغت من امره والشيء المشكك في الفهم في  
تراجع الشك هو في المصطلح ان المراد بلفظ الله من المسمى وهو في قوله لا يخلق الا من  
بمعنى **معه** كما لا يستلزم ان يكون هو علم الاستي اسم وهو الاصل وان المراد بلفظ الله من  
المراد من قوله الاية او مراد به في قوله الله من خلقهم الا ان المراد من قوله الله من  
التي في قوله الله من خلقهم الاية او مراد به في قوله الله من خلقهم الاية او مراد به  
في قوله الله من خلقهم الاية او مراد به في قوله الله من خلقهم الاية او مراد به  
سوق كلامه على ان المراد من قوله الله من خلقهم الاية او مراد به في قوله الله من  
التي في قوله الله من خلقهم الاية او مراد به في قوله الله من خلقهم الاية او مراد به  
الموقف وبين المثال كما ذكر في الواقف والاقرب في الجواب على حذف المعنى الى كير  
الاستخدام عنان صحة تشبيه الحقيقة بجزئها لا يستلزم صحة العكس فلو اخذ ورمى  
المشود في العيان الاستخدام بالحي والحيوية والدلال المهمة من الخدمة كانه جعل المعنى المذكور  
او كما تابعه فادام لفظ المراد وهو ان يكون بالذات الحيوية او المهمة وكلاهما يقع  
القطع كان الصفة قطع على هو صفة من الرجوع الى المذكور **معه** سيلا من ان لا يكون  
الامر بالشاء وان كان يمكن ان ييب السكوت عنه وعن نظائره على السند على  
المجازي ياها مان امر لي بالشاء وكذا الكلام في قوله ياها مان او قد لي على العين فاحذر  
لي صراحي ياها مان امر لي بالشاء وفتح النداء والخطاب مع اوليائهم من كلامه





هو اللفظ المدلول عليه بالقرآن في الفصل الثاني من سورة الفتح  
 في قوله الفصل فلما جاء هذا اللفظ ما اشار اليه من حيث الظاهر  
 استقلال اللفظ بالدلالة فان قلت للظن غير صحيح في قوله ان  
 السنن اللفظ مع قطع النظر عن الالفاظ قلت هذا وان كان  
 فذكره بنوع ما استمر به في السورة من ان لم يقع فلما تشكك  
 التشكك بنوع ما استمر به في السورة من ان لم يقع فلما تشكك  
 على فانه ما فهم **عنه** بالافعال مع وزن السورة بحسب الالفاظ  
 اي افعال كذا في الصحاح وفي لغة اخرى وهو الاخر **عنه** قال  
 علي بن ابي حمزة في قوله **عنه** لا يفرق بين الالفاظ في قوله  
 او يتبين على ان هذا اللفظ هو اللفظ الذي لا يفرق بين الالفاظ  
 على ما في قوله **عنه** لا يفرق بين الالفاظ في قوله  
 الخروف في المقطوع لا يفرق بين الالفاظ في قوله  
 الخواب في قوله **عنه** لا يفرق بين الالفاظ في قوله  
 لوجود ما يقع منها كذا في قوله **عنه** لا يفرق بين الالفاظ  
 الكلام عليه فلا يفرق بين الالفاظ في قوله **عنه** لا يفرق  
 الالفاظ في قوله **عنه** لا يفرق بين الالفاظ في قوله  
 لثباته وان كان من الالفاظ في قوله **عنه** لا يفرق بين الالفاظ  
 وهو كقول لا يفرق بين الالفاظ في قوله **عنه** لا يفرق بين الالفاظ  
 وما ينبغي ان يعلم ان هذا اللفظ هو اللفظ الذي لا يفرق بين الالفاظ  
 لثباته وان كان من الالفاظ في قوله **عنه** لا يفرق بين الالفاظ  
 فان قلت او ان اللفظ هو اللفظ الذي لا يفرق بين الالفاظ  
 لا شك ان اللفظ هو اللفظ الذي لا يفرق بين الالفاظ  
 الذبول من الالفاظ في قوله **عنه** لا يفرق بين الالفاظ

**عنه** لا يفرق بين الالفاظ في قوله  
 الخواب في قوله **عنه** لا يفرق بين الالفاظ في قوله  
 لوجود ما يقع منها كذا في قوله **عنه** لا يفرق بين الالفاظ  
 الكلام عليه فلا يفرق بين الالفاظ في قوله **عنه** لا يفرق  
 الالفاظ في قوله **عنه** لا يفرق بين الالفاظ في قوله  
 لثباته وان كان من الالفاظ في قوله **عنه** لا يفرق بين الالفاظ  
 وهو كقول لا يفرق بين الالفاظ في قوله **عنه** لا يفرق بين الالفاظ  
 وما ينبغي ان يعلم ان هذا اللفظ هو اللفظ الذي لا يفرق بين الالفاظ  
 لثباته وان كان من الالفاظ في قوله **عنه** لا يفرق بين الالفاظ  
 فان قلت او ان اللفظ هو اللفظ الذي لا يفرق بين الالفاظ  
 لا شك ان اللفظ هو اللفظ الذي لا يفرق بين الالفاظ  
 الذبول من الالفاظ في قوله **عنه** لا يفرق بين الالفاظ

**عنه** من غير اسم من الظاهرين لافعال ان يظهر ان يقول من غير اسم  
 من غير اسم في استيفاق الاشكال لباري الله اول من مال حكمه بن عبد بنوت وكلمه وكان  
 من الالفاظ في قوله **عنه** لا يفرق بين الالفاظ في قوله  
 علم عليه وكان يرجع فنتي بلا لغيره كما يقتضيه قوله **عنه** لا يفرق بين الالفاظ  
 ما حفظها معاء فنتي الثالثة ربما ما مطم ما صابها فنتي ما حفظها معاء فنتي  
 لصدور الفصل من غير اسم **عنه** فنتي الثالثة ربما ما مطم ما صابها فنتي ما حفظها معاء فنتي  
 اششنة الخلق والطيرة واولها فنتي الثالثة ربما ما مطم ما صابها فنتي ما حفظها معاء فنتي  
 يوحى به هم اي الفهم ما روي في قوله **عنه** لا يفرق بين الالفاظ في قوله  
 يشبه الالفاظ في قوله **عنه** لا يفرق بين الالفاظ في قوله  
 الفوق بين الالفاظ في قوله **عنه** لا يفرق بين الالفاظ في قوله  
 نظيره ان الاول لا يفرق بين الالفاظ في قوله **عنه** لا يفرق بين الالفاظ في قوله  
 القياسية وغيره ما ذكر في الالفاظ في قوله **عنه** لا يفرق بين الالفاظ في قوله  
 قياسه في الالفاظ في قوله **عنه** لا يفرق بين الالفاظ في قوله  
 عاينه واولها فنتي الثالثة ربما ما مطم ما صابها فنتي ما حفظها معاء فنتي  
 من الالفاظ في قوله **عنه** لا يفرق بين الالفاظ في قوله  
 فانهم لا يفرق بين الالفاظ في قوله **عنه** لا يفرق بين الالفاظ في قوله  
 المدفوع بالجمع والوزن مثلا وحفظ ما قبله في قوله **عنه** لا يفرق بين الالفاظ في قوله  
 الالفاظ في قوله **عنه** لا يفرق بين الالفاظ في قوله  
 في الاستماع واولها فنتي الثالثة ربما ما مطم ما صابها فنتي ما حفظها معاء فنتي  
 وبين ما قبله من الالفاظ في قوله **عنه** لا يفرق بين الالفاظ في قوله  
 ما قبله واولها فنتي الثالثة ربما ما مطم ما صابها فنتي ما حفظها معاء فنتي  
 الملة العرف في الالفاظ في قوله **عنه** لا يفرق بين الالفاظ في قوله  
 هناك والاشعار المذكور مما هو من الالفاظ في قوله **عنه** لا يفرق بين الالفاظ في قوله

مادة بقره من غير اسم  
 فصل لفظ الصدور الفصل من غير اسم

واما ما شاهدوه

على تعيين احد من طرفي الابدان في نفس اللفظ والآخر مائة لادب نفسي كذوق العالمين  
بين المنقول مثلا وتوسيعه من قبل ان يكون من قبيل الكون ونظيره مع بيان النكت كثيرة  
في الوارد **وهو** ولا يتحقق للعدد والعدد يسوقا في ان يكون الكسب ان الطرف  
انما ليس يتعلق باسم والالكان مشابها للخاصة يجب ان يثبت في الاكبر ما هو عليه  
الفتح بل يتعلق بمقدور الجز كذوق خارج اما ما ذكرتها وتسمى عليه فان قلت سياتي ان هذا  
كله مع قيام الفرية فالاعتراف من البحث بين وعمل الظاهر متحقق للعدد وقت المتحقق فقد الامور  
بالفعل المبرور في ذكر العصور والاشياء المنيرة لانه **وهو** ولا بد ان يكون المعنى في سائر المسئلة  
لزيادة الابدان والتعريف في سائر المعنى مع حيث لم يذكر في المسئلة مع  
الاسم الاشارة الثانية بحالها المعنى من المسمى اسم الاشارة الاولى وفيه اشارة بان  
المراعى في ذكر المسئلة مع مطلق سائر المسئلة عند هذه المسئلة **وهو**  
كاتب للمرة الاشارة الى ان في سائر المعنى في كاتبة في موقع المصدر التورية الثانية  
في معنى زيادة والاشارة في معنى الهمزة والفاء التقدمة والاسم من سائر الاشياء  
استدراكه وقوله في معنى يتعلق بعلمت او بالظرف الوارد في موقع المصدر في بالاشارة في  
في الاصل الموقع الذي يثبت اليه اي يربط اليه مرة بعد اخرى في حال كونه مشابه لان اسلم  
يتقنون في امرهم ثم يتشبهون اليه ومعنى في حياها بما لا ينفك عنها استقلالها واحد هو ال  
بمعنى هو الاشياء وقدره حياها وبها الى بازا من انتهى ولم يتحقق متعلق بالاشارة فيقبل  
هو البتة اعني من سره في الالاشارة التي يعطى ان يكون عابدا فيكون فيقول الاقرب  
ع ان يتعلق باللفظ المستكن في اللفظ التي تاتيها في ردها الى الالاشارة ايضا لتلايلهم الفصل  
بين الظرف متعلق بالاجبة الذي هو الجز ولا يجر اما جعل المذكور من المتدرج قبل الجز  
كما قيل وعامل المعنى ان تكرره وليكن في اقسامها هم بكل واحد منها على عدة يكون لكل منها  
جزء الاسم من سائرهم في كل واحد منهم ولو لم يكن لجزءها في اقسامها لم يكون هو الجز لكل  
واحد **وهو** حيث الالاشارة مطلقا لو بدال الالاشارة بالاسماع كان لفظ الالاشارة  
لا يستعمل في البان في فلا يلائم التمثيل بقوله في معاني هو الالاشارة في كل

هذا هو الالاشارة في كل  
هذا هو الالاشارة في كل  
هذا هو الالاشارة في كل  
هذا هو الالاشارة في كل  
هذا هو الالاشارة في كل  
هذا هو الالاشارة في كل  
هذا هو الالاشارة في كل  
هذا هو الالاشارة في كل  
هذا هو الالاشارة في كل  
هذا هو الالاشارة في كل

مع قيام الفرية او لو فخرت في سائر العصور المذكور كان في ذكر المسئلة واجبا لا يستلزم  
شبهه في الالاشارة المتكثرة كما سئل في الالاشارة **وهو** ان يكون بغير تمام النسبة الى كل  
مسئلة في الالاشارة مع نسبة الجز الى كل مسئلة ان يكون في الالاشارة في كل العام صالحا لان  
ينسب الى مسئلة الالاشارة في سائر العصور والاشياء المنيرة في الالاشارة في كل العام صالحا لان  
المتقدم مع اراوة التحصيل في الالاشارة في كل العام صالحا لان  
العلم الان يمكن ما ذكره في حالات المتقدمة في كل العام صالحا لان  
يجوز من المتقدمة واراوة التحصيل في كل العام صالحا لان  
في حالف كل شيء قد عرفت ان المراد بوجوه النسبة في كل العام صالحا لان  
في كل مسئلة في كل شيء في كل العام صالحا لان  
النسبة في كل شيء في كل العام صالحا لان  
في كل مسئلة في كل شيء في كل العام صالحا لان  
يوجد في المثال المذكور كما هو ظاهر النسبة في كل العام صالحا لان  
عنه ليس على فظة فهو علة في كل العام صالحا لان  
من الجواب وان في كل العام صالحا لان  
فكر المسئلة في كل شيء في كل العام صالحا لان  
علمنا هو من الجواب في كل العام صالحا لان  
التوضيح في كل شيء في كل العام صالحا لان  
من الضمائر السابقة في كل العام صالحا لان  
رجلنا في كل شيء في كل العام صالحا لان  
افتقارها في كل شيء في كل العام صالحا لان  
لم يكن لان في كل شيء في كل العام صالحا لان  
نقلنا في كل شيء في كل العام صالحا لان  
لا معلوم حالف في كل شيء في كل العام صالحا لان

الامر ان الالاشارة في كل  
الامر ان الالاشارة في كل  
الامر ان الالاشارة في كل  
الامر ان الالاشارة في كل  
الامر ان الالاشارة في كل  
الامر ان الالاشارة في كل  
الامر ان الالاشارة في كل  
الامر ان الالاشارة في كل  
الامر ان الالاشارة في كل  
الامر ان الالاشارة في كل

موجود في الغير العايد الا الشك فلا وجه للملكي بكونه نكرة انك انما علم بغيره في الاشارة الى  
الخارج ما يتبادر في الحقيقة الغير الواعية لا كالتبين مستبعد بعد اعيان التفرقة بلام الحقيقة  
اشارة الى الحقيقة الغير الخافية ومعنى الحقيقة هي ما تكلف الربح الكثير احاطة الحقيقة الادوية  
من كونها كاشفة وتعلمها بغيرها وان في ابي انت وجارها والابحار كل ستمتها ولا ان جادها او  
لا يوافق كل وان الى معرفة معرفة كمان اسم التخصيص كذكره في علي بن شام في ابي عن ابي سنان  
من ابي التوسس في كتاب المعنى فلا يدل على وجه رجل وفيه ما يكون في الفكرة عما شير اليه سوق  
الكلام على ان الاسم هو رب رجل وفيه عند الجود وامتاع رب وجعل كرم وفيه اسما لاول فلان فيكون  
في كتب التوفيق في وقت جود رب ان كان اسما ظاهر احوال الدما بين وهذا من حيث الجود والربح  
والفكرات في وقت البسطة انه مدبب البسوس وعالقة في فكر الاقنوش والقران والزهراء وادبها  
وغيره واما كل على الشير اليه من التامد الذي لا ان يشهد انه لم يرد في الاستحسان في وقت  
قبل من الاشارة من التكرار التوسيع في طلب كذا فيكون في جود قوله في جود قوله في جود قوله  
لم يرد في الاشارة بالتحقق في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة  
في الاشارة باللفظ الذي الا ان يقال الاشارة باللفظ والوصف في الاشارة في الاشارة  
في الاشارة بالامارة التي طب جود في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة  
تتبع الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة  
الاصل في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة  
باقتبال العايد والاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة  
بعد الحكم ايضا كقول الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة  
لازم ما يرد في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة  
ما يتبادر من السوق وفكره لان تطبيق المسند والمستند اليه في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة  
هو ما يرد في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة  
العايدة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة  
في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة

هذا هو المطلوب  
في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة

هذا هو المطلوب  
في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة

ما يوجد في العايد في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة  
الشك في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة  
معين في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة  
بغيره في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة  
الاصل في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة  
معين في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة  
كائن في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة  
التسليم في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة  
واحد في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة  
في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة  
عام في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة  
التي هي في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة  
ما في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة  
في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة  
باو الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة  
الشرع في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة  
او الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة  
كثير في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة  
التطبيق في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة  
صدق في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة  
وكذا في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة  
التصديق في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة  
لا يتحقق في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة

هذا هو المطلوب

هذا هو المطلوب  
في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة في الاشارة



في المعود والعتبة

ابا وصف الحال من جملها على من النظام كما في الترجمة الاولى فتقدم **معلم** وهو العلم  
او العلوم في المقدم عند ان ذكره او الحسن اية اظهر ان الاقراء صورة الخطاب يعنى  
العلوم الا ان على خلاف الفاعل والعدل من الظاهرية يعنى بالظالم والمعدوم اليه الركن  
هو خلاف الظاهر كما ترى هذا وقد يوجب تعلق الطرفين بالاقراء في صورة الخطاب بان  
التباين منه لتقريبه المعنى فكانه التقي بهنوع الخطاب من غير ان يوجد معناه بغيره العلوم  
يعنى ان غيرنا هذه الصورة من المعنى الحقيقي لانه لا يفقد العلوم الا لو كان الخطاب معناه  
الحقيقي طامنا زمان هذا او بان هذا النوع من الخطاب كما ذكره كلامه وهو في شهور  
في الاقراء معناه العلوم هذا الاقراء في صورة الخطاب لا فاعلة العلوم وانما في غير بان الوجه  
ان قد استغنى بالوجه الذي قرناه **معلم** يشهد بذكر لفظ المنهاج حيث قال فلا  
يريدى بان يكونه كما نرى ان اكرم او الحسن اليه فقد الى ان سوء مساندة لا يفتقد  
واحد او دون اقران قوله فمعرفة ليدل المنصف بغيره العلوم والاقراء المتعلقين  
تردد **معلم** ما وقع في شرحه من كفاية وفي ذكرها يمنع به بقول المستشرقين  
التركة مثلا فوفى العلم لذكر الشرح مع تلك الشرحات التي جعل هذا المعنوم  
العلمية اوة مثلا فقلها بافلا يفترت وت الشرحات نياوة ونسفا كما يجب اللازم  
على تقدير تسليم ولا يلزم تعدد الاوهام ولا كلفة الموضوع له في توجيه **معلم**  
لا يصح انى المسند اليه قد سبق ان المسند والمسند اليه هما من اوهام اللفظ والا  
شكل ان الحق هو المعنى قوله الصارح محمول على الاستخدام او على حذف المعان والعل  
المع او يا وهما المسند اليه ما يكون سببا للاتفات اليه في الجملة ولا شك ان النفس  
او اسمت اللفظ يلتفت اما المعنى وان كان حاطرا فيها كما شرح في فاشية فلا  
يراد ان اولها زيد قال حضور المسند اليه في فهم السامع لم يوجد افعال وان  
المسند اليه في قوله جاء زيد وهو راكب ان كان حاضرا في فاشية فلا افعال رانيا بفهم  
الغائب والاندماكية في الايتان بالقرن ولو قال بدل الافعال للاقراء والمعنى  
باسم كسوفه فكان **معلم** يعنى حال من حضور المصدر الى ملبس بعبارة

**معلم** ما يمكن افعال بينه ابتداء بكل واحد منها في قول المعرف بلا التعهد الخارجي  
وكذا هو عنوان المعرف الاضافى وهو الايديهما المعنوية الخارجية الى العلم بالمعنوم  
وان سلم انه لا يوجب الى مقدم الذكر فالاصح في هذه المسئلة يكون ثانيا لا ابتداء كما  
فكره واعتز بان الاقراء ثانيا كما يجب او حسن ان كان بعد الاقراء فلا يكون كونه  
بعد حضوره في الجملة **معلم** هذا التبديع من الاولين نية لانه اذا ارتكبت القيدان  
الاولان يكون الكلام هكذا وبالعلم لاقصار المسند اليه في فهم السامع باسمه كسوف  
به ان بالمسند اليه فلا يلزم ان قوله باسمه كسوف لانه لا يجنبه الوضوح كما ان اللفظ فيه  
بمعنى قوله بعبارة ابتداء وكيف واهما روية الرجل في قولنا رجل حاد بن له و ربه باسم  
تخص لان لفظ رجل كسوف لا يجنبه الوضوح كما ان لفظ زيد كسوف بغيره بعبارة وانما لا يكون  
تخصا ان لو اريد بلفظ الرجل فمفهوم من اقراءه من حيث هو معين وهو يكون كما اذا  
او بمعنى في الحقيقة وكذا المعرف بلام الجنس في قوله الرجل في فهم من المراد مثلا كسوف بالجنس  
لا يطلق على غيره بسبب وضعه واهما لفظا يخرج بهما القيد والاقول لا يوجب بعبارة وانما  
اجاب به الشريف في قوله شىء شىء من الشرح من ان المعرف بلام الجنس قد يفقد  
فروقه لا على التعيين بوضعه واهما في فهمه بعبارة الاقراء فيهما كسوف المعارف والتركيب  
فيه نظر لان المعرف بلام الجنس حين ما يتقدم به الفظة المشبهة مستعمل في الوضوح والاقول  
الاقراء انما يفهم من القران الخارجية مع سائر الحقيقة لا يقال يمكن الكلام عند ذكر  
التدبير الاولين هكذا وبالعلم لاقصار المسند اليه في فهم السامع باسمه كسوف المعين  
الى المشرف المانع بقوله من وقوع التركة فينبغي البحث لان قول الاقراء انما  
يتوجه ان كان قيد من قبوه والتدبير مع الوجه الذي ذكره في معنى من قيد اقره بذكر  
فيه لا اذ الحسن ان يتقدم بعبارة وجه سقط الاقراء الى قيد اقره وانما قد تحققت من  
كلام الشرح ان قوله باسمه كسوف بعبارة الاقراء الى المعين من حيث هو  
معين مع ان في الصورة المذكورة ايضا اعتبار القيد التعيين تحققت انما في الاقراء او بهذا التقدير  
ظهد ان قول الشرح في تعريفه السؤال لان الاسم الحقيقي شىء معين ليس لا العلم فيه

مطابق ان لفظه على كسوفه لا يعنى كسوفه الوضوح كما ان لفظ  
زيد كسوف او زيد او كسوفه او كسوفه من حيث  
هو معين يكون مجازا كسوفه



Handwritten marginal notes at the top of the right page, including the name 'ابن سينا' (Ibn Sina) and other illegible text.

Main text on the right page, written in Arabic script. It discusses philosophical concepts related to the 'لام' (lam) and 'نعم' (na'am) particles, their grammatical functions, and their relationship to existence and essence. The text is dense and includes several examples and logical deductions.

Red and black marginal notes on the right side of the right page, providing commentary or additional examples related to the main text.

Handwritten notes at the bottom of the right page, possibly a summary or a specific reference.

Handwritten notes at the bottom of the right page, continuing the commentary or providing further details.

Main text on the left page, written in Arabic script. It continues the discussion from the right page, focusing on the implications of the 'لام' and 'نعم' particles in various contexts, including their use in defining terms and their role in logical arguments.

Red and black marginal notes on the left side of the left page, providing commentary or additional examples.

السؤال انما يشاء من الفقيه ومن هو الدور من الاسم الكيفية فلا حاجة الى ان يقال  
فان الوصف عند اطلاقه على الشخص من غير استبعاد التراكيب والاطلاق الكفاية  
عليه على سبيل التشبيه او على استعمال الكفاية في غيره حتى لو قلنا ان كل من يمتثل بها  
ان قوله ووجب ان يعلم له ما يقف عليه من الالفاظ والاشياء والاشياء فوايد القيود المذكورة  
في تعريف الحقيقة من ان القول يكون الكفاية حقيقة غير هي لان الكفاية لم يستعمل في  
الموضوع له والواجب ان الاشياء لا تكون في الموضوع في معنى هذا الاصل الثالث من علم البيان  
ان العلم لا يفرق الكفاية في تعريف العلم من استعمال اللفظ في غير الموضوع له وهو هو  
ارادة الموضوع له وتأسيسه الى ان استعمال اللفظ في الموضوع له ليس لا يكون مقصودا  
بل يستعمل في اللفظ الموضوع له اللازم المقصود في قوله في الاشياء ان يمتثل بها  
الذهب الاول بتلك اللفظ ان المقصود ما ليس له في الاشياء في ذلك الكفاية  
من هذا الكفاية وما ذكره في قوله وما يجب له من هذا الذهب ان **قوله** او ان العلم  
فان العلم في شرحه المتفق ان اللفظ من كذا اللفظ في الالفاظ وكذا هو عليه لفظ العلم  
وفي ذلك لفظ لفظ الالفاظ من كفاية من كفاية في لفظ الالفاظ وفي الالفاظ الى  
ان الترتيب والاسماء او في كونها من الالفاظ المطلوبة بما ذكره في الالفاظ المتفقية له  
يحتسب كفاية اقتضاها في كفاية الالفاظ في كفاية الالفاظ في كفاية الالفاظ  
بذلك لفظ الالفاظ بالاعتماد على كفاية الالفاظ **قوله** وفيه في كفاية الالفاظ  
مثل الترتيب على كفاية الالفاظ لا يتبين من كفاية الالفاظ الالفاظ الالفاظ الذي كفاية  
**قوله** لان الالفاظ في كفاية الالفاظ بالعلم والعلم ان الالفاظ الالفاظ الالفاظ  
معرفة الالفاظ في كفاية الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ  
سواء فلان الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ  
واما الكوفيين ففهم الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ  
اه هذا ان يدل على ان الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ  
لابد ان يكون الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ

المعنى

بالمعنى

ابن كسان وابن السراج فكانت من الكلام من انشاء تعريفية في الالفاظ من الالفاظ  
فان لم يقل بالغيرها لكان العكس لا يستلزم بالاية بالغيرية وتوفيق المصنف  
كتوفيق المصنف في تعريف المصنف والتعريف من تعريف المصنف والتعريف من تعريف  
يكتسبه من تعريف المصنف والالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ  
اشارة الى انه لا يلزم في التعريف ان يعبر عن حقيقة بل يحصل بقصد الشيوع **قوله** لانه موضوع  
لأنسان لا يقتضي في الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ  
المصورة المذكورة **قوله** لعدم علم في الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ  
العلم كونه المستر له من الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ  
ابن كسان وان كان جازان في الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ  
كافة المتفق فلان الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ  
الموصول في الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ  
اعادة المقصود رابع علم ان الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ  
الموصول في الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ  
**قوله** الذي هو الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ  
بوجه طريق الموصول في الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ  
**قوله** الذي في الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ  
بما حفظه نارة عدم علم الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ  
الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ  
فان الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ  
الشبهة له لان الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ  
للشبهة الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ  
لنفي الحكم من الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ  
ما يكون بالعلم الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ الالفاظ

ابن كسان  
ابن السراج

ع

التقديم

كثيرا في التعريف او لم يكن كمنزلة الهيات وكما هو بوجه استتمها ان التعريف بالاسم  
الا يندرج في الوصوية لوزان من غير منه بطريق الاطلاق الاستتمها ان فقه فلا بد من  
انقسام شئ الى الاستتمها ان ليشتره انما هو الوصوية على ما هو منها من الطرق ليعرف  
فكثيرا في شئ المنع ان الاقسام لا يصدق عليها فلا تفرق في المعنى كمن **قوله**  
لا يخفى ان المناسب ان لا يطلق الاقسام الا اذا كان للمتعرف في شئ في الجملة كما ينبغي  
عند التعريف فكلما استدل ان المتعريف من الموصوف والمراد العلم الا ان يكون بالرجوع  
بالاضافة فكل ما كان المقادير والمقادير الاقسام **قوله** وانما هو **قوله** ان  
اهو تقديم على التقديم الاخر من ان المقصود من الكلام هو الوصف المسمى له العلم  
وكل من السنة المستدلية لا مائة فكل المقصود من التقديم على تقديمه او **قوله**  
واو هو **قوله** على شئ وهو ان رجلا امر عند شئ شئ ثم انظر في شئ شئ  
عليك ان افقت انك ان شئ الطوبى ليدل عن التعريف نسبة الحادة الى المنكر لكون  
الانكار بعد الامارة فالاعتقاد زبده الكذب فمذه الحكاية متعلقة بالاستتمها ان  
التعريف فان جعلت الية مثلا لا لزياوة التقديم والاستتمها ان معا كان نظرا ففان  
ضقت بزياوة التقديم كما توهم وقع بين الحكاية ومتعلقها فان حصل اجبت ان ذلك  
في نظره بين الاستتمها ان فكيف يقع قبل الية مثلا لا ذلك المستتمها ان **قوله**  
المرادة في الحكم بالمراد والافتقار الى طلب الموافقة **قوله** وتعدى من الفوات  
الى منزلة بالمراد وان حيزت من المادى البنية وقدمتها بالمتعلق والفتوات في مائة الية  
افراج الحاشية الى المرعى والسهم والمان السليم والخط النظر والاحاطة من الاحاطة  
الصفة اما الموصوف وقيل اسم الموصوف من النظر المرعى اما ما وقع العقيد عليه من قولهم  
امر سراج الى سراج كذا في الدريوان في الصلح ومائة سهمه ومنه امر سراج  
والصحة بضم العين والفتوة المراد ما يسيل من عمق العنب وخواه والمراد الحامل  
والخفاة والاسم بفتح الهمزة لانه كذا في الدريوان وفي الصلح **قوله** ان الية  
وهائل العنق فاجبت في الفتوة وسيت في قبيل الذات فهو النفس فمبلغ

والحاشية

والمحقق  
تو المحقق

الكلام

الذات الدنيا

نصف

التقديم

لا يصدق عليه الا ان في شياها فما جات ووقت ان حاصل ما سبقت كان انما  
وضلا لا وذن وبلا **قوله** ان الذين تروهم البيت بفتحها، الخطاب بين الارادة  
التي يتعدى كمنه متاعيل هو المراد به وهو الانسب **قوله** وايضا وان جاز التعريف  
بان يكون من الرواية بفتح الاعتقاد هو التليل ما يجره الانسب ان من شدة التعريف  
وهارة العطف والفتح في اللغة الالية على الوجه المذكور في هذا كمن في هذا التعريف  
او عبارة عن هلاك الاموال او عوارض النفس كالاسرار عن سبيل المي زماث الى الاول  
بقوله اني تملك او الى الك بقوله او تعبا **قوله** وهو اي ان الفوز والذوق او **قوله**  
اجيب لبيان التبيين مع الخطا الذي ذكره هو اما ان يحصل من ذكر النظر المشهور باطلا  
او بغيره في الوصف فطما الى جلي هذا النظر من هذا الكلام ومع هذا التعريف من  
لافتا في لزوم تحقق الايمان فيه وانكاره مع اثبات التبيين المذكور متراجم واما ان  
يحصل من مجموع الكلام فيكون عليه ان الكلام في الكا الوصوية ومنتقيا منها لا في معان  
النظام الذي فيه الموصول **قوله** ان وجهها في الية فاقول في سياست فان فيها اياما الى  
الجزئية عليه امر من جنس العتاب وتقايره يدعي ان المراد بها الى وجه الجزئية وانما  
تعدى الية واثارة الى ان اياما الموصول الى الية من حيث هو ايراد المتكلم وبها واية  
عليه كما قيل من غير العلم فموصول صورة الشئ **قوله** كالارصاد في علم البديع وهو  
ان يحصل قبل التبر من الفتوة او البيت ما يدل عليه اعرف التروي في قوله **قوله** وما  
طلبه هم ولكن كانوا انفسهم يطلبون **قوله** ان التوضيح بالتعليم اذ اعترض عليه  
الفاضل الخ في بان حصول هذه المعاني جعل الالياء ذريعة اليها فيحصل بها العلم بالفتح  
المذكور كما افاد الموصول في ان الجملة الاسمية بالنسبة فلا يستقيم جعله ذريعة اليها  
اجيب بان هذا المعنى يمكن تحصيلها من مجموع الكلام ومن نفس الموصول مع صلته  
والاول هو المستغنى عن اعتبار الالياء او ان الك فموصول في اعتبار الالياء قطعا فيرجه في شئ  
مثلا تعظيم شئ به ومع وجه التبر في يحصل من مجموع الكلام اعني نسبة الخوان  
الى كذبيه ولما جاز في ذكر الالياء او من نفس الموصول ايضا بان يجره الى

او يبين للمفسر ان يكون بين النظر والاعتقاد  
مفعولا متبوعا وان تعريفا على سبيل

وهو

وهو

الاشارة للقريب فانوه ثم يتبع على هذا بعد الاشارة البعيدة في قوله ان قوله  
 اما جعل السند اليه موصولا ليحاويه بالاشارة الالائية **وهو** اما لم يفسر غير ما  
 اشارت اليه من صحة الترتيب فقد قيل في جوابه ان ما يقع الترتيب عليه  
 قال انما هو السند الذي يفتقر اليه اليه وانما يقع الترتيب عليه في قوله  
 على صحة الترتيب في قوله ثم يتبع على هذا بعد الاشارة البعيدة في قوله  
 استنادا فيه ولو لم يكن **وهو** اما الفرض الموجب والموجب في قوله ثم يتبع  
 عليه ان كل ما اشار اليه الفرض لا يوجب ثم يتبع الاشارة الى قوله ثم يتبع  
 كان اوله لا يكون طريقا اما اشارة سكون الاشارة اما الفرض الموجب في قوله  
 فقد اكل الترتيب في قوله ثم يتبع **وهو** من نسل شيان من ثقلية من قول  
 قيل ان كذا اما العاقل في قوله ثم يتبع **وهو** من نسل شيان من ثقلية من قول  
 شيان من ثقلية من قول ثم يتبع **وهو** من نسل شيان من ثقلية من قول  
 انما ان يكون وزن شيان فعدان من ثقلية من قول ثم يتبع **وهو** من نسل شيان  
 يشوب فخر الوالدين ثقلية كما في بيت وبيت ثم قوله من نسل شيان اما في  
 فان او حال على سبيل التذلل والترافع واما جعله فخرنا فنوا استعداء فخرنا اي محنا  
 منهم **وهو** في قوله ثم يتبع لان معام المدح متحقق ان يشب للمدح والترافية في قوله  
 بالقبول اما كما في قوله ثم يتبع لان التباس ان نسل شيان فقط كما لا يخفى الا ان  
 الكلام على احوال اشتها ان نسل شيان مما زعموا انهم يسمون بالقبول  
**وهو** وهي شجران بالبناء في قوله ثم يتبع ان يقال انما لم يبال شجران مع ان  
 اللام والسلم نوعان من الشجر واللوة العنابة والسلم ايما امان الله بالعالء السلم  
 الذي حكم على نسل شيان بانهم يسمون بهينما فخره ان من قوله ثم يتبع  
 انهم كانوا كذا في قوله ثم يتبع انما هو هذا كما اشارت اليه **وهو**  
 وعلم الحكماء ان حيث انه ان القرب والبعيد والتوسط ان جعلت في احد  
 في تلك الاسماء الاشارة كان هذا كذا في قوله ثم يتبع مما يتفرع عليه من حيث

في قوله ثم يتبع

في قوله ثم يتبع

الاشارة للقريب فانوه ثم يتبع على هذا بعد الاشارة البعيدة في قوله ان قوله  
 اما جعل السند اليه موصولا ليحاويه بالاشارة الالائية **وهو** اما لم يفسر غير ما  
 اشارت اليه من صحة الترتيب فقد قيل في جوابه ان ما يقع الترتيب عليه  
 قال انما هو السند الذي يفتقر اليه اليه وانما يقع الترتيب عليه في قوله  
 على صحة الترتيب في قوله ثم يتبع على هذا بعد الاشارة البعيدة في قوله  
 استنادا فيه ولو لم يكن **وهو** اما الفرض الموجب والموجب في قوله ثم يتبع  
 عليه ان كل ما اشار اليه الفرض لا يوجب ثم يتبع الاشارة الى قوله ثم يتبع  
 كان اوله لا يكون طريقا اما اشارة سكون الاشارة اما الفرض الموجب في قوله  
 فقد اكل الترتيب في قوله ثم يتبع **وهو** من نسل شيان من ثقلية من قول  
 قيل ان كذا اما العاقل في قوله ثم يتبع **وهو** من نسل شيان من ثقلية من قول  
 شيان من ثقلية من قول ثم يتبع **وهو** من نسل شيان من ثقلية من قول  
 انما ان يكون وزن شيان فعدان من ثقلية من قول ثم يتبع **وهو** من نسل شيان  
 يشوب فخر الوالدين ثقلية كما في بيت وبيت ثم قوله من نسل شيان اما في  
 فان او حال على سبيل التذلل والترافع واما جعله فخرنا فنوا استعداء فخرنا اي محنا  
 منهم **وهو** في قوله ثم يتبع لان معام المدح متحقق ان يشب للمدح والترافية في قوله  
 بالقبول اما كما في قوله ثم يتبع لان التباس ان نسل شيان فقط كما لا يخفى الا ان  
 الكلام على احوال اشتها ان نسل شيان مما زعموا انهم يسمون بالقبول  
**وهو** وهي شجران بالبناء في قوله ثم يتبع ان يقال انما لم يبال شجران مع ان  
 اللام والسلم نوعان من الشجر واللوة العنابة والسلم ايما امان الله بالعالء السلم  
 الذي حكم على نسل شيان بانهم يسمون بهينما فخره ان من قوله ثم يتبع  
 انهم كانوا كذا في قوله ثم يتبع انما هو هذا كما اشارت اليه **وهو**  
 وعلم الحكماء ان حيث انه ان القرب والبعيد والتوسط ان جعلت في احد  
 في تلك الاسماء الاشارة كان هذا كذا في قوله ثم يتبع مما يتفرع عليه من حيث

كذا جزوه الفاصل في قوله

الخواص وان جعلت خارجة عن التصرف والبلقاء بحسب سببية الالفاظ فمذمومة الخواص  
 والكثرة والنسب لظان من علمه **وهو** وعلمه من حيث انه قيل هذا هو الحق واما فكر  
 العاقل الخبير من فكر جارية الالفاظ علمها في اية التزام ولا في ذلك الا من يشا من  
 عليه السند اليه وتوقف بغيرها وتكثر وجهه فذكر بديل علمها في اية التزام الالفاظ  
 اعتبر فيها فيه انما ذكره انكاره من الالفاظ رخصه من الالفاظ يتعلق به نظر علم  
 الالفاظ **وهو** عند الشارعية وهو الذي يؤمنون قيل عليه ان الذين يؤمنون  
 من قبله ما يدل على الاوهام فلا ياسب ان يجعل مشار اليه لعدم هي التعقيب  
 بل لما سباه يقول وهو المتكلمون اجيب بان المراد من الوصول من غير الالفاظ  
 المتكلمون الصلة بتزنية هذه الايمان من قبله الاوهام الالفاظ عند الشارعية  
 واما لم يبرهن تلك الروايات بنقل الوصول بل بغيره بدون الصلة واما عدم  
 جعل الشارعية هو المتكلمون فبان ان الذين يؤمنون يمكن ان يجعل مشتقاً عن  
 المتكلمين على سبيل الاستيفاء من فروعها بالابتداء او بغيره على سبيل المثال  
 يجعل جارية عليه كما ذكره الكشاف في التفسير الكاشف ان قيل الاشارة الى الالفاظ  
 اشارة الى الالفاظ من غير تكلف لان الصلة والوصوف في علم واحد واما في التفسير الاو  
 فليس كذلك الحسن لان المراد بالشارعية هو الالفاظ التي هي الالفاظ باسم الاشارة الى  
 لفظه بينه وبينه عند رتبة الشارعية باوهامه وذكر الالفاظ هو معنى الذين يؤمنون لان  
 المتكلمين وان اشارة الواجب وانما ذلك **وهو** او لم يكن كذلك ان يتصرف به مشقة  
 فكما ان طلب **وهو** وفقه او اراكم كقولكم في سببية الالفاظ هذه المشقة  
 حتى يتبين عندك شذوذه ان المشقة الالفاظ يتفرعها القول كما في سببية المشقة عند  
 وفوقه كقول الشارعية قال الشارعية في شرح الفتح وما يجب التنبه ان ما يورد في  
 امثال هذه القامات من الايات والارباب المتدلا منها اهدى بهم بافعال البر والارباب  
 لا امتناع في جميع امثال والهدى من كبر من اللطائف والاعراض فان سببية تلك الالفاظ  
 وتكون التركيب لما ذكره من الالفاظ على نحو المناسبة والافق ابن بلديته منقولة

في قوله ان جعلت خارجة عن التصرف والبلقاء بحسب سببية الالفاظ فمذمومة الخواص  
 والكثرة والنسب لظان من علمه وهو وعلمه من حيث انه قيل هذا هو الحق واما فكر  
 العاقل الخبير من فكر جارية الالفاظ علمها في اية التزام ولا في ذلك الا من يشا من  
 عليه السند اليه وتوقف بغيرها وتكثر وجهه فذكر بديل علمها في اية التزام الالفاظ  
 اعتبر فيها فيه انما ذكره انكاره من الالفاظ رخصه من الالفاظ يتعلق به نظر علم  
 الالفاظ وهو عند الشارعية وهو الذي يؤمنون قيل عليه ان الذين يؤمنون

ويؤيده ان صاهي المتكلمين  
 ذكر ان الحال لا يوجبها  
 بان المتكلم اذا قصد غير نظام  
 عن الخواص برفع ذلك عن منزلة  
 اصوات الحيوانات

المشقة ما ينسب اليه من الاعتبار على فظا به هذه المشقة فكل ما هو متعلق **وهو** واهدا  
 كما قيل كان او اثنين لظان او اوهام او اهدا كما يدل عليه قوله في شرح الفتح واما  
 اما هذه عينه من الحقيقة فهو الموقوف او الكثرة في سببية الالفاظ ان الغرض هو كبر  
 من الحقيقة الكلية ويقتضي اليه من الشارعية الالفاظ المرفوعة الى الان على لفظه فيما  
 سبق على الجموع المركبة من قبله اطلاق اسم الخبر على الكل اذ قد تقرر ان  
 المرفوعة في العهد الحاضر هو لفظه مع التوارف في لا تخرج في قوله واحد كما كان في  
**وهو** كما في هذا من اهدا من الكناية المصطلحة وهو الكناية المصطلحة بالغير صفة ولا نسبة  
 وهو ان يتبين لاهت من الصفات اختصاصاً بوجوه معين فيذكر تلك الصفات  
 ليحصل بها الى الموصوف فان التخيير من الصفات المختصة بالذات كما اشار اليه بقوله كل  
 التخيير انما يكون للمذكورين كما كان التخيير محققاً بالذات كقول علم المطلق كما كان هو المذكور وهو  
 ليس بمذكور مما يدل فكر ملزوم وهو التخيير **وهو** ولا اشارة الى نفس الحقيقة وهو  
 المشقة الاضافة اما من قبيل اضافة الى الموصوف او بيانها اي معلوم هو اسم الاسم  
 المرفوع عن الالفاظ ثم اضافة الاشارة الى نفس الحقيقة التوقيف باللام انما يظن ان الالفاظ  
 يوجد علم الخبر والاضافة ايضا اشارة الى نفس الحقيقة كمن لا يجوز الالفاظ باللام  
**وهو** يعني يطلق الموصوف باللام اذ في ما يتبادر من فاقول المص وقد ياتي في قوله  
 ان من ان الموصوف باللام الحقيقة في العهد القديم مستعمل في جميع الحامية والوارث فهو  
 من قبيل اطلاق العام واردة الخاص ووجه الرفع من كلامه والمتى اما على صفة  
 اسم الفاعل من الافعال بالياء والاداء المهملة كما ينبغي عنه قوله في التفسير باعتبار  
 الوجود واما هذه المفعول من الافعال بالمعنيين هو المعنى واضرب به ما جئت  
 وهو ان مولود الامم لما كان هو الغرض المنتشر عند اذ كما سيرجى به ولا شك  
 ان مولود الامم هو الاشارة الى موصوف الالفاظ اشارة بنفس الكلمة الى الغرض  
 المنتشر واطلاق الموصوف باللام عليه من حيث هو حقيقة فاني حاشية الى ما ذكره  
 من التولية فليتنا من **وهو** فجاء التفسير باعتبار الوجود انما جاء التفسير باعتبار

وجوابه ان ذلك مع الفاعل من الموصوف  
 وانما هو من الموصوف والاضافة  
 بان المتكلم اذا قصد غير نظام  
 عن الخواص برفع ذلك عن منزلة  
 اصوات الحيوانات

ان المراد الفرة المنتهية التي يبلغ ان يكون هذا وقد لا العيني الشرح هو نطقوا  
 بما نطقوا به من مالو الحضور الذي يعبر في اللون هو من المنكر وقيل حيث اولوا بالعارف  
 ما وقع منه من التلويح كما يشهد لفظ الايهام حيث قالوا الحرف باللام قد بان في الوجود  
 باعتبار عدمية في الزمن بعد ان قالوا ان كان باللام كما بالاشارة الى المعلوم فيكون  
 في التلويح والاداء في نفس الحقيقة **وهو** بمعاملة المنكره كغيره او اعلم ان المقصود ان ليس  
 فيها شايه في الوجود كذا كرم وذهب وبشرى او اعرفت بلام الجنس وقصد به ان العاينه  
 من حيث هي لا فرق بين معرفتها ومنكرها الا باعتبار ان في الحرف اشارة حضورها دون  
 المنكر على قياس ما سبق في اسم الجنس المنكر والموق بلام العهد الذي هو فكما يجوز ان يعامل  
 الحرف او اريد به الفرة المنتهية معاملة المنكر كما هو المشهور فيمنع ان يكون في كونه هو المراد  
 ان وجوده في الاستعمال غير ممكن كلفا في الاول ما عدا مشهور **وهو** ولقد اتم على العلم بسبب  
 انه لم يفت في ذلك لا يعنى في عرف او اعلمها علامه ان حيث ينقص بلفظ الجمل  
 وقوله لا يعنى في معنى الازمير في بل يراد غير من معناه ان يقصد واداره او لا يمتنع الاستعمال  
 به والانتقام منه على الامر في المعنى وما يدعى في البيت بيان تقاضيل الامر في المعنى  
 المرور والاشياء كان الك اعلم من الاول في التفسير بالتباعد ما بينهما في النقصان على ما  
 الحاه بين في الوقت **وهو** لا توقيت فيه بيان وقت او اهدى وما بين ما بين الحاه  
 بالاوليات وما عهد المعنى انه لم يرد في الازمير في الوقت عليهم قوم باعتبارهم فيصير في حقيقة من غير  
 مع كونه نكرة وان كان معناه في الحروف مستوعبه في الابهام وقد قيل غير متوكله بان مع استنار  
 المنع عليه باعتبار المقصود على في وقت كما في قوله عليك يا كذا في السكون في هذا الوجه  
 ايضا فيجعله وهذا للمعقول سواء كان فيه توقيت له **وهو** قلت بل حقيقة حقيقة في هذا  
 كذا في الجمله عطف على مترادف ليس هو في ذلكا قيل بل هو حقيقة واعترض عليه بان الحروف  
 في العاينه المطلقة والمستعمل في العاينه المطلقة ولا شك في تباينه اي فيمنع ان يكون مجازا  
 واجب بان الحروف هو العاينه لا يشهد في الحروف في الحروف في العاينه المطلقة فاستدل  
 في العاينه لا يشهد في الحروف في الحروف في العاينه المطلقة فاستدل

مطابقت

مطابقتة لما سمي المسموه ملكه عهدية بهذا الاسباب في نسخ المسموه انما هي هذا **وهو** ومثل  
 كل صفة في النكرة معناه حال من كل لانه حكمة العنة ان ياتك كل هذا من باب الجور والما في  
 هو زمان من جملته الا ان لم يظروا في التفسير انه اذا كان معناه في الحروف كان العاينه كونه  
 باحاطة الابهام في الاشارة كما سياتي ان شاء الله **وهو** وهو انما لانه كان الاخر ان  
 يقال في جواب السكا ان اريدت بعد التغير من تعريف العهد عدم الامتياز مطلقا فاللازمة  
 ممنوعة كيف نحو والشارية في العهد هو الحقيقة - وفي الاخر المحصنة وان اريدت عدم الامتياز  
 في سبب التعريف والاعنى للتعريف الاتقنين والاشارة الا ان الشرح المحقق سلك  
 جهاه في التحقيق وسكت عن الترويد اعتمادا على ظهور انهم ما هو الفرق بينهما الا بسبب  
 الابهام حيث تساو التعريف في تعريف الجنس وتوحيده بينوا الفرق فيما بان انما انما  
 ان كان هو الحقيقة فتعريف العهد وان كان الحقيقة فتعريف الجنس وكانه جعل عدم بطلان  
 ان في الشق ان ظاهره مغر وعائنه ولذا لم يتفرق له وبهذا قل ان اعترض ان العاينه في  
 ليس بقول ما سبق **وهو** وبهذا المعنى غير معتبره لوجود الفرق بين الحروف والنكرة مع انه  
 يقصد به الفرق بين العونتين اشارة الى جواب سوال مقدر وانما لما كان الحضور الذي  
 غير معتبر في الاسماء الا في سبب معتبر في الحروف بلام الحقيقة - لم يخبره ان قال بلام الحقيقة - على ما لانه  
 جعل بين المتباينين ما اشار اليه بان عدم اعتبار الحضور ليس باعتبار عدمه وانما  
 المناهات بين اعتبار الحضور واعتبار عدمه لا يمتنع **وهو** واستفراق الفرة اشتمل قد  
 سبق في شرح اشارته بان اعراض المصدر زينة للمعنى حقيقة بها ان مبناه كون المصدر الحقائق  
 من فيجئ التعميم فلهذا الحقيقة كليمه لا مملعة كما توهم وبذلك تبيين وجه الاعتراض الا في نغم  
 عبارة الحقائق مشوة بجزئية الحكم حيث قال واستفراق الفرة يكون اشتمل في حقيقة الشرح  
 بها كذا في لم يوفق بين العبارتين فقد قال ما قال **وهو** بدليله في الارجال في الدرر  
 اتمتع في البيان مع ذكر جميع لافهام حال الشرح منه ولم يكتف الا في قوله قد يطلق على الاثنين مثلا  
 فقد صفت تلوكلها لفظ العكس **وهو** يا اهل في المعنى وتبينه في الفرة ولا يسمي بغير  
 فراه المعنى المنزل وتبينه على صيغة الجمل اي حقيقة والمعنى يا اهل في المنزل وقام الله

كل كون المصدر الحقائق من فيجئ التعميم

الاصول في العيون في شرح  
 بعده دفع العيل الفقه الكفيل في ذلك  
 ستمائة



من جهة الشرور وعلوم الشرع على ما قيل وقيمة ما ينشئ ان لا اها بكلمة العرفية الشبهة بتركها  
النقطة ما قوسه ولا يقيم **مع** او مقدرة لولا جعله في الدار اشارة الى ما فكمه النسخة في توجيهه  
اسم لا يصدق ان كان مؤلفه من المتفقين بل من وهدا ان لا الشبهة بل ليس بصدق  
في الاستدراك في نقد في الكشاف وان قيل لا بالعلم منق الجس في قوسه وانما لوره البيان في  
اللازمة انما **مع** ولما قيل ان يقول لوسلم ان قد تحققت ان القضية السابقة ظاهرة في القضية  
وان الاخرى من مبنية عليه وان قوسه لوسلم اشارة الى ما منع كتمان العاقل كمنع مؤبنة تفرقة وانه  
يقرب الحجة المشارة الى بوجه ان يسهل ان يقال ان اريد ان رجلا او رجلا اعلمت فهو لا الف  
والا كان لا رجلا ولا رجلا لنقل الحكم العام وان اريد ان ينزل رجلا عالما فلا يلزم الا ان  
يكون مني الحكم المشتمل من مني الحكم وهو لا يلزم ان يكون الحكم المشتمل من الحكم وانما كان هو اية  
بان يقال المراد ان رجلا او رجلا المنفرد عالما في علمه النقي والمفرد اعم واسم مع ان يتناول  
في حكم النقي ما لا يتناول في الحكم في باور ان التسليم ولم يصرح بان في **مع** وهذا هو بلا خلاف  
جاء في التوفيق ان قوسه مع امتناع قولك جازي كل جماعة ان في حيث لا لا المحققين من النسخة صلوا  
توسم في نسخة الا واحد او قوسه في حيث لا لا من الاستثناء المتكسر فيلزم ان لا يشترط  
في الاستثناء المتكسر كون المشتق من افراو المشتق منه بل يمكن كونه من اجزاء فلا يدل على  
استثناء الواحد من الجمع المعرف باللا الاستثنائية عم اراة كل واحد واحد وبهذا يظهر  
ان امتناع المثال المذكور والافلا من وجه التوفيق بين اثنين اللذين هو زعمها  
الاستثناء والتفصل مع ان المشتق ليس من افراو المشتق منه في نشأ منها وعامة ما يقال  
وجه الفرق ان الحكم بما بالنظر الى اجزاء المشتق منه وبما في نشأه فالاستثناء والتفصل في اللول  
بانه لا يكون في قولك على نسخة بالنظر الى اجزاء فيصير ان الا واحد اعم الاستثناء  
وهو التفصل وقولك كل جماعة بالنظر الى اجزائه فلا يعم الا اريد اعم الاستثناء والتفصل  
لان في زعمي اليه جماعة على ما **مع** ملك لوسلم اشارة الى ما منع ما سبق من ان  
الجمع يقتضي الاستثناء بالجموع من ان معنى جاء الى رجال جاه كل عهد ولعل وجه ما اشار اليه  
الشريف حيث قال هذا المعنى يستلزم تكرار من مجموع الجمع المستغرق لان التلثة

15  
بما في نسخة الا واحد او قوسه في حيث لا لا من الاستثناء المتكسر فيلزم ان لا يشترط في الاستثناء المتكسر كون المشتق من افراو المشتق منه بل يمكن كونه من اجزاء فلا يدل على استثناء الواحد من الجمع المعرف باللا الاستثنائية عم اراة كل واحد واحد وبهذا يظهر ان امتناع المثال المذكور والافلا من وجه التوفيق بين اثنين اللذين هو زعمها الاستثناء والتفصل مع ان المشتق ليس من افراو المشتق منه في نشأ منها وعامة ما يقال وجه الفرق ان الحكم بما بالنظر الى اجزاء المشتق منه وبما في نشأه فالاستثناء والتفصل في اللول بانه لا يكون في قولك على نسخة بالنظر الى اجزاء فيصير ان الا واحد اعم الاستثناء وهو التفصل وقولك كل جماعة بالنظر الى اجزائه فلا يعم الا اريد اعم الاستثناء والتفصل لان في زعمي اليه جماعة على ما مع ملك لوسلم اشارة الى ما منع ما سبق من ان الجمع يقتضي الاستثناء بالجموع من ان معنى جاء الى رجال جاه كل عهد ولعل وجه ما اشار اليه الشريف حيث قال هذا المعنى يستلزم تكرار من مجموع الجمع المستغرق لان التلثة

مثلا فيندرج فيه بشرها ووجه من الاربعة اية في قوله وما فوقها فيندرج ايها فمثلا  
بل نقول الكل من حيث هو كل جماعة كما فيكون بعبارة الجمع المستغرق فلو اعمت كل واحد  
منها ايضا كان تكرارها كذا ذكر تسمى الائمة بغير من الجمع المستغرق اما بطلان واحد وانما  
بالجموع من حيث هو مجموع هذا ما ذكره العاقل في قوله لان مثل هذا واقع في التفرقة بل  
كل واحد من جملة العلم بهم مرفوع وكل النقي في ما فوقه وكل دخلت اية لغت افترقا السابعة ذكر  
فلا وجه للعدد والتمثيل ان يقال ان اريد يلزم التكرار في مجموع الجمع المستغرق لزم في  
المعنى الخاطئ فرفاهة من الحاكم على معنى انه يدعى ان يلاحظ الحكم بثبوت الحكم للمثلية ثم او  
اسدوة تفصيلا فلو سم وان اريد لزم بثبوت الحكم لنفسه للمثلية ثم او اسدوة  
بمقتضى التلخيص انه ليس كذلك فلو اعم وان اراد ان يلاحظ قول الثلثة  
في الحكم باعتبار ذلك فلا يفرق ولا يكون باعتبار العدد وانما هو في حاله في الاستدراك ان  
حال المفرد على انه يجوز ان يشترط في عدمه في افضل الجماعات وهو انما لا يدرى ان التكرار في  
فكره فان لم يكن لو كان مع الجمع المستغرق كل جماعة جملة ما هو ان يقال جاء المراد عند  
فرفق الخلف والافراة في التلثة ملك لوسلم ما في جعل الجمع على الاستدراك في الصورة  
المذكورة لكان ما ذكره سابقا في العبارة يندرج بان يقال المراد جماعة لا جماعة  
فانها كما مر هذا بعبارة تعريف العلماء انما في جميع ما يتوقف عليه الشيء هو ان ذكرها  
بسيطة وبهذا التدرج لا يعدل عن الا **مع** في جميع ما يقع من الرجال ان نصب  
على ان عاية له قول كل جمع في الحكم باعتبار ثبوت الحكم لكل فرد **مع** فكل بطلان  
ما فكمه صواب المنفرد انه قد يجاب بان مراده انه لم يتناول من النظام كيدا يواهم  
انه في قبيل اسما الفل ما بالجمع بطريق التمر على عطف فلان يركب الخيل وبنوا فلان  
فتوا ايراعانه في زعمهم وتوسع مشايخه والافراة في الجواب ان يقال ان الحكم  
ان الجمع باللام كثيرا يستلزم الكل من حيث هو كل ثم ومن مجموع عبارة عن امة الاصول  
وهو روال قوة مجموع ولا شك انه يمكن بزوال البعض بقوله في من النظام لم يجمع المعرف بجاز عن الجنس حيث لا يجمع  
يتحقق حصول الوهم لكل عطف بطريق التلخيص من اية بالاستدراك في قوله لطلب  
الكل واحد العلم لان يقال الحكم المذكور  
محقق حيث يقع الاستدراك في الافراد في القيم بناء  
على انه بجاز متعارف وعامة ما هو **مع**

على ان يكون الملاطف المذكور مقصودا  
بالتصريح بالجموع في بعض الصور كما اذا قصدت  
الجموع ان يوجه القضية على كل جماعة من ثلثة  
لان التلثة

انما في النسخة فان النظر في الصورة المذكورة  
ان يكون التلخيص للعدد كما في التقدير كما في  
ادخل السوق اذا اتم السوق في الواحد  
ببساطة

اعلم ان النسخة المذكورة صحت في النسخة فان بين  
استعمال الجمع المعرف باللام او بالكل واحد  
واحد على الاستثناء منها انتساب الاحكام لكل  
فرد في كل فرد في الصورة المذكورة بنفسه حكم  
بعض الاصول بان الجمع المعرف بلام الجنس  
بكل عطف حقيقة وصار بضمير وفيه كنه وهو ان  
بعض الاصول انما حكمه بطلان الجمع يكون  
بعض الاصول بجاز عن الجنس حيث لا يجمع  
بلى فنق العاقل انما يقتضي منه انتساب الاحكام  
الكل واحد العلم لان يقال الحكم المذكور  
محقق حيث يقع الاستدراك في الافراد في القيم بناء  
على انه بجاز متعارف وعامة ما هو **مع**

شمول الوهبين الا الشمول النقط **قوله** بمناسب للعام لان السبع هو العدد **قوله**  
الشيء يتناول كل كس اعترفت عليه بان هذا التليل غير صحيح لان هذا التناول موجود في  
المعروف المستغرق ايضا اي بان المراهبة وولت ولا ظاهر الماهة هيفه بل من الاشارة  
الى العموم **قوله** لا قدر من قوله الى من اجناس هلوة اذ لا يطلق العالم على فرد او لقول  
هذا المعنى انما السند من فصول الموضع لان العالم اطلق على كل فرد بل لان عدم الظاهر  
للمستتر من عدم الظاهر من اهاوة **قوله** وبالجمله فالقول بان الجمله لا يقبل عليه  
ان اراد كل شيء كذا كقول كيف وقد رت انما يستعمل في الجموع المسمى مستلزم ثبوت الحكم  
في المبنية لكل من اهاوة موزها وان اراد الجمله ثم لكنه معان معنى صاحب الفتح  
فان لا يدعى الا الجمله والجواب انما في ذلك وتناول بس الكلام فانظر ان المراد على  
صاحب الفتح بل من حكم بان الجمله لا يقبل الاستيعاب بل من ولايت في قوله  
الواحد والاشياء **قوله** ثم فرق بين المعزاه لا ينفى ان الكلام ان الكلام كان في الفرق  
بين المعزاه والجمله المسمى بلام الاستغراق والفرق الذي ابراه في جانب هذه العلة  
ليس بينهما في اللام في النذب المذكور وليس للاستغراق وكيف يقع اراوة الواحد  
من المعزاه المستغرق فكان الترتيب في اطلاق اللام الجنب على لام الاستغراق والمعزاه  
فان **قوله** جوه اعين الدلالة على اعترفت عليه بان دلالة المعزاه على وفده معناه  
الوقف اذ قيل بوجه المعزاه المستغرقتا نشال النزه من المعزاه اما الواحدة ثم زود في  
بالنسبة اما العام بالوقف في معنى تجريبه المعزاه من الدلالة على معنى الواحدة اوجب  
بان معناه عدم اعتبار دلالة على معنى الواحدة ولا عفاة ان مع هذا التقدير  
لا يلزم الجمل بين المتباينين في الارادة بل في اطلاق الدلالة والاستغراق فيه عند قيام  
الزنية على تبين المراهة مقولس جوه اعين الدلالة معناه جوه اعين اعتبار الدلالة على  
الوحدة ولا يلزم من عدم اعتبارها خلوها **قوله** للمخاطبة على ان كل النطق المراه  
من التناول اللفظي لا الواجب محافظة في الصورة المذكورة لانه من الصفتين  
على الجاه فلا يبره وصف الاسم بل هو كالمعروف والوجه الصعي **قوله** فكونه امتنع

بشرطه في الوجود  
لانه في الوجود  
فان لا يدعى الا الجمله  
صاحب الفتح بل من حكم  
الواحد والاشياء  
بين المعزاه والجمله  
ليس بينهما في اللام  
من المعزاه المستغرق  
فان قوله جوه اعين  
الوقف اذ قيل بوجه  
بالنسبة اما العام  
بان معناه عدم اعتبار  
لا يلزم الجمل بين  
الزنية على تبين  
الوحدة ولا يلزم من  
من التناول اللفظي

بشرطه في الوجود  
لانه في الوجود  
فان لا يدعى الا الجمله  
صاحب الفتح بل من حكم  
الواحد والاشياء  
بين المعزاه والجمله  
ليس بينهما في اللام  
من المعزاه المستغرق  
فان قوله جوه اعين  
الوقف اذ قيل بوجه  
بالنسبة اما العام  
بان معناه عدم اعتبار  
لا يلزم الجمل بين  
الزنية على تبين  
الوحدة ولا يلزم من  
من التناول اللفظي

امتنع وصفه بصفة الجمل الى كون المعزاه المستغرقة بمعنى الكل فيه لا مجموع  
الافراد ثم ظان هذا الامتناع بالنظر لانما يستلزم من النقط والعام  
بالنظر الى تفنن كل فرد الدلالة على كل فرد فالتقاسم جواز وصفه بصفة الجمل الى العنك  
في الافراد مثل قوله تعالى فكل سجين اللهم الا ان يعرف بين العفة والخير فاقابل **قوله**  
وان عكاه الاضيق في الويد والعرف الويد را حله الويد بالتضعف بدليل جبهه على ما  
وكذا الدليل اهل واجه ولذا لم يناد بجمع وقد رت ردي في الهي وولنا قواعدهم ملكت  
اهو **قوله** في التضييق باء الكسرة سابقها ووقع بناء عمود وهذا اظهر ان السببية  
في قوله عمر بن عبد العزيز الخاتمة وقد عكاه صاحب الكفا في طون الباء وظهر الاسباب  
وهو المسمى مع سنة الى اليمين بناء على القاعدة الممهدة ولما يتبين شاره بلاده  
ان الرقيقة صار وللإطلاق الى الجواز ان ضمير بين مشروط في القرينة الصارفة عما  
للقية والاراد في الوسوق **قوله** فلان الثوب موان الزواج الاستعمال مع سحل  
بالتحريك وهو المطلق ثم لا يخفى عليك ان مثل هذا الاعتبار يمكن في الويد والصور  
والورهم البين ايضا فان كل ويدا مثلا مشتمل على اجزاء وحوادث  
على سائر الصور **قوله** لاننا اخص طريق اما بان لا يكون اس مع الطارق بل مع الخصم  
العلم او يكون طريق الاضافة اخص بالنسبة اليه ايضا فان هواي اخص من عبد له  
وكونه مثلا فوفون معترف عليه المار ان هو من شواهاه يملك قبل حال الابيات حين  
افرح من سبحه السبح ليقول والله اعلم وقوله ممتد بهي شدة يات لان الصلة هو اول  
بعد القلب والاعام على القاعدة المعروفة اضيف الى باء النطق والركب اسم جم للمركب  
والبيمانين جمع عيان بمعنى هزفت اهد البانين وعرفت عنهما الالف المتوسطة وقد  
بيني الهوى مع معناه القبيح ولا يكون بالهوى ويراه ان العرفي سائر بالعرفي حيث  
رسيه كذا التام بعبارة وبسج ملكه موثق **قوله** مشان المضاف اليه او المضاف قدس  
المضاف اليه على المضاف لكونه مقدما في الاعتبار وان كان التام فزاد الذكر ثم لا يخفى ان  
التفني قد يوجد في غير صورة الاضافة كما في قوله الذي هو بعبارة السلطان عندي والذات نظيره

هذا التوضيح  
فان لا يدعى الا الجمله  
صاحب الفتح بل من حكم  
الواحد والاشياء  
بين المعزاه والجمله  
ليس بينهما في اللام  
من المعزاه المستغرق  
فان قوله جوه اعين  
الوقف اذ قيل بوجه  
بالنسبة اما العام  
بان معناه عدم اعتبار  
لا يلزم الجمل بين  
الزنية على تبين  
الوحدة ولا يلزم من  
من التناول اللفظي

سما عا وبنق السماء  
فان لا يدعى الا الجمله  
صاحب الفتح بل من حكم  
الواحد والاشياء  
بين المعزاه والجمله  
ليس بينهما في اللام  
من المعزاه المستغرق  
فان قوله جوه اعين  
الوقف اذ قيل بوجه  
بالنسبة اما العام  
بان معناه عدم اعتبار  
لا يلزم الجمل بين  
الزنية على تبين  
الوحدة ولا يلزم من  
من التناول اللفظي



وهذا القيل القليل لا يحصل  
من رماة قطن آخر على ما  
بينوا في التواريخ مسلم  
أجاب بوجه الأول أن هذا القول  
لظهور العلم بذلك أن كل  
كل للتفسير لا لا لا حاطه وكمال  
الثالث أنه اراد بالذات معناه  
العرفي من

فينتقل المشروط وهو ما به ان المقام يعلم بالذات في العلم كما لا يخفى فاما ان يحصل بجملة  
التقدير بما على التقدير وهذا هو المراد صاحب المنهاج وهو ان يكون له من طرفه قائل  
من كل فرد من أفراد الدواب اه قبل اتمام وهو ان يكون له من كل فرد من أفراد الدواب  
والغارة والعقرب والعقنوس على ما ذكره به في علم المستثنى منه سكت عن الاستثناء  
شبهة امرهم وقيل المراد بالذات معناه العرفي والظن في فهم من يشي ان راجع الى الذات  
بالذات العرفي على طريقة الاستدلال وقيل بوجه الاية على تقدير الاكثر منزلة العلم  
او التقدير كل اية فلهذا ما ايد من ما في ان المتبادر من كلامه سكتا عن اعتبار التكرار بالتقريب  
وقصد الاشارة الى المنه والذات في هذا التقدير اما ان يجرى فيها الضيق اليه المنه والذات  
في انفسه وبما والظلام على الاية النزاع بين المصنف والمصنف واليه المصنف من تنسيق  
بل قصد صاحب الفتاوى بوجه ما ذهب اليه المصنف من توجيه كلامه سكتا عن اتباعه والافتاء  
وهو في شدة المنهاج بان الاشارة الى العلم لا يعلم التقدير ففهم من يشي على بطلان وان  
عبارة المنهاج ظاهرة في اعتبار النوعية وما ينبغي ان ينبه ان يبين اعتبار الاشارة الى النوعية  
في الطرفين هو الخلاصة بيننا والافتاء باعتبار الاشارة الى جانب الدابة والنوعية في جانب  
الماء بفتح ان كل فرد من افراد الدابة مخلوق من نوع من الامداد التي خلقها من نوع  
يتمثل من حيث نوعه المصنف اه فيه ان الاستثناء يقتضي الشمول المحقق ولا يمكن ان يكون في العلم  
الحق فضلا عن التوهم **وهو** والمقتضى قوله فيوماه مجزاه الا ان في العلم ان في العلم ان في العلم  
على التعليل مدعاه بالشيء به وهو مدعاه المذكور من المدع بسبب التكرار وكثرة الجزئية المنه  
من الجمل على التكرار الذي لا يكون مناسب للمصنف كما لا يخفى مما جعلت من الوجوه على  
استقلال مدعاه من مدعاه التعليل بلا شايه ففانما ارباب الذوق السليم **وهو**  
ومنه قوله او يرتبط بعض المنهات هذه العجزية ليست بعد تزلزل المنه او انه انما  
ان انتهى من ان المنه وقوله او يرتبط بوجه مقطوع على الفصل الرابع بعد علم **وهو** نظر  
الى ان الفصل وكثير من الامتيازات كون في الفصل مع توفيق المنه اليه غير منسب للمصنف  
وهو منسب المنصور واجاز الفراء وبتشام ومن يتفهم من الكوفيين كمنه بتبينة

للمصنف

للمصنف المنه والمنه مستنبط في معنى البسيط وفيه واداه بالكثير من اعتبار التوابع  
مثلا كون الوصف للمدح والذم والرفع على ما اعتبره المصنف كيد بكل واجه فان المنه اليه  
المشكلا به كيد بها الا عند الكوفية يشي ان يكون في **وهو** لكثرة وقوعه وامتداده  
فيل عليه العطف اكثر اعتبارا او فزلا من غير ما ذكره سبب التعليل فذكر الوصف على فكره  
**وهو** سبب قومه وامامانية فان المتبادر من هذه العبارة بفتح المقدر والاسماج  
المقصود فان في عطف البيان لا يجرى **وهو** كقولك الجسم الطويل اليريق اليقيني في  
الماضى يستعمل في شام في شام المنهاج المراد بالظن ان يزيد الامتداد او من اول الامتداد  
المعروف اوله وبالوجه انتقها او الموقوف كما يسمون ما يطبقه وفيه نظر لان الاول  
من تنوع الطول والوجه يستعمل ان لا يكون الجسم الذي تارة امتدادا ان التفرقة  
فما من حال النافذ المصنف هذا المثال على ان المصنف والحكي فان في الوصف هو الجسم  
المتوقف على اربابهم فيخرج في الاشارة الى المصنف والماضى يستعمل لان المنه في الجمل  
الملك لا يتصور الا في مكان وهذا ما يميزه او يجوز التعليل باللام او يراى بالطول وما  
بده الجوهر لان الوصف المذكور هو الاجسام السلمية وخصوصا الجسم الذي يدل على  
اما الوصف هو الجسم الطبيعي او لا مكان للتعليل عند من يشي به وهذا غير ان كون  
الوصف المذكور اشارة الى المصنف والاهتمام بالاشياء على ما ذهب اليه المصنف وانما على ما ذهب  
المصنف فيمن يشي بما يجرى ايضا لانهم ما يكون بالجوهرة الزهراء وكذا كون الجزئية من  
الذراع الموهوم مع انه لا يراه في العلم ان يشار الى منه والعدل او يشار الى منه  
على الاشارة الى المصنف المصنف المصنف المصنف **وهو** الابعاد الذي يفرق بين النظر  
كان قد راى وقد سمع قيل مسولا لظن كذا وفان ان يظنك متصفا بهنذا وقيل  
هو منقول من قوله اللازم وقوله يكن لبيان موقعه الظن وكان قد راى وقد سمعنا حال  
من فاعل يظن ان يظن مشبها بالمراد والسامع وهو اول من جعله هال من الظن ان  
يظن الظن مشبها بالمراد والمسموع كما لا يخفى **وهو** او هو فلما يشي الاشارة الى  
او هو ان يظن الاشارة الى المصنف من امه كما في المصنف في شام من في شام

ان تصور الابعاد والمنه المتقاطعة ان يكون  
بعد ما سواء كان قفا او سطحا كمن توفيق  
بما في كتاب اذن الخطيب القوي ان لا يتبين  
لنفسه ان هو الطول ثم يوفى بعد ان في الابعاد  
من من الكيفيات الباقية من ابعادها  
او انما في شام يوفى بعد ان في شامها  
او قد يشي في شام يوفى بعد ان في شامها  
يكن في شام يوفى بعد ان في شامها

ان انما يكون غايات الفصول  
لا المصنف المصنف وان تقدير المصنف  
في العطف خلاف الاصل فان الدين

نظرة علم النحو وتعلم فيه **قوله** والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال للحاصل في المعارف قال في  
الظن متناه احتمال التكرار هو المعنى لان رجلا يصح ان يطلق مع معناه كما هو المأثية او ال  
المتشابهة اختلاف الراعي بينه وبين ذلك المعنى كقول من يتحقق في خصوصية هذا النوع  
وفي خصوصية فرد آخر واما احتمال العارف فانما نشأ من اللفظ وفي هذا الاطلاق  
نظر لان الاستشارة في الاعلام النسبية والمعنويات بلام الجنس بل سائر اشكال المرات  
منه فقد اجسرت ما يشاء عن اللفظ كما هو في التكرار والاعمال العاضلة لمنه في حق انشاء  
الشيء مع كون اللفظ عاما والموضوع له خاصا وهو انه التكرار والافعال ما يشاء من الاقسام  
التي ذكرها الا ان قسم واحد وهو الذي ذكره بقوله واذا تصور العارض مفردا كالماء والطين  
اللفظ بازاية كان كل من الموضوع له ام اكلها يكون اللفظ خاصا اذ لم يتصور الموضوع  
له بهذا العوض فيكون اللفظ والموضوع له عامين غير متصور الا باللفظ وضع لمعان  
كلية باعتبار معنى اعم منها هذا هو الظاهر الا ان ما ذكره الفاضل الخنسي امر راجع لا  
الاصطلاح وحاصله ان المعنى في اللفظ اذا كان عاما اصطلاحا كما هو في  
ذلك المعنى الذي لملاحظة شيء آخر لم يكون كذلك بل هو ملحقا بنفسه في مفهوم  
**قوله** لتلاخيص الوصف مختصا قبله ان كون الوصف مختصا مانع عن الحمل  
على الموضع والذم وكذا في اللفظ ان لا مانع امثال هذه الاعمال بل ارادة  
اذا لم يكن الوصف مختصا التبع ان المراد المعنى المذكورة **قوله** بيان ان القصد  
للجنس وكون اللفظ لم يرد باللفظ الوصف لولا انه صرح بغيره عليه ان اللفظ ليس محتملا  
اصلا كما سبق في بحث الاستواء الوفي بوجدها كما سبقت في بحث عطف البيان  
من الوصفين في الآية ليدل بها على ان القصد للجنس وكون العدو وهدا بغيره  
ما ذكره صاحب المعانيخ في هذه الآية فان قلت كان ارادة فردا واحدا في الآية  
كذلك ارادة الجنس وكون العدو ينافيه اذ الاستواء المصطلح لا يأتى الا بالقصد  
العدو قلت استواء في معنى بالنظر الى الجنس كما في قوله تعالى وما الله يريد ظلما  
للعالمين والمراد بعدم القصد ما العدو عدم القصد الا بالحداد او بالذات

بيان

بيان القصد الا بالجناس او تعال المراد لكونه ناسفا وانما في عدم جوارحه في  
منها عن الحكم الذي اوى عليها في الآية وان اريد نفس الجنس ان لا يخرج فردا منه عن الحكم  
فيحقق استواء في هذا المعنى ومن هنا قيل بانها موهى بكلام الشيخين وان النوض من ذكر  
الوصف القصد للجنس غاية الامران كلام الكوفي فانما لطف بان عدم الارض والجماد والجماد وكلام  
المصنف ساكنة عن ذلك لظهوره في كمال الكلام الكوفي ان زيادة التقييد والاحاطة ناشئة  
من اعتبار الجينية وهي ناشئة من اعتبار الوصف ان من الجنس العموم انما يشاء من الجينية سارية  
في عدم الارض والجماد بل في زيادة العموم مع ان الجنس مفهوم واحد وانما في كل عبارة  
الكوفي على الجنس تنسب ما لم يجب صفة وقوع الموضع مما يقتضيه بالجملة الواقعة خبرا عن خبرين  
فان كما في الاما مع عدم صفة وقوع الموضع مما يقتضيه بان المراد في اللفظ كتمام الكلام  
لا يجب سوا الوصف فانما **قوله** قلنا ان الصلة ان ذلك ان تقول ارادة ان الجمع صفة بتعدد القول  
ان وان منكم من يعالج في حق الله ليطغى **قوله** كما ان الشرطية في ارادة بالجملة الجزاء فانه  
يصح عليها انه جملة نسبية الى الشرط وقد يطلق الشرطية على جميع الشرط والجزاء لان الآية  
في سورة التين نزلت اول جملة اعترض عليه العطف في شرح الكوفي بانها منسوبة الى سورة  
الفتح مدنية وما قال في سابق ان كل شيء نزل فيها بالارها ان سئمتوا مدني فيجب عن الاول  
بحوار كون تلك الآية من سورة التين مكية غاية ان يكون الحكم بان السورة مدنية بها  
التعليق وعن بان كسيف كلام نزل عن ابراهيم عن علي بن ابي طالب في قوله فانما نزلت في سورة  
البقرة مدنية وقد كان الاول في قوله نزلت في سورة التين في الفتح ولا يخرج بعده اذ لم يبق عن  
احد من المعشرين وانما هو احتمال يخص وعن ابن عباس المراد ان كل حكم وصفت نزل فيه بالارها  
الناسي في قوله تعالى متعلق بمشركه وكل حكم وصفت نزل فيه بالارها الذي آمنوا فهو مدني  
ان متعلق بالمؤمنين الكافرين بالمدينة سواء نزلت الآية بجملة او بالمدينة وفيه ما فيه  
قلنا يمكن ان يقال انه اعترض عليه انما في اللفظ بانها في بعض العلامه وقد فصله  
واضحة بما لا مزيد عليه ولكن قد يقال عنه بان مراد صاحب الكشاف بيان توجيه قوله تعالى  
في سورة البقرة انما نزلت في الآية التي كانت قبلي انما لم ينزلها مثل ما نزلت في التين

لان اية الوصف مصدرها ما يورثها الذين  
اسمها ممنوع ان حكمها ليست مختصة بالمؤمنين  
الكارينين بالمدينة وان كانت الآية مدنية  
بالاشاق ولم يعتبر الاختصاص بغير فرق  
بالوجه المذكور والله اعلم  
والحاصل ان ذلك الحاصل بالسماع  
كافي في ذلك ما لا وجه له ان يفتوا  
به

وقال

لغرض الانتباه الى المصطلح واما وجه التكرار في قوله فكذلك ان تقول القصد التعمير و  
 انما هو ان مراد صاحب الكفاية انما هو بيان وجه التوفيق في هذه الآياتين واما بيان  
 وجه التكرار الثاني فلا يدخل تحت القصد ولا يتوجه اعتراضه على اصل المتن على الشارح  
 وانت غير بان طعنا بعبارة الكفاية في لاي بعده كما يشهد به الذوق التسليم فتدبر **علم**  
 والمشركون عاصم الآية آفة ان قلت الظاهر ان المشركين لم يعتقدوا بكون الآية من الله  
 ولذا يقولون الكفران بعد نزولها فكيف علموا ذلك بسب سماع الآية قلت ليس المراد انهم  
 جرموا بان هناك نارا موهومة متصفة بالصفة المذكورة بل انهم علموا انتساب ال  
 تلك المذمومة للصفة لا الموصوف المذكور وهو موهوم فيهما سواء طابع الواقع امر لا  
**علم** ولم يبين اى موضع آفة قوله بان مراد العلامه من الحكم حكوم عليه عما ان القصد  
 بمعنى المصنوع بوسطه فان يثبت به لا يحتاج الى سماع في احادها كما طاعة على الحكم  
 به ونظيره استعمال الحكام في اول الفتن التي ابرهنا من بعض ما يراه من عليه والفضل  
 بمعنى يفاضل عليه فكيف **علم** بل في آياته كمن تاجر المسند المتبادر ان تحقيق تحقق الحكم  
 المذكور في آياته حالة المتحقق لما هو المسند وليس كذلك كما يدل عليه النظر في المنهج على  
 هو المذكور في اواخر الحالة المتقضية لتقديم المسند فالمراد بوجه ما هو المسند المعنى اللغوي  
 ان اليمين المتعلقة بآية الفتن في قوله انما سمعت في حاجتك **علم** والظاهر ان قول  
 السكاك آفة وقيل قوله كما يطلقك ليس متعلق بقوله وربما كان القصد بالوجه واليقين كما هو  
 العبارة بل بجانبك وقوله وربما كان اعتراضه كان في ارادة دفع توهم التجوز والسرد  
 او النسيان بنسخ ما كيد المسند اليه كما يطلقك عليه ذلك فانه ذكر هناك ان قولك يقدر  
 ان ما يقال من ان معنى كلامه ان كلام المصنوع كما يدل عليه كلامه في المنهج لا كلام السكاك  
**علم** او وقع توهم التجوز آفة فقلت جعل في دفع توهم التجوز ونظير حكما ما لا يشتر  
 يدل على ان التوفيق في هذه الصورة مع ان السكاك تابع لغير امر المتبوع في النسبة او  
 الشمول قلت التوفيق وان كان لازما في التاكيد الا ان القصد بالوجه والتوفيق مخلوق  
 من القصد الى الامور المذكورة والمراد بقوله فلتستوفى فلتستوفى القصد بالوجه والتوفيق كما بين

في قوله انما سمعت في حاجتك  
 في قوله وربما كان  
 في قوله فلتستوفى  
 في قوله فلتستوفى  
 في قوله فلتستوفى  
 في قوله فلتستوفى  
 في قوله فلتستوفى  
 في قوله فلتستوفى  
 في قوله فلتستوفى  
 في قوله فلتستوفى

الشارح اشارة اليه فلا اشكال **علم** ولا يوقع بهذا التوفيق له اشارة الى التوفيق المحض  
 السابق وهو توفيق السورة الاصل فان توفيق السورة الوصف من لا تشبه في الرضوان  
 والعينية في زيد يندفع كما اشار اليه في الشرح **علم** ومنها ما يجب بان كونه مجزا  
 مختلف فيه فان بعضه مجرد حقيقة قاصرة فلعل المصنوع منهم وليس بشئ لان الحقيقة  
 بهذا المعنى لا يقابل المجاز المطلق كما ذكره في التوفيق واما ما اشار اليه الشريف من معنى  
 التجوز المذكور على التجوز العتيق بنعيد البطلان التوفيق لرفع المجاز العتيق مع بعض المجاز  
 اللغوي وعلوم التوفيق لبعض الآخرة من غير مزج مسبق جدا وهذا ان الحكم  
 المستفاد من قوله لان كلهم انما يكون تأكيدا اذا كان المتبوع له ممنوع لجواز ان يكون  
 اصحاب عدم الشمول بطريق السهول لا بطريق التجوز كما ذكره في جملته الرضوان كذا  
 نعم بين الموصوفين فرق بان المشتق نفس في مدلوله لا يطلق على غيره لاصحبه ولا  
 تجوز الجلفا القدم وغير ذلك بهذا الفرق انما يعيد تعيين وضع السورة كما هي لا  
 تعيين وضع المجاز في كلهم وقد اشار العاصم الى المتبع المذكور بقوله يمكن  
 ان يقال وضع هذا **علم** فلا تنقل **علم** لان المشتق نفس في مدلوله لا يطلق على الواحد  
 اصلا متبع ذلك مستند بعبارة الشارح فيجوز موضع عاقلين اما هنا وجعل امترازا  
 بين شمالا حيث اطلق عاقلين وراعتين على جبل عاتق وادمت وجعل الفراء  
 قوله ولحسن عاتق مقام ربه فبات من هذا العتيل وبقوله وم اذا سا فرجا وارتما  
 فليومك ما في صح يولمى للواصل لان احد المتخفين اذا كان اماما فالما موم واحد  
 وقد سياتى منس بقوله كما يخرج منها التولود والرجحان اذ لا يخرج الا من البحر المالح  
 وقوله في العتيل في جهنم كل كما وعين او ليس الخطاب للاثنين كما ذكره في التفسير  
 وسيجى من تحقيق ما انتا اذ الله كما وقد يراه من التثنية بوجه التقدم والتكرير وان  
 كان فوق الاثنين كما هو في قوله كما فار هج البصر كالتثنية **علم** في ما يوقع  
 ذلك بناء على المسند في تحت اذ التجوز في مثله قد يكون بالذات التركيبية للمسند  
 كما اشار اليه العاصم في قوله فالحق المستفاد من قوله في ما يوقع **علم** في ما يوقع

التوفيق ولقد مدافع الجباه  
 اللوح من جملتها  
 الامن المكان الصليب  
 مواضع الصلوات من الارض  
 على اسم جليل  
 هو في الشهر  
 على اسم جليل

وان كان البيان حاصل بدون ان قال الفاضل الحق وذلك لان العلم علم لم مخصوص  
بهم فليس هناك اتمام متحقق حتى يتحقق في دفعه لما عطف البيان فان قلت عبارة الكسوف  
في تفسير سورة الفجر هكذا قبل لعقب بما دبر عرض بن ادم بن مسام بن نوح وم عا  
كما يقال في كسوف الشمس قبل للملاولين منهم عاد الاولى وارم سمية لهم باسم جدهم ولما  
بعدهم عاد الاخيرة فارم في قوله كما وارم عطف بيان لعاد وايدان بالانتم عاد  
الاولى القديمة اسمها كلامه ومثل في التفسير الكبير فظهر بهذا ان المصير الى كون عاد لهم  
علم لم مخصوصا بهم لغسفا وان قيل قول صاحب الكشاف في تفسير سورة هود وان  
كان البيان حاصل بدون ان البيان يحصل من سياق الآية حيث قال عز من  
جوارحه ما ذكره التزيق قلت عبارة الكسوف في تفسير سورة هود هكذا فان قلت ما عا  
بانه البيان والبيان حاصل بدون قلنا العاين في ان يكون بهذا النوع وسامد ولما  
امر احق لا يشبه فيه يوجد من الوجوه ولان عاد عاد الاولى القديمة التي ان قوم هود  
فيهم والافرى ارم فلو قلنا قوله وان كان البيان حاصل بدون علم ان البيان يحصل من  
الباقي لم يكن الجواب ان جوابا لان موع الى ان حصول البيان من الباقي فلا يثبت ان  
لقد عاود في نفسه ولقد ابع السوال على اقتضا من لفظ عاد والاولى على التفسير  
فما وجد في كلام الكسوف في حث وهو ان ما ذكره في سورة الفجر كما قلنا في سورة هود  
والبحر حيث قال في عاد والاولى وما ذكره في السورتين انه عاد والاولى لان كسوف  
الرواية **قوله** وما يقول على ان عطف البيان ان اراد بالاعتراض على الموهبة قال لو  
كلامه لزم لفظا من عطف البيان بالمبتدئ في جوابه بعد كسوف كونه مراد الاقتصار على  
الاطلاق انما يدعى على الاعم الاعلى نظيره ما ذكره الشيخ ابن الجببر ان قوله عطف البيان  
اعرف منه على الاعم الاعلى وان اراد بغير المعام واذ الله لما عسى يتوهم من ظاهر كلام  
تدريج **قوله** المؤمنون العايفات الطيرة يسى بجربها بين العيق والسود والواو في قوله  
من اسما الله تعالى انفعال من اللامن والعايفات جمع العايفة منصوبة بانها منسوبة  
المؤمن او جوارحه احد الوجهين ان جعلت جوارحه جوارحه جوارحه

جوارحه على انها مضاف اليها والفضل والسند موثقان **قوله** قلنا ليس في كلام  
السطح وقد عرفت عطف البيان في قسم الفجر بما يذكر بعد الشئ من الواصل عليه لا على احواله  
بيان له لكون اعرف ولا شك في ان هذا الجار لا يتناول واحدا واثنين في يدين المتأخرين  
**قوله** على الجنسية والعدا المحض ان فسر العود بما وقع في العود او بما يساوي وقال  
ظوان فسر بنفسه في حاشية فالكلام مبنى على التقليل والاسم الحامل على المضاف غير  
على العود بالمعنى المذكور **قوله** مثال للموصف المذكور **قوله** مثال للموصف المذكور باعتبار  
صلاحية له في المقام الصالح لانه متعين الفكر لولا ان يحكى وصفه موقفا على امر الشئ  
في الة والحد **قوله** لا لا يفوح معناه المبدل منه لان الوصف المسوق له الكلام في الاول الذي  
عن انا والاثنين من الاله وفي الكسوف الواحدة كما وليس الاثنان والواحد  
منزهين مقصود بالنسبة فلو قلنا لا تخذوا اثنين وانما هو واحد لا ضللت بذلك كما  
لا يخفى **قوله** ايتم نظر لان الاشارة الى ان المقدمة المشهورة القاطنة بان المبدل  
منه في حكم السقوط ليست بكل ما يمايل من انما قال الفاضل الرفيع في كلامه في ان المبدل  
ليس في حكم الظرف لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والاشكال وايضا في  
بدل الكل قد يعبر الاول في التقليل دون كسوف وهذا تبين بطلان ما ذكره صاحب الكسوف  
في قوله كما قلنا لانه لا يمكن ان اعبد الله من ان قوله ان اعبدوا الله لا يجوز  
ان يكون بدلا من الضمير لانه في بدلهما منه ان المبدل منه في حكم السقوط فيبقى العطف  
بما عايد على ان لو سلم طيبة المقدمة المذكورة لم يبق لان العايد موجودا فلا مانع  
والجواب ان قال في الفصل هو الهم المبدل في تحية الاول ايدان منهم باستقلال  
بنفسه ومفارقة التاكيد والعطف في كونها متممة لما يتبعه لان اهدار الاول  
واظهاره واجب الماشرك منقول زيد ارباب علماء رجلا صالحا فلو ذهب ينفرد  
الاول لم يسه كلامك **قوله** بل لا يبعد ان يقال انه بدل انا هذا بناء على ان لا يجب  
حتمية قيام المبدل مع المبدل منه ولهذا لفظ المبدل منه حيث قال عن انا والاثنين  
من الاله فلو اعتبر حتمية قيامهم لزم اهدارها بالكلية ولا يمكن اعتبارها مع المبدل من اصلا

وهذا التعريف الذي في مقالة مولانا يوسف الاوهمي رحمه الله ان لم يعتبر تعبير الاثنان  
 بلونة من الاله لم يحصل المقصود الذي هو الذي عن اتجاه الاثنان من الاله وان قيد  
 فليقيد الجني في قوله تعالى وجعلنا الله الخلق بقوله من الشكاه حتى يظلمه مع فليسا على قوله  
 كوجاهة افوك زيد في بدل الكل الا حسن ان يسمى هذا النوع من البدل بيديل المطابق  
 كما سماه بذلك ابن مالك في الالفة لا بدل الكل لوقوعه في اسم المدح والذم والظلم  
 الجني الذي يفتن واياه يظلم فان المراد من الكل التعويض والتعويض وفلك تمتع ههنا فلما  
 يكون هذا الاطلاق بحسن التاديب وان على الكل على ما مع الآية **فصل** سكت عن بدل  
 الفلظ لانه لا يقع في فصح الكلام الاضافة في بدل الفلظ لانه في البس في الفلظ  
 هو المبدل منه وقد يقال انما سمي بدل الفلظ لان سببه الفلظ اوله لانه تدارك الفلظ  
 وقد يناقش في عدم وقوع بدل الفلظ في فصح الكلام بانه تدارك الفلظ وانه لا ينافي  
 انفسه بل المعنى السبب كما في قوله تعالى زيد بلع ورتب لا يقع في كلام المدح والذم لانه  
 يستلزم عدم الفصاحة بل عدم جوار وقوع الفلظ عليه سبحانه **فصل** قلت قد افترضنا  
 ان يمكن ان ياتي بضم بيان في البدل تغير المتبوع وهو المدح والذم لا غير فحق البدل المبدل  
 منه وتغير الحكم بجم كونه في حكم تغير العامل واما في التاكيد فغير المتبوع وهو  
 الموكول لا يغير فحق البدل في بيانها غير مبني في التاكيد **فصل** كان الاصح ان يقال  
 لزيادة في التغير والابيضاح لا وقوع في المتبوع وهو ان السكالا جامع بين التغير  
 والابيضاح ابتداء في التمثيل بيديل الاحتمال وارهفه بيديل البعض والافضل بيديل  
 الكل بناء على ان الابيضاح في بدل الاحتمال اظهر منه في بدل البعض الكل مع ان الكلام  
 في خصوصيات المسند اليه والتفصيل في الاولين اظهر وان كان ما اتفق على التغير  
 ابتداء في التمثيل بيديل الكل لظهوره فيه وعقبه بيديل البعض لانه اقرب اليه ذلك  
 من بدل الاحتمال واخره في عليه بان هذه الالفية انما تتم لو ذكر الابيضاح وهذه  
 في عبارة المتبوع واما افعال جمع بينها فلا تاتي لا يبرهن الابيضاح على التغير والبيان  
 ان قوله مع ان الكلام في خصوصيات المسند اليه جزء من العلة بشرا فاع فلما يقال

في قوله تعالى وجعلنا الله الخلق بقوله من الشكاه حتى يظلمه مع فليسا على قوله  
 كوجاهة افوك زيد في بدل الكل الا حسن ان يسمى هذا النوع من البدل بيديل المطابق  
 كما سماه بذلك ابن مالك في الالفة لا بدل الكل لوقوعه في اسم المدح والذم والظلم  
 الجني الذي يفتن واياه يظلم فان المراد من الكل التعويض والتعويض وفلك تمتع ههنا فلما  
 يكون هذا الاطلاق بحسن التاديب وان على الكل على ما مع الآية **فصل** سكت عن بدل  
 الفلظ لانه لا يقع في فصح الكلام الاضافة في بدل الفلظ لانه في البس في الفلظ  
 هو المبدل منه وقد يقال انما سمي بدل الفلظ لان سببه الفلظ اوله لانه تدارك الفلظ  
 وقد يناقش في عدم وقوع بدل الفلظ في فصح الكلام بانه تدارك الفلظ وانه لا ينافي  
 انفسه بل المعنى السبب كما في قوله تعالى زيد بلع ورتب لا يقع في كلام المدح والذم لانه  
 يستلزم عدم الفصاحة بل عدم جوار وقوع الفلظ عليه سبحانه **فصل** قلت قد افترضنا  
 ان يمكن ان ياتي بضم بيان في البدل تغير المتبوع وهو المدح والذم لا غير فحق البدل المبدل  
 منه وتغير الحكم بجم كونه في حكم تغير العامل واما في التاكيد فغير المتبوع وهو  
 الموكول لا يغير فحق البدل في بيانها غير مبني في التاكيد **فصل** كان الاصح ان يقال  
 لزيادة في التغير والابيضاح لا وقوع في المتبوع وهو ان السكالا جامع بين التغير  
 والابيضاح ابتداء في التمثيل بيديل الاحتمال وارهفه بيديل البعض والافضل بيديل  
 الكل بناء على ان الابيضاح في بدل الاحتمال اظهر منه في بدل البعض الكل مع ان الكلام  
 في خصوصيات المسند اليه والتفصيل في الاولين اظهر وان كان ما اتفق على التغير  
 ابتداء في التمثيل بيديل الكل لظهوره فيه وعقبه بيديل البعض لانه اقرب اليه ذلك  
 من بدل الاحتمال واخره في عليه بان هذه الالفية انما تتم لو ذكر الابيضاح وهذه  
 في عبارة المتبوع واما افعال جمع بينها فلا تاتي لا يبرهن الابيضاح على التغير والبيان  
 ان قوله مع ان الكلام في خصوصيات المسند اليه جزء من العلة بشرا فاع فلما يقال

**مطلب** ان الوصف من الوجود لا يوصف الا بالمكان  
 سبب تقييد الجني لا تقييد بقيد الاطلاق

الظهور في الابيضاح بالظهور في السور فاقم **فصل** في المطلق الوصف من الوصف سبب  
 لتقييد الجني بوجه من الوجود لا تقييد بقيد الاطلاق كما تقييد بقوله تعالى وجعلنا الله الخلق  
 والمفعول المطلق فلما يرد ما ذكره ابن هشام في شرحه في معنى البسب من ان قول بعضهم  
 الواو الجمع والمطلق غير سبب لتقييد الجني بقيد الاطلاق وانما هي الجني بلاقيد **فصل** اي  
 اشترت الحكم للجني والمتبوع هذا التفسير انما يفكر في عطف المفرد على المفرد واما  
 في عطف الجملة على جملة مثل فاح زيد وقدمه فلما يرد له ولعل التفسير بالنظر في المثال المذكور  
 في المتن قال شجرة المفتح قد تفرغ في علم النحويان الواو والفاء وفيه وجه مشترك في  
 افعال الجمع في ذات مثل فاح وقد زيدوا في حكم مثل جله زيد وعمره في الوجود  
 في مثل جاء زيد وفه بغيره وفيه نظر لان المثال الاول اعم فاح وقد زيد في معنى ان  
 يعد من قبيل الجمع في الوجود بناء على انه عطف الجملة على الجملة من ان استخرج وقاطر  
 التمدد العطف من غير ان قيل بعد جعله من قبيل الاشتراك في الذات من جهة الجمع فلما  
 في يميز ان جعل اكل زيد وشرب من قبيل الاشتراك في الذات في الوجود وهو فلان  
 وما خرج به المحققون **فصل** من غير تفرق التقدح او تارة او معناه في اشعار بان ذلك  
 وجد تفرق لغيره لكان فيه تفصيل المسند وما ذكر الفاعل المفتح والشبهة كلام  
 ان في فيما بعد من ان المعبر في الالف هو التقييد التقدح والتعريف في الوقوع  
 في الازمنة اما على سبيل التقابيل والتراخي بدل على ان الوقوع بالمعنى ليس من  
 التفصيل ولكن ان تقول بعد تسليم ان فكر المعينة ليس على سبيل الاستطراد الحكم بان  
 المعبر من التفصيل وبما العطف هو التقدح في الوقوع في الازمنة على احد الوجهين  
 بالنظر لا الواقع بناء على ان ليس لهما في عطف بدل كسب الوصف على المعينة في الزمان  
 المستلزمة لتقدح المسند لانه لو جوب لم يكن المفرد منها من التفصيل المعبر

**مطلب** انما الجمع في ذات او حكم او وجود

في شرح قول الشريف المعبر في باب العطف اما منقول في كسب فان المعنى المذكور  
 غير معتبر في هذا على ما حققه الشريف فاما ان يقال تصدق في بيان الالف بوجه الجاني  
 ليعلم عليه ما يحسب الفهم الذي هو المعبر في كسب او يقال ان في تفصيل المسند من دلالة الفعل دون التركيب فان  
 الوقوع المفرد منه انما لو استغنى عن التركيب في الازمنة  
 من التركيب لكان فيه تفصيل المسند



زمان متراخ ايقم لكن بحسب الذين وانما اعتبار حال المتعلق بقوة وضعفا قاهر فباع  
عن الوضع يراها في بعض موارد حجاب المقام وقيمه بعد لا يخفى فتأمل **قوله** وانما  
يقول مع افضاءه قال في نسخة المنهاج وقد بمنت فيها مع انه لو لم يقيد في الشرط  
بمعنى التفصيل المسند والمسند اليه لكان مستقما الا انه مع التقييد اقوى وابعد  
الاشتباه وقد اشار به في المحاضر في اول القول المسند اليه من ذلك الشرح  
من ان الكسابة هي المعيرة في بلا التماثل ليس لازما ان لا يحصل ذلك الا بهذه  
الخصوئية ولا ان يخطر المعنى كما فيما يذكر من الوجود في حال فاحفظ هذا الاصل  
ولا يلتفت الى الاعتراض بان المعنى قد يكون امر الا ليس ما ذكره وان فكر  
المعنى قد يترتب على حاله اولى **قوله** وانما يترتب عن كونها زيد وجان زيد  
بيوع او سنة تيمر بان فيه تفصيل المسند اليه ما هو حاصل المعنى مع ان مشتق  
ليس العطف على المسند اليه اصلا فلو لم يقيد بقوله مع اقتصار التمام ورواد ان يار  
قولهم والعطف على المسند اليه يكون مشتقا لتفصيل على ما هو حاصل المعنى  
بمستقيم تحقيق ذلك التفصيل من غير ان يكون العطف مشتقا فلا يكون هذا التفسير  
حالة مقتضية لذلك العطف برونه وكذا ان تقول في توجيه الاقتران بناء على ان التماثل  
الثابت فينا بظن للعطف بغير الواو وتفصيل المسند فلو لم يذكر قيد الاقتصار التمام  
ورود ان يقال ان ذلك التفصيل حاصل في المثال المذكور مع انتفاء العطف  
بغير الواو كما في قاعدة الاقتصار الاول ولو كان واعتز عن كونها زيد وجان  
عمر بعده بيوع او سنة كما في المنهاج **قوله** ترتب اياها ما قبلها اذ هنا  
التوضيح للاجاء بطرق التمييز لا الكراهة المعبر في كلامه به في معنى اللبس وهو ان  
يكون معلوما لبعضنا من جمع ما قبله كعدم الحاجز مع المشارة او جزم من كل  
قوله اكلت السمكة مع راسها او كجاء مع تحققت اخرجت الجارية مع حديثها وبالجملة  
ان يكون متبوعا اذ القيد في الجملة مع تحقق ليه بعض ولو اشترط الجزئية فتنصير  
لا يصح الا في اولى المثال المذكور اعني ما تكلل اب الراجح آدم بان المراد ما ابا الراجح

قوله في نسخة المنهاج  
قد بمنت فيها مع انه لو لم يقيد في الشرط  
بمعنى التفصيل المسند والمسند اليه لكان مستقما

قوله في نسخة المنهاج  
قد بمنت فيها مع انه لو لم يقيد في الشرط  
بمعنى التفصيل المسند والمسند اليه لكان مستقما

**قوله** وكذا الاشارات اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه اذ ذلك القيد المراد من  
الذموم المذكور في التقييد في الاعتبار والمحافظة لانه وهو القيد الاول في الاشارات  
ثانيا بحسب المعنى غير وعلوم ثانيا في معنى قوله كما في زيد بيوع اذ لا يبيح زيد بيوع  
الجزم مع بيان ان كان كذلك ثم يجازي **قوله** من هو تفصيل المسند لايال اسما  
القاع علي مسند اليه الضمائر المستمرة العارضة لا اسم الموصول فيجوز تفصيل المسند  
لانا نقول مع تفصيل المسند ان يشترط القيد الواحد وترتب افراد حاله القيد  
ما صدقت افراد المسند **قوله** لانه في معنى الذي ياتي في شرب فيشاح فيكون من عطف  
بجمله على الجملة لا من عطف المسند اليه **قوله** لو سلم فلا دلالة في ذكره انه قيل في حق  
لان هذه ضموا بظن والظانها ما يوجب بشارة العيوب والاقترانات فاللزم في مثل  
واضح وقد اشار الى ذلك فيما تعلق عنه في قاعدة القيد الاقتصار في ايراد امثال  
هذه الاشارات فيمكن على ذلك منى واعتراضه بان التقييد السابق بديل على  
ان العطف على المسند اليه اذ لم يكن تفصيل المسند يجب ان يكون التفصيل المسند اليه  
فوجب التزام انه تفصيل المسند اليه اذ لم يكن تفصيل المسند يجب ان يكون تفصيل المسند  
فوجب التزام انه تفصيل المسند اليه مع انه المسند اليه واهد لا يقتضي التفصيل  
واجب بعد تسليم وجوب اهد الامر من التزام ان العطف بهذا تفصيل المسند اليه  
بناء على تشييل التقدير بالوصف منزلة التقدير بالوصف بالذات على ما تقر في مثل  
تأمل **قوله** او انها جاءك جميعا فيكون قهر افرادها ان الاول قهر ليدرك سكت  
عن قهر التقييد لان المخاطبة في شك فلا حكم له صح يرد عن الخطاب في الاقتران  
كما سيظهر ان شاء الله تعالى انه يجوز استعمال لانه قهر العقب والافراد في ولا يلى  
الاجاز انما تستعمل للعقب فقط **قوله** لمن اعتقد ان الحجة لعطف عنها كالجعل يرد  
بلا عتق او ما يكون جاز ما يلى ما ينسأل الى الظن الضعيف الذي هو الواجح الحاكم ولا يلتزم بالوصف في الكلام صحى  
**قوله** لمن اعتقد ان زيد فاكهه ونحوه على ما وقع في المنهاج فان قلت لا يخالف كما قوله ما جاز زيد عن بيان عن القادة  
بين الكلامين لان مراد النسخة من الاقتران المذكورة اعتقادا والانتفاء الحجة وعنهما في حق وجوبه بغير ما ذكرنا في الخاتمة

مطلب ان المراد بيقول النفي او الاشارات  
على كلامه في تقييد ان قوله الاعتبار  
وما ينبغي ان يعلم انه قد يندفع بهذه القاعدة  
استدلال ان تقييد على وجوب العرف بقوله  
كذلك وانما هو العرف والعمدة على ما وجوبه في ذكره  
يجوز ان يكون الاشارة الى الاشارة اليه الا باليد  
انح للمكان الا تمام بوجه الله واجب على  
عامة اذ الاقتران لا يرد منه في جميع  
الاجازات في نفس الامر ولا يرد من  
ذلك وجوب الاشارة والله اعلم بالصواب

مطلب تشييل التقدير بالوصف منزلة التقدير بالذات

قوله في نسخة المنهاج  
قد بمنت فيها مع انه لو لم يقيد في الشرط  
بمعنى التفصيل المسند والمسند اليه لكان مستقما

بعد نفوس زيد وهو المضاف اعتقاد حجب زيد بدون غيره عند الكلام والاعتقاد  
 على الوجه المذكور يمكن اجتماعها قلت لما كان المفروض اعتقاد الحجاب للملابسة  
 بين المتعاطفين بحيث يتوهم من التقاطع الحجب من احداهما مستقاه عن الآخر  
 فاما ان يعتقد بغيرها فلا يتقيد القول بالاعتقاد **قوله** فاما ان يعتقد بغيرها فلا يتقيد  
 القول بالاعتقاد بل لا يتقيد به في الاستعمال ويمكن ان يتوهم عدم  
 القول بما ذكره بل ان الاستدراك الاثبات الذي بعد كون لكونه معلوما للمخاطب وما ذكره  
 الفاضل الحجب من انه متفق على كونها جازية لا محروقة في حق الاخره موقع بان الوقت  
 بين المتعاطفين بين فانه يصح الاعتقاد بغيره كما جازي زيد فيكون كون غير واعضا  
 ولا يصح الاعتقاد بلا غيره ويصح يكون جازي زيد لغوا واما صحتها ان يقال من اول الامر  
 ما جازي زيد فلا يضر لانه يقيس الطرفين في تأدية المفعول الماروا للاستدراك جازي  
 من الكلام لوجه الاعتقاد جازي الآخر ولعل السطح انما لم يختر تلك الطريق للملابسة  
 المخاطب بصورة المنقذ او لغيره من الاعتبارات المناسبة فان قلت بما اعتقد  
 الملازمة بين المتعاطفين ونفى المتكلم الحجب عن احداهما توهم المخاطب عموم المنقذ  
 كالمخاطب الذي بعد كذا في ذلك التوهم وظاهره فائدة معتد بها قلت عرض  
 ان نفي العقل بغير الاخره وانظر الى الاعتقاد الاول صح يصح ذلك في كل صورة  
 اعتقاد المخاطب الملازمة بين المتعاطفين ام لا **قوله** مع الاعتقاد ان يكون  
 المتبوع في علم المسكوت عنه نفعيا وبما خرج العطف به عن تولى بانه تابع مقصود  
 بالنسبة مع متبوعه كما ذكره ابن الحبيب واما المعطوف فلا يلائم وكان توهم  
 الرض لان التابع والمتبوع مما مقصود ان بالنسبة وان كما احدهما بالاثبات و  
 الا بالانق **قوله** وفي كلام ابن الحبيب ان قال لعنه الله الحجاب هو مع بركة الاثبات  
**قوله** واما على مذهب الجوهري فغيره اشكال وقد كان الحكم المذكور في الكلام هو  
 المنقذ ولم يعرف الا التابع على مذهبهم ويمكن ان يقال الماروا من الحكم بانه  
 الحجب من الابواب والاشترار بالوقوف متقائفي المنقذ على مذهب الجوهري

في قوله الماروا من الحكم بانه  
 الماروا من الحكم بانه  
 الماروا من الحكم بانه  
 الماروا من الحكم بانه  
 الماروا من الحكم بانه  
 الماروا من الحكم بانه  
 الماروا من الحكم بانه  
 الماروا من الحكم بانه  
 الماروا من الحكم بانه  
 الماروا من الحكم بانه  
 الماروا من الحكم بانه

حلك من الاول الى الثاني وجعلت الاول مسكونا عند **قوله** ولما يراه من انا وانما  
 لغا من يودي او في ضلال مبيد الماروا من الابواب ترك التعيين لواج يدعو الى  
 في الآية ان لا يرجح بسبب الضلال الى المخاطب بل لا يزد بعضها وليس الماروا في  
 ابواب السامع في سنده اصل الحكم وهو في المذكور في مفعول العيب ان الشا بعد  
 او الاول ووجه العقبى غير قطره وهما يوجب وهو ان السكا يجعل هذه الآية  
 من قبيل اسماح المخاطب الحق على وجه لا يزد بعضها وهو من تخصيص طائفة بالعد  
 وطائفة اخرى بالضلال ليتم واذا التمس في وقتهم النظر الصحيح انما ان يعبروا  
 او انهم هم الكاشون في ضلال مبيد فالتاسا سبب لهذا المعنى لا الا بكم  
 لان الموصوف باجلى المركب لابتداء من النظر كما هو صحت بالعلم اليقيني لوجه  
 في المواقف وغيره جعل بعضهم الشك من شرائط النظر فلما ارادوا ان يعلموا بانها  
 من وطمح الجليل المركب جازيهم الى طريق الشك لبيان من غير النظر الصحيح الموصول الى  
 الحق والوقت بينهما ان الجوهري في ثبوت الحكم لاجدهما فقط فان قلت قد مر  
 العمل في كونهما من الكفارة والذب مع الملتزم لا يجتمع الاطعام والكسوة  
 والتجربة الماتة كل منها كفارة بل يقع واحد منها كفارة والبيان فدية مستقلة  
 خارجة عن ذلك وكذا الكلام في آية الذب **قوله** عطف بيان وقيل بدل **قوله** لانه يعترن  
 به اوله فيقال هو قول لام لا ابتداء عليه كما في قولك ان زيد هو الصالح يدل على انه  
 احد ال مستند وقايم معاه ويدفع بانه بناء على كونه توطئة وتمهيد للمخبر لانه  
 قايم معاه **قوله** كحفظ بالذكري لفظا مختصا بهما بان ينسب له المستند ليس بهر في  
 المقصود وهو موصوف لبيان على المقصود والاولي بتدليله بمنزلة **قوله** بان ينسب  
 لانه المستند لفظا ينسب على صيغة المعلوم من الثبوت لانه صيغة الجعل من الاثبات  
 لان المتعاطفين من غير الفصل هو الثبوت في الاثبات والوقت في هذا الظاهر ان  
 كما ذكره الفاضل الحجب حال كان قبيل واما الفصل فهو تمييز المستند اليه من بين  
 الاثبات الصالحة لكونها مستند اليه باثبات المستند وبما هو موصوف للمستند

فان الاضطراف في معنى او في قوله  
 اسما او اياكم لغا جازي في ضلال  
 الاشارة الى  
 وقد يتلطف في بانه لا بد من جعله في الكلام  
 المستعمل اليه وقد اعتبر ذلك في اوله فلو  
 جازي من الجاهل في اول الثانية لان اعتبار  
 جازي من الجاهل في اول الثانية لان اعتبار  
 جازي من الجاهل في اول الثانية لان اعتبار

مطالعة في الفصل العشر في الثبوت  
 في الفصل العشر في الثبوت

على المسند اليه كل نظريه ان تكلف بعدد الصواب ثبوت المسند له فما مل  
المراد من حقيقة قيل الحكم الاقرب ان المراد بقوله لا بد الا ولو في حكم الوجود في نظر البقاء  
يقرب من ان الوضوح اخبار الاحكام التي يجمع الرجحان ووجه الاولوية بشبه العبارة  
لان المسند اليه لما كان محله ما عليه كان المسند مطلقا بالاجلة بالاولوية ان يلاحظ قبله  
فما حكم في الموضوعين بجمع الحكمين ووجه ما اوردوه الفاضل المحي في ما مل  
يقرب كبرت البرية كما اعترض بان البعض قابل بالبعث والبعض منكره وكل  
من الوضوحين جازم في مذهبه فكيف الجبر واجب بان الجبرية في كيفية لا في اصلها  
دل عليه قوله ووزان ابدان الاموات كيف يحيى من الرفات عما ان لاضطلاف المصادر سكوت وان نفوذ له لان من النار  
من حيث هو مجموع الفرعية وان كان كل من الوضوحين جازما في مذهبه فليتا على  
المراد من الرفات الرفات على وزن الثورات الخطام وهو ما يكسر من اليبس  
لذا في ظرام السقط السقط في الاصل ما يسطر من الذند عند الاقتراح سمي  
هو ان المحوى به او الظاهر بالكم في الاصل الشغال للنار ووجاه الخطب الذي  
يسرع الشغال السارفة ايض سمي شرح الديوان المذكور لصد الافاضل  
يعني بعضهم يقول به لا يبعد ان يكون تقدم القول بالمعاد في تفسيره لست مع ان الظ  
هو اللغوي والنشر المرتب اياه الامراض وبالعلاج الا الضلال هو العاين بالمعاد  
بنا على ما تقدم وبين في كتب التواخي ان ابا العلامي وسكنه للحشر ويومس اليه بينه  
المشهور عندهم له فوفو سليم وهو قوله في تفسيره ان ابا العلامي قطعت زوجه وبنوا له  
ورمى عليه بقوله عن الامانة اعلانا وارقتلنا ما ذل البانة ما فهم كلمة البارون  
وهو ولا التفسير هو على ما قيل طائفة في بلاد الهند يقرب به المشرك في البيه قوله  
منها طويلا وهو حسن الا حقا يعيش الف سنة ثم يلهم الله تكا بانه يموت بجميع  
الخطب هو اليه فيقرب بان حيد الى الخطب ان يظن من ان رقت شغل الخطب يموت هو  
ويطلق المدعى من رساله بعد مدة وقيل بعد ثلثة ايام من ذلك لانه لا يناسب السياق  
بابا الموهبة ما قيل الشيخ والسياق بالمشارة التي هي وهو العاين وهو  
تجمل المسرة والسادة للثنا اول النظر كيمثل ان يكون قوله للثنا اول النظر

المراد من الرفات الرفات على وزن الثورات الخطام وهو ما يكسر من اليبس  
لذا في ظرام السقط السقط في الاصل ما يسطر من الذند عند الاقتراح سمي  
هو ان المحوى به او الظاهر بالكم في الاصل الشغال للنار ووجاه الخطب الذي  
يسرع الشغال السارفة ايض سمي شرح الديوان المذكور لصد الافاضل  
يعني بعضهم يقول به لا يبعد ان يكون تقدم القول بالمعاد في تفسيره لست مع ان الظ  
هو اللغوي والنشر المرتب اياه الامراض وبالعلاج الا الضلال هو العاين بالمعاد  
بنا على ما تقدم وبين في كتب التواخي ان ابا العلامي وسكنه للحشر ويومس اليه بينه  
المشهور عندهم له فوفو سليم وهو قوله في تفسيره ان ابا العلامي قطعت زوجه وبنوا له  
ورمى عليه بقوله عن الامانة اعلانا وارقتلنا ما ذل البانة ما فهم كلمة البارون  
وهو ولا التفسير هو على ما قيل طائفة في بلاد الهند يقرب به المشرك في البيه قوله  
منها طويلا وهو حسن الا حقا يعيش الف سنة ثم يلهم الله تكا بانه يموت بجميع  
الخطب هو اليه فيقرب بان حيد الى الخطب ان يظن من ان رقت شغل الخطب يموت هو  
ويطلق المدعى من رساله بعد مدة وقيل بعد ثلثة ايام من ذلك لانه لا يناسب السياق  
بابا الموهبة ما قيل الشيخ والسياق بالمشارة التي هي وهو العاين وهو  
تجمل المسرة والسادة للثنا اول النظر كيمثل ان يكون قوله للثنا اول النظر

على المسند اليه كل نظريه ان تكلف بعدد الصواب ثبوت المسند له فما مل  
المراد من حقيقة قيل الحكم الاقرب ان المراد بقوله لا بد الا ولو في حكم الوجود في نظر البقاء  
يقرب من ان الوضوح اخبار الاحكام التي يجمع الرجحان ووجه الاولوية بشبه العبارة  
لان المسند اليه لما كان محله ما عليه كان المسند مطلقا بالاجلة بالاولوية ان يلاحظ قبله  
فما حكم في الموضوعين بجمع الحكمين ووجه ما اوردوه الفاضل المحي في ما مل  
يقرب كبرت البرية كما اعترض بان البعض قابل بالبعث والبعض منكره وكل  
من الوضوحين جازم في مذهبه فكيف الجبر واجب بان الجبرية في كيفية لا في اصلها  
دل عليه قوله ووزان ابدان الاموات كيف يحيى من الرفات عما ان لاضطلاف المصادر سكوت وان نفوذ له لان من النار  
من حيث هو مجموع الفرعية وان كان كل من الوضوحين جازما في مذهبه فليتا على  
المراد من الرفات الرفات على وزن الثورات الخطام وهو ما يكسر من اليبس  
لذا في ظرام السقط السقط في الاصل ما يسطر من الذند عند الاقتراح سمي  
هو ان المحوى به او الظاهر بالكم في الاصل الشغال للنار ووجاه الخطب الذي  
يسرع الشغال السارفة ايض سمي شرح الديوان المذكور لصد الافاضل  
يعني بعضهم يقول به لا يبعد ان يكون تقدم القول بالمعاد في تفسيره لست مع ان الظ  
هو اللغوي والنشر المرتب اياه الامراض وبالعلاج الا الضلال هو العاين بالمعاد  
بنا على ما تقدم وبين في كتب التواخي ان ابا العلامي وسكنه للحشر ويومس اليه بينه  
المشهور عندهم له فوفو سليم وهو قوله في تفسيره ان ابا العلامي قطعت زوجه وبنوا له  
ورمى عليه بقوله عن الامانة اعلانا وارقتلنا ما ذل البانة ما فهم كلمة البارون  
وهو ولا التفسير هو على ما قيل طائفة في بلاد الهند يقرب به المشرك في البيه قوله  
منها طويلا وهو حسن الا حقا يعيش الف سنة ثم يلهم الله تكا بانه يموت بجميع  
الخطب هو اليه فيقرب بان حيد الى الخطب ان يظن من ان رقت شغل الخطب يموت هو  
ويطلق المدعى من رساله بعد مدة وقيل بعد ثلثة ايام من ذلك لانه لا يناسب السياق  
بابا الموهبة ما قيل الشيخ والسياق بالمشارة التي هي وهو العاين وهو  
تجمل المسرة والسادة للثنا اول النظر كيمثل ان يكون قوله للثنا اول النظر

المراد من الرفات الرفات على وزن الثورات الخطام وهو ما يكسر من اليبس  
لذا في ظرام السقط السقط في الاصل ما يسطر من الذند عند الاقتراح سمي  
هو ان المحوى به او الظاهر بالكم في الاصل الشغال للنار ووجاه الخطب الذي  
يسرع الشغال السارفة ايض سمي شرح الديوان المذكور لصد الافاضل  
يعني بعضهم يقول به لا يبعد ان يكون تقدم القول بالمعاد في تفسيره لست مع ان الظ  
هو اللغوي والنشر المرتب اياه الامراض وبالعلاج الا الضلال هو العاين بالمعاد  
بنا على ما تقدم وبين في كتب التواخي ان ابا العلامي وسكنه للحشر ويومس اليه بينه  
المشهور عندهم له فوفو سليم وهو قوله في تفسيره ان ابا العلامي قطعت زوجه وبنوا له  
ورمى عليه بقوله عن الامانة اعلانا وارقتلنا ما ذل البانة ما فهم كلمة البارون  
وهو ولا التفسير هو على ما قيل طائفة في بلاد الهند يقرب به المشرك في البيه قوله  
منها طويلا وهو حسن الا حقا يعيش الف سنة ثم يلهم الله تكا بانه يموت بجميع  
الخطب هو اليه فيقرب بان حيد الى الخطب ان يظن من ان رقت شغل الخطب يموت هو  
ويطلق المدعى من رساله بعد مدة وقيل بعد ثلثة ايام من ذلك لانه لا يناسب السياق  
بابا الموهبة ما قيل الشيخ والسياق بالمشارة التي هي وهو العاين وهو  
تجمل المسرة والسادة للثنا اول النظر كيمثل ان يكون قوله للثنا اول النظر

علة للقرية والمساواة بناء على انهما مبيحان عن التفاضل والتفريق بنفس الاسم  
واما تعجيلها فلا يتعلق له باصل التفاضل والتفريق على زعمه وحاصل الكلام ان التعجيل  
يتجلى المسرة الحاصلة من التفاضل او تعجيل المسرة الحاصلة من التفاضل وما كان  
تجليلها مقضى بتعجيل سببها لم يتوقف له المقص ويكفي ان يكون علة لتعجيل نفسه في  
ابا ما كان في مقام تعجيلها بما لا يقصر عبارة المتعجل حيث قال اما لان تعجيل  
المسرة به يعجز المتعجل عن الخبز والشرا على خلاف المشهور فتعذر له الا سماع المسرة  
او تشوة وتوجيه القصد على الاحتمال الاول ان التفاضل حاصل سواء قدم المسرة  
ايه او اقره بزيادة قول المولى سالن فعلى مقصدنا سعيد فكان اسم الامير له من  
خالا حيث جعل اسم السعيد تعادلا للسلوك مع تأخره فكذلك المسرة المسبية عنه تعادلا  
لتقديم المسرة اليه بتعجيل المسرة بتعجيل التفاضل والكل ان التفاضل قد يكون باللفظ  
السمعي في مسهل الكلام كلفظ سعيد مثلا وهذا هو الذي يتوقف له تعجيل المسرة اليه وقد  
يعتبرون الكلام كما يقال سعيد في دارك فانه قد يتعادل يكون سعيد في داره ونفس هذا التفاضل  
حاصل سواء قدم المسرة اليه او اقره فلا يتوقف تقديم على المسرة والمضى كاشف عليه الهوى  
بين التفاضل وبين وعلا الاحتمال الثاني ان المسرة مثلا يتوقف عن التفاضل اذ قد يحصل بذكر  
الاسم في الكلام فالمتعجل للتقديم بتعجيل المسرة الحاصلة من التفاضل لا التفاضل  
الكلاب سعيد شليم حصول اصلا بذكر الاسم في الاشارة الكلام ان المراد المسرة  
الطاملة المعروفة من الاطلاق فتأمل **قوله** والتفاضل داره بعدك السماع في  
الاصلي بمعنى السفاك ثم هو لقب اول خليفة من آل عباس رجع **قوله** مثل اهلها  
تعتبهم بنا وعما ان التعجيل في الذكر الذي يشتر بالتقديم في الشرف والرياسة  
العقبة ثم ان الاسم ربما يشتمل على التعظيم بنفسه او بسبب وصفه فاذا قدم الشيء  
بجيب المقام عن ان التعظيم لا التعظيم وزيادة تعظيمه ورجل فاضل من هذا القبيل و  
ربما لا يشتمل عليه بل يستفاد اصل التعظيم من نفس التقديم من حيث المناسبة المذكورة  
**قوله** او تعجيله رجل جاهل في الدار فيه بحيث لا نأتم ان التعجيل في رجل جاهل مستفاد

هذا هو الوجه الثاني في تعجيل المسرة اليه

هذا هو الوجه الثالث في تعجيل المسرة اليه

من العلة

من التعظيم بل من الوصف **قوله** حتى لو اتم المسرة اليه يحصل التعجيل به ولو حذف الوصف  
لا يستفاد التعجيل اصلا ويكفي ان يقال اصل التعجيل يستفاد من الصفة لكن التعجيل  
هذا المسرة اليه في مقام الاقامة يفيد زيادة تعجيله **قوله** وهذا مع قول صاحب  
المفاتيح اولان كونه متصفا سمة عليه بحيث يعد من المتصفين المتسمين به **قوله**  
لعمري لو قيل على المفاتيح انه هذا النامي هو ان لو كان مراد الكلام ما ذكره واما اذا كان مراده  
اولان موصوفاً المسرة اليه بمضمون الخبر هو المظنون وصفه الخبر او بما اعتبرت ان  
متكاد زمان لكنه قد يفيد الاول كما اذا كان الكلام في الشرب وانه هل يقع وصفه  
فيقال يشرب الزاهد **قوله** من تنهد بين طهر اقاله الخويج البعث وينو  
قبيلة والعدو اتق بع عائق وهو موضع الدهاء من المنكب وزان جمع رزين ككرام  
جمع كرم من وزن الرجل بالضم فهو رزين وفور والامام الشيرازي وصفهم بالحضرة الا  
كانهم يسوق وبالشجاعة حيث لم ينافروا السلام وبالسكون والوقار في المجلس وبالسراخ  
بالفسيحة في خذمة الاضيق وقوله **قوله** اى على التمهيد وقوله هم صوفى لا قوله صوفى  
لاصقال تعبير المسرة اليه مؤثرا ولا قوله يتيق لان صيق فاعلى فعل نفسه ما بعد  
**قوله** واجيب بفتح التتميط فيل عليه هذا المنع خارج عن قانون المناظرة فلا يفيد اصلا  
لانها الحقيقة منع سعة المنع وفذلك لان حاصل الاعتراض ان لا يتم ان التعظيم في البيت  
يفيد التعظيم وانما يكون كذلك لو كان الخبر فتلبيها وهو م قال اول الاستقلال بجزء التعظيم  
دون التوقف للمنع **قوله** ومما انت علينا بعين زعم في المفاتيح بوجهه المحرف وان المنع  
ان العوز علينا رهطك لانهم من اهل ذنبنا لا انت بالشعب والاربع على راحة  
هذا المعنى برسوطه نسخ المنع لكن فيه حيث لان شرط التعظيم هذا الكلام ان يعبر ان المقدم  
كان في الاصل مؤثرا ان فاعلى معنوس وان يدعى هذا الاعتبار ضرورة في الجملة ولا يتم  
يعلى بالحرف في زعمه من كفا سبابة والنظر ان انت على تقدير تأخره بان يقال ما غيرت انت  
فاعل الصفة ولا ضرورة الا ارتكبا بوجه البعد اعني ان يعبر ان انت تالكيد للمسرة في عارف  
وهذا ثم قوله علينا متعلق بعين زعم لان الجار اعني الباء وزيادة فيجوز تقديم ما في خبره عليه

فقط

من العلة

وان اذنت مقدر غيره بغيره **قوله** وما انت عليهم بوكيل اي بكليك بمعنى اعمالم  
**قوله** مناسبت للمعام بل المنا سبت التقوى والتقوى تحقيق انهم صفوف اذ انزل  
 بهم الضيق واعترض عليه بان لا يلزم عدم مناسبتهم للمعام فان المعنى انهم يشارون  
 امر الضيقة بانفسهم ولا يظنون احد منهم كما هو الداب في الكرام الضيق وتبطل قول العل  
 وجه عدم المناسبت ان كرام الضيق ان يشاروا امر الضيقة بانفسهم وبكدهم الا ان  
 يستحق خدمتهم ويشاروا بانفسهم مع ان العادة تاء في عنده كما لا يخفى على الكوا  
 المصنف عما انه يفتقر الى حسن التقابل بما قوله جلوس لا تتقاه لظرفية ولو التزم  
 بتقدير المنذوب معدما تنبها علم كمال رفعتهم في ان ذلك لا يستقيم في رزان كما  
 لا يخفى **قوله** بل التخصيص بالذكورية انه لا يترتب في ذلك كلام المعنى للتخصيص المحض  
 كما في مثل انما سببت كما ذكره في مقتنيات فتدريج المنذوب انما خير بان جعل التخصيص  
 انما علم القوم مع عدم الظهور في المثال اقول كلفا و هو عوي كونه شروفا يكون  
 لظرفية لا يشاء بل لا يخل به ضرورة بتفريع الية التفسير **قوله** خفيها بالظهير  
 انما الفعل اي بنى لظرف الفعل على حذف المضاف لان المقصود علم المنذوب  
 المقدم في المثال الذي فكون نفع القول كما في انما سببت لكن هذا الكلام من المعنى  
 صفة في علم بعد العاقل كما يشير اليه ان شاء الله في انشاء البيت ثم المراد بالظرف العلم  
 الذي اوله فعل وما على صفة المبتدأ بل لا المضمون بمعنى الفعل لظرفية بان العفة  
 المشبهة في قوله تعالى وما انت عليها بوزن ليست خيرا فعليا **قوله** وما حجب  
 المعنى ان قال العاقل الخفي وهذا هو الحسن وذلك لان التقديم اه لا وانت  
 خير لان ما ذكره يتحقق جواز التخصيص فيما اذا كان المقدم سما مظهر اعم من جوارحه  
 في غيره والسكا لا يقول به علم ما ينبغي **قوله** لان التخصيص انما هو بالنسبة  
 اه العلم المستادم من قوله تعالى هو افاض في كيد عليه لان النسبة الى جميع الاما  
 في العالم فلا يعظم يتدح فيه جوار ان يكون التخصيص بالنسبة الى من تروى  
 ان تاكل في لظرف التعيين نعم لم يتعرض له ههنا وفيما سياتي في مواضع اخرى بالنسبة

للمعنى انهم يشارون  
 امر الضيقة بانفسهم  
 وجه عدم المناسبت  
 يستحق خدمتهم  
 المصنف عما انه يفتقر  
 بتقدير المنذوب  
 لا يخفى  
 كما في مثل انما سببت  
 انما علم القوم مع عدم  
 لظرفية لا يشاء بل لا يخل  
 المقدم في المثال الذي فكون  
 صفة في علم بعد العاقل  
 الذي اوله فعل وما على  
 المشبهة في قوله تعالى  
 المعنى ان قال العاقل الخفي  
 خير لان ما ذكره يتحقق  
 في غيره والسكا لا يقول  
 اه العلم المستادم من  
 في العالم فلا يعظم يتدح  
 ان تاكل في لظرف التعيين  
 نعم لم يتعرض له ههنا  
 وفيما سياتي في مواضع  
 اخرى بالنسبة

وله الى السائل

لا يتبادر بوجه ظهور خطاء الخاطبة في ما بنيت عليه في جنة العطف على المنذوب  
**قوله** ولا ما ان رايت اهداي لا يبع هذا المثال ابع بناء على ما يتبادر منه وهو الا ان  
 الحقيقة وان امكن تقييد على العبرة الواقعة في سياق النفي على الاستحسان الموزع ولذا  
 ذكره في المعتمد بلفظ الاستحسان **قوله** لان قد نفي عن المنظم الرؤية على وجه العموم  
 لفظ على متعلقه بنفي لا بالرؤية يدل عليه قول الشاعر فيما سبق فالقديم يفتديني  
 الفعل عن المكلود وبثبوته لغيره على الوجه النوي نفي عنه من العموم والمقصود  
**قوله** وفيه نظر لان التام اوجب بان كلام المعنى بيان الحاصي المعنى بان يكون ماره  
 من قبيل عدم النفي لانه العموم وان كان المتبادر منه ذلك فكانه قال المنفي هو الواقع  
 الواقعة على عدمه وكذا في المثال **قوله** انما لم يكن حرة بدلا عن الواو بين بان يكون  
 مهورا لها وهذا اعتراض من احدى قوليها هو الهم احد بمعنى واحد ولهذا استعمل  
 في الايجاد بدونه وقد يقال ما امرته اجبتة في الايجاد بدونه وقد يقال ما امرته متعلقة  
**قوله** راعيا من نزع انه رايت كل اهدا اذا كان ردا عليه ينبغي ان يتدبر في  
 امثال المذكور لفظ كل يطابق الهم الموهوم فيقول قول المعنى لان المنفي هو الواقع  
 الواقعة على كل اهدا توصيه مارة وفيه نظر اما اولها فلما لم تتحقق ان مراد المعنى  
 تقييد نفي الجز الفعلا واللام يتبعه كلامه اصلا فينفي ان يكون المثال المذكور على  
 ما ذكره راعيا من اعتقاد ان تميزك وحده ما راى اهدا او ش ركل في عدم روية  
 اهدا ولا يخفى ان الخطا الخاطبة في معام التخصيص فاعلى الفعل المحقق نفي او اثباتا و  
 لهذا قال العاقل الخفي فلما لم يفرق بينه ما ان قلت هذا نفي لوقيل لفظ اهدا في المثال  
 المثال المذكور وان جاء بدون كل الا انه في الاثبات للغير خفيقا المعنى الاضغاض لا يكون  
 الا مع فيكون مع المثال المذكور غيرك راى كل اهدا بعد واما ثانيا فلما لو سلمنا ان  
 الهم لا نعلم يعنى ان يكون الزام قد تعلق بالحقبة الدالة على نفيه من كون استعمال اهدا في  
 كلامه على غير صحيح لان وجوبه التطابق فانك اذا قلت على ذلك رايت شخصا ما  
 فعلمك ما ان رايت اهدا يكون جوابا بصح نفي الحسن ان يراد على تطابق العوارى

مما انوفى بين اهدا يكون  
 وبين اهدا متعلقة  
 ابور انوما بالدار اريم وما بها ارم  
 جديف ايه الى ماصد صحاح

فان تقدم لفظ لفظا غيرا لغيره لانه ان علمه الامتناع ما ذكره لا ما ذكره الشبان ولما كان ولا  
التقديم على هذا المعنى بالضرورة لا بما لوضع لم يتعل في تعرج بالرد على الشبان عما يجوز ان  
يكون وجه الامتناع عدم التعرج بالشبان فليس **م** وجوابه انه سبحانه شارة الامتناع  
بان العلم الامتناع فيه باعتبار فاعله مننا وضع القرب على كل حد غير زيدا وما زيدت كونت  
لان الالايح ان يكون كاستثناء لعدم صحة الاستثناء الموقوف في الاثبات كما عرف في الحق فيكون  
لمعنى غير ولو كان كذا لم يكن في الكلام لثباته بان زيد اقرب او لم يقرب فلما يلزم التوقف  
اصلا وفيه نظرا ما اوله فلان الالايح على غيره اذا كان الموصوف معان كورا فلما يعال  
جاء في الازيد لمعنى غير زيد صحيح بذكره كتب الحق والموصوف مننا غير مذكور كما في العيان في  
كلامه فلا يجوز حمل عليه وانما نينا فلان الالايح لم يكن كاستثناء لم يتعين عموم المقدر فلما  
يتم ما ذكره المعنى ايضا وجهه في المثال فيتم كلامه شرح الزاوية **م** هو معنى القرب  
الذي وقت المناظرة في فاعله هذا هو معنى التوقف فان تم الوست والنداء في التوقف  
فيتم له المعنى ووجه القرب فبين التوقف على ذلك الوضوح من ظاهر كلامه يدل على  
الامتناع على ومطلق والوضوح المذكور بنا **م** عندي ان قد علم ان لعقن النسخ بالاه  
ليس المراد ان هذا اعتراض صحة صحة يتوجه عليه انه زاوية في كثرة العارورة كما ذكره  
الاعتراض المحض بل ان هذا المقدمة حق بان يعترض عليها من المقدمة التي اعترض عليها  
المعنى من مقدمي دليل الشيخ لان تلك المقدمة ظاهرة الصحة ظاهر تدفع ما اورد عليه  
واما هنا المقدمة فنحنها موجه ظاهر حيث كتب في دفعه الى اعمال روية ولو سلم فبين  
لصحة مما سبق الملاءمة على مراد الشيخ وعدم اطلاع غيره لعدم تصوره كسبه لا حقيقة كلام  
كتب لا يرد عليه منع فاعلم **م** حال استثناء اعان  
الموقف من الاثبات وان لم يكن مما لا يستقيم فيه المعنى الا ان مراد الشارح لزوم ذلك  
لقد يجوز ان يكون من النسخ الرجوع الى الفاعلية لا الفعل بمقتضى القاعدة الباقية واليكون  
ان يخل الالايح غيره لعدم ذكر الموصوف فتعين كون الاستثناء من الاثبات المستثنى منه  
المعتمد لكل هذا لان الاستثناء مفرغ عن ضرب الازيد **م** وكذا في المثال في الفعل نفييا محققا  
كل احد من الناس فلم يصح فاعلم في المعنى

فان تقدم لفظ لفظا غيرا لغيره لانه ان علمه الامتناع ما ذكره لا ما ذكره الشبان ولما كان ولا  
التقديم على هذا المعنى بالضرورة لا بما لوضع لم يتعل في تعرج بالرد على الشبان عما يجوز ان  
يكون وجه الامتناع عدم التعرج بالشبان فليس **م** وجوابه انه سبحانه شارة الامتناع  
بان العلم الامتناع فيه باعتبار فاعله مننا وضع القرب على كل حد غير زيدا وما زيدت كونت  
لان الالايح ان يكون كاستثناء لعدم صحة الاستثناء الموقوف في الاثبات كما عرف في الحق فيكون  
لمعنى غير ولو كان كذا لم يكن في الكلام لثباته بان زيد اقرب او لم يقرب فلما يلزم التوقف  
اصلا وفيه نظرا ما اوله فلان الالايح على غيره اذا كان الموصوف معان كورا فلما يعال  
جاء في الازيد لمعنى غير زيد صحيح بذكره كتب الحق والموصوف مننا غير مذكور كما في العيان في  
كلامه فلا يجوز حمل عليه وانما نينا فلان الالايح لم يكن كاستثناء لم يتعين عموم المقدر فلما  
يتم ما ذكره المعنى ايضا وجهه في المثال فيتم كلامه شرح الزاوية **م** هو معنى القرب  
الذي وقت المناظرة في فاعله هذا هو معنى التوقف فان تم الوست والنداء في التوقف  
فيتم له المعنى ووجه القرب فبين التوقف على ذلك الوضوح من ظاهر كلامه يدل على  
الامتناع على ومطلق والوضوح المذكور بنا **م** عندي ان قد علم ان لعقن النسخ بالاه  
ليس المراد ان هذا اعتراض صحة صحة يتوجه عليه انه زاوية في كثرة العارورة كما ذكره  
الاعتراض المحض بل ان هذا المقدمة حق بان يعترض عليها من المقدمة التي اعترض عليها  
المعنى من مقدمي دليل الشيخ لان تلك المقدمة ظاهرة الصحة ظاهر تدفع ما اورد عليه  
واما هنا المقدمة فنحنها موجه ظاهر حيث كتب في دفعه الى اعمال روية ولو سلم فبين  
لصحة مما سبق الملاءمة على مراد الشيخ وعدم اطلاع غيره لعدم تصوره كسبه لا حقيقة كلام  
كتب لا يرد عليه منع فاعلم **م** حال استثناء اعان  
الموقف من الاثبات وان لم يكن مما لا يستقيم فيه المعنى الا ان مراد الشارح لزوم ذلك  
لقد يجوز ان يكون من النسخ الرجوع الى الفاعلية لا الفعل بمقتضى القاعدة الباقية واليكون  
ان يخل الالايح غيره لعدم ذكر الموصوف فتعين كون الاستثناء من الاثبات المستثنى منه  
المعتمد لكل هذا لان الاستثناء مفرغ عن ضرب الازيد **م** وكذا في المثال في الفعل نفييا محققا  
كل احد من الناس فلم يصح فاعلم في المعنى

من قولك  
الانتم انتم  
الانتم انتم  
الانتم انتم

الانتم انتم  
الانتم انتم  
الانتم انتم  
الانتم انتم

الانتم انتم  
الانتم انتم  
الانتم انتم  
الانتم انتم

الانتم انتم  
الانتم انتم  
الانتم انتم  
الانتم انتم



او الواحدة كما في التحقير بتدريج في الادارة فليست من بينه **وهو** رجل جاء في الجوز لوفوع  
السكره مبتداه كونها فاعلان المعنى لان المعنى ما جاء في الارجل كما بين في كسر الخويلد  
لهذا الكلام الجار على معناه الظاهر وتعلق بالحي طبل الذي هو طبل يند الكلام **وهو**  
او اعتقده ان امراده ان اراد اعتقاده انه امره فقط كما هو الظاهر لا يكون في الكلام ابتداء  
الى قول الازاد وان اراد اعتقاده امره سواء كان فقط او مع اعتقاده ورجل ايضا  
في الكلام اشارة الى القوم بانواع التثنية وهو الواجب وان كان الاول ظهر  
ثم ما في قول الازاد لا يظهر في صوت وقوله العتق الى الوجود لان اعتقاده ان  
الرجل رجلان لا يبي مع اعتقاده انه رجل واحد كما لا يخفى ومن شرط ظهور الازاد  
جواز الاجتماع حتى يمكن اعتقاده والمخاطب **وهو** ونور وكلامه لما كان الانسان غير  
مكتمل عنه شبه حاله حال من يتزج العقل مع خبره وعنده على الفعل المستبر  
ما روي في الترخ الدالة على انه غير حاسب التجريد **وهو** فلا يكون التحقير  
التي تظاير عبارته يشتر بعدم احتمال المظهر التحقير عنده قطعا وقدرت اشارة  
شعره للمفاجع اما احتمال اياه عنده مرصوبا وان في عبارة المفاجع اشارة الى  
ذلك وقد استرنا نحن فيما سبق لان اعادة التحقير التي ذكرها جازية المظهر المقدم  
ايضا فمذهب الشيخ الجاهل سأل في الحقيقة بالقبول **وهو** بين الصور التثنية يعني هو عرف  
وزيد عرف ورجل عرف والاول بافتراق الحكم هو ان الاول يحتمل الاعتبارين اعني  
التحقير والتثنية على السواء وهو ان الحكم على التقوى والواجب في الثالث  
الحكم على التحقير ووجه الافتراق عنده ان لفظ هو في المثال الاول يحتمل ان يكون  
مبتداه عن الله من غير اعتبار تقديم وتأخير فلا يعيدج الى التقوى وان يكون  
في الاصل مؤخر ايا ان يكون الاصل عرف هو لا على انه فاعلان ليس من مواقع جواز  
انفصال التحقير بل على انه فاعلان كما عد المستر ولو لم يكن فاعلان جاز تقديمه عنده فينبغي  
في التحقير واما زيد عرف فليعتبر فيه ان اصله عرف زيد لان اعتبار التحقير المستر  
في التعلل وابدال الاسم المظهر منه قليل جدا في كلام العرب فتبين ما عليه زيد فلا يجوز

هذا الكلام الجار على معناه الظاهر وتعلق بالحي طبل الذي هو طبل يند الكلام وهو

تقديم

تقديم ولا يغير التحقير بل التقوى واما جوع فلا يقبل الا ابتداء لغت شط المبتداه  
اعني التثنية والتحقير فتبين المدعي ان كان في الاصل مؤخر ابدال من الضمير المستر  
في عرف ثم تقدم فينبغي التحقير وانت خبر بان رجلا عرف فبطلان يكون من غير الاضمار  
والغير فلا ضرورة في ارتكاب ذلك الوجه البعيد اللهم الا ان يقال قول السكاك بالجوهرية  
عند كونه مبتداه لا في كل تقدير **وهو** واستغنى المفسر ان ومن علوم جواز تقدير كونه  
مؤخر كما في زيد قام وحاصل الكلام ان ابدال الاسم المظهر منه قليل جدا في كلام العرب  
فتبين ما عليه زيد فلا يجوز تقديمه ولا يغير التحقير بل التقوى واما جوع فلا يقبل  
الا ابتداء لغت شط المبتداه اعني التثنية او التحقير فتبين المدعي ان كان في الاصل  
مؤخر ابدال من الضمير المستر في عرف ثم تقدم فينبغي التحقير وانت خبر بان رجلا عرف  
يتم ان يكون من غير الاضمار والتغير فلا ضرورة في ارتكاب ذلك الوجه البعيد اللهم  
الا ان يقال قول السكاك بالجوهرية عند كونه مبتداه لا في كل تقدير **وهو** واستغنى  
المفسر ان ومن جواز تقدير كونه مؤخر كما في زيد قام وحاصل الكلام انه وبدال الاسم  
المظهر من الضمير المبهم المستر في الفعل من سلم وجوده فلا يخفى انه قليل جدا في كلام  
العرب كما سبق فلا وجه لكل الكلام السابق الكثير التظاير عليه فيما لا ضرورة فيه ولهذا  
يكم بعد الجواز واما جمانية ضرورة فينبغي هذا التقدير ويظهر عليه **وهو** ان على القول بالابدال  
وقيل الذين ظلموا مبتداه قدم عليه خبره وفيه نصب على التزم ورفع عليه وقيل الواو  
في حال على كون العا على كانه اكلوا البير اعني **وهو** على ان رجلا بديل من الضمير  
فان قيل القدر بان رجلا عرف رجل بول من الضمير فيمكن به احد كيف وان سلكتم  
ان يقال عرف رجلا وعرفنا رجلا ولم يرد به الاستعمال التام فضلا عن الوجوب  
مكتسبا لمداد ان المرفوع في متعرف رجل بول بل انما ان رجل عرف مقدر عرف  
رجل على ان يكون بولا صان رجلا عرفا يكون مقدر يعرف رجلا ان فتدواجا  
في التقدير وون التحقيق كذا في شعره للمفاجع وقد بينا ان الكلام في ابدال  
الاسم المظهر من الضمير المستر في الفعل فلا يرد ان هذا النوع وروى التثنية وان

2



قل نعم لا يجوز ان يحل عليه **ل** لاسباب التحقير سواء اعترض عليه ما صاحب المصباح قابل  
 بالاعتراض الذي فلا حاجة الى ما ذهب اليه لانه المعنى رجل واحد عرف لارجال والرجل ان  
 قوله بذكر مني مع اعم والتقديم والتأخير كما يدل سياق الكلام في المصباح وشيخه قول  
 الشيخ **ص** ما بعد **ص** لان المراد لا يكون الاشارة الظاهرة ان الامتناع يمنع على الابرار  
 مختصا بغيره بالشر لا بتجاوزه والى غيره واعترض عليه بان السكك انما كانت العقر  
 اما ان يجوز جملة لامع التقديم الوال مع العقر مع كون الصفة في تعنها مما لا انفصال  
 بالاصح فنفهم منه ان امر الالفقضا من لا يمنع العقر وقد يجب بان الامتناع ليس  
 مبيحا على مجرد الالفقضا من نفسه بل على ان ذلك الالفقضا هو معلوم لكل عاقل كما لو  
 عليه كلام العاقل **ص** واذا قد صرح مطلقا بخذوف الالفقضا طلبه لوجه العاد  
 في فالوجه تخرج عليه ودعا يجوز كون العاد جوبا بالالفقضا شبيهة له بان في الحركة والكون  
 وعدد الالفقضا مما صرح به بعض الحاشية **ص** بل امتناع تقديم التابع او بالان الامتناع  
 من وجوب اهداها لزوم تقديم على المبتوع وانما لزوم تقديم على ما يتبع تقديم  
 متبوعه عليه وهو الفعل واما امتناع تقديم العاقل فالامر من جهة واحدة **ص**  
 واما معناه فغيره الى معادن لا اعتبار بالتمسك فلا يلزم بناء الفعل على فاعل ثم الترتيب  
 بين فتح التابع والفاعل بان الاول لا يحتاج الى تعلق بخلاف الثاني فانه يحتاج فيه الى التعلق  
 بالضمير الذي هو اعم منه لا اخص في هذا المعام بيت جاتين عليه قبل البيت الثاني من نصيب  
 ليجوز ان يترجمها لاراه جملة ثم انكشف سوابقها بعد الترتيب واول العقيدة **ص**  
 يجوز تحت ان يكون فنية **ص** قد يسب الجان واحد ووجب الظاهر ترويح الى العطار  
 تنقيتها بها وهل يصلح العطار ما افده الورد وما غزى الالفقضا بغيرها وكلها يبينها  
 وانما الصواب بيت بها البيت الجوز المراد الكبيرة السن والايام عديدة والعدة  
 تعدلها وجمعا بغير بعثين والاصحاب اعوجاج الظهر والضمير في راجع الى الجوز في  
 الصحاح بن فلان على اهله بناء والعامة تقول باهله وهو خطأ وكان الاصل بيتان  
 الداخل باهله كان يضرب عليه قبة بسيطة وقوله بها فضيل لعل داخل باهله من

في قوله لا يجوز ان يحل عليه لاسباب التحقير سواء اعترض عليه ما صاحب المصباح قابل  
 بالاعتراض الذي فلا حاجة الى ما ذهب اليه لانه المعنى رجل واحد عرف لارجال والرجل ان  
 قوله بذكر مني مع اعم والتقديم والتأخير كما يدل سياق الكلام في المصباح وشيخه قول  
 الشيخ ص ما بعد ص لان المراد لا يكون الاشارة الظاهرة ان الامتناع يمنع على الابرار  
 مختصا بغيره بالشر لا بتجاوزه والى غيره واعترض عليه بان السكك انما كانت العقر  
 اما ان يجوز جملة لامع التقديم الوال مع العقر مع كون الصفة في تعنها مما لا انفصال  
 بالاصح فنفهم منه ان امر الالفقضا من لا يمنع العقر وقد يجب بان الامتناع ليس  
 مبيحا على مجرد الالفقضا من نفسه بل على ان ذلك الالفقضا هو معلوم لكل عاقل كما لو  
 عليه كلام العاقل ص واذا قد صرح مطلقا بخذوف الالفقضا طلبه لوجه العاد  
 في فالوجه تخرج عليه ودعا يجوز كون العاد جوبا بالالفقضا شبيهة له بان في الحركة والكون  
 وعدد الالفقضا مما صرح به بعض الحاشية ص بل امتناع تقديم التابع او بالان الامتناع  
 من وجوب اهداها لزوم تقديم على المبتوع وانما لزوم تقديم على ما يتبع تقديم  
 متبوعه عليه وهو الفعل واما امتناع تقديم العاقل فالامر من جهة واحدة ص  
 واما معناه فغيره الى معادن لا اعتبار بالتمسك فلا يلزم بناء الفعل على فاعل ثم الترتيب  
 بين فتح التابع والفاعل بان الاول لا يحتاج الى تعلق بخلاف الثاني فانه يحتاج فيه الى التعلق  
 بالضمير الذي هو اعم منه لا اخص في هذا المعام بيت جاتين عليه قبل البيت الثاني من نصيب  
 ليجوز ان يترجمها لاراه جملة ثم انكشف سوابقها بعد الترتيب واول العقيدة ص  
 يجوز تحت ان يكون فنية ص قد يسب الجان واحد ووجب الظاهر ترويح الى العطار  
 تنقيتها بها وهل يصلح العطار ما افده الورد وما غزى الالفقضا بغيرها وكلها يبينها  
 وانما الصواب بيت بها البيت الجوز المراد الكبيرة السن والايام عديدة والعدة  
 تعدلها وجمعا بغير بعثين والاصحاب اعوجاج الظهر والضمير في راجع الى الجوز في  
 الصحاح بن فلان على اهله بناء والعامة تقول باهله وهو خطأ وكان الاصل بيتان  
 الداخل باهله كان يضرب عليه قبة بسيطة وقوله بها فضيل لعل داخل باهله من

كل بيان

هذا كلامه فقل ان حق الكلام ان يقول بيت عليها والحق ثلثة ايام من آخر الشهر  
 وحق الغرض فلو جرد المواضع ان عن التواضع عليه من الشمس سبب وقوعه في ظل  
 الارض والشهر واحد المشهور وهو ما هو من الشهر بسبب شدة امه الى عات الناس  
 اليه في عبادتهم ومعاملاتهم وغيره والامر الا من تولى فكما في كل انظام الشدة عليه  
 من كان النوبة **ص** عليك ورحمة الله السلام اوله الا بالثمة من فواته في ان من ام  
 موضع وقوله في وجهه ان لا وجه له وهو جعله ورحمة الله معطوفا على السكت في عليك زيد  
 وفيه بعد لزوم العطف على الفاعل المرفوع المنفصل من غير تأكيد ولا فعل بين العطفين  
 واذ لو اقر الباب السال من مع اليبب عدم الفصل السهل من تقدم المعطوف  
 على المعطوف عليه بوجه في الشهر كمررت برجل سواء او ما لا كرهه الا بالبيان من  
 ان لا يعدم الفصل فان عليك فعل في الحقيقة لان الفاعل من الالفقضا فان الالفقضا  
 فصل يجوز للمصنف فلا يقبل ان يفتق ويحتمل ان يكون في وجوه اشارة الى ان الشدة السلام  
 بعد قوله عليك بان يكون السلام الك معشر وان يكون اشارة الى ان يكون في الله جل  
 معترضة على حذف الخبر اي عليك ورحمة الله عليك ثم فالوجه الاول من الوجوه هو الذي  
 فكره في شهره الفع **ص** لو كان يفتح ايا الاموات اسم كان في الشان وجزءه  
 بحد اللف بعدة واما متعلق بفتح بيان شكوت في الشهر بل انما شكوت في شهر وقران الله  
 وما في اللف هو سهولة ما يسهل ما عمل يشك ومن بيان له والكمه ان الكسوف شكيت  
 عطف على كان ولا شك في جوارب لود السمرة للسلب ان ازال شكايته وسبني زوتيه حمان  
 الموضفين واعلم ان قوله وسكنته عطف على قوله في شهره على ما هو الظاهر وليس ان يقال  
 انه فاعل فعل كذوق يدل عليه المذكور فهو من عطف الجهد والتقدير وشكايته ساكنة ويكون  
 وسكنته بالجر على التسم والضمير اليه ما فهم **ص** وكذا اهلها في بدل اصطلاحها كما في  
 الجماع التي قد في بؤبؤة فتدح التوابع في السنة كي فاللف علماء البيان في انظار المجاز العقل  
 ويرى علم هذا السائل ان السكك افرح بان ارتكاب الوجوه البعيدة في جهلها في الفوات شهرها  
 اللابتداء فكيف يقال انه بدل اصطلاح عنده وكذا الكلام في غيره حيث بين الكلام فيه

**كلامه** في شهره  
 عدم صح قبل ان يقال  
 انتمى كلامه صح

في قوله لا يجوز ان يحل عليه لاسباب التحقير سواء اعترض عليه ما صاحب المصباح قابل  
 بالاعتراض الذي فلا حاجة الى ما ذهب اليه لانه المعنى رجل واحد عرف لارجال والرجل ان  
 قوله بذكر مني مع اعم والتقديم والتأخير كما يدل سياق الكلام في المصباح وشيخه قول  
 الشيخ ص ما بعد ص لان المراد لا يكون الاشارة الظاهرة ان الامتناع يمنع على الابرار  
 مختصا بغيره بالشر لا بتجاوزه والى غيره واعترض عليه بان السكك انما كانت العقر  
 اما ان يجوز جملة لامع التقديم الوال مع العقر مع كون الصفة في تعنها مما لا انفصال  
 بالاصح فنفهم منه ان امر الالفقضا من لا يمنع العقر وقد يجب بان الامتناع ليس  
 مبيحا على مجرد الالفقضا من نفسه بل على ان ذلك الالفقضا هو معلوم لكل عاقل كما لو  
 عليه كلام العاقل ص واذا قد صرح مطلقا بخذوف الالفقضا طلبه لوجه العاد  
 في فالوجه تخرج عليه ودعا يجوز كون العاد جوبا بالالفقضا شبيهة له بان في الحركة والكون  
 وعدد الالفقضا مما صرح به بعض الحاشية ص بل امتناع تقديم التابع او بالان الامتناع  
 من وجوب اهداها لزوم تقديم على المبتوع وانما لزوم تقديم على ما يتبع تقديم  
 متبوعه عليه وهو الفعل واما امتناع تقديم العاقل فالامر من جهة واحدة ص  
 واما معناه فغيره الى معادن لا اعتبار بالتمسك فلا يلزم بناء الفعل على فاعل ثم الترتيب  
 بين فتح التابع والفاعل بان الاول لا يحتاج الى تعلق بخلاف الثاني فانه يحتاج فيه الى التعلق  
 بالضمير الذي هو اعم منه لا اخص في هذا المعام بيت جاتين عليه قبل البيت الثاني من نصيب  
 ليجوز ان يترجمها لاراه جملة ثم انكشف سوابقها بعد الترتيب واول العقيدة ص  
 يجوز تحت ان يكون فنية ص قد يسب الجان واحد ووجب الظاهر ترويح الى العطار  
 تنقيتها بها وهل يصلح العطار ما افده الورد وما غزى الالفقضا بغيرها وكلها يبينها  
 وانما الصواب بيت بها البيت الجوز المراد الكبيرة السن والايام عديدة والعدة  
 تعدلها وجمعا بغير بعثين والاصحاب اعوجاج الظهر والضمير في راجع الى الجوز في  
 الصحاح بن فلان على اهله بناء والعامة تقول باهله وهو خطأ وكان الاصل بيتان  
 الداخل باهله كان يضرب عليه قبة بسيطة وقوله بها فضيل لعل داخل باهله من

في الاول مبتدأ ومسند اليه بيان كلام السكاك في اوابل العز الرابع حيث قال قوله عليك  
وروي في نسخة اخرى ان يكون عديم النظر وان لا يسوغ الالبنة التقديم والباء فيقول على  
امتناع تقديم النواصب في السعة ويبدل كلامه ايضا في اوابل الحالة المتعقبة لتقديم المسند  
عما ان الفت لا يجوز تقديمه ولذلك تعين الظرف في مثل قوله في النوار رجل بجزيرة  
وتعني نصب واكتفاء في قوله جازان راكبا رجل **قوله** ثم كلام انتفاء التحفيس معطوف على  
ما قبله بحسب المعنى كما في قوله وفيه نظر اذ لا يجوز تقديم المعنى على المعقول ثم لا لم ا  
انتفاؤه **قوله** لا يقال التثنية جواب عن منع المعنى في قوله ثم لا لم قيل انه كلام  
على السند قلنا هو ما وقع على ما ذكره **قوله** لا تا تقول عدد كثر ما ان يعنى ان تقدير  
الباء في غير الوجه المستبعد المظهر لقبول الظرف في حوزة عندنا فيما فيه ضرورة والافروزة  
في التثنية المحفظة بالوصف العينة وتوهم مبتدأ كما في قوله لوف والظرف فيها متعلقين  
الوصف كما سبق ما لا اعتراض بانة يعنى ان يمتنع تقدير العادة في انما قلت في  
الصحوة وقد عتبت مبتدأ كالصوف وهم محض **قوله** والافلا توجيه لكلام اي وان لم يكن ان  
ان يكون الخبر مستقدا من الوصف بل يكون من تقدير العادة بغير فلا توجيه لقول السكاك  
اذ ذلك الوجه لا يبرهن عند الضرورة اذ لا ضرورة في صورة المتكلم حصول صلاحية  
الابتداء بالتحفيس بالوصف **قوله** اذ لم يقصد بالتحفيس التثنية او قد سبق ان تقدم التحفيس  
التثنية ايضا في قوله لا اعتبار بالوصف ولا تغفل **قوله** ثم لا لم امتناع ان يرد المظهر  
لا غير فذا جاب العاضل المحشة بقوله اذ قيل كمن يكون ان يثبت في الجواب بان  
ما ذكر من الخبر بناء على ما ذكره اما هو اذ جازي الكلام على ظاهره وانما اذا كان بطريق  
التشريف لا يعنى رتبة خطابية ملاصقا في امكان اعتبار الخبر وصحة ثم لا في ان العاضل  
اذا سمع به يركب بجزء عند سماعه بان سببه بشرق العاء ما يعين اليه ينبغي ان يكون  
بطريق التشريف لا اعتبارات مناسبة وهذا القدر كاف في توجيه كلام السكاك **قوله**  
ثم قال ويؤيد به فداشترنا في اوابل كتاب اما ان ثم اذ اذ حلت على الجملة فيجوز في

قوله في قوله  
في قوله في قوله

في الا مبتدأ وهو اوابل العز الرابع حيث قال قوله عليك  
بشرطين اجترك عن قوله ويؤيد به فداشترنا في اوابل كتاب اما ان ثم اذ اذ حلت على الجملة فيجوز في  
المعنى مقدم على حديث لا حقا من بشرطين اجترك **قوله** ويؤيد به فداشترنا في اوابل كتاب اما ان ثم اذ اذ حلت على الجملة فيجوز في  
فداشترنا في اوابل كتاب اما ان ثم اذ اذ حلت على الجملة فيجوز في  
في الخطاب على السر في عدم التقاطع ان المعنى على تقدير موهون اي ان الرجل قايما و  
وانت رجل قايما ولا يجوز ما فيه من التقاطع ان المعنى على تقدير موهون اي ان الرجل قايما و  
وهو الجائز في معاني السبع في حمار العربية فلما قالوا حقت والاعراب والاعراب مما جاز  
فيه العطف والتعب هو العطف بالانفاق فلما قالوا حقت والاعراب والاعراب مما جاز  
المرجع المختلف فيه وترك المراجع المختلف عليه مع ان المقام لا يملك لان اية التثنية  
صحوا بان المنقول معه هو المعتم بالنسبة في جملة قال الشيخ في شرح القرب واعلم ان توجيه  
المنقول معه على اثنين مفيد من احدى كذا وكذا او كذا ان المنقول معه في جملة معتم  
بالنسبة والممول الاول الذي لخصه هو غير معتم بالنسبة بل تابع له فيما مطلقا اذا  
قلت حيث وزيدا بالنصب كان معناه ان زيدا في الموضع اصل وانما تابع له واذا  
اريد استاثيرها في الموضع قلت انما وزيدا بالرفع هذا الكلام اذا تقرر هذا فنقول الاصل  
في المعنى المحلول فيما نحن فيه وهو القرب في التقدي يتبع التقدي وعدم الكمال  
تحت له والاصل في الصلة هو تعين الغير وشبهه بالحاكمية له كما صرح بذلك العاضل  
المحتمل ما جمل وشبهه معتم لا معتم سيقا ومنه ان الاصل في الصلة هو اشارة به  
فكان الواقع فظهر وجه التقصير والتوضيح توجيه العاضل المحتمل **قوله** كونه فيها فاعلم  
به ان صورة الاسم فان قلت لهم العاضل في الصلة والاعراب للصلة بل لا مع لوصف  
فادجه الاعراب الجارية عليه قلت لما كان الصلة في صورة اسم الواقع في التركيب  
والاسم في صورة ارف ارف الاعراب على الاسم اركب **قوله** ولا عوامل معا مائة الى  
البناء حيث ارب في خبر جمل قايما او روي عليه انه ان اراد بالثنية لم يحكم عليه بانه جملة  
لم يملك معا مائة ورجلا قايما ورجلا قايما لا يبدل على اوجه قايما مع الضمير بل الظاهر ان

قوله في المنقول معه

قوله في قوله

الاعراب اما سواها الذي هو علم المركب الذي هو مع الضمير ويصح ذلك غاية الموضوع  
في كثره بر صدى قائم ابوعان الجور بالوصفية هو قائم فقط وان اراد ان يوجد  
قائم بدون الضمير فهو بمنزلة جزء الجملة والوجه الثانية ولا معنى لخبره في ذلك  
وترك اكم اجيب باننا نعلم قطعا ان الخبر في مثل زيد قائم هو قائم مع الضمير وان الاثر  
الجاري على قائم هو الذي اخذنا المخرج بسبب كونه جارا لكن لما امتنع اجزائه على الجور  
ان اجول على الاول ولا سلف ان ما اول عليه اعرابه الذي اخذنا لا يكون مبنيا وليس  
لنايم ومن استحقاق الاعراب الذي اولى عليه هو يقال لا يلزم من اعراب الخبر والاول  
ان يكون المخرج مما هو مبنيا والوصف من اجل قائم ابوعان الجور المركب من علم العاقل  
وما علمه الا انه اولى الاعراب على الخبر الاول لما ذكرناه واما ان يثبت علمه على  
رواية النرج في شرح المقام بان ابتداء عدم كونه جملة على خبره شبهه بالغا عن  
الضمير من غير ان يبين معنى خبره عن الكلام خارج عن العاقلون والتحقيق ان اخبار  
الكلام بالمتشابهة نسبة اصلية معقودة بالذات والجملة ما اشتمل على نسبة  
اصلية مطلقا فاسم العاقل مع العلم بسبب جملة الا اذا وقع جملة الكلام فانها مقدر  
بالفعل ويكون نسبة اصلية اذ وقع في مثل قائم الزيد ان كان مع كونه جملة كلام  
وانما ما عداها فليست نسبة اصلية على سبيل التشبيه بالفعل الا احتمال مع معناه وتوحيدها  
عن الرواية لا جرم في الترميمات فانه يجوز تمثيل حكم واحد بغيره مختلفة او لاسباب  
مبتدعة وفيه ما فيه **قوله** ابوعان في حكم الاثر وكذا زيد عاقل ابوعان منقول ابتداء عن  
الضمير الجور راجع الماعرف المستدالي الضمير وما علمه كذا عاقل ابوعان الا ان  
نقله فزيد عاقل ابوعان بايراد المبتداه ثم ان القطع يكون المنقول الاول  
للاطلاع ما بها ما نش من خصوصية المقام وقد يكون الامر بالعكس كما في قوله  
وابوعان في هذا الدنيا لعمري فان الدعوى من المنقول كما تباعه هذا وقد علم ان  
صعد ما بعاد عاقل المستدالي الضمير العاقل المستدالي التام في اواخره على ما  
ما سبق لعاقل المستدالي الضمير مع ضميره عاقل المستدالي التام في ذلك لفظ لا يميز

ابوعان في خبره

لا يميز **قوله** ولعل سموا او الكلام في ان عاقل المستدالي الضمير ليس جملة بل هو مع ضميره مفرد  
شبهه بالغا منه فالقول بان عرف او الاستدالي لفظ لا يميز ولا جمع كلمة عاقل او استد  
اليه حيث ان لم يقع فيه الكلام وسيأخذ المقام وان كان صحيحا في نفسه على ان العاقل  
اذ الاستدالي لفظ غلام في التشبيه وجملة كما انصت على معنى جعله اذ هو بطريق التيقن  
**قوله** لفظ مثل وعينه واما لفظ بعلمه وشبهه ونكايه انما تعقيل الاستدالي في المعنى المذكور  
ولذا ايدى كرمها ثم الجوز لو وقع مثل وعينه متبدا وتقبصها بالاصالة وان لم يتوهم بها في  
الاراء على ما ذكرتها في هذا العلم ان العاقل لفظ مشتق من قول استعالات مثل وعينه بالضمير  
عليه الا ان قوله في اواخر البحث والبعث لا معنى للضمير في غير الضمير ولا يابا ثباتا في ذلك  
لوقد يكون للضمير معنى مقبول انما الضمير غير الما كما في قوله مستدالي اذا اولى  
معتزلا معين انه يتردد في بهر ما علمه الا انه في ذلك قوله علم العقولية هو من  
الامة فعلت له غير العقول لا يتعدى بقوله الى ان مرادها الضمير مطلق جعل الضمير  
لذلك المعنى بنوع الضميرية وحصل الكفاية في اثبات القول بقوله الى ان ما اضيف  
اليه واذا دلل ان ليس غير من مع بعينه ابا بكر رضي فعلت له غير الضمير ابا بكر  
حصل التوحيش له بانيات الضميرية او الكفاية في اثبات عدم البعض لمن اضيف اليه  
غيره بهذا القدر فيكون لتوحيش اصل الكلام التزم قد **قوله** التزم الثبوت لذاته او  
التميز عنه بالطريق الاول فان قلت او كان المراد ان من كان مع الصفه التي  
هو عليها كان كذا لم يلزم الثبوت لذاته والانتفاء عنه بالطريق الاول غاية  
التوحيش فقلت لو اريد بالكون على الصفه التي هو عليها هو الاشارة الى اصل الصفه  
وان كانت مبنيا اضيف اليه المثل اقول في معنى الاولوية قال انه لما ثبت الفعل مثلا  
لمن يشركه في اصل الصفه فيثبته له مع كون تلك الصفه فيه اقله بالطريق الاول  
ويدل على اعتبار ذلك الصفه بين اضيف اليه مثل لفظ معنى حيث كان المبتداه  
كون وجه الشبهه المشبه به القوي وكل من تعدل وجه الاولوية ان الثبوت له  
او الانتفاء عنه فيعلم بطريق البرهان كما هو حكم الكتاب **قوله** من غير تعدل ان

مطهر لفظ مثل وعينه

سبب الاستدالي

لأن قولك ابوعان الجور  
لفظ مثل من قولك ابوعان الجور

قوله

اشارة هذا العبد معتبره في جميع صور الكليات فانك اذا اعتدت بعقلك غيرك  
والاجود بغير سلب لا تصان بالجوهر من غير معين لم يلزم التصان المحال بل هو اذ ان  
يكون المتصرف بغير افعال الايمان يراو بملكه غير انسان غير المحال بل يصح وجوده  
في هذا الوجود التوحيضي بالمعنى المنفرد اعني ان يكون في الكلام نوع فعاد واما اذا  
اريد به ان معين فقال ان ذلك المعين محتمل ان يكون زيدا وعرا واما ان اريد به  
المطلق فيوجد التوحيضي في ملكه باعتبار ان ما صدق عليه مفهوم المتكلم غير معلوم من هذا  
الوجه حصل فيه نوع فعاد واما في غير غير **قوله** ان لم ينشأ من اعادة التوحيضي  
فاحصل انه لم يقصد بغيره من غير معانيه لما اضيف هو اليه بل اريد به معنى لا ولم يرد  
يكون ذلك الغير ثابتا من عدم اعادة التوحيضي الا انه ليس ثابتا من التوحيضي  
على سبيل الكتابة كما في ضرب من غير ذنب وتوجب الكتابة فيه ان يقال ان هذا القول  
ليس مما ينشأ من كلام في الوجود بل بعض الاشياء السليمة له من جعل غير  
اعادة التوحيضي منشاء له فحين ان اعادة ليس منشاء له ومع هذا القياس توجب  
الكتابة في قولك ضرب من غير ذنب **قوله** لانها من الكتابة المطبوع بها فتمسك الحكم  
ما يطيب بها صفة من الصفات كقولك طوبى لغيري فان المطبوع بها طول القامة  
ان الكتابة تكتسب اقتم ما يطيب بها نسبة الى اثبات امر لا مركبات الجوه و عدم  
البحر لما اضيف اليه لفظ غير و من غير كالجوهر و من غير كالجوهر و ما يطيب بها غير  
صفة ولا نسبة كما في قولك صفة مستوي القامة و بعض الاطراف الكتابة عن كائن  
**قوله** قيل وقد يقدم المستداليه المسور بكل اه قوله وقد يقدم لانه وان على عموم  
عطف على قوله وما سبق وقد يقدم ليعيد فيجيبه بالجر الفصح وما توسطها من الالفاظ  
فقد من تامة المعطوف عليها فان قلت المعطوف عليه معقول فقول بعد القاهر  
و المعطوف معقول قوله اي ما لك ومن بعد فكيف يعطف احداهما على الاخر قلت  
هو من يتل معطوف المتعلقين كما يقال لك ساكر منك فتقول وزيد ان قل وزيدا  
اش واليا لعلامة في تغير قوله كما قال الازهاك لك للسائل ما قال ومن فردي  
فالتقول بانه معطوف على ما قبله من حيث عام ما ذكره بعض اصحابنا في غير ذلك موقعا في ثم

انما هو في قوله

انما هو في قوله

انما هو في قوله

انما هو في قوله

انما هو في قوله

ثم ان الضمير قوله وقد يقدم قيل ان يكون واجبا الى المسد اليه المسور بكل قوله  
سببا في الكلام كما هو المتبادر ومن كلام الترتيب وكثير ان يكون واجبا الى المسد اليه  
مكتبا الا ان لفظه قد لما عادت الى جزمية الحكم وكان ما يكون تعديله لافادة العموم  
هو المسور بكل حرف في الترتيب بيان في الوجود **قوله** لتقديم بغير عموم السلب لم  
يذكر سببا اعادة الضمير كما ذكر في معناه التاخير لان عموم السلب يترك سببا للعموم  
فكان العكس **قوله** يكون معناه في القيام عن جملة الاضافات العبارة ان يقول  
يكون معناه بقوت انتفاء القيام كقوله راعي كلام لم يمت حيث قال المستتر في الحكم  
عن جملة ما يعتبر المعنى اللازم **قوله** قد حكم بفتح القيام ان باتساده على ان يكون المصدر  
من المبتدأ المقبول او مقول معناه قد حكم بفتح الضمير فان الحكم من حيث عموم  
الشيء والاثبات فليس هو قول الباء كقوله **قوله** المستتر في الحكم عن جملة  
من حيث هو محتمل فلا يتحقق عموم صدق مثل لا يملك هذا الخشب الكل مع صدق  
ليس كذلك **قوله** في حال صرحان التقديم في قوله في قوله وهو ان قد يكون ان  
لم يتم في عموم القيام بطريق الاحتمال فقد حكم على نوع العموم بطريق الخصوص ما  
بالبعض بعد ذلك كل لم يلزم ترجيح التاكيد على التامس بل ما ذكره في الترتيب  
فالرابط السابق لا يوجب الحكم على عموم النوع ولا عدم الحكم على نوع العموم وان ذلك لم يوجب انسان  
نوع عام فله حكم على نوع العموم بذلك الطريق لم يلزم ترجيح التاكيد على التامس فيجب عدم الحكم  
على عموم النوع ولا يوجب الحكم على نوع العموم بطريق الاحتمال ويكون ان يجاب بان الحكم على  
اللفظ اعتبارا ان احدهما جعل على اقله على العطف المنفية وان جعلها مضافة للنوع والاول  
الصرح في الاول عموم النوع في الحكم بطريق الاحتمال اخلا دلالة اللفظ على  
الخصوص بالبعض في الاثبات فلي اتمتع اصحابنا بتعيين الالفاظ في عموم الاعوم  
النوع الذي سيرج بناء على اعلم الاعلى والافتقار فيجوز العبد في ملكه الى النوع فيجوز العموم  
فان شئت فاعتبر واسم الاجب كل تحتل محذور ونظايره **قوله** وقد اهل فيها ما ان  
كثير افراد الموضوع فيقول ما قبله واثارة الى ان الحكم في المحل على الافراد المتبادر

ويذكر ان ذكره  
اللفظ في كلياته  
على ان يكون  
اللفظ في كلياته  
على ان يكون  
اللفظ في كلياته  
على ان يكون

انما هو في قوله

ان العبد في قوله

انما هو في قوله

مناف يكون هناك زاد لم يبين كيتها فيخرج العقيدة الطبيعية وبمعنى حكمها على نفس  
الطبيعة كقولنا الانسان نوع **علم** سنا يجوز ان يكون ائمة العقيدة اه قيل عليه كون ائمة  
العقيدة سور الكلية اما سيقم لولم يصح الجزئية وهو مما مر من الفرق بين الارض والسموات  
وبينه بالرفع فانه يمدح على العموم ايضا بخلاف الاول فالحكم بعموم الكثرة الواقعة في سياق  
النوع تحول على الاعراب واجيب بان المولى ان كلما يفيد العموم فهو سور الكلية سواء  
كانت تلك الاعادة في جميع الصور وبعضها كسب المقام وبهناك اعترف القائل المذكور  
بكون الكثرة في سياق النوع مبنية للعموم بنيت كلية العقيدة ولا يفر عدم احاطة ذلك  
في صيغة اخرى كما انه في الموجبة سور الجزئية بهذا النظر ايا الاعراب الا قد سمعنا  
ان الكثرة المنقولة قد يعبر عنهم في الاثبات بجزء من جملته وقوله علمت كلية  
علمت منقولة قدمت واقرت **علم** على ما قال في الاشارات اه اي عدم الحفظ والسور  
بما ذكره العقوم وكون التوحيب سور الجزئية في الجملة على ما ذكره الشيخ ثم ان الشيخ وان  
لم يجزم بوقوع عقوم الشرطية كيف وقد قال ايضا في الاشارات واعلم انه وان  
كان في لغة العرب قد يدل الالف واللام على العموم فانه يدل به على نفس الطبيعة ايضا  
فهاك لا يكون موقع الالف واللام موقع كل لكن لا يتم معق التراجع حيث نفهم  
منه ان الالف واللام يكون سور الكلية على تقدير افا واما العموم والتوحيب سور الجزئية  
على تقدير افا وتعالى المخصوص اذ لا يدخل لاي باب التعميم والتخصيص على وجه الاحوال  
في نفس السوريات بل في نوع التاويل في قوله ان كانت كل كلمة باعتبارها وتلك الكلمة  
والا فقد تقرر في كتب النحو ان الاصل في كل افراد الضمير الرجوع اليه وتذكيره وان  
معناه حسب ما يصفى اليه فلو كان في فعله في التذكير وكل نفس قرينة الموت وبقائها  
**علم** كما اذا قدمت على العقول المنع هذا من على ما وقع عليه الاصطلاح من تسميته من  
لم يفرق ولا يفرق فعلا متقيا فلا ساحة نظر ايا ان المراد تقدمها على مجموع كون  
النوع والنقل المنع لا يعنى التعلق بالآزب ان يجعل اه فيه نظرا لانه يتنفس بسن ما  
اما فقد كل الوراثة كونه معمول للعقل المنع مع انه هاخذ في الشق الاول ولكن ان يرفع

منه ان يكون  
العلم على كل ما  
هو في قوله  
العلم على كل ما

العلم على كل ما  
هو في قوله  
العلم على كل ما

العلم على كل ما  
هو في قوله  
العلم على كل ما

العلم على كل ما  
هو في قوله  
العلم على كل ما

بان العقل المنع هو الذي يدل على نوع بجزءه وبهذا ليس كذلك **علم** فقدم ان  
لان كلا احد من النطاقات الاصلية في التاكيد سيزم كثره الاستقلال فيها وقد منع  
او ابي البحث حيث قال فان عود من بان استقل في كل في التاكيد كثر ما على عقيد ارج  
فكلامهم ولو سلم **علم** وجعل العقول متقيا بل ان لم يجعله متقيا في الصورة المذكورة اعني في  
تقدم المحمول على مجموع حرف النوع والعقل الداخلة من عليه كما يدل به عليه قوله لان النوع  
بال تقدم معموله عليه ثم الوجود عدم جواز التقديم المذكور اقتضاها ان ائمة صدر الكلام  
بسبب من بهتلاف الاستعمال من حيث وفولها مع الاسم والنقل كغيرها بخلاف لم ولن ما  
فانها لا تقتضيهما بالعقل فاما كذا منه فيجوز تقديم ما في غيرهما عليها كما جواز تقدم محمول  
العقل المشتب عليه واما لانها وان كانت في الوضوح على القبليات كما الا انها في  
كثير تفرق فيها فكما يدل ما قبلها مما بعد ما في تلك فرقة بلا ذنب وقولك ان عليك ان  
لا يفرق بين ما بعدها مما قبلها واعلم ان الوجه الذي ذكره التراجع انما يتنفس وبعدها  
لعدم ايراد مثل كل الوراثة ما اخذت في الامتلاء للعدم ايراد مثل ما كل الوراثة اخذت  
كما بينناك عليه وذلك لان المتور في النواحي مع الاول لا انتم النطاقات الخصال المذكور  
من التسمي لان الاول لان حرف النوع داخلة حكما على العقول العاطلة في كل فاما **علم**  
وفيه نظرا لانها جده حيث لا يصح اه النظر منه على ان تعلمه لا يصح الا حيث يولد في العقيدة  
كما شهد به الطبع السليم والحق ما ذكره في معنى البيت لانه الالة الصورة المذكورة على  
نوع العموم وثبوت البعض من قبيل دلالة المعنوم ومع اى بغيره عند عدم المعارض  
موجود في الصورة المذكورة لانه قد دلل على كثره في كل من خلق الا فيقال ان البكتر  
والفرع على ان س بغيره في تكبر او على ان الله تعالى لا يبدل خلق الكفار والاشقياء اى احد  
تجرم الربا وتتم عن الجامعة خلق الخلف الماين الى الذي هو كثر الخلق في الحق والباطل  
تلقين الدلائل والتميز او صفة عند الناس لا اجل كذب من الهامة وبمعنى العقلة والحكمة  
فمراد الشيخ اذا ما دخل في نفس الكلام حيث يتا عن الدلائل الخارجية وجدنا الامر على  
ما ذكره هذا المعنى في غير اعطاف الدلالة على بعض النواحي كغيره في الحكم في بعض

منه ان يكون  
العلم على كل ما  
هو في قوله  
العلم على كل ما

العلم على كل ما  
هو في قوله  
العلم على كل ما

العلم على كل ما  
هو في قوله  
العلم على كل ما

العلم على كل ما  
هو في قوله  
العلم على كل ما

الصور على قياس لفظة قد فتى **قوله** بان قد فتى على التمسك لفظا ان التمسك  
 المستفاد من لفظة والامتصاص الى التمسك من اللفظ في غير التمسك فيغير وجود التمسك في  
 الكلام مع تقدم كل عليه ولا يرد ان امتداد اللفظ في غير التمسك قد يكون باقتضائه في الكلام  
 اصلا فلا يصح قوله عم التمسك على اللفظة **قوله** لما قال ذو اليبين هو عمرو بن عبد وسمي بذلك  
 لانه كان يحمل بطنه بيديه وتبين القول بيديه روى ابو هريرة رضى ان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم في الحفر وسلم في ركعتين فقام ذو اليبين اقصر الصلوة ام نيت يا رسول  
 الله فقال ولم كل ذلك لم يكن فقال ذو اليبين بعقب قد كان في قبل النبي عم مع القوم  
 وغيرهم ابو بكر وعمر رضيهما فقال الحق ما يقول ذو اليبين فقال لا نعم فقام عم واعلم الصلوة  
 ثم سجد سجدين للسهو واستكمل حديثه بوجهين الاول ان قوله كل ذلك لم يكن سب  
 بطابق لواقع فكيف صدر عنه عم وان ان الكلام مبطل للصلوة فلم يستأنفها و  
 والى قول من الاول ان قوله عم كل ذلك لم يكن يجوز من قوله لم يشر به منها لان عدم  
 كون الشيء سببا لعدم شعور فيكون من غير ذكر المذموم وادارة الملازم كذا ذكره  
 الشيخ الكليني في شرح المشرق ويزيد في ذكره باسنادنا وهو ان جوب ذو اليبين  
 بقوله بعض ذلك قد كان وليا واضحا عما ان الحديث تحول مع معناه الحقيقي لا اجاب  
 بما هو فانه من اهل البس ان يعرف براءه الرسول فهو كان من اوله وعم المعنى المجازي  
 جوب من المعنى الحقيقي لا يقال له بعد قصد الكلام المعنى المجازي ايضا لانا نقول برفق  
 سؤاله عم عن الصلوة بقوله صدق ذو اليبين اذ لا معنى لا يقال شرت فالحق هو  
 الجوب الذي ذكره الشريفي في شرح المغتاض وهو ان كل من كان في خطبة الكذب في  
 هذا ويمكن ان يرفع البحث بان حاصل كلام ذو اليبين انكم وان كنتم ما شتمتم  
 شيخه منها لكن بعض ذلك قد كان قطعاً ومنه متعارف كما لا يخفى على المنصف  
 ومعنى ان كان قبل شرح الكلام في الصلوة ما توصلنا بين الالفاظ في اصح ما  
 بالحديث ما ذكرنا في قوله والى ان الكلام الحمد في الصلوة ممن يظن ان ليس  
 فيها لا يبطلها لكن تاويله عند الحقيقة ما ذكرنا وان كان هذا التاويل

في قوله قد فتى  
 في قوله المستفاد  
 في قوله التمسك  
 في قوله التمسك

في قوله المستفاد من لفظة  
 في قوله المستفاد من لفظة

في قوله المستفاد من لفظة  
 في قوله المستفاد من لفظة

في قوله المستفاد من لفظة  
 في قوله المستفاد من لفظة

في قوله المستفاد من لفظة  
 في قوله المستفاد من لفظة

في قوله المستفاد من لفظة  
 في قوله المستفاد من لفظة

في قوله المستفاد من لفظة  
 في قوله المستفاد من لفظة

في قوله المستفاد من لفظة  
 في قوله المستفاد من لفظة

التاويل قد فتى وانشكال لان تميم الكلام في الصلوة كان بكرة وحدث هذا الامر  
 انما كان بالحديث لان رواية ابو هريرة رضى وهو ما في الاسلام وقد رواه عن  
 بن جبير بطريق آخر ووجهه ما ذكره في التمسك ان التمسك انما هو ما  
 ليس ابو هريرة **قوله** عن من الذنوب ان ذنبا هو ان ذنبا لم ينس يقع على العبد  
 ذنبا هو الذنوب بقية المقام بعد ما ثبت ان ذنبا لم ينس يقع على العبد  
 والكثير كذا ذكره السيرافي **قوله** قال الله المصم المعتد في اثبات المطا الحديث  
 وشعرنا بالجم فيه نظر لان المطا هو العاقبة الكلية كما لا يخفى فالتمسك لا  
 يشبهه فيما يدل **قوله** وانما يجمع مما افاد لم يكن التمسك لفظا لا يجمع على جواز  
 الرفع في مسك والمذكور في معنى اللب وغيره امتناع زيد فثبت بالرفع لما فيه  
 من تهمة العامل للعدو وقطعه عنه وذلك غير جائز عندهم الا ان ما نقله الشارع  
 عن سيبويه في قوله قلت كل من فكتت عند ايدل على جواز التركيب المذكور  
**قوله** فقد كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد انما ان  
 الاصحاح شعرنا بالجم على كلا جزاء المدعى انما في كل لغة الشمول اذ او فلت  
 في غير التمسك وشمول النثران لم يكن واقعة فيه او الاصحاح بالحدث فيعني الله  
 خاصة وفيه تحت او لعل ان يقول جوز ان يفيد النصب لذلك العموم على سبيل  
 القطع فعدول الشراء لامة القطع بالمقصود او لا يفيد النصب اصلا ويفيد  
 الرفع على الاصحاح فلا يشبه شي من جزئ المدعى لان المعية فيها الكلية والقطع  
 كما لا يخفى **قوله** ولعل ان يقول انه مفضل الرفع اجيب بان ما ذكره في قول على  
 الاكثر الاغلب وليس بيلج لا بد ليس قول على كرم اسم وجهه فلما بينا الدول كلما على  
 طاعة الرحمن والبر والنعم لاصحاح ان يكون كان ثابتة واجبة في الجزئ بل بيلج  
 قوله فيصدر عنه كلما وهو ما يرد كما هو في معنى اللب واقام لم يكن الحكم المذكور  
 كليا به جاز كونه معولا على لفظ الرفع لم يكن الرفع مفيدا لما قصدته الشراء  
 من شمول النثر كما دل عليه سياق كلامه لما ضارته وانما في غير بانه لوم الاول على

مكان لفظة كان ثمانية

جزء الك من الحدى لا على الاول جواز ان يكون النسب ايضاً مستعمل النعمو  
والعدول الى الوضع لعناية ندرة وقوعه معمولاً لعمال لفظ **قوله** اعترض من علي بن  
الاجيب اه اجيب عنه بان سبويه اعم من الغيرة المشوية لا المطلقة على سبويه  
عليه لانتبذت الغيرة من وجهه اذ ليس بشئ لان قوله وحذف الغيرة من الخبر جاز  
على السعة يدل على نوع الغيرة المطلقة **قوله** الا لا وكيدوا الى المعرفة عند البصريين  
ولذا جعل سبويه كل من في البيت المنفرد مبتدأ لان وكيدوا يجوز الاضغث و  
الكون في كونها كيداً المنكرة كدوة **قوله** في اجزاء ما الضيق اليه عدم ابراز الغيرة  
حيث لم يقبلت في البيت مع ان الفعل جار على غير من يؤول من عدم لزوم الابلان  
عند الامس من اللبس في الافعال وان لزم في الضمات مطلقاً كان الجمله اراه  
بالجمله ما اشتمل على الاجزاء او لا يتركب بكل الاماثل على اجزاء ليحذفها حقيقة  
او على كل حال **قوله** في كسب النعمو او في حكم المتقدم كما اذ حذف الحوكم وبع التاكيد  
على جوده سبويه والخذل او مقدم التاكيد على الحوكم ان يجوز في ضرورة الشر  
كما سبق فان في كل الصورتين لم يتقدم ذكرها الا انها لم يتركوا وذكر كسب متقدمة  
لكن في المتقدم على ان عليه ولو كونها عين معمول لعمال لفظ **قوله** كسب متقدم  
الفاظ على الغيب والافتراء الخطاب لمعين اما غيره الذي ذكره حيث لا هار من  
ضمان متقدم **قوله** كقولهم الى قول الوب ابتداء من غير كون ذكر لفظ او غير  
فقيه اليق وضم الغيرة موضع المظلم بناء على وضوح المراد الكاف اسم في موضع  
المصداق وضمها على الوضع في قولهم وقد توتر عندهم ان المظلم لا يلزم  
ان يكون موصول الكاف بل يمكن ان يستفاد مما في خبره عند **قوله** المحذور  
الابهام ثم التفسير لما سبب الوضع هذا الباب اه جاء في شرح التام التفسير  
وتبا عن ان الربة عن الابهام هذا ووجه المناسبة المذكور هو ان المراد بالطلع  
والنم العام في هذا الباب وهو المبالغة في اراه زيادة المبالغة والتخفيف البهوا  
الاعمال والاشارة النفس اليه ويرغب في طلبه **قوله** والتزم تغييره بكرة

قوله اعترض من علي بن

قوله في اجزاء ما الضيق اليه

قوله في كسب النعمو او في حكم المتقدم

بكرة اه فان قلت في صحيح مسلم من حديث جابر رضي ان ابليس يقنع عرس مع الماء  
ثم يثب سراً وساق الحديث اما ان قال ثم لم يهدم فيقول ما تركت في فرت بينه  
وبين امره قال ما يندبه ويقول نعم انت ما بين ذلك التيمية المحضو واين المحضو قلت  
يخرج الحديث مع ان يكون ناعل ثم مستتر فيه تيمية بكرة كدولة يدل عليها السياق ان  
نعم ما كان او نتم شيطان وانت هو المحضو بالمدح ونظيره في حذف التيمية قوله من توها يوم الطعة  
فيها وثقت ان في الرهفة اهذ وثقت رخصه لكن في كسب من البيت ان حذف التيمية شاذ  
في باب **قوله** رجلا السلطان فانه لو قيل نعم السلطان حيث لا قرينة لا يتسلسل السلطان  
بالنا على تحقيق شذذ العاطية وهو التوفيق الذي يكون الكلام المنفرد للمدح او اللزم العامين  
مع مضمون في الظاهر مما وجه لا ينكر من اول الامر لان مدح شذذ غير منكر من ان الاشياء هي  
او فانه فيه ما يدرة فان قلت في قوله نعم العبد لا يعلم ان العبد ناعل او محضو بالمدح  
قلت لان الآية يدل على ان المحضو محذوف وهو اليوب عرس وانما مستند كسب المحذوف كما هو  
ب**قوله** فمبتدأ محذوف لان ما تقدم فذكره انما على سبيل ما قد رسوا عنه هو ما يجب بقوله  
هو زيد وفيه وجه آخر فذكره ابن عصفور وهو ان يكون مبتدأ جرة محذوف اي زيد محذوف  
ولعل وجهه ان الحذف باجر الجمله انب لكن السبب للفتن هو الاول لا الهذا ان النقص  
تحقيق المدح باسمه في جواب السؤال عنه انه سار عن بان التيمية كسب العاطية فلا ياسب  
الحذف وايضا لانه لا يحذف وهو بالاول السدس وسره هو به ابن هشام في الباب  
الخامس من سورة البت **قوله** لا حق ان عايد لا متفعل معمول عند اكثر النحاة كما هو في  
اشبهه المنفرد فيكون مما نحن فيه **قوله** عرسه بالسبعون اي نازعها الا المصدر لا يغيره بانه  
سبعون وازاعا ومنه سبويه كون التيمية لك كيد باء عايد ومنه التيمية لرفع الابهام وهو علم بان  
قد عاها مصدر يعنى المفعول اي منزها ما بين طولها سبعون فاعا **قوله** وقوله الميم  
هو واهن زيد عالم فان قلت لا كيف يعجز زيد عالم مثلاً ان لا عايد في الجمله الواقعة فيها قلت  
لان هذه الجمله في حكم المفعول ان هذا الجمله او لان عايد العايد ان يرتبط الخبر بالبت  
لان الجمله من حيث محله جملته مستقلة بالاعاوة فالكلمة بوجهها رابطه لم يرتبط بالبتة بل بغير

في الاستلزام

ان حذف التيمية شاذ في باب

ان يكون التيمية في المحضو

قوله لا يحذف الخبر وهو بالاول

اشارة البتراء ومن موقوف بل قد لا يخرج الماير ابطه وكذا لا يخرج العارية كل جلية بلها عبارة  
 عن البتراء في قول زبير منطلق وقوله عزم افضل ما قلت كون والبيوت من قبله لانه لا اله **عنه**  
 يمكن الشان او التقية يشه اما التذكير باعتبار الشان والاشارة باعتبار التقية **عنه** وتناكر  
 ثابته بهذا الصواب فيقول صاحب الكشاف ان العجز المتدبره قوله تعالى ان تعلم الجنة في الشان والتقدير  
 انه تعلم الجنة بركب الشان **عنه** لم يسبق في قول زبير علم تعريف للمعنى في قول اولي زبير علم وقد  
 يجاب عن هذا بان التذكير والاشارة امر تيسر في الاستغناء عن السماع وقوله  
 في عارفة ما مل **عنه** في تفسيره من سب سبوات ان فلتا من فلتا البراعيا والحق وحسن والعجز  
 في تفسيره من سبوات من سبوات وقيل العجز لساها السابق ذكره على المعنى وسب  
 سبوات حال وقيل سبوات سبوات والوجه الاول هو الوجه الصحيح **عنه** يستمكن ما يعقبه في قول  
 الساب ان قلت هذا يحصل التمكن الجاهل من غير ان في قولك لكان زبير علم من غير التزم خلاف  
 ان قلت لان الساب بنهم في قولك لكان من موهبة المطلق بخلاف العجز الغائب ثابته لا يغير منه  
 الا ان لم يربطه في من استا المتكلم واما في ذكر العجز في قوله لكان او غيره فلما ينهم من نفس هذا العجز  
 الوجه فيكون العلم والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة  
**عنه** ابو موسى في قوله ابو موسى هو المحض من المذبح على ما ذكره قوله في قوله والاشارة  
 زايدة والاقرب ان ابو موسى بتدبره في قوله والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة  
 وعلى قوله فوجه اما زبارة في قوله لكان في قوله على ما ذكره قوله في قوله والاشارة  
 قوله في قوله لكان في قوله لكان في قوله لكان في قوله لكان في قوله لكان  
**عنه** انما يعبر في قوله لكان في قوله لكان في قوله لكان في قوله لكان في قوله لكان  
 اشارة في قوله لكان في قوله لكان في قوله لكان في قوله لكان في قوله لكان  
 انما يربطه لاجل التيسير اعني يستمكن قيل لا يربطه لاجل التيسير اعني يستمكن قيل لا يربطه  
 التيسير لاجل التيسير هو الوجه واما في قوله لكان في قوله لكان في قوله لكان  
 فلا يجوز ورده وهذا **عنه** ان الساب ما لم يسبق الفهم ان قيل لا يربطه لاجل  
 كذا ان يربطه بقرينة اخرى والنظر في علم ان فيه لاجل التيسير اعني يستمكن قيل لا يربطه

ووهن في امره عتيبة او او اعلم **عنه** كقول زارت صور بيت عمه ومن نجوم فلان في قوله  
 وبعده الطوق من الشمس في قوله وبعده ما لها الطوق ومن العجايب ان عليك شق **عنه** عليك  
 من حرق الخبز لثاق وقد يشار بقوله في المطلق الى الشق كونه من قبيل وضع المضموع المظهر والوقت  
 سببه يدون السبق وهو مبتدأ عليه باجزة كقولك في الدار رجل وجملة عال من في زارت وقوله  
 للظلام حال من الدواق وقد لا يدع ملاقاة وهي موقوفة والنطاق شقته ليس لها حجة ولا ينطق  
 ولا ساقان تانوز المرأة بها تشد وسطحها وترسلها على اسمها الى الكربة والاسفل الى الارض  
 وقد يربطه بالنطاق المنطوق الذي تشد الى حرة وهي انساب بالرفع لكن الشققة ايضاً بالمرأة  
 سببه ما في قوله وبقاها من الغايا بالنجوم والخبز زارت البيت وسكت بهما والى الحال  
 ان عليها باروقا كقائ من الظلام ان كانت مسترة بالظلام وقد لا يدع ونطاق من النجوم  
 والسرقة شقته من ليزر واللقاق ثوب يلقق من ثوبين قوله كم عاقل كم الجوز المشافة الى غيرتها  
 المفروضة موقوفة الرغ على الابداء والجملة اعني غيبته جفوه لانه لا يربطه عليه  
 معني التذيق التذوق والتذوق اسم الكتاب منزلة الذي فله في زمن قضاة واما اياها في قوله  
 فبقية ابو شمس وان **عنه** كاخرا في اللسان او ما يلا باليهين خالف الشبه وخالف لغيره في قوله  
 الامور الى خالف الشبه وقد عا ابوه الشبه او نزل من حال وغيره **عنه** كذا لا يجيب  
 وفي قوله شمس الجاهل **عنه** كذا في قوله الى حكمه كامل **عنه** ولا يربطه من النسق لان النجوم  
 من اقصاه شمس في شمس المنايرة بين الشقين عما ان تنسب اليه بما ذكره في قوله من البعد ايضا لان  
 البديع هو المخرج والاعية والته بديع السموات والارض اني مختصة كذا ذكره كون العاقل كروما  
 مرادها كثيرة الجزئيات والظاهرة كل من وايضا الحكم البديع هو الامة للزيب لولا كان  
 فند ما يشق او لا **عنه** عطف على كمال النياحة كان الظان يكون معطوف على الاقفاص  
 ويكون كل من التكملة الاقفاص سببا لكمال العناية كما هو في قوله في قوله لكان في قوله لكان  
 اذا آلت العناية بالتمثيل يتصف اسم اشارة سواء قصد به كمال العناية بالتمثيل لاجل  
 عطف على كمال العناية لانه لا يتوهم ورود اسوال المذكور ولا يحتاج الى الجواب بان اسم  
 الاشارة يند كل تميز ولا شك ان التوهم يربطه بزيادة التميز فلو قصد التكملة اعتبر

اشارة الى ان التقية في قوله لكان  
 التقية الكوفة المعنى والسم او يربطه  
 تقول بكسر النون  
 من الامام ٥



التميز فقتصر على التميز وادور اسم الاشارة **قوله** فتأملت كما شجرت ما قبل هذا البيت  
 قوله قبحه وقد عرفت ان البين بانه ساكن ولا يرفع من جملته وما بعده من ان افعلت  
 بها كقولهم قبحه امر من الوقوف وشكر البين قرب البعد والولوية وما كرهه عالية وبيد من قبح  
 في موضع الحال هو الاستيفان او البدر وقد عرفت استيفان جواب هل فترت بمثل المراء  
**قوله** قل هو الله احد الله احد لم يورد العاطفة بين المثلين لكمال لازواج بينهما ما انشأه  
 كالتسمية الا وما توفيق العلم تكبيره بعد علمه بهدية الله توفيق العبدية **قوله** اي ما  
 انزلنا القرآن الا بالكمية التقسية للشرارة وما نزل الا كلمة في الاشارة الى تقدير الجور  
 ما هو صفة له على ما لم يبدى ثم كونه المثل من قبيل وقته الظاهر الا ان اللفظ انما كان  
 به الاول كما يدل عليه قاعدة اعادة الحروف برفا واما الالف بالاول والاولى على ما قيل فلهذا  
 يكون مما نحن فيه لان كلا من التين له حصة على حدة لئلا يشترط لصحة اللفظ فيلحق انه  
 لا اقتباس الى هذا الاشارة لانه الا ان اللفظ من كان القياس الا ان بالعلم ايضا يكون من  
 بالاشارة الى ان كانت في باب من هو و لا ان الاستحسان خلاف الظاهر فيكون الموضع موضع  
 اللفظ والظواهر الكلام فيه **قوله** فمن يرهم هو الجزم من ان من استنماية ابراء للوصل الى الوقت  
 لئلا يشترط المتعاقب **قوله** ان العاصم استنك او روي عليه ان حق العيان ان يقول ان  
 العاصم انما كان لان العاصم لما كان المقصود بالنسبة فيكون هو مرجع اللفظ الى العاصم  
 عن نزهة ما كان العاصم بيان عن التكلم في قوله في التكلم ميلا الى المعنى **قوله** على ان يكون  
 العاصم بدلا من ذهب الالفش والجمهور يأتون ابدراك الظاهر من معنى التكلم والى  
 مستولين بل ان تعقبت البدل من البدل من حيث حقيقة العاقل الحش كمن وليهم مستوفين  
 بالجماع على جواز بدل الحرف باللام من غير الغائب كون الحرف باللام انقضى من الغير  
 مطلقا تدبر **قوله** وفيه ايضا يمكن وصفه قد نبت في هذا باب المقصود في هذا المقام  
 الوصف المعنوي لا التثني النحوي فيجوز ان العاصم ايضا يمكن من الوصف المقصود من  
 الاطلاق ان يقول وفيه يمكن من وصفه ايضا كما ان كان او غيري كما ان حال من الرسول ومن  
 موهوبة في محل النصب جزا الكاين والعايد محذوف ان كانه والتمتصق بامتاع حروفه كان

في قوله قبحه امر من الوقوف وشكر البين قرب البعد والولوية وما كرهه عالية وبيد من قبح في موضع الحال هو الاستيفان او البدر وقد عرفت استيفان جواب هل فترت بمثل المراء

في قوله قل هو الله احد الله احد لم يورد العاطفة بين المثلين لكمال لازواج بينهما ما انشأه كالتسمية الا وما توفيق العلم تكبيره بعد علمه بهدية الله توفيق العبدية

نعم عليه ابن هشام وعاصب اللبابة وغيرهما واجب بانه سماع سمع على خلاف  
 القياس ولو قيل كانا مائة وما عدلهم اما من لم يفتح اما ما ذكره ابن جرير في كزوف اي هو  
 انا او غيري او بدل من عيان يكون من قبيل السقاة العقم المرفوع المنسوب كما استعملوه في ما  
 ان كانت النقصه اسم من الاقناف **قوله** هذا المعنى نقل الكلام ان هذا التفسير مستند في كلام  
 السكاك ولو لانه لا يمكن جعل الشرايين بطلان الفعل في اللفظ **قوله** فيج العيان او في اللفظ  
 لان معناه عن الحكاية الى الغيبة لا يقتضي بهذا القدر الانتقال عن الحكاية الى الغيبة ونسوه  
 بين **قوله** من بينه الى شماله والفرق ظاهر **قوله** وبهذا يشترط كلام المصنف في اللفظ اي  
 باشارة المذكور وجه الاشارة الى ان جواب سؤال اوردته لان من انحصار الاقناف  
 عنده في خلاف متفق الظاهر لا يقتضي بقوله عنده يشترط بالانحصار عند الجمهور كما يفسر به فيما  
 بعد **قوله** نظنه في حقه انظره في معرفة الالف او الاشارات من طرف او اوردوه وبالي  
 التبريد من طريق النوب اذا عرفت به بعد طرما كما كان جديروا انشاها بالنتيجة في السرور  
**قوله** فيها ان زبد انت وعرفن رجال قيل فيه نظر لعدم ان الالف المعنى في الالف التبولان  
 اخباره عن من شئ لا يتغير من معنى واحد بل ينظر في مختلفين **قوله** كمن الزود في قوله  
 العياها الفه يوم النفل حارة على حاله لئلا يقع قال ابن مالك في شرح التسهيل اعراب  
 الذين في الالف المشهور يقولون نظر للزود استنوا على اللسان كقولهم اوهي لغة من  
 ايها فان قلت ما ستر في ان الذين على هذا الكثرة بل ثبت بلا حيز بل لانه في الالف من  
 الزود اياها في جميع الحالات قلت قيل ستر فيه هو انه حاله في الالف مشبهة بالزود في  
 واللام المتوفى على قول ومثابه لها على القول بان توفيقه بالهدى في الالف فانزوا  
 عدم ظهورها فقط في صلاة البتة كيدايه و عرف السرفيق او سترها بها فيما هو سبيبه  
 بالزود وانظرها في حاله الاعراب لان شبه الحرف النسخ يتم الا ان العياها تفرح في  
 صيغها كما في صيغة او اناه صياها و يجوز ان يراد الاقناف المطلق بقرينة العياها  
 ففهم في الوجهين على النظرية - ولتأمل ان يكون عياها منقول لاسم المصنف من قبل ان  
 بن ما وتنبيل بتبيل ومنقول وهو محذوف اي جبريم وان الالف نصب على الحال ان

وسبح الاقنات شجاعة الغريبة

في قوله قل هو الله احد الله احد لم يورد العاطفة بين المثلين لكمال لازواج بينهما ما انشأه كالتسمية الا وما توفيق العلم تكبيره بعد علمه بهدية الله توفيق العبدية

في قوله قل هو الله احد الله احد لم يورد العاطفة بين المثلين لكمال لازواج بينهما ما انشأه كالتسمية الا وما توفيق العلم تكبيره بعد علمه بهدية الله توفيق العبدية

في قوله قل هو الله احد الله احد لم يورد العاطفة بين المثلين لكمال لازواج بينهما ما انشأه كالتسمية الا وما توفيق العلم تكبيره بعد علمه بهدية الله توفيق العبدية

الرسالة في بيان ما لا يخفى على من تأمل في كلامه  
في بيان ما لا يخفى على من تأمل في كلامه

من غير ان او ما استعمل في لاجل العادة وعامل المعنى فيكون النون بعد رواجها طارئة وكذا اليوم  
مع العدى والمليح فيجوز الجائز من الالواح كما في ملكة الصلاة والترانيم والتمثيل **ص**  
بعد التبريز بطريق اخرى بالنسبة الى الطريق الاصل المتدرج على الاطلاق **ص** وما سبق  
ان بعض الاوهام **ص** انه قد سبق ان الاسم الظاهر طريق الغيبة ملائمة في التبريز مع  
تمتق الالهام في الابهة ولعل المتوسم من كلامه على ان الظاهر وان كان الغيبة الا ان  
النداء للخطاب **ص** اما الالهام كسببة التي جردت اليه على كرم الله وجهه  
والجردة الاسر كانت مائة بنت اسد لولده وابوطالب عاتق سمية اسرا  
باسم ابيها على قدم ابوطالب كره هذا الاسم سماه عليها وبعد هذا المصراع  
السلام بسبب كيد السندرة **ص** وهو مع ذلك فيهم عند التبريز مع ما للكلام  
اه فيتمت لان الالهام الموهوبه في عين الكلام فلا وجه للتبريز لانه الالهامات من  
الغيبية الى التكملة وفيه تغليب جانب الغيب على جانب الظاهر كما سبق في قوله وانتم قوم  
تمثلون مع انه يورث عليهم بل انتم تمثلون لان الغيبة كالقصة في جواب العارفة والاسماء  
الظاهرة كلها غيب سواء كانت موهوبة او موهوبة من غيره في شرفه التبريز فلو كان  
في اشتراك ما ذكرتم فيها مما وقع في كلامه يوجب المداخلة بالبداهة **ص** والظواهر  
ليكن بالاعتدال بين الالهامات التي هي من الغيب والظواهر التي هي من الظاهر والفرق  
والشعر والحوال من يلهه او لا يلهه المتعلقة بمانت والباء الذي جاء هو قتل النبي بالاسد  
كيفية كذا في شرح الشريفة للمختار وقيل في شرحه فذكر الخبر من قبل قوله ملك  
بقرير فلا يكون التقات وبقيت بانها كانت بينهما في اشد رايه اشرف  
الكشف في ورويان بين التبريد على معارفة المتبرع للتبرع منه تبرت عليه ما تقدم  
من الممانعة في الوصف ومدار الالهامات على الحارة الغيبة يتمثل ما اراد به من ارادة الغيبة  
في صورة اخرى غير مستحسنة بسبب ظاهرة ويوترق فكر ما نقله العاقل يعني من ان عداوان  
جنين وابن الوثير فكلوا بان ليكبر بزيه وليس بالتمتات فاصواب ان ليكبر ان قل  
على الالهامات لم يكن بقرير وان عداوان لم يكن التقات كما ذكره العاقل المستحسن

لاستمراره في المشهورات الالهامية لانه انما  
لاستمراره في المشهورات الالهامية لانه انما  
لاستمراره في المشهورات الالهامية لانه انما

الالهامات هي التي لا يخفى على من تأمل في كلامه  
في بيان ما لا يخفى على من تأمل في كلامه  
في بيان ما لا يخفى على من تأمل في كلامه

في بيان ما لا يخفى على من تأمل في كلامه  
في بيان ما لا يخفى على من تأمل في كلامه

في الخواشي الكفاية ان يمد المذكور حيث لا يخفى ان يكون منهم الالهامات لا شتر اظم  
فيه سبق التبريز بطريق اخرى كما هو مذموب المورود في المورس في الالهامات خلق التبريز موهوب  
كما لا يخفى على المنصف **ص** او يكون كس في فكره في النظرة لكونه على الوحي من ان  
اعتبار من كلام صاحب الكشاف في توزيع الالهامات على الالهامات **ص** بل هو خطاب لمن  
يعتق الكلام اه فان قلت لو كان كذلك لوجب في قوله ان قد ذكره الله الذي تشبه فيه ان  
يقال فذكر الذي قلت مذكوره في الجواب على الاحتمال او يكفي في قوله فذكره فذكره فذكره  
لم يخل بعد في كلامه لا يخفى ان في موهوب الاستدلال على كون الخطاب في قوله لا يخل  
الكلام لا يلحق بالاول والاحتمال فيكم فغيبه حيث او يذم خطاب اثنين في كلامه  
من غير تشبيه او جمع او عطف وسمي في ذلك التبريز بطلانه على ان ينفذ ظاهره مذكوره  
في التبريز من ان افراوه الكاف ما اولئك هم العاصفون لا يمنع عطفها على جملة ما جردوا  
وان كان الخطاب بها الالهامية لان افراوه كافي في الخطاب المتصل باسمه الاشارة جارية في خطاب  
الجماعة كقوله توتم غنونا عنكم من بعد فذكرتم كلامه **ص** قلت نعم ولكن الم لا يتولى  
ومالي لا اعبد الما طوبون لا يخفى ان المتكلم بهذا الكلام اعني وامالي لا اعبد الاله من موهوبه  
بل المراه وما لكم لا تعبدون لكن ايراز الكلام في موهوبه الما صهي سنة ويريد من هم على سبيل  
التوسيف يستلطن لهم ويدار بهم والعابن المخصوص بوجه لا هذا الالهامات التوسيف  
والالهامات من المراه اول الكلام الما طوبون **ص** وهذا الخطاب مثل المتكلم  
في قوله من بنا وبقائه يعني ان كلامه في قوله موافق لاصل المقصود من قوله الم  
المذكور هو المتكلم وقوله جاز في يرافقه وان لم يقصود بيان رجوعه الى الله هو الما طوبون  
مشاهير على معارفة فانهم وقوله اليه ترهبون يوافق هذا المقصود ولكن من حيث  
كونه كل من خافه لا لسبب الذي قبله يكون على خلاف مقتضى الظاهر التحقيق **ص**  
وقد قطع المصنف بان واره العجز اجد لما قوله من بنا وبقائه **ص** فهل ان بكر  
كان له في الالهامات في الالهامية الاصل التي لا تخفى في لفظه الذي هو  
على فضل الماسور به لان من يرتكب سيئ العبادوة وفيه ازالة الاحتمال به لان قوله

في بيان ما لا يخفى على من تأمل في كلامه  
في بيان ما لا يخفى على من تأمل في كلامه  
في بيان ما لا يخفى على من تأمل في كلامه

في بيان ما لا يخفى على من تأمل في كلامه  
في بيان ما لا يخفى على من تأمل في كلامه



ان ما ضل به والسبب الضلال والارتجاج وهو ركانة اراء الفلك في وقت طرد الظلمة **مسألة** فنظرا  
 اخص من تشبيه المور لانه اعتبر فيه ما اعتبره المهور في قوله اعني وحدة المي طرد العائدية العامة ففرها  
 للمهور للبدل على اعتبار انهم بهذا التبدل المي طرد الاول لو لم يكن سائما لمخفا كما المستوي الى  
 غيره لم يوجد الالتفات وان كان سائما خلق تلك العائدية لوهدة الساحة الكافية فيها وانما قول  
 الشارح فيما سبق غير ما يرتب به المي طرد نظرية لثنا طرد النظر الى الابعث الغائب **مسألة** سهل  
 نزل نكح البيت اوله **مسألة** بين كنهه من فسيو كنهه من نيل منها نيل الرمال الملوذ نزل نكحكم ان  
 الكناية هي الهمزة يوضع فيها النبال ويشد بها اللسان على وسطه والنبل الاول السهام  
 والهمزة من النبال والنبال بمعنى النفل وقد نيل بالهمزة نيل والهمزة نيل والملك مظهر ملك  
 كانه قول معنى العائدية والالوك بنوع الهمزة الرسالة **مسألة** وزهق ابا طر اى ذهب ليعال ذممت  
 نفساى ذهب وهو **مسألة** حرف الله قلوبهم الاية وارفة في حق المنفذين وقد كانوا من الله  
 قلوبهم فتح الايمان تشبها على الفرق ومثله شايح روح فالمراد بقوله تعرف الله قلوبهم على الايمان  
 فالمراد بقوله تعرف الله قلوبهم عن الايمان تشبها على الفرق ومثله شايح روح فلما قيل  
 للمي طرد **مسألة** نعم الفرق التقرب بالحق كرسية بين والتم بالتماء كرسية بين  
**مسألة** مع كان اطلاق البيت والمراد اطلاقها بالبحر على فوت في ذكر اليوم وانفقت في مقتضى  
 ان يكتفى **مسألة** والمراد بالعارف الاسنان ما بعد الشيطان والتم بالتماء كرسية بين العارفين  
 قاله ابو نصر وقال ابن السكيت العارفين النياب والفرس الذي يليه قال بعض العارفين  
 ما بين التشبه الى الفرس وان كان يذكراه الفرق بين المعنيين ان يكون المذكور محلا مستقلا  
 ليس له بشرط ان يكون بلذات الاول وان اذالة توهمه من الكلام السابق شرط  
 في ذلك دون الاول **مسألة** فلا جرمه يمد البيت حرمه اشع ثم ما اذا اقلته وموت الرطل  
 اذا **مسألة** فطقت كلامه والاسم العرم بالهمزة اي بترية او اهدت قد سبق  
 ان النظرية اذا كانت مضمونة اللام بمعنى الاهداش في الاكثار فيقعة فيكون بمعنى  
 بترية وفي ما ذكره الشارح فكيف بين **مسألة** بلا صق اليه متعلق بالابتداء والاضاع  
 تشبيه الالهام وبالنايم واينس الالهام في وجه استق مكنية ومثلية وبوزن يكون

لا يمكن ان يكون الالهام  
 ان العائدية العامة للالتفات

اللام الام الاجل ابا طر اللام مع لاجل الالهام اليه ثم هذه العائدية العامة التي ذكرت  
 المطلق الالتفات سواء كان على مذنب السلكي والجمهور لا ينطبق على ما ذكره يكون ال  
 فيها حصة الباري جل وعلا تعالى عن النش ط والابتداء والالهام فهو ذكر شيئا  
 مما يصح في حق بقية البنا كان انب وتوحيه بالمراد من ان الكلام الالهام في الالهام  
 صلاحي لان يقصده هذه العائدية بالنظر اليه نفس مع قطع النظر عن الموانع التي روية بلينغ  
 وقد جفت موانعها في المي طرد لانه متعود للتحقق والباقي في بلطايح واخذة على المقصود  
**مسألة** على طرد الالهام وهو ان يجرى النظر في جري الكسوف المنفصلة له كقولهم ويوما شهدناه  
 سماء وعامة ارفع شرح الكسوف للقطب لبث شعري لم يجعل هذه الالهام في حقيقة نكح  
 كقرب اليوم قلت ليحليل فرفني المباشرة لان قولك فلان مالك الدهر وصاحب الرمان ابلغ  
 من قولك مالك في الدهر وصاحب الرمان **مسألة** والمفعول في ذوق دلالة على التقييم  
 قبل عليه لو قيل مالك الامر كله يحصل الولاية على العموم اوجب بالمنع مستندا باصطلاح حمل  
 الامر على المخصوص او التاكيد بطل بالنسبة الما ذلك المخصوص وان فيه فوت الاختصاص  
 المط **مسألة** بانواع النعم الدنيوية والافروية النطانة حمل المرعى على المنع بالنعم الدنيوية  
 والمرعى على المنع بالنعم الافروية ووجه ان المرعى ابلغ من الرجم لما فيه من زيادة البناء  
 له كقطع وقطع في عيشه لا بلغة باعتبار الكثرة كما قيل يارحمي الدين لانه يجمع المومنين والكا  
 ورجم الاخرة لانه يخص المومنين وقد يلاحظ الابلغة باعتبار الكيفية في الرجم على المنع  
 بالنعم الافروية لانه اطلاقها على جميع احوال الدنيوية فحقيرة بالنسبة اليها **مسألة** اي ذلك  
 الغير ان يقال ان خلاف مراد الالهام ان قال الى جانب المنع لو يصدق على خلاف مراد  
 انه الغير بل **مسألة** ان غير ما له **مسألة** كقول القبطي اهل القصة ان القبطي  
 ان لم يوافق في سنان مع جاده من الاوكيا وكان الاوان او ان احرم فذكره في الجاه  
 فقال القبطي اللام سوء وجهه واقطع عنقه واستغنى من رده في جرحه في ذلك فاحضر  
 القبطي وبه دة فقال القبطي **مسألة** اردت بذلك احرم ثم قال في الجاه لا عليك  
 الا اقر القصة فانظ الى ذلك كما ودة القبطي فذكره في الجاه بعد الاستدراج

ح

ذكر في تفسيره ان النوم من طلوع  
 هو الامة من طلوع الشمس الى غروبها  
 ومن طلوع اليها الى غروبها ثم هو  
 الوقت لفة ليلا ونهارا طالبا كان او قفيل  
 والمراد بالامة الوقت لعدم الشمس

ان مالك الدهر ارجع من ما في ذلك

فر

ذكر الامام في التفسير الكبير عند الكلام على  
 قوله كرسية بين العارفين ان كرسية  
 صادر عن ان هذه القصة وقعت بين مسلم  
 صاحب الدولة وبين سليمان بن كسرة ويحتمل  
 الكسرة والهمزة على م

وز

والاسم طردا وعكس واجب بارة بان كثرة الاستعمال بارة بغير الوصف في الابدان و  
 غير من التباين بالحقبة ومن يبره بالجمي زبوز او اخر ان بان زمان الحال معتبر على  
 القيمة للموضوع بالجزئية والاختصاصية من التمكن وقد يقال ان زمان الحال بالنسبة  
 اما الاعتبار الكاري على الصل الوصف لا الية منه لكن بعض ائمة الاصول هم قوا بان اسم الفاعل  
 مشتق من المعنى والاسم في الية بعد مجاز القول فمما يشتر به بالقيمة وكذا  
 ان تفرق بين مذهب اهل العوية والاصول وانما بان قد صرح صاحب المنهاج في كون الافعال  
 لا على متعلق الظن قيل الكنية على ما سبقت فكيف يصح قوله اسم الفاعل والمنفعل في عالم  
 مجازي والى زوال الكنية اوجب بعد تسليم علمه فيها بان المقصد كبره بان كون عالم  
 غير موضوع له فقصدته فيما اراد بها مجازا وظهر منه الحال في الزمان اريد بها كنية  
 لشيء ركز المعنى في الكنية في كونها غير مرسلة عما بين يديها كذا ما مل وهو ان  
 فاية تالزم من وجود الشارح كون اسم الفاعل والمنفعل مجازا في المستعمل والوشت  
 بهذا التدرج لكونه الامثلة المتكورة من خلاف متعلق الال على المعنى المقصود عنهم  
 كان كل مجاز ركز وليس لفظ **معناه** وكذا الحال عند الاكثر من الظان من الاله ان  
 اسم الفاعل والمنفعل حقيقة في المعنى ايضا عند الاكثرين واليه ذهب الشافعية واخبار  
 عبد الله بن ابي شيبة وقيل في زوال الية في الحقيقة وقيل ان الفعل مما لا يمكن ان يكون  
 والمشتق من كونه حقيقة والآخر **معناه** العكس من كنية المبراب فعلت فانه  
**معناه** ما هو موضع البتة انكرة سواء كانت حقيقة او حقيقة سواء كان قوله قول  
 الناسح او بعده من ان كون الجزئية لم يات في الجملة الجزئية في كلام العرب وانما الية  
 الاستثنائية فقد جوزة سبويه حيث زعم ان من ايمان ابو بكر وكم في حال كرمه  
 ما بعد ما قرنها وان كان الامر قد تغيره بالعكس وما زعمه في شرحه في كنية من  
 انهم اتفقوا على ان من ايمان ابو بكر فهو سبويه فان قلت قد ورد في كنية الجزئية  
 كونه في ان اول بيت وهذه للناس للذي بيته وهو قوله مررت برجل الفيل منه  
 ابو فان سبويه على ان الفيل في قوله قلت لان الفيل ابيض من باب العكس

في قوله مررت برجل الفيل منه  
 في قوله مررت برجل الفيل منه  
 في قوله مررت برجل الفيل منه  
 في قوله مررت برجل الفيل منه

سئلوا سئلوا

في قوله مررت برجل الفيل منه  
 في قوله مررت برجل الفيل منه

سلم

ان قيل ولو سلم فيمكن من قبل العكس كما سئفت او تشبيه العكس بالركب على طريقة الاستشارة **معناه**  
 من الاضداد وهو من الضد بالتحريك وهو العطاء **معناه** من صفته ان فيه من القولا  
 بالكسر وهو ما يوثق **معناه** لا ولا بحاله اما لعدم الية الكون ما ياب له او لعدم الفيدة فيه  
 بالنسبة اليه **معناه** ساء لو عن السبب روى في الكثرة في غيره ان السائل اسان وهو مما ذن  
 جيل وشعب بن غنم الانصاري والاشان اقل ما يطلق عليه ليج عند جماعة منهم المشرقي  
 فلذا قالوا سئلوا بلفظ اليج **معناه** حيث قالوا اما بال السهلان كدلالة هذا القول على انه  
 سئلوا عن السبب دون الحكم خلق جدا كما اشار اليه في شرح الكثرة في **معناه** فاصوب بان اللفظ  
 اطلاق الوصف على كونه فغله كذا على سبب التشبيه والجماز باعتبار كونها على طرف الفعل و  
 الا فافعال التوكيد ليست معللة بالاخر من عند **معناه** والصور افزع واما الية التي وقع  
 الفعل فيها فصدق علم يذكر فيها اليوم بل ينظم تلك الية وتفتح في الصور وتضعف وتوقفا  
 سر اوه بجم والتشبه على ان من القرآن ولذا لم يبق في قوله **معناه** كونه ان الية  
 لواقع ان الجزئية **معناه** وان يكون في لواقع ليقع ببق هو المخرج مستقيم  
 لان اللام مخرج المعيار على الالم والمفروض كون الال استعمال والواجب هو  
 تشبيه ان التحريف المذكور في سبب البصرية ما ذكره في كتاب النسخ من ان اللام رجا  
 يكون في جزئية التا كبر كما في قوله **معناه** وان ركب ليحكم بينهما **معناه** فكذلك ولكن  
 فيها من الولاية على يمكن الوصف او كانت في اوجه الجواب في اهل السنة  
 بكذا ولما توجه عليه النظر لما رايه بقوله **معناه** والاعلام بعد على نظر بان  
 يقال لا يخفى ما بين الاستقبال بقوله **معناه** في جملة التساوت بينهما وبينها  
 المتك في الولاية على يمكن الوصف وبقائه لا يكون التبعير عن المستقبل  
 بانظرها من خلاف متعلق الال كما لو سلم للجمي قوله **معناه** فكذلك لا خلاف  
 في ان اسم الفاعل او المنفعل موضوعان لزمان الحال فيلزم توريث الفعل

في قوله مررت برجل الفيل منه  
 في قوله مررت برجل الفيل منه

سبويه شرح

كلمة في...  
الشيء...  
الشيء...  
الشيء...  
الشيء...

والسلام فيما هو جوارح الاصل بين المتباين هو انه اذا جرد كون المتباين نظرية في الجملة  
استقامية على ما وقع به الشارع في شره المتفاح ووجه تكلم المسند من هذا الكلام على ما  
سيأتي لم يوجد عار من جهة اللفظ الا اعتبار العقب في قوله اقبله كان امك لكونه جملة  
استقامية مع انه لو جرد اللفظ لان اللفظ المراد منه واقع في الجملة وهو جملة يكون الجذر  
نفس الاسم المتضمن كاستخدام لا في كل جملة استقامية فتدبر **قوله** اقبله في معنى التزوق البيت  
لللفظ في بن عمرو بن سليم الشقي من قيده يمدح به زفر بن عارض الكلاب وقد كان يمدح  
له فاطمة واعطاه ماله وزاد مائة من الابل والالف في ضياء على الطلاق وهو منضم  
ضباغة اسم نبت صغيرة للحدود وقوله الوواعا بتقدير المضاف الى موقوفه الوواعا في  
العيان التوديع عند الرجوع والهمم الوواع بالفصح والمراد الدعاء بان لا يكون مداع وذا  
**قوله** لان المروءة على اهلها اذ قال اهلها اشارة الى ان المروءة على غيرها لا يكون  
ذا ادراك اذ كان المراد بالوفاق المعنى الجازي المعنى جبره الايمان بالمروءة على لامعناه  
الحقيق واعلم ان كون مكره في الناقه على الكون من قبيل العقب قوله حاشه منهم الجودى  
والكسوف والزكري وفي كتاب التوسعة يعقوب بن اسحق ان عكس المسال المذكور وهو ان  
الكون على الناقه معلوب وقال آية لا عقب في واحد منها واحضاره ابو حسان **قوله** فانك  
لا يات بعد هول البيت الحول السنة ويؤيده انه يروى اوله فانك لا يفرق بعد تمام هول  
رجل ناسبه كان يقول لمن صحى فانك لا يات بعد موت هول سالها ربيت لسبكي  
من شريف او وضع لان هذا هو الذي كان يمنع الاديان ما يدعون وقد ذهب فارح البيت  
في هذا الموضع المفسر في النبل من في الضعف والخارج مثل العوقا وبدل على ضعف ما في  
الحدائش ما بعد هذا البيت ولقد كان اسافل بالاعلام وما في اللوم واقسط البني واعدل  
العبد مني الي قيس وسبق مع المعجزة الثالث وما في اللوم استعاره من قولهم ما لي بغير  
يبيع موحا اذا حفظت امواجه والني ركب السون وتخفيف الهمم الاصل وعاد بجمع هار  
وابا قيس قبلي اراد به ابا قابوس وهو النعمان بن منذر ملك العرب لكن هذا المصنف  
الي يقين ترقيم قبلي اراد به قبلي الذي بركة شرفنا اتمت الله لك والمعجزة تانيت السبع

وهو الجيني من الرجال يقال رجل جين اي ابوه فخره ويرون سيمس اي غير عتيق والعشار  
بكر العين المملو جمع عشر بضم العين والمدون الناقه الخ التي عليها عشرة الشهر من يوم  
الرسول في الحلي وما حصل المعنى **قوله** ان اسم كان فيم والغير موقوفه وان كان عابدا الى المكرة ولذا  
يجوز عليها وكلام المعارف يقال في تفسير الغير العابد الى من ما في قوله اعظم شيئا ما  
ذلك الشيخ لا شيا **قوله** واخر موقوفه فان قلت الجذر من الجملة لا امك والجملة لا يكون موقوفه  
قلت كان امك ليس بجملة اذ لا ضمير في كان عابدا لتقديره لانه مفسر بجان المقدر ولا ضمير فيه  
فكذلك مفسر لان المفسر المذوق يجب ان يكون مثله من غير زيادة عليه فان لم يكن ليس الا امك اي  
موقفه **قوله** والمنع انطيا كان امك من العبارة ان يقال كانت امك لان الفصل  
منها ما نوت جيتي من الاله مابين بلا فصل لكنه نظر الى تقدم الخبر المذكور في قوله  
كالغير الواقع بين المذكر والمؤنث لذات واحدة في غير زمانية وتذكير ثم اختيار  
ما وافق نظم البيت **قوله** في التنزيل كقولهم من قربة اهلكنا بها نجا و  
بأسنا اذ المنع باه باه اسما فاهلكنا بها لان الياسي يكون لبيبا لانه يملك  
يقدم عليه لكنه تكلم الكلام مبالغة في تعلق الاله يملك بهم كانهم اهلكوا قبل جتي  
ايها الا العذاب الهمم **قوله** غير نفي العقب لكما لطيفة مقبولة مع كونه طلاق  
مستحق الظاهر هو غير مقبول الا لئلا ياتر ما يلزم من الملائمة ايها وقع **قوله**  
هفت نامة وبقا نصف جفته مملوءة بالشرب والمواهي كذا في شرح الايضاح الا  
قراي وهو غلط فاحش تشا من تحقيق السمن بكسر الهمزة وفتح الميم بالسمن  
ينفع السمن ويكون الميم فان بعض آيات العقيدة صرح في انه نصف نامة  
كما قال فلما ان اهدت تشان عنها فصارت رقة تقولا الجزا عا عرقا ما يبر  
البراء جها ناسا عليها اذ تبا عا وعلما منها تشبها تشبها لكن تنزل  
للسر الطلاع **قوله** فلما ان فبره البيت **قوله** كما طبت في العوا بطقت بول  
طبت والمنع اربا واصل كذا في البيت من بكسر العقب لانه القدر كالمائة  
السباع لا بالبعكس **قوله** ان الطعان المقلد بالتبني كذا في الصحاح وفي الاسكس  
من لوقت تشبها وذلك لكونه في الابل  
في السنة السادسة

الشيء...  
الشيء...  
الشيء...

الجزاع...  
الشيء...  
الشيء...

السابع بالكتابة يطبق به الظاهر **البيان** لما قيل ان يقول انه متضمن ان يندرج اليه ما سلم  
 لكنه لا يلفظ بهذه اللفظة في المنجبه او المقتضى من التبيين التكميل فانه بالتكثير يكون مستقيا  
 بل التكميل هو من المنجبهات فالحق ان هذه اللفظة باردة وان البيت محمول على التبيين التبيين  
 مع الاطلاق والتمسك بالفتى السابع بالمدن على طريق التبيين فلما كتب **البيان** على  
 ان حال من التبيين ان مررت لكون اللفظة فيها نظرية فلما تفرقت المشافرة **البيان** اقتدام  
 غير وراي كجرب والمجرب مثل المحسوس والمرس الذي قد جرت به الهلته فان كرسه الواو جعلته  
 فاعلا لان العرب تكلمت به بالفتح **جاء** لان ما قبله من الالف يدل آه البيت لفظا  
 بين النبي وما قبله **جاء** كمن اجعلنا الامام من غير ما يوم الوصل بحام ولقد اراد في السماع  
 زر عن يمينه مرة واما في خفضت جدر من وفي الكافي سبعة او عنان بحام ثم الضرف  
 الركون اليس والايام بالفتح قبل الحاء المهملة وبالعكس التاخير عن الحرب والوطني الحرب  
 بالكره الموت وادان فينبو المستكلم من الروية والدرية على وزن الفعيمه صلته بتقديم  
 عليه الطمن قال الاصمعي ان محوزة عن اسم بفتح الجاء بوقية دخول من طلبها و  
 من بين اعي الراقلة على عن زاوية عن ما كمل ولا يتداه الغاية عند غيره قالوا فاذا  
 قيل فعدت عن يمينه فالفتح في جانب يمينه للملاصقة وجلا فيها فاذا اجبت عن يمينه كون  
 القعود ملاصقا لاول الناهية وهي في البيت مستقلة بفعل ول عليه الكلام اي انما  
 الريح من جانب اليمين ولم يتوجه لليس والظن تقويدا على علم العلم بالمعياره واورد  
 قوله او عنان بحام يفتح الواو **جاء** بضم واو على ان لم اوجب كفتح لم الفتح فيه نظرا لابلين  
 كون قد خرجت فتح بضم واو كما ذكره بل الظاهر ان يكون بمعنى القيد على فتح به في نحو المرض المستدل  
 عن الامام المروزقي والمعنى وقد نكحت من الاعداء ما اردت لم ينالوه مع ما ارادوا في حذف  
 المنقول قصد الا التبع نعم كان المناسب ان يقول ولم يجيب الا انه يكون من قبيل **البيان**  
 الجوزي فيلزم **جاء** والوجه المرفوع ما ان ربه الامام المروزقي آه فان قلت يلوح من هذا الكلام  
 ان يكون الجوزي الالف والياء في الفتح والفتح بفتح مع انه لا يلزم الفصل فيه بين الحال وذيها  
 فاسر في ذلك قلت السمع فيه هو انه اذا جعل صدى البصرة حال من البصرة لم اوجب او **جاء**

نسخة من كتاب...  
 نسخة من كتاب...  
 نسخة من كتاب...  
 نسخة من كتاب...  
 نسخة من كتاب...  
 نسخة من كتاب...  
 نسخة من كتاب...  
 نسخة من كتاب...  
 نسخة من كتاب...  
 نسخة من كتاب...

فيها فيهم من انهم صدى البصرة خارج حال كونه جروما او حين الغاية اياه فكله لعله  
 صار كذلك بعد الحاجة وبعد الغاء لسبب كونه جروما فيكون الكلام قاصرا عن اعادة المعنى  
 واذا جعل حال من البصرة انصرف يكون الكلام قاصرا عن هذا المعنى فلذا افتتار **جاء**  
 المرفوع في كمن لا يفتي ما قبله من التفسير لان كون بصيرة اليع كان عليها انما يفتي **جاء**  
 بالووجه لا باليد اذ في هذا الاصل في الجاء على ما هو الملازم لقوله اقدم غروا **جاء**  
 جرب بالاضافة في كلهما ان يقال وصف الاقدام بالقدوم اذ رقا الا ان اقدم ما كان  
 له حال كونه غروا وصفت بصيرة باليد اذ انما ان راية وبصيرة امر حدث بعد التوجه  
 لا ما كان له قبل تدرت الامور والتر عليها **جاء** قول ضيالي بن عمار بن اليرضي قال الغافل  
 الخي خياست في الارض خياست وخياست اذا اختبوت فيها وقد ورد امثال هذا التركيب بان **جاء**  
 اما نقل قول لعل او اي اختبوت بول اذا اختبوت ووجه ما ذكره لكون الخياست اذ لم يجر  
 خياست مستمرا صفة المكال بل على صفة المتكلم فامل **جاء** ومن يك مس بالمدنية رحله اسبت  
 من شرطية حذف جزاؤه واقدم غيره مقادير من يك المس بالمدنية رحله فليس في الالف  
 امس لان غريب والغريب عازم على الارحال ويك اهله يكون حذف الواو لا اجتماع  
 السكين الخاص من سقوط حركة النون من الشرطية وحذف النون ايتم تحقفا كقوله  
 استحال هذه الكلمة وقيل شبهها بالتثنية وفاعل المس اما ضمير اجمع الماسن والجملة المجهولة اي  
 رحله بالمدنية حال من رحله بالمدنية متعلق باسم **جاء** لا متعلق بالعطف على اسم ان قبل  
 معني الجزع عند البصرة لان العامل في خبر البصرة عظام هو الالف **جاء** في خبر ان غفل  
 عطف قبل معني الجزع على اسم ان والمعطوف عليه مرتفع بالالف **جاء** اجتماع المثنى من  
 على اثر واحد وهو رفع الجزع واما عند الكوفة فالعامل في خبر ان هو الالف **جاء** كان  
 عاملا قبل دخولها فلا يلزم في العطف السابق **جاء** اهدا على اسم ان هذا  
 عند بعض النحاة ومنهم صاحب الكشاف المعطوف عليه في مثل هذا على ان اسمها واستدلوا بالحق  
 الالف بان الكس هو الذي كان مرفوعا قبل دخول ان وهو قوله كلكم وفضلوا كلكم بالفتح  
 بقى على كونه مرفوعا لكون كلكم مستعمل النون كس بان اسمها وهدا لو كان مرفوعا على كلكم

اخبارنا است احوالنا

2

وهو مبتدأ وليس مبتدأ لعدم خبره عن العوامل المفضلة وفيه نظر لانه باعتبار الرفع  
لان ان باعبارها كالمعتاد كذا في شرح اللب المشهور كذا في قوله ولا يلزم ارتفاع الجذر بما يلزم  
تسليمين فيه حيث لان الجذر المقدر يعطف على الجذر ان يلزم كونه خبرا لان لازمة العطف  
الاشريك في حكم الاعتراف والوجوه في جواز الوصل والتسليمين يكون من تعضا بها والمنزلة من الخبر  
لمبتدأ المعطوف على الجذر باق بجاءه وعاجبه ما يقال ان المعطوف على خبر ان  
في التفسير المذكور معطوف عليه باعتبار عمله وهو الرفع ايضاً لان الرفعين المختلفين بالاعتبار  
كالضم في ذلك من حيث هو جازيكون المعطوف خبراً لمبتدأ الجذر لان وبقره انه لو لم يجز على  
هذا يلزم العطف على مفعولاً عامليين مختلفين **قوله** والحد في خبره لاجزان لان قوله الخبر  
لا يجوز ان يكون خبراً لمبتدأه او لا يدخل في اللام على خبره لان اللام زائدة كما قيل  
في قوله ان كان هناك ان كان ان كان ان كان ان كان ان كان ان كان ان كان  
الليد او يحيى من قبيل ام يحيى بجزءه وشدة الرفع لعقد الجعاء وبيان الرفع صار هو  
و في الآية وفي آخرة المبرود الكسرة غريب فيكون في المعنى هو اللام على الخبر الذي  
وهو ان يكون الصابون معطوفاً على الخبر المتصل فيهما فان العطف على الخبر المرتفع  
المتصل بل انما يكون خبراً عندهما **قوله** راحة الله عليه  
عليه وارتفع هذا على ما قطع به صاحب الكوف في بان فيه في الرفع وهو حذف الخبر في ذلك  
الوجه مخالفة امرين بهذا تغيير الموضع و بان من سبب سبب في قوله زيد وعرفه قائم ان الخبر  
الاول محذوف ويمكن ان يعارض الوجود الاول كقوله معترضة بان في تغيير الموضع كقوله  
شريفه فيجب اختيار جانب البلاغة **قوله** كونه من بين المذكورين فضلاً الى آفة  
الصابون على التواضع بالتميز و بدونها على الاعلال ان الخارج من من حيث اذا  
نوع وهم قوم فهو عن غيب اليهودية والغرافية وعبد المملكية فهم مشركون وذلك  
كان بين المذكورين فضلاً وفيها اقوال آفة واعلم ان المراد ومن آمن في الآية من صلح  
منهم الايمان فلا بد ان المذكور في صدر الآية الذين آمنوا وليست يصح ان يقال من آمن

لكن الجواب الصحيح على مذاب  
الوجه

وفي الآية وفي آخرة المبرود الكسرة  
وهو ان يكون الصابون معطوفاً على الخبر  
المتصل فيهما فان العطف على الخبر المرتفع  
المتصل بل انما يكون خبراً عندهما **قوله**  
راحة الله عليه

ومنهم لان المراد باع الهمد والحمد والحمد والحمد والحمد والحمد والحمد والحمد  
آمن من آمن وبشت على الابان ومات عليه الخبر المحذوف للصبايون كقوله والمؤمنين بالصبايون  
فان قيل يعطى الصبايون التسمية بـ **قوله** وهو الاول محذوف عن ان يعطى  
الموصوف في هذا الموضع **قوله** واللا يجر زلولة خبره الاول على الجملة من غير غير الموصوف  
اي قوم راجع اليهم بـ **قوله** في ذلك مكيلاً ما بهم وقد تكلف بعضهم على البيت في ضم  
ان من لتعريفهم وان راجع غيره وفيه نظر لان في ذلك مكيلاً ما بهم وقد تكلف بعضهم على البيت في ضم  
قوله ان من في ذلك مكيلاً ما بهم وقد تكلف بعضهم على البيت في ضم  
وزمروه الا لان والحق ان المحذوف والاصل عامر من محذوف الواو اجزاء منها بان في قوله  
او العاشرة وهو سواهم ولو لم يكن اسماً لكان **قوله** وكذا قوله وما كان في البيت اوله  
فما عطف الصبايون في قوله وما كان في البيت اوله **قوله** وكذا قوله وما كان في البيت اوله  
المراد من المذكور خبر من الله وخبر الاول  
محذوف لان مراد هذا على صدره من قوله  
ان من في ذلك مكيلاً ما بهم وقد تكلف بعضهم على البيت في ضم

ان من في ذلك مكيلاً ما بهم  
قد تكلف بعضهم على البيت في ضم

ان من في ذلك مكيلاً ما بهم  
قد تكلف بعضهم على البيت في ضم

واشار الى الخبر الاول لان الكلام والكامر المنه من الكلام بقرينة السياق  
وانما يجوز ان يكون بعضه بقرينة من الكلام بقرينة السياق



منه عند اى الكلام عند جعله بربا خبر الوالدى وسئل خبر كان قد روي **عنه**  
 بين خبر منى البيت وازيت اى السنه والمخير الملتقى من قولهم نزع الانا بالسكر  
 نزع اى امتداده والترخه انا ومعه بين زايده الشيا فى كان من اجود العرب  
 مدوحا لعترا اذا نعت على محمد بن ابي بكر المرادى فى بيان الحكمة ان ستم عشر  
 معن ولم يتفق له اليد وسبيله وكان شديد الحجة فقلت على فبنت ايا جوده من  
 نابع معانيها فبليس ايا معن سواك شفيق والقاه فى الماء الذى تجوى ماداره  
 كلما ايسرها معن وادخلها وقراء البيت الذى عليها اسحق الشاعر واعطاه  
 مائة الف درهم ووضع خبثه تحت بساطه وكان كل يوم يفرغ الخبث من  
 تحت البساط ويقرأ البيت ويعطيه مائة الف درهم حتى اكمل الشا عراب  
 مائة الف درهم فى اربعة ايام وذهب فى اليوم الخا مس فلما طلبه من اهل  
 فقال كان حقا على ان اعطيه كل يوم مائة الف درهم حتى لا يفتنه فى الخبث  
**عنه** كقولنا كان زيدا فابا وعمر فاعدا قال الشرح فى بحث الحالة المقصده  
 لترك السنه من شح المفتاح فى عطف مفردى جملة اخرى كما ذكرنا كان زيدا  
 فابا وعمر فاعدا وقتى من يريد ان فى هذا العطف اشتباها بفتح فاعدا  
 لان عطف اى على زيد يوم كونه مستورا اليه بقا **عنه** عطف فاعدا على ما يوم كونه  
 مستورا لزيد وتلك الرقة انا يتفرغ عطف من جوده كونه مشتبا لزيد كونه اسم  
 كان وفي عطف فاعدا مجرد كونه من ركا بقا على كونه خبر كان فليس عطف احدهما  
 حده مقصود ابل ما خذوا مع عطف صاحب ليرتبط احدهما بالآخر الارتباط الذى بين  
 العطف والمعطوف عليه ولو عمل العطف على تقدير العامل دون الاستيحاء لكان ال  
 الظاهر كذا اقصه فى شرح حواشى المفتاح بغيره في شبهة بصورة المسئلة التى ذكرها بالتحال  
 المذكور حيث اذ لو قدر بعد حرف العطف كلمة كان عاملة فى عمرو والرفع او فاعدا  
 لم يكن الا من عطف الجملة على الجملة وان لم يتدر يكون مما عطف المفرد على المفرد لكان  
 مثالا للمسئلة اذ ليس فيه جملة لا عطف المفرد على المفرد ان من احدهما على المفرد

بسم الله الرحمن الرحيم

منه عند اى الكلام عند جعله بربا خبر الوالدى وسئل خبر كان قد روي **عنه**  
 بين خبر منى البيت وازيت اى السنه والمخير الملتقى من قولهم نزع الانا بالسكر  
 نزع اى امتداده والترخه انا ومعه بين زايده الشيا فى كان من اجود العرب  
 مدوحا لعترا اذا نعت على محمد بن ابي بكر المرادى فى بيان الحكمة ان ستم عشر  
 معن ولم يتفق له اليد وسبيله وكان شديد الحجة فقلت على فبنت ايا جوده من  
 نابع معانيها فبليس ايا معن سواك شفيق والقاه فى الماء الذى تجوى ماداره  
 كلما ايسرها معن وادخلها وقراء البيت الذى عليها اسحق الشاعر واعطاه  
 مائة الف درهم ووضع خبثه تحت بساطه وكان كل يوم يفرغ الخبث من  
 تحت البساط ويقرأ البيت ويعطيه مائة الف درهم حتى اكمل الشا عراب  
 مائة الف درهم فى اربعة ايام وذهب فى اليوم الخا مس فلما طلبه من اهل  
 فقال كان حقا على ان اعطيه كل يوم مائة الف درهم حتى لا يفتنه فى الخبث  
**عنه** كقولنا كان زيدا فابا وعمر فاعدا قال الشرح فى بحث الحالة المقصده  
 لترك السنه من شح المفتاح فى عطف مفردى جملة اخرى كما ذكرنا كان زيدا  
 فابا وعمر فاعدا وقتى من يريد ان فى هذا العطف اشتباها بفتح فاعدا  
 لان عطف اى على زيد يوم كونه مستورا اليه بقا **عنه** عطف فاعدا على ما يوم كونه  
 مستورا لزيد وتلك الرقة انا يتفرغ عطف من جوده كونه مشتبا لزيد كونه اسم  
 كان وفي عطف فاعدا مجرد كونه من ركا بقا على كونه خبر كان فليس عطف احدهما  
 حده مقصود ابل ما خذوا مع عطف صاحب ليرتبط احدهما بالآخر الارتباط الذى بين  
 العطف والمعطوف عليه ولو عمل العطف على تقدير العامل دون الاستيحاء لكان ال  
 الظاهر كذا اقصه فى شرح حواشى المفتاح بغيره في شبهة بصورة المسئلة التى ذكرها بالتحال  
 المذكور حيث اذ لو قدر بعد حرف العطف كلمة كان عاملة فى عمرو والرفع او فاعدا  
 لم يكن الا من عطف الجملة على الجملة وان لم يتدر يكون مما عطف المفرد على المفرد لكان  
 مثالا للمسئلة اذ ليس فيه جملة لا عطف المفرد على المفرد ان من احدهما على المفرد

منه عند اى الكلام عند جعله بربا خبر الوالدى وسئل خبر كان قد روي **عنه**  
 بين خبر منى البيت وازيت اى السنه والمخير الملتقى من قولهم نزع الانا بالسكر  
 نزع اى امتداده والترخه انا ومعه بين زايده الشيا فى كان من اجود العرب  
 مدوحا لعترا اذا نعت على محمد بن ابي بكر المرادى فى بيان الحكمة ان ستم عشر  
 معن ولم يتفق له اليد وسبيله وكان شديد الحجة فقلت على فبنت ايا جوده من  
 نابع معانيها فبليس ايا معن سواك شفيق والقاه فى الماء الذى تجوى ماداره  
 كلما ايسرها معن وادخلها وقراء البيت الذى عليها اسحق الشاعر واعطاه  
 مائة الف درهم ووضع خبثه تحت بساطه وكان كل يوم يفرغ الخبث من  
 تحت البساط ويقرأ البيت ويعطيه مائة الف درهم حتى اكمل الشا عراب  
 مائة الف درهم فى اربعة ايام وذهب فى اليوم الخا مس فلما طلبه من اهل  
 فقال كان حقا على ان اعطيه كل يوم مائة الف درهم حتى لا يفتنه فى الخبث  
**عنه** كقولنا كان زيدا فابا وعمر فاعدا قال الشرح فى بحث الحالة المقصده  
 لترك السنه من شح المفتاح فى عطف مفردى جملة اخرى كما ذكرنا كان زيدا  
 فابا وعمر فاعدا وقتى من يريد ان فى هذا العطف اشتباها بفتح فاعدا  
 لان عطف اى على زيد يوم كونه مستورا اليه بقا **عنه** عطف فاعدا على ما يوم كونه  
 مستورا لزيد وتلك الرقة انا يتفرغ عطف من جوده كونه مشتبا لزيد كونه اسم  
 كان وفي عطف فاعدا مجرد كونه من ركا بقا على كونه خبر كان فليس عطف احدهما  
 حده مقصود ابل ما خذوا مع عطف صاحب ليرتبط احدهما بالآخر الارتباط الذى بين  
 العطف والمعطوف عليه ولو عمل العطف على تقدير العامل دون الاستيحاء لكان ال  
 الظاهر كذا اقصه فى شرح حواشى المفتاح بغيره في شبهة بصورة المسئلة التى ذكرها بالتحال  
 المذكور حيث اذ لو قدر بعد حرف العطف كلمة كان عاملة فى عمرو والرفع او فاعدا  
 لم يكن الا من عطف الجملة على الجملة وان لم يتدر يكون مما عطف المفرد على المفرد لكان  
 مثالا للمسئلة اذ ليس فيه جملة لا عطف المفرد على المفرد ان من احدهما على المفرد

ظرفا وان لم يرد في ظرف المقدور بغيره المذكور يعني ان في السابقين يعود زمانه فيضيق  
وظرف لا ولكن ان يتعلق بربوبية غيره وجهان اخران ذكرهما سرف **قوله** اي يلو  
او قيل المهمل الكثرة **قوله** لا يرجع لهم سلام الرجوع مستغارة المهمل بقرينة  
المقام **قوله** لم يسن اوله بقرينة عدم السن مع وجود تقدير وجوه القرينة واما  
الحوار على تقدير استقامتها وفيه نظر والظاهر ان كلمة او للتخيير في التثنية لان ما لم يسن في قوله  
البلقاء لم يرد عندهم **قوله** لانها الحافضة من تخصيص الظاهر بعينه انما كانت في قوله  
تحت بناءه ان لا تظن **قوله** لو يملكون يملكون قيل فيه بل هو بين المنزلة والمفسر  
وهو غير جائز فالصواب ان يقول تقديره لو يملكون يجب بانه يمنع على ما نون تقدير  
صاحب الفتح في حين جعله الفعل في قوله لا يملكون على تقدير لو يملكون يملكون  
لغاية ان لا يكون حذف الاول اختصارا او راديا بان قوله او المقصود من الاشارة  
بهذا الظاهر المقدر بان هذا الجواب اللغوي الا ان يكون اول كلمة كلامه من بابا على تقدير  
السكوت ولما كان غير مرضي عنده طول في اول الكلام الا ما هو في رده من كون  
ان من افعال **قوله** فيه دلالة على الاضيق وان التامس بهم المقتضون  
بان الشيء المتبالي فيه حيث هو ان يرد قوله في انهم يملكون في صورة المتبالي  
والجواب قياسا انما عرفت انما بعد اختصاص الملك بالمتكلمين واما اختصاصهم  
بالتم التباين المخصوص قطعا كما لا ينبغي على المنع نعم لو اختلف الشرط في يملكون فقط  
الامر انهم بان يكون التقدير انهم لو يملكون فكل الاختصاصي بالتم وعناية ما بين  
ان الياء في بالتم واظنة على المقصود عليه لا المقصود وقوله وان البس بس  
تفسير قوله على الاضيق في حصل المعنى وانه اعلم انه لو كان ملكا للمدين عنده  
بكم فاسمك حسنة الا اتفاق ولانك انه يدل على كون كم متباينين في التسم مقتضون

لما كان المقصود من الاشارة

مقصودا بين عليه لا يتعدون الى خلافه وان لم يرد على ان التسم المتبالي مقصودا عليهم  
اولا دلالة على الآية الكريمة على ان غيرهم ليس بهذه الهيئة حتى يفهم ذلك فقام  
**قوله** وزج حذف المسند اليه الحرف في قوله وهو ان الوجود المذكور في قوله  
حذف المسند اليه على حذف المسند اكثرها اعماليه بالنظر الى المسند المخصوص  
اعني الجمل او الوجدان المسند للمخروف حاصل لم يتبع الا الوجود الاول والثاني  
وقد يرد حذف المسند بان المسند اليه اقوى ركن في الكلام واظن في اللاحق  
اليه فرق اللاحق الى المسائر الاجزاء ولا كذلك المسند فانه كالمركب الربوي  
بالنسبة اليه وحذف ما هو كالمركب او لا وارجح ويحار في ان المسند محط الولاية  
فلا ياسب **قوله** وقلة على حذف المسند او موافق له اما كتب اللفظ فلان  
الفرض في كل شئها محكوم به والقرينة انه اذا صاحب الانسان مكرهه ان قيل بهذا  
معارضة بانه كثير ما يقول الانسان اذا قيل عنه عند صاحبه مكرهه ما امرك  
في هذا امرى جبره فيقول او اذا فعل الامران فلا يصح اهما قرينة **قوله** على وجه يكون  
المبتدأ او موافق او لا قيل هذا معارض بان الاصل في الخبر الكبير المحض محل الكلام  
على وجه يكون الخبر كقوله محقق بان يكون المقدر فغيره ليجل اول اللهم لان  
بمعنى كون اصل الخبر التشكيك المحض **قوله** وليس المعنى على هذا على انه ابل من  
الجدع وبث ان اوله في قوله اما اول فلانهم اذا فهم من الكلام كونه في الخبر ليجل  
من العبر الغيرة ليجل فتم كونه من عدم المعبر وهو الجدع وبث ان كونه بالظن  
الاول وسلكه طريقه البرائة فتم من البلاغة واما ثانيا فلان مثل هذا الخبر  
لازم في تعريب المبتدأ ان المقصود من الكلام العيد والزيد سواء في اللاحق  
او المعنى والعيد ناظر الى من ما يتا به في فهم من قوله امرى جبره ليجل ان امره ليس  
بجبره وليس المعنى على ذلك على ان امره ليس الجدع وبث ان كونه على انه

لما كان المقصود من الاشارة

ومن جهة اخرى تخرج حذف المسند اليه  
وهو ان على الفرض في هذا المقام سزاوية  
حيث يترك العبر في قوله على حذف المسند  
اتباع الاستعمال اليه من رده الله

20





فيكون فكره فيكون فيكون فيكون  
يكون فيكون فيكون فيكون  
فيكون فيكون فيكون فيكون  
فيكون فيكون فيكون فيكون  
فيكون فيكون فيكون فيكون  
فيكون فيكون فيكون فيكون  
فيكون فيكون فيكون فيكون  
فيكون فيكون فيكون فيكون  
فيكون فيكون فيكون فيكون  
فيكون فيكون فيكون فيكون

دكان يحق القول او الاستقبال لشيء الشارح  
معنى ونظا لانه ان كان بعد الماضي فيمنع  
لانظما و يشابه المضارع لفظا وان كان يحق  
الحال او الاستقبال يشابه المضارع لفظا  
ومن لفظا يشابه الماضي لفظا  
فيكون فيكون فيكون فيكون  
فيكون فيكون فيكون فيكون

وتشرع المواقف المشرفة في الفصل  
الذي عنده تشرق الشمس الى الشرق  
العاشر ان جوابها بالفاء تليق  
ويشرب بالجو ارمته رحمة الله

فيكون فيكون فيكون فيكون  
فيكون فيكون فيكون فيكون

منه ما عاين عاين فيقولون انما نقله من  
اعني قوله ضايع على خصوصية فانهم في قوله وليكن ساكنهم من خلق السموات  
مكت و وقع الكلام جوابا بسؤال متكرر محقق قرينة على حذف السند والخطاب بهذا الكلام  
حذف فيه السند من قوله فيكون ساكنهم من خلق السموات الا ان لم ينعقد في غيره  
ما ذكره في غيره من السند على القرينة وعدمه في الاصحح الحاد وما واذا و في الخطب مما لا وجه له  
عاصد من ان لا كره من زيادة تقدير السند لثما ضيق فقط الخطاب باختلاف العوا  
والاموال في هذا الوجه في بعض المواضع وذكر السند مع الحاد في الخطب والقرينة في بعض  
سنتن السند في نفسه ومنه قوله في بل ضحك كبير بين يديك وهو ان ما ذكره من التبريق  
يكون سببا لذكر المسند لكون السؤال فيها السمية لفظا ومعنى والخطاب فعلية محضه لما لم  
في عدم سايه الخطاب او صورا في هذا الصنف وانما له **حذف** في حصول التعبد دون الاك  
ممنوع اذ اوصول التعبد من التركيب بطريق كونه حاصلا على معنى ان يستفيد الخطاب  
ذلك ثم هذا الشارة الى وقوع ما يوجد في الايضاح من ان التعبد يحصل بقا الو  
ملا حابة الى الذكر ما حصل في ذلك ان يهدم السند كما وصفت السند متلا اذ كان  
متيقنا من المسند اليه وانما فقد التبريق فلا واو الا في ذلك وكان هناك قرينة في الاصحح  
ان لم يتركه فيهم استله ان المسند اليه وانما فقد التبريق فلا واو الا في ذلك كان كونه مستق  
عنه في الظاهر من كونه حيث كان فقد يتوجب من ان يعلم برقريرة في الاصحح  
الفصاح هكذا وقد التبريق من المسند اليه بذكره ومراله ان التبريق في الجمل بالتركيب وجود  
القرائن اتوى من التبريق الى فعل لم يوجد في القران ما عدا وقد هذا التبريق في الجمل فذكره  
فقد يوان ما ذكره في النص على تقديره و ارد عليه في سبب في الاصحح في الجمل فذكره  
وجوده القرينة فيحصل الاصحح في القرينة والحق انه عطف فان التبريق به في ان كل  
والاستندة في لفظ الكلام كيف يحصل شيخ من بين القران وكذا الكلام في غير **حذف**  
تلكون غير سببين مع عدم اقامة تنويك الحكم اعترفت عن على الجمل الواقية في القران  
تفرق في الية احد غير سببين ولا ينعقد تنويك الحكم في غير ذلك الا في الاصحح كونه بالادب

ان صوار ذكر السند وهذا في قول الخطاب  
سواء على اختلاف بين الخطب بالكلية الا ان كان

واوضح من هذا التبريق في الاصحح  
الكلام من باق في العاقل الخ التبريق  
ان كلام في ذلك التبريق في الجمل  
بدون التبريق في الجمل فذكره  
وجوده في الجمل فذكره

فيكون فيكون فيكون فيكون  
فيكون فيكون فيكون فيكون



اصولية وهذا لا يقتضئ ان يجعل فاعله في حكم العدم وانما ذلك لو لم يعتبر اشتغال  
علم النسبة اصلا وليس كذلك كما لا يخفى على المصنف **وهو** في الجملة عبارة المص  
او هو لا حول زيد منطلق ابوه في قوله **وهو** فاعله في عبارة المص  
دون عبارة المص قوله وقال اذا التفسير فيها او حصل له عليه بان  
المسند فاعله سواء قدر انظر بالفعل او باسم الفاعل فاعله التعليل  
تقدير الفعل وايضا قد ذكره والوان الخبر اذا كان فعلا للمبتدأ مثل  
زيد قام لم يجر تقديره والواجب عن الاوضح ان ليس المراد ان لو قدر بان  
الفاعل لم يكن مسندا فعليا بل ما كان المعبر في المسند الفاعل هو الثبوت  
الحقيقية او انتفاؤه ولم يكن ذلك ظاهرا في قوله في الوارز زيد او تقديره  
فيما يكون ثبوت المسند اليه ثبوت حقيقيا الا انه قدره بما هو المختار  
وعن الثاني بان سبب عدم الجواز لا لتباعد الفعل

الاول في الاما اش رايه ان فعل الممنوع من اير او بالفعل ما يكون مفهوم  
من غير انساب المانحة انشا بالكلية كقولنا بالثبوت للمسند اليه او انتفاء  
وهذا المبدأ من عبارة في تفسير الفعل واما ما يقال من ان هذا السبب يقتضئ ان يكون  
المنطلق في زيد منطلق ابوه عند اسكان قبيل المسند الفاعل وقد جعل من قبيل المسند  
السبب فيكون لان بالانساب الالانساب الذي يجعل التبيين كلمة لا الانساب  
الذي للجملة فتأمل رحمه الله عليه وسلم

بالفاعل ولا التباس منها لان الظروف غير ممتدة فلا يجوز اعماله على المختار **وهو**  
كان المسند في المثالين جملة ويحصل التقوى ان قلت ما مر في عدم اعادة زيو قائم  
للتقوى حاصل في زيو في العار وانما في الدار قلت التقوى في التقدير حاصل  
اذ التقدير حاصل وصحلت بالفتح وصحلت بالضم وهذا كاف في الاعادة **وهو**  
لم يجر التركيب لان مستقر ان جعل مبتدأ يلزم وقوع المبتدأ مرة مع انتفاء الخبر  
وان جعل خبرا يلزم تحقق الخبر بلا مبتدأ او ليس من شانه مقدر واما قال حتى يكون فاعله  
مر فوعا به لان مذهب الكوفية الذي في الكلام عليه **وهو** وجميع ذلك ضبط لا يتناهي  
على ان بين الامثلة امثلة الا فراد المسند **وهو** لم يغير لان المثال ونفسه ضبطه اراد  
بالتفسير التفسير المتعارف وهو ذكره كرم كعب تعبد في ال على ما به الموقوف والافتقار  
توزر في المعقل ان قوله كوزيد ابونا توقيف بالمانحة في التحقيق **وهو** ويمكن ان  
يفسر بانه جملة علقته اه رد عليه الفاضل المحشي بان هذا التعريف يقتضئ ان  
تعرف او لا كون المسند جملة حتى يعرف كونه سببا مع ان جعل السببية اهتدى  
صاحبة معرفة كون المسند جملة يقتضئ ان يعرف او لا كون المسند سببا حتى يتوصل  
الى معرفة كون المسند الكلام جملة لا لما بل كتبت هذا التفسير قايما عنه بعض الافاضل  
بان النوض بيان مقدمات ايراد المسند السببي وجملة يكون المعنى عما انه اذا  
تقدم جعل المسند سببيا او تقدم تعدي الحكم يؤدي بالمسند جملة والافيد في يزداد  
فذكر الجملة في تسمية المسند السببي الذي تقدمه حالة معقبة لا يناء المسند جملة لا  
يؤدي الى المحذور اصلا وفيه ان قوله المعقبة مكية المسند كون المسند جملة  
علقته على ما هو محال به المعنى لاجل عن سماحة **وهو** هو ان يكون مفهوم المر  
المسند مع الحكم عليه ان ارجع الغير الى كون المسند سببيا فقط وان ارجع  
المانس المسند كالتحجج الى تقدير اى ذوان يكون كذا وقوله مع الحكم عليه بين  
على ان كل جزء من اجزاء الكلام عمن كان او فضلا قد حكم عليه ضمنا بما هو  
له فالمسند مثلا حكم عليه بانه ثابت للمسند اليه والمفصول بانه وقع على الفعل

منطلق  
قوله قالوا انما كونه جملة فالتقوى  
او كونه سببيا

الفعل واعلم ان بعض الامثلة التي اندرجت في تذييل شرح السبب خارجة عن  
توقيع الكلام مثل زيد مررت به وما بعده او ليس ما بعد الفعل اعني فاعله  
معلق بما قبله بسبب ما يخرج من الامثلة عن ضابطة الجملة مع كون المسند  
فيها فيها جملة وقد يجاب بالالتزام التقدي بناء على ان الضمير مطلقا يفتقر الى  
المبتدأ فاما في تسمية الحكم فتح على ما سبق وانتم تعلم ان كون الما زيد جملة في  
هنا الصور لم ينشأ من قصد التقوي حتى اذا لم يقصد كان ايضا مسندا الى زيد  
ولكن يكون مفردا كما في انا عرفت كذا ذكره فاحصل المخرج في شرح المعناج  
**قوله** او يكون المسند مفعلا يستدعي الاستواء الى ما بعده اقول ما يجب  
الفاظ اوكس الحقيقة والمحال يتناول زيد طالب ابا اذا المال زيد طالب ابوه  
واما جيرا اذلك لان الوق بين المسندين يجعل احدهما سببا دون الاخر فكلم  
ورد لمنع الحكم بين طيب بل زيد وطيّب نفسه وان كان مستقادا من جهة  
ابيه فان قلت فيهم من التغيير ان المسند في زيد طالب نفسه من المسند  
السبب مع انه في زيد طالب فعل والوق الحكم لان الذي لمسند اليه الضمير كل  
من المثالين نفس زيد في الحال اجيب بان الضمير لاصفار الشخ السابق ما  
علاسا والاذك الخاص واما النفس فليس في ملك الحنابلة فتأمل **قوله**  
مطلقا بما قبله لسبب اعلم ان التعلق قد يكون اضافة المضمير كقولك زيد  
انطلق ابوع وقد يكون باضافة المضمير عند فعل زيد اضما ضرب مثلا يمكن  
يلزم ان يكون ضرب سندا سببا بالنسبة الما زيد واخصا معا **قوله** فالاول نحو  
زيد ابوع مطلق او رد عليه ان المسند في منزلة زيد اضما عموما ويشكل صعبا سببا  
لانه لتعلق ذلك كالمبتدأ لتعلق اثبات اجيب بان يؤان جميع لعمري  
مفهوم صحة تعلقه بزويد او كما يصح زيد منطلق الوب ومنطلق ابوع يصح زيد من  
اللاخ ابوع و اسم اضما لعمري **قوله** ولا يخفى انه سهو والا كان المناسبا قال  
العاقد المحض وايضا لا يصح في ضابطة الافراد المسند الما قبله ثالث يخرج به

وانما يعبر عن ذلك بتسمية فعله السبب  
لكن اول المسئلة تام بالوجه المذكور  
السبب في الكلام لانه لا يكون في ذلك  
الجملة فانه لا يكون في ذلك  
الجملة فانه لا يكون في ذلك  
الجملة فانه لا يكون في ذلك  
الجملة فانه لا يكون في ذلك  
الجملة فانه لا يكون في ذلك  
الجملة فانه لا يكون في ذلك  
الجملة فانه لا يكون في ذلك  
الجملة فانه لا يكون في ذلك  
الجملة فانه لا يكون في ذلك  
الجملة فانه لا يكون في ذلك

ثم انطلق ابوع لان المسند سبب فعله كما عرفت وليس المعنى من نفس  
التركيب فتوى الحكم فلا يد من اخرجه بقيد آو ويورد على ظاهره ان المسند اذا  
لم يكن فعليا فقد خرج عن ضابطة الافراد والمسند بتدله فعليا كما في ضابطة الافراد  
الما قبله آو وعامة ما يقال في الجواب ان السلب في قوله ليس متوجه الى القيد اعني  
ان كعمته فيعيد ثبوت الاصل اعني ضاملا بعين ان انتفاء الفعلية عن المسند المذكور  
انما يصح عن حقيقة واماعى زعم المتوهم منه فعلى لانه يشترط المسند السبب  
الاشتماع على وجه البناء اعني تقديم المبنى عليه فالفعل الذي يتأمله ما ليس كذلك  
وهذا السلب يصدق بالانتساب للاع وجوه البناء فيندخل المثال المذكور في  
ضابطة الافراد مع زعمه ويحتاج الما قبله آو في قوله ويمكن ان يقال في قوله  
به ان يكون مضافا محذورا هو الزمان هذا على ما ذهب اليه بعض النحاة في  
مثل انك فوق النخ من تقدير الوقت واماعى مذهب من جعل المصدر بفتح الونى  
فلا خلاف وكلا المذهبين المذكورين كتب النحاة هذا وقد يعترض في قوله  
ان يكون بناء على كثرة حذف الجار من ان وان **قوله** والمعنى ان المسند السبب  
يكون اذا كان لما قدر نظرت الزمان المضان ايا ما بعد وقد رله عاملا  
فضرورة عقب المضارع حيث لم يقل اذا يكون بناء على ان التبع بعد اذا هو  
الماض والمضارع عقلي ثم هذا المعنى مع تقدير يرجع الضمير الى المسند وقوله او  
وقت كونه المسند مع تقدير رجعه الما قوله اذا كان المسند سببا واعلم ان وقت  
المتبع والشرفي بهذا التوجيه هو ان اذا ليس بمتبوع في الكلام وان المضارع  
معه متبوع جدا ولذا قد ر المحذوف عدل من ان يكون المكان فلا يد وعليه انه  
اضار بما ويليا من حبس بهذا التاء ويترد على قول السكا واما الى الية التي تعقبت  
طعم ذكر المسند اليه فم اذا كان السمع او كما توهم **قوله** هو الزمان الذي  
قبل زمان فكذلك كان الاسناد بالحقق ولوقرئ لفظا قد يعنى اللام لم يرد  
عليه انه ظرف زمان فيمنع ما يكون الجواز في قوله او ثبوت زمان أو لثمنان

منقول المسند مع الحكم عليه بانواعه  
مما تعللوا به من ان الحكم على ذلك المسند ان يقال في قوله  
لذلك الغير بنوع ما اذ تعللوا به بنوعه  
هذا  
ان المصنف في هذا المقام اذا سمع قوله ان هو الحالة  
ما قبله اذ كانت كون السمع في قوله ان يعلم  
الظرف مشرعا  
واما ال اعتراض بان الحكم على التعليل بالجامع مع  
البعدي وهو تقدم الزمان في الكلام الخاف ان زمان  
فانهم دفع الزمان في الزمان فلو انهم قد تفرقا  
آو كالتوقف على كون ظرف زمان كان بانه  
في الكلام مست



وهذا ما يتم لو لم يكن قبل لازم النظرية ثم انه يعود الماروب عنه في قوله وجوده  
 بعد هذا الزمان سواء حمل يرتقب لها سبب على الاستقبال او الحال اذ لا وجه هنا  
 للتوجيه الذي ذكره في قبل والا كان المناسب ان يطرح ترتب وجوده ويقال  
 الذي بعد هذا الزمان وينبغي ان يعلم انه لو حمل ترتب على الاستقبال يلزم تحذور  
 الا لان كون الترتب في الاستقبال يقتضي عدم الزمان المستقبلي بعيد زمان  
 التكلم اذ لا وجود للترتب حال الترتب فيلزم خروج الزمان الذي يحصل منه  
 عقيب الحال عما قام الزمان كما لا يخفى هو المأخوذ من ان ما ذكرته من التقدير  
 وهو ايراد المحذور بالنظر الى قوله وجوده بعد هذا الزمان هو القاطع واما  
 تزيير العاصم المحتمل حيث قال وكذلك يرتقب والى على زمان مستقبلي فيكون ان  
 يرتقب وجود المستقبلي المستقبلي ويلزم احد المحذورين فيكون عليه ان يكون  
 الترتب في المستقبل لا سببكم كون المترقب فيه حتى يلزم احد المحذورين قال  
 الشارح في شرح المفصاح هذا قد قيل فيسبغ لا ينظر اليه العرف واللغة عما اذا  
 يجب ان يكون هذا النظرية بطريق اشتغال الكفر على الجزء بل يجب ان يكون زمان  
 من اجزاء الزمان الذي قبل زمانك ماضى وجزءا من التفسير المأخوذ من  
 النظرية في الجملة **قوله** والحال وهو اجزاء من اواخر الماضي واول المستقبل  
 انه تعيين مقدار الحاضر في العرف بحسب الافعال والاشياء لمقدار  
 خصوص فانه يقال زيد ياكل ويشرب ويحج ويكتب الزمان ويعد كقولك  
 حال ولا شك في اقسامه معا ويراد منها وهذا المذكور مع مذاهب المتكلمين  
 القائلين بان الزمان موهوم محض لا وجود له واما عند المتكلمين القائلين  
 بان الزمان موهوم محض لا وجود له واما عند الحكماء القائلين بان الزمان  
 موجود مقصور على حال عندهم وهو لان عرض حال في الزمان لاجزائه منه  
 كالان كسب فلما هو معا لانه عرض موجود حال في زمان موهوم ثم ان ما ذكره  
 الشارح من تغير الحال لا يستقيم في ابتداء الزمان وانتهائه ولا بالنسبة

في قوله وجوده بعد هذا الزمان  
 هو القاطع واما تزيير العاصم  
 المحتمل حيث قال وكذلك يرتقب  
 والى على زمان مستقبلي فيكون  
 ان يرتقب وجود المستقبلي  
 المستقبلي ويلزم احد المحذورين  
 فيكون عليه ان يكون الترتب  
 في المستقبل لا سببكم كون  
 المترقب فيه حتى يلزم احد  
 المحذورين قال الشارح في شرح  
 المفصاح هذا قد قيل فيسبغ  
 لا ينظر اليه العرف واللغة عما  
 اذا يجب ان يكون هذا النظرية  
 بطريق اشتغال الكفر على  
 الجزء بل يجب ان يكون زمان  
 من اجزاء الزمان الذي قبل  
 زمانك ماضى وجزءا من  
 التفسير المأخوذ من النظرية  
 في الجملة قوله والحال وهو  
 اجزاء من اواخر الماضي واول  
 المستقبل انه تعيين مقدار  
 الحاضر في العرف بحسب الافعال  
 والاشياء لمقدار خصوص فانه  
 يقال زيد ياكل ويشرب ويحج  
 ويكتب الزمان ويعد كقولك  
 حال ولا شك في اقسامه معا  
 ويراد منها وهذا المذكور مع  
 مذاهب المتكلمين القائلين بان  
 الزمان موهوم محض لا وجود  
 له واما عند المتكلمين القائلين  
 بان الزمان موهوم محض لا  
 وجود له واما عند الحكماء  
 القائلين بان الزمان موجود  
 مقصور على حال عندهم وهو  
 لان عرض حال في الزمان  
 لاجزائه منه كالان كسب فلما  
 هو معا لانه عرض موجود حال  
 في زمان موهوم ثم ان ما  
 ذكره الشارح من تغير الحال  
 لا يستقيم في ابتداء الزمان  
 وانتهائه ولا بالنسبة

بالنسبة الى الامور الآتية الا ان يقال الوقوع في الاجزاء المذكورة ولو  
 في واحد منها وقوع في الحال **قوله** بخلاف اللام تحذور بداهة فيه انه مخالف  
 لما سلف في تعداد امكنة خلاف مقتضى الظاهر ان لهم القائل والمفضل  
 حقيقة في الحال وبجانبه الاستقبال اللهم الا ان يقال يعتبر الترتيب بالنية  
 بالزمان الحال **قوله** مع افادة التجرد الذي هو من لوازم الزمان المراد  
 بالتجرد الحصول بعد ان لم يكن ثم ان افادة التجرد لازمة لدخول الزمان  
 في مفهوم الفعل اذ لم يتصور بحد ذاته ان الحدث بالزمان بل حدوثه  
 فيه فذكر افادة التجرد وتحقيق المقام لا يحتمل لاعتقاده لانه لا يخرج المفصاح  
 عن تعريف **قوله** يقتضي تجرد الكل وحدوثه وتجليه العاصم المحتمل بان هذا ان  
 يدل على تجرد المجموع المركب من الحدث والزمان واما المقصود بحدوث الحدث المقادير  
 للزمان واجاب عنه بعض الاقوال بان المدلول عليه هو المعنى لان الكلام  
 في الحالة الحقيقية لكون المسند فاعلا لا عدنا مقادير الزمان ومثله ان لم  
 يرد بالمسند في قوله فليقتصر المسند ما هو المسند حقيقة اعني الحدث على ما اشار  
 اليه العاصم المحتمل في البيان ثم يمكن لفظ التقييد في محله لان اعداد زمنية جزء  
 الفعول لا يقيد به ان بعد الفرض افادة الفرام الزمان على ما هو الحال  
 لم يزل عن التحقيق كيف وقد اشرع الى تفرس الوجود وبيانه ما حدث  
 منه ذلك التوسم شيئا قتيلا ويصدر منه النظر في خطه يدل على ان المراد  
 افادة تجرد الحدث قدام **قوله** او كلما وردت عكفا اه التمرة للتقوية  
 ان قدر المعطوف عليه اسحق في قوله لان ان قدر لم يوضوا والعامل  
 في كلامه الوصيين بعقود **قوله** شيئا قتيلا شيئا بان المراد بالتجرد كسب  
 المقام والتجرد المطلق الذي هو مدلول الفعول وضاد وهو المقصود بالبيان  
 لغتهم في ضمن التفتيح فلا عيب **قوله** ان في كل بتبديلية جارية وقيل انما  
 بعثت اليه لانه لا يتم لهم اطلاق مرادهم لاجفونة لانه الرئيس على كل من

كان ان الشارح قد اصاب  
 من هذه القلة وكانها  
 يطبقون في التقدير المطلوب  
 عكفا اسم لوقت للوب بخاصية  
 ملكة كانوا يحتملون بها في كل سنة  
 فيعلمون شيئا قتيلا بعدون  
 وقت زنون شيئا قتيلا فيكون  
 فلما جاء الاسلام بدمع وشكر  
 والذات التي وسلطة بين الوارد  
 ما تعلق من المعطوف  
 على ما لا يفسد او للتقوية  
 لنته او السجب ممل

والفاح على كل جديف **قوله** فلما قاده عنها الاظهر ان يتدل فلما قاده  
مطلق الثبوت حتى لا يكون الكلام قاليا عن افادة المدلول الوضوح للكم مرجا  
ان الائمة لا تقيد عدم التقييد وعدم افادة التجرد بل لعدم ما يدل عليها فاما  
**قوله** لا يالف الادب اه من ابيات الحاشية فاليه هو يرين نفاؤه ان  
اذا اجتمعت يوما وراهما ظلت باطراف الجزات تسبق **قوله** في قوله لكن  
يتراه كيد من اذ قوله لا يالف اه ربما يتوهم بانه لا يحصل له عين الوداع  
فان ال **قوله** يترجيه الترتيبية دفع الترتيبية الفرق كما ترجى البقرة ولها **قوله**  
ان والمانه مستغنى من هذا الحكم فان قلت ظاهرا الاستثناء بيقض الاندراج  
وذلك بانه يؤخذ التقييد اعم من الظاهري والتجميع فما ذكره الشارع هو  
تجميع والملازم للكلام المصدرا ان يقال لانم الاندراج والانتفاء فان المتبادر  
من التقييد كون التقييد فضله غير محجج اليه في كقيد احد الجملة وهو معتدل  
في باب افعال الناقصة بالنسبة لا اخبارها قلت الظاهر ان مراده بهذا تقييد الفعل  
بمجموع المفعول وبالكسبية عدم الوضوح فالملازمة على هذا ظاهرة فليما **قوله**  
لتقريب القاع على صفة الطلاق القاع على اعم كان اما مع سبيل الشبه او لغة القاعد  
على اسناد اليه الفعل المعلوم او غيره **قوله** غير مصدر ذكر الصدقة والقاض الخ  
ذا والشرع بهذا القيد يتبع الغير ولا حاجة الى هذه الزيادة لان المتبادر  
من قولك موضوع للتقريب ان التقدير على الموضوع له فيدل على خروج اللغة  
المذكورة وهذا القاع في الافعال الناقصة لا العامة له قول الناقصة ان  
مفهومها وفيه نظر اما اولها فان الشارع لم يرد بهذا القيد على الترتيب المنفرد  
بل اورد في تفسيره في الترتيب المشهور بيانها لما هو المراد في الواقع ويكون ان  
يجاب عنه بانه لو وجد على ذلك لزم تغير اللفظ بما لا دلالة عليه وسلك غير  
ومعتدل سببا في الترتيبات فلما بدان يكل على الزيادة ليجز الافعال الناقصة  
واما ثانيا فلان الكلام في قوله لتقريب القاع على صفة الملازمة لاصلة الموضوع

هذا هو الوجه في قوله لا يالف الادب اه من ابيات الحاشية فاليه هو يرين نفاؤه ان  
اذا اجتمعت يوما وراهما ظلت باطراف الجزات تسبق قوله لكن يتراه كيد من اذ قوله لا يالف اه  
ربما يتوهم بانه لا يحصل له عين الوداع فان ال قوله يترجيه الترتيبية دفع الترتيبية الفرق كما ترجى البقرة  
ولها قوله ان والمانه مستغنى من هذا الحكم فان قلت ظاهرا الاستثناء بيقض الاندراج وذلك بانه  
يؤخذ التقييد اعم من الظاهري والتجميع فما ذكره الشارع هو تجميع والملازم للكلام المصدرا ان يقال لانم  
الاندراج والانتفاء فان المتبادر من التقييد كون التقييد فضله غير محجج اليه في كقيد احد الجملة وهو معتدل  
في باب افعال الناقصة بالنسبة لا اخبارها قلت الظاهر ان مراده بهذا تقييد الفعل بمجموع المفعول  
وبالكسبية عدم الوضوح فالملازمة على هذا ظاهرة فليما قوله لتقريب القاع على صفة الطلاق القاع على اعم  
كان اما مع سبيل الشبه او لغة القاعد على اسناد اليه الفعل المعلوم او غيره قوله غير مصدر ذكر الصدقة  
والقاض الخ ذا والشرع بهذا القيد يتبع الغير ولا حاجة الى هذه الزيادة لان المتبادر من قولك موضوع  
للتقريب ان التقدير على الموضوع له فيدل على خروج اللغة المذكورة وهذا القاع في الافعال الناقصة لا العامة  
له قول الناقصة ان مفهومها وفيه نظر اما اولها فان الشارع لم يرد بهذا القيد على الترتيب المنفرد بل اورد  
في تفسيره في الترتيب المشهور بيانها لما هو المراد في الواقع ويكون ان يجاب عنه بانه لو وجد على ذلك  
لزم تغير اللفظ بما لا دلالة عليه وسلك غير ومعتدل سببا في الترتيبات فلما بدان يكل على الزيادة ليجز  
الافعال الناقصة واما ثانيا فلان الكلام في قوله لتقريب القاع على صفة الملازمة لاصلة الموضوع

هذا هو الوجه في قوله لا يالف الادب اه من ابيات الحاشية فاليه هو يرين نفاؤه ان  
اذا اجتمعت يوما وراهما ظلت باطراف الجزات تسبق قوله لكن يتراه كيد من اذ قوله لا يالف اه  
ربما يتوهم بانه لا يحصل له عين الوداع فان ال قوله يترجيه الترتيبية دفع الترتيبية الفرق كما ترجى البقرة  
ولها قوله ان والمانه مستغنى من هذا الحكم فان قلت ظاهرا الاستثناء بيقض الاندراج وذلك بانه  
يؤخذ التقييد اعم من الظاهري والتجميع فما ذكره الشارع هو تجميع والملازم للكلام المصدرا ان يقال لانم  
الاندراج والانتفاء فان المتبادر من التقييد كون التقييد فضله غير محجج اليه في كقيد احد الجملة وهو معتدل  
في باب افعال الناقصة بالنسبة لا اخبارها قلت الظاهر ان مراده بهذا تقييد الفعل بمجموع المفعول  
وبالكسبية عدم الوضوح فالملازمة على هذا ظاهرة فليما قوله لتقريب القاع على صفة الطلاق القاع على اعم  
كان اما مع سبيل الشبه او لغة القاعد على اسناد اليه الفعل المعلوم او غيره قوله غير مصدر ذكر الصدقة  
والقاض الخ ذا والشرع بهذا القيد يتبع الغير ولا حاجة الى هذه الزيادة لان المتبادر من قولك موضوع  
للتقريب ان التقدير على الموضوع له فيدل على خروج اللغة المذكورة وهذا القاع في الافعال الناقصة لا العامة  
له قول الناقصة ان مفهومها وفيه نظر اما اولها فان الشارع لم يرد بهذا القيد على الترتيب المنفرد بل اورد  
في تفسيره في الترتيب المشهور بيانها لما هو المراد في الواقع ويكون ان يجاب عنه بانه لو وجد على ذلك  
لزم تغير اللفظ بما لا دلالة عليه وسلك غير ومعتدل سببا في الترتيبات فلما بدان يكل على الزيادة ليجز  
الافعال الناقصة واما ثانيا فلان الكلام في قوله لتقريب القاع على صفة الملازمة لاصلة الموضوع

لوضع كما نعلم الخ بول عليه قول ان رجوع عن انما عن تلك الصفة متصفة ما  
بمعان تلك الافعال فان الصفة الخ والها انما يتحقق بالكون وهو غير  
التقريب واليه اعترق الخ من ان كان دلالة على الاستمرار والى انما على الافعال  
والتقريب المذكور لا يشهد على الافعال ولا على الاستمرار فكيف يكون بوجه  
الافعال الناقصة من وجه الاستمرار فكيف ولو وجد الكلام على ذلك لمبادر  
الذي ادعاه لم ينطبق الترتيب على الناقصة من وجه آخر اذ الزمان واخر  
في مفهومها فلما يكون التقريب تمام الموضوع له بهذا ثم غرضان رجوع مما ذكر  
الوجهين اثبات كون كان مطلقا يتبدل بالنظر الماكل واحد من جزئ معناه  
اي الزمان على ما في الوجه الاول والحق المطلق على ما في الثاني فلا وجه وجهها  
لحكم بالاستثناء عن انما كما لا يخفى **قوله** وهذا معنى قولهم انما يكون  
ما ذكره معنى هذا القول اذا جعلت احصاء الحكم الى المعنى بيانية واما اذا لم  
يجعل كذلك كما يدل عليه قوله فان لفظه ان لانه اعتبر فيما سبق القيد  
جزءا معناه لا يلزم معناه اللهم الا ان يدل على حذف المضاف وهو الحكم  
**قوله** رد عدم ارادة ان يطالع السمع المراد بان مع سندا الى طلب قوله  
بترتبه قوله او غيره من الحاشية فتد **قوله** الكرمك ان يكره الكرمك جزا  
الشركا عند الكونية والالو في الطلاق بقوله انت طالق ان دخلت الدار  
سوادا فلكم ام لا ودال على جزاء عند البصرية وليس ينبغي لما سبق لان  
من ثبوت الصدارة خوف الشرط ولا يلزم المخدور ان يبا اذ لا تفرغ في  
الوقت كما المصنوع ان بعض النسخة شرط كون الشرط ما فيها او التفرغ  
عليه ما هو جزاء في المعنى واخبار بعضهم عدم الاشتراط فلما المقتضى عليه  
**قوله** فالجزاء ان كان جزا بالجملة خبرية فيدل عليه ان الجزاء في قولك ان  
فربك تقربن جز مع ان الجملة انثائية وروى بان في الاستثناء واخلة  
في المعنى على الجزاء كما هو به الرضخ فليس خبر **قوله** في نفيها لصدق والكذب

هذا هو الوجه في قوله لا يالف الادب اه من ابيات الحاشية فاليه هو يرين نفاؤه ان  
اذا اجتمعت يوما وراهما ظلت باطراف الجزات تسبق قوله لكن يتراه كيد من اذ قوله لا يالف اه  
ربما يتوهم بانه لا يحصل له عين الوداع فان ال قوله يترجيه الترتيبية دفع الترتيبية الفرق كما ترجى البقرة  
ولها قوله ان والمانه مستغنى من هذا الحكم فان قلت ظاهرا الاستثناء بيقض الاندراج وذلك بانه  
يؤخذ التقييد اعم من الظاهري والتجميع فما ذكره الشارع هو تجميع والملازم للكلام المصدرا ان يقال لانم  
الاندراج والانتفاء فان المتبادر من التقييد كون التقييد فضله غير محجج اليه في كقيد احد الجملة وهو معتدل  
في باب افعال الناقصة بالنسبة لا اخبارها قلت الظاهر ان مراده بهذا تقييد الفعل بمجموع المفعول  
وبالكسبية عدم الوضوح فالملازمة على هذا ظاهرة فليما قوله لتقريب القاع على صفة الطلاق القاع على اعم  
كان اما مع سبيل الشبه او لغة القاعد على اسناد اليه الفعل المعلوم او غيره قوله غير مصدر ذكر الصدقة  
والقاض الخ ذا والشرع بهذا القيد يتبع الغير ولا حاجة الى هذه الزيادة لان المتبادر من قولك موضوع  
للتقريب ان التقدير على الموضوع له فيدل على خروج اللغة المذكورة وهذا القاع في الافعال الناقصة لا العامة  
له قول الناقصة ان مفهومها وفيه نظر اما اولها فان الشارع لم يرد بهذا القيد على الترتيب المنفرد بل اورد  
في تفسيره في الترتيب المشهور بيانها لما هو المراد في الواقع ويكون ان يجاب عنه بانه لو وجد على ذلك  
لزم تغير اللفظ بما لا دلالة عليه وسلك غير ومعتدل سببا في الترتيبات فلما بدان يكل على الزيادة ليجز  
الافعال الناقصة واما ثانيا فلان الكلام في قوله لتقريب القاع على صفة الملازمة لاصلة الموضوع

هذا هو الوجه في قوله لا يالف الادب اه من ابيات الحاشية فاليه هو يرين نفاؤه ان  
اذا اجتمعت يوما وراهما ظلت باطراف الجزات تسبق قوله لكن يتراه كيد من اذ قوله لا يالف اه  
ربما يتوهم بانه لا يحصل له عين الوداع فان ال قوله يترجيه الترتيبية دفع الترتيبية الفرق كما ترجى البقرة  
ولها قوله ان والمانه مستغنى من هذا الحكم فان قلت ظاهرا الاستثناء بيقض الاندراج وذلك بانه  
يؤخذ التقييد اعم من الظاهري والتجميع فما ذكره الشارع هو تجميع والملازم للكلام المصدرا ان يقال لانم  
الاندراج والانتفاء فان المتبادر من التقييد كون التقييد فضله غير محجج اليه في كقيد احد الجملة وهو معتدل  
في باب افعال الناقصة بالنسبة لا اخبارها قلت الظاهر ان مراده بهذا تقييد الفعل بمجموع المفعول  
وبالكسبية عدم الوضوح فالملازمة على هذا ظاهرة فليما قوله لتقريب القاع على صفة الطلاق القاع على اعم  
كان اما مع سبيل الشبه او لغة القاعد على اسناد اليه الفعل المعلوم او غيره قوله غير مصدر ذكر الصدقة  
والقاض الخ ذا والشرع بهذا القيد يتبع الغير ولا حاجة الى هذه الزيادة لان المتبادر من قولك موضوع  
للتقريب ان التقدير على الموضوع له فيدل على خروج اللغة المذكورة وهذا القاع في الافعال الناقصة لا العامة  
له قول الناقصة ان مفهومها وفيه نظر اما اولها فان الشارع لم يرد بهذا القيد على الترتيب المنفرد بل اورد  
في تفسيره في الترتيب المشهور بيانها لما هو المراد في الواقع ويكون ان يجاب عنه بانه لو وجد على ذلك  
لزم تغير اللفظ بما لا دلالة عليه وسلك غير ومعتدل سببا في الترتيبات فلما بدان يكل على الزيادة ليجز  
الافعال الناقصة واما ثانيا فلان الكلام في قوله لتقريب القاع على صفة الملازمة لاصلة الموضوع

بالفصل بينهما بمنزلة الاستفهام **وهو** يبين قراء بالكسر واما سيقن قراء بالفتح على  
 حذف اللام فلا يكون مما نحن فيه فان قلت بهذا الشرط فان جزاؤه قلت  
 الجملة الشرطية وقعت حالا فاستغنى عن الجزاء لجزءها عن معنى الشرط وقيل  
 ما قبلها دليل الجزاء **وهو** او للاعراض اشارة الى الجزاء لكونه صغى مفعولا  
 له فان قلت الغرب بفتح العرف فعل اسد والصغى بفتح الاعراض فعل هو لا  
 فلا يجوز الفاعل فلا يجوز حذف اللام على المشهور قلت المفعول والاسد اعلم  
 اعتبار الاعراض فينبطق على المشهور **وهو** ان الحياض هذا المقام اه  
 يكن ان يقال ان الاسرائيل في واقع في نفسه ومحال حسب النظر الى الآيات  
 العاطفة فزوي حاله في نفسه وحاله بالنظر الى الآيات فجعل في مرتبة السنن  
 والامكان العرف **وهو** ومنه قوله توقد ان كان للمؤمن الآية اي ان  
 صح وثبت بالبرهان يقيني وجته واضحة ان يكون له ولد فان اول من يعظم  
 ذلك وسببكم الى طاعته والافتقار له كما يعظم الرضيل ولد الملك لتعظيم ابيه  
**وهو** اي جعل ان يكون لتبويج الظان المحاطب بالآية جميع من لم ينج  
 ومنهم غير المراب فالاحسن في التبويج ان يعتبروا لا تعقيب المراب على غيره  
**وهو** لان الحديث المطلق الذي هو مدلوله ان كان هذا الويل لا ياتي  
 في غير مكان لدلالة صار على الانتقال الذي لا يستفاد من خبره كذلك  
 المدعي خصوص به كما صرح به الرضه لكن ربما يدعى انه لا يجزي في كان ايضا لانه  
 كما اعتد الانتقال في هذا واعتد الاستمرار في كان وهو غير مستفاد من خبره  
 قطعا **وهو** ولا يختص عن هذا الاستفهام اي لا يختص عن هذا الاستفهام  
 الواردة على اعتبار التعقيب الا بما ذكرنا فلا بد من الحصر بما اشار اليه سابقا  
 من اندفاعه عن الآية بوجه آخر **وهو** ويكون معنى الكلام بفتح يمكن تطبيق  
 ما ذكره الحصر منها على التوجيه المذكور بلفظ ومختص ما ذكره تعقيب شكوك  
 الارباب على مقطوعة لكن فيه تحت لانه كان فتم من بيكرى والظا

والظا تناول الخطاب اياهم ايهم ايضا فلما صغى للاختصار على تعقيب شكوك  
 الارباب على مقطوعه بل الصواب تعقيب المشكوكين على المستيقنين  
 ثم تعقيب الكل على المنكر **وهو** وكانت من القانتين ان اريد بالقانتين  
 جميع اهل القنوت من الذكور والانات كما هو الظاهر في تعقيب اهد  
 الجنين على الآخرة فكتبت التعقيب التي ذكرها العاضد الخ لا يختص في غيرهم  
 بل يضم جميع القانتات وان اريد المذكور فقط فالامر في الآية وجه آخر  
 غير التعقيب وهو ان يتدر فيه موصوف عام للذكور والانات مذكور  
 اللغيا كاجمع والعقود **وهو** بل الابداء العاية فلما يعبر التعقيب في  
 لا دليل على اراهة اتمتها **وهو** لان الفرض مدعها بانها صدقت يعني ان  
 الفرض مدعها بالحب لا النسب **وهو** كالعرب قيل المراد عرب الخطاب عرب  
 عبد العزيز فلا تعقيب ويروى انه قيل لعثمان رضي الله عنه كسر العرب  
 نعم قال قتادة اعشى العوان فمن بينهما من الخفاء اتمها الاولاد وهذا  
 المراد به عمرو وعثمان **وهو** والعرب للشمس والقمر وعليه قول المتبحر  
 واستقبلت قمر السماء بوجهها فارسخي القرب في وقت معاراد الشمس  
 وهو وجهها وقمر السماء يعني ان وجهها الصفاة وشدة صفالته انطبقت  
 صورة القمر فيه لما استقبلته كما ينطبق الصورة في المرأة فرأى العاشق برة  
 وجهها الشمس والقمر في آن واحد وقال البربري في جزائه اراد قمر وقمر  
 لانه لا يجتمع قمران في ليلة كما لا يجتمع الشمس والقمر انتهى كلامه وما ذكرناه  
 املح وايضا القمران في الوصف للشمس والقمر **وهو** فانها تعقيب على الموت  
 الى وان كان اتفق ووجه كون القمر اتفق من الشمس بكرة وسطه **وهو**  
 ولا يخفى عليك ان ابوين وقمرين في بعض النسخ ان ابوان وقمران طلالور  
 محذوف على الحكاية من قوله ومن ابوان والاسم الازد واج **وهو** ولو سلم  
 فليس مجازا وايضا جازان يجبل اهد بها باسم الآخرة اعداء ثم يؤول الاسم

الفصح الحياتة من الناس والجمع  
 انواعه والجمع الجمع انا وجره واخا وجره  
 شرح

وما ذكره الشمس في شرح المغن من ان  
 المغن المذكور بعد وجهها قمر الشمس  
 ذلك ان الاصلية والاشارة والاب  
 المغنبة الشرفة ان يطبع بها الصور  
 فذره وهو بان ما ذكره او عاراد  
 بالغة فالتبويج فيها ذكره وهذا  
 كما هو في نسخة

بعض المستعمل يحصل مفهوم يتناولها فيجرب باعتبارها فيكون معنى الابد من ا  
 المسمين بالاب كانه العلم وقدره بعضهم هذا التادويل في العلم بانه  
 قليل الخلف نشئة فالواي ان يقال الاعلام لكثرة استعملها وكون  
 الحقة مطلوبة فيها كغيره في تشيها وجمعا بجزء الاستراك في الاسم بخلاف  
 الاجناس **قوله** وجميع باب التعليل من باب المجاز قال في شرحه  
 للمفتوح واما بيان مجازية التعليل والعلاقة فيه وانه من اي نوع لم  
 اراد رهام قوله وسنما اشكال وهو ان التعليل ملحق من باب  
 المجاز كما صرح به ولا يخفى ان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز لا يقال  
 الكل معنى مجازي اذا للفظ لم يوضع الا لثبوت فيلزم ان لا يوجد  
 الجمع اصلا ببيان هذا العلة في كل جمع والجمع الجواب ما انت والباقي  
 المحنة في حاشية الكشاف وهو ان الجمع انما يلزم اذا كان كل واحد  
 منهما مرادوا باللفظ وسنما اريد به معنى واحد تركيب من المعنى الحقيقي  
 المجازي ولم يستعمل اللفظ واحد منهما بل في الجمع مجازا ولا يلزم  
 ببيان ذلك في جميع المعاني المعصية والمجازية لجواز ان لا يكون هناك  
 ارتباطا بينهما واحدا عرفا يقصد اليه باوادة واحدا في الاستعمالات  
 الالفاظ **قوله** او لتعود في ملتنا يمكن ان يقال عا وكي بمعنى صادر  
 فلا يكون في الآية تعليل ولا ياد باه قوله بعد ان فينا الله منها لان  
 العجوة عن الشيء لا يستدعي سبعا الحصول فيه الكفا وان شيعا دم  
 كان منهم سكوتة عن ابا طيهم قبل البعثة فلا تعليل في التعود من  
 هذا الوجه وهذا بينه على اعتبار الخواص والمزايان منه في الحكم والظن  
 اعتباره في الحكاية فتأمل **قوله** انا وانت فعلا وانا ويزيد فربما  
 اعترض عليه بان جميع باب التعليل مجازي سبوح وكون فعلا وذا  
 مجازا في هذا المعنى متزوج لان هذا منكم مع الغير كما هو وصفه والجواب

في قوله تعالى وانا ويزيد فربما  
 اعترض عليه بان جميع باب التعليل  
 مجازي لان هذا منكم مع الغير كما هو وصفه

والجواب انه لما عبر اولاً عن زيد في قوله انا ويزيد فربما بلفظ الغائب  
 صادر التغير عن المتكلم وعنه يطرق التكلم في قوله فربما بطريق المجاز  
 لو لم يعبر اولاً بطريق الغيبة بل قيل ابتداء فربما مراد به المتكلم مع غيره  
 لم يكن مجازاً والفرق ظ وكذا القياس في انا وانت فعلا **قوله** يمكن  
 قرادها بناء الخطا واما على قراءة الغيبة فلا يجد على تعليل غيره عليه  
 لفظ لم يعبر في كلام البلاغ تعليل الغائب وان كان اكثر على الخاط  
 ولا تعليل احد ما على التكميل **قوله** من المتكلمين وغيرهم الظن  
 بالنظر الى المقام حيث سبقت الآية لبيان اعطاه علمه بكل شيء  
 ان تقرر لفظا غيرهم لغير المميز من الجمع اما بان قيل من قوله من سواك  
 اعلم الاستعمال المتبادر كما هو قوله تو ومنهم من يشع على لفظه ومنهم  
 من يشع على اربع واما جمله على التعليل **قوله** اذ لا معنى لقوله اعبدوا لعلم  
 تتقون اي لا وجه لتعلق قوله لعلم تتقون بقوله اعبدوا واما لفظ  
 فلما ذكره الشارع في شرح الكشاف رواه على تجوز العاص كونه حال من  
 ضمير اعبدوا على معنى اعبدوا ربكم را جبين ان يتخبطوا في سلك المطعنين  
 العائزين باللدى من ان قوله الذي جعلكم الارض فراشا  
 موصل بربكم صفة له او مدحا او مرفوعا فيكون بمنزلة اعبدوا ربكم  
 الخالق را جبين منه التقوى الرازق فتوسيطه الحال من ماعل  
 اعبدوا بين وصفي المفعول توسيطه بين العاص والراية مع ان  
 فيه تعليل عن الاوب بالبعد واما معنى فلان البلاغة القرآنية  
 تقتضيه وانه اعلم ان يعبر من الاول غاية عبادتهم ما هو لذة لهم  
 اعني الثواب لا ما شئ عليهم وهو التقوى وان كان معنيا الى التوكل  
 على التقوى عبادته عن الاياتان بجميع الامه موعات والانتباه عن

اعلم ان تعليل الغائب  
 على ما في الكلام  
 على ما في الكلام

جميع المنيات وهو عين العبادة فهو تعلق <sup>بالمعنى</sup> بغيره بتقدير ما عبدوا  
صار المعنى العبد والعلم تقيدون وهو غير صحيح كذا ذكره الاقرباء  
فالوجه ان يتعلق بملككم ويكون على مستعارة للارادة اعني جبر الطلب  
فلا يرد ان هذا يستلزم التعلق بالحقوى البتة لامتناع خلف المراد  
عن الارادة **مع** فلو لفظكم تعلقا ان قيل عليه يلزم اجتماع  
بما زبن في كل واحد واحد وهو متعاقب وانما ان اللازم اجتماع  
صحيح بما زبن لفظا واحدا لارادة معينين بما زبن منه والمخدر وهو  
الآن دون الاول **مع** فالخطاب يقتضيه استدل عليه بان لو  
كان الخطاب بالبت والكثير عاما للانعام ايضا لزم ما ذكرته الا ان  
في نية البت والكثير فلا تناسب الامتنان على الاثان كما لا يخفى وفيه  
نظر لان مشاركة الانعام للامتنان في نية البت والكثير ثابتة  
لنفس الامر فلو صح ما ذكره لم يناسب اصل الامتناع سواء جعل الخطاب  
عاما او خاصا ثم لما كان كثيرا للانعام لمنفعة الاثان كما يدل عليه  
سوق الآية حيث عطف قوله من الانعام مع قوله من انفسكم المعبد  
بغير متقدم اعني لكم وقد تور ان العبد المتقدم على المعطوف عليه معتبر  
في المعطوف كما لا يخفى في موقعه ولا تفاوت ذلك بمعنى الخطاب وفقد  
اذ ليس سوق الآية الامتنان على الاثان بجهد محله للخطاب  
بغيرت بمتا وكنه الانعام اياه في محله الخطاب حسن ذلك الامتنان  
كما لا يخفى **مع** لكم بها حرف في الصريح هو اللفظ تناسخ الابل والبانان  
وما ينفع به منها لكن المراد منها مطلق التاج وما يتبع به اذ المذكور  
هو الانعام بوصف الاطلاق **مع** متعلق بغيره عما ان يكون ظرفا  
لغيره لانه عبادة عن حصول الشرط كما يعبر العنبر الراجع الى ما يبلغ

بمعنى ملا في الظروف وكيفية الحالية عنه والوصفية بتقدير المتعلق  
نكرة او معرفة هذا وكان لم يرد وتعلقه بالامر المزوم الغض  
بين الموصوف وصفته بلا ضرورة **مع** ولا يجوز ان يتعلق بتعليق  
امره قيد التعلق اما يتبع بامر من مبتداه ومتعلق لان معناه بعد  
الشيء متعلق بغيره فتعلقه في الاستقبال لا يجوز ان يتعلق بجزئية  
الاولا اعني الجهد لانه في الحال كمن لا مانع من تعلقه بجزئية الاثان  
المتعلق **مع** لانه مفروض حصوله في الاستقبال يتمتع بثبوته فيه  
كثرت لان لعينها لاسمته يدل على التجدد لا الثبوت وهو الراجح فيها  
تعلية كذا زيد يقوم كما مر به في اوائل هذا الكتاب والتعليق  
عن الامام **مع** لانه مفروض حصوله في الاستقبال فلا يكون طلبيا  
لان فرض الصدق اي التحقق في الاستقبال لا يتصور في الاثان  
ولما قيل ان يقول في يلزم وقوع الصدق في المركب الغير التام  
لان اداة الشرط اذ جهة عن كونه كلاما وهو خلاف المذهب  
الاهم الا ان يقال باعتبار الاصل وما كان عليه كذا قال الاضمار  
**مع** وان فعلت كذا هما او اهدبها اسمية ظاهرة بيقين  
جواز كون الشرط جملة اسمية وقد تور امتناعه وهو له في  
شرحه للمفصح فيمكن ان يكون مينا على ما ذكره الالفين  
ووافقه ابن مالك في شرح التمهيد من جواز وقوع الاسمية شرطا  
لاذ وان لم يكن لان ويمكن ان يكون المراد باهدبها هو الجراء  
مخصوصه **مع** فاعند باكره اي كرس هو بصيغة الامر على ما جوزه  
الشارح من جواز كون الجزاء طلبيا بلا تأويل وما على ما هو

لذلك

29

اختاره العاقل المحتج عند بصيرة المتكلم واما ما ذكره في شرح المنع  
 من انه على صيغة الامر فيكون طلب الاعتقاد وباكرا ام المتكلم متعلق  
 بمصول اعتداد المجرى طلب باكرام فلا حاجة في الاشارة الى كون  
 جزاء الامان يؤول باجترية فيجوز على ما ذهب اليه السكاكي من كون الجزاء  
 كلاما مستقلا وكون الشرط مقبولا وقوله فيكون طلب الاعتداد اذ بيان ما هو المقصود  
 من الجملة الشرطية نظر الى الظاهر والافلا تعلقه حقيقة على اصل السكاكي فلا يخفى بين ظاهري  
 الشرح في تعلق **وهو** واما في الجزاء الطليعية او وجه ذكر هذا الكلام في هذا الموضع مع ان  
 المناسب ذكر بعد قوله ويجب ان يثبت ان لا ذكر منها جواز في لغة الظاهر لثبوت اشارته الى  
 رده من جعل وقوع الطليعية من هذا القبيل وفيه تحت لان ما ذكره منها في الف ما ذكره  
 في شرح الكشاف في تفسيره قوله فيكون ادم من ربه كالتالي من وقوع الجملة التي فيها جزاء  
 الشرط محقق تحت اللام الا ان يوفق بين الامر والاشتغال **وهو** كما في قولنا العلاء فيما وثق  
 اه البيت من فصيحة مقلها معان القوي من شخصك اليوم اطلاق في النوم مفعول  
 في ذلك الجمال وبعد البيت المذكور في الشرح فان استطع في الخبر ان يستعمل في امر او  
 ويثبت الى يوم القيمة **المتعلق** فليتم والجزء وهو محذوف الى لم يتبق حالها  
 واستقامة من نعم الشيء بالضم او في كمال اي صار لنا والبال العقب **وهو** اي على اظهار  
 الرغبة ووجه قوله اظهار الرغبة في حقه تعالى عن لازم اعني اظهار الرضى وقيل المراد  
 اظهار الرغبة في نفسه في نفس الامر لا اظهار الرغبة العارضة بالمتكلم **وهو** الاول لان  
 ان التعليل اذ عدم الاقتضاء بطريق القلق مستلكن لا يشترط ان المتبادر في اللغة من  
 مثل ذلك ان قربت قربت هو الرباط في جانب الوجود والعدم **وهو** اول لان الآية نزلات  
 وما حصل ان في التعليل تنبها على تحقق الارادة في هذه الحالة فعلى هذا التوجيه لا يكون  
 الآية من ابراز الجزاء حاصل لكن المنظور اليه دفع الاشكال من الآية الكريمة فان  
 قلت قد قررت في الاصول ان العبرة لعموم اللفظ لا بخصوص السبب وقد اعتبر في  
 هذا الجواب خصوصه قلت العموم بالنظر الى ما استفيد من اللفظ صريحا باق على

هذا الجواب هو الذي عليه الجمهور في هذا الباب  
 وهو ان الشرط في قوله تعالى ان يوفق بين الامر والاشتغال  
 هو ان يكون الامر والاشتغال في نفس الامر لا في الظاهر  
 كما في قوله تعالى ان يوفق بين الامر والاشتغال  
 وهو ان يكون الامر والاشتغال في نفس الامر لا في الظاهر

حاله ولم يتحقق بخصوص السبب وهو المراد مما قررت في الاصول ان لم يثبت مفهوم مخالف  
 لظهوره في حق الشرط فناء من **وهو** فالجواب محذور قبل عليه سوق الآية بول على عموم  
 الخطاب لان الموصى اليه عدم والى الذين من قبله هو بهذا العينة اعني لثبوت اشركت فالظن  
 ان يكون الخطاب له ولذين من قبله الجواب ان اذ هو الخطاب باعتبار كل واحد فصح ان  
 الخطاب له عدم ولكن تقول ان الموصى اليه عدم والى الذين من قبله هذا الكلام يمكن  
 بعبارة تليق بهم فكان التفسير لثبوت اشركت في بطنه **وهو** ولا يخفى انه لا معنى للتفسير  
 لمن لم يصدر منهم الا اشراك في المارة الخلقية يا من ان الكويعض عام لمن صدر  
 منهم الا اشراك في الماضي وغيره وذا حصل بصيغة المصارع اعني لثبوت اشركت اشرك  
 ووجه الرد ان من لم يصدر منهم الا اشراك لم يستعمل التويعض فلا وجه للتعمير والما  
 كما في **وهو** وان ذكر المصارع لا ينفيد التويعض لان استعادة التويعض في المصارع  
 الماضيه بسبب ان الفعل الواقع في الشرط لما ذكر بلفظ الماضي الدال على وقوع مدلوله  
 بحسب الوضع مع قطع النظر بانه لا يقع عن اشركت اليه طلب له وجهه وناسبه ان يكون  
 هو التويعض بخلاف ما اذا ذكر بلفظ المصارع على ما هو الاصل في الشرط كما اذا اشرك  
 للمصارع فان قلت ان ان يدخل على المتكلم كما سبق واشركت لا يثبت الجزاء  
 الا لا وقوعه فذا يصح باعتبار طلب الكنتة قلت الجزاء بوقوع تقييد الشرط وان  
 كان باعتبار طلب الكنتة في استعمال ان كمن التويعض لا يصح كنتة له وانما يصح  
 لو كان الا اشراك بالنسبة الى الموصى له مشكوك الوقوع وليس كذلك لما صفة  
 من ان التويعض من صدر منهم الا اشراك فناء من **وهو** من الخفاء والضعف الى  
 عند المصارع اما الخفاء فقط واما الضعف فاما لا تذهب من اذ ذلك التويعض يحصل من  
 صيغة المصارع وقد عرفت ان دفاعه عند الشرح واما ما ذكره المؤخر من ان اللام  
 الموطئة يوجب كون الشرط ما ضيا لما قررت في المحذور ان الجواب لما كان للتعريف  
 لتقدم الدال على الا تمام به فتصان لا يكون حرف الشرط عاملا لفظا فلما حصل  
 في التويعض كون الشرط ما ضيا وهذا ايضا مدفوع بما ذكر مراد من ان لا نشأ في

عدم شوبه المفهوم الى لغة عند ظهور  
 قابلية اقرن بشرط

تملك واثن اشركت

بين المتقنيات فجاز تعدد ما على ان قد يقال للمعتمد من الايمان بالتمام والشرام المقتضى  
في الشرط هو الترتيب **قوله** على وجه يبين في هذا الشارح على ان يتدرج في تعيين على وجه  
لان الوجه الاول بين ترك الصريح والوجه المعين هو نسبة الحكم الى نفسه لا ترك الترتيب  
بنسبة اليهم فاما **قوله** وسية الغير الاستدراج يقال لستدرجه الماذ الى قرينة  
منه على تدريج **قوله** اي عند ان تترددوا عن ذلك كما اشار الى ان لو سمعنا في مصدر  
يجهل ما بعد ما في ما ويصل المصدر بمنزلة ان الا انها لا تنقب واكثر وقوعها بعدوة  
ويؤيد والشرحية لا يشترط ان فان قلت كيف يصح القول لمصدر رتبة وقد دخلت  
على ان قوله كما ولو ان بينهما وبينه امداء قلت الضم بعد مقتدر تقديره قوله  
او ثبت ان بينهما وبينه **قوله** وما بينهما هو المذكور في المقام يرد عليه انه في الف  
لما ذهب اليه في شرح المقام من انما وكلام الشيخين حيث قال هناك بعد تدوير  
كلام المقام وهذا حاصل ما قال في الكثر ان يقال الحكم بالاشارة والاشارة  
بين الكلامين بالنظر الى التقديرين فانه لو قيل مؤدى ما في الكثر في ان السكتة هي  
الدلالة على ان واداء كثر المؤدتين سابق على ما سواه من اظها والعداوة  
وسيط الايدي وغيرهما سابقا زمانيا ومؤدى ما في المقام ان لزوم واداء كثر  
الشرط المذكور او فتح واقوى فغيره بلغة المانع الدال على التخصيص والشبوت كل  
الكلامان متقاربان ولو قيل المراد بالعبارة في تقدير الكثر في العبارة الرتبة يعني  
لزوم الودادة المذكورة بحيث لا يبلغ الاولين مرتبة ويكون قبلها كما سماه  
هذا لكن الاظهر هو التقدير لانها واصحة اللزوم بالنسبة اليها فان قيل يقول على  
تحقق مدلوله لا على تحقق لزومه لغيره فكيف يقول اقبيا والمانع على تحقق اللزوم  
ووضوحه قلنا المانع اذا وقع جزاء دل على تحقق مدلوله على تقدير وقوع الشرط و  
بوضع تحقق لزومه **قوله** فانه يجوز انتفاءها لدى المصادفة اه اعترض عليه بان  
لا يجوز انتفاءه متى قلنا والالزم الكذب في خبره كما لو ليس الكلام في الخبر  
مطلقا بل في خبره كما في الملازمة وان في اللزوم والجواب ان الكلام في الترتيب

قوله في

قوله

احد الاصلين على الآخرة بالنظر الى مقتضى العباد فلا يخذ **قوله** اذا ملكت فاسح الاجماع  
يا جهم والهاء المهملة فسح انقضاء واداء كثرهم جوب على ان في هذا  
اللزوم شبهة ايضا يجوز انتفاء الودادة المذكورة باسلام المشركين فلو وجد  
للمعدول اما المانع **قوله** ليكون مجموع الحيل الثالث لازما واحدا لم يصح ما في المقام لا  
لا يتناهي على كون الجزاء الثالث لازما للشرط الاول بلا واسطة اذ لو كان لزومه  
له بلا واسطة الاولين وكان في لزومه شبهة لم يكن الثالث اوضح اللزوم لهما واما قوله  
ليكون مجموع الحيل الثالث فبالنظر الى الجزئين الاخيرين اذا كانا لازمين للاول كان  
تأويله في جميع حاصل تلك الحيل باللازم واحدا ولا يكون كل واحد منهما مستقلا  
والى اصل ان صحة كلام المقام بينه على انبات اللزوم المتعددة بالنسبة الى اللزوم  
الاول انما الشرط حتى يتصور كون بعضها اوضح بالنسبة الى البعض غاية ما يوجب  
كلام المقام ان يقال مراده ان الظفر يلزمه العداوة بلا واسطة لزومها ضيقا ايضا  
بمعنى انه غير قطعي عند تحقق الظفر والعداوة ويلزمه الودادة بلا واسطة  
السطح لكن لزوما تقريبا بمعنى انه قطع عند تحقق الظفر والعداوة والسطح فليلا وير  
**قوله** وان كان من الغريب الاول لم يكن واداء الكفر انما اشار القائل  
المختص الى ان اللازم على تقدير كونه من الغريب كما ايضا لان تغيير واداء  
الكفر بالشرط المعقد قال عن العائق لانها حاصلة بسط الهمم اي ليم او لم يسبق  
ويمكن ان يجب بان ترتيب الودادة للمصادفة بعد بسط الايدي والالسن  
اظهر لان بسط الايدي والالسن يحل على المحاربة والقتال عادة فيكون  
ارتدادهم امد منهم ليرتفع القتال والمحاربة وهذا التقدير يكون للتفسير المذكور في  
الخطاب **قوله** لا يقال الالية نزلت اه حاصلة لا الاحتياج الى الالية على ذلك  
القابل المراد من العداوة والودادة **قوله** فرضا في المانع مع قطع النظر ما  
بانتفاء الشرط قوله في خالف على المصدرة اي حصولا وقضا او الحالية من ظهور  
وقوله في المانع طرف للمعنى المنفرد في مفهوم فقط الشرط اعني حصوله من الشرط

171

ولا يقع بعد التعليق المندرج في مفهومه ايضاً لانه حاصل في الحال ولولم يجعله طرفاً  
 فالحصول مفقود الجزاء لانه المقدم بقيد الموقوف عليه بالماضي فينضم منه كون الموقوف  
 مفقود اليه دون العكس وقوله مع قطع النظر حال من الشرط او مصوره والراد  
 من الشرط انما الجملة الشرطية المتعلقة بالماضي في المثال المذكور لا التعليق كما في  
 الاول ولهذا اتي بالظاهر **قوله** فيلزم انتفاء الجزاء او منتهى كنه وهو ان اشار في اول  
 الاجوبة من الاعتراض المورود عما قوله ولا يتركه اذ في كنهه على البقاء ان اردت  
 كنهاً لان التعليق بالشرط لا يقتضي انتفاء المعلق عند انتفاؤه وبسطه فيه ما يبيد  
 له فمما يقع توزيع انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط من ان اللام الا ان كل احد كالمسبب  
 عما انه نقل لكلام القدم مع وضوح في ادكل منها اذ الصواب تعليق المتعلق بالمتعلق  
 او تعليق الامتناع بالامتناع على ما ذكره ولا يجوز جعل ما مصدرية في الموضوعين  
 ليكون تعليق الامتناع بالامتناع لان المصدر صرف عند الجمهور ومنهم السكاك  
 ولم يوجد كلام العرب ارجاع الضمير الى الحرف وتبنيها بالاسم وتدارج اليها كما في  
 فيه يبين بقوله من جى جى **قوله** لان تعليق الحكم المراد بالحكم ما يدل على النسبة  
 وهو من التعليق المذكور في عبارة المتعلق وهو المتعلق المذكور عليه  
 بما امتنع **قوله** وهذا معنى تعليق امتناعه لانا اذا قلنا ان الامتناع حقيقة رجوع  
 الاكوار الى علم العالم وان جعل المكنم حسب لفظه وذاته يجب عليه كذا المعلق  
 بالحقيقة فيما نحن فيه نفس الامتناع وان كان يجب الفاذا المتعلق بسبب  
 امتناعه **قوله** فنحن نرى تعليق الامتناع في الشرطية والانهما المعبرتان فيهما  
 بل اراد ان لولا فائدة التعليق الى الربط جز ما بين الامتناعين وهذا  
 صادق على تقدير لزوم القطع بامتناع الجزاء لامتناع الشرط لتعليق الشرط  
 الذي هو مفهوم لو ما تدفع اعتراض العاقل المحسن وهذا وان كان مقتضياً  
 اذ المتبادر بيان مفهوم لو صريحاً الا ان بعض الشراحون من بعض **قوله**

هذا هو الوجه في  
 قوله من جى جى

والمدل واحداً فان قلت كلام السكاك عما توهم ان يفتق قوله ان وجد الجدار  
 وجد البيت فضرورة اشياء وجود البيت مرتبط بامتناع وجود الجدار ولا يقع على تقدير  
 تعليق الشئ مع قطع النظر بالانتفاء فكيف يقع وجوده المانع فكذلك التعليق  
 في عبارة السكاك بجمع الربط وجوده او عدمه فلا يصح من هذا المثال المذكور قطعاً فاعلم  
**قوله** والسبب قد يكون اعم من المسبب هكذا وقع العبارة في اكثر النسخ وهذا وان امكن  
 ان يقع بان يكون المراد بالعموم كشرط الاضافة لكن المذكور في شرحه الرافض متكاملاً عن  
 ابن ابي حنيفة قد يكون اعم من السبب وهو اللفظ فاعلم **قوله** اما الاول فلكان  
 الشرط عند اعم من ان يكون سبباً لغيره او اعم والسبب الاعم لا يرتب على انتفاء  
 انتفاء المسبب فلا يكون دعوى الكل على ما هو المشهور بين الجمهور هنا فاذ  
 ان الاول سبب في بعض الصور والمناقشة في طائفة العبارة ليست من ذلك **قوله**  
**قوله** وانتفاء اللازم لو يجب انتفاء الملتزم من غير عكس وان اجاب عنه السيد  
 انه بان ما قاله في الجملة في الشرط انما هو كسب اللفظ لا كسب الحكم فينتج يلزم  
 عليهم الاعتراض بان انتفاء الملتزم لا يستلزم انتفاء اللازم كقولهم فانه اذا  
 قلت ان قام زيد قام عمرو فهو ان يجب عرف اللفظ على انه لم يقع زيد لم يقع عمرو لان  
 الاصل فيما علق على شئ ان لا يكون مطلقاً على غيره ولهذا فم عدم جواز التفرقة في الشرط  
 عند عدم الخوف من قوله ان ليس عليك جهاد ان تعرفوا من الصلوة ان ضغمت  
 فمع هذا اذا قلت لو جيتي الكرمك فقد دانت لوعلى ان الجي مستلزم للاكوارم  
 وعلى انه متنع فينضم منه ان الاكوارم اليه متنع وتقيض الجواب يتوكل مثلاً ان كان  
 هذا انساناً كان هيواناً فانه لا يقع ان يكل هذا على انه اذا لم يكن انساناً لم يكن  
 هيواناً اللهم الا ان يكون المثال المذكور ونفايه واردة على قاعدة العقول  
 غير صحيحة كسب اللفظ **قوله** هي انتفاء مضمون الشرط فينتقض به ذلك لو كان هذا  
 شيئاً ما كان هيواناً بالجملة او ليس انتفاء الحيوانية في الواقع لان انتفاء الاستلزام  
 بخصوصها وبالجملة هذا لا يتم في صورة كون الشرط مطلقاً والجزء اربعة نحو

قوله السكاك في قوله  
 ان السكاك لو كان  
 غير السكاك

ان السكاك لو كان  
 غير السكاك



فلو اضاء العالم لطلعت الشمس وكذا في صوت كونه علة خاصة يمكن ان يوجد المعلول  
 باخرى كقولوا اضاء العالم لطلعت الشمس فان عدم العلم المعينة ليست علة لعدم  
 المعلول اللهم الا ان يصار الى ان اشرفنا اليه من ان امثال هذه الامثلة واردة على  
 قاعدة ارباب العقول **علم** لو وادامت الدولات كانت الاخرى هم البيت من قبيدة مطلقا  
 لقول ان ان يشع بلوج جياح وان يملك الصعب الاني زجاج وبعده ابو عدنا لزوج  
 ناس وانما هم البشت واليهن الرقاق سهام قوله كغيرهم جزكان وقوله رعايا  
 عطف بيان للطاق كذا ذكره رالف الفاضل ومع البيت كجمل ان يكون لو وادامت  
 الدولت كان جميع السلاطين رعايا للماول والارباب ان معناه لو وادامت دولت الذين  
 يرغبون عن طاعة المذوم لكان سخر طين في سلك رعية لكن عالم بقدره وانما عصبه  
 فاستقام **علم** للدلالة على ان العلم بانتفاء العلة العلم بوجوده وان انتفاء  
 يقتضى التام كما في مقتضى المقدم كذلك استثناء عيني التام وانما لم يتوقف لهذا لان  
 البعض تعيين العلة والمعلول في صورة الانتفاء المتنازع فيه على ما سبق **علم** لكن  
 قد يستعمل على ما عدتهم لا يوجد على الآلية على مقتضى او ضاع عنهم من حيث كذلك لكل بل من  
 حيث انه استعمال جائز بالنسبة الى اهل اللغة في كذا وفي كل الآلية على هذا اذ لا يتوقف  
 بعد في وقوع الاستعمالات الجارية بالنسبة الى اهل القرآن وقد يقال تخصيص المعنى كالتبارك  
 المعقول لكون اصطلاحهم مقصورا على ما لا ينفق كونه مع لو عند من اعداهم واما  
 يثار وروو الآلية على وضع اهل اللغة الحقيقة **علم** وكلم من غايب قولنا صهي واقفة من  
 الغم السقيم الظان كم خيرة ويجوز الاستعمالية وقولا معقول غايب لا عمادة على وفي الخبر  
 عند الامام المرزوق وعلى الموصوف المقدم عند كبر الفخاة وقد سبق تفصيل يتعلق بهذا  
 المقام في اواخر احوال المسند فليكن **علم** كقولنا كذا وكذا ووقع في عبارة ابن الجايب  
 في شرح المغضل ان ذلك في الحديث وظاهر انه في ابن عم قال العام بهما والذين استبان في  
 شرح التلخيص علم ارباب الكلام في لغة من كتب الحديث لا مرادعا ولا موقولا عن النبي  
 ولا عن عمر بن الخطاب مع شدة التخصيص وقال الاماميين ساءت عن ذلك صفاظ العصر فافترق

انه بحث عن ذلك فلم يفت عليه نعم ذكره الخليل مرفوعا من طريق ابن ابي عمير قال قال رسول الله  
 صم يقول ان سألنا شريف الكلب بلسه عز وجل ولو كان لا يخاف الله عصباه **علم** ما نفدت  
 كلت اعداى كلام العلم والحكمة والمراد معلوما الله واهن غير امتناعية بالانعاف كذا ذكره  
 الرعشري **علم** فوجدوه في عدم هذا الشرح بالطريق الاول وقد يستعمل لوتشرف الجواب على كل  
 حال من غير تفرغ الاولوية في لورده والعاود والمنازعة هذا وامثالها يكون بشبهة بعلة  
 التي من سترها على التفريرين والمعلم في هذا التحقيق بنوت الكتاب واما الامتناع في الاول فانه  
 وان كان حاصله لكنه ليس مقوم **علم** وقد يستعمل بهذا المعنى لولا ان يفتى لولا ان لا يمكن آية  
 فان قلت ظان لولا في قوله لولا على لهلك عمر وبع ربط امتناع الكتاب لوجوده الاول  
 واولا للعكس معناه هو الامتناع المنقذ والموجود في الامر فامعنا ما قلت التقدير لولا لا يخالف  
 ان الشق عما اتى لا مرتهم امر اى في ربط امتناع الكتاب لوجوده الاول ومن منطلقات  
 لولا ايم ما في قوله لولا فضل الله عليك ورحمة له من طائفة منهم ان يضلوك وذلك  
 لان التعادة ان يكون جوابها متناهي يقتض ان يقتض الهم لوجود الفضل وقد هو اولى  
 ان المعنى لولا فضل الله عليك ورحمة له لاضلوك اذ هو او اذ انت غير مطلع على حقيقة الحال  
 فانهم **علم** وليس كل ماله دخل في لزوم بنه آية يعني ان الارتباط بالشرط وان كان له فعل  
 في لزوم الجراء لكن لا يلزم ان يكون ملاحظا للعقل وقيد الجواب او حال الحكم بلزومه للشرط **علم**  
 فيناقض اى يقع التناقض اذ لو قدر انتفاء عدم المعين لعموم المكان العصبان ثابت بان ادويل المشهور منه **علم** ركنه الله عليه  
 على كل تقدير وتزنية المصاحح يدل على انه غير ثابت فيناقض المعنى الذي يفهم من التولية المعنى  
 الذي يفهم من الاجواب **علم** فاستحالة النتيجة ممنوعة اى استحالة التعلل على تقدير وقوع المقدم  
 واما قوله في حال جازان يستلزم الحجب نظر الاستحالة في نفسه فلا ينافي بينهما **علم** وهذا عكس  
 اى يمكن ان يدعى ان لفظة هذا الشارة الى السابح لا الى الجواب لهذا التعليل السؤال وتقولنا  
 في لايه شنيع الغاضل الخنق وهذا التوجيه وان كان فيه لزوم بالنظر الى سياق الكلام  
 لكن التزامه ايهون من التزام فده **علم** كلام آية على طبيعة لولم يفتى لم يعصم اعترفت  
 عليه بن المراد من الانتفاء ان كان مطلقة ففقيه يشترك الكافر والمومن فيلزم ان يكون

استعمال لولا في جواب الجواب على حال  
 استعمال لولا في جواب الجواب على حال  
 استعمال لولا في جواب الجواب على حال

حاصله ان الجواب يدل على كونه  
 لا يعينه

وان راجع الى ان الفعل قد يستعمل  
 بان ادويل المشهور منه ركنه الله عليه

في الطائر غير ان كان سماع اجابة لا يتصور العقول على قوة فلا يكون من قبيل العلم بخلافه  
لم يعصه اجيب بان المراد اسما حقيقته يجوز ان توجد التوابع في الجملة المذكورة اعني بن عبد  
الدارين قطع غنا وادعاه **قوله** اقول يجوز ان يكون التوابع بالتوابع المتوابع بالتوابع  
سببه لا مدخل له في فهمه بل المقيد له كون اسما لا سببا لتوابعه كما ان المقيد له في قوله لا غير  
في طائر لو كان به قوة العقل المسمى كون قوة سبب العقل ليس سببا لان التوابع بالتوابع  
على كلام الحكم نعم وقد سماع مع لا يكون لبعضه مثل الذي هو المتبادر بكونه مطمح النظر  
في لودخل فيما سبق له الكلام مع فتوى الوجه الصحيح المقيد لا بلغة الانظار على معنى حق الكلام  
لاننا نعلمهم لا يفرق من له درجه في ضاعة البلاغة هذا حاصل ما ذكره الفاضل الحنفى  
ويكون ان يقال ان كون سبب انتفاء التوابع عدم السماع له مدخل في الذم باعتبار  
ولانه على ان عدم توابعهم ليس من صلاحهم بل هو في الدرجه العقوى من الفاعل **قوله**  
**قوله** يعنى لو جعلنا الرسول مطلقا كان في صورة رجل والحكمة في ذلك والله اعلم ان الجسد  
الاجنسي اميل وان ظهر البشرا لا يطبق روية الملك وذكر الامام في تفسير الكبير من الامة  
وحدثة الحكمة ان النبوة فضل من الله فيخلق بها من يشاء سواء كان مطلقا او بشرا او غيره  
بحسب طاقه لا يظهر كونه صكرا لما ذكره قد يوجب بان هذا الحق المصور الذي قد كونه نبيا  
يشتمل على معنى البشرية محدثة الملكية حقيقة لانه يعدل من لم يعدل ان يكون البلاغ ان  
النبوة فضل من الله يخلق به من يشاء من عباده سواء كان مطلقا كذا المصور  
فانه كان مطلقا او بشرا كذا المصور ايضا فانه بشر الا ان ولا يكون ان لا يخلق وقد ذكر من  
جمله وجهها ان طاعة الملائكة قوية فيستحقون طاعة البشر وربها لا يعدونهم في الاقدام  
على المعاصي وفيه ايضا في طاعة الله انما يتم اذا تبدل حقيقة الملك المقدم قوله بحقيقة البشر  
وهو مع كونه من الملائكة الجانين خلاف ما يفهم من كتب التفسير فانه الموعود منها  
تبدل الصورة بصورة البشر لا حقيقة بحقيقة فكيف **قوله** فيما مضى وقتا فوقتاً ان  
يقوله فيما مضى على ان لو علم معناها وان المضارع الواقع موقوف على افعال الاعترار  
فيما مضى على وبقوله وقتا فوقتاً ان الانتفاء ملاحظه يجب اوقات الوجود فان

الاطاعة

فان الاطاعة توجد في الوقت وقتا قبلها وقتا بعدها كذا فيكون المضارع المنقضي  
كالمجرب في ان الاعترار المستفاد بجدي لا يشهد **قوله** بدليل قوله في كثير من الامور لا يقال  
بل المقنوع من هذا القيد ان مرادهم اطاعة الرسول يا هم لا على فليقرب بتدليل به على ان  
مرادهم كل من علم عن الله تعالى في امر كان مظهرا عليه لان نقول المقنوع من الآية الكريمة  
انتفاء الاطاعة في كثير من الامور كقوله تعالى واذ ليس في الآية تعيين ذلك الكثير  
فلم يكن مرادهم الاطاعة في الجميع لم يكن الآية رد الهم لان السبب خبره لا ينافي الايات  
الجزئية فليست **قوله** وجدده وقتا بعد وقت قد يقال هذا الاعترار يبلغ من الدوام الذي  
يعطيه ليل الاحية لان النفس اذا اعتادت الشئ والتوازي مع **قوله** وهذا على ما في  
المتنح ان في ما ذكره صاحب المتنازع غير مبره بكتب المعنى فلا خيرة في اللفظ وذلك لان  
اشباع عشرهم ليس باستمرار اعتناء عن طاعتهم حتى لو لم يستمر اطاعتهم في بعض امورهم  
لوقوع العتق وانما وقوعهم فيه اذا استمر البتة على كبره يكون في ارادتهم فيمتنع الوقوع  
بانتفاء الاعترار لا يتبع في انتفاء باستمرار الاشباع ايضا جواز اعتدوا الاستقامت **قوله**  
على ابلغ وجه واو كره لانهم ادعوا احداث الایمان فنفاها نفيها مؤكدا فيجوز ما وكيد المنقضي  
ولو على قوله وما هم مؤمنين على نفي الاعترار والنبوت لما كان كذلك لانهم ما ادعوا الاعترار  
الايمان بل حدوده **قوله** جواب لو حذف اى لرايت امر افظعيا لا يخفى ان الاولى ان يعبر  
بقره مناسب للشرايط النورية والملكة الترابية والاختصاص المذكوران **قوله** لانه كلام من  
لا خلاف في اضمائه من ان المانع المعلوم تحقق معناه وايضا لما كان تلك الامور ما حذفت  
ما ولاما مستقبلا تحقيق روى الجانين معان في بوجوه صيغة المضارع **قوله** وان جعل الحكم بالفتح  
ولو نفي فلا يستشهدا مرفوض النفي في الاستشهاد واذا جعله لولم يقع ولا مدخل في ذلك  
كحصول الحكم بل انما تترقى له بيانها على الواقع من ان الحق كون الخاطب خاصا عند  
جعل للفتح لان النفي هنا للمخاطب قطعاً لا لخالقه من التكلم كانه قال ليستك ترى والنفي  
للمسؤول كما كان النفي له في العلم بمتدرون لانه في نفي منتهى القصد في فعله انه تمنع ان  
يرادهم على تلك الصفة العظيمة فيشتمع بهم ثم ان الآية تنفي الاستشهاد

**مطلب**  
لانه لو كان الاستشهاد بالفتح  
من النبوت

فان احتمال كون الوصية من قبل الموصي في حياته لا يوجب كونه وصية  
 لا انما هو في الكيفية والاعتبار لا انما هو في الاسم فبغير وقوعه على بالابتداء ولا خبره وقبل  
 لا على ما من الاعداء اذ لا عامل بها لانها خارجة عن النية والنية لا يعمل فيه عامل  
**علم** في احد قول البعيرين والقول الاقرب لهم ما ذكره بقوله واما جعل ما ذكره آفة  
 فلا يخفى ما فيه من التعسف النظم اما الاول فلان فيه تقدير الجواز وادعية اليه  
 واما الثاني فلغزوات من ارتباها قوله لو كان مسلمين مما قبله كما لا يخفى **علم** ويجوز ان يكون  
 مستفاداً للتكليف في الوداعة المستفادة من رب في التوجيه المذكور لولا بالنسبة  
 لعدم الوداعة نظر الاغلية الدائمة عليهم والكثرة المستفادة في هذا التوجيه  
 كثرة الوداعة في غيرها فكلها وجه فلانها في بينهما منزهة عن كل رب على التعميم بالتوجيه  
 الذي ذكره الشيخ في الكفاية وهي الايات التي لا ان مقتضى العمل ان يحترز الشئ عن  
 كل ما فيه سوء عاقبة ووبال وان كان نادراً فكانه ادعى انه يلقى في مقام الردع عن الكفر  
 والتوفيق على الاسلام ان الكفار يفتنون في القيمة اجناسا كونهم مسلمين مطيعين لاوامره  
 كما منتهين عن نوابه عز وجل حين عابوا اعداءهم من النعيم المقيم وشاهدوا  
 معزة الكفر من الاضول في دركات الجحيم **علم** كما قال في تفسيره سبحانه كما يعلم ان يكون  
 التوجيه بالضماع لكون آثاره السجاستة بالنسبة للزمان ارسال الرماح وان  
 كان حاشية بالنسبة للزمان لظن ان آثاره الامثلة كمنه في جنة الوصل العاصل  
**علم** لا جعلي الجملة الثانية اسمية لقوله ولو استخوانهم استخوانهم على ان الجملة الاسمية  
 جواز سوق ليس كما ينبغي اما لفظا فلما طباقة فحقق النجاة على انه لا يكون الا فعلية  
 ماضوية معنى فقط كقولهم يفتن الله لم يعصه او لفظا واما معنى فلان الخبرية المضافة  
 لا يتقيد بايمانهم وانما بهم ولا ينبغي بانفسائهم فافق اذ لم يجعل لولم يفتن ان كوا  
 كذوق وهو لا يتصور في ابتداء الجملة الاسمية على انها جواب لفتح مقدر **علم** دلالة  
 على ثبات المشوبة وكما هو في قوله لان الاسمية اما تدل على ثبات مدلولها وهو  
 كون المشوبة غير الا على مد ثبات المشوبة وما ذكرنا مما يتبع لوقيل المشوبة لهم وقد يتكفل

هذا هو الوجه الثاني  
 في قوله ولو استخوانهم استخوانهم  
 في قوله ولو استخوانهم استخوانهم

وبال

وقد يقال الاصل في الآية الكريمة لا تأبى لهم المشوبة فالوجه ما هو في تقدير انهم عدل الى  
 مشوبة لهم للدلالة على ثبات المشوبة لهم وكما هو في تقدير الابحان والتوفيق في الا  
 مشوبة من عدلهم في حقهم العلم على ما فهم الخبر وترغيبا لمن سواهم في الابحان والتوفيق  
 فانها في الاعراضات الثلثة **علم** لانه طاعة لعدم التوفيق ما ذكره واما عدم التوفيق  
 للعدول عن المانع الى المضاعف في الجواز فلهذا عدم وجدان مثاله في كلام البهائي **علم**  
 واما الجملة فلا يقع الا فعلية واما قول المبيح ولو قيل العيب في شئ والتم من التفتيح ما  
 يثبت منها فلهذا كما تبين قبل لانه لا يمكن ورود ابن رشاش بان الرضح لتعريفه ولو لا ثبت  
 فلما **علم** فلا راد في عدم الجواز والتقدير في جنة التوفيق المستطاب به يعبر  
 النص ان لا تصد الجواز والهدية في قوله هو المبطل المحامي مع وجوده لا توفيق المستد ومثله  
 مثل رابته لكان الحسن الجملة على ما ساء اوله ان يتراد في جنة امثاله **علم** كمن  
 زيد شيئا من هو ملحق بالمعدود سا قبله شيئا حقيقا فضلا عن التعظيم **علم** لكونه في افعالها  
 على وما هو المعراج كان من ثابت ربح من فائدة المدح بها البعير في جنة اباسما  
 باسما من صدره كان سبية من بيت رأس ويروي كان سلافة وبيت رأس  
 قرية بين مكة ودمشق مشهورة بالخير والبر والعدل انما مؤلفا في نبي والسبية بالخير والبر  
 المشهورة للشرب واما الجواز من بلد لا بلدة فهي سبية بالبناء لا غير على ما هو في الجوز  
 وتبعه الشرح في شرح المعراج اوقع في العاقل ان الجوزي وهم في ذلك هذا  
 الرواية في البيت العمارة والسلام والسلاف ما سال من عجم العنب قبل ان يفتح في  
 كبر سلافة وسلاف وقد يروي البيت برفع المزاج ونصب العسل على الاصل فارفع  
 ماء وبتقدير خالط ماء ويروي به ففهم على الصار ان واما قول ابن اسود كان  
 زائدة فظنا ان لا يراد بلفظ المعراج بعباس ولا لزور كما تدعو اليه ذلك ههنا  
 ثم خبر كان قوله بعد البيت المذكور على ابياتها او طعم عمن من التفاح معناه اجتناب  
 ريقها كخبر بعل وماء او طعم تفاح كسرى كسرة اجتنابها من الشجر لكان نقي و  
 لطافة **علم** لانهم يجوزون كون المبتدأ مذكرا اسم استفهام قد سبق ما في او

هذا هو الوجه الثاني  
 في قوله ولو استخوانهم استخوانهم  
 في قوله ولو استخوانهم استخوانهم

هذا هو الوجه الثاني  
 في قوله ولو استخوانهم استخوانهم  
 في قوله ولو استخوانهم استخوانهم

ابن الاو

في بحث القلب تفصل متعلق بهذا المعام فليست **علم** لاستزاده الحكم على الشئ العلم به ان  
 قلت الحكم على الشئ كما يستزج العلم بالحكم به فلو تم الدليل المذكور كان المستدعي موقفاً  
 الظان ذلك بعضه لا بدع في هذا الدليل وجوب توفيق المستدعي بل اصالة ورجحان بناء  
 على ان وجوب العلم به يكون المعارف بالعلوية اقرب وملاصقة اصالة التفسير في جانب  
 المستدعي في مخالفة الاصلين في تفكيكهما حيث مدعاها على طرفي الدليل المذكور على اصالة  
 توفيق المستدعي في جانب المستدعي معارضين بما هو اقرب وهو لزوم انتفاء العارضة في الاصل  
 بالكون على طرفي فلما ورد بما ذكر **علم** است ان العلم يحكم من الحكم الشئ قبل الظان ان يريد العلم  
 بالحكم على وجه ان حكمه لان علم ذات الحكم لا يستزج الجواز المذكور في العلم المذكور يستزج  
 الحكم على سائر الحكم بالفضل الا انه اكتفى بالجواز كفاية في المقصود بقوله هذا الجواز الاول  
 ان توفيق الدليل است لا يستزج وجوب كون الفاعل موقفاً ايضاً است ان يستزج وجوب  
 توفيق المستدعي لان الحكم يستدعي العلم بالطرفين على سواء ولا يات في الاعتدال المذكور  
 كما لا يخفى الثالث ان يستزج وجوب توفيق المستدعي وان كان المستدعي الرابع ان العلم  
 كلفي ان يقال الجبر عالم بالجبر عند المشايخ الجبر عن الجبر المطلق فلما جاء في توفيق الاصل  
 معلوم الجبر الخامس ان اذ اصيل الجواز على عدم الامتناع مطلقاً لا من الزمان والامتناع الجبر  
 يذوق قوله علم ان قوله جواز الحكم آية **علم** ففي الفعل ايضاً ليعود لان قوله جاء في زيادة  
 اوجب بان كلفي يكون على حاله الركوب وغيره انما هو الجبر المستفاد من جاء في وهو اسر لا جاز  
 وكذا كلفي في طلب زيد لان يكون من جهة النفس وغيره انما هو الطيب المستفاد من طلب  
 لا جبر طلباً فلما يكون الشئ في الحقيقة الاكتم ولا يكون من جهة التقييم وهي وفيه نظر لان التقييم  
 التقييم المطلق بالحال وغيره انما هو باعتبار حافية من الكثرة فكيف تقيده باعتبار جزو مناه  
 كذلك يجب تقيده بمعنى نفق الشئ بذكر الاعتبار فلما فرق بينهما من هذا الوجه فليفتهم **علم**  
 فقوله باصوات آية لا يخفى ان الجبر والتفكير لا يكتفي في الافادة لوجوده مع عدمه في الجبر ان  
 الشاغل حيوان بل لا بد من عدم احتمال الحكم عليه علم الحكم به وانما اراد الاضافة  
 وكذا لزوم عدم افادة قولنا الشاغل حيوان ناظر **علم** انما هو الجبر وشئ شئ كما علم

هذا العلم هو العلم بالعلم  
 وهو العلم بالعلم

هذا العلم هو العلم بالعلم  
 وهو العلم بالعلم

دری ما احسن هو دری بنام عین وفراوی لیسری مع العصاره بت باره من انزل عن الشئ ان انا  
 با شجاع فتمه النون يكون هو اعاد احسن من الاحساس العصاره بت جمع عزيمت وهو الجبر  
 ايضاً من الجبر والمراد هنا الخانات الفاسدة **علم** الا قرأ من فان يكونوا ابراه عن حاصر  
 ابو قراس كنية النوزوق وابراهيم اما بذكره على جميع يرى مثل كرام وكريم او بفتح على ان مصدر  
 في الاصل ولذا لا يفتح ولا يفتح او يفتح ابوالفتح من الكسر كرجال ورجالاً على ما ذكره صاحب الكسر  
 في تفسير سورة المستحقة ثم لا يخفى ان الجوز ان يجعل البيت من قبل هو اصيل الجاهل وما ينبغي ان  
 يعلم ان الجوز في البيت كذوق وعليه قايمة معناه والمعنى فان يكونوا ابراه من جنسية في  
 زعمه فقد كذبتم لان من نظر الجاز هو الجاز **علم** كمن قوله بامر معلوم الا آية هذا انزل بالفتح او  
 نظم الكلام في هذا الكلام والايضاح ليس على هذا السبيل **علم** فلفظ الكلام ناظر الى اصل  
 الوضوح وما في الاصل الى هذا الاحتمال قد ارتفع بعد الوجه الخالف بين الايضاح والتفويض  
 لكن بقى البحث في الخالف بين كلامي الايضاح فانه قال اولاً واما توفيق فلما فادق  
 اسامع حكما على امر معلوم لا بطرف من طرق التوفيق بالامر معلوم له كذلك واما لا زح  
 حكم بين امرين كذلك ثم قال تفسير هذا انه قد يكون للشئ صفتان من صفات التوفيق  
 وتفسير الكلام ان ان يقال كما اذا كان للمسمع اسم يبرر وهو يوفيه بعينه واسمه  
 لكن لا يوفى ان الفوق فتقول له زيد افعلك سواء عرف ان له اقل لم يوفى ان زيد الفوق  
 او لم يوفى ان له افاضاً فقد عرف اولاً بمعلومية الطرفين مطلقاً سواء كان توفيق المستدعي  
 بالاضافة او غيرهما وحكم التوفيق المستدعي اذا كان موقفاً بالاضافة فيجب كونه معلوماً للمسمع  
 والجميع بين كلاميه في التفسير وان امكن بما اشار اليه الرابع من ان الاول ناظر الى  
 ما يقتضيه الاضافة بحسب اصل وصفها والكس الا ما طرأ عليها في الاحتمال كمن يريد عليه  
 انه ذكر الكلام في التفسير الاول تفسير الاول فالتفسير لا يطابق المعنى لما تحققت من ان  
 المعنى يدل على ان الجبر في الصورة المذكورة معلوم كذلك والتفسير يبرهن جملته على  
 ان قول الرابع فلفظ الكلام ناظر الى اصل الوضوح آية منه علم ان المراد بالمعلوم الجبر  
 والمعلومية حاصلة في اصل وصف الاضافة وقد تورع عندهم ان المصانح الا معلومة

وذا الام والموصل سوايته في الالف فكذلك يشوبان لام الحقيقة ليست من الموضوعات  
 الاصلية بل من الطارئة بحسب الاستعمال وظاهر كلام الفروع لاسباب عدة فالصواب ان يصار  
 الى ما ذكره الفاضل المحض في وجه التوفيق وما حصل ان المراد بالمعلوم ما يقع المعهود وظهر  
 والمراد من لاق التوفيق ما يقع الطريق الاصل والعارض بحسب الاستعمال **وهذا** صفتان من  
 صفات التوفيق الاصلية لا وفيه شبهة ان صفتان معلومتان بطريق من لاق  
 التوفيق فلكون الالف من غير كونها في الالف والكون مشار الىه واحتمالها  
**وهو** وايها كان بحيث يجعل الالف في الالف فليس كذلك التام فغير على وجه الاستعمال  
 والاقضية ان سبب تقديم احداهما المستفاد من قوله فايها كان بحيث يوفق السمع  
 آقا يقضي بيان بيان سبب تأخير الالف **وهو** اذا عرف احواله ولا يوفق على التعيين  
 الا قوله ولا يصح زيدا فهو كعلم صميم زيدا فهو ليس بحرف السمع عارف بان له  
 احوال وان لم يوفق على التعيين فيجب ان يقدم اللفظ الالف عليه كيف وقد وقع في الالف  
 انك تقول زيدا فهو سواء عرف ان له احواله كما نعلمه الفاضل المحض بل لان مراد  
 المستعمل في هذا التصدير تعييين الالف عند السمع وهذا يقتضيه موضوعه ذلك و  
 يحول به ما به التعييين كزيدا كما ان مراده في زيدا فهو ان يوفق ان زيدا فهو وهذا  
 يقتضيه على افهوك على زيدا والاصل ان السمع اذا عرف ان له احواله يجوز تقديم افهوك و  
 تأخيرها بحسب الاعتبارين وبهذا الترتيب سقط ما يقال بعدم من قول المصنف في الالف  
 سواء عرف ان له احواله يقال زيدا فهو في هذه الالف **وهو** ان له احواله  
 قال وان عرف ان له احواله في الجملة وارادت تعييينه فقلت افهوك زيدا وهل هذا الاصح  
**وهو** ولذا قيل في بيت السقطه من كراهه قيل امثاله من بالعبك وقيل الماء من كراهه  
 فخرج عليه الجوز الحق اعماق اعلى وقرية المعاصم على نظر لان قوله اول الاصل ان ان  
 من اهل بلدك تاب بيدك على ان عرف ان ان تاب فلا بد ان يقدم اللفظ الالف  
 عليه ويقول السائب زيدا على ما يقتضيه القاعدة السالبة المعروفة في افهوك زيدا وكذا  
 عن لاق الزمخشري ان في تعييده الالف من لكونه من اهل بلدك انارة لطيفة الى

في قوله وايها كان بحيث يجعل الالف في الالف  
 في قوله فايها كان بحيث يوفق السمع  
 في قوله لا وفيه شبهة ان صفتان معلومتان بطريق من لاق

في قوله من كراهه قيل امثاله من بالعبك وقيل الماء من كراهه  
 في قوله من اهل بلدك تاب بيدك على ان عرف ان ان تاب فلا بد ان يقدم اللفظ الالف

ان عرف

لان غرضه ان ذلك الالف من يوفق بانها صمد وعبانهم وسمائهم ففقد السوى المسند  
 والمسند اليه في المثال المذكور ان زيد السائب في المعلومية بطريق من لاق التوفيق و  
 ليس مقصود المستخرج الا العلم بالانتساب فلذلك ان سئل ان الذي تخفى من ذلك الاحتجاج  
 يشبه له هذه التوبة المشهورة وان سئل ان السائب لم يوفق هل هو زيد او غيره  
 ثم انه اجاب عن السؤال المذكور ان من هو مبتدأ ووالغير الراجع الى السائب اعني  
 هو زيد على ما هو المشهور وهو من باب سببه وجعل الجواب ان السائب بطريق المعنى  
 هو زيد او انظر قوله في واولئك هم المنفلون **وهو** على الطريقة التي الرجل كل الرجل قبل  
 حق العبارة ان يقول كل رجل او قد توارى كلمة كل اذا دخل على الموقوف باللام يكون  
 يكون له احواله الاجزاء كما تقول كل الرمان ماء كقول المراد بهما الا فرادى على ال  
 فذ من افراد الرجل وايضا اللام بعد الطية فلا حاجة الى الجمع بينها والحق ان تمنع كلمة هذا  
 الحكم كيف وقد قال علقت كلمة كل الطعام كان صلا بين اسرائيل والمراد الحرس لا الاجزاء  
 وقال دم كل الطعام واقع الاطلاق المعتدلة ثم اذا دخلت كل ما قبله الالف واريد  
 الحكم على كل فرد فيقال عرف التوفيق بعينه العموم وكل ما كيد لها او انما بيان الحقيقة  
 يكون ماء سلك الامرين على ما في هذا الاصل الاول انما يقتضيه ابتداء العرف على الاصح  
 ان يقال لكاتب والحيوان بان يراد منه الكتابة على الحيوان لانه يستقر ان يكون كل حيوان  
 كاتباً والكم ان ما ذكره في بيان كسر لول علم وجوب كسر في كل حرف بلع الجبس  
 ان قوله والسائد ينفيد في الحكم الثالث انهم هو ابا ان المصاحف موضوعه للاباء  
 من حيث الالف والالف في اللوح حقه ما منى رضى وبشرى وذلك من نظائرها  
 فيبقى ان ينفذ عليها موهنات صهرها عليها ولم يبق له احد ذلك ان يجعل وجه النظر  
 بهذه الوجه الرابع ان ملأه الشريف من ان الجمل في صورة كونه منكر زيدا ان لو  
 كان ما صدق عليه فهو فلان عين زيد لم يكن كلمة حقيقة ليس فقط لان تعبيره وحسن  
 المعصوم والجمل كافة حقيقة الجمل عند الصحن الفن في ما **وهو** اما في صاوا عشارا  
 لخاض الجمل من الفوق لا واحد لها من لفظها والفت وبال كسر جميع عشر وهي المائة

32

التي انت عليها من يوم ارسل فيها الفخري عشرة اشهر و زال عنها اسم المحاضن ثم لا يزال ذلك  
اسما حتى يفتن ويعد ما يفتن اليه **بجس** معناه انه الكامل في الجبورية اذ الوقت بين المعين  
المستفيين ان في الاول ادعاء قهر جنس الجبورية على المحاط دون الكمال المتكلم مسلم فيه  
ان الجبورية موجودة في غير المحاط لكن يرد ان تلك الجبورية في جنس جنة كلامية وكلم بين  
المستفيين لا يقال ليس في المعنى الاول قهر جنس الجبورية ايضاً حيث ارجح بان المعنى الاول انك  
الكامل الجبورية وليس قهر الجبورية وليس قهر الجبورية المطلقة لاننا نقول هذا القول  
ارجح به مال المعنى في قولنا **ادعاء** ان رايه المصطفى كما سبق بقوله او مبالغة الكمال  
فيه هذا ثم لا يخفى ان المثال المذكور يمكن ان يكمل من قبلي وواو الك العبد يعني ان الصائل  
بالجبورية اذ لا لا شك فيه **بجس** كما في قولنا انت المظلم لا يخفى جواز كون هذا المثال من  
قبلي انت الشيء لكن ان يرد في الاستعمال والمعبر عنهم هو ما ذكره الشيخ **بجس** اذ  
يقول **بجس** على قبلي ابي اوله الا باصحة ان يكتب عينه في هذا المصحة وهو اطول لا شك  
في تاء مفعول لا وكنت اعمى من ابي العويلا وقعت بك الحليل وانت حي فمن  
ذا يدفع الخطب كمنها الخليل اذ اخرج البيت **بجس** لان القهر وعدمه التقابل على ما  
تقابل العدم والملكة اي عزم القهر على من ثانه ذلك فلا يبرهان فيها ذكره ارتفاع  
التقصين والعزم من الشرطين بان مع هذا التمكن مستدرك في ابيان قطعاً ويمكن  
ان يكون تحقق اعتبار المظلم لانه اذ اوجب فيما ذان يعقر كان وجوده فيما قهر  
بالعقل او **بجس** وروبان المعنى الشخصي الذي له الصفة صاحب الاسم في المنطق  
بهذا المعنى صار كلامه في دلالة على الشخص والذات وورد بالمعنى المذكور صار كالصفة  
في دلالة على من قام به فالله المتبدل هو الاسم او ما في ما يتركه وهذا هو مراد العالي المذكور  
لا امتناع كون المنطق وكونه مبتدأ واحتجاج كون زيد وكونه خبر مطلقاً فالمتحقق  
ان الشرع لفظ **بجس** لان الجزئية الحسنة لا يكون محمولاً البتة فيه كنه لان الجملة في  
غير ما يكون محمول في امر احد ما مفر باجاء المتقارير من ذواتها بحسب الوجود الخارجي  
فثبت بصرف هذا التوهم ينبغي ان يرفع ولا شك ان التقارير والاشياء من الجائزتين

بجس  
بجس  
بجس

فكل صح زيد ناطق فليس الناطق زيد بل ما في الالهم لان يقال ما ذكره خاصة اضافة على نحو  
تفسير باللام لا بالساوي فان قلت لا شك ان المراد بان الناطق ذاته كونه موصفاً فيكون من بعض  
عمل زيد عليه بل ما في الالهم على ان الناطق هو ليس بتقدير تقدير قلت لم لا يكتفي التقارير باعتبار  
الموصف العتق لا على ان عدم القهر في عدم الافادة **بجس** او الاشارة ليس تاساً في لغة  
فلا يكون قابلاً لغيره فيجب اما اولاً فلان مولد الكلام الطبع هو الطبع الثابت في  
لغة لا المظلم الذي هو ليس حاصله وما تأني فلان الاقارب الواردة على المسحلي عن ثابت  
التفاهم مع ثبوتها لغيرها على ما في النصف الغير **بجس** لا ما يكتفي الصدق والكذب للتناق  
على ان الصلي الاواد واصحاب الصدق والكذب انما هو من عند الجمل **بجس** انما هو في  
الجزء والحققة ان في الكلام الجزء والحققة **بجس** لا يرد ان الطرف في نحو ابن زيد وان  
لكم هذا ومع المثال هذه الامثلة ونظائرها ليست مما كان الجزئية استثناء لان الاستثناء  
في الحقيقة داخل على النسبة بين المتبادر المذكور والجزء المقدر لا على الجزئية وهذه **بجس** و  
في قوله تعالى بل انتم لامر جباركم حكم الناطق الخشع بوجوب تغير القول في الاشارة الواقعة  
غير المتبدل ولكن فيجب ان الظان قوله تعالى انتم لامر جباركم استثناء على اني طبع  
لا اجازة عن احتمالها بانه وكذا قوله نعم الرجل زيد انشاء المذبح لا اخبار عن احتمال المذبح  
وقد سبق مناهج في وجوبه ونوع الوكيل حيث **بجس** وزيد كانه الاسد ليس المراد  
التشبيه والا صحت الصدق والكذب بل ان الشئ جباله في شجاعة او في قول المراد منه انشاء  
التشبيه لا الاخبار عن تشبه اياه فلما جعلنا على هذا التقدير ايضاً فيسقط **بجس** فاعلم  
هذا كتحقق التفرقة اذ سياق الكلام يدل على ان المعنى فاعلم ما ذكره صاحب المعجم  
لكن يرد عليه ان تحقيق الضمير المذكور في التعليل بما يند اليه الفعل لتقييد بلا دليل فان  
المذكور فيه هو الضمير مطلقاً ولا دليل في الكلام على ذلك التقييد كيف وقول الكلام  
في زيد اذ في ان الرفع يفتن تحقيق انه يرد زيد ايد ان ما ذكره في تعليل التفرقة  
محمول على اطلاقه فتقول في المثال المذكور ان الرفع ما بعده وهو وقوع الضرب عليه  
ثم ما تضمنه الجزاء الصاع العزب على غيره حقيقة كتر استباب الرفع اليه ويعتق الحكم

الشيء لا يرد من انما و زيد في قوله  
بجس  
بجس  
بجس

وقس على ذلك قطايرها وبالجملة ان فرض الكلام الغير المذكور في العقل كالتقدير  
اليه العقل اولاً كان يقيد بالادبيل وان لم يقيد والنزوم وجود التقوى في زيد  
ابوه مطلق وورث عليه ان جعل المسند اليه كما لما يراى به التقوى فانهم **عقل**  
وهو ان الهم لا يورثه به سوى آفة لا يخفى انه الحكم بعد التوطئة والتقدم بعم من ان  
زيد قائم وما زيد بغيره وكان زيد قائماً وامثالها والعقل غرض الشيخ ليس في الجرم  
عن العوامى المنطوية **عقل** قلت هو داخل في التقوى آفة فيه حيث اما اولاً فلان  
اللام في قوله فالتقوى للمؤمن كما يردك اليه تفصيل الباعث لكون الخبر جملة وقد  
سبق ان لا قصد للتقوى في صورة التخصيص اللام لان يقال بالتقدم التبع  
وهو خلاف ما قاله به في السابق واما ثانياً فلانه لا احتمال للتقوى في رجل جائز عند علم  
كالحج به ان رجح في ما كانت تقدير المسند اليه وجعل ما سبق على ان المسند اليه في  
نقل كلام الشيخ الائمة من ذهب المحقق نفسه باذنه سابق كلام الشيخ كما لا يخفى  
على المتخصص لان الاصل في التبع هو العقل وذلك لان العامل انما يعلى هو  
لافتقاره الاخره والعقل اشتراكه لانه حدث بعينه صاحباً وحكماً وزناً  
علة فيكون افتقاره من جهة الاحداث ومن جهة الخلق وليس في الهم الا ان  
هنا هو جماعة منهم ابن مالك على من قدر العقل بخوفه كما اذا لم يكرهه فيكون اما  
في الدار فغير لان اذا التجانية لا يلبسها العقل واما لا يقع بعد ما حصل الامور  
بكون الشرط هو فاما ان كان من الموثوقين واما عنه ابن شام بان العقل يقدر ثبوتها  
**عقل** ولان قد سبق لفظ الصفة في راجع لا الطرف المعلومة بوثيقة ذكر الطريقة  
وينساق الذهن اليه من لفظ التعلق انساق ظاهره او يرد على الدليل المذكور  
ان الطرف الواقع صلة واقع موقوعه لانق عند الموقوف بل اذا وقع فيه مؤنث ويؤنث  
بالجملة والطرف الخبرية واقع موقوعه هو الموقوف بالاصالة واذا وقعت فيه جملة  
ياؤنث بالموقوف فلا يصح ان لسائل احداهما معاملة الآخرة فكان ينبغي ان يقول  
اذ الطرف مقدر بالعقل لما اعترف بصحة المعنى على هذا القول فيجعل خبره في

عبارة

في عبارة المحقق راجع لا الطرف الاول عليها لفظ الطريقة كما في عدة المقام وليس  
في ذلك كغيره تعلق لانه تلك تصحيح الكلام وليس في عبارة الايضاح ايضاً ما يوجب ارجاع  
اللفظ في المذكور بغير ان يتقدم **عقل** لا فيهما غول في الصحاح غاله الشيخ اغتال اذا  
اخذنا من حيث لم يرد وقوله كما لا يخفى ولا اهم عنهما بنذوق ان ليس فيها غالبة الصفة  
لانه قال في موضع آخر لا يصحون فيها وقال ابو عبد القول ان يقال في قولهم **عقل**  
اي بخلاف قول الدنيا فيه حيث لان هذا ما قس لما هو في كنه المساواة واعلم من  
زعم ان تقديم الخبر على المبتدأ في ذلكم في النقصان حيوة للافتقاص من ان تقديم الخبر  
على المبتدأ المنكر في معنى الدار رجل لا يفيد الافتقاص من لعمري لم يجعل قوله كما لا يخفى غول  
معدولة بل سببه لا يمكن ان يعرف بين السائلين بان المفيد للافتقاص تقديم ما حقه  
التأخير كما هو به ان رجح في كنه العقول حق الخبر في كنه الدار رجل التقويم يستحق التأخير  
المنكره فلا يفيد الافتقاص واما فيما نحن فيه فتدبر وقوع المنكره مبتدأ بالوقوف في  
سياق النفي فكان حق الخبر التأخير وهذا افتقاص لا يقال القول  
مستدفع وقوم مبتدأ وان لم يقع في سياق النفي كما في سلام عليكم ونبت كما ان في  
الآية تقديم ما حقه التأخير لانه نقول ذلك فنقص من بالصدر المدعوبه على ما في البيت  
او المخرجه التي هي على ما لا ين شام فان قلت التقوين في غول للتبويب او  
ليس المراد القول المطلق كما انتهت عليه فهذا العذر صحيح وقومه مبتدأ بلا تقديم  
الخبر عليه تقديم ما حقه التأخير مفيد للتخصيص المذكور بخلاف قولك في الدار رجل  
او مصحح او وقع رجل مبتدأ لتقديم الخبر عليه حيث لم حيث يعتبره كون للتبويب  
والا فلان عدم افتقاره الخبر ايضاً قلت فلما يلزم من عدم افتقاره في الدار رجل  
للتخصيص عدم افتقاره قوله كما ذكر في النقصان حيوة اذ قد فرغ بهن ان التقوين  
في حيوة للتبويب فيندفع النظر الذي اورد في كنه المساواة **عقل** فنؤمن قصر  
المقصود على الصفة دون العكس فان العمل على العكس مستند في جعل التقديم لتقر  
المسند على المسند اليه والآن ان انتم المسند اليه على المسند كما دل عليه سياق

ان المراد من لفظ المذكورة المدة المحسوس  
ومع التوجه في كنه الطريقة يتسم

52

كلامه ووجه به الفاصل الخ ايض في باب مولانا يوسف المعين بناء على ان التقديم  
قد يفيد قصر المسند على المسند اليه مما لا يعتد به الا اذا ثبت به نقل من النقات  
**قوله** وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولا يقبلون ان الفقرة لا تقول  
بغير صيغة فهذا تذكير بصحة **قوله** من ان الافتقار الى ما ليس علمه ان دينكم  
انه من علمه بل من الافتقار الى ما ليس علمه ان دينكم  
من المؤمنين حينئذ انما يطبق الايمان من الكثرة وقد اشار الشارح الى دفعه  
بان الفهم اشارة **قوله** فتوهم انه لغت لا يجوز ان توجهها قولها بالتعاضد عند الامرين  
في ذلك المتداعى المتكثرة مع ان الا ابتداء الوصف وصلاحيته الطرف له فلا يرد وجواز  
البدء العام وكونه مع وجوده الا بالنسب بالنسب فانهم **قوله** يجوز ان يكون قائم  
مبتدأ وجعل بدل منه اي ويكون الخبر محذوف كونه الدار وكونه ولا يجوز ان  
يكون رجلي فاعطاه لان الاعطاء بشرط لعل الرفع والنصب عند تحقق النجاة  
ولذا ذكره السبب في توفيق المبتدأ مسند لغت راجع ظاهرا بعد معرفة الاستقام  
اما النافية فليخرج الى مشروطة لا يجوز ان لا يقع للابتداء كونه فكرة محضه  
والبدل ليس من الخفص لان القول بعد الشرح على ذكره ابن دهران قد يرد  
جمهور النجاة الا ابتداء بالنكرة اذا كانت موصوفة او مضاف من موصوف كما قالوا  
في قولهم صديق عاد في ممد اي رجل صديق فمكن ان يجعل المثال من هذا القبيل  
اي شق قائم رجلي فمثل **قوله** فلا يجب التقديم كقولهم واجل مسمى عنده الا انه  
الاشترط الاحتمال في تقديم الطرف على النكرة الموصوفة بفعال عند ثوب جيد ولا يجد  
ليس وذلك لانه لو افلا حصل ان يكون وصفا آخر وانما لم يقدم في الآية الكريمة لان  
المعنى وان اجل مسمى عنده تنفيها من السادة وقد تضمن معنى الشرط المعنى  
لعدد اركان **قوله** فتوهم ان الخفص لا يحصل الا بعد حصول الحكم قد يطلق في الجواب  
عن الايراد بان الخفص سبب تقدم الحكم اي الحكم هو وعليه امر اعتباري اعتبره العلم  
في ذاته وجعل تقدمه في الذكر دليل على كونه يوفى السامع ان حكمه بالخبر على الخفص ليس

من المؤمنين حينئذ انما يطبق الايمان من الكثرة وقد اشار الشارح الى دفعه بان الفهم اشارة قوله فتوهم انه لغت لا يجوز ان توجهها قولها بالتعاضد عند الامرين في ذلك المتداعى المتكثرة مع ان الا ابتداء الوصف وصلاحيته الطرف له فلا يرد وجواز البدء العام وكونه مع وجوده الا بالنسب بالنسب فانهم قوله يجوز ان يكون قائم مبتدأ وجعل بدل منه اي ويكون الخبر محذوف كونه الدار وكونه ولا يجوز ان يكون رجلي فاعطاه لان الاعطاء بشرط لعل الرفع والنصب عند تحقق النجاة ولذا ذكره السبب في توفيق المبتدأ مسند لغت راجع ظاهرا بعد معرفة الاستقام اما النافية فليخرج الى مشروطة لا يجوز ان لا يقع للابتداء كونه فكرة محضه والبدل ليس من الخفص لان القول بعد الشرح على ذكره ابن دهران قد يرد جمهور النجاة الا ابتداء بالنكرة اذا كانت موصوفة او مضاف من موصوف كما قالوا في قولهم صديق عاد في ممد اي رجل صديق فمكن ان يجعل المثال من هذا القبيل اي شق قائم رجلي فمثل قوله فلا يجب التقديم كقولهم واجل مسمى عنده الا انه الاشرط الاحتمال في تقديم الطرف على النكرة الموصوفة بفعال عند ثوب جيد ولا يجد ليس وذلك لانه لو افلا حصل ان يكون وصفا آخر وانما لم يقدم في الآية الكريمة لان المعنى وان اجل مسمى عنده تنفيها من السادة وقد تضمن معنى الشرط المعنى لعدد اركان قوله فتوهم ان الخفص لا يحصل الا بعد حصول الحكم قد يطلق في الجواب عن الايراد بان الخفص سبب تقدم الحكم اي الحكم هو وعليه امر اعتباري اعتبره العلم في ذاته وجعل تقدمه في الذكر دليل على كونه يوفى السامع ان حكمه بالخبر على الخفص ليس

وتبين المراد بان المتكلم حكمه او لا على غير شخص في مقدم الحكم عليه فخصص الحكم عليه  
فقد **قوله** كما ينبغي تشرق من فعل متعددا على كونه متقدما بنفسه على ما في الكشاف  
وهنا مكتبة ينبغي ان يعتد بها وهي ان اللفظ في صورة التقديم مستعمل في معنى التعقيب  
والعلمه اللغوي مراد بلفظ **قوله** قد يوفى من عليه بذكر ما هو من متعلقه كجمله بلخرج  
الجميع بين الحقيقة والخيال فما راجع جعل المذكور املا والمخروف صلا وتارة يمكن  
فان قلت ان كان المعنى الا انه مدلوله عليه بلفظ قد يوفى لم يكن في ضمن المذكور  
فكيف قيل ان مقتضى **قوله** انما قلت لما كان منسوبة المعنى بعبارة ذكر صلته قرينة على ان  
جعل كانه في **قوله** وهو سواه انما هو السورة التوجيه الاولى لئلا يكون الوصف  
اضاءة الدين ريب هذه اللفظة اذ في مبالغة المناهضة للمدح وعلى الوجه الاول  
يقدم هذا المعنى كما لا يخفى اما وجهه في ان كان الشارح استعمال الشرائع لارضا  
علم ان المعنى في وجه الخيا وانهم انفسهم في اشراف والذين مشروطة بعبايتها  
وانتقال السمتهم سواء قصدوا اشرافا او لا وعلى هذا الوجه انتم متفكرون  
على اشرافها واما رتبها والاول اقوى قال الشارح في شرح المتنازع وقد يقال  
الاول ان جعل ثمانية مبتدأ خبره محذوف اي ثمانية موصوفة بلذا او بلذا فيكون  
شمس المعنى وما عطف عليه بدلا او بيان ويكون المثال خارجا عما نحن فيه ولا  
يبعد ان يقال ان فيه منعفا لبياد العين لان يكون الوصف الاصل مدح بان البديل  
ان عطفه كما لا يخفى **قوله** يفسر عن ضبط واشكال وفكرا انه قال انما اي ابدى  
استاد افسر مكان ضاحكا اي ابدى استاذ وكان تعدية بعن لغة مع الكشف بعبارة  
بها وبقى انما يكتف وهو انما اشكال في اهل مدعي السكاك فيما تضمنه بقوله شق  
تفصيلا فلهذا الذي ذكره الشارح انما يشتمل وجه عدم ايراد المعنى من السكاك بما  
لا عدم عنده فقد افادوا الخبر من مقتضيات تقييد المسند والافراد ترك المعنى  
تظهيره فانهم **قوله** خارج بقوله في الارجح قال الفاضل الخ في اذ كان الامسا والاول  
في هذه الامثلة هو اسناد الفعل الى المبتدأ وكان هذا المعنى في الارجح الاول

من المؤمنين حينئذ انما يطبق الايمان من الكثرة وقد اشار الشارح الى دفعه بان الفهم اشارة قوله فتوهم انه لغت لا يجوز ان توجهها قولها بالتعاضد عند الامرين في ذلك المتداعى المتكثرة مع ان الا ابتداء الوصف وصلاحيته الطرف له فلا يرد وجواز البدء العام وكونه مع وجوده الا بالنسب بالنسب فانهم قوله يجوز ان يكون قائم مبتدأ وجعل بدل منه اي ويكون الخبر محذوف كونه الدار وكونه ولا يجوز ان يكون رجلي فاعطاه لان الاعطاء بشرط لعل الرفع والنصب عند تحقق النجاة ولذا ذكره السبب في توفيق المبتدأ مسند لغت راجع ظاهرا بعد معرفة الاستقام اما النافية فليخرج الى مشروطة لا يجوز ان لا يقع للابتداء كونه فكرة محضه والبدل ليس من الخفص لان القول بعد الشرح على ذكره ابن دهران قد يرد جمهور النجاة الا ابتداء بالنكرة اذا كانت موصوفة او مضاف من موصوف كما قالوا في قولهم صديق عاد في ممد اي رجل صديق فمكن ان يجعل المثال من هذا القبيل اي شق قائم رجلي فمثل قوله فلا يجب التقديم كقولهم واجل مسمى عنده الا انه الاشرط الاحتمال في تقديم الطرف على النكرة الموصوفة بفعال عند ثوب جيد ولا يجد ليس وذلك لانه لو افلا حصل ان يكون وصفا آخر وانما لم يقدم في الآية الكريمة لان المعنى وان اجل مسمى عنده تنفيها من السادة وقد تضمن معنى الشرط المعنى لعدد اركان قوله فتوهم ان الخفص لا يحصل الا بعد حصول الحكم قد يطلق في الجواب عن الايراد بان الخفص سبب تقدم الحكم اي الحكم هو وعليه امر اعتباري اعتبره العلم في ذاته وجعل تقدمه في الذكر دليل على كونه يوفى السامع ان حكمه بالخبر على الخفص ليس



وقد جازى تليق بغيره ووجه هذا الامتناع بهذا التقييد بل يجب ان يكون داخله فيه  
 وادارة لتقنا عما ذكره من القاعدة القائلة ان العنق يقدم البتة على ما سنده اليه  
 في الدرجة الاولى وفيه جرح في كون القاعدة قائمة ما ذكره بل ان الجملة اذا قصد  
 بها التجدد ويجوز على مسند ما فعلنا وتقدم البتة على ما سنده اليه في الدرجة الاولى مع اذات  
 ما سنده اليه العنق في الدرجة الاولى على العنق كما في هذه الامتناع لا يفيد مطلقا جملة  
 التجدد فيخرج الامتناع بهذا التجدد وقد يقال في توجيه كلام الشرحين قول السكاك والعدم  
 البتة على ما سنده اليه في الدرجة الاولى والحاصل ان فضايلة كون المراد من الجملة  
 اخذوا التجدد دون الثبوت جعل المسند مفعلا على الاطلاق وقوله وتقدم البتة على  
 ما سنده في الدرجة الاولى بيان حال جعل المسند مفعلا بوجه قوله البتة على ما سنده  
 المذكور في السند والطبع المستقيم فلما جاز على كلام السيد رحمه الله وانما خبر بان يبارك  
 السكاك ليست لفضايلها ذكره مع تروا عن الشرحين او يجوز ان يكون مع البتة  
 وجوب تقديم العنق على ما سنده اليه في الدرجة الاولى وقت ارادة التجدد لا مطلقا  
 والحق ان كلام الشرحين انما يحل نظر وان السند والسكاك الاشارة المذكور في قوله في  
 الدرجة الاولى من قبيل اسناد التجدد الى الجزء الاخير من السند وان كان المحرر يفتق  
 قوله ويخرج عليه على ما سنده اليه في الدرجة الاولى فمما على **قوله** ولا يلحق خيال بالنسب  
 معطوف على الخبر المنصوب في لم يرو وطبق الخيال في قوله في التفسر والمحقق ان المعرف  
 لم يرو معتمدا على ما سنده اليه ولا بصرفه الى كونه عليه **قوله** في قوله بان كل جملة اسمية  
 يفيد الثبوت وهم المعول بما ذكره وان لم يكن محرفا في كلام الشرح الا انه لما  
 ذكر ان كلام من الامتناع الثلاثة اعني انما يعرف ويريدون يفيد الثبوت وما في ذلك  
 الا لكونها اسمية لزوم منه ان كل اسمية مفيدة **قوله** بل انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر  
 اسمية فعليه يريدان ذلك الحكم الطبع انما يصدق اذا كان الموضوع مفيدا بما ذكره  
 ان لعدم كون الخبر جملة فعليه وانما اذا كان كذلك في تقييد التجدد الا ان يفتق  
 قوله على الثبوت كما عدوه عن النصب فانهم **قوله** مما لا يخفى بطلانه لان المسند اليه

في قوله لا يفيد مطلقا جملة التجدد فيخرج الامتناع بهذا التجدد وقد يقال في توجيه كلام الشرحين قول السكاك والعدم البتة على ما سنده اليه في الدرجة الاولى والحاصل ان فضايلة كون المراد من الجملة اخذوا التجدد دون الثبوت جعل المسند مفعلا على الاطلاق وقوله وتقدم البتة على ما سنده في الدرجة الاولى بيان حال جعل المسند مفعلا بوجه قوله البتة على ما سنده المذكور في السند والطبع المستقيم فلما جاز على كلام السيد رحمه الله وانما خبر بان يبارك السكاك ليست لفضايلها ذكره مع تروا عن الشرحين او يجوز ان يكون مع البتة وجوب تقديم العنق على ما سنده اليه في الدرجة الاولى وقت ارادة التجدد لا مطلقا والحق ان كلام الشرحين انما يحل نظر وان السند والسكاك الاشارة المذكور في قوله في الدرجة الاولى من قبيل اسناد التجدد الى الجزء الاخير من السند وان كان المحرر يفتق قوله ويخرج عليه على ما سنده اليه في الدرجة الاولى فمما على قوله ولا يلحق خيال بالنسب معطوف على الخبر المنصوب في لم يرو وطبق الخيال في قوله في التفسر والمحقق ان المعرف لم يرو معتمدا على ما سنده اليه ولا بصرفه الى كونه عليه في قوله بان كل جملة اسمية يفيد الثبوت وهم المعول بما ذكره وان لم يكن محرفا في كلام الشرح الا انه لما ذكر ان كلام من الامتناع الثلاثة اعني انما يعرف ويريدون يفيد الثبوت وما في ذلك الا لكونها اسمية لزوم منه ان كل اسمية مفيدة بل انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر اسمية فعليه يريدان ذلك الحكم الطبع انما يصدق اذا كان الموضوع مفيدا بما ذكره ان لعدم كون الخبر جملة فعليه وانما اذا كان كذلك في تقييد التجدد الا ان يفتق قوله على الثبوت كما عدوه عن النصب فانهم مما لا يخفى بطلانه لان المسند اليه

واحد بالذات ونسبة المسند الواحد لا يمتنع واصل لا يكون بالثبوت التجدد معا  
 وهذا وما قيل من انه اعتبر بثبوت حقيقة العرفان فهو ثابت وان اعتبر  
 بثبوت افراده فهو متحد فلا بطلان فكيف يوجب فضايلة مما لا يلتفت اليه لان  
 اعتبار حقيقة العرفان في احد الاسنادين واذا اذنا في الاخرى حكم مع انه مخالف  
 لاطلاق الحكم بانارة التجدد بطريق التفرقة في المنهين المذكورين **قوله** كما يجوز  
 في قوله دخلت على زيد فقام فان زيد ليس بمسند اليه اصطلاحا لا فاعدا في الرفع  
 فيه لفظا وحكما مع لزوم احداهما في **قوله** ليس الا باين المبتدأ والخبر والفاعل و  
 عامله والسند جملة معرفت متساوية من الاول اسنادا وفي لا الضمير المتصل  
 من الساك واما اسناد خبره عرف لا الضمير المتصل المتقدم اعني انما ليس شيئا من  
 القسمين **قوله** لا يخفى عن اعتراف بذلك حيث قال انما يدل على اولية اسناد  
 لا الضمير **قوله** واحترز بقوله في الدرجة الاولى عن كون زيد عرف حاصلا ان  
 الافرار عن الخرج لا اللفظ بل ان اللفظ لا يفيد البتة على ما سنده اليه بلا  
 تقييد بقوله في الدرجة الاولى والورود عليه كونه يعرف فانه مفيد للتجدد مع انه في  
 عن الضابط لانه لم يقدم على ما سنده اليه وهو زيد فلما قال في الدرجة الاولى علم  
 من هذا التقييد ان اخذوا التجدد انما يقتضيه وجوب تقديم المسند الذي هو  
 العنق على ما سنده اليه مطلقا وهو موجود في كونه يعرف **قوله** لان كل فعل مسند  
 وايضا ان اما الافعال المفعولة بما مثل قائل يكون فاعله لم يلتفت الى ان  
 على يكون **قوله** **الاربع** احوال متعلقات الضمير المحققون على كسر اللام  
 في المتعلق وان صح التفتح اليه والمراد بالاسموات الفعل والمتعارف ان المعول متعلق  
 بالاسم والعامل متعلق بالفتح وسر ان التعلق هو المتبني بالاسم هو المعول الضعيف  
 وبالفتح هو العامل القوي **قوله** قد سبقت اشارة اجمالية يعنى في التبيين ان يقول  
 كثيرا ما ذكر في هذا الباب الذي قبله غير مختص بها ان **قوله** واراد بالاحوال المعبر بالقرينة  
 انما وان كان الجمع المضاف لها من مجموع **قوله** الفعل مع المفعول كالفعل مع



كرجعي وذكر يمكن ان يحد في المقام الخطا على الاستقار لانه بمنزلة المعروف بلالم حقيقة  
 وقد يقال الظان مدلول العقل المصور نفس الحقيقة يمكن الاستقار بعمدة المقام  
 الخطا من غير حاجة للاهم التوليف **قوله** لا يقال اعادة التعمه قد يجب عنه بان ا  
 المراد ان المقام اذا كان ظاهريا يراه في صورة التنزيل بل نفس الحقيقة لكن لا من حيث  
 انها معتبرة بنفسها بل لان يتوسل بها الى التعمه وهذا الاعتبار ليس باعتبار حقيقة الفهم  
 في ضمن جميع ازاوه الذي اعتبره نقاؤه بقيد الاطلاق اذا فرقت بين ان يقصد الحقيقة  
 في ضمن الازاو وبين ان يقصد من حيث هي للتوسل به الى اعادة التعمه كما به فان كان  
 يبلغ **قوله** معتبرا في الفوض والمعق وبقوله نفع وفول في الفوض الماوكي والمفهوم  
 من نفس الكلام وان كان داخل في المعق من الكلام مع المقام فكما يدعى اعتراضا على  
 الختم وانت جبر بان طبع ما يدور عليه وقع الآلام من الكلام مما لا يرقينه او لو الكلام  
**قوله** لان ما ذكره من الخبرين لا يشهد به نقل ولا عقل نقل عن الشارح انه قال اعلم  
 ان المراد وعقل ونقلا هو اجتماع الخبرين في مثل فلان يعطى على ما زعم الشارح العلامة  
 واما الخبر الاول فقد صفاه على وجه يقع عندها حب المقنع اليقنه واما الخبر الثاني  
 على التقديم فلا يصلح شرعا لكلام السكاك على ما عرف من مذاهب استمى كلامه واراو بقوله  
 واما الخبر الثاني على التقديم اه ان اعادة التقديم للحرف عند السكاك انما اذا كان المقدم  
 مقصرا او مظهرا منكر المسبق وعلان ليس منهما بل هو معرفة كونه علم حيث كان  
 به في شرح اللب لتبديدها وغيره فالحرف الاول ليس عند السكاك باعتبار تقديم ال  
 المستند بل باعتبار عموم الخطا المستفاد من المستند المحول في المقام الخطا على ال  
 الاستقار وهو الذي اراه الشارح بقوله واما الخبر الاول فقد صفاه على وجه  
 يقع عندها حب المقنع **قوله** ينبغي ان لا يكون غيره موجدا للاعطاف والادخار ذلك  
 الفرض من الاعطاف عن كونه موجودا للكل مع ان المراد من ان يوجد كل اعطاف  
**قوله** واما انه لا يوجد الا في المقام الاعطاف في لاسيما هذه العبارة اجاب  
 الفاضل الروي بان يمكن ان يحصل الحرف من المقام وضمن الكلام في صورة يدل

قراب

تراه المقام او الوقوع في جواب عليه فانه اذا ظهر فضاء من متصف في مثله دقيقة وقت  
 هو اجل نحوي ليعلم منه انه لا يعبر غير الخوي عماله مدخل في تحقيق الوجود او سبيلت  
 عن شان وعما شغل به من صفات الافعال وقت يعطى او يكتب او غير ذلك فهم انه  
 مقصود على اجابوا وكثرت في جوابه ووجه بان ذلك لا يعبر مطلقا ولا قرينة سلكا  
 على التقييد فلما يعبر فناء **قوله** فان هذا المقام مما وقع فيه بعضهم فقط اعطى  
 اراه بالبعض الخيالي فانه سلك سلك الشارح العلامة **قوله** ان يري مبهور وسمع  
 واع هذا حقيقة سبب الخون والغيب الكاين لكن جعل جزوه عنها بتبنيها على كماله في ال  
 السببية فكانه فرج عن السببية وصار عين السبب **قوله** بل لا يبره الرأي الا ان اراه  
 اه وجه الترخي ان الرادى لو ابر غير اثاره لم يكن البصار اثاره لان المطلق التروية  
 كما هو الخدي للتحقق بدون في تلك الصورة وعلى هذا القياس سماع الواعي وقينه  
**قوله** فالفرق بين تعيمه جواب عما توهمه الخيال من ان تعيم افراد الفعل نجما لا تعيم  
 يسلكم ازاو المفضول فلما معنى تعيمه ازاو الفعل من غير اعتبار تعيم المفضول **قوله**  
 وهما وان فرض اه يجوز ان يكون الجملة الشرطية جبرا للمبتدأ والواو زايغ  
 بينهما ما وكيدا للصدق ويجوز ان يكون الخبر قوله فلما تلازم والعاء في ايون الخبر  
 على ما يراه الاخصس والشرط على هذا لا يجتمع اليها الجزاء كما مر في قوله وان فرض  
 تلازمها في الواقع يجوز تعيم العقل بان يفيد كل ازاو الاعطاف في حق شخص معين  
 فلا تلازم والعاء في ايون الخبر على ما يراه الاخصس والشرط على هذا لا يجتمع الي  
 الجزاء كما مر في قوله ولان فرض بين التعيين لانه الوجود ولانه الاعتبار **قوله**  
 فلا بد من ذكر المفضول اه مبنع اما ان المستحسن عند البلغاء في حكم الواجب عندهم  
 والافان تعلق بالذات كونه وقامت قرينة قوية على تعيم المفضول جازا والخرف  
 كما ان رالية الشيخ في دلائل العجاز والافان تعلق بقوله اذا كانت تعلق المشية  
 بفضله عزيا فخذته غير مستحسن **قوله** علم يسبق الى الوهم وعلى هذا الوهم ينبغي ان  
 يعيد في نظر اول العنطين المتأخرين اعني اليك لانها بينهما اعني بكت لان التوبة

انما هو الخدي للتحقق بدون في تلك الصورة وعلى هذا القياس سماع الواعي وقينه  
 فالفرق بين تعيمه جواب عما توهمه الخيال من ان تعيم افراد الفعل نجما لا تعيم  
 يسلكم ازاو المفضول فلما معنى تعيمه ازاو الفعل من غير اعتبار تعيم المفضول

في تعلق المشية بلكل العكز ومنها ما سلقه البكاء بالتكلم على جعل الفوايه  
 سببا لذكر مفعول المشية فاب ان يورد المتفاد ما هو مشتق للفوايه مما ذكره في  
**علم** بكاء مطلق كقيد ان يقال ايضاً في مفعول لا يتقار فلكل بكاء  
 البكاء الذي اراد ايقاع المشية عليه بكاء مطلق **علم** وهو مجاز عن كينهم واه  
 واقدر ايم بديل قوله فكان الله يادهم بالفتح والمكروم مثل المراد امرناهم بالطاعة  
 بالطاعة على ان رسول الله بعثناه اليهم فلما تمكروا وكيد ان يكون له مفعول  
 منوي كقولهم امرتهم ففعل في وقته وجوز ان يكون في تغير العاطف وغيره  
**علم** مفعول بقوله توهم انما لم يجعله مفعولاً بالدفع لدلالة قوله اذ لو ذكر  
 العلم لزم توهم قبل ذكر ما يبعث على تعلقه بالتوهم ولان التعليل بالدفع يوهم  
 بكون الدفع لان الا ابتداء غير حاصل كما ان التعلق بالتوهم في الانتهاء  
 ذكر ان العظم غير متحقق مع ان الكثرة هو الدفع المطلق اعني الابتداء وبما  
 ان نفس الدفع يشير بالابتداء لانه الفاعل ما يكون في تمام الحال هو الدفع  
 وان جاز لمقال احداهما مع ان الآخرة وقدرت ان يصح ما جواز التعلق  
 بالدفع في الجملة بقوله ويصور في لغة من اول الامر **علم** وكما قدرت قد يروي  
 بصيغة الخطاب فالمنع ظ وقد يروي بصيغة الكفر في يصف بالثبت على الحق والروايا  
 وينبغي حسن صبره على الوقايح والبلايا **علم** هرزت فخذن المفعول اعني العلم اذ لو ذكر  
 اه فان قلت بهذا المقام يندفع بذكر المفعول بعد قوله ان العظم فلما يبلغ  
 الى الخزن قلت من هذا المفعول بلا واسطة تعديبه على المفعول بولسطة  
 وقد عرفت ما فيه مع ان ذكر العلم اذ الفع لا طاب له كنهه على انه لا يندم الاطراد  
 ولا الانكاس في المقتضيات بهذا وقد يقال البيت من قيد التزويل لا الخزن  
 كما يرد انما الذي السليم من قد لهم بلغ الكين العظم **علم** على وجهه

بما ذكره في قوله  
 ويصور في لغة من اول الامر  
 هرزت فخذن المفعول اعني العلم  
 اذ لو ذكر

وجهه بتعين ايقاع الفعل على صرح لفظه سواء كان المفعول ايقاع عين الفعل المخذون مفعول كما  
 في ذلك ضرب زيد وخربت عمراً وغيره كما في قول البخري فان قلت حذف المفعول  
 بسوق الكلام على خلاف مقتضى الظاهر واذا سبق عليه فيذكر المظهر مقام المظهر باننا  
 كقيل تلك الكثرة ولا يحتاج الى حذف المفعول اولا قلت الحذف ايون كثرته في  
 المفعول الذي هو فصلة **علم** وعكس ذوالرمة الرمة بضم الراء وفتحة من الجبل  
 باليه والجمع روم وروام وبما لقب الشاعر ولهم عيطان والبيت من قصيدته في بلبل  
 من بردت من ابي موسى الاشعري يعصف الشاعرة بعلقة القته وقله الرص  
 والطلع من الشيام وبعده ولكن الكرام لثمة ساني ولا اجزي اذا ما قيل قال  
**علم** ان يكون اصحاب مال الاى الى وقت ان يكون اولان يكون  
 وانما قال يكون بلفظ المضارع لتصوير حال اضافة المال واختمها بها  
**علم** لكن التام على الذوق يستند ان يؤيد ذلك ذكر المفعول في قرينة العنق  
 ويبدى من يشاء الى صراط مستقيم فان المتبادر الى الذوق ان المقصود تعميم  
 الدعوى لكثرة وتخصيص الهداية بالقبض وهذا التعميم اي يظهر ظهوراً تاماً  
 بتقدير المفعول للعام لا بالتميز كما لا يخفى **علم** وسنذكر ان يندفع بهذا البحث  
 مما سبق له في حذف المفعول لان المقام حيث ذكر ان الحذف ليزيد في السمع  
 مع كل مذهب وقد وقع صريحاً في شرحه للمفتوح بما فصله فاضل الحجة فالمراد بعدم  
 تميز احد الوجهين عن الاخرى الذي ذكره الفاضل الحجة عدم في هذا الشرح  
 هذا وقد يورد على الفاضل الحجة ان ما ذكره نكرة الحص لا يناسب مقابلة  
 بقوله والله يدعوا الى دار السلام لان عموم المقدر فيه يندم من قرينة محتملة  
 هي حكم العقل بان دعوى الله غير تقص ببعض المكلفين اللهم الا ان يمنع صرح  
 الانعام فيكون من تلك القرينة فاصول **علم** ولا حاجة اليه فيه بحث  
 يجوز ان يكون المراد عند قيام قرينة غير الحذف على عدم المقدر فيحصل التعميم

والبيت المذكور من البراءة وهو الاول  
 والشرح مضمونان والوقوف في الموضع  
 والبيت المذكور من البراءة وهو الاول  
 والشرح مضمونان والوقوف في الموضع

في من عموم المقدر المدلول عليه بقرينة غير الحذف ويكون الحذف مجرد الافتقار و  
 القرينة على اراة هذا المعنى ذكره عقيب قوله واما للتعمير مع الافتقار وعدم  
 لفظ الكتاب على ما ذكرته نقضاً لما لا يقع **وهو** وقد عرفت هذا البحث لبيان  
 اما الاشكال المذكور بقوله ومنجحت آخر عن قوله واما مجرد الافتقار مع  
 اشتمال لشيء القال بهذا العقل بالبحث السابق كما يدل عليه سوق كلام **وهو**  
 لفظ لو كان الدعاء المقدر اما المفعول او المفعول من الكثرة في ان الدعاء المقدر  
 اما مفعول واحد قد يكون بمعنى الذكر حيث قال في تفسير الآية سمو الدعاء بلوا  
 اما هذا واما هذا او يؤتى ما نقل في سبب نزول الآية وهو ان اهل الكتاب  
 قالوا لرسول الله عم الكف تغفل ذكر الرحمن وقد اكثر الله في التورية بهذا الاسم  
 ونزلت قد ادعوا له او ادعوا الرحمن ايا ما تدعوا فله الله الحمد الحسن فلا يلزم  
 الشرك ولا عطف الشئ مع نفسه ويصح الاطلاق ايا لم يجعل الدعاء لمعنى الدعاء  
 فكان لما ذكره وجه على انه قد جعل لفظه او للتخيير من ان يدعوه بهذا الاسم مرة  
 وبذلك اخرى كذا في شرح البيان واعلم ان جعل الدعاء بمعنى التسمية المتقدمة ايا  
 مفعولين ياسب ما روى عن ابن عباس رضى في سبب نزول الآية وهو ان ابا  
 جهل لعنة الله سمع رسوله يقول يا الله يا الرحمن فقال انه عم فلما ان بعد  
 اليه وهو يدعوا لها اخرى فانه حمل الاسمين على المسمين فربوات المراد الاسم  
 لا المسموع وجعل بمعنى التسمية المتقدمة اما مفعول ياسب ما مر من سبب النزول  
 وكلا السببين المذكوران في الكثرة **وهو** وان صح بالواو واعتبار الصفات  
 ان قلت لم جازت تعلق الصفات بالواو ولم تجز عطف على الموصوف مع ان  
 الاخذ بحب الذات والتعاقب كسب الموصوف جاز في الموصوفين قلت انما جازت تعلق  
 الصفات بها لانه لم يقصد شئ منها الذات التي هي جمة الاى بل المعنويات

في من عموم المقدر المدلول عليه بقرينة غير الحذف ويكون الحذف مجرد الافتقار و  
 القرينة على اراة هذا المعنى ذكره عقيب قوله واما للتعمير مع الافتقار وعدم  
 لفظ الكتاب على ما ذكرته نقضاً لما لا يقع وهو وقد عرفت هذا البحث لبيان  
 اما الاشكال المذكور بقوله ومنجحت آخر عن قوله واما مجرد الافتقار مع  
 اشتمال لشيء القال بهذا العقل بالبحث السابق كما يدل عليه سوق كلام وهو  
 لفظ لو كان الدعاء المقدر اما المفعول او المفعول من الكثرة في ان الدعاء المقدر  
 اما مفعول واحد قد يكون بمعنى الذكر حيث قال في تفسير الآية سمو الدعاء بلوا  
 اما هذا واما هذا او يؤتى ما نقل في سبب نزول الآية وهو ان اهل الكتاب  
 قالوا لرسول الله عم الكف تغفل ذكر الرحمن وقد اكثر الله في التورية بهذا الاسم  
 ونزلت قد ادعوا له او ادعوا الرحمن ايا ما تدعوا فله الله الحمد الحسن فلا يلزم  
 الشرك ولا عطف الشئ مع نفسه ويصح الاطلاق ايا لم يجعل الدعاء لمعنى الدعاء  
 فكان لما ذكره وجه على انه قد جعل لفظه او للتخيير من ان يدعوه بهذا الاسم مرة  
 وبذلك اخرى كذا في شرح البيان واعلم ان جعل الدعاء بمعنى التسمية المتقدمة ايا  
 مفعولين ياسب ما روى عن ابن عباس رضى في سبب نزول الآية وهو ان ابا  
 جهل لعنة الله سمع رسوله يقول يا الله يا الرحمن فقال انه عم فلما ان بعد  
 اليه وهو يدعوا لها اخرى فانه حمل الاسمين على المسمين فربوات المراد الاسم  
 لا المسموع وجعل بمعنى التسمية المتقدمة اما مفعول ياسب ما مر من سبب النزول  
 وكلا السببين المذكوران في الكثرة وهو وان صح بالواو واعتبار الصفات  
 ان قلت لم جازت تعلق الصفات بالواو ولم تجز عطف على الموصوف مع ان  
 الاخذ بحب الذات والتعاقب كسب الموصوف جاز في الموصوفين قلت انما جازت تعلق  
 الصفات بها لانه لم يقصد شئ منها الذات التي هي جمة الاى بل المعنويات

المعنويات المتغايرة بخلاف الموصوف والصفة فان ما به الاكاد مراد بالاول  
 العزم السيد والهام كغير التمة والبيت الاسد والكينة والعكر والمزوم موضع  
 القال **وهو** ولما ورد مدين الامة صيرور وراجع لما عوم ومدين قرية  
 شقيب عوم والامر امان نيتان والنزود الطرقة **وهو** لو كانا نزيد وان  
 اه لسخنين ان يقول الترحم باعتبار ان الشئ من الامة لا قبل انفسهم والنزود  
 من المرادتين لا قبل انفسهم بل ما دخل للمحافظة خصوصية المسق وتتم على الفعل  
 منزلة اللازم بالنسبة اما المفعول الصريح المعين لا يباح عدم التزويد باعتبار  
 المفعول بالوسطه فلان في عار ابيها كما ذكره القاصد المحقق ونظر هذا ما ذكره  
 بهذا القاصد في قوله تعالى انما باسم ربك على ما سيجي وواجب جمل الدين في شرح  
 الاصحاح بان الموصوف كان يجمع الناس للشيء ويجوز عدم اشتغالها والاشتغال  
 الناس به مع ذكر صفات ابيها كما في ايجاب الترحم وفيه ما به **وهو** وكان على  
 المعنى ان يذكره بل كان الاحسن ان يقال ان حكم الشئ اولاً لا يوجب ذكره  
 الا اذا تم اقره هذه على وجه الترتيب مدعي احسنه العبارة الثانية اعني لا فائدة  
 الاقتصار لاشتمالها على فقر التعيين ايضاً وفقر الاشارة وواجب الشرف  
 اولاً عن دعوى وجوب ذكر فقر الاشارة وما يتبع دعوى احسنه اذ راجع  
 فقر الاشارة وهذا الكلام بمنزلة لا اعتبار عليه ثم الواقع في اكثر النسخ ليدخل  
 فيه الفقر بنواعها الثلاثة وكان ما دلت الضمير باعتبار ما دوت الفقر بالحققة  
 القرية والله اعلم **وهو** لا يخفى عن كلفه وهو ان يعاراة الاشارة تسكن ما يتبعه من الابدان  
 سبب جزئته ما خالف في اعتبار الحلب بالنسبة الى ملكة الموازم ان الملك  
 طالب للكرام عمرو وامرية او الجموع اكرام زيد وعمرو فيقول الملك زيدوا اكرام  
 ردة الخلاء الحلب **وهو** ومعلوم ان ليس الفقر الا ما يؤكد على ما يؤكد به

في من عموم المقدر المدلول عليه بقرينة غير الحذف ويكون الحذف مجرد الافتقار و  
 القرينة على اراة هذا المعنى ذكره عقيب قوله واما للتعمير مع الافتقار وعدم  
 لفظ الكتاب على ما ذكرته نقضاً لما لا يقع وهو وقد عرفت هذا البحث لبيان  
 اما الاشكال المذكور بقوله ومنجحت آخر عن قوله واما مجرد الافتقار مع  
 اشتمال لشيء القال بهذا العقل بالبحث السابق كما يدل عليه سوق كلام وهو  
 لفظ لو كان الدعاء المقدر اما المفعول او المفعول من الكثرة في ان الدعاء المقدر  
 اما مفعول واحد قد يكون بمعنى الذكر حيث قال في تفسير الآية سمو الدعاء بلوا  
 اما هذا واما هذا او يؤتى ما نقل في سبب نزول الآية وهو ان اهل الكتاب  
 قالوا لرسول الله عم الكف تغفل ذكر الرحمن وقد اكثر الله في التورية بهذا الاسم  
 ونزلت قد ادعوا له او ادعوا الرحمن ايا ما تدعوا فله الله الحمد الحسن فلا يلزم  
 الشرك ولا عطف الشئ مع نفسه ويصح الاطلاق ايا لم يجعل الدعاء لمعنى الدعاء  
 فكان لما ذكره وجه على انه قد جعل لفظه او للتخيير من ان يدعوه بهذا الاسم مرة  
 وبذلك اخرى كذا في شرح البيان واعلم ان جعل الدعاء بمعنى التسمية المتقدمة ايا  
 مفعولين ياسب ما روى عن ابن عباس رضى في سبب نزول الآية وهو ان ابا  
 جهل لعنة الله سمع رسوله يقول يا الله يا الرحمن فقال انه عم فلما ان بعد  
 اليه وهو يدعوا لها اخرى فانه حمل الاسمين على المسمين فربوات المراد الاسم  
 لا المسموع وجعل بمعنى التسمية المتقدمة اما مفعول ياسب ما مر من سبب النزول  
 وكلا السببين المذكوران في الكثرة وهو وان صح بالواو واعتبار الصفات  
 ان قلت لم جازت تعلق الصفات بالواو ولم تجز عطف على الموصوف مع ان  
 الاخذ بحب الذات والتعاقب كسب الموصوف جاز في الموصوفين قلت انما جازت تعلق  
 الصفات بها لانه لم يقصد شئ منها الذات التي هي جمة الاى بل المعنويات

تفصيله بما حثت القدره حقيقة المناسبة التي اباها على بن عسح الربيعي بين انما والقدر  
**قوله** فيقول بان ياد التأكيد اعترض بان ذكر العنق في مثل هذا انما يكون  
 بجزء القيمة المحذوف دون التأكيد والتقدير ولهذا لا يجوز الجمع بينهما والجواب ان  
 المقدر والناحية انزه في حكم الملقوقا فتناك تفرير ضيق لعين التأكيد ولا ينافي مقتضى  
 اجتماع المفسر والمفسر **قوله** انه من باب زيد اذ بهت ييريد ان من باب الاضمار  
 على شرطية التقدير وفيه تحت لما تورد عندهم من ان ما لا يعمل فيما قبله لا يفسر على  
 فيه والعقد المنقول بالتقدير منها لا يبيع ما قبله كما هو السابغ على توير التسيط لا  
 لاقتضى توسط الفاء بين المفعول والفعل اللهم الا ان يحكى على انه منتهى كون  
 الاسم منصوبا بفعل مضمر يدل عليه المذكور كما في باب الاضمار والتقدير الجواب  
 انه متفوض بفتح وربك فكبر وهو كثير في كلام من غير خلاف في ان مضمون مفعول  
 الفعل وشرد ان الفاء بالحقيقة داخله في الاسم اي ما يكن من شئ فربك كبر  
 وانما دخلت الالف على اسم في موضع الشرط كما في اما زيد واقرب  
 كذا في شرح الكشاف للشارح ويمكن ان يقال اما مقدرت والفاء جوابا اذ قد  
 تورد ان حذف اما مطرد اذ كان بعدها امر ونه فان لا ما حاصية جواز تقديم  
 ما بعدها فلغيره **قوله** وقد صرح في المفتاح بان الفاء للعطف على المحذوف على  
 تقدير كون الفاء للعطف لا يظهر كون دايي فارهبون او كذا في افاوت الاضمار  
 من اياك تغيد وان جعل المفسر متعلقا بالتقدير كما وجه الالتفات من تعليل المفسر  
 بالظاهر ذلك لوجه كما ذكره العاصم الخش لان العطف مقتضى لتقدير الشخص و  
 الالتفات من استخفه لا يقتضي تعلق الالتفات من شخص او اللهم الا ان يعترض  
 خصوصية الشخصين في الالتفات من الموقر **قوله** لان المعنى ان ارضي الله  
 فان خلاص العبادت اه فغية تحت لم يذكره الشرح وهو انه فيه عطف الانشاء

هذا هو المقدر والناحية انزه في حكم الملقوقا فتناك تفرير ضيق لعين التأكيد ولا ينافي مقتضى اجتماع المفسر والمفسر قوله انه من باب زيد اذ بهت ييريد ان من باب الاضمار على شرطية التقدير وفيه تحت لما تورد عندهم من ان ما لا يعمل فيما قبله لا يفسر على فيه والعقد المنقول بالتقدير منها لا يبيع ما قبله كما هو السابغ على توير التسيط لا لاقتضى توسط الفاء بين المفعول والفعل اللهم الا ان يحكى على انه منتهى كون الاسم منصوبا بفعل مضمر يدل عليه المذكور كما في باب الاضمار والتقدير الجواب انه متفوض بفتح وربك فكبر وهو كثير في كلام من غير خلاف في ان مضمون مفعول الفعل وشرد ان الفاء بالحقيقة داخله في الاسم اي ما يكن من شئ فربك كبر وانما دخلت الالف على اسم في موضع الشرط كما في اما زيد واقرب كذا في شرح الكشاف للشارح ويمكن ان يقال اما مقدرت والفاء جوابا اذ قد تورد ان حذف اما مطرد اذ كان بعدها امر ونه فان لا ما حاصية جواز تقديم ما بعدها فلغيره قوله وقد صرح في المفتاح بان الفاء للعطف على المحذوف على تقدير كون الفاء للعطف لا يظهر كون دايي فارهبون او كذا في افاوت الاضمار من اياك تغيد وان جعل المفسر متعلقا بالتقدير كما وجه الالتفات من تعليل المفسر بالظاهر ذلك لوجه كما ذكره العاصم الخش لان العطف مقتضى لتقدير الشخص و الالتفات من استخفه لا يقتضي تعلق الالتفات من شخص او اللهم الا ان يعترض خصوصية الشخصين في الالتفات من الموقر قوله لان المعنى ان ارضي الله فان خلاص العبادت اه فغية تحت لم يذكره الشرح وهو انه فيه عطف الانشاء

الانشاء على الاضمار اذ قد صرح في بحث تعيينه الفعل بالشرط ان الجزاء ان كان انشاء  
 في جملة انشائية مع ان قوله تعالى ارضي ولسعة جملة اخبارية وتعلق في جوابه عن  
 بعض الافاضل بعد تسليم ان الواو للمعطى ان قوله ان ارضي ولسعة في المعنى انشاء  
 وهو باج واستقيم العنق بل لا تكلف على انه قد سبق بخونه **قوله** وايتم معاملة  
 معزوم القيام وهو زيدان قلت هذا من ان تقدم في شرحه وبيان الكتاب  
 من ان اما قامت مقامهما يمكن من شئ اذ قد علم من تقديره من ان اما لم  
 يقع الا موقع اداة الشرط وعلم من تويره في صدر الكتاب انها واقعة موقفا  
 جميعا قلت من على التقديرين كما فصل ابن الجوزي الا يبيع **قوله** وكذا يقدم على الفاء  
 من اجزاء الجزاء العاصم المفعول والظرف اما هذا التقديم اما يجوز اذ كان المقدم  
 هو العاصم بين في الجزاء لانه متعلق بتقديره اعراضا واما اذ كان حاصل آية  
 فلا مانع اما زيد طعامك فكل وان جازا اما طعامك فزيدا كل كما صرح به العاصم  
 الرضخ وغيره وبهذا يظهر ان ما اشار اليه الكشاف والفاضل وصاحب المدارك في قوله  
 تو عانا لان اذ اما ابتية ربه فامرهم ونعمه فيقول ان الامر من ان الظرف  
 متعلق بقول محمد تحت والشكال اذ يلزم العنصر بالمبتداء ومفعول الفعل  
 ما فالصواب وانه اعلم ان جعل الظرف متعلقا مقدر والتقدير ما ماتان ا  
 اللان اذ اما ابتية ربه فيكون الظرف في من تامة الجزاء الواو المقصود  
 به ولا يبعد امر انما نيا كما في قوله اما ان زيد الى الفراء **قوله**  
 ويظهر من هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للخصيص اه ان ليس هو  
 الاصل في هذا النوع هو التخصيص وان افاده في بعض المواضع والنوع  
 من هذا الكلام وقد قوله المقم وكذا واما مقدر فندرياهم فلما ينفذ الا  
 التخصيص **قوله** لانه ان لم يكن صار ما يشعوت اصلا لا كوام والابانة  
 منه تحت لان هذا من حيث كون المقدر في صل واحد من المتأخرين المذكورين

هذا هو المقدر والناحية انزه في حكم الملقوقا فتناك تفرير ضيق لعين التأكيد ولا ينافي مقتضى اجتماع المفسر والمفسر قوله انه من باب زيد اذ بهت ييريد ان من باب الاضمار على شرطية التقدير وفيه تحت لما تورد عندهم من ان ما لا يعمل فيما قبله لا يفسر على فيه والعقد المنقول بالتقدير منها لا يبيع ما قبله كما هو السابغ على توير التسيط لا لاقتضى توسط الفاء بين المفعول والفعل اللهم الا ان يحكى على انه منتهى كون الاسم منصوبا بفعل مضمر يدل عليه المذكور كما في باب الاضمار والتقدير الجواب انه متفوض بفتح وربك فكبر وهو كثير في كلام من غير خلاف في ان مضمون مفعول الفعل وشرد ان الفاء بالحقيقة داخله في الاسم اي ما يكن من شئ فربك كبر وانما دخلت الالف على اسم في موضع الشرط كما في اما زيد واقرب كذا في شرح الكشاف للشارح ويمكن ان يقال اما مقدرت والفاء جوابا اذ قد تورد ان حذف اما مطرد اذ كان بعدها امر ونه فان لا ما حاصية جواز تقديم ما بعدها فلغيره قوله وقد صرح في المفتاح بان الفاء للعطف على المحذوف على تقدير كون الفاء للعطف لا يظهر كون دايي فارهبون او كذا في افاوت الاضمار من اياك تغيد وان جعل المفسر متعلقا بالتقدير كما وجه الالتفات من تعليل المفسر بالظاهر ذلك لوجه كما ذكره العاصم الخش لان العطف مقتضى لتقدير الشخص و الالتفات من استخفه لا يقتضي تعلق الالتفات من شخص او اللهم الا ان يعترض خصوصية الشخصين في الالتفات من الموقر قوله لان المعنى ان ارضي الله فان خلاص العبادت اه فغية تحت لم يذكره الشرح وهو انه فيه عطف الانشاء

مما لا يبيّن بيانياً بل فقط من جهة

اصفاً بيانياً لما فاق به كل واحد من الجانبين بالقياس الى الآخر لان كون  
الغفران هنا مبنياً على حال السماع بوزن الاصناف كما هو صوابه في الاصل لان  
التعليل يافياً للجمعية اللهم الا ان يدعى انه لا يبيّن بتقديم متعلقات الغفر  
عليه الا لتقرر الاصناف كما يبيّن عندنا من قول القاص سابقاً وتقديم مفعوله  
وكتف عليه لروا الخطاء وان احتل بناؤه على الكثرة **مع** بل يجوز الالتفات  
اراد بهذا الاهتمام كما كان نصب عين المتكلم في نفسه فان متعلق الاهتمام ينصرف  
اليه كما يقال ذكر لانه اهم لاسيما وقد قوبل منه التبرك والاستدراؤه  
وغيرهما واما الالتفات الذي لم يرضى الشيخ الاقتصار على ذكره في بيان وجه  
التقديم كما سيجي ما هو بالمعنى الاعم قوله وان عليكم كالمسلمين وان جعل عليكم  
صلوة كالمسلمين فالمتقدم لها هو الا ان يقع بالآخر مذكور فيجاء بالاعتقادي في  
جعل خبراً فالظاهر ان على النظر دون التمسك لان الكلام هنا في احوال خلقنا  
الغفر وان كان تقديم ما حقه التأخير مطلقاً قد يعيد التخصيص **مع** مما لا يجب  
فيه اعتبار التخصيص في الحسن لا يتحقق في الصحة فلذا جعل صاحب الكشاف  
والعاض قوله نعم ثم اجم صلوات على التخصيص الى لا يصلو الا الحج ويكون على التامة  
الا على التخصيص اذ عاد وتوابعه تتركب من غيرهم بالنسبة الى تكلم الغفر لنبوة  
العدم **مع** واما حسن النظم السجى الصواب استبدى لفظ الجمع بالقاصد رعاية  
للاول **مع** استند بما ذكره ائمة التفسير القاص من عبارة المع ان ما ذكره تنوع  
الاشتراك وان كان كذلك المناسب ان يقال ولذا قال ائمة التفسير وهو  
**مع** اسما ما بالمقدم سواء كان ذلك من جهة الاقتصار او من غيره ولا ينافي  
بهذا المعنى قوله وراى التخصيص كما لا يخفى فيطبق الدليل على قوله لانهم يقدمون  
اه على المدح **مع** وفيه نظر وجهه على ما نقل عنه وانما اليه فيما سبق ان

هذا المعنى قوله وراى التخصيص كما لا يخفى فيطبق الدليل على قوله لانهم يقدمون اه على المدح مع وفيه نظر وجهه على ما نقل عنه وانما اليه فيما سبق ان

للم انة القول بالتحريم لرعاية العافية والقاصد حفظ قوله ليفيد مع الاقتصار

الاهتمام ولانما يوجد قدر مقدماً مسافراً على موضوعه بالبعث اذ الخذف يبيّن  
عن عدم الاعتدال بانه والتقديم يبيّن عنه فبالجمع بينهما كما جرح بين القيد والنون  
**مع** لانها اول سورة نظرت وتقول اول سورة نزلت هو المونتر العاقبة  
واهل الحديث وفتوا بان اقراء اول ما نزل مطلقاً والمونتر اول ما نزل بعد  
بداء الوصف من الآيات والعاقبة اول ما نزل من السور قال التبريزي اول ما  
نزلت سورة اتداد الى يعلم **مع** فكان الامر بالقرادة اهم دون تحقيرها الى  
المثوق على العلم باصلها وايضا الى جيب به هو البتة عما هو النوا ولا يتصور تخون  
القرادة بغيره كما هو بقصد الهدى وجده القرء كما في شرح المفتاح لسيد  
انما ليظهر اذا جعل باسمه حال الامتراك باسمه لئلا يتصور منه عدم التبرك بغير  
السمية واما لفظ جعل مفعولاً في لغته التي من ظاهرها عبارة المفتاح فلما  
يقصود منه عم ان يكون معروفاً باسمه وغيره عما ان فيه كما لا شك قد  
ان اعتبار حال السمع انما هو في قصر الاصناف فيقر على الجمع بلا حدود  
الهم الا ان يتبين الاضمار الذي اشترت اليه من عدم تجر متعلقات الغفر  
الا الاصناف ومع مبع عما ان يعلق عليهم ركب الاستدلال اذ حال الباء على ما هو مفعول  
بها ولطمة دلالة على التبرير والدوام امر نادراً للحسن فيخرج التبريد على ذلك فاجوز  
سما ما ذكره القاصد المحتج وان كان فيه ارجح عبارة المفتاح عن ظاهرها في مواضع  
لان صفة عبادة السلك عن ظاهرها حرفاً يسيّر ابا تصفاه الحام اصن من بينها  
تخرج الآية على امر نادراً في المحققين من الحاجة منعها وقد اشار اليه ابن هشام في  
الكتاب الحاشي من معنى القيد في موضع آخر **مع** والباء لاختصاصه او  
الغالب في ذلك كما يكونه اكثر الكلام من الباب الاختصاص ولان في الاول جملتان  
مالم يعذر به ومنه في مواضع اخرى كقولنا في قوله تعالى

هذا المعنى قوله وراى التخصيص كما لا يخفى فيطبق الدليل على قوله لانهم يقدمون اه على المدح مع وفيه نظر وجهه على ما نقل عنه وانما اليه فيما سبق ان





التشريح

نفس العناية الا ان المقام الي العنبرين سجع المقام التقديم لاجلها فليد ان قال  
 الشارح وجعل السكك التقديم للعناية ثم ان في قوله اهدى ان يكون اهدى الكلام  
 مسامحة لان ما ذكره سبب للعناية والتقديم لا قسم منها فقد يقدر اللام اي هدى  
 لا يكون وقد عكس على المبالغة في افضائية للتقديم وهذا لا يدفع الشيخ فان قلت ما  
 في بوزع تعبير المبتداء وفي الحال بالمعنى باللام قلت الاعتزاز عن المنزلة المحض وذلك  
 لان التمثيل لم يجمع قوله الاصل هو التقديم ولا مقتضى عنه كما يدل عليه النظر في المصالح  
 فلو كانا يكثران محضين لوجد مقتضى للعدول عن التقديم وان كان اصلهما التقديم  
 ايضا كما في قوله في الدار رجل وجاءه ركب ارجل وانما لم يتوجه للسكرة المحض لان  
 التخصيص جعلها في حكم الموقوف **قوله** نصب عينك بضم النون وفتحها اي بغيرها نصبا  
 قد امر بها من نصب الشئ القنة وجعلته جاءه عينك حيث لا يعجب عنها كما في النظر اليه  
 واما **قوله** لمن قال لك الذي تنسخ الا واما ان لا يذكر الموصول ويحال ما تنسخ  
 فتح يكون ما مفعول تنسخ فيكون السؤال جملة فعلية يطالعه الجواب بالعقلية  
 على ما صرح به سيويو مما ذاهفت او على تقدير ذكر الموصول يتعين كون ما استبد  
 لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول كما مر في الاحوال **قوله** وتقدم  
 المفعول ان مع الاول في قوله كذا و جعلوا الله شر كذا الآية من مع ان الله  
 كذا مفعول بولسطة قدم على الذي لا بولسطة اعني شر كذا والحق بضم المضمون  
 عليه السؤال المقدر وهو جعل شر كذا هذا هو في السكك والقول المنصور  
 على ما صرح في شرح المفضل وذهب في علة منهم صاحب الكفا في الا ان المفعول  
 اول جعله او شر كذا مفعول كذا وانه ظرف لغو مطلق بشر كذا ويجوز التمثيل بالآية  
 على رأي ببولاد ايضا باعتبار ان الطرف المطلق بشر كذا قدم عليه فان قلت  
 من يجوز مع تقدير ان يجعل الله مفعول ثانيا ان يعنى تقديمه مع المفعول الاول  
 اعني شر كذا بان الاول من سيجت التاخير قلت جوزه الشرفي وكذا ان قال  
 في شرح المفضل وجعلها من قبل في الدار كمن لعل ان يقول لم لا يجوز ان

هذا الكلام على تقدير  
 هذا الكلام على تقدير  
 هذا الكلام على تقدير

يكون

يكون تقديم العنبرين حتى ان تقديم الجبر خصه عما ان اعتبار المتبديه والجبرية بظن  
 في الحال ولذلك قيل قد يقع السكرة المحض اسم ان في سبق اشارة الى ان قوله  
 ان شواه ونشأ البيت **قوله** بتقديم الحال العنبر من قوله على الوصف اعني الذكاء كذا فان  
 قلت يمكن ان يجعل قوله من قوله وضا ايضا اما بتقديم متعلقة معرفة بان جعله للنبوة  
 اللطوف ويكون اللام الواضحة عليه فان توفيق لا هم موصول لئلا يلزم حذف الموصول  
 مع بعض صلته مما مررت اشارة الى ان اللام في الملاء للبعد الذي هو على حجة  
 اما تقدير المطلق معرفة لا يقال لو اعتبر الملاء في حكم السكرة لم يقع الذين كذا حصة له  
 لانا نقول من صفات من التوفيق على يجوز ان يعامله معاملة السكرة يجوز ان يعامل  
 معاملة الموقوف على انه قد سبق ان الموصول قد لا يعتبر فيه التوفيق ايضا فيقع حصة للسكرة  
 قلت هذا الاحتمال لا يفر بالنظر اما اهدى المقدم اذا لا شك ان المقدم الاصل هو الوصف  
 بالشر كذا في الآية الا واما تقديم الوصف الا في معناها فاما الحكم بان قوله من قوله  
 فان في نظرنا الفاعل الذي لا يعمل عنه بلا ضرورة **قوله** مبروقا لانكار التوبيخ في الوقت  
 بين وبين الانكار لا يظلم ان التوبيخ يقتضي ان ما بعده واقع وان فاعله يلزم على  
 ذلك والابحالي يقتضي انه غير واقع وان مدعيه كاذب كذا في صحتكم بكم بالبين وكذا  
 من الملاكية انا كذا في معنى البيت **قوله** فيتمتع ان يكون تعلق جعلوا اه قد يقال تعلق  
 الانكار باصديها بالاعتبار والآية لا يثبت ان يلاحظ هذا المتعلقين اصلا ومهما وان ثبت  
 فتاوى في ذلك اعطيت ديارا ثلثا في اعطاء الويلار زيادة بماهاة يقتضي تقديم  
 وان كان بخصوصية المفعول الاول وظلاله تلك الجاهة والحكم هو الفوق **قوله** والجواب  
 انه ليس في كلامه ردة لبعض شراح الا يقتضي بان مفعول جعلوا يجب ان يكونا حافرا  
 في الذين وقت الانكار لتوقعه عليهما ويكون كل واحد منهما نصب لعين في ذلك الوقت واذا  
 كان كل واحد منهما نصب لعين في ذلك الوقت لم يقع كون اهدى نصب لعين على التقديم  
 كما فعله صاحب المفضل لان علة التقديم المقدم يجب ان يكون حقة به ونصب العين شر كذا  
 بينهما كما خفقت وضا جعل السكك سببا للتقديم كون المقدم في لغة نصب لعين وكون كل واحد

هذا الكلام على تقدير  
 هذا الكلام على تقدير  
 هذا الكلام على تقدير

هذا الكلام على تقدير  
 هذا الكلام على تقدير  
 هذا الكلام على تقدير

من سنديا صبرها فخرج الفين وقت الانكار لا يتحقق كون كل واحد منهما في نفسه لقب العين عاية  
 مائة الباطن ان يكون كما انها لقب العين باعتبار تعلق الانكار بهذا اليباح كون المقدم متوقفا  
 يكون لقب العين باعتبار او متفقا لتقديمه والسكاك قد صرح بهذا القيد اعني شبهة المستتر  
 عطف عنه او عن فاي رتبة فان قلت الاتمام الناشئ من كون احد المفعولين لقب العين في نفسه  
 لا يتحقق التقديم عما جرد المفعول بل على جميع اجزاء الكلام وانما المتفعل له الاتمام الناشئ باعتبار  
 تعلق الفاعل وقد عرفت انتفاءه قلت لا يجوز الترتيبات المعلىة الذوقية فليعتبر ما في ضمير  
 المفعول انما عن العامل لعدم مرتبة العامل لينظر في تقديمه على المفعول الاول كون في نفسه لقب  
 العين فلا قد واصل **قول** هو اية المنع فان الاعتزاز المذكور له فيه مناقضة وهي ان الاعتزاز  
 المذكور كما يتعلق بالمقدم بتعلق بالتوقف فهو جيب كونها لقب العين فينزه ان يقدم ما اثاره  
 الوضعية الآتية الا واما موسى الآتية الثانية لا يقال الاعتزاز لوجب كون تقدم احداهما  
 وما في الاقول لقب العين لا ما تفعل اذا ثبت ان لقب العين يكون مقدما يلزم ان يكون  
 مقدما احداهما وكذا اثار الاخر متدما وليس كذلك وكل من تفعل لوجب التقديم هو كون  
 الشئ لقب العين من جهة التقديم فاما **قول** وان كان مناقضة في المثال لكنه حتى قد  
 يرفع المناقضة بان صاحب المتفعل لم يوجع انه معنوم متاخر مما صحيح بل قال التوهم انه  
 من صفة الدنيا والتقديم لرفع متى هذا التوهم صحيح وانت جدير بان عبارة المتفعل اب  
 عن هذا الوضع حيث قال لا يصح ان يكون من صفة الدنيا ولشبهة الامر في العالمين  
 اهم من قومه ام لا كيف ومتى هذا الاصل البعيد المفضي باو ما وصل لا يكون سببا لثبوت  
 الامر على من له ادنى استعداد لان كالحب بكلام الله وباجلثة القرينة الدالة على ان  
 من قومه ليس صفة للدنيا اقوى من كثير من القواين الحالية المعصية كقوله لا تستالوا الدنيا  
**قول** وقد يجاب بان ثبوتها اشار بلفظ قد اما ضعفه لانه مبني على ان يكون الكلام في التقديم  
 لبعض المعه لا على البعض فقط وليس كذلك باجلمة لا يقطع عرف الاعتراض لانه كما قيل  
 جودا عن قوله وجه الجيب المتع دون ساير الامثلة تقديم المبتداء على الخبر وذي  
 الحال على الحال ونظايرهما الباطن

هذا هو المقدم المتعلق بالمتفعل  
 وهو الذي لا يقطع عرف الاعتراض  
 لانه كما قيل جودا عن قوله  
 وجه الجيب المتع دون ساير  
 الامثلة تقديم المبتداء على  
 الخبر وذي الحال على الحال  
 ونظايرهما الباطن

**باب في التفرقة بين اللفظ والمعنى**  
**باب في التفرقة بين اللفظ والمعنى**

بشئ بشرط موهوما على الاطلاق او على سبيل الاضافة لا معنى الا بوجه الشرح في شرحه للمعنى  
 فكما معنى اللفظ هو صمد اصطلاحية **قول** اما ان يكون جيب الحكم ونسب الامراء للتحقيق انما هو ما بين الافة  
 كما هو بيننا والادعاء وقد فسر بوجه افراده فظاهره وكان نظرا لان التحقيق هو الاصل ولو اريد التحول  
 والحق للقول لان كعنى الشئ بانها ما يتفقه عن جيب ما عداه او عن بعضه وقد يقال قوله جيب الحكم ونسب  
 اللفظ ما هو كذا الحكم وادعاء فسأل السوفيق العمدة لعمى الادعاء ولا يخفى ان اختلاف النسب ووجه اعتبار  
 التحقيق مقابل الاضافة وانما جاز مع ان الطلاق التخصيص على الاضافة يجوز لقب اللفظ كما فصله القائل الخ  
 لان الاضافة هو صمد اصطلاح كما اعترف به هذا الفاضل في شرحه للمعنى وحل قوله ان باب الاصطلاح  
 على اعتبار اللفظ غير مقبول مع ان المتعارف في الطلاق الاضافة على تسمية دون اللفظ ان ارباب الاصطلاح  
 الاضافة المتعد المعنى والحكم او التخصيص في مقابلية التحقيق وان اللفظ الميزان يستعمل الاضافة المقيدة الى اللفظ  
 في مقابلية المطلقة ولا مشقة في الاصطلاح فان قلت الحكم الاصطلاحية في المعنى على ما فهم من شرحه  
 الغناء لفظ التفرقة لفظ التخصيص فكلام الشرح في الاطلاق المحض الاضافة قلت يا ابا عبد الله التسمية  
 قوله انما هي صمد اصطلاحية **قول** لغة عدواه ان لغة جدوى العروة فانه ساق الكلام على وجه  
 وتخلي فيه القسما فان التفرقة بالتسمية على السببية وقد يقال كيف يكون لقب الجدوى وفيه وقع توهم  
 خلاف المقصود وازالة الفلكة الاية كيف يشبه الحال على حاجب الايضاح بسبب اشتباه ذلك التفرقة على ان  
 التسمية وسيلة الى التسمية على وجهين الاقتصار والاخراج والتبيين والتعليق في التحقيق فانه فائدة علم  
 عظيمة لهما فرفع في مواضع وقيل بغيره جدواه راجع الى الحكم والمعنى لم يوجع بالتحقيق لغة جدوى احد الفعلين  
 بل هو التحقيق لان بعض اقسام هذا التسمية وهو قسم الموصوف على الصمد يجازي ويتبع وتسمية الالف وان  
 كان جازيا لانه غير واد في الكلام قديم ان العرف للمعنى الاو اعاد بسمية كثيرة في الكلام واللفظ التسمية  
 موجود فيه وان كان تحقيقا كقولنا لا واجب بالذات الالف **قول** وهذا التفسير من علم التحقيق وغيره  
 وهو علمنا اعتبار الخاطى هكذا وحاصل معنى العرف راجع الى كعنى الموصوف عندنا مع ابو صف

بيان ان اللفظ اعراض الفاعل الخ  
 كذا في شرحه  
 وكذا ان تفعل الواو بالذات التسمية او ان تفعل  
 على التسمية بوجه ان التوهم للفظ الفاعل والاعلم

على ان السابغى على ان اللفظ لا مطلق العرف كون اللفظ كما حكى مشهورا به وبلفظ وانما تشر به تفرقة على واد فظاهره وهذا الشرط بالوجه في التحقيق وايضا  
 قسم العرف الذي عرفه الذي عرفه لافقر العقب وادوية وسهل التفرقة لا يجرى في التحقيق ملة

واذا جردنا من ذلك ما ليس عليه من الصفات... (Marginal note at the top)

ان غير زيد فهو على تقدير هذا التقدير من فقر الصفة على الموصوف ويكوز انه تقدر في  
 من غير ذلك كقولك زيد شجاع او شجاع او قولك زيد عالم لا ما عدا ذلك يتوهم زيد عالم الا  
 قد ورد من غير ذلك فان العيش لا يعرفه اعلم الساب والامر واهل الامم... (main text)

واعلم ان الظاهر بناء على اطلاق الضام  
بالغير على العالم ولم يجوز منه ركن

معين

هذا التقدير لصلها من... (Vertical marginal note on the right side)

معين المعصية على ما يشاء ومن توجبها كان المباشرة طاهرة لانه ذكر لفاسد على لان المعنى الاول يكون نشأ  
 المعنى والجمع كمن نفس اللفظ وان الحكم اول معني المعصية على اللفظ ايضا على سبب التسوية كانت النسبة  
 على ما ذكره كمن يبغي ان يصار الى الخذف في المعصية في عباد الخلق بان يقال المراد ان المعنى الاول  
 هو اول نفس الامر الطبيعي والغير المعنى هو اول مراتب ما مع التساوي فاذ كانت الامور لا يبق في بحث وهو  
 ان لفظ العاقبة مثلا يصدق عليه ان معناه لا يغيره عما هو المذكور وان يكون عاقلات باعتبار معناه هو المعنى  
 فتدقق في ذلك معني المعصية فالنسبة بينهما العموم من وجوه اولها الحكم بالبناء عليه ولا يخفى ان اعتبار  
 قيد فقط الاول من معني المعصية نفس لايصار اليه بلافورقة فتأمل **قول** الاول والنسبة لان اعمار  
 المعنى الالهي مثل ما زيد لا يتوهم في احوال او يؤول الى ذلك من صفة الافعال كقولنا يقال تقديره الا كما في وان  
 المعصوم عليه من توج القام للنسبة والقائم لا يخفى ان **قول** تقدر المعصية على الصفة معني على ان التقدير  
 التام في جانب المعصوم عليه هو المعنى الذي لا يبدل من معنى التقدير التام في جانب المعصوم عليه  
 تقدر العمودية على زيد والمكون زيد الا خفي والبناء على الساب في كون من فقر الصفة على الموصوف  
 كذلك لا يخفى **قول** يستدراجا طية المكمل بها لا الكثرة مع توجهه على امكان الاصلية بالجمالية و  
 كفايتها في التعريف كما ليس في الدار الا زيد لان الصفت الموصوفة خصوصاً النسبية فلا يقع من العاقل  
 المعنى للصدق اثبات واحدا منها وفي ما سواه مطلق وامارة السمع في الدار الا زيد فما حكم  
**قول** الا ان لمراد الصفات الوجوه يتوهم في ذلك لان من الصفات الوجودية ما يستلزم نقص احد بها  
 عين الا في كل وجه وسكون فيلزم في تلك الحال قطعا فسلم **قول** في ما في الدار الا زيدا فيه بحث  
 لان قولك كون في الدار عارضا زيدا هو بالنسبة لابق افراد الانسان في صورة المعاد به الاستطاعة  
 فيه فيقول في التعريف غير كفاية في الظاهر في التنزيل ان يقال لا واجب بالذات الا لا يرد فان  
 قيل الظاهر في المثال المذكور في الدار ان الا زيدا لان المقدر في الاستثناء الموصوف  
 من جنس المستثنى منه ويكون في كون هذا التعريف ضميا انشاء اكون في الدار على جميع  
 من سواه يرد من افراد الاناس فيلزم في تحقق قول الموصوف على الصفة تقرا ضميا في

ان قلت قلت الكون عدم كونه في زمان  
 او قلت قلت الكون كونه في زمان او  
 او قلت قلت الكون كونه في زمان او  
 او قلت قلت الكون كونه في زمان او  
 او قلت قلت الكون كونه في زمان او  
 او قلت قلت الكون كونه في زمان او  
 او قلت قلت الكون كونه في زمان او  
 او قلت قلت الكون كونه في زمان او

معين



قبل الاتصاف ان النظرية واربعه لان كان المكان او التفتة ان يكون الاثر بمرابه فذلك دون ان واو جاد الاكتفاء في دون لموجود الله فكله جاز  
في مكان ولما كان المحض لصوره الخالي له لصاحب المفاتيح فانه اثباتا ايضا ادراج لم التعيين يجب المكان والوجود عليه كما ان لا يوجد كتحقق  
ادراج في دون فلكم عينه الكلام المفاتيح وكلامه كلام المحض مالا وجه له هذه الكلمات

اي يكثر العطف للملكوت فتدوم الجور  
ام لا ويرجع لا يكثره مطلقا ولا يكثر  
منه كما ان يكون هو ذاته ان يكون الجور  
كما حصل في اللب وبغيره من ذلك  
ويعلم من هذا ان شرط هو العلم على الوجه  
فان تحقق الثاني بين الاتصاف فين في الخط  
ان عدم التعريف للفتوة واليه اعلم من  
لنا افراوان حصل خلا من القول مطلقا  
المعنى فالعامل في اللفظ وهو شرط لان  
يخرج ما يتوقف عليه والعامل في اللفظ  
بينا في محسوس واسوالاته وان حصل  
صفة مع عدم وجوده في اللفظ افراوان  
ما خلف في العاقل فظهر افراوان  
او شرط في ما يتوقف عليه وانما حصل  
لا المعنى لان الحال من الحضي الى الجور  
لا يشرط خصوصه منفردة هذا كما سبق  
تحقيقه هذه الكلمات

على ان شرطه بالوجود الكمال الترتيب  
ولا يندفع مثل قولنا ما زيد الاثنا عشر  
من اوقات ما هو والواحد قوله في  
مع الاضرب ويطلب تعيين اعدادها كما  
يكون الشرط عينا حفظ الاتصاف  
الذي يلاحظ الجواز لا يلتفت اليه  
لان في علم الجور بل باعث بعينه  
لأنه لا يفتقد بـ والله اعلم من ذلك

في حقيقة الا ان يعبر عن هذا التعريف في عبادة ايضا قائل وقد يقال ايضا لان كان اعتبارا للمعاني في تعريف التعيين  
صغيا واعتبارا من دون اذ حلتا سؤالا في كتب القوم حتى البيان باخالف تعريف التعيين في القسم المشتمل على  
المكانية والقراب عن فكم الاعتقاد اعلم او الموضوع **قوله** وشرطه هو الوصف على الصفة افراوان هذا  
اشرط على ان شرطه هو الوصف على الصفة افراوان عدم تناقض الاتصاف في غير اذ لو كان الوصف مالا لغير  
قياسه جلي في تناقض الاعتقاد الخاطي بثبوت الوصف في غير وندرت لم يتصور **قوله** وقبله تحقق تناقضا  
هذا من قبيل العطف على معلوم عالمين محتملين مع عدم تقدم الجور والاضيق في خبره مطلقا **قوله**  
وايضاً في جاز قبل شرطه في الوصفين في فقر العقب انما هو اكثر من لكل وقوله ليكون اثباتها  
آه معناه ان العطف في ذلك لان الاعتقاد في الوصفين في فقر العقب انما هو اكثر من لكل وقوله ليكون اثباتها  
انما شرطه انما يمكن الاحتلال من احد جزئي العطف وهو جزو الاثبات مع قطع النظر عن جزئية  
الافراوان وهو النسق على انتفاء الصفة الا في خصوصه اذ كان العطف بطريق التقديم فهو عطف انما كان  
النسق في ضمن والاثبات في شرطه تناقض المعقود في جميع المواضع وهو انتفاء الا في  
بطريق الافراوان واو كقولنا قبي فما نأيد به الجور الملقوم مع حصول المعصوم من جزو الاثبات  
اجيب بان التفسير على وضو الخاطي وكل ذلك نفس **قوله** بل يادباه لفظ التفسير  
الايضا حيث قال في الشرط الاول لتصور اعتقاد في ذلك ليكون اثباتها مشوبا بآثارها  
فقد اطلق الشرط في الوصفين وبيان الكلام على وتيرة واحدة حتى احداهما على شرطه العطف  
والا فاعلم سر المنسق **قوله** بان لا يجمع فيه وصفان اس في نفس الامر لما يستفاد الخاطي في عدم  
جواز اجتماعهما كما يتبادر من اشارة في الاستقراء الا لا وجه لهذا الشرط اصلا وبهذا يظهر قوله  
لان قد علم اعلم وينبغي التوضيح بان اعتقاد العكس لا يكون اعتقادا استقراء **قوله** وتكون للسند  
انما هي تعريف السند بالذات خصوصه مع انه تعريف السند اليه ايضا في تعريفه لانه لا يندفع مع التعريف  
بما فيما سبق لان المحض يذكر فيما سبق انما هو تعريف السند للمعقود بل في كل حال **قوله** فلما علم ان بيان  
انما ترك المحض فكره هنا لتوضيحه بما سبق **قوله** فلما تم جعل العطف في الاصطلاح اه بهذا  
الكلام

هذا الكلام مرتبط بقوله والمذكور اربعة والمراد ان الاقتضاء على ملك الاربعة في الذكر اما لان الكلام  
في فقر الاصطلاح وهو عبارة عن تحقيق يكون بطريق من هذه الاربعة لا غير اما لانها في عام له  
**قوله** كما انما يعبر عن هذا السند والمسمى كالمعقود المذكور اهنا وعلى هذا كان الانسب ان يورد المشار  
لما من غير باب السند به والسند يظهر هو ما علم ان كل من طريق التقديم كان قد علم في اية الاربعة  
لا يصلح لثبوت الاعادة في ذكره والا لان بيان كالمعقود المذكور من اهنا **قوله** منها العطف قد علم على  
الطريق السند السابقة لان النسق والاثبات في معقود بخلاف غيره فان المنسق فيمن ثم النسق والاثبات  
اه من انما وافق التقديم عن الكل لان دلالة على فقره وقيد الاجعية واهنا بحث وهو انه قال في معقود  
الليبي قد يمنع العطف على النقط وعلى المحل فيصير كما ما زيد قايما لكن اولى ما عدلان في العطف على المحل  
اعتبار الابداء مع زواله به في الابداء **قوله** والعمول اللفظ على افعال مبتدأ فيصير فله لبي  
بما علم وانما هو من قبيل فقر العطف افراوان على النقط واما على المحل فهذا ويمكن ان يفرغ  
بعد الشرط عن اعداد عطف الجملة بانزاع العطف على محلي اسم ان بعد معقود لبي في اولى الهمول  
السند والسند مفصلا في معقود الليبي **قوله** وقبله زيد قائم لا فاعاد اقتضاها على فقر من رجاو ايام  
عدم جواز طريق العطف في فقر التعيين لكن المنسق من الابداء في الاعراض جوازها في ذلك لا يقتضاه  
في سببه به اشارة **قوله** في طريق فقره لانه على هذا المعنى فيه منع جواز ان يستعمل الطريق فقر  
التعريف واما اعتقاد عكس الدليل لان بيان طريق فقره يدل على ان المحل يجب يستند بثبوت  
النسق ويكرهه وبالفردية يتبين في حاله **قوله** وقد اجمع النحوي اه كانه ليريد اجبا جماع اكثر لهم  
والاقاين عصفور على ان الجزء المقدم اذ كان ظرفا كان او غير **قوله** مالا لان اصل العمل واما المتوافق  
اللفظ العاملة يعني انه لا امتنع تقديم خبرها على اسمها عند العمل بناء على صحتها كما تقرر في كتب النحو  
امتنع التقديم اذ لم يعلى ايضا اما عند الجزئين فكلان اصلا العمل وان جازان لا يعمل على معنى  
الفصل بان وغيرها في جوب حكما في جميع مواضعها على ما حكى في اصلا طره المسما واما عند بني عليم  
فلانها وان كانت في حاله ان الا ان قصدوا فقرا للغة العاملة فمنع التقديم كما منع في تلك اللفظ

الكلام في بيان الابداء في قول النحوي في تعريف الابداء في النقط

**قوله** فان قال واحد بعينه لما قد اشرفنا فيما سبق ان القياس يمتنع اشراط الشرطين في فقر الصفة  
 افواه او قبله لان عدم اشراط المنذر **قوله** كقولك في فقره افواه او امارتيا لاشرا علم ان النسخ  
 في موضع من لا يلى الاجاز ان قولك ما زيدا لا ياقم لعقر العقب لا لعقر الا فراه ومن هنا توهم  
 بعضهم ان النسخ والاشبات مطلقا مخصوصة بعقد العقب وليس الامر كما توهم بعضهم بل النسخ  
 في من قبيل ذلك امثال الكلام لجيئة الكل من التعريف واما نفيه لعقر الا فراه في المثال المذكور فمن  
 حقه صفة ذلك المثال وسرته ان المنقح فيه عرفا ينافي القياح من الاوصاف في مثل الاضطرحة والاشبات  
 فكذلك ما علم تحقيق شرط فقر الا فراه وهو عدم تنافى الوضعيين والاشبات المذكور في كونه اشرا  
 في ذلك الكتاب ايضا لا يخفى على انظر فيه **قوله** ومنها انما الموجب للحكم في انما بالكسر فاقدم انما بالفتح  
 فمن قال سبب افاة انما الحكم تضمنه معنى ما والاقال بذلك في انما لوجه هذا السبب فيها ومن  
 قال ان السبب اجتماع حروف تايد قال به في انما ايضا لذلك ومن هنا صح لغير عسرى ان انما بالفتح  
 ينفذ الحكم كما وقد اجتمع ان في قوله كما في انما لوجه انما السبب له واحد والا في فقر الصفة على الوضوح  
 والاشابة بالعكس وقول ابراهيم هذا نسخ وانما هو في الترخي مره وهو بما فكونا وقوله انما هو  
 منها باطله لا تقتضي انما لوجه اليه غير التوحيد مره ايضا بان فقره في انما خطا بانما هو من  
 فالنسخ ما وحي اليه في امر التوحيد الا التوحيد لا الاشراك **قوله** ومن الا فراه فكره تنبيه على ان المراد  
 نحن ولاننا على قوله فقر التعيين **قوله** وذلك لان لا يدل على الاعمال ان وقع ما والاشارة  
 فكيف يمكن ان عليه ما على المذهب الصحيح قلت هي زايدة فلم يدل على ان في الحكمه الاعمال ما بعد  
 بخلاف النافية قال القاضي الحنفى وايضا يلزم تجويز اعمال ان افواه لم يكن عن العمل فان قيل الفصل  
 ما من عملها فان انما في ذلك في الامانع من اعمال حروف النسخ فيجوز انما زيد كما جاء على لغة غير النسخ  
 وفي بعض النسخ على لغة بنى تمح وسمو من العلم فان العمل لغة اهل الاجاز بل خلاف وقد يقال عليه  
 الامانع من عمل ما ليس بدخلى على المذكور في الحنفى ولا يخفى عليك ان هذا يعينه ما ذكره في قوله  
 ويدفع هذا باستقراض النسخ بمعنى الافعال **قوله** حرم بنا للفاعل النظار ان يبين حال من المعطوف

ان النسخ السواء والكسابة

انما هو من النسخ

على خبر المبتدأ او يجوز التعديل كون مضافا في الا حرم يكون هذا خبره **قوله** اذ لو كان موضوعه ليقين ان  
 ان بلا خبره واما المصير الى حذفه كما ان في ان حلا وحذف خبر المفعول السابق الى الموصول وجعل اشبات  
 الميتة بقدر اعني او على البدلية من اسم ان ان الذي حرم الله عليكم الميتة ثابت فتعسف لا يصر  
 اليه مع وضوح الوجه الصحيح لان ما فيها موهومة او واما جعله من قبيل انما يتم ان بان جعله حله حرم خبر  
 ممتد ما باعتبار خبره كذا في عايد المبتدأ المتقدم رتبة فقيه لظن مستغنى عنه بوضوح الوجه الصحيح  
**قوله** في المنطق زيد او زيد المنطق فذكر المثال استظراوى والمقصود هو الاول فان المنطق زيد  
 والذى انطلق زيد واحد في المثال لئلا نقول جعله موهومة او اتبع في هذا القول ابا علم الفارسي  
 لكت ربح كتاب الموصول لا الفضل وهذا اقتضا والشا ربح في سبب الكف في كون ما في الآية كما وان انت  
 خبر بان ربح التوان لا يجوز على القياس المقرر في الكتاب بل هو سنة يتبع وكلمة من انشاء فارهة عن  
 قياس الخط المصطلح في الاشياء واليه التام في تفسيره واقواله ان ان وجه الموصولية تولى فاجله  
 عليه او **قوله** وقوله الخاف انما لا يبيات اه لا يخفى ان قولنا انما يدل على وجوده مع فقر  
 في انما المخصوص تضمنها حتى ما والاشارة يدل على خصوصية المسمى الالهي لان يقال تضمنه مع فقر  
 في انما المخصوص تضمنها معنى ما والاشارة يدل على وجوده الاول يدل على وجوده الثاني وكذا ما هو متساوية  
 لذلك مما سبق له في **قوله** ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يقع اه هذا من  
 على ما نزل اليه ابن مالك من ان الضرورة الشوية عبارة عملا مندوحة لثبوتها وروى الدماميني  
 في شرح معنى اللبيب بان هذا من نعتين علمه تحقق الضرورة اجمالا او غلبا لان الشراء كادون  
 علم تغيير التركيب والاشارة بالاشارة كسبب الخسفة فلا يتحقق تركيب مفيد بالامتنون لهم عنهم  
 قال والحج في تغيير الضرورة علمه ان يقال هي ما لم يرد الا في الشراء كان لثبوتها مندوحة  
 ام **قوله** على ان انما كذا فان قلت يجوز ان عطفا او مثل على المستمرة او افع مع انه لا يجره او افع  
 منى قلت كما يجر عطفا زوجه على خبرها كما في قوله كذا سكن انت وروى جك الجمة مع انه لا يجر  
 سكن زوجه وخلاصة ان يعتبر في الشواجر مالا يعتبر في الاول وان نسبت فاعتبر في اولهم

حكمه التوان من اشياء خارجية  
 عن قياس الخط المصطلح

فخرج هندا يدمع عدم جوارضه زيد على ان كذا في النفس وجعل العطف في مثله من قبيل عطف الكلمة  
 بان يعزوا ويوافق من غير ما **قوله** لان قولنا ان الزايد هو الذي علم ان الوضوح يعني انه يدل على كون الكلم  
 فغير عطف في هذا الكلام فلو جعل ما موصولة كما كان مخبرا به فلا يستحسن **قوله** في العدول عن لفظ من  
 لا لفظ ما يومه فكذلك العدول بان المراد الوصف ان قوله يوافق ان كان ان رابيه صاحب الكنف  
 ما ان سورة الكافون وبقرها **قوله** قلنا لان ان النفس غايب لما كان في اجواب المنفى لئلا بعد العمل  
 في سورة الحقايق وقدي ايضا بان غير الفاعل لما كانت من منفصلا مع ان الاصل الا اتصال اعطى حكم  
 الاسماء الظاهرة ما سئل به النفس الغايب وبان يجوز الا انما يتفصح لا يجره فيجوز اسما ويوافق  
 اليه كان قبلي ما يوافق غيري ولا يجتمع بعدهما ايضا **قوله** بان حال الصفة الواقعة بعده اذ لا احتمال للقاء  
 على شيء سوى النفي **قوله** عن علي بن عيسى الربيع هو من الخاير خاة بغداده منسوب الى قبيلة  
 ربيعة كسفي في حنيفة **قوله** وذلك لان قولك زيد جاء ولا علمه فان قلت ما في الاشباه الصريح  
 والضمير انما يظهر في صورة العطف دون قولك ما لا يزيد وتسمى انما قلت بغير المناسبة  
 بكيفية بعض الصورة لتفهم ما حقه التمايز سواء بهج بعد التقدم على حاله كما ان زيد ضرب اوليها  
 ان كغيت مما يمكن كذا في سورة المفتح وهذا على قانون السكاك حيث يعتبر في التحقير كون  
 انا في الاصل باليد كما سبق تحقيقه الا انه غير ظاهر على اى المعنى فان تقدم السنه اليه فييد انتم عنده  
 وان كان من قبيل الفارق فتبينه التقييم يكون ما حقه التمايز غير مناسب ههنا ان لا يتبع على الاعم  
 الاغلب **قوله** يجب ان يكون حالها ماثورا باه قد سبق من اشارة لان هذا الوجود بانظر  
 لا الاعم الاغلب وان كان في الفهم الاضاه في قال الشرح في سورة المفتح وهذا المزمع في كثير من الصور  
 انما هو بطريق الوضوح والتقدير يعني ان كان الخاطب لو كان ممن يجوز عليه الخطاء لكان كذلك  
 بطريق التحقيق لا امتنع في مثل اياك بعدوا انك لتستعين وفيه نظر لان المثال المذكور من  
 قبيل العطف الحقيقي لا يعتبر فيه حال الخاطب فالاول في التمثيل قوله في حكاية عن عيسى وعه ما قلت  
 لهم الا ما امرت به فانه قلب اضاه في **قوله** والخطا ويجوز كل منهما على التام وى قال الفاضل

بقوله

الخ

الخ ان كان التحوير عبارة عن مروه او تشكك فربما فذلك ليس صك حتى يوصف بالصواب او الخطا  
 بل انك تباين الحكم لا يتحقق رجحان احد طرفي الحكم المنافي للشيء وفيه بحث لان ما نحن قاضيه على  
 الامور الوافية والصواب والخطا ولا يختصان الحكم في الوضوح بل قد يوصف بهما الافعال فيقال لا  
 ساءت الامن يحسن اليك خطا ولا احسان الا الحما هو صواب ومنه قوله في الكسبية الصواب في  
 العبارة ان يقال كذا حيث لا حكم وقد ورد في بعض الكتب الاصول في مباحث بل بان انك يتحقق  
 بالخطا مع ان الحكم في الاشياء بالمعنى المعبر عنها فالاول ان يقال في هذه الاشياء في نفسها  
 عند عدم الدليل المعين لاصد الطرفين فضل لا يوصف بالخطا بل لا يبعد ان يقال الخطا آه لا  
 عدم التوجه **قوله** زيد يعلم النحو لا يعرفه صلى صاحب الفاعل من عند السير ان كذا في انما يستعمل اذا  
 كان لا يعرفه ليس ولو كان مكانها غير ما من الفاظ الجرح كالحذف والابتناء وهو كحور  
 السماء وتبته في ذلك ابن هشام وحكم في معنى اليبس بان قولهم لا يعرفون والحق انهم لا يعرفون فقد  
 حكى ابن الحاجب لا يعرفون تبته على ذلك شرحه الكلام وفيه الحذف لا يعرفون ليس غير وانته  
 الامام جمال الدين ابن مالك في باب التسمين من شرو التسمين مستندا على جوارحه جوارحه جوارحه  
 فوردت المعنى على اسلفت لا يعرف سال وهو ثقة لا لا تثبت الا بالثبوت بدعيه تامس **قوله** وكلمة  
 في ظلم بعض النحاة انما يريد على الظن حيث عدت من الواج العطف والمراد بعض النحاة هو  
 انما على الرفع **قوله** واجيب بان ترك النفس اه ما في هذا الكلام من السكوت وان حرف الكلام  
 عن المتبادر لان السبع الا انهم من اقتضا كراهية الاطباء ترك المبحث والمنفى في الواجب  
 العطف كون العطف موجودا والمستهلكا كنهه ايهون من على كلام السكاك على الفهم وان قلت  
 ان حجة الا بهذا التكليف فيجعل ابراه امثال المذكور ان رة الاتصاف الحكم بان قد يترك النفس  
 عليها في طريق النفي والاشياء ايضا كراهية الاطباء ولذا نظيره كراهية في العطف في ذلك الكلام  
 في الواجب العطف لا يجوز بطريق المتبادر للمطوق العطف الاضحية واعلم ان كلمة غير في ليس غير في النفي  
 عند اللبس وعار من غير ليس واسمه غير لا يظهر وتقديره ليس معلوم غير الخوف في موضع الرفع



عند كبره والرجوع بانهم ليس بغير كسوف في تقديره ليس على الحقيقة معلومة **قوله** وفي السلفه الباقية النفي  
 عما ثبت فقط يعني ان الاصل فيها والكثير الراجح هذا كما يترك الاصل الاول كراهية اللطائف  
 كما سبق يترك هذا ايضا في معنى كونك ما زيد اخبرت وما انما قلت ان المقصود به قول النفي على غير  
 المذكور كما هو الحق فيكون البعض بما سبق لا بما يثبت **قوله** لان الحكم كسوف بلا وون بل في  
 ما ساء لان المقصود به ان الحكم لا يكون على بل لا انه غير كسوف بها كما يشهد به العبارة **قوله** لانها  
 موضوعه لان محضت هو تنقيحها ما اوجبه للمبتدع فان قلت هذا الموضوع له لا يبيد في قوله  
 قولك زيد كسوف لانه لا يثبت هو القيام والمنفي هو العقود فلم يجد مورد الراجح والسبب  
 عما ما يتقيد وصنع العاطف فكان هذا الاستعمال عما خلاف الوضوح مع شيده قلت بل هو وارده  
 علم الوضوح والثبت في المثال المذكور ليس على ما قيل هو الاستعمال الزيد وهو المنفي عن قاعدة قوله  
 فكان الاصل ان يكون هو اه اذ قلنا ليس الا في زيد شيئا ومنه ان ليس فيها ما يجانس  
 غيره قول المصنف بغير ما يثبت ومنه سائر كل المنفي لكن الاصل هو المقر فانهم قد وجدوا  
 ذكره الشريف **قوله** قوله بغيرها ان يعني ان غير غير ما ليس راجع الى العاطف كخصومة الق  
 اوردته في كلامك وتبينت بها شيئا ومعلوم انه لا يمكن نفي الشئ ومعلوم انه بغيره كسوف  
 قيل ايراه **قوله** عما ان يكون انما كيد في نظر لانه اذا كان تاليدا لم يكن عطف والطام  
 في الهم لان يقال ان تاليدا لك وعطف على الاول **قوله** احسن بين الفاضل الخنوع والاشنة  
 فظهر ما ذكره ضعيف قول ان في هذا المعام من شرح المفرد لمن في قوله هو بان يثبت لا يترك  
 فيه احتمال الضيق والمنطق على الراء **قوله** يقال انما تنص لا فيس فان قلت عند اجتماع الطرفين  
 او اكثر الاربها ينسب اضافة العرف قلت الاسبغ والاقوى في مثل انما جاء في زيد لا على ال  
 انما والعاطف هو موكلة لذلك العرف في مثل زيد اذ ثبت لا على ال التقديم وفي مثل انما زيد اخبرنا  
 معنى انما التقديم مع يكون زيدا هو المقصود عليه وعلى لان التقديم اقوى كذا في شرحه للمفرد  
 وكل الشرح بان العرف انما تنص انما مستفاد من الفاء واقوى الشرح في الباقية وان شئت

تدبر في الارجح ان في المثال المذكور  
 ان يكون لا يترك على العطف  
 وان كان بغيره كسوف  
 وهو العطف المنصوب  
 على مقدمه في كسوف  
 وفيه كسوف كسوف  
 كسوف سواء كان معطوفا على المقدم  
 كسوف

المطلقة هي بتمام ان يكون مبنيا قبلها على العاطف ان كان على العاطف

فارجع لاشرفه المعناه **قوله** في قوله فاني قلت كيف جاز قولك ما جاء في زيد ولا يرد مع تقدم النفي المحرم  
 به قلت الظاهر في العاطف والاشنة كمن المثال من هو في الصلة لان في العطف لا يرد في بعض النسخ  
**قوله** ويمنع انما من الاله الا سواتنا احد الا وهو يقول في ذلك قد وجدنا في النسخ وفي الاستشهاد في بعض النسخ  
 اعني الاله الا وقد حذفت عليه في النسخ المصحح من النسخ الشريفة وهو الوجه المناسب للمناقاة لا لا يخفى  
 ان معنى النفي والاشنة مستفاد من انما فلا مستفاد من انما فلا مستفاد من انما فلا مستفاد من انما فلا مستفاد من انما فلا  
 استعمال لانه باه عيان في قوله مناقشة مطروحة وهي ان لا وقوع الا مع طارها لم يوجب النفي في حكم المحرم  
 بغيره زيدا من قوله احد كما جعل المنفي في حكم المحرم بغيره قوله ان زيد العاطف لا العطف مع المنع على  
 سبب ان **قوله** في ظاهر كلامهم يعيق حوازه انما قال في كلامهم حوازه ان يكون المراد بالنفي النفي  
 حقيقة او نفي **قوله** لعدم الغايرة في ذلك كخذ الاضغاض من منع ذلك بان الاضغاض هو الواقع لا يسلك  
 العلم فيجوز ان يكون كما طرأ بها او مثلا ويحصل الغايرة بذلك وعنايه ما يقال لا شئ انما هو الراجح  
 الاستعمال وما ذكر ابداء مناسبة في ذلك في انما قال انما كان الوصف محققا بالموصوف في نفسه والنفي  
 اليه بيان ذلك الاضغاض مع معلق قوي في الالامة عليه كان عامه في اضافة الاضغاض في ظاهره  
 في نفي النفي بل العاطف واما النفي احد الامر من غيره فادارة فالقول في قوله **قوله** الامن في قوله  
 في اشارته لان المراد بالسما في الآية ما يكون موثقا بالعلم المتبوع فان قلت فاذا كان هذا الحكم  
 معلوما لكل احد في الغايرة في الفاء والخبر والقول لا يعترض كون حكم الخائل مشوبا بالخطا وبالجملة  
 الاشكال الذي يورد انما على ما نقله المصنف من الراجح في قوله **قوله** اما العرف تحقيق لا يعترض  
 ما ذكره واما نفي الانشاء فعمله بطريق لا اعتبار بخطابية وهو على ما ذكره جميع حواره على التمرل بعد  
 كل البعد والاول كلام الشيخ بوجوه **قوله** فكان هلاله على العرف الضعف من انما اعترض عليه كانه من مقتضى  
 ما ذكره في شرحه للمفرد من هلاله التعظيم على العرف اقوى من هلاله العاجل في حكم بان المعيار في قوله انما  
 زيدا اخبرت هو التعظيم على ما فعلت هالفاء وقد يلحق بين كلامنا في كل منهما فمعنا وجه وقوله من ان  
 فالعطف انما باعتبار ان هلاله على العرف حسب الوضوح خلاف التقديم وفي التعظيم باعتبار ان العرف لغير

يعني المثال المذكور  
 قوله الزيد انما تنص  
 قوله لا يترك على العطف  
 علم والفقهاء في قوله لا العطف  
 قوله انما تنص على  
 قوله انما تنص على  
 قوله انما تنص على

217



منه بالذوق السليم وهو اذ خل في البلاء والعدم الا انما في جملها انما وان جدي بان كلامها انما اشكر  
 على قوته وضعف لم يثبت بما ذكر ما او عاه اعني تعييب استاه القدر في انما زيد احضرت الاستيعاب فان قوة  
 التقويم باعتبار ان كما ارشده اليه فيهم ووجه التصريح انما هو اليه فقلت فلا يتبع ما ذكرنا به من قوله  
 ولم يذكر في هذا الشرط على ان جعل الاستحواذ في الذوق سببا للقوة تارة والاستحواذ الى الوجود الا ان في  
 لا يكتفي عن التقوى فتأمل **قوله** وما انت عليهم بسيطرة العمارة المسيطر والمسيطر على الخشنة  
 عليه وينتهي الى قوله ويكتفي على واصلة من السيطرة **قوله** وفيه كذا لان الكلام في التقوى بلا العاطفة  
 اذ قد يجاب بان الشئ قد يفسد الكلام او لا ينفى بلا العاطفة ثم عجم وهذا قال ثم ان التقوى في  
 التقوى هي التي ذكرنا الهم انما لم ينفى ثم انما مع تقدم فكر التقوى بلا العاطفة كما يدل عليه النظر في الاصل  
**قوله** لا يجيب على الخاطي وينكره ان قلت جيب الخاطي كما لا بد له منه في جميع الطرق فلما وجه تخصيص الوجه الا  
 بالطريق التي قلت يوقفه قيد الانكار لان المراد به الانكار التام والاجراء كما يظهر من كلامه  
**قوله** فكان مراد الشئ الذي من نظره لا بل الذي يظهر له مراده من يستحقه من كلامه و  
 ان ينفى كلامه على ما ذكره ان لا ينفى بغير **قوله** ان قوله ان انتم الا بشر منكم علم  
 قهر الاقوام كما لا يخفى وهو تعييب بناء على او عاه ان من من العاقل التزمه الا ان الاول انما  
**قوله** ولا منكرين لذلك ينبغي ان يتردد قيدا وهو المتكلمون كما هو اعلمين بعد جمل  
 الخاطي ليس لان اعتبار التقوى انما يقع بعد علمه بذلك **قوله** اما اثباته بطريق القهر فليكون على  
 وفق كلام الخضر في حق المراه بالخلة القهرية قهر النفس على البشرية بل انما اثبتت بانها  
 القهر وهو قوة تصد الاوجه الموافقة الصادرة مع كلام الخضر سواء ويمكن اجراء القهر على ظاهر  
 بان يقال قهر الكفر الواسل على البشرية بالنظر الملكية وهاصل كلامهم انهم مقتضون على  
 البشرية لا ينفذون الا الملكية فلم يكونوا رسلا لان الملكية للرسالة وانما انشاها الله ليعلم  
 انشاء الملقون والرسول عليهم السلام لم يكونوا مقتضون على البشرية لا ينفذون الا الملكية ليعلم  
 بنفسه الروح الملكية للرسالة حيث قالوا ولكن الذين علموا من ربه ومن عباده فتأمل

وبالكلام التقويم وان توفقه اياها  
 لا ينافي الا انما هو مقتضى التقوى  
 بان لا ينفى على التقوى في ذلك  
 بناء على ما هو الكلام في حق العاطفة  
 يستند على التقوى

انما هو مقتضى التقوى  
 لا ينافي الا انما هو مقتضى التقوى  
 بان لا ينفى على التقوى في ذلك  
 بناء على ما هو الكلام في حق العاطفة  
 يستند على التقوى

انما هو مقتضى التقوى  
 لا ينافي الا انما هو مقتضى التقوى  
 بان لا ينفى على التقوى في ذلك  
 بناء على ما هو الكلام في حق العاطفة  
 يستند على التقوى

والاول او فوجوب التقوى حيث قال لا التسليم التمسك بالرسالة فان الخناس سبب انما ان يقال لان  
 الخاطي ليس ينكرون ذلك **قوله** ان انتم الا بشر منكم لفظ ان هنا وقوله فتقول ان انتم الا بشر منكم لفظ  
 قبله ثم من قلم الناسخ فان نظم الآية في سورة يس ما انتم الا انتم **قوله** على ان تقصروا الى قوله بل  
 غاية امرهم ان يكونوا منكم ومن قبل لئلا يقال فلان منكم ومن بين الصدق والكذب عذري اي انما قوله  
 في صدقة وكذب وسوا الاستعمال اكثر من ان يكلف منقح كلام للشارح ان غاية امرهم ان يكونوا منكم ومن  
 بين الصدق والكذب عند التفرقة كما لفظه بينهما عند السامعين الذين الذي هو فاحص الدعوى  
 فليؤثر المايه عليه ما هو الغاضي الخشنة من لزوم ركابه المعنى الا ان افهنا هذا المعنى من العبارة  
 المذكورة اعني في هو ظاهر **قوله** والا لا بناء على ما ذكرنا المراد في قوله لا لا شكك الذي ورده  
 على ما استغناه من كلام الشئ ثم لوجبه مره وانما قل والا لا لا احتمال ان يكون المراد بقوله يعلم  
 ذلك ويؤبه يعلم ويؤبه باذن شئ **قوله** من ركه رجاعية في مره وجوب كون حكم الخاطي مشوبا  
 بعقوبة **قوله** كما شتره الا في حق الحيمة وكما شتره في عدمه **قوله** انه لعق مشوبا  
 حكمان معالفا وان هذه المزية للتقوى اي وان يثبت بما ذكر من بينها على التقوى و  
 اهتداء اي لان العلة المذكورة مشتركة بينه وبين العطف والاضنى موافقا وقيل وجه الكسبه  
 ان انما يستعمل في حكم معلوم مما يعلم الخاطي يؤبه على ما فهم من كلام الشئ فلان ايدة جديدة  
 نفس موقفة الكلام يمكنه حسن لا يوجد له **قوله** في قال الشئ اعلم انك اذا استوتبت آه مقبول  
 لتوتبت فذو فاس اذا استوتبت موافقا انما وجبه وجبتا راجع الى انما واقوى متبادر منه اذا  
 كان بطلا معطفا ثانيا لوجبه وما في التوضيح مصدرية وكان تامه ومعنى اعلت اشد تلقا  
 بالقلب ويكون ان يكون اقوى وما عطفت عليه بدلا من المفعول الاول والمعطوف لكتا الخراف  
 والمعنى على الاول وجهدت انما متصفا بان اقوى كونها اذا اراد بكلام بعد ان التوضيح على  
 الكه وجهدت اقوى كونها حاصلها اذ اراد به التوضيح **قوله** يور المفعول منه ان لا يشاء لان  
 المفعول مع لا يجر وبدلا لايقال لا يخفى الا لا يذيقا قال الفصل ارضه ولعل ذلك لان ما بعد الا كان

قوله على ان تقصروا  
 الى قوله بل  
 الى قوله فلان منكم  
 ومن بين الصدق  
 والكذب عذري  
 اي انما قوله  
 غاية امرهم  
 ان يكونوا منكم  
 ومن قبل لئلا  
 يقال فلان منكم  
 ومن بين الصدق  
 والكذب عذري  
 اي انما قوله  
 في صدقة وكذب  
 وسوا الاستعمال  
 اكثر من ان يكلف  
 منقح كلام  
 للشارح ان غاية  
 امرهم ان يكونوا  
 منكم ومن بين  
 الصدق والكذب  
 عند التفرقة  
 كما لفظه بين  
 هما عند  
 السامعين الذين  
 الذي هو فاحص  
 الدعوى فليؤثر  
 المايه عليه ما  
 هو الغاضي  
 الخشنة من لزوم  
 ركابه المعنى  
 الا ان افهنا  
 هذا المعنى من  
 العبارة  
 المذكورة  
 اعني في هو  
 ظاهر

انما هو مقتضى التقوى  
 لا ينافي الا انما هو مقتضى التقوى  
 بان لا ينفى على التقوى في ذلك  
 بناء على ما هو الكلام في حق العاطفة  
 يستند على التقوى

منفصل عما قبله كما قلناه في بيانها قالوا مؤخر من حيث المعنى بنوع النفا له  
وكذا الواو والسبب على الفعل مع 9 فين مؤخرين بالانفصال ولذا لم يقع من  
التوابع بعد الا عطف الشقا فلما يقال ما قام زيد الا ولم يكاتبه الضمة واما  
وقوع الحار بعد ما دل على ما جاء زيد الا وعلامة ركب فعدم ظهور على الفعل لفظا فيما  
بعد الواو بل هو مقدر انتهى كلامه بهذا ولك ان تقول في العزق بين قولنا ما جاء  
زيد الا ولم يكاتبه جاز الا و دون الثانية في المعقول معه ليس الا انه الملائمة  
اشتملك الشئ في الفعل وليس معناها مستقبلا بل عنوية فلا يصح العقر  
لان المقصود عليه ان يجب ان يكون معنى مستقبلا لخلق مع ثمانية اسم يستقل معناه  
بالعنوية فانهم **قوله** ومنه قول الشاعر لا اشتمى اهل من قبيل تغريبا لجا  
لانه من قول الشاعر على المعقول او على العكس وانقصاب باب على انه معقول لا اشتمى  
لا على انه معقول جارها لان الالف في الجاهب بدفعه فانهم **قوله** وكان لم يفت  
حي سواك اهل البيت للاشجاع السلي من قبيله اولها مضي ابن السعيد لم يفت  
مشرق ولا مغرب الا له فيه ما هو وبعد ما كنت اوري ما فواضل كونه على الناس  
صح غيبته الفطاح فاصبح في طرفة الارض مبيها وكانت له حيا تقضى الصيام  
سابلتك ما عاقبت و موعى فان تقضى خبك من تامل الجوارح و ما انزسد  
وان جل طارح ولا سرور بعد موتك فارح كان لم يكن حي سواك و هم نعم على اعدا  
عليك النواجذ الاضلاع التي تحت التراب و هي ما يلب الصدور كالظلمة مما يلب الظلم  
ليمن حسنت فبك المراتة و كرم بعد حسنت من قبل فبك المدايح الصغار الا حار الوافي  
التي سقت بها قبر الصوامع جمع صحيح وهو المكان المستوي وكذا الصوامع والجوارح  
الاضلاع التي تحت التراب و هي ما يلب الصدور كالظلمة مما يلب الظلم و اعد بها جاز  
النزول المحيية **قوله** لا استراة قمر الصفة قبل تمامها الا قرب ان يجر على حد الفضا

المصانف اليه اى لا يراهم الاستراة ولا فلما استراة في نفس الامر لان الكلام اعجابهم باخوه  
واعلم ان تقوية ما جازها مما منته بعض النجاه هم الاكثر هم دون واقفاره ابن جابر حيث  
قال لا يتقيد ما توب الامر و لا يرد ولا ما ضرب الا زينة ان يجوز تقوية التوشاة و هو يقع يكون المعنى ما  
ترب احد الا زينة كان العقر فيها جميعا والاطلام منها اذ كان العقر في احداهما فقط وان لم يجر الزم  
فيما قرب الامر زينة بناء الفعل بلا فاعل لان زيدا فروع بمجرى ما على حاله في المحققون من النسخة في  
ان الابدح ان يعمل ما قبلها فيما بعد المشغوب بها كما يتبع ان يعمل ما بعد ما فيما توب الا زينة غير ان يكون غير  
مضبوطا بمقتضى ويصير الكلام بجمليتين ولما يكون من تقديم ان على ما مضبوطا في نسخ واجاب ل  
الاشارة في شرحه المقتضا عن الاول بان الفاعل هو زيد الذي ذكرنا في قوله و المرت زيدا با على او صخر عابد  
المنضرب الضمير وعن الثاني بان المفعول في نية التقديم فلا يصير الكلام جمليتين واعلم ان نسخ الشرا  
التي في نسخة وقد ذكرنا بعضها الدليل نطقه من ابن الجاهب مع تفصيل كما يدرك عليه النظر في شرح  
**قوله** الطرف في قوله تعالى ان المحزون الما بعد التوجيه هو ان الطرف في الآية معمول اليه فكيف يكون  
من جملة والمفعول المقصود على الازد ان لا يتبع المطلق بانه الرأى فقد قدم المعقول  
عليه على المعقول اى ذكر قبل تمام المعقول الذي هو الاتباع المقيود وكذا التماسي في سائر الامثلة  
كما **قوله** اى لا اشتمى باب الامر لا يخفى ان الما سب لتقوية قامت في البيت اثنتان ان يتقرب منها  
اشتمى بدون ولا وكذا اوقع في شرحه للمختار وان كان التقدير لا اشتمى ايضا وجه ظاهر للما  
**قوله** والنوع في البيت اثنتان فوقع في بعض النسخ بعد قوله اى قامت للنوع هكذا وقد ثبت  
لان الفعل الاول يقع بلا فاعل واعتبار الظرف لا يخفى عن تعسف نعم يصح هذا فيما قدم الرفع  
واقر المنضوب ومن هذا قيل ان قوله قولنا ما قرب الا زيدا كذا منضوب غلظ كانه قيل اى  
**قوله** فروع الفعل فيه ان رة اما ان الموضع في الحقيقة هو العامل وتسمية الاشتباه به مجاز ثم  
الاولى ان يتولد مفعول العامل ليكون **قوله** ولما يلزم التخصيص من غير خصم هذا ايضا  
ويلزم وجوب تقدير المشتغبه منه عاما حصوله ان الاغايير على حيز من مطلقا ونسبة لا يوجب

29

لأنه على السوية فلا قدر خاص هو من لزم التخصيص وبهذا اندفع ما يقال لما كان يوزن  
المستغنى عنه لضرورة اقتضاء المستغنى عنه كما منه وقد قدر ان ما بينت بالضرورة ما يقدر بقدرها وتلك  
الضرورة ما يدفع بتقدير خاص لم يجز للعدل العام **قوله** وذلك تراثا من ولا يستلزم الا السوية المستغنى  
منه التقدير كما في شرح الفتح وهو المستغنى عنه والتخصيص ان منشا الحكم بان ما بينت الغير المنظر الظاهر  
بجوع الاحكام السلفه فكلما المنشا وسهوه ويخرج عن تعسف وهما كجسدها وهما ما بينت الفصل في الايتين  
في البيت لا يتعين ان يكون بالنظر الا انظر لوزان بقدر المستغنى عنه في الكل مؤثرا بان يقدر في  
الاية الاولى ففعله وفي الثانية اشتباها وفي البيت العضا وفسا **قوله** وفي بيت في الرمة وما  
بعت انا صدر بيت في الرمة على ما في شرح الفتح والاشجار وما في شرحها بوصف النور  
بالمثل من السير والخط الطوي اس الضم والتميز والنحو بالثون والحاء المعجمة والزاء المعجمة القرب بالاعتاب  
والش على السير والاشجار بالجمع والتراب على المعجمة والراء المعجمة والاضلال في الارض الجوز وهو الفتح لا  
بنات لها وقد يقع اهزة الاجزاء على التجميع جوز وهي السنة الحدية والوضن بالعين والضا والخطبتين  
على وزن النفس للمحل كما في شرح الفتح والاضلال العظيمة القوية والخرشع من الابل  
هو العظيم العوى **قوله** وفيه اشكال لا اوجب بان سمي علامتا الشئ ضمها بغير عا المجرى من باب الحلاق  
اهد التجرى وزين على الاخر اعتماها على فهم السمع **قوله** فكيف يستند الفعل المنقح اه هذا الكلام دارة  
في البديل فان زعم وجه الجواز انتفاض النقي بالافق الفاعل كذلك **قوله** فاعلم ان يكون هذا رده سرفيا  
هذا التوجيه في شرح الفتح بان قول الكلام المنظر لاهل اللفظ يابى عنه اه غيا تقديره الابدال لا يكون  
الفعل في اللفظ مستندا للمؤنث المذكور بعد الا فكيف يؤنث المنظر اليه وقد تظن بعضهم في فهمه بان  
معنى الكلام انه انت البصر العا بدال ذلك العام بالنظر اللفظ بالفتح معولا من ان واعلم ان  
هذا البديل في باب الاستشفاة بخالف سب الابدال من وجهين الاول عدم احكام الابدال العايد  
الى البديل منه مع وجوبه في بديل البعض وانما لم يكتف لان الاستشفاة بخالف سب الابدال وجهين الاول  
عدم احتياج اللفظ العايد الى البديل منه مع وجوبه في بديل البعض وانما لم يكتف لان الاستشفاة المنقح يند

سائر الابدال **قوله** في باب الاستشفاة

يند ان المستغنى عنه من المستغنى منه فيكون الاتصال كما بما مع ما في غير ذلك مخالفة للمبدل منه في الابدال  
مع وجوب الاتساق من غير باب الاستشفاة **قوله** كما بنا على حال من الاحوال ظا يدل على ان المثال من شك  
العلم الحقيقي وهذا المستغنى عنه يؤدي الى المحال واجيب بان العايد والمبالغة يجعل كل واحد  
في الحكم عدم **قوله** بل المراد احصى من ذلك ان من كون المستغنى منه بحيث يعجز الطلاقة على المستغنى والى اصل  
انه لا بد مع ذلك من مناسبة مخصوصة يقتضيه التمام رعابته فلا يقدر فيها جاز الا زيل شئ ولا  
جسم ولا حيوان بل يقدر اهدو في ما كسوة الاجبة يقدر كسوة ومجلس وفيها صلب الا في المسجد يقدر  
في مكان وموضع ومع هذا التيسر ويناقش في هذا بناء على ان التقدير للضرورة كما عرفت بان الفوق  
اذا اندفعت بالبعيد فالحاجة لا تقدر الترتيب فان غير زيادة على الحاجة ذلك ان تقبل هذا التامير  
اذا كان وتقدر الحاقه وزيادة تقدير كجرب اللفظ ويسر كذلك مع ان التمام شاهد صدق عند من  
له ادق حوق على تقدير المناسبات **قوله** وفي حديث ما ليس الشيطان من بين اقوم الاتاهم  
من قبلي انت وفي الحديث اشكال مشهور من جهة دلالة على ان لا باس الا بحال الاثنيان من قبل  
انت والمقصود العكس وهو انه لا باس التبة في ملك الحال فان وروايت روح الحديث وادوات  
الاجابة الاشكال كما ترى وهذا ويمكن ان يراه با حديث النبوي ان باس الشيطان لا يوجد  
الا مع الاثنيان من قبلي من يعنى ان الشيطان يعتمد عليهم من اشياء عمتا وحق لا يتفق عليها قيل  
ان باء الاجتهاد فاذا اتاهم ولم يقدر على الاضلال من جهة من ايضا بعضه السجان فصل  
له القنوط الكلي ومع هذا الحاجة الى جعل حال مقدرة ولا اقل تقدير لجهة بغير جهة انت  
**قوله** وذلك لانه قصد تعقيب اه اشارة الا وجه وقوع هذا الحال ما فيها جرحا عن قد وواله او  
وصاحبه ان النقي والاشفاة بما حرم على لزوم التام الاول كما استعمل فيه وادركها ليس من قبيل  
جبهات اتا فهم اتاهم من قبلي انت **قوله** الاعيانا ويلي النوح قيل عليه هذا التام ويل انما كمال  
اليه لو اعتر معارفة حدود معنونات العالم المعنونات الى الابدان اما اذا اعتر معارفة حدوده ولعلمه  
فكان لان البس وقت انبثا من قبلي انت وان كان حدوده سابقا عليه وقد يقال يجوز ان

مع حديث ما الشيطان الخ

يراد بالرسالة الحديث الشريف قوله في قوله عم لعنوا المذاهب التي قربوا من الموت ما  
قرب باوس الشيطان من بين اقسام الاحوال ابتداء اياهم من قبيل النسب فانه اذا اتاهم من قبيلين  
علم انه قريب من جميع اسباب الضلال وما يشغ به من ذنبا وما يبق رجاؤه الا في هذا الواحد فان لم يشغ  
به ايضا انقطع رجاؤه بالكيفية وحصل تمام اليأس منهم من غير والله اعلم **الاستدلال على اشتباه**  
كلاهما فانه ايضا قد يطلق على نفس الكلام على ما لا يرد به في الاستدلال وقد يطلق على نفس الكلام وهو  
**قوله** والمراد بهما هو الكمال والتعالي ان يقول قد تقدم في بيان صحة النفي الاول في ثمانية ابواب  
ان الاشتباه باب ثامن من تلك الابواب وقد جعل هناك عبارة عن نفس الكلام والمناصب  
ان يراد بالاشتباه ايضا نفس الكلام وكذا باقية الالفاظ التي هي التعميم وغيره بان يراد  
بغيره في قوله والنفي الموضوع الى المعنى المصدرى على طريقة الاستدلال **قوله** واداره بما فيها  
المصدرية بين العا والكل والكلام المشتمل على النفي والكلام المشتمل على الاستدلال **قوله** والاشتباه  
ان ليست موضوعه ان لا يخفى ان التعليق ليس للنفي فقط اعني قوله لا الكلام المشتمل عليها  
والا فيمكن ان يقال لظهور ان ليس ليست موضوعا للكلام الذي فيه النفي بل هو يعم  
وتشتمل النفي جميعا اعني قوله واداره بما فيها المصدرية مع قوله لا الكلام المشتمل على النفي  
ان قول المحقق والنفي الموضوع له آه لا يعم اذ اعلم الاشتباه على الكلام اصلا ويصح اذا  
عمل على الالفاظ التي هي من جنيات الافاد او ملزوم له ولا يصح الافادة بدون ان  
يحمل اللاح على الغاية بهذا وقد عرفت هناك وجه العيب ايضا وهو ان الاستدلال **قوله**  
كالاشتباه وان كان طيب قد سبق ان المراد بالاشتباه من الكلام الاشتباه في زوال الظان  
الاشتباه وليس نفس الطيب فاما ان يكون المراد بالاشتباه ان كان العا والكلام كلام يدل  
على الطيب واما ان يقال الطيب الظاهر لا زعم للالتزام المذكور فكذلك جعله قسما من نفي  
العبارة مسما لا يشبه او يقال المراد بالطيب معنى الاصطلاح اعني الالفاظ والكلام المحقق  
لا النفي الذي هو نفس العيب وهو على ما ذكر المحقق في نفسه ومنه من جعل الترجيح قسما

ومنهم  
ومنهم

ومنهم اوجه النفي والاشتباه من اقسام الطيب بناء على ان العا في لابلط ما يعلم انما النفي فالتعريف ليس  
طيبا ولا يستتر به وان طيب لا يقال خارج عن مفهوم الالفاظ الذي هو صوابه فيمنع به الرطب  
وان كان يترجم **قوله** والاول ان كان الطيب حصول امره من الطيب فهو الاستدلال  
لا يخفى ان المراد ان كان طيبا يكون الطيب به على ما يدل عليه جملة من اقسام الطيب فلا يخفى  
بموجب علمه ونفيه وان يعتبر قيد الاشبه اذا طيب نفس علم ونفيه لا يجوز عليه ونفيه ولا يجوز علم ونفيه  
والطيب حصول امره من الطيب مطلقا لا من الطيب واما الطيب واما الطيب لواجب القيد بالافعال  
المقصود في جباية الطيب فلا دخل للقيد فيه وان لم يعتبره جباية قوله في الطيب واما  
لملكه الفاعل الخ من ان الاول ان يقال ان كان الطيب مطلوبيا من حيث حصوله في قول  
الطيب فهو الاستدلال آه فيتم نظر لان الاشتباه وان كان مستويا بين الالفاظ فينتفيح توفيق  
الامر لان العا يطلع على هذا الحكم حصول امره من الطيب لا في الخارج اللهم الا ان يقال  
المقصود بجباية كونه توفيق الاستدلال وتبسيط الامر امره فله ان يجب في توفيق الامر بالحوادث الا  
ويكون مرادها ايجاب تغيير سياق الكلام لا بان يقال بدل قوله وان كان العا حصوله في الخارج  
والا اى وان لم يكن العا مطلوبيا من حيث حصوله في الطيب فاما **قوله** وان كان  
الطيب حصول امره في الخارج اى في خبره فلما ينتفيح من علم او نفي فان الطيب به وان كان حصول  
امر من الخا طيب لكنه خارج عن فهم الطيب بقر في خبره وهو ان العا في النفي وكذا  
بعض الالفاظ نفس الامر الخارجي لا حصوله سواء اقد الحصول بغير الحصول نفي او بغيره وهو  
بغيره لان الحصول للغير في الخبر وان لم يتحقق حصول العا في خبره في ثبوت العدم لا حصوله  
في الخبر كما تروى عن كونه بغير حصول العا في خبره في ثبوت العدم لا حصوله في خبره  
حصول اشتباه الفاعل عن الماطنة اعني الخا طيب في الخبر ولا يشغ انه موجود فكيف على **قوله**  
فان كان ذلك الامر اشتباه فليس هو النفي هذا اعني من لا يجعل العدم مقورا على ما هو  
على مذهب من يجعله كذلك فالطيب بالهنا في خبره امر وجودي وهو كذا نفس **قوله** والافعال

ع

فيكون لان الوجود والالتباس من اقسام الطب صفة والمطلبها حصول امره الخارج وليس  
 فيها احد ووف الزاء مع التماس من اقسام الام صفة عند المص كما في وان كان امر عند  
 النفاة **قوله** في التبع قد لا يكون وجوبه في الممكن والمتع وعقبه بالاستقام كقصة باصحة بالامر  
 لا تقتضيه الوجود في التبع من نسبة في الوجود **قوله** وهو طلب حصول شيء على سبيل الحكمة فيبقى  
 ان يقيد الحكمة في التبع في النسبة الملائمة في ذلك المقادير **قوله** اللفظ الموضوع له ليس  
 قد تحققت ان اللام للمغاية لا صلة للموضوع فان ما وضع له ليس الرتبة الخارجية المتعلقة بالنسبة  
 الخارجية من حيث يتعلق بها وتلك الرتبة على فقه لا قصد او بالذات بل حيث كونها حالة متعلقة  
 بتلك النسبة فلذا صارت كلمة ليست في كمالها بل في كونها في الفعل المكن فيمكن وهو لا بد  
 في الالف من ان لا يتخلف مولود عن لفظه ومن هذا قيل في الالف اجابو ومعنى بلفظ يعارنه  
 وظان المستغنى بليت زيد اياك لا يجب كونه فاهية مذكورة واما اذا كان الموضوع له نفس  
 الطب الظاهر فلا بد لعدم التعلق في **قوله** وطما عية هي هو بحيثين الباء على وزن الكراهية  
 مصدر يقال طمع فيه طعا وطما عية وتو طمع وطمع بكم المعنى **قوله** والاصار  
 ترحبا ويستعمل في المعنى او حسن ان كان فيه توقع يستعمل في لعل وان كان فيه يستعمل في عين  
 والتوقع بين التوقع والطمع ان الاول يبلغ من التماس وان التماسية عن التوقع وفيه  
 في لانه انما يصير ترحبا لو لم يتحقق فيه الطب او لا طلب في الترحم كما حرم به في بغير طلب  
 متوقفا على عية وليس في ذلك ترحم **قوله** لو تارة في معنى التبع والتقدير ليس انما ناسك في  
 من ولا يجاب في لولا الى الجواب في عدم عن معنى التعلق والورع الشغل في المثال عن التماس ان  
 يعقد الجواب لتمامه لو ما معنى **قوله** وكذا يوضح بل هو بهذا بيان للمناسبة بين لوديت مع  
 فيظهر جواز استعمال الاول في موضع **قوله** بعد فعل في التبع وتبين في كماله في ذلك القول امر  
 القيس في وزن الحراب وبعث اعلم حاله لسرون متعلق **قوله** وكثيرا يستعمل في آة اي  
 يستعمل براء عن ذلك فعل التبع وان كان مقدر او يدل قوله من او لو كان **قوله** بقاء

بالجملة من عن الطبع الصرا  
 عن الامور والنواهي والفتاوى  
 التي وجدت الحكمة فيها

مرة في نفس لان عاده العوبة ان يبدو لولا لاتفق من نفس وهدفه بلزم ان يكون الامر بالعكس  
**قوله** مركبين مع ولا الميزتين الصريح عليه بان هذا هو الذي انما اخذت من اهل ولوقيل المركب  
 لا في حال التركيب الا في فرق بينهما في التركيب فيرى المعنى على ما عاده يقتضيه قوله مركبين الا ان هذا  
 وعلما ولا يتحقق في ده اوجب بان قوله مركبين حال مقدرة ولا حقيقة مع تارة الاستكمال والمعنى  
 انما ما ووظيفة من اهل ولو حال كونها مقدرة التركيب مع ما ولا الميزتين **قوله** لتضمن  
 معنى التبع في ذلك المضمون في المعنى المعنى الذوق هو المقصود بالتركيب والاقاصي التبع موجود في  
 اهل ولوقيل التركيب الخاص ان هو في ولو اذ كانت مقدرتين بعين ان يكون معنى التبع على سبيل  
 الجوان واذا ركب مع ما ولا التزم مع التبع الا في حاله بل يتولد منه التبع في الخارج والخصيصة  
 في المستعمل على ما كان يجب ان يتبعه الخاطب اى من حيث تركه ولو قال على معنى انه كان يراه  
 يكون بيان للملك ان **قوله** ان يكون اى من هذا في بعض النسخ على منتهى التبع في التبع  
 اى هذا المركب واولا المركبة وقد يتبع بغيره اى في ذلك نظر الا ما يتولد والا فالعقار معان المركب  
 على ما يشوبه قوله بعد الجواب عن الحصول **قوله** والاشفاق او تعاقب المكروه او اعدى الاشفاق  
 من يكون معنى الخلق واذا عدى بغيره يكون بمعنى العطف **قوله** وبهذا فله ان الترحم ليس بطلب  
 اى بدفع الاشفاق في الترحم ووجه الترحم ان العاقلة لا يطلب ما يكرهه **قوله** لم يبع ازيد فاح كما في  
 اى ازيد فاح في بعض النسخ الا ايضا في قول المثال بالافوا قصد به التخصيص فانه قد يارة ذلك عند الشيخ  
 عند التاثير والمص وانه في ذلك كما سيقدر ان من ان يكون تقديم زيد لا يتام  
 واهل الطب التصديقي وفيه نظر لان المثال لا يكون مستغنى لا يقضى كسج تحقيق الكلام **قوله**  
 وهذا في امر واوقف واما ازيد فاح فلما اذ وفيه بحث وهو ان العطف المرفوع كسج التخصيص  
 كلفه تقديم المنصوب فالقول ما في في تقديم المنصوب فاعلم ان دون تقديم المرفوع وقد سمع ان  
 كون عملية الاضغاص على التبع على اهل في غير اللام ان يقال قوة الدلالة على الاضغاص  
 في تقديم المنصوب بحيث يجعل الالتماس غير محتمل في قوله في التبع وكون الالتماس ان يجعل على الالتماس

ما جازع من  
 ما جازع من

٢٤

والشبه كما في قوله لا يمتنع ان يقع كون السؤال مما يقع الخبر كونه متعلقا به على وجه لا يتعلق  
بغيره كذلك فان السؤال في الترتيب زيد متعلق بالفاعل على معنى القرب المتعلق بزيد هو المصدر  
عند الام لا وهو كذلك الترتيب زيد على طلب التصريح ليس كذلك لان السؤال كما يتعلق بالقرب يتعلق  
بزيد لان المعنى هو تعلق القرب بزيد او هو الصار زيد متعلقا للقرب **قوله** وما يوجد ذلك ان يكون قول  
عنه بالخبر ما يليه **قوله** هل يطلب التصديق في التحقيق كما صدقة الفاضل الخ والاصل انهم اطلقوا  
التصور على ما يقع نوعا من التصديق على سائر ما يقع قولهم ان هل يطلب التصديق انه لطلب نوع من غير  
النوع المخصوص فامل **قوله** امتنع هل يتوهم ام عمرو وقد سبق متناه او ابله كونه الانسان  
الخير ان ابن مالك لم يشترط بقوله عدم هل تزوجت بل او شئت عما انه يقع هل موقع الخبر  
فصول لها بما هو في بشرنا هناك لا الحكم يجوز ان يكون ام في الخبر في الشك في عدم منقطعة المعنى  
هل تزوجت شيئا **قوله** وفيه نظر لانه لا وجه لا يتوهم سوى لا وجه على التعليل المذكور فلا يراه جواز  
كون وجه التصريح كونهما بمعنى قد على معنى والحواس عن الظرف وجه التصريح على ما ذكره هذا القابل  
هو لزوم قبض الالف على التعلق بالطلب التصديق والاستدعاء التقييم حصول اصل  
التصديق بنفس الفعل على ما هو القابل من ان التقييم لا يقتضي المقتضى لذلك ولا يخرج  
من هذا وجه اطلب تمتع على قصد الاتحاح لعدم حصول سبب التقييم المذكور وفيه وهو لزوم فصل  
الاصل بالنظر القابل ويدل على علاج الخاف بهذا النظر انه اوره هذا الوجه في سورة المفاتيح ولم  
يتوقف بهذا النظر من قال وانما لم يمتنع هذا ويخوف لا احتمال ان يكون زيدا مفعولا مخوف  
تقدم وان لم يكون الفعل بعده مفعولا بغيره او يكون مفعولا المذكور مقدما لكن لا للتفصي  
بالنوع انما لكن ذلك وكما بعد فيه ولم تمتنع ففلا ما ذكرنا يكون معنى قول الالف لان التقييم  
يستلزم حصول التصديق بنفس الفعل انه يستلزم ذلك بالنظر الا ان الغلب فلا يراه عليه احتمال  
كون التقييم في الالف كلف ولو لم يوجد احتمال غير التقييم كان المثال المذكور متمنا لا يمتنع  
**قوله** لا احتمال ان يكون وجهي فاعلى فعل مخوف كلف بعده مستقيم **قوله** جواز ان يكون في اه

ان يكون

هي كونها بمعنى قد في الاصل كما في الان انما السطر انما هو الميم على التبع مخففة عند السماع في اقره  
وظ عبارته بغيره الاخصا حيث قال ولا اقتضا هذا بالتصديق فيجى الى زيد عرفنا الا ان يقال للتقييم  
قوله لا اقتضا هذا للاقتضا من بل هو في عرفنا الذي هو بين الوان بفتح العين الميم  
وتشبهه بالراء المكسورة والباء في اراءه ما لك وعقبيل ندمي فتدبره الابريش **قوله** حيث لا الالف  
الماء لوف حسب بالتحقيق في معانته وعطفت من من كنه صفاوا بالتفديد في حيث اشتقت من  
صن يحسن **قوله** انما زيد وهو الفوك المراه من الاقوة الصداقة والساقى لا الاقوة  
الحقيقة والا كانت لليلة الالهية صلا مولدة فيجى ويحول الى وا عليها كما تقرر في **قوله** قال الخاس  
مسائل البيت القضاة اهله الخ والاي شتم يتعلق في كان الضم والواو من الشك وقضا ويرده  
بالرفع والصب فادر ففة يكون فاعلا على ما ومفعوله كان حالها ويكون في القضاة بمعنى الحكم والتقدير  
والمعنى على العار عن نفس استعمال السبق في الاعلاء في حال جلب حكم الله على الشك الذي حكم  
واذا انضمت يكون مفعولا على ما يكون المراه بالتقضا الموت المخدم والعدرا المخدم والمعنى حالها  
الموت على حاله وبعد البيت المذكور في اهل عن اوى واجعلوا جعل لو من من باق العذبة  
حاجبا ويصغر في معنى تلاه افا ان ثبت بينه باو راء كسب جابجا يريد ان الراس خارج اجعل  
قوابها وقاية لو من وحق على جميع تركها فموتها من طوع العار والعل في بينه اتفاق تلاه اى اى بال  
العديم عند انظر في بينه جابزة المطلب **قوله** كما سطره في بينه الحال من ان الحال الذي يخفق فيه  
والحال الذي يتناهى الاستقبال وان تافيا في حقيقة الا انهم استنبطوا على الاستقبال في صدر  
الجملة الخالية للتناهي في الجملة ولو يجب اللفظ **قوله** وهو بناون على حذبة لانه يدل على  
تجريد جملة الخالية لا على تجريد الفعل المقيد بالحال **قوله** فكان سما مریدا اقتضا من وانما قال مزيد اقتضا  
وتملان الاستحقاق مطلقا نوع اقتضا بالفعل كما عرفنا في **قوله** ما صولته ويكوزان يكون موصوفه  
بجملة صفة **قوله** اذا اقتضا لا يكون الاضلا فيم كنه لا غاية ما علم ان اهل اذ اذ صلت على المقتضى  
تخصص بالاستقبال واللائم منه مزيد اقتضا صها بالمضارع ولا يكون فموتها عليها الشتر من قولها

51

على الكساح وغيره مما ذكره وظهر هذا ان قد يثبت المعنى من الحال ولا يلزم منه ان يكون هو قولنا  
على الحال اكثر من وجودها على المضارع وغاية ما يمكن ان يقال مرادوه ان الواضع وصفها  
لكساح عن غير الحال لوضوح تقييد المضارع بالمتقبل فله بالنسبة الى هذا الوقت مزيد خصوصية  
بالفعل والكلام يرد على ما على فتا على **قوله** وانفق او الاثبات ان يتصور ان الاوصاف التي  
هي مذكورة الافعال لا الاثبات فذات الفاعل الخ لا يتحقق هذا الكلام بان المراد  
بالفروق ما يستعمل في موضوعه وبالوصف مما يملكه وهو النسب كملكه ويسمونه بعض البسط لا  
ان حال الافعال تفتق نسب كملكه بغير ان يتوارى عليه النفي والاثبات ولما انت باللائمة  
واشكال التخصيص بعضا ونسبها لظان المشتقات فان نسبتها تقييدية لا يحصل ذلك لمن  
غيره لان ثبوت الاثبات والنفي الا النسبة اليه كملكه الصاحبة لذلك انما يدل على مزيد  
اختصاصه بالفعل بالنظر الى المشتقات لا بالنظر الى الالهية المشتملة على كذا النسب **قوله**  
اول ما طلب الشرائط في حصوله في الخاوية لانه المراد من المعنى المستعمل لا مستعمل من علم  
الغيوب **قوله** وذا انما يشكرون لانه اضافة على الفعل فيقولون لا يقال قد يسبح في  
او ابل احوال المسندان بدوز قوله كما لو انتم تملكون فواين اذمة وجزء صورة الجملة الالهية  
اذا لا اختصاصا كما يفيد به الالهية صفة فم لا يكون بدوز منى انتم يشكرون في تلك  
الصورة وان لم يكن اياها حقيقة معقول الابرار كما تجوز في معرض الثابت لانا نقول حقيقة  
الجملة الالهية فيما نحن فيها عن منى انتم تشكرون لا يفيد الثبوت بل التجرد لكون خبرها  
فعلية فلذا ما هو في صورته فظهر الوفاق على انه لا شك ان ما هو كصورة الصورة والحقيقة معا  
لذلك على الظاهر ما هو كصورة الصورة فقط فثبت ان منى انتم تشكرون اول ما طلب تشكر من  
منى انتم تشكرون وهو الذي يبقى من حيث ان هو ان منى انتم تشكرون يفيد التبرار  
التجويد اسما بالتمام من استمرار الثبوت لدلالة على استمرار السكن على سبيل العود والاشق  
على النفس المستعمل في رايه في الثواب كما مرت اليه في رة قوله كما يستعملون بهم قادم

العدل

قادم العدل الا ما يفيد الامار النبوة وكذا ان نقول ما ذكره في النظر اول ما كان عن يده كما بعد  
حيث رضى منهم بما هو عليه عليهم **قوله** كقولنا ان الحركة موجودة لا يخفى ان الوجود اذا كان  
محا لا كان النسبة الرباطية موجودة في التعلق فيكون في ثبوتها ايضا ثبوت النسبة السكن  
فكان الحول والرباطية واحدة واحدا بالنظر الى الظاهر في الحركة موجودة بسبب النسبة الى  
قولنا في قوله **قوله** وجوده شيء وشيء اراهو بالشيء الاول غير الوجود بوثنية المقابلة والاشقاط  
بمثل البسط ايضا وجوده شيئان هو الوجود شيء واعلم ان المفهوم من تقييد الفاعل الخ ان كمال  
بمثل المراد عن الافعال التي يوصف بالاشية من حيث هي هي موجودة كانت في الخاوية او معدومة  
والى حسب ذلك اللفظ فتقول فان الخط وجوده الدوام كملكه في بعض النسخ او لا وجوده في فعل  
النسخ الا ان يكون بيان حال المثال المذكور في المتن وعلى الثابتية لها ولا يخرج اليه بقوله  
اولاوية **قوله** طالبان بشره هذا التسميم هكذا وقع العبارة في النسخ التي والاشية والاشية  
بمعنى ان يقال طالبين وعلما را وطالب كل منا وكل من جميع على الواجد المعظم وهذا ان كل سببا  
في العلم الا انه **قوله** في قوله العام **قوله** اى حقيقة العلم هو بها بولث رة ايا ان المراد بالاشية هي  
بواقعية - الخ ما به الشيء هو هو باعتبار التحقيق لا المعنى المشتمل الذي لم يعتبر فيه التحقيق بوثنية  
حكم يستعمل في البسط عليه **قوله** يعنى ان مقتضى ترتيب الطبيعي ان يطلب ولا يشترط  
التسميم في وجود المفهوم في نفسه فيم يثبت فان المطالبات رة التسميم يجب للاصطلاح عام ما يسمي  
صح يعنى في جوابه الحد العام والاشية ان طلب التصديق بالوجود غير متوقف على لقوره بالوجود المذكور  
وعلى تقدير ان يراد الاعم من المعنى الاصطلاحي لم يكن المقصود به تقييد مفهوم التسميم بكونه يعلم  
ان لو لم يفهم ما وبقيل ان يقصده في المفهوم بصفه يسأل عن ذلك المفهوم اهو موجود ام لا  
ثم بعد العلم بوجوده يقصده بصفه وباشية لا بد من تصور المفهوم قبل طلبه طلبه بان رة التسميم  
على ان معنى كل فعل لا يلزم بهذا التصور طلب وجوده لا قال ما ذكره من الاقتصار بناء على ما هو  
الاشية لان نقول قدوة الفاعل الخ بان هذا التركيب قطعي واجب في نفس الامر لا بد ان الاول

112

واجبه في نظر البلغاء اذ قد جعلوا بلبا بلبا لا اول فاعلم ان الامامية له ولا ضعيفة كان الصواب  
عطف تغير بقره **وهو** والممدوح لا يوجب ايمالا وجوده فان التوبة كما يطرح مع نفس الوجود  
الخارج وظلالته الكلام ان المامية المرادة هنا مامية الشئ باللعن المتعارف فاعلم ان الوجود هو  
هو الوجود لا وجوده فلا مامية ايضا باللعن المراد هنا **وهو** صدرت فكله كدور بعين كدورها  
بجس الذات والحقيقة واما اذا انشور الواقع حقيقة الشئ وعين الهم بارزنا فقط اما اذا  
تصورها ببعض عوارضها واعتبارها ووضع الاسم بارزنا فالمتوفى انما يكون هذا اسما  
بانظر الى ملكة الاعتبار لا بعد العلم بالوجود يكون هو الحقيقة بانظر اليها بكونها واما بانظر  
الى نفس ذلك الشئ فوضع اسم في العلم بالوجود ورسخ حقيقة بعده فلا حاجة الى التقييد  
لما في الفاعل الخي من هذا الوجود بالوجود والاسم المصطلح من الوجود المعقول واما اذا اريد بلكنة  
الموقف مطلق فالمراد **وهو** قوله ونحن العارض الشخصي لهذا العلم لم يقال لكون العقل  
ليش و ان كان في غير اسم من ركنه اعلم ان السائل بمن وغيره مما يطلب به التصور هو الوجود  
عالم يتصور فاعلم ان هذا هو المقصود بهذا السؤال كان مطلوبه اصالته تصور الخصور هذه  
كان التصور عينه ان الشئ لذلك المخصوص بالبعاله ولهذا امكن ان هذه الكلمات طلب التصور  
فقط واما الحكم بان العرفه على ازيد في الدارج علمه لطلب التصور مع ان مطر النظر فيه طلب شعور  
شئ لشيء بعينه فامر لوسي وهذا خلاصة ما حقه الفاعل الخي وادنيه بالاسم على هذا النوع  
اعراض بعض الفضلاء بان اللازم هو ان من وامثاله يكون لطلب التصور ولا يلزم من ان لا  
يكون لطلب التصور فلا يستقيم حكمهم بانها حقيقة لطلب التصور **وهو** ان اجناس الثابتين  
عندك تدقش في العبارة بان لا يوجب ذلك لكان مطلب ما عيني مطلبك او يحكيك الجنس جواب  
في السؤال عن الغرض وهو ان البطلان وقويح بان السؤال بان اجناس الاشياء لا يلزم  
للسؤال بما عن جنس ما يحصل عن انما طلبه فان اسما اذا طلب ما جنس ما عرفت اني طلب كان طلبا  
بالعزوة بعينها جنس من بين الاجناس فاعلم ان في ذلك يقع اللازم لبيان الاول في اللفظ

يخ اللفظ فلا يلزم المحذور **وهو** فقد سبق المنوع عن اما من الافراد والتفريد على الروايتين ومثله  
انما علون انفسهم فراه امترا عن غيرهم بلغة الطاعة والاشتغال بذكر الله كذا اولي يكون  
الوجود في الذكر بان لا يكثر وامر غيره وانما لم يمتد لوان في السؤال ومن المنوعون على ما هو  
الظلمان مرادهم السؤال عن صفة المنوعين وهي ليست من ذوى العلوم قال بعض الفضلاء  
جوابه علم السكام المذكور ان من لا الاسلوب الحكم بعن دعوا اسما الحكم هذا لان معنى الافراد  
ظهوره وبتكوا عن اوصاف المنوعين **وهو** في نظرنا لان ان خلاصة النظر مع ورو من في اللفظ  
السؤال عن الامانة وقد يستدل على وروه فيها لذلك يست الكفا اتوانا من فتك من  
انتم فقالوا ليجزى قلت على اطلاقه فان الجوابه وويل على ان السؤال عن الجنس وفيه بحث اذ الظ  
ان ان لا يظنهم انما سأل لهم عن شخصهم فردوا عليه بان من الجنس لاسن الانس الذين  
قلت منهم **وهو** ففده يظهر من جوابه بوجه ان فيه بحث لا احتمال ان يكون جواب  
موسم بيان انه لا محالة له مع برة لانه خالق كل شئ وبها وية فليس كمنه شئ وبها يكون  
ان يكون الجواب من لا الاسلوب الحكم كانه قال في السؤال عن الجنس فانه معلق بطلانه لان  
فانه لا يوض تحت جنس بل الملايق بحث به بان من صفات الكماله مما يحيد هذا الشئ  
وهو صفة الشبهة اذ بالاصل والافضل يكون السؤال مما يميز هذه المشركان وقوله مما  
يعمل زيادة لوتيد والافضل المشرك فيه ليعلم الاكذوبة **وهو** كقولهم ايهام معنى كذا  
ان قلت لو قال ان هو لا يفعل كذا ان قلت لو قال ان هو لا يفعل كذا ان كان الظاهر ان المضاف  
ايه فيما ذكر من امثال صير الاسم قلت لم يفعل اذ انما هو الاسم الاثارة على كل الامثاله  
وهذه الصفة الاثارة حقيقة المعنى فيما ذكر لانهم جابرة عن الاطلاق الاتحادي الناس في  
العلم من شأنها ان رايه ان رايه تامل **وهو** في جوابه اسم متضمن للاشارة الى اللفظ  
صاحب الجواب بالوقوف على الوجود وما في حكمه من الموصول ايضا وتقييم الاشارة الى اللفظ  
واذا اضيف الى الحكم في جوابه علم عليه بان متوقف بقولنا انما يصل خبرك في هذا او يزيد

10



فالحق ان ما اضيف اليه ان يكون كليا به ايماعلة التفرقة في امر عام لم يتركيب فضا عدا واما  
 الحق فكذا يكون في غيره اذا اريد بالغير النفس السخيفة وقد يكون كليا اذا لم يقصد ذلك **محلوه** الوضوح  
 من ذلك السؤال التوضيح لا يفسد استقامه للرسول فيهم من غير كية الجمع لان المقام ياد به فلو كانت  
 مثلا كانت في عا اصله كذا في ذواتها ما كان في كل واحد من اولا وانما علم بيال باهرا الى اوله  
 فرع الحقيقة فالعالم المصنوع على كل واحد منها **محلوه** كما مر في الخبرية لعدد وبتهم عند الخليل بما هو في  
 المسلم واما المندوه فلم يجهل في كل واحد منها فلا يخرج لالا غير الميسر **محلوه** ولا يحد في الالاسيل  
 وان الكلام مع الخبرية يجهل الصدق والكذب بخلافه مع الاستقامة وان المسلم مع الخبرية يستلزم  
 من كل وجه جوابا لانه خبر والمنطق بالاستقامة يستلزم الاستقامة لا يستلزم خبرا غير ذلك مما هو متصور في معنى اللبس  
 وبغيره **محلوه** واقول سل بن اسرائيل كما اتيناهم من اية بيئته انه على كل السخيفة وهو القائل  
 الرضى وقوله بيئته اما فرقة على الخبرية بمسئومة ما قبله من التلم بما يولى هذه الآية واما يجوز  
 عا انه من تحت الآية واقول بجمع اقراء وكان الآية لوضوحها في هذا المعنى وهو واضح كما فيه  
 اقتراحا عن هذا الروي بعد تسليم ان الرضا يجوز كون في الآية استقامة كما يجوز في الخبرية  
 ان مراده علم العشرة على ما هو بين اذا لم يفصل بينه وبين كى بفعل متصور قد هل على  
 سابق كلامه حيث قال او لا اذا كان الفصل بين كى الخبرية وبغيرها بفعل متصور وجب اللسان  
 بمن سلا يلقى الميز بفعل ذلك المتصور كونه قد تركوا من جنات وكما اهلكنا من قومه و  
 حاله الاستقامة به في رعيته مع الفصل كمال الخبرية في جميع ما ذكرنا فقد ارجع في هذا  
 العلم وهو انما يتبع من اذا فصل بينهما بفعل متصور ثم قال ويدخل من في خبرها اما في الخبرية  
 فليفرق فيكم من سكن في السخيفة وكما قية واما خبرية الاستقامة فليعلم احشواه وانتم خبر بان عبارة  
 ذلك العاصي اعقود واما كى الاستقامة في الخبرية مع الفصل لا يعلم حاله كى من الا وارجع  
 لوقبل واما كى الاستقامة وهو خبرية على ما تفهم هذا الجيب للكان الا دراية على هذا **محلوه**  
 وبما بان الزمان المستقبل قبل اصل ايمان او ان تحذف هذا اليان من اى والهمزة من اوان

في خبرية الاستقامة  
 في خبرية الاستقامة  
 في خبرية الاستقامة  
 في خبرية الاستقامة

فضا رايان فليكن الواو باه وادعيت الباء في الباء فضا رايان ورو بان كى الخبرية في علم مستقلا  
 وهو باه وان يكون اصله ذلك بفعل في مقام التحقيق اللهم الا ان يقال الكسر عوض عن اى بالخروفي  
 والحق ان كون الهمزة غير ممكن في الهمزة المذكورة **محلوه** من نوع القيمة المضاف كخوف اى وقوع  
 نوع القيمة فلا يفرغ وقوع طرف الانسان خبرا عن غير الخبر **محلوه** بعد ان يكون الحارة موضع الخبر وهو  
 القبيح وروى البروزة الآية انه على اليهود حيث كانوا يظنون ان من جامع امرأة من قومه في  
 قبله كان الولد احوال **محلوه** ويعنى تحقق طلب القصور كسائر الاحكام الاستقامية فان ذلك قد اورد  
 ابن هشام بان امر من كل الاستقامة وهو في بعض النسخ بان ام المنقطع - لطلب القصور فقط  
 وكلامه ان روى يشتم باقتضاهما بطلب القصور فوجه ذلك قلت مرادك ان روى تفصل الكلمات  
 استقامية على نظام المنقطع فلان متقون في موقف على ما هو في الخبرية فثبتت من ركة على  
 فيكون لا لونه مستقما عند بعقبة العطف كما في اريد قام او عوام المنقطع - فلما ان التمام  
 جوهه صفا ولا اهد معنيها بل المعينة الهمزة المعقدة **محلوه** ولهذا يجوز ان يقع بعد اسمها  
 كمال الاستقامة سوى الهمزة اى لواتة الهمزة في الاستقامة كخبرية وقوله بعد ما لا تفصح كما كان  
 التصدير كما في في معنى الياسب ولهذا اذا وقعت في جملة مقطوعة - باه او او بالفاء او بنج قدمت  
 ايضا على العاطف كما تحققت **محلوه** ام كيف يقع ما يعطى العلوق به اوه ريان النى او اما ضلع  
 بالعين هذا البيت يشهد لمن بعد باجيب فلا يفعله لا نظما قبله على هذه وقد اشهد الكش  
 في مجلس الرشيد بحرفه الاصحى فرفع ريان فوه على الاصحى وقال انه بالنصب فقال الكش انما  
 عانت وهذا يجوز في الرفع والنصب واما فكس ووجهه ان الرفع على الابدال فيه ما تعلم على  
 النصب يتحقق والتحقيق بدلا من الرفع وهو ب ابن الشجرى الخ والاصحى قال لان ريانها  
 بسببها بانسها هو عطية اياه لا اعطية لها غيره فاذا رفق لم يبق لها عطية في البيت  
 لان في رفعه اضلا يعطى من معقول النطا وتغير ما فيها ذكره ابن الشجرى نظر كذا ان يقول

انما الكلام المذكورة صفا في ما سكوت  
 عن عا ان كون ام من 989

من طرف الك في ابيانه في زيادة في مفعول والتقدير ما تقطبه العلو او تقصص ليعطى معنى يجوز  
في يكون العطفة نقي الومان كما في صورة النيب او يقال ينزل يعطى منزلة اللانح كما في جري عرافتها  
نقل **قوله** واما هنا بمعنى بل وليست متصلة بالانقطعة كما لا بد في كتابه الك في **قوله**  
فلا وجه لوقوع ما لا يستقيم بهما وقد كان الثاني تاكيدا للاول في انما ابن هشام  
في معنى **قوله** فاعلم ان حصوله قد يقدر الفاصل الحثي للذكر ما يتصور به وجه الجوز في الكل لكن فيجب  
لانما يرد على ان يبين اللزوم بين الحقيق المجازي ولا يخفى على السارق بقانون الجوز انه لا يكتفي  
في تعيين العلاقة لان مطلق اللزوم معتبر في جميع النواع فالحق ان العلاقة في البعض  
علاقة - السببية في الاحتياط مثلا استعمل ما وضع السبب في السبب بوساطة في السببية على  
العقلان بالعكس كل ذلك فلا ينافي الصادق فيما ذكره ذلك الفاصل في تحقيق اللزوم واما ما  
ذكره في صورة السببية حيث قال الاستقمام من سبب عدم روية الله به يستلزم الجليل في السببية  
لحق من السبب فيضاه لان الاستقمام من السبب سبب على الجليل به والجليل به بسبب  
من النفي بل لا يظن عكس فليس من استعمال ما وضع للسبب في السبب لا عكس بل مركب من  
الامر بن عما ان لا يظن في بيان اللزوم هنا ان يقال لما كان عدم روية الله هو غريبا وكان  
استقمام من سبب يستلزم العلم بوقوعه والجليل بسبب وادراك التوحيب مع الجليل بالسبب  
يستلزم السبب لكن هذا العلم لا يفيد خصوصية العلاقة فيتم تغلغلها لفظ **قوله**  
الامر تخفف من ما هو الحق ما به فانه يجب صدق الزاواج والباء الفصحى بل على  
وقايع الاستقمام والجزر وربما يفتت الفصحى الالف في المذوق ويسكن الميم وذلك مخصوص  
بالشو وقد لوح صاحب الك في سورة الاعراف حيث تكلم في قوله تعالى قال فيما اغويتنا  
لا نقدر ان لهم هاهنا المستقيم ان اثبات الالف اذا حصل عليها حرف الجليل في  
وره في قوله تعالى في الآية المذكورة على الاستقمام من سبب يعقبن مساق الكلام وهذا هو

الحق

هذا القول الحق اذ لا يجوز حمل الالف المتواترة على الوجود اشارة في الالف في الالف لكونه في سورة  
بشس حيث تكلم على قوله بما عرفت ان يكون ما استقامه وقال ان ان قوله بلم عطف لبطر الالف  
اجود وان كان اثباتها جارية عن التعارض بين كلامه فلا شك في الوجود ما في سورة الاعراف  
والله اعلم **قوله** والتعدي ما لا يرد الله به انما يحل على السبب وقد نوزان على الجوز ما يستلزم  
فيه الحث على الحكم به ما انما لا يمنع الاستقمام العاقل على حاله **قوله** وهو قصد العطف بدل على  
ذلك لفظه او لوجه على المعنى الاول يقال ما يبايع القوم **قوله** اجيب عد بان يدل ما يقبل الالف اذ  
بعض اشياء الالف في باء لا لانه لا يشي بانها كره على علمه فصح قطعا يعين كيف وقوله في كلامه علم  
من نقل هذا الاستقمام في السور عن الظاهر مع بين لهم سمعنا في ذكرهم والسؤال عن الكاسر  
ه على ما عدوا وانت ضريان لكون قولهم من هذا من الالف لا يفيد عدم علمهم وقت قولهم ان  
فعلت ان لان هذا القول بعد ما قال بعضهم سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم والظن في  
العلم بعد ما سمعوا هذا مع عدمه من اطلق على ان اهل التفسير في كروا في قوله تعالى فاقبلوا عليه من قولهم  
ان ليس عون ان بعضهم قدش بعد الا في كسر الالف فاسموا على يفتون كما ذكره في **قوله**  
والانكار باجر عطف على التفسير وقوله كذلك حال من الالف والى حال كون الالف من التفسير في  
صيرت الالف **قوله** واما غيرهما وان صلح جدها والظان في جواب اما كذا في مع الالف  
جاء في السور والتقدير والمايزها فليس كما ذكرناه وانه واضح انه قد سبق في اولى الكتاب بان يشوع من  
هذا التركيب وفي بعض النسخ واما غيرهما فان جدير لانها في هذا التفسير فلهذا الشكل  
**قوله** من ابن توري ما نوار من الرند معراج بيت صدره وتقبوا ان زناهم وعراقا وقيل  
فليس ان ابي ما توفان فليس ان الجيبي من الوجود من الالف والالف بالالف من اذ اكرت  
او طارها بر ما يحد بحيث ان يكون ما لا ما توفان فانية وكيمي ان يكون موصولة والالف في  
لغوه وهو المنزول والفور موصوع بالجماعة وهو الالف المطبق من الالف والنجد المرتفع  
منها وهو الرند بالراء الملهة من طيب الرامه وتقبوا في **قوله** في قوله الفصحى والمشرقة

هذا القول الحق اذ لا يجوز حمل الالف المتواترة على الوجود اشارة في الالف في الالف لكونه في سورة

مفاتيح المحرر صدر البيت العيس آله ومسنون أدق كتاب النحال المشرف بسيف قال أبو عبد  
المنار وفي قوله من أرض الوب تدنوا من الدين ليعان سبق مسرفة ولا يقال مثل ذلك لان الجع  
لا ينسب اليه اذا كان على هذا الوزن كما في قوله تعالى وتبلى المسرفة منسوب اليه مشرف وهو قول من كان يعلم  
السوف كان على السوف كما في قوله السقط المسنونة المحذوفة ليعال سن السيف ان اوردوه  
وضوحها بالوردية بدل ما سارا على صفاتها ولو كانا مخلوقين **قوله** فالتكبر بوضوح الفاء الالة فيها و الابق  
بينه وبين قوله كذا في الاله الخ و ان شاء الله في اعراضه وتوهمه و لولا المشرك في الالهام لا مطلق  
الاتي و في ان ليعان كذا في قوله على خلق قومه كما في قوله تعالى واين يوجه الوب ان الكثرة  
الاولى والحمد لله على ما لو سقط ذلك المشرك في ان ياتهم مقامه ما هو غير المشرك ولا يجب تقديم ذلك  
المفسون والمشرك في الآية الثانية فكما المفسون لم يكن مستحقا كما قال ابن كثير فكما يجب فكلم  
اصحها على الفعل وسعد لم يعلى انها ما يتخذ الامة والامة يتخذ الصانع **قوله** كما يستعد قدرة  
على ذلك هذا من غير ان قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين فليس الاكراه والاكراه  
على هو المبدأ ومن ظن الآية فلما توتب جعل شعرة كاعطاء القدرة **قوله** مراد منه تقوية حكم الاكراه  
لم يعلى الحكم لا التقوية مع ان الحكم هو الذي لا ينفى عن الحكم ليعيد التقوية كما سبق في حكمة في حكمة لو جئت  
بجزء من حكمه لو يطبق في كبر من الامر على الامم والامم مع ان النظر استماع **قوله**  
فكذلك يبنى هذا على منبه العوج واعتبر ايضا بان الاله ان في الآية ما نفاة قوله ما تفقح و بان قوله في  
الفن الثالث في باب تبارك الله واما كذا في قوله في ذلك من قيسى هو من في اصطلاح الاعتبار بين على  
المداد بل هو الموقف على ما وجد يعون الحكم ومن الحكم على وجه القضيبي يشير الى ان المدون يمكن  
اعتبار القضيبي وهو كالمشير اليه فيما سبق **قوله** في الاكبرين هو ام الاثني عشر الهة المذكور  
والمراد بالاكبرين الاكبر من الضمان والاكبر من البوة والاكبر من البوة وبالاشيئين الهة المذكور  
كما هو ايجسون فوكرو الانعام تاروا وان شرا في اول اولها كيف ما كانت في كورا وانها وكلمتها  
وكانوا يقولون قد عرفنا الله فانه حكمة عليهم والمغفلون وجد التبرج كان المحرم ما هذا وما هذا

ان كانت تسبح لاشيات العوق  
على الاكراه والاكراه على معنى  
ان كانت تقدر على الاكراه الناس

ولا هو من نفع منها خلاصة الصلاة فوق البدر وفيه من كذا ومعراج بسب لاية العلاء المعرى كما في الجواز  
حتى يدور من فواتقها في قوله لم ينقطع قدر اوله اعاء واقفي را ان خراثة فوق البدر في قوله  
عن ذلك وترقى لما جعل الجوزاء وسب ذلك لان الجوزاء في زعمهم في ذلك الشامي وابعدرة الفلك كما في  
**قوله** وقوله ان كبريد في الفراعنة البيت لاية العلاء من تقوية مطلقا يدور ملك والجوزاء  
دون من مائة عدد ولعل البدر عند تمام بقوله مطلقك العدد بالمضادة والمعاداة والجوزاء  
تسب مائة لا يعلى اليك لا بعد الالهام اليه لا لك قد جرت مرتبة ومن العلوم انه لا يعلى اليك فكيف  
يعلى اليك وهذا العدد في عيبة اباك كعبه البدر عند تمام **قوله** والافضل معلى اي لو لم يكن المراد  
التوجه الى كان كاستخدام على حقيقة لم يبلغ لانه سوال عن خصوصية الوهاب يوزنه على ولا وبال فيه من  
كل معلى فيه **قوله** من فرعون نوح اليم فرعون على الامتداد من التمام في قوله او بالعكس على  
اضلاف الالهيين واليه على حقيقة الامتداد ان لا يمنع له وظل على المراد على وصف العود بالاشارة  
والعقار ناهيهم تنويلا بقوله من فرعون اي اهل فرعون من يوسف من فرعون وعنه وسند  
شكينة في خلقه يعذاب يكون المعذب به **قوله** ان لهم الذكر الا في وقد جاء رسول مبيد في نوح لوكونه  
الاية فاربعين يوم تارة السماء بدخان مبيد يفتش الناس هو اعتقاد اليم ربنا كشف عنا العدا  
انا مؤمنون ان لهم الذكر الا في و من حديثه قال يا رسول الله قال يا رسول الله ان الله خلقنا من  
والعقرب يكثر اربعين يوما و ليلة اما المؤمن فيجذب كبرته الرقام واما العاقر فهو كالسكران يخر  
من مستخدم به واقية و يورث ومعنى الآية والله اعلم كيقيد بذكرون ويتعلقون ويحذون بما  
وعده من الايمان عند كشف الغلا عند فوجدهم ما هو اعظم في وجهه الا ذلك من كشف  
الرجال وهو ما ظهر على رسول الله من الايات البينات والكتب المع و غير فتم يذروا ويخرجوا  
عن **قوله** ولا يخفى منقولات فيجاء ذكر المعنى بل قد يتولد اظلمار معاندة المعنى طب كقوله كذا  
وما منعك الا ان تسجد امرتك و انما ربي في الشان كقوله كذا في بيت ولون وغيره **قوله**  
على جهة الاعتقاد واما في قوله كذا في عن فرعون ما تارة من في ما يشيرون وقد يقال انه

تفصيل الايمان

CIA

صديق فترى ان منة الله **عنه** وفيه نظرا لا يوجب كذا الفقه عن العقل ابا ان رخصته في التوكيد  
 بان المراد بكون عن العقل الذي لا يتوقف منه صفة الاقضاء ويره عليه كذا الفقه عن الكلف اللطيف  
 براه يترك عن المشتق من لسانه مشتق منه او يقال ليس الدال على الكلف عن الكلف نفس الكلف  
 بل يطرح كما نظيره **عنه** في يدكس وكما الدال لا يتقاربان الكين ونسبت نعتا المعاصرو وهو مصغر  
 ملامح له لانه لقبه الترفيع من اراء وهو مصدرا ورواها ومعروف بغير اوار وهو ان  
 امه زور ويدق يكون صفة كذا رواسير او يد او قد يكون مفعولا ويدر وهو بالاضافة  
 كقوله كقول الرادوا في التصلي به الكلف فورا يدكس عن اوجه على اهل لا غير **عنه** وتنفق  
 بالاعمال بزاوية هذا الاقضاء هو يجب غالبا الاستعمال وقد يستعمل نادرا في امر الخي في كبت  
 العرف **عنه** وفيه نظر لان الخ ان المراد عبارة المعنى في الابدان بله في نظر لا يخفى على الخ  
 وما ذكره ان رخصته هو ما يتبين في وجه النظر وما يتبين في ان الاضافة لا يدور على كون  
 كون اللفظ حقيقة في الطلب المذكور لانها يوجب ما في ملازمة وان يكون الاضافة الى  
 الامر شيئا صفة مع كونها حقيقة في غيرها ايضا **عنه** بدليل انه يستلزم في مقابلته  
 المانع والمضارع قد يقال الاصل وان يقع في معنى الضافة هو الاضافة الى المعنى كما لا يخفى  
 كما لا يخفى وهو في الشرط وهو في الوجود واسماء الوجود وان يقال المعارفة وكذا في ان  
 الوضع اخص النسب بين اللفظ والمعنى وهذا قال الفاضل الرض سميها واما نظيره مما  
 يروى في التينة او ما من سميتها كوني المستفاد لا تقتضيا صدور الكلام وما ذكره ان رخصته  
 الاصلان بعد تضييقه انما يدور من لفظ الامر هناك هو المعنى الذي هو الحقيقة الاصلية  
 وهذا القدر كافي لا يرد في الاعداد على ان يكون الاضافة بيانية مستبعدا **عنه** ويستعمل  
 لغيره كما لا يخفى على المصنوع من الاعتبار في شواهد الطلب على جهة الاستعلاء شاعرا  
 للقد يفتنه وان لا يفتنه عند كون اللفظ مضمونا للقد المشترك بين الوجوب والذنب  
 وان كان في الفاعل لا يوجب من حيث كونها موصوفة للوجوب فوقف عند ذلك فلما به عند ان

اعراض الفاضل الخ في علمه ان رخصته اعتبر القدر المشترك بين الوجوب والقدرة الطلبية **عنه**  
 لا مطلقا الطلبية ولا في كلام الفقهاء على ان يفتنكم عليه ان العلم من علماء الكمال  
 لا اصول وكلامه ان رخصته يبين ان قوله **عنه** في قوله لا يوجب من منته صدر الابه وان  
 كنت في ريب مما ذكرنا على بعدنا فاننا نورد من منته اطراف من اللذات غير لاطل اللذان بسورة  
 من منته كونه في قوله من منته مطلق بقوله فاننا والغير الخ ولعلنا لا نصل في حكاية لنا  
 لا يفتن في شهور مثل هذا الوان في البلاغة وعلو الطبيعة في الشهادة في اللفظ انما يجوز  
 على ايمان به فكان مثل هذا الوان ثابتا في اللفظ وانما ان بان منته بسورة او صفة بسورة  
 والغير لغيره لانه هو الموصول والغير الخ والابح على هذا التقدير لان المعنى هو الوجود  
 الموصوفه باعتبار استبعاد الوصف واسما اللفظ باعتبار استعانة به في استعماله على لا يفتن  
 الا فيهم ولا امتناع له في استعماله بلغة فلا اعتداد به **عنه** فاسم في الصياح في  
 الكلف في حذرة وصف الكلف في قوله لا يفتن **عنه** والتعريف هو امره والقبس على  
 من القم الاول هو الطلب من الخاطب في قوله انما قال انما في قوله عن طلب اللغز لا يفتن  
 على ذلك وقال في التفسير والابح ان ليس في قوله ان يطلب منهم كونه في قوله او جازة لعدم قد يقع  
 على ذلك فلا حاجة الى ما ذكره الفاضل الخ في قوله من اعتبار مكان اللفظ **عنه** من تبادر الجوى  
 والواجب التفتيح بما يوجب الشوق وتوجه الجوى شدة الوجدان عشق ووفى واللوح  
 جمع لا يفتن بجملة الغرب الى الم واخرون جلده ويقال هو كبح كربة القواد من الحب  
**عنه** القواد المراد من القواد وجوب تعجيل الما مودبه في اول اوقات الامكان والترافى  
 جواز ما فيه عنه لا وجود به صح لولا انه فيه لا يعتد به اذ لا يقابل به فالتمثيل باعتبار التيقين  
**عنه** واستمرار الوقت بين الم والم في ان الامر يدور على طلب الما مودبه مطلقا كما هو  
 مودبه بجملة رومانية العقل يخفف بجره واحدة والمعقود بالتمني استقامة الفاعل والممار  
 من قوله استقامتها في جمع الاوقات **عنه** وان كان راجعا الى اتصال الواقع فالنسب  
 المستمر المراد من استمرار مواظبة على الفعل والترك ما دامت قدرته موصوفة واتصال الواقع اعم منه  
 فلا يكون تحنى الكلام انما اذا افاد استمراره فلا شبهة

وهو ان لا يكون الطلب الصلحا

الكواكب يكون لمراد الحافظة الحارة في شمس تامن اللهم لا تحت لاعداء في الشماحة في الوهم  
 بليمة العدو يقال شمت به شمانه وبات فلان بليمة الشوامت اي بليمة شمت الشوامت **قوله** في طلب  
 الاوامم والشباب لعله اراد بالادام بقاء الفضل الصادر مرة وبالكثرة لحدوث فعل مرة بعد اخرى  
 فينتهي في وقت واحد في نظم هذا الكلام في تعدد الكواكب التي في ان كل الامور في الاله على طلب  
 الشبان انما يتبع اليه اذ اراد بالفضل المستقيم على الصالح واما اذا اراد به الاخر في الحق على اوج  
 حيث يتركه النفس في الكلام المنقح يجب قولنا فالطلب على الصفة **قوله** منوما من فكر الطلب لا يخفى ان المنوع من ذكر الطلب  
 وجوه السبب كما هو واما كونه سببا في ذلك الطلب في الخارج فليس معنى ما عني نفس بل من مقدم  
 اجنبية وهي قوله لان العلة الشبانة او لكن هذه المقدمة مشهورة مقترنة فكما فكر الطلب فيتم ذلك  
 والمراد بالسبب في قوله وول عليه فكر السبب هو الاشياء الجوزية بعد الادوية وغيره يصير راجع الى  
 المسبب وغيره على الاطلاق **قوله** واما قوله كما قلنا بالحب والوفاء جواب سوال مقدمه وهو ان  
 اقامة العلو لا يكون مسببة عن القول اذ ليس يكون متعلقا عنه فالحق هو بعد الامور فيقول  
 لا يصلح جوابه فليكن في الجزم وذهب بعض التوابع الى ان الجزم باقتضائه واللام الجازمة والتقدير  
 على الذين آمنوا فقامت بغيرها الصلوة وروبان التمام الجازمة في الافعال كما هو الجازمة التامة وهو  
 صيغ لا يخفى عليه نظم الوان وان وقع في التمام فيكون قد تفك كل نفس اذا ما خفت  
 من ارتبالاته وقديما ايضا بان الجزم على تشبيهه بالحق كما قيل في قوله كما كان فيكون بالنسبة **قوله**  
 عرض النزول وقيل عرض جهة النزول كما يدل عليه كلامه في قوله ان اذ امكن لمن تراه لا تنزل  
 الا تنزل فتصير حيزا مستوعبا ان يكون المطب بالمتقاسم القديم في ان ينزل من صاحب كونه فاصلا  
 وتوجه بمعونة قرينة الحال التي كذا التي مع جيب اربابها **قوله** فلا يخفى ان بالاولى الى الية لفضله  
 بعض اصحاب القول ليقول بان تمام احاطت اشياء فيقع مرشدك ام شمتك تاويل قد يرى في قوله  
 وجوابه ان مراد ان لا يرد عدم حين مني قولنا التقرب زيدا فهو انك عما ان يكون النساء  
 لتبلى للنفس الضعيف والشهد بذلك هذا الذوق السليم كما ان الشرب في سنة المنقح

والانقح

ولا تنفق لذلك بقليل بل الامام يجوز ان يكون الفاء تعليلا المقدر ان لا حاجة الى ان لا تنفق لان  
 مرشدك كما فكرهوا مثلا في قوله ان من زين له سوء عمله فراه حسنا فان الله يفضل من يشاء حيث  
 قالوا التقدير لا يجدون المتحرر في قوله فان الله يفضل من يشاء لتبليق لهذا المقدر هذا وقد عطل الشرب في  
 في سنة المنقح عدم جواز كون الفاء في قوله كما لم يتخذ في دون الله اولى قاله هو الولي لتبليق  
 للنفس الضعيف بان قوله قاله هو الولي بمعنى المعنى فلا يعجز ان يبلى ما هو ما من وفيه حيث او يبلغ في صحة التبليق  
 استقامة الاوامم من الجملة الالهية التي جزمها صفة شبيهة بجموعه المعجم شموله **قوله** في طلب  
 ان التوبة قايمة بان مصيب الانكار النفس كما دين الله وليا من غير تقييد بالزمان فتدبر  
**قوله** في السهم في التوبة ونقل ابن الحاجب عن شيخه انه متوسط وانما الذي للثوب  
 ياء وهذا حرف لا يجمع الفخامة وهل يعتبر اجماعهم في الامور للظنية تارة في بعض العلماء  
 السكان نعمان الاراك ليست نعمان اراك بمعنى النون واذ في طريق الطالبين في خروج الاعرفات  
 والاراك اراك وهي شجرة طيبة الركية يتخذ منها اليواك والربو الخمر **قوله** واما  
 فيقول العقل الاول قول ابن الحاجب انما قول الزكسري والاول اقرب كاستعمال  
 في القرب والبعيد على السواء ودعى الجازمة احداهما خلاف الاصل فان قلت لم يفرق  
 ان رجع ما هو موضوع لنفاه المتوسط وكذا اكثر النجاة فكانه لم يمنع له خوف من خوف  
 الاله مع ان معنى ظاهر من الحاجة الى التفسير عن قلت بعد تبليغ ان ليس المراد بالبعيد  
 خلاف التوب من النطق قد يستق من الوضع له خاصة بالجواز وكونه كصوت والطعم  
 اللفظ المنقح في التفسير عنها بالاضافة كراية المسك **قوله** اما استغفار الاله في نفسه  
 وتعباده عن مرتبة المدعو الخونا الله هذا الحكم المنقح وفيه كذا لان الاله لا يبالى في قوله  
 بان غير ما يبره ويدان قال يا من هو اقرب اليها من جبل اللورد فلا يخفى في اعجاب الحكيم في الله  
 هذا قول ابن الحاجب على ما يشرنا **قوله** لكن يكون في كل النصب على اوجه على السجود  
 السيرة حيث قال ان الرجل يمشى بغيره مخدوق اي مراد او بالعكس ان المراد الرجل

الراوح

انها في قوله  
انها في قوله

**قوله** اولى الناس اى الكفرهم وهو الضعيفات فوالا ما سطر الانبياء فيسبوا كما اى قلته  
كلام اول قوله كفى من سطر الانبياء لا يورث ما تركته صدقة **قوله** يكفى الجبار العتبا  
بالفتح جمع جنابه وهي سجاية بنسب الارض كاللذخان يعقل منه احب ليوثا **قوله** قال ابن  
الجباب الموف بس موقلا اه قال الفاضل الرضخ الاول ان يقال اجمع منقول لاجل اللذخ  
انصابه انصابه المنادى اى احواء البيا الاضغاص من كفى فيقول كفى جوارزوه فوه فعل اللام  
في قوله كفى الوب لانه ليس بساوى حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاضغاص في باب حرف الزا  
المكروه بما معناه مع اللام **قوله** في قوله انابى انما سطر البيت لثمة ابن حنن الراسى من  
قصيدة اوربا انما يحبوك يا سلى قينيا وان سقيت كرام الناس فاستبنا وبعوت  
الاجل او مكرمة يوم ما سرة كرام الناس فادعيتا انما سطر لانه لا بد عنه ولا هو  
بالايمان سطرنا يقول انما مسكون عليك ايها المرأة فما علينا بئسنا وان خدمت الكلام  
وسقيتاهم فابوينا جراهم فانما منهم وجعلنا نبيت وسرة كل شئ ظهروه ووسطه اجمع  
سرواها وسرة الناس اضياريهم وادعى فلان عن ابن فلان اى عدل بسنة منهم  
واهى قبيهم اى النسب اليراثى من اشراف لغو من الاضداد والمراهق ههنا البيع  
**قوله** وما بسلى في هذا الاستغناء نحو بالله من اجم النواق ومنها التبعي بالعلماء انا  
فقد ركبت النيران اللام الجارية الاضلة على المستغاث به والمتبعي منه المناسب منقضاها  
وهو الاضغاصى بمعنى بها باعتبار ان المستغاث به والمتبعي منه كقوله صان من بين  
بالدعاء ولا استغناء بقدره اى عدو المقدر عند سبويه بسبب ضعفه وبالاضرار ووف  
الغذاء القاية معاه عند الجبره حقا ان يكون منقوضه فرق بين المستغاث به و  
بين المتبعي منه والمتبعي له اى قد يلحق في الغذاء المستغاث به على صفة الغنى وكونها  
المطلوب كسر اللام الواضحة على المظهر لتوافق عملها وان اصل ما هو على وى واهل البنا  
على الفصح كقبيها وانما لم يعكس لان المدعو سادى واقع موقع الضمير فكيفهم باناق جدها

البيت

جدها بيت لانه العلاء من قصيدة كبريا لادى حامد السخاوى في قوله بيغذاه مطلقا **قوله** وضع  
لجرجى الابدان تصاعى فكيف شاسوت افضاها وارباع **قوله** الالف في السيرة التبريد فكيف شاسوت  
خطاب لما جرحه بكنون فتوره والافناه بالراء والمطلة والفاء من الخنج منقود بقل للون  
ارقت فتوره وحافوه من كثره اللش هو صنف بين الخنج والافناه غيره والارباع على الريح و  
الوم عليه وجه من الجبره والافناه على وزن القفاة التادى والاصح كس جمع صلس وهو  
كس يعطى على ظهر البعير والاشباع جمع نسع بكسر النون وهو ما يسبح به ايضا للتقدير اى  
قهرم في صدر البعير **قوله** وكفله يا عينى بك عنك صاها حاد وهو باربع على الجبر اى  
وبديكنت الاصل الورى بظلمة فيض الخنج الحى باه وضاهى قوله بسبب كثر النون وتعرف الجاد لوقوعها  
موقعه على كثره في المذاق وهو السون وان الكثرة بول عليه وباب اللام بالاضاف و  
الايان كذا في كراه المرزوق **قوله** يا ابايخ الكرى البكا واما جمع كراه فانه تقصيف العين  
اذا لم يكن للتعبير عن الكبرياء وقدر البكاء لوقت الصباح احوالا فيريد اجمع مبداء تبارك  
لانك اذ لان هذا الوقت كان وقت البكاء بالاعداء ورش الفار على المنا مدين وقوله وجوده  
باربعه ان باربعه قيا على الراس وجوانبه والدمعة كثر من الشوه ان وهي هو اصل  
فيما على الراس ومنقضا بجمع شان اى جوده بدمعك كله وقوله كذا كنت انتقل  
من الاخبار الاضطراب الجراي على عاهه تم في خطاب لولا والابوه والاسلمى الضاهى الجار  
**قوله** اى يسب اليه الكذب اى ان لا يكذب في عبارة المتبعي على صفة المجدول من باب  
التفصيل **قوله** ويجبى ان يكون كناية في البعض كذا المثال الثالث فان حصول النظر الى العبد  
من احواله في المستقبل لازم لطبقة فغير بالمازح عن المرفوح كما هو مظهر الكناية **قوله** وكفى ذلك  
من الاعيان كان بقدره قوتك وفصك الله للتقوى بدل قوتك اللهم وقفة للتقوى الاحتمال  
عن نسبة الخاطى الى ما يبره من عدم اتصافه بالتقوى بالنظر الى اظهاده اللعنة وادخال السرور  
في قلبه كقوله كذا عطاك زيد مماح عطسك لاطرفه فكما يمازى الى بانقضى في الاعيان است

221

مدخل الفصل العاشر

والاشارة على كبره كغيره مما ذكرنا قلنا في كثير من الامور قد لا يكون كما ذكرنا في بعض الامور فانه مستند  
الاشارة مستطابكون المأمور بخلاف مستطابكون فانه قد يكون **الاشارة** **الفصل العاشر** **الاشارة**  
والواصل طار عليه والاصل هو الفصل على التبيين اعني الاشارة والاشارة هي ومدار الوصل على  
جملة واحدة وان التوسط في هذه الامور كما تختلف على سبيل الشذوذ كالواصل ارفع  
الاشارة مع الاشارة والواصل لا يصح التوسط **قوله** لان الكلام ما تضمنه بالاشارة  
اشارة وكبره المبتدأ والاشارة في الكلام كونه لو كلفه الصبر في التغيير في الكلام في الكلام  
والغنية فانه اذا لم يتغير المبتدأ على ما هيها فقد اشبهت الكلام عن الضمير فاعلم ان  
يوضع لان يستدل انما حصل له في كسب العارض فيكون اسناده عارضا لا اصليا  
**قوله** فالصحة والصفات المستندة اذ اعلم ان كمالها ليست كلاما مرادها ان الصفة  
المستندة اذ اعلم ان كمالها ليست كمالها في بيان الاستدلال اصلها  
عدم احتمالها عليه فلا يبره اقيام الزيدان لان كمالها الصفة فيه باعتبارها وبها بالاضافة  
**قوله** فانه اذا قصد تشريكه بغيره آه واما ان لم يقصد التشريك فلا يعطف وان وجدت  
التشريك في نفس الامر كما في الجزر بعد الجزر والصفة بعد الصفة **قوله** الادوية واقية  
موقعه الموقو اي واقية موقو يكون الاصل وقوعه الموقو فيه وان لم يكن هذه الية  
بنا وبها الموقو فلا يبره النقص بالكل الواقية جزا عن ضمير اشارة ولا بليلة الحامية على  
الغير كقولك اشيتك واليشي قادم او قد تقرر ان الاصل في ذلك الجزر والحال  
الافواه **قوله** مقبولا بالواو وكذا ان كذا الواو على يكون مدلوله بالجمع المطلق كذا  
الفاصلة التي تجمع الواو اصله ونحو الاضمة على الجمع كما نقلنا في اول الكتاب عن الامام  
المازوني وبها من ووقف العطف المنسجم عن معناه المستعمل في جوهر التشريك كما  
فقط بمدى ما اوردناه في غير بقولنا وهذا ما سددنا لما بين الكتاب والشؤون التي  
باعتبار ان كلامها مشتق على التاليف كما ذكرنا في اوائل الكتاب **قوله** لان كل من الشارة

ونحو

ونحو وهي مشهورة في وقوع جمع في عطف الجملة بشبه بقول الشاعر في عطف ولا بد في حق من العطف  
كما بينت في ذلك فتنى من عند ابيس فارتضى بالكل صحه صار ابيس من جده وسير الان  
في الفصل الثاني بان لا يقع في عطف الجملة الا ان يعل على اختلاف القولين لكن الجملة على ما قبل  
ما ذكره في الفصل لان شرط العطف بجملة الموقو في كسب النفي لا يتحقق بالكل **قوله** بخلاف الواو  
حاصل الموقو يعل من ووقف العطف سوى الواو مع معين مقصود في نفسه يستدل فكما  
المعنى ينشأ من الجملة عطفها يستعمل في الكلامين على قاعدة العطف وكونه مقبولا لعدم توقف  
التقدير فيما على امر غير محقق معانها واما الواو فانه يدل على مع معين غير محقق هو مطلق الجمع  
في مع من الكلام على استعمال المعارضة والتعقيب والمهملية والجملة المشارة في الحقيقة كما  
لا يخلو جمع واكثرها غير مناسبة بحيث اذا تعطفت عدت من قبيل الموقو واودعت  
كتب المضاكل فلما بين المتعطفين من خصوصية جامعة **قوله** وهذا عيب على ابراهيم  
في قوله لا والذي هو علم ان النوى العبر بغير الباء هو الواو الموقو ولا يمكن الباء  
الواو في السوء واعتذر عن العيب بان كرم ابيس سبب في وقوع مرارة النوى فكانت قال  
والذي هو علم بمرارة النوى واقفي وبان كرم ابيس صلو والنوى مر فيها معاينة  
ولا يخفى انه تعين والاقرب ان يقال بجملة الجامعة هي في كونها بان يكون ابيس  
فان كان في ضيالة بان يكون مؤلف الامران مرارة النوى وكسب ابيس وتوضيح  
ان من عادة القدماء من شذوا الوب الاقتضاب وهو الاستعمال مما يد من الكلام  
من تشبيه وغيره الى المقصود اعني المدح بلا علمانية كما ان عادة مسأؤنها التحقن وهو  
الاستعمال مع رعاية الملاية كما سجد في ابيس انشاء الله قابو كما طاروا في ربهذا  
الطريقة عطف بكم الى ابيس على مرارة النوى لتعريفها في ضياله **قوله** زعت بواك  
عفا الفداء اه هو ان وعطف مقولا زعت والفداء ظرف لعطف ان اندرس وفيه ايزان  
بوت الاندرا س وضمر عنها للديار وهو حال من طلال قدم عليه على خط لينة موضع طلال  
قدم وطلال

٢٢٢

فأعلى عن الله واللوى للدار وهو حال من ظلال قوع عليه سم موضع والباء فيه جمع ويرجع  
عطف على ظلال والسنن الطرية ولا عدت أي صارت وهو على الف أي ما لوق متعلق  
لغيره أي تطوف وتدوي خبر عدت قوله لأنه بيان لنا معكم أو به بالبيان للعطف اللغوي  
وهو الأيضاح وهو موجود في النسخ مستوفون سواء حمل على الكلد أو على التبيين في  
أو البديل كما فصله الناصب الخ: اما على الأولين فقط واما على الثالث فليس في الحال  
المستوفون في الأبدال من نظر ان ان ذكر البيان معومه فان قلت البيان يجب  
ان يكون اوضح من المبيى وهذا لما يكون بعد الأبرام ولا ابرام في اننا معكم قلت  
ايضا بالنسبة الى الأبرام التقدير بناء على افعال ان يتفهم ان معناه اننا معكم ظاهر  
كما ذكر من ذلك قوله لا بعد العاد قوع هو قوله على مع عطف سوى الواو  
واما العطف بالواو في الجمل التي لا محل لها من الاعراب فالرفع هو يتوهم الاقرب  
من الجملة الاولى الثانية واما المقصد المبيى ان الجملة التي في التحقيق كس  
نفس الامر تقوية للدلالة العنكية بالوضعية او بدون العطف يوجد الدلالة على التحقيق  
مفهومها عطفها وان لم يتبين العطف لبيان قوله او او واما واح ان الفرق بين الواو  
واما الاكسب الغنى وينتظر في ان ان يتقدم قبل ما عطف بها عليه اما اللغوي والاختلاف  
في ان اما الواو ليست بعاطفة لا عراضها بين العاقل والمفعول وبين احد طرفي العاقل  
وقيل ان عطفها الاجماع على ان اما الثانية غير عاطفة بل هي كالمترجم على الواو  
العاطفة مع انه لا دخل عاطفة على عاطفة والجمع ان الاجماع بل الاكسب على انما عاطفة  
في ايضا والمقصود ان العاطفة في مثل جاز اما زيد واما عمر وهو مجموع واما جاز قال  
لا يصح ان يكون صورتا لوق مستوفين وقاع موضع وبعضه وفي كما انما ورجع لعطفهم  
ان اما عاطفة الاسم الواو عطف على اما على اما وعطف الحرف على الحرف غريبا واما  
الوقوف بين الواو فتوان وضع أم للعالم باحد الامر من الواو است كذلك فانت في

ازيد

في ازيد عندنا كمر وعالم بان احدهما عطف مستوفين عن التبيين ولتكون الحوا بالانبياء  
ولا مستوفين في نفع وفي ازيد عطف او عطف مستوفين على احدهما عطف ام لا ولذا كان جوابه نفع او لا  
مستوفيا قوله ما في الف او يرون الصلح النحلة في هذه الآية فالحق هو انما على ان او  
يجمع بل كما ذكره ان ربه وقال بعض الكوفيين الواو ونقلى ابن المشجى عن سبويه انما يجر  
اذا راء هم السراي يجر ان يقول ام مائة الف او يقول ام الكشوروه ابن هشام بانه  
لا يجر التغيير بين السنين الواقع احدهما وفيه كنه انه كصلى ما نقل عن سبويه ان يجوز ان يكون  
عدهم في نفس الامر شيئا من التسميات المذكور بل يكون عددا وكثيرا اجزا كنه اذا راء هم  
الواو كان له يقول ام مائة الف وكان له ان يقول ام زيد من مائة الف ولا كنه في نفع  
منها في ليس مقصود بيان كمية العده كنه لا يزيد ولا ينقص وانما المراد المبالغة  
ومع ذلك قد عرفت فيما سبق ان في عطف على المستوفين قوله وقد يفيد كونا المذكور  
بعد ما قال الفاضل الرضوي في قوله كمر سوا الكلام وكفى الغاء العاطفة المحذورة ما بين زبال  
لا التعلبية قوله كذا وما في قوله ربه فقال وفي الآية توجها وهو انه ازيد بالبناء او ارفا  
الذات قوله في بادئها باحال والبيات مصدر البسوة وقيلون من القيلولة  
وهي النوم في الظهيرة يقال بعد حال تعبى قيلما وقيلولة ومقبلا وبجمل ايضا حال مقطوعة  
على ما كانه قيل في جازها بادئها بيبين او ما تليق وانما خص سبويه الواقفين لانها وقفا  
الغظة والراحة فيكون نزول العوايب اشده واقطع قوله فان الاضطرار يبدون عيب  
نزول المطر قلت فذرات ربه في كنه الاستحسان ان العا وهو صفة العا في العاد مترجما لغيره  
وهذا يفتق باختلاف العاد فحقه يقض الزمان والعادة يقض العقب والمهله وقد يكون  
بالعكس والاية من قبيل الشارح قوله كذا في الذين كثروا به ابرهم بعد لون جود في الكسب عطفه  
على الجملة المحذورة علم من ان الله حقيق بالجملة ما خلق لانه ما خلق الا نعمة ثم الذين  
كثروا بعد لون وعلم جملة خلق السموات علم من ان خلق ما خلقا مما لا يدر عليه احد

هذا هو المستوفون  
في قوله ما في الف  
او يرون الصلح  
النحلة في هذه  
الآية فالحق هو  
انما على ان او  
يجمع بل كما  
ذكره ان ربه  
وقال بعض  
الكوفيين  
الواو ونقلى  
ابن المشجى  
عن سبويه  
انما يجر

200



ثم اجمعت على ان يكون من مال الله تعالى من العتق والاول من الدول وبره صفة كونه وعلى  
الك من العدل بين التسوية وتيقن الصلة للاجتماع ووجه التحصيل رعاية المناسبة بين المعطوف بين المتعاقبة  
وبين المعطوف عليه بما لا يخفى وانما لا يخفى ولم يحل على السراة لوجوه طباقه المقام احاط على الوجه الاول فلان  
لحقاقه لغير مرتبة لوجوه من المعطوف ووجوه وهو طمس المعطوف هنا مقارنا بالزمان عن المعطوف  
عليه البتة ولو سلم فلا يرد مقتضى ما في الجمل على ذلك واما على الثاني فلانه من قبيل توفيق الواجب وهذا ما  
لا حاجة اليه **قوله** فلا تفهم العقبة الآية **قوله** الشيخ ابو علي الفارسي بان لا يفتى بغيره لم فالتكليف بغيره  
واجب كما لا يجب مع العلم وان جاز كما في الآية المذكورة والوجه بان لا يفتى بغيره لانه لا يفتى بالآية قال  
واما ادرك بالعقبة فكذلك في يوم فكيف مسجدة ففسره بتلك الرتبة وبالاطم قائلين  
فلا يفتح العقبة ولا فك رتبة ولا اعطى مسكن ووجه بعد المنزلة بين الابان وفي الرتبة فان الابان  
هو اب بن المقدم على غيره ولا يثبت على صاحب الآية **قوله** كقولهم ان من سادنا ساد ابوه البتة  
اذا ابن عصفور بان في ظاهره والبيت من قبيل اوعاء الترتيب في السببية بان يدعى ان  
الذات السردى قبيل الاب والاب آتاه ذلك من قبيل الابن كما ان الروى قالوا ابو العثم  
من شيبان قلت لهم طالعوى ولكن من شيبان كم من اب قد علاء من ابن في حبه قال  
علا بربول الله عدنان وقد رواه عليهم بان قول الشاعر قبل ذلك تفرح بما ينفع من المعنى وذلك  
لان مضمون الكلام على ما احاط به ان سرور الاب سابق على سرور الجد كما ان سرور ابن سابق  
على سرور الاب وقوله قبل ذلك تفرح بان سرور الجد مقدم على سرور الاب وهذا ظاهر  
جعل قبل ذلك متعلقا بساد او حال من صدره قدمت عليه اما على الاول فاظهر واما على الثاني  
فلانه اذا جعل قبل ذلك حال من صدره وجب ان يتوقف بالتعليل وقت التصاق بالسببية  
لان مبدئ التعليل الفاعل حال كونه فاعلا ولا يتوقف بالتعليل الا قبل ان يجامع الاب في الوجود  
اذا لو جازم لزال التعليل المعينة وقد جازم عن ذلك بان دعوى الشاعر ان سيادة الاب  
لما فصلت عند سيادة الابن امتدت وكسدت الى اول وجوده سبابة الجد سيادة الاب

اعترض عليه بان لا يرد على المتكلم  
الاكثر من قولنا صدق ولا يصلح  
ولا تكثير في الآية

مترتبة

مترتبة على سيادة الابن باعتبار حصولها وسابقتها عليها باعتبار اعتبارها بها ولتساويها الى اول  
وجوده لولا ان يكون قول الشاعر قبل ذلك بخلاف المعنى الذي قاله ابن عصفور فمما لا يصلح  
ان يكون قولك يتبع رجوعا عن قولك يفرح بغيره فمما لا يكون اذا لم يكن الجاهل الا في الوجود  
لثانية او وجوده بغيره على عدم ارادة الرجوع اما وجوده بغيره العطف كما في قوله لا اله الا الله  
فمما لا يصلح له وقد يقال لولا بالابطال ليس الا بغيره حكم المسكوت عنه والتلازم له في قوله  
سكبت فيه العبرات كتابه عن ان اشكاله بين اقسام بوجه الطالب بغيره **قوله** وهو ان قولهم  
اه هذا ما اذا ترك عونه ونسبته وفذل عن الصحيح بخلافه ان كلامه على هذا لانه لا يتناول  
التي هي يقال لولا لم يفسر من رتبة ومستدرجا حال من خبر الفاعل في هذا لانه يقال ووجه لا  
لذا واستدرجه ان ادناه منه على التدرج وفي الكلام اياه الا ان حقيقة التدرج لا يتصور منه  
لان عتبه وجهي **قوله** بعد تسليم ان العامل في الشرطية الجزاء المشهور ان الشرطية هي  
لا شرطها فالعامل فيها هو الجزاء ووجهه لغيره كما في قوله لا يفتى بغيره فمما لا يصلح  
لهي شرطية فيها كما هي مع اتفاق فان جعل اذ في قوله انما فعلت قرينة الواجب من شرطية جزئية  
كانت مضافة الى بعد ما ومحمولة لواءه فيكون الحكم مستقاه من التعليق وهو وان جعلت شرطية  
محمولة لواءه وان كان هو المشهور ان الحكم مستقاه من التعليق بالشرط كما في قوله  
ان خلوت وقرائة وجزاء ان يعجز التقديم الشرطية لاجل كونها متعلقة بالشرطية فاما في الحكم لا يعتبر  
ان الشرطية محمول الجزاء وصح المحمول التامة وهذا لا ينافي الزامهم التقديم الشرطية لاجل نكته اقول  
وان جعلت محمول الشرطية كما ذهب اليه جمع كان التعليق مستقاه باقائه اقسام محموله الجزاء  
متقدمة عليه صح يستقاه جزاءه منها **قوله** لواءه جعله ذلك باعتبار مفهوم الشرطية كون  
اذا شرط لا يفر بالانظر الى المقصود الاصح وهو حصول الاقتصار على مانع من العطف واما  
قولهم فيما سبق لما مر من تقديم المفعول وكونه من الظرف وغيره يفيد الاقتصار على المانع من العطف  
الظرف من كون اذ ظرفية **قوله** بان ان ليس يقطع قد سبق من ان اول الكتاب ان الشاع

افليس

وكرر شرب الكافور في قوله وما على الذين يتفون من حسابهم من شيء الآية ان الوجود  
كله يكمل استعماله وان الشئ ايضا ثبت القول بذلك في الاصل في قوله فلو علمت  
تقبل ايضا قرب بالسا وهو ان يكون الاول موقفا على الثاني ان عاين من السوسيل  
ووقفت ووقع مثلا في كلامه بلغة مع قوله بل لا يجوز ان يكون عطف اليه يستمر فيهم  
من هذا القبيل فيجب ان الظان العقيد بالقيده بالشئ مقيد بذلك عطف الشئ فيجب ان يقيد  
الاستمرار العقيد بالقول العقيد بالكلية في ذلك الخلو كما في قوله لا على افعالهم عن الفهم  
بان مستزقن بدليل انهم اه فيجب لانهم ان الحاء هي ليس مرتب على جلالها بل يكون  
معهم الا ان الاشارة المذكور ههنا افعالهم من جميع العلب بدليل ما ذكره صاحب الكفا  
في جردية التاكيد قوله كما انما معكم حيث قال واما على طلبة افعالهم في الاخبار عن الفهم  
بالانبات على الوجود في فم في علة رغبة ووفور شئ ووجوده عنهم مسكبه منهم  
فكان مظنة للتحقق ولا يخفى ان الاعتناء تقرب على هذا المذكور فان قلت مراد الشئ ان  
لو عطف اليه يستزقن بهم وجعل من القرب كما يتوهم ترتب الجراء على جرد القول و  
الافعال يكون مع فصل ليل يتوهم خلاف الواقع قلت هذا كما يتوهم فوه نظر قام على  
عن قاعدة التاكيد فان معك ووقع وهم لا يكون مقصبا للفصل على وجه الوجوب فالوجه  
ما استمر عليه في قوله كان بينهما كما في الانقطاع بلا ايتام وكما في الاتصال فيه بحت وهذا  
يكن اعتبار الاليتام مع كمال الاتصال كمال يمكن اعتباره مع كمال الانقطاع والوجه  
هو العطف اليه فكله يعبر عن كمال الاقحام سبعة مثلا اذا سكت هل يشرب في الفل  
لا تترك شربه يكون فوكك شربه باتحاد العنق السابع ولو لم لوث بالوا او لتوهم  
تعلق العنق بالترك كما في قوله لا وايدك الله قوله اما الاول والثالث فلهذا المشية ان  
مع عدم الاليتام وانما تركه لئلا السوق عليه والاقطاع المناسبة من مع عدم الاليتام والاشارة  
لئلا السوق عليه ولا يلائم الاقحام المناسبة اليه موجود في الفهم مع وجوب الوصول

قوله

**قوله** فلعدم المتأخرة المقتضية ان الربط فيه بحت وهو ان هذا المعنى مما يعم الجملة والخبر  
ينظر ان لا يعم اوله بحت العطف التفسير بل هو في الخبر مع انه شاع من الاليتام ان يعم  
سنة من عند البلق وهو شبيه في عبارات المستفيين لا في كلامهم **قوله** فكل حقيق امر غير  
بمقدار او قال الكل على الحق انما هو باعتبار السبب من كونه بالحق من وبالسبق وبالرجوع  
والا فالحق امر واحد وانما لم يعقل تحت كل امر مع بناء الوزن لان ما ذكره هو المناسب لمقام  
الحرب حيث يات في سبب الموت من السبق والرجوع وكذا من كل جانب ان قلت نقول ان الشئ  
فان موت كل نفس حري بمقدار له لا يلائم عرض الشئ في الاشارة الى وجوب اعتبار العنق في  
المصاف اليه اعني امره كما اعتبر في المضاف اليه وهو الحق لان المعنى على قول الشئ في  
من اهل السلفية وقد تفرقت سابق ان الشك في الانبات قد يعبر بواحدة المقام وانما يتوهم  
ان بيان حصول المعنى للمعبر في المضاف يظهر في قول ان رج يلبس عرق ان الذي جرد **قوله**  
ان جسدك بالمرات المرشاة الارساء هي الجديدة التي يليق في التعلق السلفية ويقال لها  
بالعريسة لثقلها وجرها فانما مؤنن سماه بيان وقعت بينهما حرب قال الخليل تصغيرها  
جرب بلا حاء رواية عن الوب وقال البرد والحرب قد يذكر وقيل الضمير للكتابة وهي الجيش و  
قيل للسلفية والمعنى ان مقدم القول للحامين ارسوا من السلفية ولا تجرهما كمنغاليها  
وانما خذها وعلما خيرا وما فيها من الاموال والادوية ما ذكرنا اول لان المعراج اتم بملاية  
اشد ملاية **قوله** قلت ما ذكرته قد يكون اه قال ابن سناح في المعنى لاجابة الامور الجارية لان  
كلام من الجملتين على الاثر او لا على لسان الاعراب اما في الكلام الجارية فلانها جارية من الحكم او الحكم  
انما هو جارية الجليلين وفوق الجمل هو الحكم لا في قوله وانما في الكلام الجارية وانما في الكلام الحكم  
عنه فظ وان كان هذا مما يمكن ان يصار اليه ههنا لولا عدم المعنى فيما سبق قوله كما انما معكم  
ماله على من الاعراب واعلم ان خلاصة مراد الشئ في هذا المقام والله اعلم ليس الا ان يقول  
هنا امر ان الاول كمال الانقطاع فتقوله الفاضل كما تقدم في حق او ليس في كلامه ما يفيد قطع بل

وان كان مطابق للواقع قلت  
مراد الشئ رجوع

قوله  
انما يتوهم  
ان الذي جرد  
قوله

قوله

قوله

من ان ينسب اليه بل هو كمال الانقطاع لا الترك العطف لاجل ولو كان فيما له على من الاعراض واما قول ان  
فيما سبق لما كان اسوانا لفظا ومعناه فيقتضيه من لوجه العطف في الحكم لا توهمه لئلا المعنى من اسوان  
كله يطاوي بناه من عليه من كان له سماع وهذا التوجيه الذي لا يعارض الا بالاول ايضا من اعراض  
ذلك الناحية **قوله** لا جامع بينهما هذا على تقدير اتفاق الجملتين في الخبرية والاشارة لان عدم  
الجامع بينهما لما بعد سببا للانقطاع بحيث اذا جازمه عدم الجامع لم يتقدم ولا يقال اجمع هناك  
لانقطاع سببان **قوله** مؤكدة للاول او بدلا عنها او بيان سارا او بطل واحد من سوا الامور  
ما يفيد زيادة ذلك الوجود كما يظهر من التفسير في موضع كل منهما لامعنه الاصطلاح لان كل واحد منها  
من التواضع والتواضع هو انك باعرب سابع فلا بد ان يكون للمبتدع اعراب العطف او تقديره  
او جمع مع ان الكلام ينسب اليه لا على من له منه ولك ان يقول المراد من قولهم هو انما  
باعترب سابع كون ذلك فيما سابع كون ذلك في السابعة او ان باعرب سابعه نفي وانما  
وان كان خلاف الظاهر ان كون السابع ما يتلوها سبق في قولهم اوه على الاكثر في السبعين ذلك  
بنام على الغالب **قوله** في شرح البعب وشرحه المسيد بويكوه ان الدمامي **قوله** في شرح المغني بان قوله  
لكا اموك بانعام وبينين بدل اصطلاح من قوله لك اموك كما تقولون مع انه لا على مراد من الاعراض  
كما استحق **قوله** وهذا المعنى مما لا يخفى له في الجملة قال القاضي الخنجر ان كون السابع والاعراب بعض  
اصوال المتبوع مما لا يخفى له في الجملة والاصطلاح لا يمكن ان يخلو على ما عليها بل كمن الخلق من حيث ان  
لا تقبل لذلك هذا الكلام والمتبوع من غير ان يغيره اجمع لا كون السابع والاعراب هي كلاله في الجملة  
الثانية لا يجرى بجزء النعت والايضاح ان يكون كل ما عليها به حقيقة يجب منقوما مستقلا مخلوفا  
في لغة اصالة والجملة بمنزلة عن ذلك وفيه نظر اما اولها فلان هذا التعديل منقوفا بوقوع الخلق في  
وعطف بيان مستقلا يقول لو كانت الجملة عطف بيان لزم ان يكون كل ما عليها بكونها والاعراب  
نفس المتبوع ولهذا يقول في البودل واما ثانيا فلان الخبز وزوج هو الاضمار عن معنى الجملة  
معبر عنه بل هو لفظ على تيسر ما قيل العطف بالخبز عند وزوج ما عطف واما ثالث فلان هذا البيان

يدل على عدم جواز كون الجملة النعتية للمؤخر ايضا وقد هو لتوضيح الفكرة بالجملة وان لم يجر لتوضيح  
المؤخر كما ونقل عن بعض الاقوال ان خبره راجع الى بعض احوال المتبوع والمفعول جعلت له الثانية  
بجزء النعت من الجملة الاولى لزم ان يدل الثانية على بعض احوال الاول فيلزم ان يكون الاول  
مخلوفا عليها بالثانية فلا يجوز الجملة النعتية كلفه سطره الغاير والغيانية وفكرة الشرطي في هوية المراد  
المفعول من ان المنعوت يجب ان يكون **قوله** ان منقوما مستقلا مخلوفا لغيره والجملة ليست كذلك كما  
يشترطه الواجدان ولكن هذا ايضا لا يخفى عن النظار اذ قد سبق ان ليس المراد بالثاني والاولى  
معاينتها الا اصطلاحية بل المراد كون الجملة شبيهة بالنعت وكذا ولا ما يلحق ان يصور الفرق  
السليم بين الجملتين لتوضيح **قوله** حمله حسب اقتضاها بيت معايرتها انما اعتبارا كالمعقوبات فيمارة  
يغير الجملة بخبره النعت الاول وبارقا عن قوله عطف البيان وهكذا وقد كرر الشيخ في مواضع من  
الاولى على الاعراض الا ان قال اولها من جملة ان قاله في موضع ومن العطف في ذلك قوله كما ما هذا  
بشر ان هذا الاسلك كبرج وفلك ان قوله ان هذا الاسلك كبرج مشابه لقوله ما هذا بشر  
او اصل في ضمنه من لغة اوجه وبيان هو فيها شبيهة بالثانية كيد ووجه هو فيه شبيهة بالصفحة في قال بعد  
فكر وجهي شبيهة بالثانية كيد واما الوجه الثالث الذي سعه شبيهة بالصفحة فهو انما افاد ان يكون  
بشر فقد ثبت له جنس سواء اذ من الخلق ان يخرج من جنس البشر ولا بد من ان يكون له في ذلك  
الامر كذلك كان اثباته ملكا شبيها وتبيننا ذلك لبعض الامور اريد او ظاهرا في ذلك بوجه بسيط  
كيف وحل على المعنى اصطلاحا لم يجر ان يكون جملة عطف بيان الجملة اذ قد ذكر ابن هشام في معنى  
البعب ان ما لا ينعت لا ينطق عليه عطف بيان لان عطف البيان في الجواهر بمنزلة النعت و  
المشتقات وايدوه ينقل عن ابن مالك ومحمد بن السيد فليدفع اليه **قوله** ان يكون المراد  
جملة مستقلة او طائفة من حروف اليمين مستقلة الاول على تقدير ان يكون المراد اسم السورة  
او امر آتيا والسالك ان تقديره بالوقوف من سوره الحروف في العبارة ساجحة لان كون المراد الجملة  
من حروف اليمين مستقلة لا يقال كون جملة مستقلة اذ على كل من التقديرين اما بتقدير الحروف

الخبز او بالعكس فالتقدير على الاول لم يذوق وعلم ان هذه المذوق المذوق مع مقول صفة كذوق ان يذوق  
 الخطا والذوق في اليمين وهو النقط او مصدر كالايجام وعلم ان هذه المذوق المذوق مع المقول على الصل من باب  
 التقييد وهو ان يذوق في شدة الكثرة ان يكون معنى الالحاح ان الية بالنقط من هذا المذوق  
 او اجمل كون المذوق للشيء مقبلا او مستوعبا هذه الكلمة **قوله** وهما وهما وهما او خارج عن المقول  
 متى ان يكون لا ريب في خبره او في ذلك الكتاب او اعترافا او حال او غير ذلك كما هو مذوق في  
 الكثرة في تفسير الفاعل **قوله** وانما لا يسمي في الصل في بيان فلان اهل كذا ولا  
 يعال مستعمل في العادة بقوله لكن العلامة الزمخشري قد صحح هذه العبارة في الاساس **قوله**  
 ما يربى به جزاء الخبز في الكسر مصدر جار في جازفة اي اذ يذوق غير تقدير وهو في بالكسرية فارجح  
 موب كذا في واجازة النكاح من يذوق ويتقطر ونصب على المصدر ان يربى به روى جزاء  
 ان ريبا بطريق الخبز **قوله** فوزانه ووزان لغته الوزان مصدر وقوك وازن الشيخ بالفتح ان سواه  
 في الوزن وقد يطلق على النظر باعتبار كون المصدر يجمع الفاعل او قد يطلق على مرتبة الشيخ  
 اذا كان مساويا بمرتبة ربح في الامور وهو المراد **قوله** ان يذوق ان يذوق  
 لان يذوق ان يذوق خبره مبداء محذوف وانما لم يجمع متبدا محذوف الخبر على تقديره هو المقول  
 المبالغة المطلوبة **قوله** فوزانه ووزان اي ذلك اعترفت عليه الناضل الخشخاش بان الالف عطف  
 حدى للمنتهي على ريب فيه لا شتر كما في التاكيد لان ذلك الكثرة اجاب عنه كجواب حسن بين  
 منه وعدم العطف في قوله شجر الملايكة كلهم يجمعون مع احوالهم والجمعون في التاكيد  
 فليس **قوله** ولكن فكر الشيخ يفي ان كلامه يدل على ان لا ريب فيه بمنزلة التاكيد المعنى القوم  
 الكثر من كان الاتصال ان يكون اه قال في شدة الفوائد الغبائية وفي كون الفضل في  
 البديل من باب الاكثار ونظر لانه ليس للاكثار دليل لانه في كل جملة العربية عن المعطوف في الهم  
 الا ان يقال فذلك الحكم ان يكون الجمل من فاعل مطروحة في الحروف والتواضع الحقيقة بخلاف هذه  
 في منها كالتقريب على كلامه **قوله** وهو المعنى مما لا يخفى في الجمل مما لا يخفى مما لا يخفى

ان يذوق جميع الامور المذكورة لا يذوق في كل الية المذوق المذوق من الية المذوق في الية المذوق  
 منها وحدها والمذوق المذوق في الية المذوق المذوق من الية المذوق المذوق من الية المذوق  
 على ان عدم تحقق كون الكثرة وبالجملة يقع لجميع الجمل سواء كانت ذات جمل ام لا على ان يذوق  
 اذبت اجمالا في الية المذوق المذوق المذوق المذوق المذوق المذوق المذوق المذوق المذوق المذوق  
 ما يدل على جواز جعل الجملة من الجملة بدل الكل من الكل حيث قال في قوله فذوقنا فنحن بالهوى  
 فنحن بالهوى واليه ان كان المقول في ذكر الجملة الثانية وذكر الاول في توطئة له كانت الجملة الثانية  
 بدلا من الاول بدل من الكل وان كان المقول في ذكر الاول وذكر الثانية ليس بها كانت الجملة الثانية  
 عطف بيان للاول وما كذا **قوله** فذوقنا فنحن بالهوى المذوق المذوق المذوق المذوق المذوق  
 في الجمل لا على الية المذوق المذوق المذوق المذوق المذوق المذوق المذوق المذوق المذوق  
 والمذوق المذوق المذوق المذوق المذوق المذوق المذوق المذوق المذوق المذوق المذوق  
 مما لا يخفى من الاعتراف في المصدر المذوق المذوق المذوق المذوق المذوق المذوق المذوق المذوق  
 المذوق المذوق المذوق المذوق المذوق المذوق المذوق المذوق المذوق المذوق المذوق  
 المذوق المذوق المذوق المذوق المذوق المذوق المذوق المذوق المذوق المذوق المذوق  
 ابن هشام في كتاب المعنى قوله عليه يكون بالالتزام دون المطابقة قال الفاضل الخشخاش  
 يمكن ان يذوق بانه يذوق من لا يذوق بين الطلب والارادة فيقول طلب الفعل من الغير  
 ارادة منه فيكون مدلول الامر هو الارادة ومدلول النهي هو الكراهية وفيه يخفى لان مقتضى عطف  
 التوق بين الطلب والارادة كون مدلول النهي الذي هو احوال مع الطلب بلا خلاف في الارادة  
 الكثر او ارادة عدم الفعل واياها ما كان فالكراهية لازمة لمدلول النهي لان لغة الهم لان تعال  
 مرادة ان ذلك يربح على من لا يذوق بين طلب الفعل من الغير وارادة منه لا بين الطلب والارادة  
 مطلقا في اصل كلامه ان من يقول طلب الفعل من الغير ارادة منه يقول طلب الفعل من الغير  
 وارادة منه طلب الفعل من الغير كراهية الفعل منه فاعلى **قوله** والتاكيد بالنون  
 على كماله المعنى فيه يخفى لان هذا شدة المطابق المستخرج او المعنى من هذا الكلام

٢٢٧

ان يكون التأكيد بالنون سببا للدلالة على ان يكون استقادة الكمال فلا يقم من النون والفتح  
من قول المص لا يقم اذ في تصحيح الما والدلالة عليه بالمطابقة مع التأكيد ان يكون التأكيد سببا  
لوصف الدلالة اذ الظان التأكيد المطابقة وبمكونه اذ لا وجه اصل الدلالة اللهم الا ان  
يقال مراد ان ذلك من الكمال بالنون والى هذا المعنى الكمال الباطن لان درج الكمال  
متفاوتة وهما على الكمال الباطن عين وجه كونه اذ في تصحيح اصل الكمال فيقولون  
الظالمين تدبيرهم وقريب من هذا ما يقال ان قد بين الفاضل الخ في وجه الترتيب بان اللفظ  
اذا فتح منه فتدبر اولها غير الموقوف له فاما كونه حقيقة في اوجار مشهورا وان لم يصلح الا  
جود الحقيقة لكن عدم نظر لان القصد يحصل باستعمال اللفظ في المعنى فاذ استعمل اللفظ في الموقوف  
وكانت الترتيب في غاية الوضوح حصلت الواو ايقم وان لم يكن اللفظ حقيقة ولا يجاز مشهورا  
فالاو لا لا يقم على الامر بين الماكورين بل يقال نعم في الموقوف له قصد الى احوال الله تعالى  
الماكورين او يكون الترتيب في غاية الوضوح **قوله** ويكفي ان يقال انه بين على ان الله بالفتح  
يتفق النهي عن هذه بمعنى وانه كما في الجليل وقد لا بهذا الشرط في شرح المعنى فليد  
عليه ما اورد من ان معنى تضمن الامر بالشيء النهي واستمرانه على لان هذا النهي جزئي فكيف  
الامر بغيره ومع استمر السويج ان مقتضاها انما هو دلالة ارجل على اقلها والامر بالشيء  
ليس يقصود بل المقصود دلالة على حال ذلك الاظها والوقوف والفتح واعلم ان محو كون الامر  
بالشيء مستقفا لتكسب النهي عند من هذه لا يكفي في كون التقضي المذكور مطلقا بل هو موقوف  
ايضا على ان مدلول النهي هو الكراهة وهذا **قوله** ورا ان حشرنا في العجيب الا ان حشرنا بغيره  
انه في حكم بول الاحتمال وهذا لا على توجيه المعنى واما على قول من يقول بان الله يتقن النهي  
عن هذه بالمعنى المعنى المتبادر فيقولون بل ان البعض من الكمال لان عدم الاقامة مقاب  
للا رجحان ارادة المتأخرة فاما ومضمومها والذات وان لم يتحقق في الجلال انه اعترضا على المعنى  
فيقول من لفظا فلما يدان المتأخرة بحسب الموقوف لا يتأخر كون التاكيد الكمال بل ان شرطه **قوله** فيقولون

انما اشتطان الآخرة على النول والى الغنينة من الانشاء والالقاء واطراف الشبهة التي لا بد لها  
ان لا كل منها سبب بخلافه الاكل ويصح ذلك لا يبلغ لا يتقن عليه نقصا عن النول اذ في قوله تعالى  
البر صفتي عن قسمة ما ساوكم العلامة في السابق ان اعرابها ان ابن عبد الله انما فعل ان اهل  
بعده ان على ناقه ووبره بجماء لغيباء واستعمل فظة طافوا فلم يجله فانطق الامر به في عمل بعينه  
ثم المستقبل البطيخ ويصعب يقول وهو يخرج فلف بعينه اتم باله ابو حفص عن **قوله** ما من نبي  
الا وبر اغفر له اللهم ان كان جزاء ولا يقبل من اعلى الواو ويخفى اذ قال اغفر له اللهم ان كان  
في ذلك اللهم صدق في التقيا فانه بيده فعل فتح عن راضك فوضعه لقب **قوله** انما اغفر له الله ان كان  
وزووه وسماه وفي بعض الروايات ما رواه مسما التبرج اهر الظاهر والجهف السفل  
والثقية بالفتح اول ما يبد ومن كبر قطعا متوقفة **قوله** انما اغفر له الله ان كان  
ان فيه بحث وهو انه لا يكون ان يكون الواسطة لا اتم علمه اسلم من حيث يقول كقوله وهو الفعل  
المقيد بالمفعول مع قطع النظر عن التفاعل فان قوله اغفر له الله اغفر له الله الغفر بعد اتم التفاعل اغفر  
وسورة الشيطان لا اتم علمه ايض فاعلم **قوله** يسو منكم سورة العذاب يقال سمع حشرنا ان  
اوليه اياه واروة عليه **قوله** في قوله الواو اه بهذا لكن بقي الكلام في وجه تفسير  
الآية الواو يتبرك الواو والثانية باية او ما يمكن ان يقال وجه التفسير انه بعد في سورة  
ابراهيم قوله تعالى **قوله** يا ابراهيم اني انبأته وسلاية لما قيل فماسب العطف على يوم  
العذاب ليدل على انه نوع اتم ويكون فيه القدوة والوالي النعم والحق الذي يشير اليها بقوله تعالى  
فلم يهرم يا ابراهيم ولا كثر كما سابق في سورة البقرة كما لا يخفى وكما ان يقول انه البقرة من  
كلام الله تعالى فلم يقدوا الحق واية ابراهيم من كلام موسى وهو ما حكى انه لما تقدم منها  
فكر النعم جعل فيكون بيانا لسيو من في ابراهيم عطفه ليجعل نوع من تقيو النعم يتناسب  
عونه كما افكر انية الله عليكم فاعلم **قوله** فانه بين عذاب اليوم الكبير في الآية وهو افرس  
جعل لا اهر صكك فلف لليوم بتقدير العابد اي في **قوله** وانه من الكمال ان تقطع انه

CC 1

يشتمل على ما يقع من العطف ينفق ان يراه ويقال مع المتابعة الطية والاقال من العطف موجود  
 في كل الاقوال ايم **قوله** ويسمى العطف لذلك قطعا اما لكونه قاطعا للوهم اولا لان فصل قطع  
 فيكون من شجرة المقول بالمطلق **قوله** ارا في الفصل انهم قال الفاضل العاشق ارا بما جعل  
 جهول من ارض يراه لكن يشتمل على العطف الموقوف وصيغة بذلك ان ارض يرضى العطف مقول  
 متفعلين فاذا ارض يرضى متعديا الى ثلاثة مناعيل ويكون معنى زيد ارض خالفها افا ضل ان  
 زيد جعل فانه اطلاقا واذا ضل ارضه فلهذا لم يذكر واذا ضل كما ترى استعمل ارضه  
 معنى لانه يقال عام على وجه يرضى بهما وبها وبيها ناهج من العشق وغيره **قوله** فان بين الجملتين  
 مناسبة ظاهرهما فيجب ان يكونا قضا ما ذكر سابقا عقيب فذكره الاقاس الستة بقوله  
 اما في الاول والثالث فلقد جعلت المناسبة فان ذلك تخرج بان الجملتين في شبه كمال الانقطاع  
 ليس بينهما مناسبة وما ذكرنا منها توكيد في خلافه في توكيد هناك اما في الاول فلقد جعلت المناسبة  
 واما في الثاني فكذلك في الاول في اشكاله على اطلاق مع المتابعة الثانية لم يرد في الثاني  
 مر او هناك بعد المناسبة عدم الوجود للعطف لتمام اطلاق سواء كان اطلاق خارجيا ام لا  
 قلت اطلاق موجود في الثاني والاول ايم فلا وجب جعلها في الثاني والاول **قوله**  
 لئلا يتوهم ان عطف على قوله ابقى فيه كذا لان في القطع اشكال كون المقطوع جزءا بعد  
 واصل كونه كذا ليدل السابق وبيانه او بدلا منه ففي كل من الفصل والوصل ايم كماله  
 المقصود فلا يتجه لقبيل الفصل بايهام الوصل بخلافه ويمكن ان يقال لام عند الفصل موكول  
 الى العطف والعطف يرفع الاحمال المذكور بانها في السباق وايضا الاستيفان اظهر في الجملة  
 لانها مستقلة بشانها واما عند الوصل فالعبارة باللفظ والعطف على الوصل كالمصنوع الواو  
 فاصح خلاف المقصود في العطف اقرب منه في تركه وهذا اخير الفصل **قوله** لا وجوب كما يقع  
 السكالك لانه بين آية وهم الفاضل المحض نوع السكالك وبين وجه عدم ذلك البيان ان كان كلام  
 الآيات العبرية حاز اعتراف العطف على اجزاء المقيد بدون لزوم اشتراك بين المعطوفين في المقيد  
 كما في

في القيد اسباب لعدم ظهور قرينة على ان المعطوف عليه نفس المقيد اعني قالوا بدون اشتراك في القيد هو  
 الخلو والظهور في قوله تعالى افا حاء اجعلهم لا يستحقون سامة **قوله** يستفاد من قوله وانما جازم في الاستفاد  
 على التولية الضمنية عن الاصلية فلا يدل ما ذكره عليه **قوله** الفصل **قوله** لان لقول الاول ممنوع  
 فان عطف الشرطية اذ قيل اعادة المناسبة واجبة في الكلام الطبيعي فلا يجوز عطف الجملة الثانية  
 على الشرطية لتحقق المتأخرات بينهما مما يجازي حيث لزوم الشكل للشرطية ولزوم عدم السكالك المناسبة ولذا  
 لزوم العطف للمناسبة ولزوم عدم القطع للشرطية وجواز عطف الآية على العمدة وبالعكس تحقيق  
 اصل المناسبة بينهما من حيث ان كلا منهما جملة مقطوعة بها واما ما ورد من المشايخ فلا يدل  
 على صحته لان الاول محمول على تقويم المقيد والشرطية فلا يكون المعطوف شرطيا واما الثاني فلما كان  
 ان يعطف ولا يستفاد من على لا يستحقون مع اعتبار السكالك في تفسيره على خط قوله  
 ان لا يربط ولا يابى سالا في كذا ب مابين وقوله ثم ارضه او اولا لا يربط **قوله** بدل  
 انه على متعلق بقوله لغاير المناسبة فان قلت لا تتربط بهذا الاستدلال فانه انما يشتر  
 بوجوده للجامع بين جملة انه يستحقون بهم وبين جملة قالوا انما معكم واسئل اني منع وجوده للجامع  
 بين جملة انه يستحقون بهم وبين الجملة الشرطية قلت الجملتان من اجزاء الشرطية فالجامع بينهما  
 جامع فيهما فانهم **قوله** فكونه جوابا لسؤال انما اقتضاه الاول في الية في لا يدل الاجاز بوجود  
 القطع في هذه الصورة وهو المنع من شرح المتأخر وانما الخلاف في سبب القطع فمنهم من يقول  
 السبب هو ان الاصلية لا تستلزم طلبها وظهر من جملة كمال الحكم الاتصال وهو انما والاتصال  
 ذاتيا ومنهم من يعللها ارتباطا بان صحتها ان يكون كلاما شاملا في فلامع المعطوف او لا وهم  
 لعطف التلقين ههنا وربما يقال لوجوب بانها او يعنى انه من جملة السؤال وعلى كل وجه وهو متحقق  
 بوصول قوله تعالى وما كان مستغفرا رابراهم لايه الآية فان صدر الآية وهو قوله تعالى ما كان يلين  
 والذين آمنوا ان يستغفروا للمشركين ولو كانوا الاية ولا قرينة من بعد ما تبين لهم انهم كانوا  
 يعترفون لسؤاله فوقع قوله تعالى وما كان مستغفرا الآية جوابا له وبهذا اللهم لان يقال الواو

اشتركت القدران اذا جازا جملتين  
 على التولية ثم لا يستحقون سامة  
 ولا يستحقون سامة

استيناف لا عاطفة فلما اشكال وتقدري بان المعجزة صورة الاستيناف الراهة في حال السؤال  
بان حاله كذا ثم لا والوقوف من السواك المعجزة الالية الكريمة ونظايرها المنقضية من صور الاستيناف  
والوقوف واتجه فان المطلة الاول بيان ما اجعل فيعتبر كمال الاتصال الموجب لفصل وفيه اورد  
فكان كل واحد مما يورد من الية الوقوف من السؤال والوقوف في قوله وكان المقام معناه  
وهل يقع المناسبات من يوم والمقابلة من وجه آخر وفيه ان لية القطع وهي الوجود الثلثة ان ذكرته  
فيما سبق جارية في هذه الصورة فالوجه فيها ايض القطع الالهي لان يقال لم يقدم السؤال في الية الالهية  
لستعدده حضوره في الازمنة وغناء الخواص البيان وهو لم يعتبر الاتصال بين الجاهلين بل بله فقط كما بيان  
آخر لكنه من سبب بالجملة الاول فكان المقام بهذا الاعتبار معناه وصل وفيه ايض نفس لا يخفى ان الالهي  
منه الالهيته وفكر الجواب والهدى اعلم **قوله** اذ في ذلك حال العاصم الخ من تشبيه الشك على كفاية فطانه وادراكه  
ان الكلام السابق معتقدا للسؤال افان في كمال العطفة كماله يعلم عليه اول كلامه لا يكون عدم التيقن  
له بلاوة فلا يصح الاعتبار بالالهي لان كماله في كمال فطانه او يراه وبالجملة في عدم كمال  
العطفة **قوله** اي ما ياك عليه قال في العاصم ما حاكه والسؤال عن حاله بعد العلم بكونه ايضا  
يكون عن سببه امره يستحق **قوله** رطوبة في ذلك حال كونك عليه **قوله** لانها بعد سببه المرتق ان  
سبب بعينه الوقوع لانه سبب سببه **قوله** كما كيد ايض يشمو بذلك بنوا افان في الكلام على ما فتح  
الظن واما افان على ما خلا فيمكن ان يكون السؤال عن سبب خاويل وترك التاكيد بناء على اوجاهة  
ان يكون سبب على التام سدا وقرنا امر متعين لا ينبغي ان يكون العاصم او يشك في **قوله** فالعكيد  
ويؤيد على ان السؤال عن السبب خاص بهذا الية من عاصم على سبب كلامه سابق معتقظ الظن المسبب ودوالا  
فلمت كيد من غير وقوع الشك ورواياتها كما سبق وليس قايده مخوفة فيها حتى يقال لو كان العاصم  
عن السبب المطلق لكان له الاعنى لصورة الذي لا يتصور فيه شك وترويه حتى لو كيد **قوله**  
وهذا الية الوصلين واقواهما نوقش فيه بان كلامه من هذه الاقوال امر يتعلق بالمقام وكلامه  
البلغ في مقامه من الاقوال مثل افان اقتضت المقام الوصل الظن بكونه فاعلم في مقامه

نيل ام 9

حق لم يبلغ الوصلين على الاطلاق والحق ان مراده ان المقام اذا اقتضى مطلق الوصل في التركيب  
البلغ فيه ما فيه من تعليق اللفظ وتلخيص المعنى **قوله** فلو قاله اسما قال سلام بحيث ان يكون تعلقا ولهم  
بلغة يعبر فيها بما يعبره اللفظة الالهية وبمعنى ان يكون بها لانهم كانوا على قيل عالمين باللفظة  
الالهية نعم شيوخ هذه اللفظة انما كان من اسمي بل **قوله** زعم العوازل اه فيه ان الزعم اكثر  
ما يستعمل في الباطل والسفاهة زعم مطية الكذب فلان سبب المقام ولو يدل زعم يعلم لكان  
الحسن **قوله** جمع عاولة بمعنى انه ليس جمع عاؤل لان فاعلا صفة لا يجمع على فاعل على وقدر  
فيه الكلام في شرحه الذي يراه فليكن وما كون عاولة صفة جماعة فيجب على النظر الفلك لا يعدل  
عنه الاضارف التي القول بانها يجوز ان يكون جمع عاولة على ان التاء للمبالغة كما لا يلتفت اليه  
لانه ليس بقياس **قوله** ان او وقع عنه استيناف بشير لان الفصل في كلام المعص اعلمتون  
مسند المصدره بالتاويل المشهور كما في قوله وقد وصل بين الوجود الفزوان ولكن ان نقول مسند  
لا انظر بعده كما يشوب قوله واما الاطاعت المتساقطة على اه والوجه ان مطرد ان في مسند  
**قوله** ان عاولة في ذلك الشيخ اه الاظفر ان يقال ان قوله باعادة صفة من بان كماله على عطف  
قوله قالوا اقترروا شيئا فذلك طمحي فلت الطنجو اجمية وقميص على ما في البردي ان والله تعالى اعلم  
بذكر الصفة وقد يقال المراد بالجمع العلم وهو موضوع لفظات مع جميع المتخصصات فاذا فكر او لا  
كان كان الصفة المذكورة بالاتباع فاذا ذكرت بعده وجدت الاعادة فيحصل الدلالة **قوله** فلت  
جملة اه اذا ثبت لشك حكم اورد عليه الفاضل الخ من ان سوال الخاطبة غيره من احسانه مما لا وجه له اذ هو  
اعلم باليهل بالحكمة على افعال الاقضية في بين ما هو الصواب بتفصيل فن قدت ليس في كلامه ان  
ما يدل على ان السؤال المقدر من جانب الخاطبة حتى مره ما ذكره بل قوله ما ذا احسن بعينه الخ  
هو من ما ذا احسن بل على ان السائل غير الخاطبة فلت قول المتكلم في الكوا صوابك بالخطاب  
يدل على اعتبار السؤال من الخاطبة للمخاطبة فلت قدت روى الفاضل الخ في التاويل  
لو كان في ان كرامة المثال كقوله بل وليس ذلك بتعيين بل ظاهر قوله فان قلت ان كان  
كلامه

السؤال في الاستيفان عن السبب اه بدل عن ان كلامه ليس في خصوص المثال ولهذا لم يعل فان قلت  
ان كان فيما سبق من المثال فيمكن ان تقو السؤال والجواب في مثال يمكن ان يعقد منه السؤال عن  
السبب متى ان يكون الصن زيدا المعنى وحده بقية العقيم اهله ثم انه لم يرد ان يعقد السؤال عن السبب  
واجب في كل مثال كيف وقد سبق منه تجوز تقدير السؤال عن الاتحاق لمقصود الإشارة الى الكلام با  
نسبة لا تقيد واحده فيما يمكن فذلك التقدير واحالة الكلام بالنسبة لا تقيد الا ان المقاييس قلت  
هنا لا يفيد لان قوله والسؤال المقدر فيها لما في الصن نفس فجواز اعتبار السؤال عن السبب  
فعله فان قلت ان كان السؤال في الاستيفان ان لم يكن مخصوصا بالمثال السابق لكنه يتناول  
مقطع غير واعتراه اللام لان يقال لفظ او قول ان راء او هي هو صيق لا فراب عن على  
ومع الاشارة ابطال تقدير السؤال المذكور راء اعلم من زعم ان المقدر هو اعلم ان لم ير او كلف  
بينه ان است في المثال على حقيقة **اللفظ** كما نفس عليه ان راء واما اذا كان على صيغة الكلام  
ولا يخفى ان صداقة الخي طبع قد يكون سببا لاصح المتكلم فلا يرد كما لا يخفى على العطف بقى في كلام  
الشرقيين بان الاول ان قوله نبح يتصور في افس او اراء وان يتجس عليه هل يوفى ذلك ام لا  
كثرتا على معنى فيه بره على حمل مفعول لان الاصل ان قوله است بطريق اللفظ ليس الا اعادة للاص  
في اية الجزر وصيغة الكلام ان اعلم الصن كذا لا يرد ولا يخفى ان الاسباب ان يقدر السؤال والكلام  
مناسب للاصل فلو قيل معنى السؤال المقدر هو تعليم لما في الصن اليه ومع الكلام اعلم انه كلف  
لصداقة العزيمة لم يكن بعيدا بجملة فصلا عن مراد ان ان كان السؤال اذا كان هل صيق **اللفظ**  
استحسن التاكيد في الكلام لكنه جملة من ملاحظات الاسباب المقروءة وقد كرم موجب الاتحاق المفعول عن  
التاكيد كما هو في القسم **الاول** والاول قال عنه فيكون المثال **الاول** مستغنى وهذا هو الال  
على ان يبين راء على تقدير السؤال عن السبب فقله السؤال المقدر لما في الصن او هل هو  
صيق بالاصح ان لن ونشر مرتب تامس وليس كجرح في سبب صدور الاستيفان في تمامي  
ليس يرضى كون الجواب باحد الامرين اعني باعادة اسم تارة واعادة الصفة اخرى في الجواب

استبان

صدور الاستيفان بل يجوز ان يقع جوابه عن السؤال عن السبب او غيره بدون اعادة اسم  
تارة واعادة الصفة او صفة وانما امر بانامل على ما يتوهم من قوله من حيث ما ياتي باعادة وط  
ما بين على الصفة المقدر ويعبر عن بان المقيد لانه اما واما دون منه ومنه **قوله** باللفظ  
والاصح ان المقدر في الاصل يقتضي الروا والمراو ههنا الفتوات فغير باللفظ عن الوقت كما  
يقال ايك طلوع الشمس في وقت ظهورها وانما يتم اعتبار الاصل لان المقدر لا يثنى ولا يجمع  
والاصح ان يجمع وهو الوقت بعد في اللفظ وقد يقع على الصل واصح ان كان جميع الصلابة  
يجمع على الصلابة مثل يعبر ويومان **قوله** كما قيل من يجمع ان الشيخ لا يذو ولا يعل الا على زمان  
السؤال المشتمل على الفعل اذا كان مقدر لا يجوز حذف الفعل في المعانيك كما ابيته ان قلنا  
فانما في الآية قلت ان يقدر من المسمى ان فعل رجال ام رجال فقدر استيفان هو  
الاسم لا الفعل **قوله** لهم الف وليس لهم الا ان المقدر الذي ياتي ان سكن اليه واجبه  
والا ان مقدر الضمير والاصح ان ياتي **قوله** فذوق استيفان ان قيل يجوز ان يكون  
الاستيفان في هذا البيت مذكورا لا محذوف **قوله** انما قال في قوله من السمعين ان ساء  
لم تنكره كما في جها بقوله لهم الف ان والبدليل على انكار المتكلم ذلك لاعتبار نعمت لان استعمال  
الزعم في الكذب **قوله** كقول الجرح او بيان له لان المراد بكلمة لهم الف انهم في القول في مقتضى  
الاضافة في صيغته معنى قوله لهم الف فمعنى قوله كذا **قوله** فلهذا مع هذا الوهم في بالواو  
العاطف على عن صاحب ابن عباد في قوله هذا الواو او الصن من داوت الاصدان  
على حد ووا **قوله** الملاء **قوله** قد توهم بعضهم ان توهم التوزن ووجه كونه ضيقا  
او خبايا مما اعترف نفسه ان يقدر اصل الكلام هكذا واما لو حصل في ما رغب الاربام واما  
للمعترض في تقديره كذا في ليس خذ في نظر بلا فورة راحة اليه **قوله** لان لا تقيد ون  
اضبا في معنى لانت وان لا تقيد وان هذا المشاف يقتض الاموال التي والمصنع على  
تقدير القول ان قائلين لا تقيد او قيل اخذ المشاف في فوق القسم ولا تقيد والجواب

ويقولوا



والمعاني لا يتغير وقيل لا يتغير من مقتضى بل من المشايق فكيف حدثت  
الغنى لا الرغبة فكذا يكون قلوبهم ولا يكون الآفة مما نحن فيه بل يكون من عطف الحروف  
على الحروف لان الالف ما قبلها بالمدح معطوف على خبر ما قبله **لانه** يعني آمنوا لان يؤمنوا  
ارث والحقارة المنيرة تعلم لها والتعارف في التعليل هو الامر والحق دون الخبر  
**لانه** الا عند التوحيد بالانذار فيه كذا لان هذا التوحيد في مشكاة انما يلزم ان يوحى في قوله  
على تعاقب الحروف او لو وصفت حسن العطف بلا توحيد في هذا وكذا قوله لو سئ  
اعرض عن هذا واستقوى لولا ان لا يتبع ان افراد احد الغنيين وفي الآفة في الآفة قوله  
على اختلاف الحروف فكذلك **لانه** فلا يصح عطف عليه اجاب صاحب الكفاية بان لا مانع  
للعطف على جواب السؤال كما لا يكون جوابا اذا ناسب فيكون جوابا وزيادة وكان نعم قالوا  
وان يارب يعقل آمنوا يكن كذا وكذا وبشرهم بما وعدت لهم وقد جاب ايضاً بان  
خطاب يا ايها الذين آمنوا الذي هو من المومنين والتجارة المذكورة عامة ايضاً لكونها  
في شدة من فروع التفسير في شدة نعم فروع الابان المذكور في حوز ان يقع في قولهم مع  
بشرهم بان كانوا عليها فغير **لانه** ليس المعتمد بالعطف اه اراد انه ليس المعتمد بالعطف  
هو الامر من حيث هو امر اي الجملة الالفة في التسمية من خصمها بل الجملة من حيث  
انها وصف ثواب المومنين واره باجلاء في قوله **لانه** المعتمد بالعطف هو كالم وصف اه  
ما اراد بهما في قوله وباجلاء وقوله وبجلاء الامر وانما هو الاجزاء اي الحاصل كما  
بشرهم قول بل بوقد عطف الحاصل من مضمون اه والمعنى المعتمد بالعطف حاصل  
الكلام الموزن هو وصف ثواب المومنين ان المنظورة العطف فك لا خصوصية بل  
الامة حيث ان كذا كذا في طلب لها مشكل واما قول صاحب الكفاية في ذلك ان يقول  
هو معطوف على فانقرا اه فهو من عطف الجملة من حيث خصوصها الا ان بشر  
منقرا عن فاعله معطوف على قوله فانقرا كذلك كما توهم الفاضل في الخ وبعده

بهذا التوجه فيبين ان لا يخبر على كلام الله وان دفع اعتراف الفاضل المخرج واما اعتبار  
عطف العطف على العطف على الوجود الذي ذكره هذا الفاضل الفاضل فهو ما افاد الله في  
ايضا في شرح الكفاية في كذا لا عن لطف لان الالف في القوم بتلك الالف لانها من الجواز  
وغيره في علم من لم تدرب في اساس الكفاية وذكره ان راجع في الكفاية في توجيه آية الكلام الكفاية في  
بشرهم في شرح الكفاية في **لانه** لكن بشرهم اتفاق الجلاء اه قال ابن هشام في معنى  
السبب عطف  
ابن مالك في شرحه باب المفعول من كتاب التسهيل وابن عصفور في شرحه الايضاح  
ونقله عن الاكثريين واجازة الصفار وجماعة مستدلين بقوله الله وبشر الذين آمنوا  
في سورة البقرة وبشر المومنين في سورة الصف قال ابو حيان واجاز سببه جائز  
زيد ومن غير العطف ان علم ان يكون العطف في غير كذا في ثم اورد عدت ابيات مستهددا  
على اجازة فيما لا يحل لها من الاعراب والاعراب عن الكل فنقول الفاضل المخرج ان اتفاق  
الجملة في خبر او ان في عطف الجملة لا يحل لها من الاعراب ما لا نراه في غير نظر الله الا ان  
مراد اذ لا نراه في غير بين المحققين من علماء البيان ولما ما نقله ابو حيان عن سببه  
فقد ذكر ابن هشام بان عطف عليه وانما قال سببه واعلم انه لا يجوز من عبد الله وبشرهم  
الرجلين الصالحين اذ في اول نصبت لانه لا تتشبه الاعراب من اشيته وعلى انه لا يجوز ان  
يخلط من تعلم ولا من تعلم فيعلمها بشرته واحده وقال الصفار ولما من سببه من جهة  
النفث وعلم ان زوال النفث يصح فنقول ابو حيان في كلام الصفار فهو لهم فيه ولا يجزئ فيها ذكره  
الصفار واوله يكون المشي مانعان ويعتقد علم ذكر احدها لانه الذي اقتضاه المقام واعلم ان  
الشيء بما السبب حاز التوفيق بين كلام النفاة وبين كلام اليسانيين في هذه المسئلة بما  
فصل ان اهل هذا الفن يعني اهل البيان في هذه المسئلة بما حصله ان اهل هذا الفن يعني  
اهل البيان متفقون على منعه وفي كلام كثير من النفاة جوازها ولا خلاف بين النوق لانه

٢٢

عند من جوزه كوز لغة ولا يجوز بلاغة - فافهم **قوله** فكلما امر بالشيء بان يورد في معنى هذا الكلام  
 في لفظ كان اما ان يورد في و هو ان يكل امر بالشيء ان يلفظ الكلام على سبيل الحكمة ان كل ايم  
 قوما بهذا بعينه على الابد - قراة من قراة على المدين كوزا ان يشترط الابد ببيان الغيبة كما في  
 صاحب الفتاوى في بحث الابراز وكذا في الترمذ في شرحه **قوله** من القوى المدركة العقل  
 اراو بالقوى المدركة القوى التي يكل بها الادراك سواء كانت مدركة او معينة في الادراك  
**قوله** وهي الحكمة بين بين الحسوس الظاهرة بالحواس وحسوس المدركة على كل ما كان هذا  
 الا صواب هذا الكلام في ان النسبة التي بين الطرفين في المثال المذكور موعود في  
 مدارك بالقوة الواهية عند المشتبه للقوى الباطنة والظرفان حسوس مدارك بالمشترك  
 فكلما يوزان يكون الحكم في المثال المذكور على المشترك فان ملك الحاكم هو النفس لكن يمتنع  
 ارتسام هو الحسوس فيكون هناك قوة ترسم فيها صورة كل ما في الحس المشترك  
 في المثال المذكور انما للشيء في الحكم بالحق والظرفين والوهم التي ربما باعت النسبة في زينة  
 الحكم الحاكم من القوى بين جازا باعتبار كونها التي الحكم ملك فالحضور عند الحكم لا يجب ان يكون  
 بالاجماع في قوة واحدة بل ربما يكتفي الارتسام في الابد مستعدة كما في الحس الظاهر فلا يشترط  
 الحس المشترك بالبدلي المشاكلة على ان الاقرب في الحكم في المثال المذكور وهو الحس المشترك  
 لان القوى الباطنة عند مشتركة كما في المثالين بل ينفك الحس على منها ما ارتسم في الاقرب والوهم  
 ان سلطان تلك القوى فلما تعرف في مداركها بل ربما تسلط على مداركها فكلما في زينة  
 فيها ويحكم عليها بخلاف الكلام **قوله** فان استعمل بواسطة القوة الواهية سميت تخيلية  
 كما هو صواب فان قلت كيف يستعمل النفس في الحس مطلق بواسطة القوة الواهية والقوى  
 الحسوس ليست بمدرك للوهم قلت ما تبهرت عليه انما من ان القوى الباطنة كما هو  
 المتقابلة فلما تفعل **قوله** وان استعمل بواسطة القوى الباطنة التي اصابها  
 استعمل للنفس الناطقة كان النفس الناطقة هو هو موجود في الجنون والقول على مقتضى

فان الحكم على مدارك الادراك يورد في الطرفين النسبة في فكلما في الحكم والادراك في المثالين

فو بعضهم يزعم الاتحاد بينهما كما بين في موقفة **قوله** مثل الاتحاد في الخبر عنه ان التمثيل على خبر عنه  
 ويخبر بكل مستند والمستند اليه بناء على انه في قانون **قوله** وكذا حكمه بان هذا اللون  
 غير هذا الطعم في لفظ ما سبق من ان الحاكم هو الحس المشترك الا ان يريد بما سبق ان الحاكم  
 هو العقل بواسطة المشترك كما اشترت الدمع ماله وما عليه **قوله** فيه نظر لان التقابيل ان  
 يمكن ان يقال مراد ان العلامة ان الابدانية والاكثرية قد يكونان محسوسين وفلكه قد يكون  
 مروضهما محسوسين لا على معنى التماثل بل بالوهم كما في المثالين انما ان العقل يملك  
 بوجه الاحساس بشئ من الامور المحسوسة مثلا ان اكثر من اثنين في ظنهما وهذا بخلاف  
 كون شئ من الامور المحسوسة علة فاعليه شئ فانه لا يدرك بحس الاحساس **قوله** او هو  
 بان يكون بين تصورهما شبهة مما في قال القائل الحس في شئ المعنى ان لما كان العقل بين  
 التماثل والبلية وينسب اليه الامور العجيبة المطابقة للواقع وكان كل واحد من الاتحاد والتماثل  
 والتقابيل سببا في لفظ الاجماع فنسب اليه العقل ولما كان الوهم مما يشبه عليه الامر بما  
 يناسبه وكان شبهة التماثل والتقابيل وشبهة مناسبة لتلك الاسباب المتعقبة في نفسها للاجتماع  
 فنسب اليه بالواهم ولما كان الخيال حكما لتماثل صور الحسوس التي منها تتدرج صور الوهم  
 والمعقولات نسبت اليه بسبب التماثل في فرة الصور اول فالاول هو الخيال والتقابيل  
 في الكلام ان **قوله** اما بسبب التماثل وان كان ما يكون بواسطة امرين مناسب اليه وينتظم  
 بحسب نفس الامر في العقل والادراك **قوله** لو في واحد زينة في احداهما عارض اراو به  
 الصورة والسواه فلما كان الوهم يدعي ان الصورة بياض زيد في شئ يسير لا يزعم عن الحقيقة  
 وكذا السواه حقيقة زيد في شئ يسير **قوله** ويتوهم ان هذه الشك في الوهم والهد بسبب التماثل  
 في الشرايق الدنيا بما فيها الشرايق جبا بالاول والثالث وعلمك بالثاني الاضافة انوار  
 العدل والاحسان **قوله** او يقناه وهو التقابيل بين امرين وهو بين متعاقبين على  
 كل واحد بينهما غاية الخلف في قوله وهو بين متقابل السلب والابتن والتقابل لعدم

كما في قوله في معنى التماثل من الحسوس

بسبب يقارن الصور كلية كانت  
 او جزئية عي أو هو هو لا الخيال  
 والظابط في الجامع ان يلجج اسباب  
 التماثل

والمكنة ووضعه على محل واحد النضاد بين الواهب اعني الصور النوعية للمعاني ومن لم  
يبنت النضاد بينهما اعني الموضوع بدل المحل وبما ذكره ظهر ان المراد بالتعاقب على المحل  
التعاقب باعتبار الكثرة لا باعتبار الصدف وقوله بينهما غابت الخلف تخصيها للتعريف بالنضاد  
الحيثي فمع هذا يكون التعاقب بين السواد والحمر متلاقيا كما من مطلق التعاقب  
مسمى بالتعاقب وقد لا يعتبر هذا التعريف في شمول التعاقب بخلاف السواد والحمر في نفس التعاقب  
مشهورا ويصح التعاقب في الاربع بنى منها بحث وهو ان تعريف النضاد الحقيقي السواد  
عليه غاية الخلف لا يابس العام لان السواد والحمر الخلق او الخلق من جهة  
النضاد وليس بينهما غاية الخلف بل غاية الخلف انما هو بين الخلاوة والحمرارة او لا يخفى  
على منصف ان تعاقب الخلاوة والحمر ليس اشد من تعاقب الخلاوة والحمرارة وقد هو بان  
صدوره اهدا اذ كان حقيقا لا يكون الا واحدا نعم يشوبان مرارة السواد هو التعاقب الحقيقي  
اذ لم يجعل البياض والصفرة متقادين بل عدمهما من قبيل شبه التماثل والعلل هو البياض  
لكن راعى على اعتبار غاية الخلف في الحقيقة ومن لا يتكلم من جواب الاول عن الاعتراض  
على السواد الاول وانما من شبه النضاد لان في كل من النضاد الحمر **قوله** للكتف انما يتوارى  
انما على الكتف من الاجسام دون الاعتراض بهذا الكلام يدل على ان التوارى على المحل  
انما هو في الاعراض وفي نظر ما عرفت من ان المحل اعني الموضوع والحرف بالاعراض هو الكثرة  
لا الاول فتأمل **قوله** وذلك اختلف الصوره لاختلاف اسباب التعاقب وقوله مرتبان  
اجبا على هيئة كقولهم تميز من نسبة اقلن الا فاعله فتولد فكلم من هو لا انفكاك انما  
الاختلاف الصوره القرب وقوله وكلم من صور لا يغيب ان رة الاختلاف فاعله هو الصوره  
واختلاف الصوره تبا وان كان يتقن اختلافها وهو ما كتبه فقد النسبة اليه اصلا  
**قوله** وذا انه لا يمكن جعل صورته في الخيال قبل هذا انما يتم اذ لم يجعل تعاقب الصور  
بعض الصور للتعاقب ولا يخفى ان نفس لا يرب عدة عبارة السواد فان عبارة السواد الخيال

يوان يكون بين تصورهما يتعارف في الخيال **قوله** لقطع باشتد العطف في كونه من الاجسام الخشنة  
وهو عليه الشرف في نزهة النضاد بقوله لانه ذلك الامتداد مطلق فاذا اقتصد بيان الامور  
الواقعة بوجوه الجرم جاز العطف لان المقصود الاصح فاذا اقتصد هو بهذا التعريف فاذا اقتصد بيان  
وقوع تلك الامور في الواقع وجعل بوجوه الجرم قيد انما يعلم كبر العطف لانه ليس جازما بل انه ليس  
بجسما بل انه جامع غير ملتفت اليه كما هو في حق صنف تلك فاعلم هذا يكون حاله ثالثة متعقبة  
لكمال الانقطاع ان ان لا يلتفت لا وجوده بل مع ولم يتفرق له السواد وغيره اللهم الا ان  
يتقن ويقال مرارة لعدم الياس مع المذكورة في الحالة المتعقبة لكان الانقطاع وعدم الجامع المتلقت  
اليه سواد كان بهذا لعدم بانتفاء اصل الجامع او بانتفاء الالتفات فانهم **قوله** وكثر النفس  
والف باو جملته مرارة الاربع حده وهذا نقل بالجمع وبخارفة السواد كبر السواد والشمس ومرارة  
الاربع وسورة الاضلال والرطب السور من الصفح ووجوه الجرم والف باو جملته  
كلما حده فلفظ كل ما به يعل قطع على ان المثال من قبيل عطف الموهوم اما المثال على الوجه المذكور  
الذي اوردته من رده والحرف فليس يتعين كونه من عطف الجمل في الاولين فظهر ان بوجوه الخلف  
يكون المثال من قبيل عطف الموهوم بانظر عبارة السواد **قوله** فوهن اما قبل هذا الكلام وما بعده  
قد بين انما على الخلف ما قبل الكلام وما بعده ثم اورد جملته في كل منها لكن في الخلف الاول لان انما ذكر  
لا ينعى التقدير يجب الاعتناء وهو كاف فانك اذا اردت تعداد الامور الى دقة وانما عليها بالكدورث  
فالظن ان يكون في حق العطف ان يكونها هذه الحوادث ان يجاها البقي بان الجامع ملتفت اليه **قوله**  
والصلى ما اعتقد ان كلامه ان حيث كان في الابدان واما يشوبه فالكلام انما هو من كتابه  
اذ يكون ان يكون الجامع باعتبار الخلف او الخبر او قيد من قوه انما قد منقذ من بوجوه ما مر في رتبة  
وعمره كانت فانه غير صحيح كما عرفت وبوجوه قولهم انما جزم الجرم وحقا لا يزيد بوجوه ولعله  
سواء فانه في مواضع اخرى باشتد عطف قول القائل حق فليس علم قوله ما تمحي صيغا  
مع اتحادها في الخبر **قوله** فظهر الفاضل في قول الواجب ان المراد ان المراد انما يكون

22

الشيء وانما قوله انما في تصور من انما في قوله انما في تصور الذي اعتبر فيه انما في المعنى  
المعارف وهو العلم بغير الفاعل والقول من المذكورين وهذا الفاعل انما يخرج من تفسيره ولا يراه  
على نفي عبارة الحكماء لانه مثل الاكاد في تصور بالاشي وفي خبر عنه وفي قديم من قديمها فاعلم ان  
مراوفا بتصورها لولا في الواجب ان يكون بين تصورهما متصفا على ما فيهما من سابق **قوله**  
عطف لانه قد ورد بهذا الكلام ان فيه كنه لان المعنى بعد ما قل في الاصل في كلام الحكماء على السهول  
وقوع منه قال في قال الجامع بين الشيء على ووجهي وحياتي اما العطف فنحو ان يكون بينهما  
انما في التصور ان ادنا ذكره فلا يتبين اما يفيد بهذا الكلام اصلاح كلام الحكماء على  
بجزان يريد نقل كلامه بعبارة اخرى ما اضر منه فلما بعد ان يريد بالاشي الخلقين والتصور  
المعلوم التصور ويعتقد بذكره موافق الاضيق المعلوم التصور المتناول لكل مقصور سواء  
كان خبر عنه او خبرا او قد قديم من قديمها كنه ولو لم يحل على هذا لم يصح قوله قال الحكماء  
الجامع بين الشيء ان هذا قال حال الذي في شرفه المراد بالاشي الخلقين لانه بعد بيان  
الجامع بين الخلقين بعطف احدهما على الاخرى ولانه قد ورد في الكلام العطف بالاشي في توجيه على  
كلام المؤلف عليه واللام بغير النقل **قوله** ولعمري ان كلامه في غاية السهولة اما في الكلام على  
مذهب البصريين فلا مشايخ في توجيه انما على حاله كونه فاعلم باقتناعهم واما في الكلام على مذهب  
الكوفيين فلان توجيه عبارة صدرت على الحكماء بغيره عنيف لا يتولد به مع الفاعل غنة يوم  
صحت في غاية السهولة عند اربابنا هذا الفن لان ما استيقوه في خبر الامتياز هذا غاية  
توجيه وانما خبر بان الصكالك التركيب هو الذي ولو عند البعض يلقى في العقل **قوله** والفضل  
المناجاة بان يؤيد بانها فعلية لانه في خبره قام وقد عذر والاشي بسباق الكلام ان  
يقول السيد لوف كوزيد قام وعمره كعد وهو **قوله** وهذا من مائة كلمة السير في من بعد  
ان الظان انه لا يتناء بالعكس اعني ما ذكر السير في معنى هذا المذكور **قوله** والذي يشبه  
كلام بعض المحققين راوي ابن الحاجب حيث قل ايضا الفصل واما الموضع الذي لست

يستوي في الامران فان يكون الجملة الاولى ذات واليهي مشتق على جملة اسمية وجملة فعلية  
فيكون الرفع على ما قبل اسمية لان المشتق عن المشتق والاشي مع التاويل بالاسمية فان  
الاسمية في لاجابة فيها لا التاويل بالاسمية لان يقال من على المشي كلمة **قوله** تذييل قبل الاق  
بين التذويب والتبني مع شتر التمايز ان كل واحد منهما يتعلق بالبيان المتقدمة ان ما ذكر  
في خبر التذويب بحيث لو تامل في التمايز في البيان المتقدمة لفرق منها بخلاف الترتيب **قوله** وهو  
جعل الرفع في الرفع في الرفع بالاسمية في كل شيء ودنا به الواو في الموضع الذي يستوي  
اليه سبب وكذا التاويل بالاسمية والاشي التاويل **قوله** عن تكلف متعلق انما بالاسمية في  
او في المتعلق ان قلت قال حاجبه او في خبره قلت قبل من الخبر ليس يرتبط على ضرورة كونه  
الحال هو ما مشتق **قوله** لست بالخال المعنى لكون الخال واما الجملة في قولك البيت والجنس  
فادم فهي حال وبيان وبينان اللازم الفاعل وهو زمان الاثنان مكانها بيان للفاعل  
**قوله** لاطال ان المقصود من الحال المتقدمة بيان ان الفعل صدر من الفاعل او وقع  
عن المفعول محذورا بتلك اللفظة والهيئة والتقدير انما يقيد اذا كان بالصفات المستقرة  
المستقرة لان كون الفعل صادرا او او الفاعل التمايز والصفات اللازمة امر معلوم  
فلما اصبحت السروا مسد وهو عريان تامه ولم يبق سوى العودان وناهم كما انوا  
البيت سربيل بن شيبان من قصيدة مطلقا صغرى عن بني ذهل وقلنا العوج  
افوان عسى الاباح ان يرجعون قوما كالذي كانوا اصغرت عنه ان عيون عن جرمه وروى  
السراي ظهر وانكشف قوامهم ان جازيتهم تشبها بالحال وجم الشبه كونها حكما لصاحبها  
**قوله** يكون نكرة مفعولة بغير بيان في الحال الذي لم يتقدم عليه الحال كما يكون مفعولة يكون  
نكرة مفعولة ووجه الحال انما اعني قوله بسببه وقوله في سباق النبي تخصص لانه في حكم  
الموصوف والمفعول على قية من الواسي ولذا لم يجب تقديم الحال عليه كذا في شرح المعنى وروى  
هذا التوجيه بانها لا يتناء في قوله لست سببه ونا منهم كلهم او ليس سببه في حكم الوعدونة

30

صح به الحق على حال فالحق ان قوله تعالى وما منهم كلمة الا عجزت الا ان يامرهم  
كلهم وقتة سادسهم كلهم اذ لم يكن على حال يخرج النظم عن الاضطرار ولا سلك ان معنى  
الجمع بناسب معنى اللوق وباب الحجاز معقول فيجعل الواو عليه تأكيد للموصوف الخذ لو قيل  
بوزن الواو ابيهم ونحوه لكانت كالتصريح مع والى الية والاعترافية ومنها جئت وهو ان  
المذكور في كتب النحو وجوب تقديم الحال على صاحبها عند تحصيل تنكيرها بناء على انها لو ما دون  
لا نسبت بالصفة في حالة النصب كقولنا لا تزلزلنا اركانكم في حالة الرفع والجر وان لم  
يلتص الا بالبناء وهذا لا تناسب وهذا لا تناسب جاز فيما اذا كان في حال النكبة  
مخصوصة جواز الصفة بعد الصفة فيلزم ان يجب تقديمها عليه ايتم والاقانوق نفع الواو  
رافع الا تناسب حال بالوصف وهذا لم يقدم على غيرها في الآية الا ان الكلام في بناء عدم  
التقديم على كون ذي الحال في حكم الموصوف ولكن ان يفرق بان الا تناسب فيما اذا كان  
في حال نكرة مفعلة اشد لان الحال تبين الهيئة والوصف تبين الذات والمذكور الى  
بيان الذات احول منها لان بيان الهيئة فالحق على الوصف في ارفع واما اذا وصف مرة  
فقد حصل بيان الذات وناسب ان يبين الهيئة بعده فالحق على حال في ارفع يعني ان يقال  
اذا كنى مطلقا فقبض في حال في دفع وجوب تقديم الحال عليه لم يجب ذلك التقديم في معنى  
جاز راكب رجل بل لم يتصور محض تنكير في الحال تحصيله بتقديم الحكم عليه وهذا خلاف ما هو  
به ولا يرد على هذا ما اورد على القول بتخصيص الفاعل في معنى جاز رجل بتقديم الحكم من ان النظم  
على كان بالحكم كان التخصيص حاصل بعد الحكم فالحكم كان على غير المخصص وهذا اطلاقا فليتأمل والاول  
عندي ان يعلل جواز الحال في الآية بلا تقديم ذكها عليه بما اشترت اليه من كون الواو واقفا  
لان تناسب ما اشترت اليه في الآية بلا تقديم ذكها عليه بما اشترت اليه من كون الواو واقفا  
كما هو مذهب صاحب الكشاف سواء اذ لم يثبت واو بهذا المعنى **قوله** ولا نكرة مفعلة في  
حال او اقدم عليه في حال نحو جاز راكب رجل على ما هو المشهور اللهم الا ان يعلل الجازية

الحال عن التبريد الخال بالواو ولا يجوز تقديمها على غيرها رعاية للاصل الواو الذي هو العطف لكن  
نص ابن ابي عمير جوازها عند الجمهور وان منوها القاربة لعلمه الدمامي **قوله** او لا باللفظ  
لذلك الكلام السابن قوله ذلك الكلام ظرف مستوف ومع الكلام او لا باللفظ الثابت لذلك الكلام  
لانها متعلق باللفظ صح تيره وما ذكره الفاضل الخنسي من ان الصحيح ان يقال بالمتقارن وهو اللفظ  
وان كان لا يخلو عن نونها بناء على ان المنصوح من كون هذا الشرط المذكور او لا  
باللفظ كونه او لا بالمتقارن واللفظ انما يربط الكلام السابق لا ينصق به غيره كقوله في الكلام  
عن حصص الفاعل وهذا وجهه في التوجيه احد بان اللفظ مصدر من الفعل المينح للمفعول  
ومعناه الكون ملزوما وتظهر تفسيره التفسير فجا سبق يكون الكلام معقدا او ثابرا ان قوله  
الكلام السابن مرفوع بقوله او لا لانه مصدر واقوال المصدر المرفوع كقوله **قوله** او لا شتمين  
والطلب العلم ولو بالعين اعلم ان كلمة لو وان في امثال هذا الكلام ليست لست لست لست لست  
غيره ولا المتعلق ولا المصدر المتعلق والاشتباه في كل منهما مستقرا في تأكيد الحكم اليه والاشتباه في اللفظ  
يعتقدون انما لست لست **قوله** فان طلاق والطلاق اليه اوجه بهما المراد من شباك الطلاق  
الايه اليمن والشباك الجبلي والظلمات الكيف من طلق المراد ان حافت وزوج هذه  
الجملة المنة سبعة بين اوجه كلام واحدا هو الظاهر من كلامه فوجه هذا ان قوله بهما المراد  
اه كلام مستقل وقيل اوجه المصداق المذكور قلنا ومن يخرق اعنى وانظروا لكون الراية في هذا البيت  
كريمة مكان كريمة اية والعل في قوله رواية اخرى لم اطلع عليه **قوله** يرمى كل من جنبا وشك  
فاسا المعراج لا بالطيب المشيع في هذه النكاح الا عند حوره وكتمه الدنيا احتقا ورجب  
ويرى في النكاح ما يبدل من **قوله** لا تقط حال كونك بعد ما تقطه كثيرا هذا على الله واليه ان  
في قوله الوقع في استنكف والوجه لا في قوله ان يخرق ان ويبطل على واما اذا قرأ ما يخرق على انه  
بدل من فخر من المن اس لا تخمين ولا استنكف فليس مما نحن فيه وفي الآية وجهه اية مذكورة  
في التفسير **قوله** فيمنع قول الواو كما يتبع في المودة انما عدل من عبارة الايضاح

٢٧

حيث قال فوجد ان يكون الفيزيوقا كالحال الموهوبه مؤثره في وجوب الاضيق فيها على الغير  
ليتم كلامه ووجه عدم الولوج على ما ذكرنا من ان ليس الحوزة اصاله الحاق المضاعف الحين  
بالحال الموهوبه في وجوب الاستقاء بالغير على الحاقه بمراد استماع دخول الواو وقد دل سابق  
كلامه على استماع دخول الواو في الحال الموهوبه في الاستدلال او لا على ان الاصل الى ان مطلق  
ان لا يكون مع الواو بقوله على الجز والسفت في بين وجهي الفوه الاصل في الجملة فيبين بقا  
الموهوبه حيث استدلال او لا على ان اصل الى ان مطلق ان لا يكون مع الواو بقوله على الجز  
واما ما اورده عليه ايض من ان هذا قياس في اللغة وقد منه كثير من المحققين في جوابه ان  
ما ذكره النجاشة من قبيل الظاهر لا قياس في معنى فهو مقبول احد قولين في ايضا  
المفصل وغيره من ان استعمالات التعليل المذكورة في امثال هذه الجاهات بيان كليا  
والا فاضل الدليل هو الاستعمال **قوله** اما على ان يكون مشتركا بينهما او يكون حقيقة في  
الجاز مجازا في الاستعمال كجاء في الكلام لا يبعد عن افلاحة مطلوب وهو لالة المضاعف  
على المعقود تنكس الوين الاول بان المضاعف يطلق عليه كما يطلق على السماء والشمس  
على معانيها وبانه وهما لا يضار عن حدث ما من لفظ للمضاعف عن حدث حاق لفظ المضاعف  
فلو لم يكن هو مشتركا بين الحال والاعتقال لزم ان يكون ما هو من امثال المعاهد  
لم يوضع له لفظ فلفظ القبول بالمشرك وتنكس الوين الثاني بان المتبادر منه  
الى وفهم الاستقبال كقوله في قوله وبان المناسب ان يكون لفظ حقيقة للمضاعف كقوله والمعتقل  
قذوب وتنكس الثالث بان وجود الحال في حق ذاب كثير من الحكمي والا انه غير موجود  
والفضل المتقدم كالمعنى **قوله** وهذا نظر لان الحال او جواب النظر ما يحققه الفاعل  
المخني ذوه وجوب تقديره للمضاعف الواقع حاله **قوله** واجبك وجه العيب قال الدرك  
فصكت وجهها ان نبت **قوله** فلما اظا فيهم البيت الاقا فيهم الظنار واهي ظفر  
ويراوه الشوك والقوة وهي المراد بالظنار الاسلح وما كان اسم رجل قال المنقلب

الرواية كليم او يهتم ما ضاع على ان ارهنته بمخز رهنه الا الاصحى فانه رواه وارتهم على انه  
مضاعف وحاصل مع البيت ما حشيت منهم بترتبه وفضلت وجعلت ما كانوا ناهضين وبعثا  
لديهم **قوله** ومثله قوله كالم نوه ووشح الآيه في شوق السبي للسيد عبد الله ان وجوب الاقتصار  
على الفيزيوقا المضاعف المشبه او الملم بلي مصدر البعد واما اذا كان مصدرها فبذلك الواو كقوله  
كالم نوه ووشح وقد تعلمون ان رسول الله اليكم وما ذكره ان راجع الظن **قوله** ومثله ان يكون  
ان كان في الزمان الماضي او انما يفعل بهذا الفعل الماضي المستوجب كانه محقق في الماضي ويعتبر  
بشيء من كالتقال رايه الاسد فاخذ السيف فاخذه في ان قوله فيغير عنه بلفظ المضاعف  
بالنظر الى المثال الذي وقع الكلام فيه لان مطلق حكمية الحال الماضية بهذا الوقت يكون  
التعبير عن الماضي بلفظ اسم الفاعل من قبيل الكتابة كما هو اورد في قوله كالم نوه وكلمهم باسط ذراعيهم  
بالوصيد والذاعلى باسط في المفعول مع انه يشترط في اسم الفاعل كونه مع الحال او  
المستقبل وبالجملة ليس معنى حكمية الحال الماضية ان اللفظ الذي في ذلك الزمان يحل الان  
عامة لفظه كانه قولهم ومع من غير ان على ما زعمه الفاضل المخني في قوله شوق المضاعف  
بل المعقود حكمية المعنى هذا وذكر الاندلسي ان معنى حكمية الحال الماضية ان يند نفسك  
كالتك موجود في ذلك الزمان او يند ذلك الزمان كانه موجود الان كمن ما ذكره ان ك  
ما هو ذوه من كلام صاحب الكش في حيث قال معنى الحكمية الحال ان يند ان ذلك  
الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله كالم نوه فليعلم ان بناء من قبيل وقد سوت الفاضل الثاني  
**قوله** وان شري بشوت التي هي علامة الرفع فيكون اخبارا قالوا ابو البقاء باله اء  
بالتحقيق ووجه ان احداهما انه نهي ايعم وقد في النون الاولى من التثنية تحققت ولم  
يخفي الثانية لانها لو وجد فيها بخلاف متوكة فاصية بالتحريك الساكنة وقد في الساكنة  
اقول بغيره ان الفعل موب مرفوع وفيه وجهان احدهما انه نهي خبره مع النهي كما في قوله كالم  
لا يتعدون الا الله والى هو في موضوع الحال والاعتقاد فاستبين غير متبين هو او قد يكون

2

ان يكون لا يستبعد ضيقا لكون التاكيد الخفية على مذهب يونس فكثير لا تستحق كنهين في  
ايضا ينفقان اشتاء ويوز العطف فظن ان الآية لا يعطى كاستشهاد بل للتمثيل قوله **عنه** والمعنى  
ما تقع حالات كونها اثارة الا ان العامل في الحال ما في الكلام من معنى الفعل **عنه** فلو كان  
عن في الاستقبال كالسبب ومن قد يوجب كلام القوم في هذا المقام بان عامل الحال قد  
يكون هو مقترنا بزمان التظلم فيجب التوحيد هناك عن في الاستقبال وفيما عداه هو والبسبب  
فكاجاه الا التوحيد المستبعد الذي ذكره في **عنه** ناقض واستقبال في الجملة  
في جبهه وهو ان التناقض في الجملة كما هو ثابت بين الحال والاستقبال على زعمه كذلك ثابتة  
بين الماضي والحال فكيف تستبعد التفسير الخالي بعلم المعنى متعلقا بما قبله وما قبله بيان النون فان  
قلت من فات المضارع المصدر بعلم المعنى من جهة ليس الا قلت هذا كما تبين لو كانت صفة  
المضارع حقيقة الاستقبال كما زعم في الحال وقد ذكرنا ان مشتركة بينهما او حقيقة  
في الحال مجازا في الاستقبال كيف ولو ثبت التنازع بين نفس صفة المضارع والحال لا التزموا  
في المضارع الواقع حالاً كما تبين ان الحال كما التزموا في الواقع الواقع حالاً لفظ قد يلى  
الكتاب الحق ما يستعمل في وجه دلالة الحاضر على المقارنة من ان لا تستوافق الازمنة  
ويجوز الاستثناء منقذ لكن الاصل هو ان الاستثناء في المعنى المقارنة للحال ولا سيما  
بعد الاعتبار فانهم **عنه** افا وامن وفي البيت اوله بيان مصعب وبنو ابيه فابن  
احيد عندهم لا اعيد لبيان مصعب وبنو ابيه ان طلب مصعب ابن الزبير واخوته والاقارب  
في ابن احيد اي اصيل واخوهن لما نكح رفا حيد كما كبدوا وانا وامن افا والامير ان  
ملكه من القود والمفعول في البيت محذوف والمعنى مكتوبوا في القتل من دم وبنو ابيه  
من تهمته الرجل عن الشيخ فترجمته ان كعفة ونيرة فخلق وانزوي والاصل في  
ترجمته تهمته بثبت يادرت وانا ابد لو امن السماء الواسع نونا لكونه بين فعلك وفعل  
وانما زوا النون من بين ساير الحروف لانه في الكلمة نونا **عنه** ان كان ثمة ذكر صاحب

العطف

الكشف في قوله ان كان في عشرة الآيات ان كان النون صقنا ان يدعى على الاحداث والحق  
ان يدعى النونات اذا وجد في نكتة وهنالك نكتة بنونية كما بينه الفاضل الخنج ولذا ذكر في شرح  
العقب للسيد وغيره ان كان في الآية ثمانية ايه **عنه** ولا معنى يجعلنا ناقصه وجعل مزيد لانه  
خلاف الاصل فلما يصار اليه الا لضرورة ولا ضرورة في البيت اللهم الا ان يثبت وجوب  
وهذا ان كان النون على الاحداث وقد مر من عدمه **عنه** ان يكون في كلام وقد يعنى  
الكبير فان قلت الكلام في الحال المستقلة على كل سبب والكبير بعد صلوه غير مستقل فكيف اورد  
وهذا قلت الحال بلوغ الكبر والبلوغ على ما يتحقق في معنى **عنه** ولم يستعمل بشر فان قلت  
لم يستعمل عدم مسس البشر اياها فكيف علم من الاحوال المستقلة قلت ليس في اللفظ دلالة  
على عدم التنازع بخلاف قولك زيد ابوك عطفاً وهذا القدر يكفي في عدمه من الاحوال  
المستقلة **عنه** بشرط ان الحاضر المشبه ان يكون مع قد لا كلام مشوباً به عام كقول  
مذهب البحر بين ان قد كما يجب في الحاضر المشبه الواقع حالاً او لم يوجد او اوفيه كذا  
وكذا الحديث واعلم ان وجوب قد في الحاضر المشبه الواقع حالاً او لم يكن بعد الا والا  
فلا كفاء بالغير وهذه من دون الواو اكثر نحو ما تيقن الا كرمي لانه يتاويل الا كرمي  
لان الاغلب في الا ان يدخل على الاسم ولفظ قد لا يدخل عليه وقد سبق في احوالها الخاس  
من ان راجع من الكلام في قوله **عنه** او معذرة كما في قوله كما او جازم كقولهم  
صديقهم اي قد صحت وصانقت وفيه خلاف لسببية فانه لم يجوز حذف قد من الحاضر المشبه  
وهو ان ان صحت لم يقع معناها بل هو صفة موصوف محذوف ان جازم كقولهم صحت  
صديقهم وانه بان الموصوف المذكور او قد يكون حالاً موصوفه وصفه الموصوفه ايضا  
اذا كان يجب تقديمها كما في احوال الموصوف فانه يكون في صورة التسمية مقامة  
لان قد يعرب الحاضر من الحال فيه حيث لان قد ينفيد المقارنة بالباء الا المقارنة بالنون  
والعطف في الحال هو الاصل والاول وقد اشهد في قوله **عنه** قال المقارنة بمنزلة المقارنة

٤٦

فان التوب من الله في حكمه والاطلاق لان على الزمان التوب من الحال وفي بعض نسخ  
شرح اللب لسيدنا لفظ قد توب العام من الزمان فيكون المقابلة بمنزلة المعارضة والظلم  
بعد لا يخفى عن شوب لان الظان المعبر في الحال حقيقة المعارضة لما هو في حكمه ولذا قال  
الفاضل الخبي اذ اقلت جاز زيد ركب كان الموقوف منه كون الركوب ماضيا بالنسبة الى  
المجرى مستمرا عليه فلما يحصل معارضة الحال لعاملها واذا دخلت عليه قد توب من الخبي  
ويقوم المعارضة بينهما وكان ابتداء الركوب كان مستمرا على الخبي لكن قارنه كيف ولو كنى  
المعارضة في الحال لم يجز في معنى قولك جاز زيد ركب الا قصد اصلا لان الموقوف منه على  
تقديم التسليم في كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجرى مستمرا عليه لا كونه بعيدا عنه فليس  
المعارضة من جعله قبل المعامل وفوقه في ذلك بين وجوده وعدمها كما ذهب اليه  
الكوفيون في لو اراد استعمال ولو بعد فعل ما مضى وقت حال بدون قد لا يمكن  
ابتداء المناسبة بان المعارضة في جاز زيد ركب يوجب من قد جعل في الحال قبل المعامل  
وفي جاز زيد ركب من ان لا يخبر فروع في قوة الولاية عليه لكن وقوعه بدون فلو قد  
كثرة الظلم في حاشية الاستقامة في حاشية قوله ان العلماء اهدت في مراد بيت  
من قصده بوجه في حاشية بعد او مطلق بنى من التوبان ليس يفسر شرح غيره ان  
الشوب الى الصريح اذ بان في الخبر التوبان جميعا غاب واشرى الاخير المستقيم و  
التجسير الاخبار والشوب جميعا في خبر التوبان وهو اجمع والصريح الشق والمراه التوبان  
وهذا من على عادات التوب من التوبان غاب وفي المشاش من غاب اليقين الصريح  
فامر به ان الصريح هو الصريح حال كون في كل مما انفرد لا استيلاء في ذلك الوقت على ما  
انه خبره غير صفي بالتصديق ولكن ان يقال الصلوة استقرها انكار على صديق  
الهمزة والاضمة بقية في الاضمة عند من اللبس والاول الظاهر والمراد بالان  
الشع ما اشير اليه في قوله في نسخ آيات في عيون وملائمة بين ابي العبد والعفا

والطوفان والبوله والقمل والصفاء والدم واللمعة ومن الغلاب اموالهم الى  
الحجارة بدعاء موسى وم ربنا اطمس على اموالهم والتجرب في بواويلهم واما الايمان والاذيان  
وهي العلق والصفصان في مرارهم قالوا لم يثبت با موسى عم الامور والاشياء  
من قبيل الجدب في الخارج وبهذا الذم في اعتراف الكشاف في الآية من بقية بان آيات الهدى  
عشر في حصر الولاية عليها فيه نظرا في قد سبق ان المعبر الولاية المطابقة والتميز قبل  
المنق من المضارح لا يدل على حصول وكيفية ما يمكن فيه في قوله ان الاستمرار الفعلي الصعب  
بيان سر استقاء العكس اعني قصد استواء في الاثبات والاشياء في الشق بالاشياء في جملة  
**قوله** وكان منق الشق اثباتا منق ما زال وانك وكيفية لا فها وان الاضطرار الولاية  
على الاثبات منق وجد وتحقق ولهذا كان ما زال وكيفية اثباتا واثباتا في الجملة والمبتدئ  
من كلام الفاضل الخبي ان كون زال بمنزلة الاثبات بعد وجوده والشق عليه عما انه قد توفى  
على الحاشية الذي ذكره ذلك الفاضل باذ لا يتبعه على عدمه والاطلاق لانه اذا قلت في جواب  
ما زال زيد غيبا لانه اعلم من يدعي ووام الشق على الاثبات منق ما زال وقد عرفت ما فيه  
من ان المطلوب في حال معارضة حصول مضمون ما حصل مضمون العامل ولو كان في الاستقبال  
لا بزمان التكلم والمازم من التمرار المذكور وهو المعارضة بزمان التكلم فابن هذا من ذلك  
**قوله** فيمن رفع عوده وقوله على الابد الرفع رواية سيويه وقد اخص عليه الشيخ عبد القاهر  
البيه فاعترف الفاضل الترمذي على ذلك بان روايه الرفع ليست يثبت وانه مخالف  
النحو يجوز عن التبعول وفي شرحه للمصنف وقد يروى عوده على يديه بنصب التام الذي  
هو صدر الجملة الحاشية يتنما من اول الامر على انه حال وهو في التحقيق من نصب اليد والقطع  
بان الحال هي الجملة ويكونان يكون نصب عوده على الظاهر ان رجع في عوده على بدنه ان ذهب  
في الآية الذي جاء منه وان يكون على المعصية فان رجع قد يجي مستمرا كما في قوله فان جعل  
الاعمال طيفة منهم وذكر ابن الانباري في الاسرار ان عوده من المصاحف التي اتممت معام

249



القول كقولهم ارسلوا اهل مكة وفضلته بعدك وطاعتك **قوله** حذروا ولا تفرقا على عدم التثنية او واذا  
 اتفقوا على ذلك كانت مخالفة على المرفوعة من هذه الحجة مع ظهور الاستيفان في الاستحباب  
 باستقلالها بالثابتة وهما في هوان الاستقلال على اولوية دخول الواو على الجملتين الواو  
 من تركها اما بطلانها من عدم الاستقلال على عدم ظهور الاستيفان او بطلانها بسبب الاول  
 على المعارضة فكيف يستدل به على اولوية دخول الواو مع وجود معارضة واما الاستيفان  
 ظهور الاستيفان في الاستحباب لظهورها في الفعلية كقولهم لا تفرقوا بيننا وبينكم في  
 اللام الا ان يثبت اللزوم في الفعلية لا يشترط الابدان وهو الاستقلال بالثابتة اللام  
 الا ان يثبت انه في الاستحباب الظاهر من في الفعلية وكسبيل الابدان في الابدان على المعارضة  
 المنقولة وكذا المانع مشتقا او مشتقا بالواو او لا يتحقق ظهور الاستيفان في مع وجوده حيث  
 على لغتها على الوردية كما **قوله** ان وانتم من اهل المعرفة وانتم تعلموا ما بيننا و  
 الاول على تنزيل المتكلمين منزلة اللازم وانما على حذف المفعول وتوابعه ذهب مرتب  
 في المعنى على قوله وان قولنا اول وفي خلاف ابن مالك ففقدنا الاكشاف بالغير اقبس  
 من الاكشاف بالواو بشرها باكثر والنفث ورووه في كلام رب الوفا كثيرا ايسرطا  
 لبعض عدو والله يعلم لا معقب حكيم في انظم قوله حال عيبك وموهبا لا تقرأ وكل  
 عن سبب الاستيفان عن الواو بينه وبينها اذا كان نحو بيع التمر منون بدرهم ان منه  
**قوله** قوله في يوفى في صلة الفاعل والمراجه من الاول في صلة الفاعل ان يجعل قيد من  
 قيوده ما به في الاثبات وعدم جعله اثباتا مستقلا والمراجه بالاشتياق للفعل الذي  
 ذكره **قوله** قرب في المعنى من قولك وجره حافية اها يريد ان يكون الجملة في البيت  
 لا يظن ان اوله بالموافقة على في المعنى مدارك من انظر وسوف في التعديع هذا في التثنية  
 الذي في الاستحباب انما يتجسس اليه افعال الوجودان بجميع الاحصاء والشيء مستعد بالمتنوع  
 واحد مما بعده قوله المعنى اما اذا جعل من افعال التعليل والمعنى وجره متصفا

مبعضون بجملة فخلا وقد يجوز ان يكون الجرود والمكرم فاعلا على حقوق اللان بيان حال الفاعل  
 وهو قد جعل في النوا على ما على ذي كمال او نحو ما في **قوله** واذن يلو مناهه كذا اعتراف على  
 المعنى مما ان رايه الفاعل على كونه والاذن لعل ان الشرح ما يلقوله وقال في موضع  
 آقوا لك اذ اذنت ان يلو مناهه ان الامرا والولوية بالعكس الذي يلو من مجوز كلام الشرح ان يلو  
 قوله بغيره في المعنى على التثنية سببه التثنية **قوله** حذف الواو اس والكلل كما يد  
 سياق كلام الكش في الآية المذكورة وكلام الشرح ايغ اورد كلام الكش في قوله  
 على ان يجوز بجملة الاستحباب من واو الحال يجوز من التاويل والتثنية بالموافقة والاذن يبين  
 فكما يكون جازية زيد هو فارس حيثما **قوله** اذا انكرت ببلده او على حذف المضاف في الكفا  
 ان اهل بلده او على الكفا والجازي وانكر وانكر ببلد الدين واستكر كلمة يعنى واهل بلده نكرت  
 اهل نكرت او نكرت اذا استكرت والباري يكون الماء طاهر هو في وجهه بزاه والباري في  
 في البارز وكذا البارز وبيزان وان امراء السرى اليك ولو في موضع الكفا قوله  
 ورووه وموماه والامرء السرى اهل لا في بعضه كما قال السرى بنهم واهل غيره  
 بقدر ولا يتعدى والسرى به كما يقال اخذت بالخطام والموماه واحدة الموماه وهي  
 المتازقة في ابن السراج الموماه على موموه على ففعله وهو مضاف في كذا الواو الفاعل كما  
 وانفعا ما قبلها ونكرت الا فاضل في فرائح السقطان تسمية الفارقة بالموافقة بناء على  
 انه لما فيه من المحا وفي وانما لك يومس بعض سالكا لا البعض ولا يتعدى على رفع صوت  
 فذرا عن حقوق السلك بهم والبيد او المعازاة من باه بسيد اس ملك وتسمية بالمعازاة  
 من تسمية العظمتان ما هلا والديع سكيما واسلمن القاع الصنفين وهن المستوك  
 من الارض لاثبات فيها وجه السمان والسمن بخصاه وجه السمان كلف وعلقان  
**قوله** فاعلم ان يلو مناهه يفتح افعال الفراه في الخلال على الكفوس دون الكفر والنفث  
 واما فاعلم اعتراف عن الفراه الواقع صلة للموهول كما هو المشهور فلما تأمل وكفى

ان كثر على كثر سبق اه لا يخفى عليك ان هذا ليس بتوجيه لكلام الشيخ فان لم يتبين من هذا وجه  
اختيار الاشارة في اي علم الخوض بل هو بيان للمقام بوجه لا يرد عليه **قوله** فقلت عسى ان تبياني  
اه كما في طب مرة عدله على اغتناء بن بنه بحال تعدد احواله وحواله وحواله ولا يقال  
حواله بل كماله كذا في الكلام **قوله** يراد بالقطعة والتقطيع والتقسيم والتقسيم هو  
على صاحب **قوله** قال بعضهم هو الالف لغة عن الفاصل الرشح **قوله** نصف الزمان ايام غامرة  
تمامه ورفيعه بالعب لا يدور البيت لسبب ابن علس نصف غواص طال ملكه في الماء وقد  
اشهره ابن السكيت في كتابه المسمى باطلاق المنطق والتمارين والى سبب على ان نصف  
من قولك نصف الشئ ان يلفظ نصف فاعلى نصف غير مستوفى عايد الى الغايه وهو على هذا  
فلا يكون في البيت شأنا بعد حذف واو الحال او الجملة الحالية مشتركة على غير حال وهو  
كافي في الربط وتديرون بالرفع من نصف الشئ جمع النصف فاجملة الحالية في حاله عن الجز  
فيختار اما لا تقدر الواو والى تقدير غير يعود الى الزمان من عايدة فيه فليس شأنا بعد حذف  
حذف الواو الحالية عايدة التقدير اليه كما يشوبه كلام الفاضل المحض في شرحه المختار في رفع  
الرفع تقدير الواو ويكون وارده على الاصل **الثاني الحار والاقطار** **قوله** في الجواز شبه على  
ان يناسب التقديم في الكلام واروثة بان خطاب كونه حقا معا بل لا **قوله** ما لا يجاز  
وان خطاب لم يتوقف على مساوية مع انما نسبة اليه لانه لا فقه في كلام الاوس لا في الفقه  
عن ابي بلع مساوية لا يكون فيه ثلثة بعدد كما في شرح الشريف المختار وقد بحث  
لان عدم الاعتداء انما يكون اذا كان قصد البليغ التوجيه عن الكس وليس بمقتضى جواز  
ان يكون في المقام متشبهات وقصودها لا يراعى فيها بغير البليغ من صحتها ان يراعى  
ويشبه بها مع كون لفظها مستطابقتين ويؤيد ما بين رايه من جواز كون الواو  
بالنسبة الى مقم المقام مساويا لمقارن الاوس كما مع برهانه اللهم الا ان يقال مراد  
انه ليس بليغا من حيث انه مساو مقارنهم ان قلت هكذا في الجواز والاطنا با وليس

بلا يخفى

بلا يخفى كونه مستقلا من حيث انه اقل من متعارف الاوس بل من حيث الخالفة على خواص قلت كونه اقل  
من متعارفهم يشوبه بوجوه خواص بخلاف المساوية **قوله** الى كلام ازيد منه يشترط انه  
لا يقدر في كونه الكلام موجب الكثرة زايده على كلامه ان كذا الكلام في كونه التقص وقد جعلان من  
فهي الشئ ايره من الصبف والعسل اصح من الخي **قوله** ولا عن وفهارة كذا ما جمع واحده في الصحيح  
التي خلاف البيان وتنتج في منقطة وعري ايضا **قوله** في الخي اعي من ناعلى  
والف والذات الصغرى رطله وامرأة فته **قوله** عن حكم النيق صوت الراعي غنمه وقد نطق  
الراعي بعينه بالكر نغمة ونفاقا **قوله** صاحبها وزجرها وعلى ابن كيسان نطق الغراب ايضا  
يقين بغيره **قوله** من عبارة المتعارف اس من عبارة الكلام المتعارف وحكمة اذ الافاضة  
ببلا **قوله** والاطناب اذ واه بالكثر منها الاطناب على اصطلاح السكاكيع المساوية كما سيج ونز  
التفسير لليل في اللهم ان يقال هذا اصطلاح **قوله** ان لا يكون عبارة المتعارف الاكثر منه  
لم يقل ان الاكثرة اقل من عبارة المتعارف مع انه مذکور فيها سبق لا يذرك لا معنى الاضمار  
فلا وجه للقول بوجوه الاضمار اليه واما حديث السيق فليس لان هذا المعنى اليم قد سبق ضمنا  
وبلغة الكلام في قوله واذن ان يكون المقام خليقا باسطا مما ذكرنا فم **قوله** وليس المراد روع على  
الظني والروا اذ لا معنى لان يقال صرح كون هذا الكلام موجب ان المقام خليقا باسط  
من متعارف الاوس الا ان يلاحظ ان هذا الكلام على متعارفهم فيقول بعد هذا التعلق  
لا ما ذكره الشارح واما ما ذكره في وجه الروم من لزوم الطوارق فائدة لان هذا هو المعنى الاول  
بلينه فلا وجه له اذ استشكل ما كان مساويا لمقارن الاوس لا يكون المقام خليقا بل هو من هذا المتعارف كذا في الجواز بالنسبة  
كان هذا الوجه الذي ذكره صاحبنا في ذلك يكون بليغا قلت تعقظ اللفظ البسط لكن عدل عنه المقام خليقا باسطا **قوله** في الجواز  
لوزن كالتشبه على قصور العبارة عن وصف الفراض الشبها والماس المشب **قوله** فليعلم ان الايجاز  
والاقتضا **قوله** ان هذا من جملة ما ذكره القزويني وغيره من انه لا فرق بين بين الايجاز  
والاقتضا وهذا السكاكيع في معنى الايجاز مارة والاقتضا الذي وقوله فيما سياتي في الجواز

لكنه ايجاز بالنسبة  
الما يتوقف المقام فان قلت اذا كان  
المقام خليقا باسطا **قوله** في الجواز

الايجاز المحقق ان بيان ما قاله ابن ابي عمير في قوله **قوله** حذف حرف النداء وباء الاضافه  
 فاعلم ان بنو بانيان حذف كل منهما بعد كونه اقل من العبارة المتعارفة وقد سبق من العبارة  
 ان ان الباء محذوفة من عبارة المتعارف فاما ان يكون الاوسا عبارة ان او براوان  
 ووجه الاقبح حذف جميع الاسمين لاكل منهما بالاستقلال **قوله** اذا قال الخمس نحو صورنا  
 لا يبعد الله العيب والعار ان العيب الشبه والهدوء او الجينس الجينس الذي له حكمه اركان  
 قدام وصفه وبينه وبين وصفه لا يبعد الله التشر للذهب والاختلاف **قوله**  
 قال اهل الجيش بعضهم بعضهم بهذا المعنى فاغروه **قوله** والنية بين اللفظين ايضا  
 محرم من وجه قد بينه الفاضل الخنجر ماوة الاجماع وماهية افتراق الالف ان اعتبار المسانبة  
 الخفيف في الظهور في كونهما جازي في الالف المعقود وانما اعتبرها ليعين  
 الوقت في صورته بلاء **قوله** الكلام **قوله** ووجه ان المراد بعد تيسر حقيقة انه لو قس عليه  
 بان قوله ان كانا فلما كانا شبيها لا يثبت الكلام فيهما بل على انه يستدل على  
 مدعاه بمطلق النسبة ولا يشك ان مطلق النسبة لا يتفق ذلك كما ذكره **قوله** ان الحارث  
 بن حذيفة استر الجمل في كبر الحاء المحمكة وتشديد اللام وكسرها والزاوية المعقولة  
**قوله** فيه نظر لان قد اشترها قبل هذا النظر ليدفع الاعتقاد المذكور لان غاية ما فهم  
 عند ان يكون العيش في ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن  
 العيش العفراء فيكونا معناه العيش الناعم خيرا من العيش الشاق وليس هذا مقصود  
 ان يكون مقصود ان العيش الناعم وان كان مع روية الجمل والحاجة فيه عنده من  
 العيش الشاق ولو كان مع قسمة العلم والعقل والافاضة ان عبارة قاهرة عن اواد  
 هذا المعنى فتأمل **قوله** وبنيه على ذلك لفظا القليل انه يشوب الوفاق بان النوك شق  
 ضخم يلحق بالظلال وتقلب حال الملتج اليه وهذا **قوله** نحو قول عدى بن ابرش في  
 الاصل كنت صمرا في شوا الواس خالف ساير لونه والابرهش اسم رجل كان به برهش

وقد يعترض ايضا بان لو سلم ان العيش  
 الناعم في الوفاق انما هو عيش الحق كمن لا يظن  
 ان العيش المطلق فيه كناية عن العيش الناعم  
 والمقصود في البيت هذا وايضا لا يتم ان  
 من عاش كذا كناية عن عاشرة ظلال  
 العقل في الوفاق بل عيش اكثر الجمال بالكذب  
 والتعب فكيف يكون في الوفاق كناية عن  
 عاشرة في ظلال العقل منه ركة الله

فكنا

فكنا **قوله** يذكر عددا من الزباة بخدمة الابرهش الزباة اسم ملكة مجذبة اسم ملك كان  
 قد قتل اباها وقيل زوجها واستولى على ملكه وبعد رجوعه لم يزل في اباها على ملكه المعقول  
 فارسلت المجذبة اذ رعبت فيك واروت ان يتزوجني فيضم ملكي اليه ملكي فيضمه  
 وش وراهم المراج من ثناء وهي لو ينفذ بغيره من شطط الخوات فاجمعوا على ان  
 المظلم ان يسير اليها والفتيم قيم بن سعد وقال المصلح ان يكتب اليها وتطلبها  
 في الفوسا ريبها واستخفى على ملكه عمرو بن عدس فلما قرب قال لفتيم: الراعي  
 قال ابنة خلفت الراعي بهذا المعنى اوله عبد الفتيا والفتح على ذباة فامرته به فاقعد على  
 قطع وجهه بطلت من قزب وشده عضداه بالاديم كما يفعل الغضاة ونه ففطعت  
 رايشاه فلما ضعفت يداها من سيلان الدم سقطت ففطعت لعين الدم خارج البطون  
 فالت لا تصعبوا لوم ملك فتال جذية لا حوا وما فيه اهل هذا الضاحية العفوة  
 فيا من اقصه من نزلها طول **قوله** كذا وبنا نزلهم بعينهم ان الرواية كذا باينها تطويل **قوله**  
 ولا كابد في الجمع بينهما في نظر لان هذا من عطف احد المتراوئين على الثاني فمادة تغير  
 المعنى في الاذهان كما لا يكد فلما جئنا انه مناسب للمقام فلانم اخذ له بالبطانة **قوله**  
 الملية من الشجة وهي الوقة سمية الملية بشعوب لانها لوق وهي موفة  
 لا بد فلكم الالف واللام **قوله** من شقها الا هلاك فان قلت الا هلاك لا يتصور  
 على تقدير عدم الموت فلما منع قوله من شقها الا هلاك قلت لا يلزم من استثناء  
 الا هلاك عن شقها بالفعال ان لا يكون **قوله** وهذا بعينه معنى الشجاعة لا يخفى انما يثار  
 النفس اعم من الشجاعة لان من كسار هلاكه في رضى مجبوه لا بد شي عاقلة بل من بيثت  
 جنة بالذليل العاطف قد خسر هلاكه جينا ووجها ولو سلم الاخذ فندوا التاير واذا كان  
 العايل يفتخر كلام ابن طيب بالكلية واما اذا كان مقصود التاير عن رتبة الحشا المفسد  
 فلما افغاة ما نزل من كلام الشارح كونه من التطويل **قوله** قال علم اليوم يستمن قهرا

قوله

عرض

مطلقا من احواله ومنه لم يظن خواتم الدرهم فالمشتمل ودارها بالقبس كانا مرجع وشتم  
 في نوايسر معظم وقد شتم المطالع في شتمه الذي جاءه والرقم جانب الواو والمراجع  
 مرجع من رجوع اجماعا والوشم من وشم اليد اذا غر بياضها في ذره عليه النوار وهو  
 الشب والمعصم موضع السوار من اليد ونوايسر المعصم عود الواو اذ ناسرة وقوله  
 علم اليوم اما ان يجعل نوايسر المعصم اي اعلم على متعلقا بهذين اليدين او يجعل نوايسر  
 بان يقال اعلم بفتح الحصل وقوله عن شتمه يشبهه يقال رجل عن القلب اس جابله **قوله** فغناه  
 اذ قوله لا يقضه برهان يبرهان قوله بافواههم تساوية اصل المعنى لا للتاكيد وهو ظاهر **قوله**  
 قد مرنا لانا الاصل والمعنى علم قبلي او ان يذكر وجه تقديره في الغبط الاجامه السابق  
 قوله والاقرب ان يقال ان كان التقدير لسان فائدة العدول عن اسلوب قوله باب الازياز  
 الاضباب والمساو اما التقدير فيما نحن فيه فتخرج في التقديم في الغبط **قوله** ولا يفيج الكرتي  
 الا بالحقاق به السج ان احاط به ووصف المكر بالسي اجاز ان بعض المكر ليس شيئا في قوله  
 كذا وكذا وكذا لان مكر الله عز وجل في كل شيء **قوله** عكس واسع المشهور ان  
 الممكن لا يعلل في الغراف ولا في غير ما فانظر في متعلقه بالجزء اعني واسع عما تضمنه مع اليد  
 وهو واسع على الغراف بناء على التوسع فيها جاز عليه ان يتعلق بالمتشابه **قوله**  
 اعتبار ذلك امر كلي فان قلت لو سلم ذلك في الالة فلان في الالة اذ الشتر لا يفتقر الى اجزاء  
 الالة فان كان مذكورا فان لم يفتقر الى اجزاء فيجب تقديره اذ لولاها لاضل اهل المعنى  
 فتقديره ليس لامر نحوون لعظم بل تاء وفيه اصل المراء وقلت مع اجزاء بينهم من المعراج الاول  
 بلا احتياج الى تقديره بآدية المراء **قوله** لا قصاعن اصل المراء في هذا المنع من جعل  
 السواك المذكور معارفه كما هو النظم من تقديره ان رجح واما ما جعل منشا وسندا فلما جرد  
**قوله** حتى لو فكر لكان نطقه بالاحسن ان يقول فتولان الزايد متعلقين **قوله** رجحان قوله  
 ولكن في القصاص صورة الاحسن ان يقول ان رجحان في القصاص صورة كما لا يخفى **قوله**



**قوله** والمعبر اخذ في المصلحة وهذا لم يعتبره والالف في القصاص والياء في جمع ان انما موجودا  
 في الكتاب **قوله** والنفس على الخط يعارضه كون سلوك طريق البرهان فتا من البهامة **قوله**  
 او النوعية هيئية النوعية غير حيشية المعظم وان كانت الحيوة العظيمة نوعان ولذا ذكرهما  
**قوله** فان قيل في هذا التكرار هو الجوع على الصدر واجب عند بيان المعبر في مطلق روي الجوع على  
 الصدر او فيما هو من الحى شاملا ما يكون في الكلام الذي يكون مائة الوسط اكثر من الجوع  
 والصدر كما يشهد به السنتع وهذا ليس في الالهي الا كلمة واحدة قلنا حسنة ليس من جهة التكرار  
 بل من جهة روي الجوع على الصدر في حيث لان المرجو فيه سب التكرار اذا كانت معارضة بالجنس سب  
 روي الجوع على الصدر فيكون طاهل المعنى حسن روي الجوع على الصدر من جهة روي الجوع على الصدر ولا يخفى  
 ركائمه واجيب بان المراء بالاول المعنى الاضطرار اصطلاحا وبانك العفوي **قوله** ورجح ايضا  
 بما فيه من النواير معارضة بان قوله ايضه مشتق على نوع غراب حيث جعل الشئ قابلا للثقة بحسب الط  
 كالمسيرة اليه الشارح **قوله** وبسلامة على توالي الاسباب الحقيقة ان يجمع هو فان ثابتهما  
 ساكن خرقه وقلي في موضع واحد وهو لام القبلي الاول والالف الثاني **قوله** فيه نظر لان تقديم  
 الخبره قد سبق متاعه او ان احوال المسند جواب هذا النظر بان كل شئ من صيغته على التنوع  
 اوجب نوع تفضي صحبه ان يقع مبتداء فغيره تقديم ما حقه التاثير المفيد للتخصيص بخلاف قوله  
 في الوار رجل ان كل شئ من ايضا على التنوع اعادة الاضطرار **قوله** وتبين ان الصفة  
 اذا كانت جملة اذ قابله الفاضل الرضخ والحذف في خبرها ذكره بقوله ما لك عنك غير سهم وجرح  
 وخبر كبداء تقديره وترى يلقى كان من ارى البشرى ان يلقى رجلي والكبداء قوسى عباد  
 مريض الكف وقوله ترى صفة كبداء **قوله** نسبت الفذ الى بني بن زيد طالما علمت لهم فزيد نسبت  
 من التثنية بتقدير الالفه مما جعل مفعوله الاول هي المستطاب قيم مقام قاعله واخواله مفعوله  
 الثاني بن زيد بدل من اخواله او عطوف بيان له او صفة له بن زيد يحكى بالضم عن بن زيد

لم يثبت المدعى بهذا واعترض عليه  
 ايضه بان الضمير في حيث راجع  
 الى روي الجوع على الصدر

على التفسير وان حمل على



في قوله الحال بغير حال فلا يتغير حاله في الواقع الثلث ولهم خبران في موضع الموقول  
 فادري مفعول ثالث نسبت وقوله ظلموا مفعول له والمعامل فيه مع قوله لهم خبران لا يكون لاجل  
 ظلم وعليا مستعمل بظلم او بتقدير على نفسه مع الجود ويجوز ان يكون ظلم مفعولا ثانيا نسبتا  
 مع ظلمين وما بعده كما تفسره **قوله** كما مر في باب الانشاء اراء به قوله وهذا الاربع يجوز  
 تقدير الشرط بعدها ويجوز ان يجره بقرينة **قوله** كما اذا قال المتكلم يا ايها الذين آمنوا فموتوا  
 كما هي حاله مشفرة بغير اسين وعدم القوة وقيل هو بتقديم الجمع على الاء الملهمة بمعنى الوفاء  
 يقال حج بالنسبة وهو لغة هندية وبحجة تبيحها فتخرج ان قوله فتتوجه وعلى كلا الوجهين ينبغي  
 ان يجمع اذا جمع المانع كما قوله لك مع اذ ابلغ بين السدس **قوله** ومنه قوله لك صحه اذ ا  
 جاء وما وفتى ابو ايها فضلا عما قبل لان بعض النسخة يجوز كون فتوح ابو ايها جوازا لانه  
 والواو زاوية للمؤكد المصروف كما نظيره **قوله** يا ايها الذين آمنوا فموتوا في المثال الاول ليس  
 ايا في الازيد و في الثالث والرابع باريد ويا غلامى و في الخامس بعينين بدل قوله لك  
 المنة في قوله لك فقب عليهم وبكى سوطا عذاب و في السادس كان ما كان معن ثمة للجهنم  
 حواء على شقة فوق عمار جبريس على الارض والكسب ما بين الجهة وشا لها والتقدير في  
 المثال السك و هو جزييت للزروق صدره يا من راى عارضا سر به يتخلف فيه فذهب  
 الميم و من ينه الى ان المحذوف هو المضاف اليه الاول والتقدير في اربع الاسماء  
 انتفاء بدل الاء ما اضيق الجبهة عليه و فذهب سبويه الى انه من التاء والاسم الذي  
 كور في الآخر هو ما اضيق في اربع ايم ليكون كالعوض من المضاف اليه للثاني  
 اقلو قدم وقيل بين ف اربع الاسماء وانه لم يكن للثاني مضاف اليه ولا ما يقوله  
 قتاده والحق ان مذهب الميم ولا ان مذهب سبويه يشتمل على كثره الاعتبار مع  
 عدم الاضطرار العارض اسما ب يعرض لاجل لافق واسم مضاف مع معنى للمفعول

منه المحذوف الى اصلي فرحامس وروا الزارعان لو كان نيزان نيز لهما التور والهدى والهدى اراء  
 انج نيز لهما التور ايضا المتساوي المحذوف اي باقوع ومن استقامية ويحتمل ان يكون موصولة  
 وروى المتساوي فلما حذف **قوله** او اوما جمل اراء به الطلاح التام الذي لا يكون جوازا من كلام  
 الا وهو من الميم بعد كلام من الشرط والجزء **قوله** فان حزن فقد انجرت قال ابن هشام في  
 معنى اليبس يجوز الحزن ومن تبعه ان يكون قد انجرت فاء الجواب في ان حزن فقد انجرت  
 ويرده ان قوله بفتح نون لا يجزى عن الفوق مثل ان يسرق فقد سرق اذ لم من قبل  
 الا ان قبل اء او فقد صلتا مرت الا انجرت على القرب انتهى كلامه ونهيه لان لا تارة في  
 الاستثناء لا يفتقر لوضع الاخر اذ في من جهة ان بين كلامه ان المانع بعد تحقق معن فلا  
 يجوز ان يكون جوازا بشرط مستقبل فلا يمكن ان يجازى عن اصل السؤال بان في الشرط  
 فان حزن ضلعت المانع الاصل عليه قد التحق كالتحقيق فائدة فمعه هو تحقيق قرب  
 الا انجرت على القرب نفع جازا في التاويل في قوله كان يسرق فقد سرق اذ لم من قبل  
 لاجله و وقع الجواز ما قبله بقدر ان اللفظ المنسوب اليه كان مقدمه في نفس الامر على اللفظ  
 المنسوب اليه ليرتفع عما يدل عليه لفظ من ان ان انقدر حكمنا قبل تدوال المعنى ان  
 فلما ثبت حكمنا بانه قد انجرت وكذا في الآية الثانية فلما يترجم وقع الجواز فلما ما قبله  
 فتدبر **قوله** ووظ طلاح الكثر في ان تسميتها في حجة اء عبارة الكثر في سورة البقرة وهكذا  
 الفاء في فانجرت متعلقة بمحذوف ان فتقر بانجرت وان لوبت فذ انجرت كما ذكرنا في قوله  
 كما كتاب عليكم ومن علم هذا فافهم في فهم من ظاهر قوله مع هذا انه ان رة الى التقدير  
 الك الاقر وليس عتقين جوازا ان يكون ان رة ان تعلق بمحذوف فذكر صاحب المعنى  
 ان الفاء فانجرت فاء فتعجب من قد نوبت فانجرت ولم يتوقف التقدير الا في فهم من ظاهر  
 ان تكون الفاء ففهم انما هو على عكس ما يستفاد من ظاهر الكثر في والاصواب فلما لان  
 العلم على اعم من المصنف **قوله** ابيت المذكور في الشرح اعني قوله قالوا فرسانا ما هو تقدير

39

تغير الشرايط وما قادنا انما اقم الكلام على العطف لعل التعديل فيه لان الفاء الجزائية  
لا يدخل على الماخ المضمرة الا مع لفظ قد وانما رها ضعيف واعلم ان الاختيار وجه تسمية  
هذه الفاء بفتح كونا مبنية على ذلك الخلف في حيث لو ذكر لم يكن بذلك الحسن شيئا موقفا  
فوقه لا يمكن التبرير **قوله** فواسان اقم ما يراد منها اه البيت للعباس بن العباس  
وكان الرشيد بالفتح فلما فوجى ارفاسان استصحبه مو وطال معاه بهما فوجى الى  
ارمية ومعه العباس فاستفاق الا بعدا وفعاله الرشيد في الآية وانشدوا قالوا  
فواسان اقم ما يراو بناغم المقبول فقد جئنا فواسان ما اقدر الله ان يذوقنا خط  
سكان في حلة من سكان هي نافع يكون الذي ارجوا وامله لما الذي كنت افشاءه  
فقد كانا عين الزمان اهننا بتنا فلما تقاربت وعذبته بصوتى الهجر الوانا ويرى و  
يرى بده لقلبنا الهامج الكور اهننا فاعمال الرشيد قال قد اشقت يا عباس والآن  
له بالعدو والبره بنك من الف درهم القبول الرجوع وقوله ما اقدر الله ان يعجز من كل  
قدرة تعا ويدر من اذن من الوعود هو الوتب واثبت الهاء ساكنة مع تقدير  
النصب لثورة وهو قليل والشيء بالثين والى الهاء المفتوحة بين البعد واصله  
ساكنة العين لانه مصدر شخا يشخو بفتح السين فيها وكنتها في قوله للثورة او يكون  
الشيء بالتسكين مصدر او بالتسكين **قوله** ومنه بيت السقاء لابن العفة  
اه الضمير لا يفر راجع الى الابل والباتج بفتح الجيم في مستقلة به وبالفاء وبالذال الامة  
والذال المجرى وبالنون ايقم كذا في الصحاح وكان الاصحح سميكا مدينة السلام  
ويشاه عن ان يقال بفتح الف لا يجمع في الحديث ان يصح بفتح ضمير ودار بالفارسية  
عظيمة فكان معناه عطية الضم والوهن نحو من نصف الليل والنفس به على التورية  
وما في الموصفين للشيء وانما فصل البيت بقره ولم يبق نحو لاصح ان يكون الكا المذكورة  
معنى بالحصر ومطامح لا يكون البيت من اجاز الخلف في شيء **قوله** فان العقل والعل

ان الاطعام

علم ان الاطعام والشرعية اه المسئلة اصولية مذكورة في كتب الاحول وما ذكره ان في ذلك مذهب  
معرفته والواقعي من اهل السنة واما على مذهب الجمهور اهل السنة فنقلها بالايمان  
صقيفة مراد بتوحيه العاني كالحزب والتميز وكثيرها **قوله** قد شقنا جباة الصحاح الشقاق  
علاقى العلب وهو جلد دونه كالجرب على ارباب بلغة شفاة **قوله** والعادة  
وتعلم الكفا فان قلت المواقف هو من زلني فغير الجب لا يجزى لمن كامن زلني وكما كانت  
مقدورة العشق معلوم السوى اراد ان يظهر لمن ان لو من انا بهلم يقع موقفة  
لا تخالف للعادة فكانها قالت قد لكن الذن المستخ في حبه لو طامحا لعا المعادة تدر  
قلت لا شك ان المقدر يجب فيكون ما وقع فيه اللوم في النفس الامر والالكان كذا  
والعادة تدل على ان لوم النسبة انما كان في المراهقة لان النفس الجب الذل لا اعتبار  
فيه وانما ذكرن الجب حيث قلت امر امة العزير تراو وفساها عن نفسه **قوله** قد شقنا  
جباة الفرس في ضلال ميسر لا لاجل اللوم على نفس الجب في لاجواز التعديل في حبه  
بناء على ما يقضيه العادة من امنس فاملها في الامر **قوله** ان مكانا لا يصح  
لعميال ان الكرم فاقون في موضع لا يصح للقتال ويخج عليك منه وبدل عليه انهم  
ان رواه اعراب رسول الله **قوله** ان لا يخرج من المدينة وان اكثرتم القتال فيها والعقد  
في عدة الا احد مشورة **قوله** كقولهم للموسى بالدعاء والبنين هذا عا والجاهلية  
حيث يخرجون عن البنات قد دروا لني عن **قوله** او معارنه المي طي بالاعا وتلقبه  
به من عا فلك وكذا في بعض النسخ وهو المناسب للسياق ولم يوجد في اكثرها  
فكانا تركه القفا بقوله سابقا او المي طي بالفعل **قوله** رفات الشوب ورفاوة  
او ااصحون ما وهن منه قد اشتر في مفتاح الباب الثالث الى ان القتل في قوله  
الشيء اشكال هذا التركيب بان يقال ليقول رفات الشوب بدل يقال ان اصح  
بدل الصلح وارشها هناك ان ما ذكره انما يروا في قوله الفاعل بعد يقال علم حبه

٤٥

على جهة الكتابة واما اذا اذاع على جهة الخطا فلا يمكن هذا الكوال بناء فيما نحن  
فيه لا يتفق لان المناسبات في هذه الخطا بعادة الارادة بهذا **قوله**  
وما يدل ذلك ما في قوله تعالى هل ينظرون الا ان ياتيهم بهم الموحوا في كل حين  
من عقيب ما يناديه وهو اقوى ما يفرقة النفس فان الالفة عقيب الالام الخلق واقوى  
فكاننا لزمان لذل الواجه من ولذة الخصاص عن الالام فكلما كان العذاب من غلظة الالام  
فان فيه الميادين المعداد والتم الياس من الالام والظلم جمع ظلمة وقل وهو ما اظلمك  
قال الالام في تفسيره هل ينظرون الاستقام في معنى النفي والذم جاء بعد الا ان ياتيهم الله  
بينما سب مجزى الحاج به للدلالة عليه بقوله فان الالام من طبع وجوابه قالوا ان الالام  
عزيمه طعم وقد وقع في هذه السهوات باعتبار صاحب الكسوف والعيانية او روالام الكريمة  
في المعنى قيل بهذا سطر من عايشي اى عليه فليكن عقل عنه **قوله** لان الشر من حيث  
لا يجيب كان الشر في بعض النسخ اعم من النعم والاول انبى لقوله في جانب الخير  
كان السرمابين اللغز من التجسس الخلف **قوله** يحكى ان يكون للاعراض التلذذ يعني ان هذا  
التركيب من شأنه ان يعيد الاعراض التلذذ وان امتنع اعتبارها في بعض المواضع كما في  
الاية فان الخياط هو التلذذ فلما يتصور فيه الوضوح الاضيقان وكيفية ان الالام ان تزل  
على اسلوب الوب فلما يدان يكون في لغة حيث يفيد ما لو فوطب به ابيبلغ مالا فاداه مع قطع  
النظر عن خصوص الخياط وقد مر منه غير مرة كقولك كذا وقصبت اليه فكذا الامر ان داير هو  
مقطع معجبه في الكسوف عند قصبة بالانه تمنع معنى او صبا كان في قوله واوصيا اليه  
مقتضا منوما وفسر ذلك الامر بقوله ان داير هو لاه مقطوع ولما ايراهه وتفسيره تقطيع  
ذلك الامر وتفسيره لهذا داير القوم الا وهم معجبه من اصحابه وفسرهم في الصبح والماء  
انقطاع تسليمه تقريبا بعد ايام بالمره **قوله** ان من الالام ايضا بعد الالام لم يبق من الالام  
الاطن بالالام ايضا بعد الالام مع انه الانسب للسياق انفسا **قوله** وقيل الاجمال

ونفخ بياك

والتمثل

والتمثل عن الالام والالام ايضا وهذا التفسير لا يلائم قول القائل ما ذكرنا ان يقول المراد  
بقوله لوى ما ذكر من الالام ايضا بعد الالام الامور التلذذ المذكورة والالام ايضا بعد الالام  
باعتبارها من الواب المستطرفة غير باعتبار الامور التلذذ المذكورة فلما ذكر **قوله** فخر شيب  
بن ادم وجمه ولم يبق نحو قوله عم لان معنى الحديث على ما ذكره جامع الاصول وغيره يعبر عن  
ادم وشيب من اشقان الحصى على العمود في رواية بلدين ادم وبلد من مواسقان حب الخال  
وهل هو فكان قوله في الالام ايضا كما جاء في الحديث لشيب بن ادم بناء على انه ان يبق بالفتح  
وقوله شيب بالفتح من شيب الغلام **قوله** بمنزلة لضع لفظ العطن بعد العذوق فان قلت التفسير  
عن المعنى الواحد بالفتح بمنزلة اللف وتفسره بالسين متساطين بمنزلة العذوق فكان الاكل  
ان يقول بمنزلة فوق العطن بعد اللف قلت لا شك ان اللف المنفرد في العطن مما يخرج منه  
ثم ان اللف المنفرد بحسب منه ومنه في اللف المنفرد في العطن مما يخرج منه بالسين المتساطين  
بمنزلة اللف فيكون التوسيع من قبيل اللف بعد العذوق ولا اعتبار القرب وطرف  
**قوله** وهن صلوة العز على قول الاكثر من اضعف السلف فيها وفرب الاصل صلوة العز  
طائفة منهم ولم يبق عن احد من السلف انها صلوة العز وفكرت بعض المتأخرين لانها  
بين صلواتي لا يعتران وقال بعضهم ان اول الصلوة الحسن لا يغيرها ايرها ما خسر عن العباد  
على اوجه الخلف على اوجه الجوهري في لغة القدر وساقه **قوله** لان المصاهرة ما  
من الصبر المصاهرة العبرة في مطابقة العدم **قوله** ولا يظن ان سنة الفلك حرم مقطوف  
على زيادة التنبه قال صاحب الكسوف في تكرير التذذ ربا وذا تنبيه لهم وابتداء عن سنة الفلك  
رفية انهم قومه وخبرته يوم فيها يومهم يعلم وجه صلاحهم وتعميم عليهم واجب فتعريفهم لهم  
ويطلق بهم ويستدل بذلك ان لا يسموه فان سرورهم سرورهم وتعميم عليهم وينزلوا على  
نفسهم كما ذكر ابراهيم عم في تفسيره اية بابت **قوله** وكما في قول الشاعر لقد علم الخي السمانون  
ابيت سحران ابن زقر ابن انا سحر بن عبد شمس وهو الذي يضرب به المثل في الفصاحة

صلوة العز

٢٩٦

وهو ان يقال المراد بالكفر في قوله وهل يجازي  
الا الكفر والقابل للكفر غير كونه بالكفر بل كونه  
من جهة القرب اليه **قوله** وكل منهما يدعى على ما قبله الجوارح من هذا الكلام ان قوله كل نفس  
ذاتة الحوت ما كلفه التكليف ويحتمل ان يقدر على ما قبله لئلا يتوهم ما جعلنا البشر من  
قبله **قوله** ولا قوله لا يقع لتوهم ان قيل القول بان ايتم تبيينه على ان التقسيم لطلب  
التدليل على لا يعلى عليه ولا يذبح اليه الذوق السليم اوله ارجع في خبره هو كمال القرب اليه  
لما كان مع القرب اليه يتقدم في جميعه فان مطلق التدليل يقتضي قسمة في هذا المعنى كمال  
صحيح لا يبيد ان يقال لفظ ايتم بعد ذلك الضمير يدل على ان التقسيم للقرب اليه والايه  
ان يوزن على القرب لا يفتخ على الذوق السليم **قوله** وليست بمستيقا عن عمر بن الخطاب  
رضي عنه انه قال في حجة ابي شعيب الخليل وليست بمستيقا البيت قالوا هو التابعه قال هو  
اشوا **قوله** وعن غير الخليل في لست لا وجه لخص القبر في لست لكونه ذاك الجواز  
ان يكون لا يذبح حاله عن الضمير مستيق اللام الا ان يبين بين الكلام على الامكان والذات بين  
الضميرين **قوله** يعني ان لا يذبح على استغناء موثقه الا ان قوله اما على حذف المضان  
واعطاء المضان له احواله كما في قوله تعالى واستن التوبة والتعديرت بمستيق موجوده  
**قوله** لان نزول المطر قد يكون سببا في جفاف ارضه بل في ارضها صلافي المقصود  
بحر الاحتمال له جيب الامر كما يشهد به الاتصاف والالتزام ان يكون اكثر صور التبع في افلا  
في التكميل بل لا بد من نوع سبب الا ان يبين سبب من السبب الا الاصل في الاصطلاح  
لشيء الاحتمال فيه وكثيره وتوهم على وجه الاصطلاح والذين ترون البلاغ يكفون في مقام الال  
بذلك السبب يكون البيت من قبيل التكميل محل تأمل فان قلت بنا وكونه سببا جواب  
الذات انما ليس بحرف في السبب باعتبار واه المطر البات فان الودام معتبره في معنى  
الذات حال في الصحاح التوبة ان ليس فيه بعد ولا يبرق قلت تقدم قوله غير مفسر بما على قوله

وهو على معاوية وعنده خطا والافاق فلما رواه خبره من عنده بعلمهم لغصودهم فقال لقد علمت  
لكن السجانون ان فقال معاوية اخضب فقال انظر والا اعصم ينج من ارضي فقالوا وما تمنع  
بها وان جفرت امير المؤمنين قال ما صنع بها موسى وهو ظمير فاحفظها وتكلم من الغلظا  
ان قرب فوت صلوة العم كالايج والايوفق ولا ابتداء في معن في منه وقد تعيب عليه لقبه فيه  
ولما عن الخليل الذي سوفي فقال له معاوية انت اخضب النوب فقال النوب وهو ما على اخضب الخيل  
والانس فقال انت كذلك الخي العسيلة واليه انون جمع بين كما سبق في توفيق المسند اليه بالاضافة  
**قوله** وبه يبين بطلان ما قيل انه وجه التعلين ان عيون النبط حال صيرتها سودا فلا شبه الحبر  
ايما الذي فيه سواد ويما في قنيل المراد بانها التامة فانها يشتركون التوهم لا يكون قوله لم يعلم  
بقيس من با التذليل لا الا يقال له في تعام خلاف المقصود في قوله السقط الخا لا هو الخا لا  
وعين بهما الملك المتكلمه كقولهم رجل عدل بنه فانما في الطبع والاعتدال بالظلم  
الا ان الظلم يكون ابد منقوبة النعم غير صعب فتذكر ذلك بان بنه فانما مرة ثانية بانها تم  
لكن الخاتم ان يكون شيا لا يشبه الشئ مسلما في ذلك لان جعل الخاتم من الدرهم في الظلم  
في الغالب يكونا متبدا بحيث يكره فيها من اهل المجلس كل الصريح كما تعلمها فتذكر ذلك تصنف  
الغنى بان لم يملكه عظيم الشئ فكيف غيره في ذلك بان وصفه بان لم يملكه ملك عظيم ان  
كيف غيره فان قلت اذا كان المقصود وضع تعام غير المقصود كما بيت من قبيل التكميل فلا يخفى  
لا يرد في الافعال قلت ان يبين الافعال والتكميل عموما من وجه فان الافعال اعلم باعتبار  
الغاية بل ان يكون الغاية فيه غير وضع تعام خلاف المقصود واقضى باعتبار وقوعه لوجه  
كونه في ان الكلام وليس هذه الاتصاف اما ما بينه فان ان الاول بان يبين التذليل  
والافعال عموما من وجه فلا يخدور في لا يرد ما هو من قبيل التكميل في الاتصاف **قوله**  
وهل يجازي ذلك الجراء المخصوص المراد بالجزء المخصوص ارسال سبب النوم عليهم في قوله  
الكفور دون الكافر ان بان فلما الجراء المخصوص في قوله لمن بالغ في العفاو والكنز **قوله**

92



ووجه مهم يوقع هذا التوجيه كالتالي في ذلك العدل الذي يقع والا فتعقد باللام يقال  
 ذلك **قوله** ويوزان ان يكون التعدي اه الوقت بين التا وتبين ان الاول باعتبار التذييل  
 كونه من المعاني الاساقلي يدل على حصول معنى العلوية التذييل فلما جاء الاستغنى  
 كذا في شرح الايضاح **قوله** وفيه نظر لاننا لانم اه قال بعض الفضلاء الانصاف غير وار  
 لانه اذ وصف واحد من الملوك بأنه ليس بملك متبادر من الرتبة البتة وفيه نظر لانها  
 والملك انما يتبادر عند وصفه بغير الحكم بالنسبة الى الرعايا واما بالنسبة الى اعدائهم وهم  
 الملوك فان اعداء الملوك ملوك فغير مسلم كما يشهد به الوقت السليم وهذا يندفع ما قيل  
 نفرة للمعنى ان ما قاله ان راجع باعتبار رتبة العقل والظن يكون في معام الخطابية  
 والاعتناء تأمل **قوله** فتقيد التوجه بقوله مع الحكمه قد بناه فيس فيه بان حال التوبة  
 والتواضع يوجب مهابة الشخص ولو كان جبارا مستغنى مع ان مع لا يدل مطلقا  
 على ان الحكم يوجد حال المهابة اذ يمكن ان يكون معناه مهيب في عين العدو وغيره  
 في وقت مصداقته اياهم مع ان له ولو اضعاف مع الابهاء وجوابه في ان ما ذكره  
 ان راجع لمرطبات الاعمال واذا هاب البتة مهابة الشخص باعتبار الغالب والاقرب  
 ذو سلطان ينسب مع من يخاطبه ويكتطف به ومع هذا لا يرفع اليه الخي طيب رائحة من  
 مهابة وهذا مما لا يخفى على المنصف وعدم دلالة مع بطريق القطع على ما ذكره عنوع لانفران  
 جواز علمه عليه كافي في مثل هذا المعام فمع اعتبار البتة وطلقات الوجه بالنسبة الى  
 الاعداء كما يقتضيه كلامه ان راجع لا يخلو عن ذلك **قوله** معصية لئلا اراد بالفصل نحو  
 المفعول او الحال او نحوهما مما ليس بحل مستقل ولا ركن كلام لا ما يتم اصل المعنى بدون  
 كمال يدل عليه نظرية الامثلة التي ذكرها المصنف في الايضاح **قوله** او لتفصيل الهدى في قوله سبحانه  
 الذي اسرى بعبدك ليلا الآية هذا ما حذره من كلام الكافي واعترض عليه بان البعض  
 المستفادة من التفسير الى البعض في الاجزاء فكيف يستفاد من قوله ليلا ان الهراء

كانت في بعض من الاجزاء ليلا ابا صاحب الكافي بان ما ذكره ما حذره من قولهم سرست  
 ليلا وسرست الليل فالكما يقتضيه الاستعجاب والاول يقع على التعريفين وذلك لانه يصح حذره  
 بدخول حرف التوبيخ عليه والليل والكان موصوفين بالجمع الزمان المعلوم الا ان منكره يقع  
 على البعض والكل فيجلى على المتعارف الا سرا في الغالب لا يكون الا يكون الا في بعضه  
 وقد ياتي ايضاً بما ذكره امام المروزي من انه يجوز ان يراو بذكره يلى منكره بوسط الليل  
 والرسول في معقبة يقال جاء فلان لبلاد او بديل ان يعظم ظلمة فيستغنى والبصيرة بهذا  
 الوجه فلا اشكال والاصح ان يقال ان اول التفسير على التفسير يكون كلامه في قوله اسرى  
 بعبدك ليلا فليلا منكم يستغنى ومنه الدلالة يجب الاجزاء على يشهد به موارد الاستغنى  
 بقى انما يجزى وهو انه يبين حافة كران المخصوص بيان وقوع السرار المذكور في بعض العطف  
 فانه اول على ما قدرته كذا ولو التقي بذكر السرار لتقدم خلاف المعتقد فلما يكون من قبل  
 التفسير للام لان يقال لا بد من الابهام التبادر الى الذين في الجملة كما ذكرنا فيما سبق والاهراء  
 المطلق لا يتبادر منه وقوعه في جميع الليل فتأمل **قوله** ان الثمانين وبلغتها قد اصبحت  
 سمع الا تره فان الترحان على وزن الزعفران ويقال تره جان بعين الخيم ولك ان تضع  
 بعينه الخيم يقال تره جم كلامه ان فسره بل ان اذ في الصحاح ومع البيت ان ثمانين سنة  
 الخ اثنى ايام سنة اهدت في سحره فمما كفي موه عليه الطام فمما في ما ترجمه بلفظ اياه  
 ويكرهه على من توبى ولما اصحاب في ادراك السمع الى بناوله الطام بصورة جده جعل  
 الاعادة بمنزلة التفسير بل ان اذ في الصحاح ومع البيت ان ثمانين سنة الخ انتهى  
 ايام سنة اهدت في سحره فمما كفي موه عليه الطام فمما في ما ترجمه بلفظ اياه ويكرهه  
 عليه من قرب ولما اصحاب في ادراك السمع الى ان بناوله الطام بصورت جده جعل الاعادة  
 بمنزلة التفسير بل ان اذ في الصحاح ومع البيت ان ثمانين سنة الخ انتهى فانه باليد  
 تحقيق معناه ان عدلته او ابلغ الثمانين صدق في اصحاب سحره الترحان واعترض عليه

٢١

بانه موافق له عا عليه بالغير ورواه الاسود واصحابه الا ترى كان **قوله** الاله انا و الجواد ثم جمل  
تمامه بان امر القيس بن مالك سوس الضمير في انا تاراجع الى امر القيس بن مالك كما هو بيّن  
فصل ما في عجب اقاخ في الكفر واللاق للما شجاع و ابا و بان زائدة **قوله** واللاق ووقف  
ان رايه صاحب الكشاف قال ابن مالك في شرح التسهيل وغير الاعترافية من الحالة  
امتداد قيام الحزب معهما وجواز اقرانها بالعاوان والسين والحق والتقيس وجواز  
كونها طلبية والحالية كالحال الاعترافية في جميع ذلك ومن جملة التارقات اللغظية وان  
يذكرها ابن مالك جواز اقران الاعترافية بالواو مع تقديرها بالمضارع الحية  
وقد سبق ان يتبع في الحالة هذه من الوقوف اللغظية واما الوقوف المعنوية فهي  
ما اشار اليه صاحب الكشاف من ان الحالية قيد لما مل الحال ووصف له والحق بخلاف  
الاعترافية فان لها تعلق بما قبلها لكن للبيت بهذه المرتبة **قوله** وضير ان كذون  
هنا على مذهب الجاهل ويجوز ان يكون الخذون ضمير مخاطب للماء مور بالعلم الى الكسوف  
بانيك كما قد رجا هذه سبوبة جماعة في قوله ان ابراهيم قد صدق الروايات ان  
انه يجب ان يكون المتكلم من اعترافه بان كثر من جملة واحدة اذ اعترض عليه في بيان  
اسم بان المراد بولتنا اكثر من جملة واحدة ان لا يكون احد الجملتين معمولة لمان  
الاقوى والاقوى في حكم جملة واحدة وقوله يجب التوازي في خبران وقوله يجب المتكلمين  
معطوف على الخبر فلا يكون مع ما قبلها جملتين معترفتين ولكن ان تقول عطف الثانية  
على خبران ليس بمنتهى جواز كونها خبر مبتدأ كذون والجملة الاولى اسئلة فيمكن  
ان يكون التمثيل وقوع على هذا الوجه الحملي والالية مثال لا دليل **قوله** ووقف البيت  
المتفق والحقا الخفتان ان الخطاب العكس وهو مرفوع معطوف على فاعل فعل في  
البيت السابق والذهب ما التهب والماو تكميل ما في قلبه من دارة الوحدة وثمة  
الاشتقاق **قوله** وما مات مسكوه المراد لم يدس من اللوم الوضعية لكل واحد يرد

جمل

جمل اذ المراد لم يجل على النفس ضمير فليس الى حسن النبا بسبيل تغييرنا ان قيل عدس يافتت  
لما ان الكرام قليل وماضرا ان قليل وجاوز ما عدس وجاز الاكثر من دليل ان قيل كحل من  
جربة قال قال ابو زيد يقال كحل وعده بالفتح ابو عبيد والكت ان يقول لانه وما حصل معنى البيت  
لم يمت من رايه الا في الحرب لا ايكمل ايكمل وم قيل مناه الموضع كان وعده يد من التوق  
والغرض من التقاء ضربا شجاعة ومعنى كحل كحله وينزل فيه خبره اي يد في جوازنا ووقفنا  
منع اي ممنوع على طالبه كما خلاف مجر الطرفة في مسرف عال حيث يمكن طرف الناظر اليه  
وسوق الايات يدل على ان المراد من الجمل جعل الغوا السهو كما ذكره المرزوقي في شرح  
الجمالية للجمل الحقيقي كما ذكره في شرح المعاني فليست **قوله** فيشتهر بعض صور التميم  
والتمثيل وكذلك بعض صور التذييل لكن لما كان اصل التغيير شاملا ايضا وكان التمييز  
لما ذكره ما جمل في تفسير البعض لم يتعرف له **قوله** وتفسير كلامه على ما ذكرنا حيث  
اقصر على قوله وهو ما يكون واقفا في انشاء الكلام وبين الكلامين المتصلين معنى  
ولم يتره ولا محلي له من الاعمى جملة كان او اكثر كما ذراه المصن فوره عليه التمثال قوله  
فولان ما سوا حق من الجملة ان وقد يتكلف ويقال قوله جملة كانت او اقل او اكثر  
تره يد لما كان واقفا في احد الموقعين بعد اشتراطه ما وقع اذ كان جملة بما لا محلي  
له من الاعمى وليس تره يد لما محلي له من الاعمى فالمعنى في شتم من الهمم التمثيل  
ما واقفا في احد الموقعين سواء كان المواقف جملة او اقل او اكثر والحاصل ان قوله جملة  
حال من ضمير وشركه كان مخزوف ان يجوز حذفه وان لم يجعل منها ضمير كان ويقدر  
جملة اخرى حالها ما ذكره والتقدير ولا محلي لها من الاعمى حال كونه جملة كان الواقع  
الخبر والاختلاف فافيد من التفسير قولهم ان ايمانهم لا يتكفره من لبسهم وايضا لسخنم  
وصدقهم من قوله نوح به يسجون بجر بهم يدلان على ايمانهم به تسع قوله وحسن  
ذكره انظر اشرف الايمان باعتبار ان الله تعالى ذكر هذا الوصف في شانهم **قوله** لم

ع

تبين ان هذا وصف عظيم شريف بحيث يمدح به جملة العرش ومن موله فهذا البليغ  
 شريفا بهذا او يجتمى ان يكون قوله في ويؤمنون به ابقالا على من ذهب من لم يشهد  
 فيه البيت كما **معه** وفيه نظم لان هذا افلح في التميم اجيب بان مراد المصنف ان هذا  
 الكلام قد يقال في امر عظيم شأنه فعند عظم المنظور يقال رائية بعيني وعند عظم القول  
 يقال ماله بعينه وهذا لا ينعى من ان يكون المكتوب كمنزح حسيب المتقاء وفيه ما  
**فيه** وليست الى جانب الغنى وما يجرى واني لفتا رعي نبوني وحبك ان ادانتني  
 على الصبر **وهو** وقوله الخ نسي وسكتان شيئا ههنا البيت من ابيات قصيدة اذالم  
 لم يدرس من اللوم عرصد وقيل وظن كما المزن ما في صحاب جهام ولا فيما بعد كل  
 وبعده اذا سير ما تلاقم وفن لما قال الكرام فقول الجاهم السحاب لا ما وفيه **وهو** قد شبه  
 في العن الاول الى ان المراد من العن المعنى العاقلة والمصنف مخزون من الاول **البيان**  
 واثبت نكتته **وهو** وهو علم يعرف به اير او المعنى الواحد وهو على هذا التعريف **البيان**  
 انه يقتضئ ان يمكن كل من عرف علم البيان من اير له ان متغ كان في طرقت المختلفة  
 في وضوح الدلالة مع انه متغ فيما ليس له لازم بين بالمعنى الافرص اوله لازم واحد  
 فقط والجواب ان فنه هذا الايراه ان يركب باللازم ما يتبع انعكاس تصور عين ما هو  
 الاصطلاح المقبول ويستفح ان المراد اع من ذلك وجوده والى لوازم بالمعنى الاقم  
**وهو** ليس التعريف علم بالقواعد اى ليس المراد بالعلم الادراك لا احتياجه الى تقدير  
 المتعلق بخلافه وقد اعنى الى التقدير وليس كذلك التبرج هذا التقدير على ان الادراك  
 هو المعنى الاصل للعلم لانه المعنى الاصل حقيقة عرفية او اصطلاحية او مجازم  
 مشهورا على منكم وان لم تزج عندها هي العن على الحقيقة اللغوية عما اقول من ان لا  
 يترج عليه ثم ان ضروب علم ارباب السبقة على تقدير علم على الاصول والقواعد  
 او الادراك المتعلق بها طال انهم لا يعلمون القواعد مخصصة وان يفتخرون معتقيا بها

هذه العن الاولى  
 في قوله الخ نسي وسكتان  
 شيئا ههنا البيت من ابيات  
 قصيدة اذالم لم يدرس من  
 اللوم عرصد وقيل وظن كما  
 المزن ما في صحاب جهام ولا  
 فيما بعد كل وبعده اذا سير  
 ما تلاقم وفن لما قال  
 الكرام فقول الجاهم السحاب  
 لا ما وفيه وهو قد شبه في  
 العن الاول الى ان المراد من  
 العن المعنى العاقلة والمصنف  
 مخزون من الاول

كالنظام

متفقاً ترادف الموارد وبسبقتهم واما على تقدير علم على الملكة عنوان الملكة على ما سبق من  
 لخص السارح انما يحصل من ادراك التعاود وممارسة الا ان خروج علم ان تبه وعلم  
 جبر اني علم من التعريف علم تقدير علم الادراك والاصول غير فآقدير **وهو** اير او  
 بالمعنى الواحد على ما ذكره القوام اه قال الناضل المخرج في شرح المفاتيح سير به بالمعنى الواحد  
 معنى واحد كجاري وعن مطابقتة حقيقة لكان ابا باعتبار التكرير كما عرفت من انه  
 لا يجوز كون الالعاقلة المغفرة مغيرة للمسامع معانيها الا فرادة عذرا من لزوم  
 الدور كما هو المشهور واما اعتبار رعاية المطابقتة فلما عرفت ان البيان من علم  
 كما لانه باجته على وجه كلي عن كيفية اقامة التكرير في المعنى التي كانت في انفا من اناه  
 انتهى كلامه وفيه نكتة لان لزوم الدور على حد السكاك انما هو في اقامة اكلها الحقيقة  
 الوضعية والمراد بالمعنى ما هو اع من الحقيقة والمجازى وايضا انما هو في الموضوعات  
 الشخصية لا النوعية والافان كبا موضوعية نوعا ايضا **وهو** علم اير او كلى معنى واحد  
 يدخل في خصوص المسكلم قبل الظان يقول على معرفة اير او لان الاير له اى وضع وقع في  
 التعريف ما على يصفى وان شذير بان ما ذكره السارح تفسير باللازم لان معرفة  
 الايراه لا يستلزم الاقتدار عليه فان قلت انما التفسير الذي لا يتساوى به غيرها  
 وان تساوى عكلا وكما هو ان الاطالة بالالتبا هي عكلا كذك الاطالة لجال ايلانك  
 عرفنا فكيف يقتدر يعلم بعلم البيان على الاطالة فقد لا يهتد في الاطالة بالالتبا  
 العال كما في سائر العلوم **وهو** اير او معنى قول زيد جواد اى اوصى يلى مع كل ما يظا  
 على افظ ويقصد اليه كبا يخرج مستفراق المعنى **وهو** لم يكن عالما بعلم البيان قبل  
 سياق كلامه يدل على ان من كان له من الملكة لم يعرف الايراه المذكور كان  
 عالما بالبيان مع ان ليس كذلك اذ ليس الايراه المذكور علم البيان حتى يكون  
 المذكور بواسطة العلم بعلم البيان **وهو** لان كلى واضح هو ضمني بالنسبة الى ما هو واضح

كتاب مجال الدين بان المراد العلم المدوح فيه  
 كماله

شعبة

علم في العلم بالعلم بالعلم  
 علم في العلم بالعلم بالعلم  
 علم في العلم بالعلم بالعلم

علم في العلم بالعلم بالعلم  
 علم في العلم بالعلم بالعلم  
 علم في العلم بالعلم بالعلم  
 علم في العلم بالعلم بالعلم

منه فان قلت نعم على ايراد المعنى الواحد بطريق في نهاية الموضوع بغير نهاية الخفا  
 عالم بالبيان مع عدم صفة التعريف عليه اذ لا وضوح وبطريق في نهاية مراتب الخفا  
 ولا ضحا في نهاية مراتب الموضوع قلت القدرة على ما ذكره بدون العدة على الاية لو  
 بطريق متوسط بين النياتين غير سلم هذا الشكل ولو سلم فلا يخفى ان الموضوع في نهاية  
 مراتب الخفا ولا ضحا في نهاية مراتب الموضوع لان اصل الدلالة العقلية لا يخرج عن وضوح  
 ما ذكره الا يخرج عن ضحا، فالاجاب الى سماع اللفظ والعلم بالوضع النوعي **قولان**  
 بعضا واضحا والدلالة قبل الموضوع صفة المدلول وصف به الدلالة تبعا وقيل  
 صفة له لا ضحا فيها بالظهور في نفسها على حسب تعاقب انتظامها في العقل **الاجابة** الى  
 ذكر الخفا بطلان وجهه لان الخفا من حيث انه ضحا والمدلول تحت العصور والارادة  
 او لا بالمدلول **الاجابة** ملكة الاقتدار على التمييز لا يخرج بالملكة المذكورة عن كونها  
 مشمول تعلم البيان وجزء من سماعه والامانة بالملكة بالنسبة الى معنى واحد لا يعرف  
 عليه المد بطريق الاستدلال اصلا لان المراد بالوضع جميع افعال العاقلية تحت العقدة  
 والارادة ومن جعل التركيب **قولان** لو لم يكن من تعريف معرفة ايراد المعنى الواحد  
 لان البيان ليس نفس معرفة ايراد المعنى المذكور بل به يعرف ايراده ووجه صحة  
 ذلك التعريف انما يدل على التميز بكونه المنسب على المعرفة وادارة السمع بالاصول  
 القواعد والملكة المسبية من تلك الاصول وتعرف المقصود قال عن هذا التجوز فلهذا  
 حكم عليه بالاولوية **قولان** هو الدلالة الاشارة الى الضحا في الموضوع والعقلية كما دل عليه  
 اللغوية على نوعين من اشارة الى الضحا في الموضوع والعقلية كما دل عليه  
 عليه الفاضل الخ في حاشية شرح المطالع والتمتع وعلى ما صرح به الاستاذ المحقق في  
 شرح المطالع وغيره من المحققين وهو الدلالة الطبيعية في غير اللغوية ايضا فان  
 اخذ السمع المنفصل في الطبيعة في امر قسوا وزانها يدل على تأثير تلك القوت في

هذا هو المعنى الواحد  
 الذي هو المدلول  
 في الموضوع الواحد  
 وهو الذي هو المدلول  
 في الموضوع الواحد

في نفس ذلك المتعلق وبما ان طبيعة تقيده ان يتحرك تلك الحركات اذا تأثر من طيب الاحوال  
 وملازمة الاصول وتتنوع على ذلك وضوض بعض الاوضاع بوجه المتألم وحاجبه عند شدة ألمه  
**قولان** اما ان يكون الموضوع مدلول فيها او لا فيجتمع الدلالة الوضعية والعقلية في لفظ واحد  
 بالنسبة لمدلول واحد يمكن باعتبارين مثل قول القائل من ودا الجدار انا **قولان**  
 حسب مقتضى الطبع اي طبع الماخذ او طبع اللفظ او طبع السمع كما صفة الفاضل الخ في  
 حاشية شرح المطالع **قولان** كدلالة اللفظ على الوجود قبل هو بفتح الهمزة وضحا وكون  
 وبالجملة المعنى المشدود يدل على التحرك واما الذي يدل على الوجود فهو بالضم لا غير **قولان**  
 وعرفوا الدلالة اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند الاطلاق بالنسبة  
 الى من هو عالم بالوضع قال الفاضل الخ في حاشية شرح المطالع مستطرا ابا نعمة  
 شانه من عبادة الشفاء طريق العلم باللفظ هو السمع ومحل ارتسام الخيال وطريق  
 العلم بالمعنى اللفظي ومحل ارتسامه هو النفس وينبسط من وجوه اما اول فلان  
 هو طريق العلم في السمع مخالف لما ذكره سابق من ان نقوش الكناية والتمتع على  
 الالفاظ واما ثانيا فلان اللفظ المسموع وان كان جزئيا ومحل ارتسامه الخيال لكن  
 اللفظ الذي يدل عليه نقوش الكتابة كعدم اقتضاه شخض مخصوص فمحل  
 ارتسامه النفس باطلاق القول بان محل ارتسامه اللفظ هو الخيال يمنع عن الضحار  
 طريق العلم في السمع وقد عرفت ما فيه واما ثالث فلان المعنى كثير يكون من الجزئيات  
 المحسوسة ويكون محل الخيال الحق ان الشيخ بن كلامه على الاكثر **قولان** لعدم توقفها  
 على العلم بالوضع لا يخفى على المنصف ان المتبادر من قوله بالنسبة الى من هو عالم  
 بالوضع الضحوا ان العتيد التي يذكر في التعريف يجب ان يحل على المتبادر وعن هذا  
 يمكن فلذا اصررت بالعتيد المذكور عن الطبيعية والعملية فلا يخرج ما قيل من ان  
 التوقف وان كان منغيا عنها الا انها لا ينافيان العلم بالوضع بل كل منهما في  
 حقيقة سواء وهو العلم بالوضع او لم يوجد وكيف ليصح الاطرز عنها بهذا العتيد  
**قولان** واعتراض بان الدلالة اه قتر اللفظ الفاضل الخ في الاعتراض على الوجه المشهور

الخفا

والله اعلم بالصواب

ونقل جوارزي في شرح المطالع بتوضيح وتبني في حله ان تعريف بلازم الدلالة بالقياس على  
 فيبحث لانه لازم غير محمول والمستند رخصه عدم جواز السوفيق به فلا بد من تأويله على انه  
 اذ التقي بالآية لانه تفسير باللام غير محمول فلا حاجة الا الى ايراد التفسير على ما هو المتبادر من كونه مصدرا  
 من المعنى للعلف فان لم يسم مع ايضاً لازم تلك الاضافة العارضية لاجل الوضع اعني الدلالة  
 اللام لان يقال اعتبر ما هو قريب من الدلالة بحسب اللزوم والمزا على ما هو الظاهر ان المذكور  
 في شرح المطالع ان الوضع الناسخ من الدلالة اذا قيلت لا المعنى كونه المعنى بحيث يفهم من اللفظ  
 والوقوف على قناني **قوله** وجوابه ان لا يتم ان ليس صفة اللفظ ان قدره الفاعل الخي هذا هو السوفيق  
 بتفصيل خلاصة ان فهم السامع من اللفظ ليس صفة له لكن هو في بيان التقابل من هو كونه  
 شرح التوجيه بان عدم اللازم عن المحل صفة للمحل قايمة به فبين كلامه في كتابه بتدقيقه ان يقال  
 ما ذكره في حواشيه شرح التوجيه في الكلام القوي لانه في **قوله** لان دلالة عليه انما هي الدلالة  
 ان العلى حكم آية من جملة آية منشاء كون العقل كما في قضية التعليل وسقط ما قيل ان العقل  
 غير واضح اذ لو لم يلاحظ العقل قطعا لا يكون ولا الكل ولا اللازم ولا المخرج فضلا عن الحكم بما  
 بالاستزمام لكان امر الدلالة كالمال فالصواب ان يقال في التعليل لان دلالة عليه من جهة الاتفاق  
 واستزمام التعليل **قوله** واريده بالكل والجزء الاربعة مع انه مستدرك في بيان الانتفاض  
 يمكن ان يقال ان كان اللفظ مشتركاً بين الجزاء والكل وحال على الجزاء بالتضمن يصدق عليها  
 ان اللفظ الكلية والجزئية وما يتفرع عنها زيادة ايضا وبمثلة اللفظ الاعبار في قوله واعتبر الدلالة  
 آية فليس **قوله** يتقضى تعريف الدلالات بعضها ببعض اى يستتقضى تعريف بعض الدلالات  
 لا يرد بعضها وانما يتقضى لا يتقضى احد كل واحد من التضمن والانتزاع بالاقدم لعدم الاطلاق  
 على مثال مع انه يمكن تصوره فيما اذا كان اللفظ مشتركاً لكل واحد من اللزوم والمعلوم فيكون  
 كما فصله في شرح الرسالة **قوله** فالحق ان لم يقصد تعريف الدلالة آية ولو سلم انه قصد تعريف لم يكن  
 ايضاً بائس في تركه في شئته الشهيرة والنسب في الفهم اليه كما ذكره في تعريف الحقيقة والجاز  
 فلا يتقضى اسلاً **قوله** فاللفظ ابدال الاعيان والحد قبله لا يابى لانه ليدل هذه المقدمة اولادى  
 امكان اجتماع الدلالات على انتفاض تعريفها ويكره ان يكون اللفظ ابدالاً متصفاً باحد من

المعنى  
 شعرا عند اطلاق اللفظ والمعلوم  
 من كلام الفاضل الخي او لا يكون  
 المعنى ان يكون المعنى صحيح

لكن اوضح

هذه الدلالات مع انها يصدق عليها تعريف الدلالة الاخرى وانت خبير بان هذا راجع لا ما ذكره الفاضل  
 الخي فكل على **قوله** لان التضمن فتم الجزء في ضمن الكل فان قلنا التضمن صفة اللفظ ولا كذلك  
 فتم الجزء في ضمن الكل فكيف يكون التضمن نفس التضمين فتمت هذه من قبل قولهم الدلالة فتم المعنى  
 من اللفظ وقد سبق من ان اللفظ والمعنى توحيده فلا وجه للاعادة **قوله** وان اذ قصد القول باللفظ  
 تضمننا او التزما قال الفاضل الخي هو باطل وبينه وبين البطلان سطوة وتفصيل كمن فيما ذكره من  
 وجهه الاول ان التضمن كما كان فتم الجزء في ضمن الكلام الكل لم يكن التضمين التزم وهو  
 ملتقى ومقتضى الحال بقصد ابواب اللفظية الدلالة على ان المراد تضمن اذ ليس في ضمن الكلام الكل  
 هو فتم القول باءه مطابقة فان قلت يلزم ان يتعدوا الدلالة مطابقة وتضمن فلابد ان يكون  
 لا تضمن قلت مراد من بقوله هو ان الدلالة مطابقة لا تضمن ان الدلالة عليه من حيث انه مقتضى وصار  
 كذلك كما يدل عليه السياق او اذ بقوله لا تضمن فلفظ وكذا العقول في الانتزاع وبالحكمة لا يمكن ان يكون  
 التضمين دلالة وان كان بواسطة التولية لان اهل التولية لا يشترطون في الدلالة الكلية واذا لم يكن  
 لما ذكره ولا التزما اذ ليس التضمين خارجاً عن الموضوع له يتبين كونه مطابقة كما ان ما ذكره  
 من ان التولية في نفس هو الحكي ولا يتعلق بها بالتضمين بل بالادوية كما في ما استشهد به من التوفيق بين  
 الجاز والمشارك من ان التولية في المشترك لدفع مراكمة الغير في الجاز فتم المعنى الخا من التضمين الجاز  
 عن ان يكون موضوعاً بانه المعنى الجازي بان اعتبر في تعريف الموضوع قيد نفسه واهل المشترك وقالوا  
 اللام في الجاز بواسطة التولية لا يفتقر بخلاف المشترك على ما يجب في جهة الحقيقة والجاز الثالث ان  
 قوله واما ما ذكره ان من ضرورة الدلالة على الجزاء واللازم مطابقة لا تضمن والتزما ما ينبغي على  
 مقتضىين احدهما ان اللفظ موضوعاً بانه المعنى الجازي نوعياً الثالث ان اللفظ اذا دل على مع  
 باصع مطابقة التي اقول لم يدل عليه في ملك الحال باحد من السابقين في نظر لان مساق الكلام  
 يدل على ان معنى التضمن لعدم التمام الجزاء في ضمن الكل لانه عالم يتوزق بين التضمين والتزما وكان  
 القصد لا في ضمنه كان التضمين ايضاً لا في ضمنه فبالضرورة لا يكون تضمناً نوعياً بل هو التزما بط  
 كما صفة الفاضل الخي فكون المقدمة الثالثة من ما ذكره ان **قوله** لا يظهر انما مطابقة  
 التضمن قال الفاضل الخي قد بينا انما مطابقة ولا يجوز ان يكون تضمناً يستتقضى بما صد التضمن

وكذا الحال في اللازم والنظر انه اعترافنا على ان فيجب ان يكون هذا العاقل هو بان حقيقة  
الدلالة التفسيرية الدلالة على الجزء المراد حقيقة الدلالة الاتقراطية الدلالة على اللازم المراد وقد  
حكم ايضا باستزاهما المطابقة فتمت التفرغ الاول كون الدلالة على الجزء المراد تضمن معنى  
اللازم المراد التزاما وتضمن الحكم كونه مطابقة فلهذا وجه القول بنفي الداليتين  
فيه بانها باجملها لا تجعل الجيب المذكور الارادة مدار الدلالة لم يتصور له ان يعين احداهما في  
الصورة المذكورة ولهذا قال الشيخ لا يظهر اننا مطابقة لم تضمن وهذا فاجدا واما ثانيا فلما  
تعيين كون الدلالة فيما ذكر من الصورتين مطابقة كان مينا على استزاهم التضمن والاستزاهم ايها  
كما هو في ما سبق حيث قال لا تضمن والتزاما لا استزاهم الدلالة المطابقة لم تضمن معنى  
على تسليم جميع ما ذكر من توقف الدلالات على الارادة وما يلزم من اشتراط اجتماعها وبالجمل  
الطعام بل ما يقع على الترتيل فلهذا وجه الاعتراض **قوله** وبغيره لك ما يجوز في عرف خاصه كما بين  
النجلي والجدوه في مقام التكميل والتكميل كطام ابن الخاب في اصوله مشعاه عبارة كونه او دالة الحقيقة  
في الحال معناه دالة المطابقة ووجود الدلالة التفسيرية وغير اللفظية التزاما وتضمن ايها في  
**قوله** في كشي من تحت الجوازات والكفاية آه جواب ان من اشتراط الكلية في الدلالة  
لم يجعل كفاية الجواز والكفاية والاعتماد على الدلال عليها عنده هو الجمع المركب منها  
من قرابته الجارية او المعالية نتم ومن لم يشترط جعل الدال نفس تلك الجوازات والكفاية  
لذا ذكره الفاضل الخنجي واعتراضه عليه بان الدلال على المعاني رتبة ان كان هو الجواز  
من اللفظ والتورية لم يكن الجواز رتبة اسد في الحام جواز في الموقوف بل لم يوجد جواز فيه وهو  
طلاق ما لا حواجه واجيب عنه بان الجواز هو اللفظ المستعمل في غير المعنى الموضوع له ولا شك  
ان المستعمل في المثال المذكور في اللفظ الجازي الذي هو الرطب **الرجل الشجاع** انما هو لفظ  
الاسد ولا دخل للتورية اذ لفظه في الحام فذلك الاستعمال وانما هو لاجل فهم الجاز منه و  
الحاصل انه لا يلزم من كونه التورية جواز من الدال على المعنى الجازي ان يكون الجاز هو  
المركب بجزان يكونه مستعمل في المعنى الجازي هو اللفظ المستعار فقط وان كان الدال عليه  
الجمع المركب من اللفظ المستعار من التورية فيكون الجاز هو هو وان كان الدال عليه

ان له سلم ما ذكره في مثال السد في الحام فلام انه يلزم ان لا يوجد جواز في الموقوف وانما  
وديم ما ذكره في التواين اللفظية للعينية وان جعلت التورية العينية في حكم لفظي فذلك  
او يقال لجمع المركب من اللفظ والتورية العينية ليس بلفظ الجاز هو اللفظ فلا يكون  
المركب جازا فضلا عن ان يكون جازا في الموقوف فلهذا يلزم ان لا يوجد جواز في الموقوف قلنا  
قد سبق ان اللفظ اذا استعمل في موضوع لم يكن للتورية تعلق باللفظ المعنى الجاز  
بل بالارادة فاللفظ في مثله جاز هو فلام يلزم اشتراط الجاز مطلقا فتدبر **قوله** بل لم يكن  
دلالة الالتزام رتبة الفاضل الخنجي بان لازم لازم الشيء وان كان لازما لذلك الشيء  
لكن دالة اللفظ على الارادة المظهر من دالة على لازم لازم وقد ضعف بالامر عليه لكن فيه  
لان انما يتبع اذا كان لازم الشيء لازما له في الجاز وبسبب بلازم سواء كان اللزوم بينا بالمعنى  
اللاح او الاخص اما في الاول فظان كفاية تصور او تصور في الجزم باللزوم بينهما  
وكفاية تصور او تصور في الجزم باللزوم بين بوجوب الاستمرار كفاية تصور او تصور  
في الجزم باللزوم بينهما بل بما يجازي في هذا الجزم الاعتزاز لزوم ب لا لزوم بولب واما  
في الثاني فلان تصور الشيء انما يستمر تصور لازمه بتباغير ملتفت اليه قصد والمستمر  
تصور اللازم انما تصور اللازم الاول مقصودا ملحوظا في نفسه ~~انما ان يتل~~  
~~يستمر تصور~~ ~~والتباغير ملتفت اليه قصد~~ ~~المستمر تصور اللازم انما تصور اللازم~~  
~~الاول مقصودا ملحوظا في نفسه~~ ~~انما ان يتل~~ ~~يستمر تصور~~ ~~والتباغير ملتفت~~  
ملتفت اليه قصد تصور لازم له في بعض المواد ولو لم يكن كذلك فساد **قوله** لا يتبادر  
بالوضعية فان قلت التفسير او فتح دالة على المعنى من المعنى مع اشتراط الكفاية الدلالة  
الوضعية قلت التفسير انما يكلف ان يكون احداهما والاعمال الهيئية التفصيلية والآ  
على الاجمالية فالافلاك فيهما راجع الى نفس المدلول لا الى الدلالة **قوله** واللاحم كحل  
والمراد ان اللاحم ان اللفظ وانما معتبر ان بالنسبة الا اسم مع فلكه الدلالة  
المراد ان اللاحم اللاحم يعبر بالنسبة اليه فلما يرد ان يقال الدلالة معتبرة بالنسبة  
لنفس الامر بالنسبة الا اسم فلام يلزم من اشتراط علم بالوضع اشتراط الدلالة

200

**قوله** مقام كل كلمة منها أي من كلام الكلام السابق **قوله** ما مراد في ما مراد في  
 تلك الظواهر كل كلمة انفسا ما مراد في كل كلمة **قوله** ويحتمل ان يكون بعض منها والافان  
 قلت قوله ويحتمل مصطوف على قوله لا يكون وهو مقيد بقيد مستخدم عليه اعني قوله وعلى الا  
 التقديرين فيقيد الله تعالى كون البعض والاعلى كل من التقديرين مع انه لا دلالة له  
 منها على احد التقديرين وهو ان لا يكون عالما بوضع شيء منها قلت قوله ويحتمل مصطوف على قوله  
 القيد والى اصل انه لو حفظ التقيد او لا تخ العطف فيكون القيد جزءا من افعال المعطوف عليه  
 لا حكم من الكلام حتى يلزم اشتراك المعطوف فيه وانما يلزم لو كان المعطوف عليه مقيدا بقيد  
 سابق والوقوف على قوله **قوله** وقرب منه ما يقال انه الفرق بين الجوابين ان المعنى في الاول  
 التقدير كسب الاطلاق والتعقيد وفي الثاني التقدير كسب الزمان **قوله** وعلمه تكرار اللفظ  
 على الحسن والتمسك على السمع فان قلت الكلام في امره المعنى الواحد بطريق كلفه وانتم  
 الاختلاف بالوضع والحق بالنسبة الى المعنى واحد وصحى فلما مدخل لعلمه تكرار المعنى على  
 المعنى ولا وجه لذلك قلت بقية المعنى فذلك لكن الدليل السابق كان عامانا كما بين  
 على اشتباه الاختلاف بالوضع بالنسبة الى مدلول واحد وصحى كذلك يدل على اشتباه بالنسبة  
 الى مدلولين والتعقيد اعني ان يكون دلالة لفظ على معناه الوضعي او التقيني من دلالة لفظا  
 على مدلول آخر وصحى له والسواء على الدليل على ان يكون ان يراد لعلمه تكرار المعنى المعنى  
 على المعنى فله تكرار المعنى اللفظي من حيث انه معنى له فلو كان الكلام في ذلك المعنى واحد  
 وصحى لكان تكرار المعنى على المعنى ايضا في حقه **قوله** فيمكن تأدية ذلك المعنى المرفوع  
 بالانفاظ المرفوع آه في مناقشة وهي ان دلالة اللفظ اسمية اللفظ لان يراد باللفظ التبعي  
 وباللفظ التبعي وباللزام التابع وبالحفظ في كل منهما المفرومة بالمعنى المعقبة في دلالة اللفظ  
 الاتساع عند اهل هذا الفن فتأمل **قوله** مثل كونه كذا الرماح وجبان الطيب وهزول الفصيل  
 ينشئ من كثرة الرماح الاكثرة الاق كطرب تحت القدر ومنه الاكثرة الطيبا يورث ومنه  
 الاكثرة الاكل ومنه الاكثرة الضيفان ومنه الاكثرة المعقم من هزال الفصيل الى كثره  
 لاجل الضيف ومنه الاكثرة كما يدل عليه قول ابن سهرورد لا يمنع العوفو بالفصل ولا الشاح

من حيث هو لازم على المرفوع في  
 قوله تعالى انما الله غافل عما  
 يعملون

الاقربة الاجل **قوله** فان يمكن يتبع ان يكون الامر بالعكس قد فهم من كلام ابن بن ان دلالة النسخ على  
 بوجه او حتى من دلالة على وجه الجزاء والعكس المذكور بالنسبة الى هذا المفهوم النسخ لا بالنسبة الى  
 ما ذكره في الكلام كما من ان دلالة الحيوان على الجسم او حتى من دلالة الالف ن عليه كما وهم فيه  
 بعض المحققين فان نسبة الجزء الى الجزء بالنسبة بوجه الجزاء الاكل فغاية الامر ان  
 يتخذ مرتبة الوضوح لان يكون دلالة الكل على جزاء جزئية او حتى من دلالة الجزء على جزئية  
 والاعضا المعنى يشير كلام الفاضل المحقق في حاشية فتأمل **قوله** قلنا الامر كذلك لكن القوم هم  
 الاول قلنا نعم بنوا ذلك الفاضل المحقق هذا الجواب اجاب بجواب مطابق لقواعد القوم لكن  
 في كلامه بجهان الاول ان السائل ان يقول يجوز ان يكون مرادنا بالوقوف اهل البيان  
 لا الميزانيين وما ذكره الشريف بناء على ما ذهب اليه الميزاني في الكلام على الامر في الاصل  
 وبالنسبة بوجهه ان ما ذكره اصطلاح جديد لان نقل عنه من اهل البيان فلما صرح بوجهه يحتمل  
 الكلام عليه مع ان المشهور يقول الراس في شفاه مما يقع بان المراد بالوقوف المنطقية  
 المنطقية وان ما ذكره في الحواشي المطابق لقواعد القوم من الاختلاف الذي يوجد  
 في التقنين ليس باعتبار فهم الجزاء محال صالحة اليه في بيان حقيقة الاختلاف في دلالة التقنين  
 وضوحا ووضوحا في بيان تأدية الوضوح والحق في دلالة الاتساع على مذهبه ارباب  
 المعقل ان ترتب الملاحظات ولو بالذوات يفيد تفاوت الترتيب في الوضوح فالدلالة على  
 جزء الجزاء او حتى من الدلالة على الجزء اللهم الا ان يراد بيان الاختلاف المعقبة فيما بين النوع  
 المعقبة في التقنين ليس باعتبار فهم الجزاء في ضمن ارادة الكلام الكلي كما فصله الا انه يلزم  
 ما ذكره ان يلتفت اليه عند ارادة الجزء جميع الالف او واحد بعده وفيه منع من هذا الوجه  
 السلم **قوله** ومعنى النسخ بالبال آه الوالو الحال ان معنى النسخ بالبال تعيين بالاجمال  
 بالتفصيل والاختصاص بالبال مفصلا بدون حصول الجنس في والى هذا ان يرتفع ولم يرد  
 النسبة بينهما في هذا الحال ان نسبة ان جنس له من حقيقة والمراد علم اعتبار التفصيل  
**قوله** وهو بعد موضع نظر وجهه النظر قد اورد بها الفاضل المحقق على الوجود الذي نقل من  
 الشارح الا ان في الاوقات التي اوردوها من عنده لجان الاول ان قوله في توصيه

2

مراد ان حج اقول في تصور اختلاف المطابقة الى قوله اذ لا اشعار في التوفيق  
بمذا القيد يدل على ان الاختلاف المذكور ليس بحسب نفس الدلالة وليس مراد ان حج  
ما ذكر بل ان اختلاف الدلالة بالنظر الى اختلاف العلم بالوضع اختلاف بالنظر الى نفس  
الدلالة وحسب مراد ان حج المطابقة لان معنى الاختلاف بالنظر اليهما ان يختلف  
بسبب الدلالة فيمكن للدلالة ان يقع كالمفهوم في التفرع ولو كان مراد ان حج  
ما افاد لما احتجنا الى اعتبار كناية النظم في الوضع اذ قد بينت التفات سابقا على وجه  
يوجد في العلم الجازم ان قوله ويرجع الى لا يتصور في المطابقة الاختلاف وهو كالتالي  
الاختلاف في العلم بالوضع يتبع عليه من الحكم فيكون الاختلاف بحسب كثرة الم  
المواضع وكذا كالمسح من ان حج الاشارة اليه فان قلت هذا هو ارجح الاشارة الى  
فيقول ان العلم بالوضع قلت هذا الاعتبار مما يمكن ضبطه بالنسبة الى ارباب العلوم والصفات  
والصحة التي هي الخالص والصفة مقدم الانظمة لا غير مسلم غاية الامر عدم انقباض  
مراتب العلم وهو لا يستلزم في المطابقة اذ يمكن الاطلاع على مراتب العلم من اليقين  
والظن والرجح وما لا بد له بدلالة المعاملات وان لم يكن قدر ما يوجد من الكيفية بعينها  
الثالث ان معنى قوله ويرجع الى ان اذ يقال ذلك في بيان عدم تامة الابدان المذكور  
في الدلالة الوضعية لا في الواقع المناقشة المذكورة فيما نقل من الشرح بقوله اما و  
ان كما نقل اذ قد صرح في هذا القول بان الاختلاف المذكور بحسب الاختلاف في العلم  
بالوضع فلما يدفع المناقشة المذكورة لا يتطابق الرابع ان قوله نيز اذ كان اللفظ  
مشتركا ان يخالف لما ذكره في شرحه للمفاتيح من ان لا يقال تفاوت في نفس الدلالة كما  
صرح به ومع ما ذكره هنا انه لما لم يكن في التوفيق اشارة بذلك القيد صرح وجود التفاوت  
في مشترك بالنظر الى التوافق الخ من ان قوله وايضا لو سلم ما ذكره من ان قد اجاب  
عنه في شرحه للمفاتيح بان التركيب الخ يدل على معانيها الوضعية فقط بجزء الصل  
التي هي ان فلما اعدوا بالوضعية لا وهدى ولا مع غيرها **قوله** ثم ظ هذا الكلام يدل ان  
ظ هذا الكلام لانه بعد و بيان حال الجازم مطلقا فيستفاد من سابق الكلام ان

ان لا بد في كل حي زمان نذكر المفهوم وبيانه اللازم وليس عبارة نصفا في هذا لان قوله ثم  
المعروفه لازم ما وضع له اذ يعقلم مجازية هذا اللفظ لا اللفظية المذكورة في كل حي **قوله**  
وهذا لا يصح انما قال ظاهر لان علاقة المفهوم وان كانت يذكر في بعض اقسام الجازم  
الآن مرجع جميع العلاقات هو المفهوم والحج ان هذا الكلام **قوله** وانما غير كما  
فيه من الاضطراب قد بيننا الناقض الخ وبه الاضطراب الا ان في كلامه لكنه ينبغي ان  
يشبه له وحي ان قوله ولم مرات في الوضع والخ مع ان دلالة المطابقة توصيف  
للكلام بناء على ما افترق ان حج في شرح المفاتيح من ان دلالة التسمية وضعية  
لانه كما ترى كيف وقد ذكره في شرحه للمفاتيح حيث قال وما يقال من ان المقصود في  
التسميات هو المعنى الوضعية فقط ليس شئ فان قوله ولعله كاليد مشتقا لا ترمي  
ما هو مفهومة ولفظها على ترميز ذلك الوجه في غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن ارادة  
هذا المعنى لا ينافي ارادة المفهوم الوضعي وقد اثبت اليه هنا بانها من كلام كمال  
الدين بنسب الجار والعيون بالثابتة فلما ينبغي ان يتوهم الخالفة بين كلاميه في كتابه  
ولا يعرف على بان الغاية التي نقلها عن بعض الافاضل فيفيد في وما ذكره او لا  
كما هم فيه البعض يتي في وجه الضبط الذي فكره بحث وهو ان المعنى المراد في التسمية  
على ما ذكره اعني كون الوجه في غاية الحسن ليس مشتقا منها بل المعنى المفهوم له انما  
المشابهة بين الوجه واليد فكيف يحتمل كون العلاقة مشتقة منهما مع التسمية والاشارة  
وهو ابد ما ذكره بعينه في هذا شرح المفاتيح من ان ارادة هذا المعنى متنوعة على تلك  
المشابهة من في صرح ان العلاقة هي المشابهة **قوله** وظ هذا التفسير على نحو قوله ان  
قبل ليس مراد الا عراض على توفيق التسمية اللغوية لتسمية الامثلة المذكورة كما  
يدل عليه كلام الناقض الخ فيما يستفاد من ظاهره اذ قد ذكره في توفيق التسمية اللغوية  
ليس بخدوش بل مستمر وانما مراد من التسمية للاعراض على توفيق التسمية الاصطلاحي  
الذي استفيد من كلام المحقق كما يشير اليه بقوله وينبغي ان مراد ان حج وروو  
الاعراض على توفيق التسمية الاصطلاحي بتوفيق عما ان هذه الامثلة ليست منه

206



وان قصد منها المشارة الى لازم معناه وتتمتع بذلك بناء على انهم عدوا قوله كما  
 اخذ الامة بوجاهة من قبيل التشبيه وكذا قول ابي الطيب فان نطق الانام فان من منهم  
 فان السك بعض لوم الزوال وسواء المشارة لهما تشبيها فمما كان لظنه ان سئل قائل زيد  
 كره اذا قصد به التشبيه من قبيل التشبيه الاصطلاحي **قوله** وينبغي ان سر او فيه  
 قولنا بالكاف وكونه لا يخفى ان هذا الزيادة يقع عن قيد لا على وجه الاستعارة اه فتأمل  
**قوله** فان الاستعارة انما يطلق حيث يطول فذكر المستفاد له بالكلية مراد به هذا المتعار  
 له بهذا ذكره على وجه يشرح عن التشبيه لا مطلقا كما مر اليه الاشارة في احوال التفسير  
 الجبزي **قوله** صاها لان يراد بالمنقول عنه او المنقول اليه لولا اذاعة الحال او مخرجي الكلام  
 اراد بدلالة الحال الوتيرة الحايه وينبغي الكلام الوتيرة المتعاقبة ثم الكلام من غير ادعاء  
 دخل المشبه في نفس المشبه به كما مر من افراوه يصير له نقطة كما يصير لافراوه الحقيقة  
 واشترط ان ياتي الوتيرة انما هو الصواب ارادة المعنى الحقيقية فلما مر ان كون اللفظ صالحا  
 لا ارادة بالمنقول اليه وهو المعنى الجازي على تغير استواء الوتيرة غير مستقيم او الجازي مشروطا  
 بالوتيرة الحايه وتديكا بان عدم الوتيرة يوجب عدم الارادة وصلاحيته اذ قد تقرر ان كل  
 حقيقة يمكن الجازي وان كان اصملا مرصدا غير تاش عن دليل وسلا لا ينافي اذ قد تقرر ان كل  
 القطيع يجب الظاهر تفرقة الاصول وقال الفاضل الخنجي في هوس الكشاف في النظم ان  
 ارادة المنقول اليه وعدم الدلالة شرط ارادة المنقول عنه ولو قدم المنقول اليه  
 في الذكر لا صاحب كل مشروط بشرط انتهى كلامه **قوله** والطلاق لفظ الاركان على الارادة  
 اه يقع مع قوله المعنى التشبيه المصطلح الذي هو نفس الدلالة فان قلت في التوليد امور  
 ما هو قوة لا لارادة قلت الكلام في المقدم باليمين لا في كل ما اخذ في التوليد **قوله**  
 لكنه قد اشبه في التوليد ان يقال ابهرت الورد وسمحت العنبره فيه بحث اولها كقوله ان  
 ليس المراد بتشبيه الشارة الى هي رايه الفم النفس العنبره الذي هو مستخدم في بل به الحية  
 فلا يفتي التشبيه بالوفى في موضع التماثل بالظلمة عن هذا المثال يقال سمحت بالكم  
 اشتم بالفتح وسمحت بالفتح اشتم بالضم **قوله** لان عدم الحيوة اعلم من ان ذلك العالم على

عدم

عدم الحيوة عن التصرف برامع النظر والمخول في عامة الكتب لا تتقارن بقوله وان  
 كسرت اموانا فاجاب الحقيقة والاصل الحقيقة واما استقارن التفسير بقوله كما يتجنى  
 ببلدة ميتا فجزاه المصير الجازي بان تقارن اهل اللغة **قوله** واذا كان الحسوس اصلا  
 للمعقول فتشبه به يكون بعدا للفرق اصلا والاصل فرعا وهو غير جازم قد يقال ليس كل  
 حوس اصلا لكل معقول فجزان يكون بعض المعقول او نفع واقوى عند العقل بولطه  
 في وضوح اصل الذي هو حوس شخصي فشبته شخصي اذ ليس باصل له ولا يوافق غير  
 وضوح بذلك المعقول ووجهه ان وضوح المعقول اى معقول كان لا يبلغ درجة وضوح  
 الحوس اى حوس كان فضلا عن ان يكون اقوى منه فلا يوجب تشبيه الحوس بالمعقول الا  
 بطريق الادعاء والتشبيه وهو لا يوجب عند المنصف **قوله** فمذلل فيه الخيال يمكن ان يقال  
 انما جعلوا الخيال من قبيل الحس لانها يشتر كان في ادراك الصور غير ان الحس يدركها  
 بخصر المادة والخيال بدون **قوله** وهو المعدوم الذي فرق بينهما اه انما سمي هذا النوع  
 بالخيال لاجتماعه من صور خصوصية في الخيال الذي هو فزانه الحس المشترك الذي يتأدى اليه  
 جميع المدركات الحسية **قوله** ولكنه بحيث لو ادرك كان مدركا لثباتها اعترفت على مولا تارة الى  
 صير درجة اليه بان المراد بالادراك المذكور في الشرح ان كان مطلق الادراك فالمدركة  
 لم لان الحسوس تدرك ادراكا على شكلها بدون الحواس وان كان المراد الادراك بالحسوس  
 اذ الشرح والجزء ووجهه ان المراد منه الادراك هو وجوده او الادراك بنفسه لا بصورته  
 فلا اعتبار **قوله** بخلاف اللذة او الالم العقليين تحصل الفرق بين اللذة العقلية والحسية  
 ان الحسية ما يكون المدرك بالحس من الحواس والمدرك مما يتعلق بالحس واما العقلية فهي  
 ما يكون المدرك في العقل والمدرك من العقلي كما لا دراهم وتفسر على هذا الفرق بين  
 الاليمين **قوله** وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وفر من  
 ليش كذلك تحقيق هذا التمييز فذكرته في هوس المشاوق في طلبه ثم واعلم ان الحس مما اقتضى  
 اثره الكافي في التفسير واهوا الا مشر على اصلي الفلاسفة حتى ان في الامثلة على ما عرفت  
 فالهوية في امير او امثال هذا التفسير عليها لا علم الا **قوله** فطارد اذ العقوة العقلية

مطلب الخيال

او الشهوية القوة الغفيرة من مبداء الاقدام على الاحوال والشوق الى السلط  
 والترفع والقوة الشهوية من مبداء جذب المنافع وطلب الملاذ من الماء وكل المشايخ  
 وغير ذلك من المشتهيات كتكليف الزاوية آه مثال لما هو غير كمال عند القوة الشهوية  
 لا دراهم كما يتوهم من ظاهرها **قوله** وهو ادراكها بحجرات اليقينية بحجرات  
 الادراك واليقينية بالرفع صفة ادراكها كما تكلمنا **قوله** فالمراد المفعول الذي آتاه فعل عن الشارع  
 ان هذا اذا كان وجه الشبهة امر خارجيا اما اذا كان هاهنا او كما هيته الشخ فلما يتبين  
 ان بشرط هذا القيد مع زيادة الاضيق والضمير للبيان او الخروج اراه بالبيان  
 اللغوي المستفادة من رب الدلالة على الكثرة والتعدد والمذكور في البيت السابق  
 والاضافية في وجوبها على تقدير ارجاع الضمير الى النجوم لانه المتكسر وهو كون النجوم  
 بينها هذا ورايت في نسخي مضمون من نسخي متواترا على الشارع بعد قوله او النجوم  
 هكذا والرواية الصحيحة وجاه الضمير للبيان في قوله رب يلى قطعية بصدده او فرات ما كان  
 فيه وواجب موهوش كالتقبل تغذي به العين وتاء في حديثه الاحكام في قوله الصدود  
 الاعراق والباقي في الملازمة ويخبره ليل او النواق ونحو وجود الوه او في نسخي  
 ان سياق الكلام يدل على اعادة وصف ذلك الليل بزيادة الاكاش بناء على ان وجود  
 الوداع يستدعي سابقه التلويح في تعدد الغنم لعدم فلك التلويح عند اهله مورث لزيادة  
 الحمل وموهوش باجران مورث وحشية صفة ليل كالتقبل ان كالمثل التقبل يغذي به  
 العين اي تكون في اواخر مجرى رؤية وتاء في اي تمنع ولا تقبل الاحكام حديثه الصادر  
 عنه **قوله** وزم بطريق العكس كما هو الاول من اعتبار كل من التبيين الصلا على  
 صفة كما فعل الكلام لما فيه من تعقيب الاصول ومن جعل تشبيه السنة بالصور الصلا  
 توهم تشبيه البدعة بحكمة بالنظر عليه مما لا يحل به انما في حيث الاستعداد من ان  
 النظر اصل والحد ظاهر عليه **قوله** بين الذي صفة للخروج لا يرف للماشرك وانما  
 وظاهر قوله في قوله **قوله** ان قول سنن لاي بينهما ابتداء من با العقب لا يتبين  
 العقب في هذا المعراج لاحتمال ان يكون في نسخي المعراج الاول والمفعول وكان

النجوم

النجوم بينهما وجوبا وكان لم يذكر لان التلويح انما يظهر في العقب كما بينه **قوله** كان البدعة  
 اي التي تلحق من بينها لا يخفى ما في استواء اللسان الى البدعة التي هي كالنظرة من الركاك  
 ومثل لا ينظره الطرفين الا مع الاشارة الى وجود الظهور وانما لم يجعل ابتداء مبداه في  
 بينهما وبجمله صفة للسنن لان الظاهر لا تحت **قوله** وكذا في كماله في الكلام مثل ان  
 يكون في الكلام وجوه من الاعراض بعضها موكوبة الى المفعول المراد وبعضها غير موكوبة  
 اليه فان كل على الوجه الموكوبة كان تعميلا للمفعول مصليا وان كل على النجوم كان مكملا  
 له **قوله** فكذلك لم يوكب باب او ثوبا او من القطن فيه نشر على ترتيب اللغ وقد  
 يعترض على كون من القطن فضلا بانه ليس سواها بالكراسي او قد يعترض على ما نسخ  
 بعد اوجب بعد التسليم بان الفصل يجوز ان يكون اعم من النوع اذا كان فضلا بعد  
**قوله** حصول الجسم في مكان العوا ان يقول حصول العين في حيز بعد حصوله في الا  
 لان الجدم هو الذي يتركه عندهم وليس يمكن والمخبر عنهم فالحق في التعميم المذكور اللهم الا  
 ان يريد التوفيق ولو كان الجسم لا يتبين مطلقا **قوله** نظر لان المقدار اراه فان قلت فكيف  
 على الكيفيات حتى لا يترك كونها منها قلت سوق الكلام مع تفصيل الكيفيات ان  
 ما يدرك بالحواس نوعا مع نوعا حيث فيل بالبصر وبالسمع اما ما في قوله من المذكور  
 في خلاص التفصيل عن تلك الانواع **قوله** كالاستقامة والاشياء والتعريف والتعريف والاطمة  
 كت الشك الاستقامة والاشياء في بيان غير الخط بحسب الوصف حيث يقال فلان مستقيم  
 القائم ومختمها واما التعبد والتعريف فيجب الحقيقة ايض فان للمكرة الجديدة سطح  
 معقود في جميع ان لا يظن فيها بالفضل لعدم تناسل سطحها **قوله** كما في اوتار الا عاز  
 المحنة الاغاني في الاصل على اغنية بمعنى الشغف وهو يجب مستغرق اهل الآلة ذوات  
 الارباع والعود والقانون وكونها والكمز فذوات النسخ كما يوق وكه **قوله** وهو  
 سنة الكرامة والحارة الطعم لا بد من فاعل وهو الكرامة والبرودة او الكيفية المتوسطة  
 بينهما ومن قابل هو الكشيق واللطيف والمتوسطة بينهما واذا قربت من التفاعل في  
 اقسام العاقل يحصل اقسام العاقل حصول اقسام سنة بنظم الطعوم بحسبها فالكرامة

ان قلت في اللطيف حدثت في الكثيف حدثت العفوية وفي المعتدل حدثت العفوية  
والكثيفة المتوسطة بين الحرارة والبرودة ان قلت في اللطيف حدثت الرسومية وفي الكثيف  
حدثت الخلافة وفي المعتدل حدثت التماسية هذا خلاصة ما ذكره الحق ان مباحث العلوم  
وعاوى خالده عن الدلائل كيف والافقون مر بادر والعسل صلوحات والزيت دسم حار و  
لوجد ما لا يخفى المعام فكر **قوله** والعفوية والتبقي الفرق بينهما ان العائض يقين  
ظاهر اللسان وجوهه والتبقي ظاهره وباطنه فالافلاك بينهما ان بالحدة والضعف ولهذا  
اعترف عليهم بان الافلاك بينهما ان افرق الافلاك النوعي فالانواع غير مخففة في السنة وان  
لم يقين فلا معنى اهدى نوعين **قوله** والتسامية قد يقال التماسية لعدم الطعم وبسبب صفة  
يقال لكون الجسم طويلا في اجزاءه فلا يخفى بينهما ما يخالط الرطوبة اللعابية فاذا احتيل  
في تحييد الحس من بطعم والمعدود من الطعم هو ان على ما هو المتعارف **قوله** من شذوذها  
تزيق الخسلا وجمع المتشاكلات اما انما تروق الخسلا فكان فيها قوتا مصعدة فاذا اشرت  
في جسم مركب من اجزاء مختلفة باللطافة والكثافة ولم يكن الايتام بين سايطها شديدا  
في الغاية ينقل اللطيف منه قتيلا در الاصفور والالطف فالالطف دون الكثيف فيلزم  
بسبب تزيق الخسلا واما انما يجمع المتشاكلات في جميع ان الاجزاء بعد توفرها يجمع بالطبع فان  
الجنبه على اللصم والحرارة معدة لذلك الاجتماع فينتب اليها كما يجب الافعال المعدلة لها  
**قوله** والبرودة من شذوذها تزيق المتشاكلات وجمع الخسلا في الشذوذ في الشذوذ ان البرودة  
يجمع بين المتشاكلات وغير المتشاكلات وهذا هو الظاهر **قوله** وكون هذه الاربعة من الملوها  
مذهب بعض الحكماء واما عندهم فالملاسة استواء وضع الاجزاء والخشونة عدمه فلب  
الامن الاعراض النسبية والصلابة هي الاستعداد الشديدي في الانفعال من الكيفيات  
الاستعدادية واللين عدم الصلابة هي من شذوذها **قوله** كالبلة والخفان قال الفاضل  
الحنف البلة هي الرطوبة الجارية على سطوح الاجسام والخفان تماثلها وفيه نظر لانه في  
حوادث التبريد بان البيلة يجمع الرطوبة الجارية على سطح الجسم بالتسوية فلا يصح عدلها من  
الكيفيات والجواب بان البيلة وكذا الرطوبة قد يطلق على الكيفية المعينة لسهولة الالتصاق

ايضا

ايضا نرى في حواش الطول بان الوصف بالجران يمنع عن الخلق على الكيفية وهذا هو المراد  
كما ذكرنا الحنف بهذا والمذكور في تلك الحواش معنى **قوله** باللطافة والكثافة ان اللطافة  
اي بعد من الملوها بمعنى دقة القوام والكثافة في الحد منها ما يعاين المعنى المذكور وقال بعضهم  
اللطافة بهذا المعنى عين الرطوبة وكذا الكثافة عين اليوسفة **قوله** على استعمال موضوعات  
ما يراه بالموطوعات التي يفرق بها سواء كانت فارصة كما في الحياطة او في هنية كما في الاستعداد **قوله**  
وهو كونه للنفس مبدؤها اراوة الانتقام بهذا يظهره لا يلائم قوله في تفسير الخلق لا يكره  
الغضب في كون النفس لائقا كثرها فانما ان يفسر الغضب على التسامح والمراد منه حالة التوجب  
حركة النفس مبدؤها تلك الحالة اراوة الانتقام او يراو بقوله لا يكره الغضب لا يكره اسباب  
الغضب وقد يقال على تقدير كون الغضب نفسا كحركة المراد ان الخلق اطمئن للنفس كيث اذا  
حصلت فيها كحركة هي الغضب لا يجعلها متحرك كحركة الا في **قوله** كالهدية الوهية الشبيهة بك  
بالخيل المعنوية من كلامه انه على الاعتبار في الواقع في المنعاج على الاعبار المحض والنتج فيكون  
تقدير قوله وبين اعتباري ونسبي وبين اعتباري محض واعتباري نسبي وقال الفاضل الحنف في شرحه  
المنعاج ما كان الا وهو صف الاعتراف نسبة لان النسب والاضافات باسرها لا وجودها  
في الخارج عندهم عطف النسب على الاعتراف عطف قريبا من العطف التفسير كما تصاق الشيخ  
يكون مطلوب الوجود او العدم مثال المنعاج على فان مطلوبة المطابقت وصف مقررا في ذات  
المطلب بعد وصف اعتبره العطف بالنسبة الى المطلب العائض بالنفس او كان تصاق في تصور واحد  
كحرف مثال الاعتراف المحض وفي هذا التفسير يتبين على ان العطف في وجه الشبه يتناول الواحد  
كما يتناول في الطرفين **قوله** وهذا يشو لفظ المنعاج حيث قال وجه الشبه اما ان يكون  
امرا واحدا او غير واحد الواحد اما ان يكون في حكم الواحد كقوله اما حقيقة ملتزمة واما  
او صفا معقودا من مجردة الى هنية واهدائه **قوله** وفيه نظر كما استوفى في هذا التفسير  
المنعاج وجه النظر ما ذكره في بيان في بيان قوله والمركب الحس او وحاصله  
ان الحقيقة الملتزمة كالاتية مستفاد من قبيل الواحد دون المنزلة منزلة وهو اياه ان المراد  
من العطف الملتزمة حقيقة للظرفين ملتزمة من التماسية ما يجب اعتبار الملتزم انما يخبر عنها

607

بعضه لا يمتنع بغير تلك الكثرة بالآلة كش واحد قد صرح بهذا المعنى في الوصف  
جستقال داما او صانا مقصودا من مجموعها الى هبة واحدة **قوله** والمتعدد الذي يتربك  
منه ما هو بمنزلة الواحد اي صاحب او علق او مخلق الذي يبيته النظر الصائب لا  
بحال لتتربك بالمتق من الحسن والعقل نعم قد يتبع الامر على المساحة وبعد الانسان في  
في الوجود من نفس مجردة وبدن مادي فالاصناف المذكورة انما هي في المركب لا باعتبار  
دون الكيفي في الحسن طرفاه صبيان لا غير اي وجه الشبه الحسن طرفاه صبيان لا غير وهذا  
الكل اي وهو بصفة الطرفين جارية وجه الشبه المركب من الحسن والعقل وان لم يتدرج في قوله  
الحسن طرفان صبيان اما الجريان فكان كتحقق وجه الشبه في الطرفين فيستدل بتحقق كل من جويته  
فيهما والحسن لا يتحقق في العسل ولا يتقوم به واما عدم الاندراج فكان وجه الشبه هو المركب  
وهو وجه الشبه ليس به فلا يتحقق على الجارية وجه الشبه الحسن ولا على العسل فانه وجه الشبه على قاي  
يخرج المركب من الحسن والمعتقون من حيث انه مركب وطرفه لا يكون الا معتق لا سواء كان  
بجانب حسبا او معتق او مختلفا فنعى قوله والحسن وجه الشبه الحسن سواء كان معتق او كفا او  
قد فعل فيه جزء المتعدد واما جارية المركب بوجه شبه فلا بد من قول **قوله** اولها حسبا او مائيا  
اي لا المتك والالجارات فالكفر اضافة فلا يتحقق بالجارية **قوله** في قوله لا يقال التشبيه بالوجه  
العسل وقوله بالوجه الحسن في موضع الحال والعامل فيها اعم اي التشبيه كما يناسب بالوجه العسل ولو  
اعلم منه كما يناسب بالوجه الحسن **قوله** تغير السؤال بغير ان تغير السؤال بقياس مقصود لنتائج  
مركب من قباكين او لها من النحل الاول مؤلف من مؤلفين كليتين ينتج موجه كلية وثانها  
من النحل الثاني مركب من موجه كلية صغرى اي ينتج العنق الاول وسابته كلية كبرى ينتج سابعة  
كلية هي العسل وهو ان لا ينشئ من وجه الشبه **قوله** يابا به هو ان يكون غير عسل الظاهر  
الغير اعم هو لفظ تعميم رجوع الى التحقيق **قوله** لكن وهو بكون طرفه الحسن صبيح بعقل  
اشخ عشر قسما فيكون وجه الشبه واحدا حسب استقلا ثلثة كون الطرفين عقلين وكون  
المنشئ بعقل والمنشئ حسبا وعكس ويكون مركبا حسب استقلا ثلثة اقرى ويكون مختلفا  
ثلثة اقرى قوله وفيه تناقض لان الحقا ليس بمجموع بل المسموع هو الحقي وهذا به ان

المراه باقفا، منها ما يقابل الجبر فيكون مسموعا من فلاتش في نفع التمتع موجوده لا يطيب اراجه  
ولهذا المظن لان الشرح هو اراجه لا طيبها والمذوق هو المظن لانه **قوله** يقال لانه اصل  
ان في بعض النسخ بلا او والصلوب بلا او والابتن والجراة يظهر الارباب **قوله** والجراة على وزن  
الجراة وقد يتربك اجزاة فيقال جرة مثل كرهة في قوله المراه مرة **قوله** كخفة بذوات الالف  
ان طرفة بوزن ابي خلاصة والافلاسة نفس حيوانية **قوله** واذا قلت لرجل العليل باكتها المعاني  
بالعين المعجزة يجمع معنيها ان مصدره يجمع معني الفاء بالفتح وهو النفع **قوله** فبما علم يوصل الى الحن  
ان اندفع بهذا ما قيل النظار ان العلم ليس بجزوي الاتصال فالحنا سببان تفسر اربعة منها  
بالدلالة على ما يوصل لكن فسر بالادارة الموصلة بمبالغة في مخرج شأن العلم ووجه الاندفاع  
ان العلم ليس بجزوي الاتصال على العمل مثلا لانه لا يوصل الا اتصال الاحكام والنوق بينه وبين  
الباطل والالهي يمكن على ما مل **قوله** في وجهه بعض الاستدلال في قوله ان جوابه انه لم يتعد  
في نفع من تلك الاستدلال هبة منتزعة من عدة معاني صح تناقض الوحدة بالمعنى المراه هذا بل  
نفسه كل منها لا معنى واحد لكنه قد يتقوم تناقض اول الفتن الاول انه يجوز ان يراه بالمشبه بالحيوة  
الاصول والعوده ولا يجوز ان يراها الادراك فيكفر **قوله** ويؤوب من هذا المثال سابقا ان العلم  
بالعلم هو العسل لان العسل انما الادراك كما ان الملكة كذلك **قوله** يجمع ان لا يكون قبل علمه  
عدم كون الشئ منتزعا من عدة اشياء اي ما ذكره واذا لا ينشئ في استزاعه من عدة  
اشياء اي طرفان وهذا مدونج بما استحققت الفاصلة الحن في بحث استخارة التسمية وتبطل  
عليه من ان الاستزاع من عدة اشياء مطلقا يستلزم ترتيب المنتزح وان ان استزاع  
بذلك على نظر هذا هو النظر الذي ان ارب في مقبلة نعيم وجه الشبه الى الواحد وغيره بقوله  
وفي نظره مستوف وقد استرنا الاجواب هناك والحاصل ان الهيئة المركبة فسمان قسم ينتزح  
من الاشياء المختلفة وقسم ينتزح من الاوصاف المختلفة لشي واحد كما ذكره ان حج فان ار  
صاحبها المشاهير الاول بقوله اما حقة ملكية والاشياء بقوله واما اوها فآة ولاف وفيه  
تفسير **قوله** اصح من الجلا في لفظ اصح بالحاء بين مهملتين منقو صتين بينهما ياء ساكنة  
والجلا يحكم مقصودا ولام مشددة وحاء مملدة **قوله** وقد لا في الصبح الشرب كما ترى

207

الطابق في معنى قوله كما ترى ليس بتشبيه بل بحرف التقييد والمراه ان التقاطع الشرايط بين العنقود  
امر صلي لا يفتقر فيه ولو كان قوله كما ترى متافيا عن قوله كعنفوه ملاحظه لكان الظاهر في احواله  
هذا المعنى وفي اعراب كما ترى وجوه اخرى انه في موقع المصدر ان الظاهر ظهورا من حيث ما ترى **قوله**  
وقد جاء بتشديد اللام كما في هذا البيت قال ابن قتيبة في ادب السكاكب لا اعلم اهل لغة ام  
صورة وقال شارحهم الدوسري وليس ينبغي **قوله** اي تفتح لتوره العنقود بفتح النون الزهراء  
**قوله** فكانه اذا و مقدار قصده مجموع مقدار الشرايط والعنفوه لا ما فكون الينج بيلانيزه  
ذكر الكيفية و اراه مجموع مقدار الشرايط والعنفوه في مجموع مقدار الشرايط من طولهم وعرضهم  
مقدار العنقود من طولهم وعرضهم لا مجموع مقدار الشرايط ومقدار العنقود **قوله** وسيجي ان الكلام  
المعروف قد يكون مقيدا او وقع ما يتبعهم من ان المشبه به هو عنفوه وملاحظه حين كان كذا  
مركب لا مؤن الاى النفع المثل **قوله** فقد اصل بيشتر من اللطائف المراه من اللطائف كالمسك  
من الكمال المختلف وسر اضلال السامع بها ان تلك الكمال انما يتبعها اذا جعل المشبه به اللطائف  
ملاحظه في حال كونه مقارنا له وهذه المعارضة انما يستقامه من صفة المضاجح الالهة على الحال  
واما اذا جعل ما فيها فالمتبادر هو التشبيه بليلى كما هو كواكب في الزمان الخارج بالنسبة الى  
حال اجبار التشبيه و بعد الاطلاق تشبيه الغافل الخفي في شدة المضاجح كما هو كواكب بقوله اي تشبها  
ليس كما ينبغي فانه يشير الى جعل تماوي ما فيها على لا يخفى **قوله** بفتح الهاء و بفتح الواو وتشديد  
الياء و اما بفتح الهاء فهو جمع المفعول **قوله** من جانب قبل قوله من جانب متعلق بعل  
واحد من النفع والليل ولو قال تشبيه النفع الذي هو من جانب بالليل الذي هو من جانب  
لكان الظاهر ان خبر بان قوله من متعلق بقوله تشبهي ليس مفعول الشرايط بل التشبيه  
من جانب واعبار ذلك التشبيه من جانب ليس المراد جانب المشبه به فتأمل **قوله** في علم العنقود  
لمصدر راجح لفظ الحكم ولم يقل صلة المصدر ان رعا الا ان الراجح الصلة كالمفعول ولكن الصلة  
للفعل الحقيقي الذي في ضمنه اعني المصدر على **قوله** فهو قولم يتبعه ان السجادة والنفع  
سئل السيق اي افرجه والاشجاره جمع خرد وهو خلاف السيق ويرب الشرايط في الماء رسوما  
ان سئل وجعل من راسب السيق اي معنى في النظرية لا يلزم قوله بقلوه وقوله والارتفاع

والاختصاص

والاختصاص وفي بعض النسخ ترسوم راسب اقدامهم في الكوب اي يمشيت والاول الظاهر وان  
الحرف شتدادا يقال احتم ان ربيع الثوب واحتم صدر فلان غنظا ويوم فتم شديدا  
الحرف **قوله** بل هو مما يفتقر به معنى الاشارة اي تعلق المعارضة والمصاحبة لا انه ينسج عليه حكم  
الاشارة كما ينبغي على بكرة المثال المذكور حكم الثوب **قوله** ما يجي في الرهينة ط هذه العبارة  
مفيد لان وجه التسمية في الرهينة لا انه نفسها مع انه المراد كما هو في الشرايط وحول عليه بيان  
المعنى الموصول في العوضين بالرهينة فلما بان يقال هذا من قبيل اعتبار العام في الخاص  
كما يقال الحيوان يبيع في الانسان اي يفتقر فيه وهذا المنطق انما يلزم من تفسيره عبارة  
الينج فانه تشبها بحال التشبيه و ضمير يبيع فيها عايد الى التشبيه لا الى اوله فيفهم منها كون البنية  
وجه التسمية بل انما يفتقر اليه لتفسير **قوله** احداهما ان يكون بالكرة غير في التركيب احيانا الا التفسير  
اذلا عايد في الجملة الخيرية لا المتبادر لان فاعل يكون هو غير **قوله** والغير في غير عايد الحركة  
فتي المتبادر اعني احداهما بل عايد فلما بان يفتقر لفظه اي يكون فيه بالكرة عند من عن المصنف  
اي ان يكثر من يحصل الربط بلا احيانا الا تشبها في نفع يبيح الا ان يجعل الاضافة لا في شكله  
وهذا ايضا انما يلزم من تفسير عبارة الينج لان ضمير يكون فيها عايد الى المتبادر بلا احيانا الا تشبها  
لنطق الربط مع انه لكن لا بد ان يفتقر المصدر الغير العرج المستول من ان المصدر يفتح المتعلق  
في قول الينج اعني ان يكون بغير ما يسمي الفاعل على بفتح الهمزة المتبادر الذي هو عبارة عن وجه التسمية  
وان يفتقر مضاف في عبارة المعنى اي فان يفتقر على ان الاضافة لا في التمسك لكن في  
التاويل في الموضفين انما هو اذ جعل قوله على وجهين بمعنى علم انه على نوعين وان خلا  
منها يوفهم من التسمية بعينها واما اذ قلنا معنا انه مستعمل على صفتين فلما اذوم لان خلا  
من الاقتران والوجه كما في عبارة الينج وكذا اقتران الغير كثرهما او تجرد كثرهما عن الغير كما في  
عبارة المعنى صفة التسمية وللحاجه **قوله** اعتبار الربط في كلام المعنى فتأمل **قوله** اعلم ان  
كما يراه ان التشبيه قد وسوا ان يفتقر في الرهينة او لفظ ما في قوله كما يراه وليس عبارة عن وجه  
التسمية بل انما يلزم في عبارة المعنى بل عبارة عن الاحوال اي من الاحوال التي يراه  
بها التشبيه هو في قوله الحاصل في اول النسخ المذكور **قوله** وانما ان يفتقر بهنية الحركة اعادة لفظ  
الرهنية

الرهنية

اشي عن ذكره غير عايد الا المبدأ لا يخافه مع المبدأ **قوله** فالتشخيص فالتشخيص في الحق الاشياء لم يربها  
المعلق بل المرفوع اذ في كذا يوردى المرفوعة الهيئة المعقدة **قوله** مع تعرج الاشراق من  
وضع النظرة موضع المضمرة لان مقتضى النظر ان يقول مع تحوجه وهو حال من الحركة ان جانب  
زمان محوجه **قوله** يقال فانه اذا اندم ومصدره محمودة فانه بدأ وقوله والمعنى ظهر له راي  
غير الاول ان رايه ان فاعله نداء غير واجه الالراي المعلق بدلالة معناه فان اشغى  
ان الهدى لان النظر اذ تعقيل مع الطام اي شبه الشمس بالمرآة فيما ذكر من الهيئة لان  
الشمس اذا اذ الله حدالات من النظر اليها يعلم بها **قوله** جاذب الهمزة اي ماري بلبت  
الهمزة ياد ثم فلي بما فعل بها **قوله** فانظبا فامرأة وانفعا حالها في النسبية فانه هو كالم  
للسائل عن وجه النسبية بين البرق والمصون وقيل بمعنى ان لتعقيل كالم في الشيخ في  
ولا بل الالجي زيمه الا انظبا والافتتاح المعنى للسج الذي يكون من البرق لان في  
فيج البرق ثم ينطبق فيلتم اواؤه ولعل الفتاح البرق لكونه من خلال السج مستترا  
فوه وانظبا في النضام اوانه بحيث يعنى من الالصال بالظلمة **قوله** من لطابق فكل  
قول ان معرفة صفة الربا في صفت سر وان كفت غير صفت اس اجبت رابع الالرابا  
والسر وشجر مورق واذا سر وقتا والقيان جمع قينة وهي الالرية المغنية كانت ام لا  
بعين الناس ان القينة المغنية وليس كذلك **قوله** وتحت اي تفتت حال من  
القيان او وصف له ان جعلت اللام في لعمدة الذي وفي ايها ركعت على بلبت اياه  
لا احقر الالسر وبتمامه فان العلى في ما يستمر الالمرأة من رادسها الا قدما وحضر لغير  
من انفاذ الصفة الالموصوف ونسبه ظرف الالمرأة والالصال الفعل اي يفتت لغير قول  
على قوام في موضع الحال من غير تحت وقوام الرجل يفتح العاق فامة وعن طول  
والفادع فكانه لتعقيل الترتيب ليع افا حصل تشبيه السر والقيان فنية لتعقيل  
والواو في الالرج جاد وبملا للحال وتذكر جاد مع ان الالرج مودت **قوله** قال الالتم  
يج فيها عذاب الالهم تدمر كل شئ بامر ربها بنا على ما يودها بالالسر والالسر وبملا  
حال من غير جاد او غير جاد يتقنه مع العبر وبقا واجلي بفتح الالسر

مشبه

مشبه لا يارب المقام والمعتك والالكان بكسر الاللامين والاللامين في الاللامين الاللامين  
اعايتها ومن وجوه الطائفة ما في من التفصيل الاللامين وذلك في الاللامين حركة التمدد  
للدنو والاعناق والحركة الرجوع الحاصل الاذان والاللامين في الاللامين من سرعة زايده و  
نادية لطيفة لان حركة الشجرة المعتدل في حال الاللامين الاللامين الاللامين في حال  
من كونها في حال نحوها عن مكانها من الاعتدال وكذلك حركة من يدركه الاللامين في حال  
السر من حركة من يهيم بالتمدد لولان ازعاج الحذف ابداء القوم من ازعاج الاللامين  
كذا في الاللامين **قوله** من جدل الاللامين جدل الاللامين ان اشارة الاللامين في الاللامين  
بين قوله بجدوله وبين قوله لم يجدل **قوله** قول الاللامين في الاللامين - معلوب كانه عاشق البيت لا نظر  
والصفي الجانب والاللامين الاللامين وقيل العشق وهو المراد المصطوب والاللامين هو ما يتعم  
الندم من العتور فان الندم اي يقع من اغشية الاللامين فاذا وصلت الاللامين قوت  
واذا وصلت الاللامين تام والاللامين الاللامين والاللامين الاللامين في الاللامين  
الذي للسر الذي هو منه بالجي الذي يربط حبيبه وهو يد صفي لاجل توديعه لغير لطاف  
لما انه الاللامين في الاللامين في الاللامين الاللامين الاللامين الاللامين  
**قوله** ثم يخلو اي لم يعلمها فيها فذكر العلى بلقطة الاللامين الاللامين الاللامين  
كانهم لم يخلو بها جعلها حلالا على عدم علمهم **قوله** وان الجارة هامل بما فيها وكذا في جانب  
المشبه اراو يجل الجار عدم انقطاع لان الجمل يستمر عدم الانتعاق فذكر المرفوع واريه اللامخ  
وهو المنق في جانب المشبه الاللامين وقيل بان الاللامين الاللامين الاللامين  
في امور فله بنا لب هذه الامور الاللامين الاللامين الاللامين الاللامين  
في الطرفان تحقيقا بل يجوز والتشبي والاللامين الاللامين الاللامين الاللامين  
الاللامين الاللامين الاللامين الاللامين الاللامين الاللامين الاللامين  
بما فيها فكيف يستقيم قوله وكذا في جانب المشبه **قوله** يقال ابرق القوم اي ذكر جمال الدين  
في شرح الاللامين انه يقال ابرق القوم اي ابرق القوم اي ابرق القوم اي ابرق القوم  
الحذف والاتصال فلما بد من النقل من النقات وان اراد الاللامين الاللامين الاللامين

ال اما ذكره ان الشرح والاشراج في **بسم** فلما راوا ما اقتضت بقال فتشوع البرج السجاني فاشت  
 اي صارت ذات اقنع كما يقال كيه فالكه والتميزا ههنا للتصوير واللمطاعه اذ لم يجر  
 افضل مطاوعا لفظي بل مطاوعا لفظي وكب القنع واكعب كاجح به الرخشي في نفسه  
 سورة الملك **بسم** نجاه ترع الرع عند الفزع قابلا وفوقه بايعال بيت من التي يفضل في الم  
 به اي ليست الباه صله للتشبيه بل اللالة كما في كتب بالعالم فان قيل هذا يقتضيه ان  
 حاصل السؤال انه يلزم ما ذكرته في البيت ان يكون بعض التشبيهات المجمعة التي من قبل المشقة  
 تشبها كالمركب وليس كذلك وحاصل الكلام منع اللفظ وابداء الفوق بين التشبيه المذكور  
 في البيت وبين التشبيه المتقدم فبصدق على ما هو بمنزلة الواو **بسم** في يصفون ويكدر الكدر  
 ضد الغفور وباب طرب وسهل وليس في قوله لا يصفون ويكدر الجمع بين الصفتين واما ان  
 اصلا لا تدوم على الشدة المثال بمثال المذكور على سبيل التوضيح وراى بالواحد قوله  
 تشبها واحدا ما يقال المتقدم على ما ذكره السؤال انما يستقل من تنان الوصفين لان  
 نفس الكلام وبهذا يندفع اعتراض جمال الدين في شرح الايضاح بانه لما عرفت قوله  
 يصفون ويكدر عدم دوام احد الوصفين ومعناه ان زيدا ينقل من احد بهما الا ان  
 كان ذلك زيدا على الجمع بينهما لان الاستعمال من احد بهما الا ان امر واد شوترا **بسم**  
 قوله ولا يخفى ان قولنا يصفون ليس من التشبيه المصطلح قال جمال الدين في شرح الايضاح  
 بعد نقل كلام الشرح وانما عند ان التشبيه حاصل فيها وان لم يسم في الاصطلاح  
 تشبها والمؤلف يريد به التمثيل في حقيقة التشبيه فلا يفهم ما ذكرتم وفيه نظر اذ ليس  
 غرضنا ان لا التشبيه على ان هذا المثال ليس من التشبيه المصطلح واذا سلم ان ذلك  
 فرضا بالوافق وليت شعرا ان من مقدمه من مقدمه من مقدمه صارت منقولة  
 باجاب **بسم** احد ما انه لا يجب فيها ترتيب النظم من كلا وجوب الترتيب في كل تشبيه  
 مركب وفيه ترو و يمكن ان يقال حاصل الفوق الاول ان التشبيه المتقدم والايب نفس  
 الترتيب اصطلاحا المركب قد يجب فيكون هذا الفوق بالنظر الى بعض المراد والله اعلم بالقول  
**بسم** في واقفك زيد كالاسد والجر والسبق لم يذكر وجه التشبيه في المثال مع انه مذكور

في المثال المذكور على سبيل  
 التوضيح وراى بالواحد  
 في قوله تشبها واحدا ما يقال  
 المتقدم

في اللفظ

في الايضاح مرهوا بالناس في الاول والجمود في الثاني والثالث لظهور **بسم** تنو والذكر على  
 الاصح يقين ان العاقبة حقيقة وقبل ليس الا المطاعة وفي كلام علي كرم الله وجهه ان صح ما نقل انه  
 لا سعادة في الطا وليس فليس غريب من مطاعة **بسم** من نفس التقاض فخر ان  
 العقيد في خلاصة الكلام ان تشبها الجبان بالاسد يندفع من تقاضه وضمير الجان  
 الجين والسجاء لان هذين الوصفين يشتركان في ان كل منهما ضد الاخر فبمعرفة  
 المتبادر يد على ان هذين الوصفين متحدان في تشبها احد موصوفيهما بالآخر سواء اوتى على  
 قوله ثم ينزل انتا سبب اشارة الاجمالي احد الوصفين عين الاخر في جعله كيتي هناك  
 مع واحد مشترك بين الموصوفين وقوله لا يشترك القصد من فيه فلو طيقه لهذا التبريل  
 وانظمت للترافى في الترتيب **بسم** بواسطه تليج او ليكلم الركب يكون بملاحظة جانب المشبه  
 بخلاف التمثيل كذا في شرحه للفتاح وبملاحظة التمثيل بالنظر الى حال السمع مطلقا والتكلم بالنظر  
 الى حال المشبه بخصومه فلهذا **بسم** ان قوله هو حاكم مثال التمثيل دون التكلم ليس في شرح  
 العلامة سوى انه رد على من يجوز كون مثال المشبه بالاسد للملك وليس فيه تعرج بان  
 مثال هو حاكم ان لم يرد التمثيل فقط الا ان السجاني لما اورد مسائل بعد ذكر ان التشبيه  
 قد يتخرج من نفس التقاض بواسطه تليج او تكلم او تشبه بالاسد للجبان وانه حاكم في ان يفتخر  
 واد العلامة على وجهه يكون المثال الاول للتمثيل منهم من انه يجوز كون المثال كذلك ان قلت  
 فلا يلزم منه بغيره كون المثال كذلك فاما مع قوله لا الهك قلت معناه لا الهك فقط كما في المثال  
 الاول **بسم** قال الامام الخروزي في تعليقه على مقالة الشرح ان قول المصنف بواسطه  
 تليج او تكلم بلفظ وليس الامتناع بالجمع يجوز الجمع على الايراد الثاني من اياتنا وعيد است  
 سمع من سليل الاسدي تسلي على وزنه الجمل ان واجب والقبيلة المحطبة الغنبي  
 الكائن وفي بعض النسخ تغير الصياح فيسلي على وزنه المصطلح بجمع ازاب والفتحاك واد انفس  
 كذا ذكره الامام الخروزي وقيل الصياح كل ملك من الملوك الماشية قبل اخر يدون الملك  
 اطلق على اياتنا تليج **بسم** كان للتشبيه ان الاشارة تشبه اسمها بخبرها  
**بسم** لان الخبر في المعنى هو المشبه ان لان اجزء الواقع بالاسم الواقع موقوف المشبه

عشر الى ص

فلا يخفى للتشبيه المذكور تشبيه الشيخ لنفسه **وهو** والحق انه قد يستعمل عند الظن آه وقال الكوفيون  
 والرضاح كان يجرى التحقيق ايغ او نشد واعلمه فاجمع بظن حكمه مستوحا كان الارض ليس لها  
 اشم ان لان الارض ولا يجوز ان يكون تشبيها لانه ليس في الارض حقيقة والتعليل انما جاء  
 باعتبار انما جوا بعبارة عن موال عن العلة مقدر واجب بان المراد بالظرفية الكون في مظهرها  
 لا الكون في مظهرها والمعنى ان كان ينبغي ان لا يتصور بظن حكمه مع دفن اشم فيه لانه  
 كما كالفيتش وبانه يمتثل ان اشم قد خلق من سدمه فكانه لم يجرى **وهو** ان في ان كان  
 وكذا تتردد ان الكلام على طريق الكناية كما تورد في قوله شكك لا يجرى لان في الكلام مقدر  
**وهو** ان حاله وقصة العيون ان في العلى في الاصل على العلى والظفر وكذا العيش كشيء  
 وشبهه في نفي الى القول ان لا يجرى مقنونة بمرور **وهو** ان تشبيه المقصود به الحال و  
 العفة اذا كان لها شان وفيها عراب من بعض الوجوه **وهو** وكوب من السما واليب  
 معلى من اصابه يعبوب ان نزل ويطلق على المحرور على السج ارب **وهو** ولا يجرى في معنى  
 تقديره معلى ان يقدره معلى ان يقدر كمش ما جاءه واما تقدير كليات ماء فلا يجرى اصلا  
 لان المعنى بجمع العفة وصفه الحوقة الدنيا لا تشبه بذات النبات فوكذا من انصارى الى  
 الآية الانصارى بغير معنى الفاء لشريق والشراف وجمع النام نقر كصاحب وحب على قاس  
 والكب وركب وجمع صبي اصحاب الكون واذا قال الفاضل المعنى في شره المقصود من  
 انصارى الى الله من جدى متوجه الى انقرة الله فالافاضة في انصارى من اضافة احد  
 الحركتين الى الاخرى لانه قيل من الانفة الذين يقتضون ويكونون مع في نقره الله  
 ان حتى الذين ينفرون الله اللهم الا ان يقدر نفس مسا ان حتى انقار **وهو** كلامه  
 قلنا يجوز ان يجعل قولهم حتى انصارى من اضافة احد الحركتين الى الاخرى ومعناه حتى  
 جنده نقره مع فاعى بوجه للتوجه في الافاضة **وهو** ان وجه المحرور في قوله اللهم  
 الا ان يقدر مظان قلنا متوجه السراج في نوان ما ذكرته بقتن حوى الكلام عن  
 ظاهره في موصفي الاولين في قوله كما باركا الذين آمنوا الكونوا انصارى الله مع بلايم  
 التشبيه المقصود من الآية الكريمة مع انه حوى في قبل الضرورة وان قوله كما حتى انصار

ونبأ

ونبأ ذكره ذلك الفاضل لاني واعد بعد الضرورة الواجبه واما وجه المحرور فنقول على الافاضة  
 الشيخ بالنسبة الى ابناء الكلام على ظاهره وعدم التحويل بوجه فتأمل وان ارمان مقدر ان  
 انكى حقوق النجم بزمنا من غير انما وعظما بعبارة الفارس ان المصاحف في الازمان فيجعل  
 لغة الكلام زمان لانها لا يجرى في المضاف والمضوف العيون **وهو** بانه الآية لا يكون  
 نظرا او المشبه به لا يكون مذكورا لامقرا **وهو** ويستكفره قولهم عن انصارى المراد بكلام  
 الانتقال من ان ذلك الكون لا يستلزم **وهو** ان الجوارى الرجل صفة ولفظة الجوارى  
 من الجور وهو بيان الحق وقيل كان اصحاب عسج مقصود به الجورون التي بابا يستعملها  
 ويقال هو خصمان ان فالصغ يستعمل في الواحد والجمع والخمسين كالجرن من الخلفان  
**وهو** واضرب لهم مثلا الحيوة الدنيا الآية ان بين لهم لاشفا ما يشبهه الحيوة الدنيا في  
 نواتها وسرعة زوالها او صفتها **وهو** فلا معنى ان يقول عليه يقال حوى فلان  
 على المنزلة تفر كذا **وهو** مطبقة على التنوع على الشيخ **وهو** الا فاه **وهو** على **وهو** قال صاحب  
 الكنى في لولا طلب هذه الصفاية ورجع آه منه بحث وهو ان الصورة المنتزعة عن  
 العيب واما العبد لا يجرى مثابها الصواب المنتزعة عن ذن العيب مع تقدير  
 ذن لوزن ويمكنه دفعه **وهو** مما هو عين في هذا قول سيد اس في ان ما على  
 الكافي ليس بمشبه به وان كان يشبه في هذا المعنى لان تشبيه الناس بالديار كما لا  
 يجرى اصلا بخلاف تشبيه الحيوة بالجماء وايضا بجا يقدر هناك مضاف الى كمثل ماء  
 بقرينة ذكره في المشبه والواو في قوله **وهو** اهلهما بجا فاليه واهلهما مبتداء وربه خبره  
 ويوم صلواتها طرف لهذا الجاء وتلاقع خبر مبتداء كخوف ان وهو بلاقع جمع بلاقع  
 وابلواق جمع بلاقع او بلاقعة **وهو** الارض العوالي لاشع منها وفي الحديث العيين  
 الفاجرة تذر الديار بلاقع وعند الطرف بلاقع كما فيها من معنى العفل ولا يجوز  
 ان يكون جواله لا مساء الجا بالظرف عن غير الحديث وسنذكر الجمل الثانية ايضه حال  
 من الديار والعامل فيها معنى التشبيه ان يشبون الديار حال كونها كذا  
 او بعد البتة المذکور **وهو** والمال والاسعون الادوية ولا يدور ما تيرود

50



الودائع وما القوم الكائنات. وقد يكون وما بعد ذهاب طبع **قول** وفي كون الفعل متعلق  
التشبيه نظراً يمكن ان يقال لا يستفيد الفعل ابتداء ذلك الفعل عن التشبيه البتة لان كون  
زيد واسدوا سداً منصرفين لا يوجب الحمل كما في قوله زيد قاتل **قول** ولو قيل انه يمتنع عن  
حالة التشبيه من الورد والعبد لكان الورد ان قلت فالحمل كلام المصنف على حذف  
المضاف اي يمتنع عن حاله قلت لا يمتنع التوفيق على ان يكون المناسب ان هذا الكلام  
في جنس الورد التشبيه فتأمل **قول** والتوفيق منه في اغلب عيونه لا المشبه لما كان التشبيه بمنزلة  
القياس في ابتداء شئ مما في كان الوجه ان يكون التوفيق عند عايد المشبه الذي هو  
كالقياس والذات ان عوده اليه اغلب واكثر وايضا المشبه محكوم عليه وسوق الكلام  
في كل حكم بيان امد محكوم عليه **قول** فلا يتبادر في ذلك لان الحكم لبعض دم الخيال في  
اشارة ان الجواز الزم في حذف واقليم لبيبة مقامه او مقدارها اي اذا علم مقدار  
حال المشبه دون المشبه وانما ترك الظهور مما ذكرنا او **قول** مرفوع معطوف على  
بيان امكان لا يجوز معطوف على نفس مكانه اذ لا معنى له **قول** تقوية شانه في غير شانه  
راجع الى المشبه وان شانه مع الحال فتقوله تقوية شانه بمعنى تقوية حاله **قول** من لا يحل  
من سبعة عايطا على العايطا العايطا بغير هذا المراد طالبا فيه اي لا غناء ولا فدية وعلى  
ان يمكن ان يكون زائداً كما في قوله ان الكريم والكن معتمداً ان لم يرد ما على ما تنقل فظليل  
فطالبا على كماله ويحتمل ان لا يكون زائداً فتفاعل يحصل ضمير راجع الى الموصول كما  
هو الظاهر ويضمن يحصل معنى **قول** تقدم الحيات وخرط الف النفق كما لان النفق في  
مبدأ العقدة فالبعض عن المعلوم ثم بعد ذلك بالبرهان والسطر الاثا ويشهد لها بالبينها  
من المشا ركات والبيانيات اجمالاً لا يحصل لها علوم كلية هي العقلية **قول** في قوله  
ويقع لظن الرجحان البيت شرمه بن الطفيل او لابن الطبرية وبعده لون لدن عدوة  
مع اروج وصحح عصماه على انها بين شرمه المتاخرين كان ابا ربيع الشمول عشية اوزع  
الطفح عوج الحاص المراد به الفوق الخبز عن حال من اي تناول دم الفوق صا وراعناه  
او لغوا متعلق لغوه المزاهر ربيع مزهر وهو العود الذي يقرب به ويعال بالكلية

حارارة واصططها كحارب بعضها لبعض وفي الصبي ح اصطبات يدن الاصططكال وهو القدر  
الذي لا يسمع له صوت والعدوة ما يبا صوت العذاة وعلو الشمس فاذا لم يبين  
يكون معرفة كسحر واذا انون يكون ككرة والمراد فيفيض العذو والبعثه ايتها  
جمع صاحب شلخه هبة وقاره والشهيم جمع الشيم وهو ان يباع في حقة الاثا  
مع استواء العلماء المتأخر جمع المنحد وهو في الاصل لقب الاثا وشيم الاثا كناية  
عن الرقة والرياسة والشمول على وزن القبول لينة والاوز بكسر الهمزة وفتح  
الواو وشبهه الهمزة المجرية البطة وقد جمعه بالواو والنون وقالوا او روتون والظن  
اسم موضع بناحية الكوفة والوعج جمع العوج والجماع جمع حجرة وهي الخلقم  
وشدها الخجور وشبهه او ان الخجور وقد فرقت واميت بلبور ما اجتمعت شبهه بالي  
الظن معوجة الى **قول** طلكا عند ما ان تميم طلكا بين دخلنا في النهار وور  
واسا لندنا صبة مقدم العنق **قول** من اشار قوله اوانهم التي بين عينيه  
اه البيت سعد بن ثابت ومطلع القصيدة قد سبقا وهو قوله سائل بين العا  
بابين حانبا **قول** على اقتضائه ما كان جاليا ولم تستشره رائه غير نعت ولم  
يرضى الا قائم البين صاحب المرام بل لغرم المعلوم عليه وتكتب لمعنى ككتب  
ان الحزن وانقصاب جانباً اما على النظرية ان في جانب او على الخالية ان متجانباً  
**قول** احرف والشهد لا على الاطلاق بل يعني ان يكون باسنة اما السامع فان  
الامر يتفاوت بحسب الرسوم والعادة او قلما يوجد وصف سم استمارة كل  
الناس **قول** معلا الانتاع وتوح الشهده به قوله كما مفول له تشبيه في او  
لا يراه وتوله الانتاع مفول به نطقاً والامام وعامة وليست طرف تعليل نطق  
الانتاع **قول** عند شعور المشبه فيه تحت لان الاستطراف تعليل نطق الانتاع  
الناشر من اذرة شعور المشبه به مع ان المشبه كما في حديث النسخ لا نطق فيه  
لندرة الندرة الاكثر المتوقع اصلاً لانه لا يحصل الا عند الاجتماع كالمادة  
الذكره **قول** ان يستطرف استطراف الفواور وهو الفاضل المشبه في شرح الفتاح

22

ولا يبعد ان يكون ان يعنى لالم يكن قوله السكا كما ان اطلق المشبه به لمراد انظر  
لا يبعد ان يكون مراد السكا كما ان يعنى بها شئ وهو ان المفهوم من قوله نعم لانه  
فما يكون للتميز بين او السوية او الاستطراف ان يكون المشبه به اتم في الاحتمال  
او الاستحباب مع قوله وح لا يبعد ان يكون المراد بوجه التثنية وهو الوضو  
هو الاستحسان مثلا مع ان الغرض من تميز بين مثلا والفرق قاطعا على وروى  
التوجيه باستلزامه ان يكون المشبه به في التثنية الاستطراف اما العرفي يوجه  
او القوي فيه وكيف يلتزم ذلك مع ان المشبه به كلما كان الذي حضوره في ذهن  
كان الاستطراف اقوى وبالجملة معلوم ان الجهر المذكور ليس المراد وبالمهنية  
المشتركة ولا اقوى فيها سوا الجهر فيه ثم توفرت ذات جبريل ان العرفي والمذكور  
لا يخلت باختلاف تشبيهات قوله المشي ما ذكر لان قوله او معروض الاستطراف  
واختلافه من قوله لم يبلغ الواقع جبريل لا يتناء كون المشبه به العرفي واخصر وقوله  
كذا ذكره الفاضل الخليل في شرح الفتاح **قوله** وجه محذور سلطة حامده آه  
المجدور ما عليه انار الجسد والسلي ابراز نقرتها الكشفتها بالمتعار واليك  
كيسر الله ان ونج الباء جمع ويك ونه لفظ اشعار بان اثر النقر باق في السلي  
بعد لانه يزول بالزمان وانما الشعر يقر به لانه لا يتقرب **قوله** ولا يوزن  
العاو يعنى رجب والازور وباللغة المعجمة الخالصة لانه انما اشربت صورة العا  
لا يستعمل في كلام العرب **قوله** يجوز ان يترتد بها ويحتمل ان يبتلى بيو اوتت على  
صفتها وح يكون الاضافة بانه لا يعنى الكلام كما في الاول صنعت بها ان صنعت  
تلك التام من حلها وابتسبب تغلبها فالغنى للار ووجه **قوله** يشاهدنا  
مناق العناق بكسر العين المهملة مصدر من العانقة **قوله** نغض في الفصح الظل  
ونيرق بالفاء من رن لغة الابرقي ولاء لاد قال الشاعر مر يكيا هلى صن  
**قوله** ايكه ربا قبل البع او قبلت قاهسا وهلى رقت عليك ثم تون ربارفت  
الانفوانة في ندرة **قوله** كما قبل النفوس قبل هو من وضع الفاعل موضع المعتم

اذ الظا يوتما بضم الهمزة **قوله** لتشبه الخالق آه على ان قاصد لسيحان دخل على الصاحب  
بن عباد وموجد الصاحب لقا فاضد بضم ص قال وعالم الوقي بالسيحى واشت را  
نذ فانه بان يعمده فالستطرف كل منهم مع اس النوع الا شرفي فالتبين فقال بسبح  
المنش من الجهر فاص الصاحب بان يعقد له فابده **قوله** هذا الكلام محل نظر ما يظن  
ويقال المراد باننا قوتن في الجملة ولو في الاعرفية او الالمانية لاننا قوتن في وجه التثنية فقط نعم  
يروان يعال بيان الالهام عرض عايد الالمشبه والالهام فيه الالادعاء الكمال قطعا ولا  
يلزم الكمال حقيقة وهو نظ من مثل ما في الكاس عيغ شكب فان ذلك لم يقصد بقوله فمن  
مثل يدل على التثنية وقوله تشابه على انما به فشا فضان ذلك لم يقصد بقوله فمن مثل  
التشبه المعاكب للتشابه كما لا يخفى على الخامل **قوله** من من عبرة قبل قد تقرر عندهم ان  
العلق بامر يقض العلم بشيوت احد المستويين وان يطلب التبيين فترتيب قوله قوله  
لا ادركه آه على البيت السابغ يعنى ان يكون المظانعين المنقول به آه اما الجهر والعبارة  
او تعيين ان المشروب اما العبارة او المختبر وظا البيت يفيد ما لوجه ان يكون المظان  
الاول ان من الخراج الشك بيا جفونا امر من عسرة الشرب او المذواع الكماى ام  
اسلبت بعسرة الحج الشرب والاقواب ان المعادلة باعبار اقامة المعلوم مقام اللازم  
لان المشروب اذا كان عبرت كان العسيل يعنى من اى وتظيره قوله كما افلا تبصرون  
ام ان خيره فان الاصل ام تبصرون فاقتم السبب معام السبب لانهم اذا قالوا كونهوا  
بغراء **قوله** بسبب **قوله** لا يجب جعل العوة مشربا والعبير مشربا قال يعقوب الاقرا  
الظان مراده كما يدل عليه ما نقله من كلام الشيخ انه يجب جعل العوة مشربا والعبير  
مشربا به من غير ان يجوز العكس كما قال فمتع اريد شئ من ذلك كما يستقيم من العكس  
بقرينة ذكره عقيب قوله فان العكس يستقيم في التثنية الا يبرى الحج قول الشاعر  
لانه اريد ذلك فان قلت كيف ذلك ويجوز العكس بعينه اذا قصد الجاهل واليهام الالمانية  
قلت مراده لا يستقيم العكس على الحقيقة واردة الخاق التاقصن بالكامل حقيقة  
لا اوعاء فان اريد الجاهل واليهام الالمانية والحق التاقصن بالكامل اوعاء يتعين

الحكم العكس ولا يستقيم الا على فتنه لذلك قد وقع للشرقيين هذا دسول انتهى  
وتوجه على الشرقيين كلام الشارح على ما ذكره بان ساق كلامه على الاثر ان الحكم  
التشبيه والتشبيه هو ان المبالغة الوصف مفعول في الثاني دون الاول فليس مقتضى  
التشبيه تعيين النسبة والمناسبة بخلاف التشبيه اذ لما تقدمت المبالغة فيه حقيقة  
وادعاء لزوم تعيينها لادراكه ان غير بان نقل كلام الشيخ بغير ما ذكره ذلك الفاضل  
**قوله** قال الشيخ اسرار البلاغة جملة القوم اذا ما جرد في بعض النسخ وانما لم يذكر الشيخ  
عدم القصد لما بين الايام مع انه من جملة ما يؤيد فيه بالتشبيه لانه اقل الاغراض  
المذكورة وهو ذلك في الغرض بقوله وربما كان القصد **قوله** وجمع وصيغتين  
قبل الظاهر عطف على الصورة وقوله على وجه يتعلق بالجمع السابق ويجوز ان يكون  
معلقا على الجمع السابق ويكون ان رعا الحكم بالتشبيه وانما هو على الاثرين  
فقوله على وجه يتعلق بالجمع الثاني والظان في الاصل حال من ضمير وعدهما الرجوع الى  
الوجه **قوله** ان العكس يستقيم في التشبيه اي يستقيم في التشبيه الواقع في باب التشبيه من  
غير ان يعد تشبيها مقلوبا والظان السكبي المذكور لما يفهم من الشرطية المذكورة  
يعني ان الاقضاء على الجمع المذكور اذا لم يقصد المبالغة او الحاق التساقط بالكل  
لكامل الاول اريد به من ذلك لم يقصد على الحكم بالتشبيه تماثلها لان الثاني  
يقدم جواز العكس من غير ان يعد تشبيها مقلوبا والاول يعتمده عدم الجواز  
وفيه بحث وهو انه لا يقصد المبالغة في بيان الامكان والحال المقدر ان في التشبيه  
والتشبيه اليعنى من غير استقامة العكس **قوله** فان المنه هو الشمس غير مقيد  
فانه قلت المنه هو الشمس لا مطلقا بل حال كونها يكون مقيدا قلت الحكمة انما  
يلاحظ وجه التشبيه فلا يعبر فيه بالمناسبة فتدبر **قوله** مؤلفه متفرقة في اديم السماء  
ان المؤلف المتكامل او اديم السماء ووجهها ووجهها الصافية لغيرها المصداق  
والمشترى قد اتمه بجملة اسمية وقد وقعت حالا والعامل مع كان وفي شاميه الرفع  
من قبلي جدهما حال من المستتر في قدامه الرجوع الى المشترى او ضمير بعد ضمير

والمراد

والمراد فتنه في النظر بان يكونا متشابهة النصف الشرعي من الفلك ويكون الجمع اقرب  
الى المشرق والاشراق في الفلك اسودا في الشرعي في الشمس وقد استجبت حصة  
لغيره قال الغزالي سكتين البيرة في شمس وشمس من كلام المولدين والاهل الفخر  
**قوله** فان لو قيل الموضع كما عرفت او يوجب ان يشبه المشرك بالشمس كونه وان  
هم باعتبار الهيئة من حصول شمس الموضع فكيف شمس ايضاً الموضع متلاذبا بينهما  
مع قرينة الا ان تشبيه الموضع بالشمس لا يوجب **قوله** وهو القوم الفخر والمدح  
لجل اراوه بالشمس المسمى وبالجزل القوم لانه في اللغة بمعنى يتركب ويتركب  
انتهى المجمع لم يبدل الجبيلية لان الساء في انتهى القوم لانه في اللغة لانه في اللغة  
وكذا اللغة كبريا ما يستقام من الصفه **قوله** ذهاب النور في النور في ربه وانه  
ارفع من الارض والظلم من قوله فتذهب بافكارها ان كل النور على البناء  
انما جازم سلا او استظهار او استقارة **قوله** ولا يخفى هذا عن تسامح لان  
قوله من بعد يربط من غير ما هو به فنية قد عرفت به تركيب قد يجب ان الوصف  
او اللاحقة لا يمنع الا في السابق ان المراد بالتركيب التسمية التي هي صلة من بعد  
اشياء والمنه به بها لا يتعين ان يكون كذلك **قوله** وايضا قسم اخر للتشبيه  
تشبيه المقدر بالمقدر فيهما بل اللاتمام السابقة بان بيانها او ما تشبهه  
بمقدوره لانه تشبيه الموقر بالمقدر حقيقة فلا معنى لبعده فيسما **قوله** وطلبه بعقبتها  
لا يخفى ويابى بعضنا لا يخفى ان رطباً ويابى حلال من قلوب الطير والعامل مع  
التشبيه المستعمل من كان فاجله ان الحال يجب ان يكون مطابقة لها بهما التذكير  
والانتهى وقد تقدمت ههنا حيث لم يعقل رطبه ويابيه فاشراك في قوله  
رطباً بعقبتها ويابى الى وفه لكن ظاهره يوجب كقول السائل وبعاء رانوه ولا يلزم  
الطوبى وان ولا يهتد الكوفون المراد الا ان يراوان تفصل الحال لفظا يستعمل  
تفصيل صاحبها مع وهو كقولهم في شمسها ان المراد به بانسبه الى بعض  
واليسيرة بالنسبة الى الفرو الا ان يقال ان رطباً ويابى **قوله** ان

20

قول الموقش الاكبر الترشيش والترنين والتمين ويقال انه سمي موقشاً بهذا  
 واسم عوف بن سعد بن سعد بن سعد واما الموقش الاكبر فهو من بني سعد **عوف**  
 فتشبه التثوية سمي بالاض المتكلم سول بين سيبين او الكثرة التشبيه **عوف**  
 فتشبه بجمع سول لان المتكلم بين اثنين فصاعداً المشبه به **عوف** انما  
 قد ولى مكان الوشاح القيد الثوبه معال امرأة غنية او امرأة الهنالي  
 ناعمة بيته القيد والاعنة الوشاح انما سول العنق والوشاح ينسج من اوجع  
 عريفها ويرقع بالجرشدة المرادة بين عاتقها وحشها وكسرها ليلا وشاح  
 ووشاح ووشاح بالكره والفراد والابكان الوشاح الصدر وقيل المارة به  
**عوف** كما يابس من لود، فمن يابس يابس يكتشف قداه من **عوف** يفتقر  
 من لود، ويطب ليعال لفر من اسانه الا ابا ستم حيث اخذ اسانه والود  
 لود لوط الجسد يخرج من الصدق والطلع من الكرم وهو نور ابيض مشتق  
 عن الكرم وجه الماء استباحات التي يعلوه **عوف** استبح بالامر اسانه او علله  
 بابس كرهه به كمن يعلل العبيد بابس من الطعام والروح بابس بابس من الروح  
 الرامة ابيض ويرى الشابس بابس من قنيل ليدن الماء من الشابس المشبه  
 بالبر وهو الثوب في الظراوة والنكارة وقيل هو بابس البابس بابس النوم  
 فان نوم الشابس اطلب من نوم الشابس في اول اول الظاهر والاسان الا  
 من وفي بعض النسخ الا فان جمع افقه جمع الدار وهو ما سمي من جواربها  
 والاول انب بالاسان وهو جمع امينة وعمد العبا زمانه والدرمان جمعون  
 وصفوها بالظها والعيان جمع قيسه وهي الامة كما سبق **عوف** بغير حقيقة  
 اي غير متحقق ولا اعتقاد **عوف** ولا يقال ان فيه تشبيهاً فقد اشبه في التمثيل  
 بان لا يكون الوصف متحققاً في التمثيل اربعة مذاهب وملاكون  
 التي شري العلم من الكل **عوف** فمنه ما هو ظاهر وجهه قوله ظاهر هو المين ونوم  
 وجهه من الشرح ولم يرو ان فاعل ظاهر كذا في افقه سبق في بيت اساء اليكس

الشفقة بيان

امره ان يفسر كل قلب العيراه ان البعيرين وبعين الكوفيين الراجح زود به  
 مراره ان اساء الظهور المجل بي زكي واما المراد ظهور وجهه في فكره  
 قال المعنى للتوجيه التركيب فتدبر **عوف** معية الجوانب المعية الذي لا يجوز  
**عوف** الجملة قال صاحب الكشاف ان جعل ما بعده هذه الاسماء العبا كان قوله  
 الجملة تعليقاً وان كانت صفتك حسنة فلا اشكال وفيه نظر لان كونه العبا  
 لا ينافي انما فهم بالكمال هي تحمل الجملة بحالها التعلق والعلية اراءه انما  
 التعلق وان كان ظاهره بارة بيا به ونقل بعضهم ان كلام ابن الجوزي الاسال  
 صرح في انها العبا **عوف** وهم ربيع الكاسل ان قديرات روح الكاسل والوفاة  
 بالرفع على انهما صفتان لما سبقتاها والمخاطبة للماء والنفوس بالجر  
 على الاحتمال لانها لا يعلم ان للوصفة لعدم جوارحها على سبقتها **عوف**  
 شكلتهم ان كنت اعلم شكلتهم على صيغة الحكاية والتكلم فقد ان المرادة و  
**عوف** اس من المجل فان قلت ذكر الوصف وعدمه يشمل المجل والمفصل فلا وجه  
 لتفهمه بالمجل قلت بل له وجهان لا يذكروا الوصف المذكور في المفصل لان المراد  
 به هو الوصف المشهور المشبه على ما هو ويشترط ذكر ايها وذكر الطرفين المشر  
 بابت المشبه كانه قيل وصف احد طرفي التشبيه من حيث هو كذا المفصل  
 ايها فذكر فيه وجه الشبه موقوف الوصف فيه يلزم توهم التكرار وهو مستقيم  
 في نظر البلغاء **عوف** لان العاقل لا يشترط بالشيء ان لا يبدل عليه ما  
 ففقدوها الا لانه لا لانه العام على الخاص فان وصف الخلق بكونها الطول ان  
 فيه سكاك اي فان الوصف المشهور المشبه هو قوله اي طرفيها ولا  
 لاقل في قوله للمفرد بل هي قيد للمشبه لا يعنى التشبيه وانه ان المشبه به هو الخلق  
 المطلقة بل الخلق المعنى كما لا يخفى فتدبر **عوف** سبقت العيس والليل عنه  
 مع العيس بابين المهملة ما على لفظه والليل معطوف عليه واباء في  
 للتكثير ومعنى العبا العيس والليل به عنده التي ايها المراد اياه اليه وقت العبا

**قوله** فقل فلان كثيرا يا ابي لهي اذ ساق كلامه بشر ما ان قوله كثيرا يا ابي  
صفة فلان وفيه نظر لان فلان موصوفه لكونه علم فليس كما صرح به في شرح اللب  
للسيد عبد الله وغيره فكيف يقع للعلم صفة له وقد تقرر ان الجملة لا يوصف بها الموصوف  
العلم الا ان يشار الى حذف الموصول من فلان الذي كثيرا يا ابي به علم ما هو  
الافيش والكوفون ويتبعه ابن مالك لكن يشترط في بعض النسخ ان يكون مطلقا على  
موصول الفرو ويحال اعلام تقديرية فيجوز ان يعامل معاملة التكرار في الموصوف  
بالحال كما هو على المصنف بل ان هذا الذي بين يدي **قوله** قال السكاك وسهوا السماع  
لا يكون اذ وذل اسره اقصا من السماع بذلك ان وجه الغيبة لما لم يكن اسم  
ظاهر اذ انما مكانه باور موجودا يستند في جعلها وجه الغيبة هو الخلاوة مثلا  
وهو امر فيه بحث لجزان يريد الخلاوة الكلية لا الجزئية **قوله** وفوه  
بين لان هي معلوم يمكن ان يقال في قول الشاعر العلامة هو الخلاوة مثلا  
بغيره لفظ مثلا في هذا الملام لان من هذه ان الباعث انما في هذا السماع  
وفي قولهم الخد شبه الورع في الحرة المسوسية من الامثال فكيف **قوله** والذ  
ينظر بالان من كلام السكاك اذ وانما قال شبه لانه لم يشبهوا  
للتحقق الذي فكم فنبوا الكلام على ما هو المتعارف بين الجمهور من ان الحرة  
والسوا والبياض مثلا امور مرسومة بل انفرقة بين ما هو جزئي في سوس وما هو  
كل معتقول وهما بحث وهو ان السكاك من بان السماع المذكور لا يكون  
الا ان يكون وجه الغيبة اعتباريا والحرة الكلية ليست باعتبارية الا ان  
ابن عزيمتو فكيف يكون السماع في هذا من قبيل السماع المذكور لا يقال  
المراء بالاعتباري مثلا يكون موجودا في الخارج والحرة الكلية كذلك اذا التحقق  
عدم وجود الكلم الطبيعي في الخارج لانا نقول فلان يكون لقول السكاك وهذا  
السماع لا يكون الا ان اذ فائدة يقتضيه بالان كل وجه الغيبة اعتباري  
العلم الا ان يريد بقوله وهذا السماع لا يكون ان تسمى بطريق

القطع لا يكون الا في ذلك فتدبر **قوله** يستدل فيه من المشبه الى المشبه به بعبارة الوصف  
المشبه وقش من المشبه به ما يستدل اليه كما اذا قيل فلان هذا المشبه به بعبارة  
**قوله** ولذا كقول النظار الا في العا او ابا سوسن بها البنية واستحق الحسن  
**قوله** فلان لم يعبء النظر ولم يعبء ان العرس الا ان عدت العدد واما لا  
معان مجازية النظر الدقيق والوجه غير فقل وانما انتم فله معان كثيرة والى سب  
انها ما فكره الجوهر ان يقال انتم كذا ان زوا **قوله** مع عليه حضور المشبه به انتم  
عليه بانه جعل اول ظهور وجه المشبه عليه لسهولة الانتقال من المشبه الى المشبه  
فيكون في المعنى على لعلبه حضور المشبه به عند حضور المشبه وجعل ثانيا عليه حضور  
المشبه به عند حضور المشبه على بحضور وجه المشبه فيبين كلامه تراخي واجيب بان  
المراء بما فكره او لا انه يستدل من المشبه الى المشبه به من حيث انه مشبه به ان  
التصديق بان ذلك المشبه به المشبه به المشبه به من حيث انه مشبه به ان  
التصديق وعليه نفس حضور المشبه به على الوجه المذكور على ظهور وجه المشبه  
فلان انما آتية كذا لان الظهور المذكور كما انه علم للتصديق المذكور على  
الغلبة نفس حضور المشبه به لا يمكن التصديق به وانه والا قرب ان يقال  
الغلبة المذكور على حضور الظهور ابتداء والظهور على لعلبه حضور  
بما ذكر في العقل المستقلا من العقل بالملك **قوله** ربما يتفق الرجل على ان  
يعضبه يقال مفيت الاسر ان تغذيه **قوله** لانه فرع الطرفين ومنها يستدل  
اليه ان قلت فكم لم يعلموا عدم ظهور وجه المشبه به بنذور حضور المشبه كما علموه  
بنذور حضور المشبه به قلت لان المشبه به عبارة التشبيه الى اصل بين الطرفين وظهور  
وجه المشبه وعدم انما يستدل اليه لا الى المشبه **قوله** حلت روس البيت قال الجوهر  
الارواح بالعلم والتشبه به كورة بالعلم الشام والقناة الترمينية  
والرع الرويني وزعموا انه منسوب الى امراء سميد سميد به بنية وكانا يتومان  
الساكنين والظاهر ان قوله والعناء الترمينية والرع الرويني ابتداء الكلام

اي ويقال العار المرصية وقوله زعموا انه منسوب اليه بيان عن المرصين  
فلم يذم ان معنى المرصين ومع منسوب الى الارواح فقد وهم بدل على ما فكر بقوله  
وزعموا انه لا يجوز على من له فوق سليم فاعلم **قوله** او يعبر الجميع كما سبقت  
الشرايين فان قلت جميع اوصاف الشئ ظاهرة وباطنة لا يطلع عليها احد **قوله**  
ان يعبر بها الشئ قلت ليس المراد بالجمع الاوصاف باعتبار ردهم الاوصاف  
الموجودة في المشبه بكنية لا يشد منها شئ بل المراد انه يعبر بجميع الاوصاف المضافة  
في وجه الشئ من حيث الوجود والانتساب وهذا يتحقق فيما الا اعبر عنه اوصاف  
من حيث الوجود وادارة هذا غير فحق على من لا اولى سكة يستعمل الا الوصف المتبادر  
بقوله ان باءه قد يعبر بها وترفع بعضها **قوله** اعلم ان قولنا التفصيل عبارة  
قوله التفصيل نفي على انه يدل من قولنا بدل الكل من الكل او عطف بيان وقوله  
عبارة خبر ان ولا يجوز ان يكون التفصيل رفعا على الاستدعاء وعبارة خبر ان  
هو البيان لقولنا لان قوله من ان سلك وعرف ان لا يلائم وهذا فان  
قلت القول هو المركب والتفصيل مؤخر فكيف يكون بدلا منه بدل الكل من الكل  
او عطف بيان والاي هو الذات قلت القول بك الذات والاعراض  
تدل انه يشاء في المملات ايضا الا انه يجب الوقوف العام لوقفه بما عداها وانما  
التفصيل بالمركب من غير المصطلح الخبير الى كج مع به العاقل الى شئ في حيث هو والجزء  
من جوهر شئ شرح المصطلح **قوله** ولا منسوبة عليه العاكب قد ذكر ما في شرح  
الديباجة انه عاقل المصنف ان بيوت العاكب باسمه لا منسوبة **قوله**  
ونفي بغير الظهور انه هذا منسوبة بقوله واما بعيد غريب وهو جملته لعدم الظهور  
ان كفا وجهه في الاى الدال وهو مع كونهم ان هذا يورث التقيد في المصطلح  
العبارة في البلاغة فكيف قيل التشبيه البليغ من هذا الغريب **قوله** وفيه من  
الابتدال الا ان اقهاره على المراد من الابتدال ايا والى عدم المراد من  
الغريب ويؤيد قوله فيما بعد قريب مبتذل لكن حديث الحيا وقد افرجه عن

الابتدال الى الغراب فتمت قريب غريب لا بعيد غريب لان اسباب البعد المذكورة  
فيما سبق لا يوجد بها في الاخير على الماء مثل البوجه في حيا استغنى عن من الجار  
فقد يرد لم يلق هذا الوجه من غير ما ملته شئ الا ان تشبه بوجه في حيا  
**قوله** ان السبب يستحقه الشئ في العطاء ومعناه ان السبب في العطاء  
الى عطاء بائع وهو فحاشيت تلك العطاء بما فيها من العطاءات يعلم انها اكثر من  
نظرها في حيا لذلك انما فصل هذا البيت بقوله وشكوه اللاحق لان الشكوه في قول  
ابن الطيب سر عدتي وهما باسرو وجودي **قوله** وهن تحت السبب ان الجبال يوم  
القيمة **قوله** لسانه اسرار وفيه هو الموهوب بجملة وهو ما بين الذوال الى العطاء  
هو اصيل على فقلت معنى اشئت وفصل بها التقدير وقوله والشئ نفس حيا حيا  
وتناسس الشمس تغيرها عند قربها من القرب كانها تقصف بكبرية آتة والمراد ان  
هو ابراهيم يشبه الاصل في العطاء واللطف في حيا ان يشهد الغريب واليمين  
اه لان ما فكره مع لطيف وشتم على فقهه من انظر انما في بين الذهب والفضة وانما  
التشبيه بان الاقران فلا يخفى بروحهما اما الاول الذي هو المسمى في فلانة لاسم  
تشبيه وجه الماء على ورق السقط من الشجر وهو طامع فقد ان تلك الهبة وانما  
الذي هو فلانة لا انفقها في الورق المسمى به الحريف باسمه الذي له اصل  
وعرف فلانة لا هبة الذهب الى الاصل ولا في حيا لطيف ابراه النقطة في قوله  
ان يشهد الذهب واليمين لان النقطة تميز الى حيا من المزبور **قوله** فان المشبه  
مذكور قطعا اعترفت عليه جوهر زيد في قول العاقل من يشبه الحيد فان يشبه  
قطعا او معناه يشبه الحيد زيد فقد جاز حذف المشبه به ولم يتم المراتب في التماثلية  
اجاب الشريف في شرح المصطلح بان تشبيهه او لم يقصد بيان تشبه الكما  
في امر بل قصد بيان العاقل جوهر الكما بل ولو سلم ما كلف في تشبيهه ابلغنا  
ولم يرد منه فيها **قوله** وكسر فان في الشئ مع بالجرأة **قوله** وكان زيد الكما  
فيه بالغة ليست في الكافي لا يهاجم كان لظن الا في حيا زيد الكما والسك

حيا

فيه ما تقول بان في لفظه كان انما هو الشك الموهن ام الشبهة وهم **قوله** بقوله باعتبار  
 متعلق بالاختلاف او لا شك ان قوله باعتبار ظرف مستقر حال من المراتب والمرتبة والمرتبة  
 والمرتبة كايته بهذا الالتماس فذا جاز الى ما يشبهه كلام الشارع من المتكلم  
 نعلقه بالاختلاف الدال عليه سياق الكلام لعل مراد به بيان محصل المعنى لا التقدير  
 في انظم فليكن **قوله** ثم ان الالتماس بعد هذه المرتبة ينزل ان يتجره الالتماس عن معنى الصلح  
 التفضيل في الالتماس الا لعل في بعد هذه المراتب الاربع كما سيظهر من تفرقة  
**قوله** اياهم وهم الشبه من حيث الظلال لا الحقيقة لانه يجب ان يكون كما في قوله  
 ان الشبه لا يكون الا في اوصاف المشبه به **قوله** والحدائق لفظ راجع الى اسم  
 الشبه والاشتراك المصطلح في الاصل من المعلوم لكل ما فك ان المراد بوجه تميزه  
 ليس اشبات الهيكل المفهوم بل يزيد بل اشبات مماثلة في فن فن عوى انه هو فان فتم  
 الاستقارة باعطاء اسم المشبه به سواء كان المشبه حقيقة او تقدير او بنية او لم يترك  
 وفر الشبه بالدلالة على مشاركة شئ في لفظه مع كون الالتماس المذكورة جعل المثال  
 المذكور كما استقارة ومن في الشبه بالدلالة المذكور مع كون الالتماس المذكور جعل  
 المثال المذكور استقارة ومن في الشبه بالدلالة المذكورة مع كون الطرفين  
 المذكورين ولم يشترط الالتماس جعله شبيه **قوله** وان لم يكن كذلك كوريات  
 بزيد اسد اه ان وان لم يكن اسم المشبه به فبما ان اسم المشبه او حكمه بغيره ان  
 يكون ما ذكره من كماله عليه مساق الكلام فلا يسع الاستقارة بل بزيد او هو ان  
 ينزع من اسم فن هذه اسم المثل في تلك الصفة سبباً لانه في تلك الصفة في موهوبها  
 فكانه قبل في المثالين المذكورين بل في فلان في الالتماسية سرية يهيم منها ان ينزع  
 منه اسد ففكانه هناك اسد من كمال الشبه به وسبب هذه الالتماسية بغيره وكذا  
 كلمة من واما قيد ما يتوفا بعد ان يكون ما ذكره من لانه اذا اذكر اسم المشبه فقط  
 كما في الاستقارة بالكنية او اسم المشبه به فقط كما في الاستقارة التقرية  
 صدق في كل منهما ان لم يكن اسم المشبه به فبما ان الشبه والافق حكمه بغيره ان

مشبه

سعد

استقارة بالاتباق **قوله** كما اقتطاف المذهبين الى الاستقارة اهدى المذهب  
 المشهور الخاروج وهو وجوب اجراء اسم المشبه به على ما يعنى استقارة له بطريق استقارة  
 فيه وثانيهما المذهب المشار اليه بقوله من الناس من ذهب وهو كنية اجراءه عليه  
 بطريق اثنى له **قوله** واما المشبه التشبيه فيكون في العلم ان قلت علم لا يكون استقارة  
 بالكنية عن المعنى وانما التشبيه المظهر به لازم من لوازم المشبه به **قوله** وسواء  
 الملاقى ايها لفظه كان من اطلق الدلالة المذكورة في تعريف الشبه من كونها  
 وجه التجريد والاستقارة من كونها على وجه التفرقة استقارة تشبيهها ومن قده لا  
**قوله** وان ائيت الا ان تطلق ان امتنت من جميع الامور الالتماس من اطلاقك  
 اسم الاستقارة ومقصود ان ارت اطلاقه عليه **قوله** فلا يحسن اطلاقه عليه  
 لان الاستقارة يتحقق بتبين التشبيه والاداة ولو قدرت يتحقق بذكره في بيان  
 واما في الحسن الالتماس الالتماس صورة وعدم لزوم التقدير **قوله** بان يكون  
 اسم المشبه به موصوفاً مستحق الفرق بين المعرفة والنكرة لكن ينبغي ان يعقد الموصوف  
 بما لا يكون موصوفاً بصفة لا يلائم المشبه به فانها اذا كانت موصوفة به لم يحسن  
 الالتماس الالتماس لا يشترط الالتماس والنكرة الموصوفتين بها في علمه عدم  
 الحسن الا ان يقال لم يوجد في كل البدن موصوفاً بصفة بغيره موصوفه بصفة  
 الملائم المشبه به فمثل **قوله** وفكر بان يكون نكرة موصوفة بصفة لا يلائم المشبه به  
 فلم من كلامه ان تقدير الالتماس في المعرفة ولا يحسن في النكرة الموصوفه  
 بصفة عن ملائمة للمشبه به ولم يفهم حال النكرة الغير الموصوفه بها بل يحسن تقدير الالتماس  
 التشبيه ام لا والتحقق انه لا يحسن فيها ايضاً والشارق بين المعرفة والنكرة  
 يحسن التمييز في الالتماس والادون الثانية ان المقصود من الكلام سبق المبالغة في التشبه  
 والادوية المستقارة من النكرة الى اسد زيد في زيد مؤثرة في تلك المبالغة لان  
 التشبيه يحسن بل من التشبه بغيره لان الحقيقة المطلقة لكل من الحقيقة المتقدمة  
 وكلما كان المشبه به اكد في وجه التشبيه كان التشبيه ابلغ وبالجملة الا ان عرف الخبر باللام

في التقدير فليس الاصلح ولا يشبهه وهو الالتماس في كل الشبه



ينبغي ان لا يعهد به بمراد من هذه على الموضوع والاصح التعريف ظاهر القول المقتضى بان  
 ايضا في مراد به العاقل الخشبة في ثبوت تعريف المسند وليس المراد الا ان كان في قول  
 زهير العالم نظير استاير فتبين لكل على دعوى التشبيه لعدم اعداله بالبيان المطلوب  
 ولما اذا انكرنا نظيره على الاسد عليه وانما في مراد من افراجه في قوله **فمن** بالبيان  
 قد راوا في التشبيهات المبانيه ان كان المعترض هو الكاف مثلا وانما اذا كان كذا  
 مثلا ان تقفان في المبانيه هذا الماهية من التشبيه بالمراد هو كذا في غير ما من المبانيه  
 لا شاربها بل ان الالف او اشك كما عرفت ولذا ليس فيه ثبوت كان كذا  
 الكاف وكذا في مراد به العاقل الخشبة في شرح المعنى قال الشارح **فمن**  
 ما يقع على العاقل على انه مصارع حذف احدى تايه ولو كان ما قبله لقبه بال  
 زائق البرق ان لمع والواو في قوله والفرق في قوله **فمن** بالبيان على الفعليه  
 اعني نالقه وكذا ان يكون للمنا وكيد اللقوق والجملة **فمن** شمس ولا يغير جملها  
 عالية في لا يفي على الفوق السليم والهدى الاخر اذن وانما في ذكر الكسوف مع ان الشهاب  
 في غير الكسوف وان جاز استعمال الكسوف ايضا كما مر في الجوهره وشارحه صاحب  
 الكشاف في تفسيره العلق بنا على ان النور في الكسوف زايل فلا يسر  
 استعماله في **فمن** **فمن** فانه لا يجرى في قول الكاف وكذا في شرحه من  
 انه الاضطره او ان ليس بان بدركن الارض مثلا وانما لم ينف الحكم ان جواز  
 ان لا يكون المشبه به موجودا في ابي اباقوال مثلا والتشبيه بالامور المحدوده  
 وان تقم باعتبار انطباق الالف خلف الفان وجدت الاواه كقوله **فمن**  
 الاعتبار وبتقطع النظر من كونه خلف الفان لم يوجد بلا فظ كونه خلف الفظ  
 ولا يلتزم الى ثبوت الالف واللفظ وهذا في ان المي زابلع من الحقيقة ويستف  
 لسايدة بيت في الا انه او وجدت القرينة الصلوة بلا فظ ما تقفنه ويهار  
 اليه والافيه كولا يغير تقفنه لسايدة **فمن** ما يجعل تقدير الاواه التشبيه الى  
 يمنه فقا فويا فلما في قوله فينبى من اطلاق اسم الاستفارة بنا على

دلالة الاستفارة لغة في الاواه على اطلاق التشبيه عليه وعلامة قوله فينبى انه  
 على جوازه على ان الدلالة الاولى ممنوعه في قوله عن ينق الاظهر البيت ولو سلم  
 ما استقاله بالنظر الى اعتبار الالف وتكون بالنظر الى الاصل **فمن** كقولهم **فمن**  
 المهذب فقا فموت فريض الموت من غير عد الهزيم الاسد والفرقة الخيمه بين الجنب  
 والكشف بالنظر الى الاصل **فمن** كقولهم **فمن** الاسد الهزيم فقا فموت **فمن**  
 برعد لا تزال ترعد من الدابة عند الفزع ووجه فريض وفريض ويرعد على صفة الخوف  
 من الاربعاء يقال رعد المرء بل اذا افترقه الرعدة في الاضطرار واعلم ان استقاله فينبى  
 الاواه التشبيهية هذا البيت اعلم بان رعد لول الكلام فقط على ما ينشأ عن قوله لان  
 تشبيهه به والاستقاله في بدركن الارض ليس بابت رعد لول الكلام فقط بل  
 بلا فظ الاسد الواقع وهو ان البدر لا سكن الارض وانما كقولهم **فمن** وبدركن الارض  
 البدر فهو مثل قوله اسدوم الاسد الهزيم **فمن** خصابه من حيث  
 انه مع كون الصفة فيه بما لا يلائم المشبه به جعل تقديره اداة التشبيه من  
 المفهوم من الصفة اذ من المستحيل عمارة ان ما ينشأ من رعد فموت بلون فموت واحد  
 مستف به وان فرفنا انه غير البدر وهذا بخلاف بدركن الارض فامل **فمن**  
 لان تشبيهه بغيره بسج المعروف في هذا البيت على الاصح والافتقار الى الجوز  
 بل بين المشبهين في التشبيه ايضا فلما في فقا فان ملك عمل البيت على الاستفارة  
 لا يدع انما فقا فان جعل المدوم فقا من افراجه في الاسد يدل على مماثلة اياه  
 والصفة المذكورة على ما فوقية ملك المدعى على تقدير الاستفارة ان الاسد نومنان  
 متعارف وغير متعارف وان ذيدا متسا من النوع الغير المتعارف ولهذا يلزم  
 نصب القرينة المماثلة فمن ارادة المتعارف كما ذكره في الفتح ما على ثمة  
 بخير المتعارف والقرينة على المتعارف فمما تقفن في قوله **فمن** وهم ان  
 توهم استفاضة في البيت المذكور على الغلب انما هو اذا جعل الجملة المذكورة

CV



فما بعد خبر المبتدأ الخوف او المذكور الابيات المتقدمة والظ عندى انما  
صفة الاسد لان تشبيه المدوح بالاسد الذى حقيقة كذا وكذا البلغ  
من تشبيه بالاسد المعروف وبو بده تنكير الاسد الاول وتعرف انما كانه قال  
هو نوع من الاسد غير متعارف نفس حقيقة ان دم الاسد المعهود خصانه هذه  
وهذا الظاهر من لزوم تسليم **فعله** ونحوه مثل قول البحرى وبدر اضاء الا  
ارض اه غير الاسلوب حيث قال ونحوه ولم يقل وكقول البحرى نصا على مخالفة  
للبيت السابق لما فيها من نوع الخفاء كما تحققت من التقديم السابق وانها هي منه  
وقد يلى لازما وشرفا ووزنا يميز من المنقول او حال بعينه جميعا كما في قوله كما ولمهم  
رزقهم بكرة وعشاى الـ ايما وموضع رعله منزلة **فعله** الى التشبيه السماعى الذى  
لا استقارة فيه فهو **فعله** موصوفا بما ليس فيه وهو تنويره الشرق والوسط  
موضع سوى موضع الرطل منه فان اليمر المعروف لا يفرق في التنوير بين موضع وموضع وقد  
يجعل الصفة المسند عن اليمر المعروف اضاء ما سوى الرطل ليعا لالبا على الفرق بين التوا  
والاضاءة بان انما يوجد من المفعول بانه فلا يتحقق في العمارة بعيد عن المتعارف  
بل لان الوافق اليه لا يهيل الرطل نور المفعول من الكهوف والمواضع العائرة الكثر من  
ان يهيج الاول اظلم الى لا يخفى **فعله** ان يثبت من المدوح بدر اس من قوله من  
المدوح بيانى حال من البدر قدت عليه او بزيادة والمخنة وازاه المبالغة في  
التشبيه بمدركه هو كقولك زيد رطل كيت وكيت قوله وكيت كناية  
عن حديثه والى مما وصفه ريد وهو كونه فاضلا زاهدا متجاوزا عما جاورها  
واك بالعرف والاستعمال **فعله** وكما يمتنع وقول الكاف اه كانه جوارب على  
بى لم لا يجوز ان يعذر غير الكاف من احواله التشبيهية لانه يكون اطلاق التشبيه  
على الامثلة المذكورة اقرب **فعله** امر ثانيا في الجملة فيه كنه لانه اراد بالفتوة  
الشبوت الخبيث والوهل فقدم شبوت البدر الموصوف بما ذكره ثم وان اراد بالشبوت

غير متعارف الفاسخ

للقبح

الخبثية نقطا متفقا كان وبذلك الشبوت مما هو اوزان بيان كالتى الشبوت  
اعلام بانقوت منتشرة على ارجح غير التزير صدوا القول بان دلالة كان وصب  
على الشبوت الخبيث معلوم من استعمال البلاء الى اشارة الى جمال الدين وشرح  
الابيضاح مما هو بينه قول الشاعر وكان غير الشبوت انه ولو عدل استمع وقول كان  
مشكلا في الاسد هم الاسد المهدى بنصا به ما علم به استماع وقول الكاف كان اقرب  
لان التشبيه مطلقا سواء كان بالكاف او كان او بغيره ما يتوقف في الاما الشبوتان  
او الماشية والواوصاف الكمال فيتم التوقف **فعله** او خلاف الظاهر كذا كان  
زيد الاسد قبل مثل المصراع الايضاح للمشكوك بقوله كان زيد اسنطوى وبقوله  
الظاهر قوله كان زيد الاسد وهذا اطلاق الانطلاق ليس بتبطل الشبوت لزيد  
ولا قطع الاشارة عنه فيمكن التمسك فيه واما الاسدية تشبهتها بزيد فلا خلاف  
الظان لما يشك فيه بل بزم بكلامه ويجعل على التشبيه واما تشبيه الشاعر فيه فها من  
شبوت المشكوك به كصورة النور واما في صورة المشكوك به ان الظاهر  
صورة المعروف وهو التشبيه لا الاى هو لا الملل كى صرح به العاضل الى ان يثبت  
الاستقارة ولذا حسن تقديم احواله التشبيهية كى ستر وتثنية زيد بالاسد في  
الشيء ليس فيه كناية الظاهر اى ان تلك الاشياء بهما مما يشك فيها واما  
في صورة المنكرة فظاهر دعوى حمل الاسد عليه لانه قد مر من افراوه مندرج كناية  
بالغة ولذا لم يخفى من تقديم احواله التشبيهية كما صرح به هذا ان قيل هو كذا  
البحث فظن ان ما ذكره الشاعر هو التحقيق وان لا لى لغة بينه وبين ما قلناه لعل  
في الايضاح بل المؤدى واحد والاختلاف في التقديم **فعله** والمنكرة فيما نحن فيه  
بغير شائبة ان المنكرة الموصوفة بصفة غير متعارفة الة كلاما فيه بتأنيده في  
بنا الاسد فقول كان وصب عليه كالتى اس على الجمول او قد توارى المشبه  
كالمقرب المشبه كالتى عليه **فعله** وايضا هذا الفن اذا ما ملت هذا دليل  
شان على استماع تقديم احواله التشبيهية النوع المذكور وهو ما كان المشبه به فيه

٤٢

موصوفاً بصفة تجبىء والفرد بين المرادين ظاهراً لا محالة...  
ملا فظاً لزوم القياس على الجمول أو غير صورة الكلام في تقديره أوارة التشبيه  
فان ذلك المعنى والفرد بين المرادين بان الاول لم يكن سلباً بل على متساو  
له في ظاهره لزوم الحد الاسرى جازية **قوله** من هذا ان المجرى لا يوجب كمالاً  
الحقيقة والمجاز اشارة الى ان توجيه التركيب بانه صرف المبتدأ وكذا المضاف  
الى الجوز واقية المضاف سائبة **قوله** اما هو بل المجرى اذ في اقتلاف الظروف  
دون الحقيقة **قوله** مما بينهما من شبيهه مما بل العدم والمملكة وانما يكون بينهما  
صنيفة مما بل العدم والمملكة لو كان المجرى معلوم استعمل في اللفظ أيضاً ووجهه في  
من شأنه ان يستعمل فيه وليس كذلك بل هو لازم المجرى **قوله** والمطلق الى غيره  
ان يفرق المطلق بما يغير المعنى ويتباين في كونه متبايناً والمجاز في الاستعمال  
التقيد باللفظ وبهذا ينبغي ان يقال التقيد باللفظ في قولهم فزوج الشريفة والزوج  
والاطلاق في قولهم فقول القوم فكل منهما يوجب خلاف المعنى في وجه تزجج اقدم  
على الآخر على ان ايمانهم فزوج اسرى من رجايمه يرد على ايمانهم فقولهم **قوله** وانما  
منها للنقل من الوصفية مع كون التام المنقول من الوصفية الى الاسم ان اللفظ  
الاخباري في اسمي ثلثية الاستعمال بعد ما كان وصفاً كان اسماً في قولهم  
يشبه بالموث لان الموث فرع المذكرة في جعل التام علامة للفرعية في جعل  
في رجل علامة للعلم بان علم ان كثرة الشئ فرع كثرة اهل **قوله** ولا في ما فيه من  
التكليف المستغنى عنه اذ لا يبدل علم ان لفظ الحقيقة قبل التسمية والنقل من  
الوصفية الى الاسم يستعمل بدون موصوفه الاستثناء عنه بالوجه الذي  
فكره قال الله في شرحه المذموم اما انما هذا الكلام هذا التكليف هو بالعلمانية  
اهل التام بخلاف ما ذهب اليه الجمهور **قوله** اذ لا معنى له عند التام بل ساءت بما ان  
التسام من استقار الكلمة في شئ اطلاقاً وادارة تلك الشئ من ما المستعمل  
فيه نفس اللفظ الذي طلب هذا القرب في علم اللفظ المتبارر منها واما اذا

جعلت

جعلت معي على ما في قوله كما ولا عليك في جود الشئ فلديهم ذلك الا انه صرف الكلام  
من المتبارر وايضا يلزم انشاؤه في تعريفه بالذي في تعريفه هذا القيد في تعريفه  
بما هو معي على زعم المصنف فانه لم يفرق بينه وبينه وانما هو في تعريفه اسماً فيما ساءت  
بانه لم يفرق بينه وبينه في تعريفه بالذي في تعريفه اسماً فيما ساءت  
يكون المعنى المستعمل فيه موصوفاً في اللفظ الذي طلب جهوده الوصفية في قولهم لا اطلق  
والا لزم ان لا يكون لفظ الاسرى في وضعه في اللغة وقرر عليه في اللفظ والادب  
عندما استعمل في غيره من اهل اللفظ في الحقيقة فبقيت على المجرى  
الوضع في قولهم لا اطلق سواء كان حدث الوصفية في ام **قوله** لانه الاستتارة  
وان كانت موضوعه بالتأويل وقد ذكر التأويل كما ساءت في احواله في قول  
المشبه في نفس المشبه وكونه فراه من افراده بان يبدل افراده الاسم مثلاً حين  
متعارفاً وهو الذي له غاية الجراءة في ذكره السبيل المخصوص وغير متعارف  
وهو الذي له تلك الجراءة لكن لا في ذكره السبيل **قوله** ان يبدل بنفسه اشارة  
الى ان قوله بنفسه متعلق بقوله للدلالة على ان يبدل عليه قول المصنف في المجرى  
لان دلالة تعريفه لا بالتعيين والالتصاف على قوله للدلالة انما ليس  
**قوله** في المجرى ان يكون موصوفاً في بالوجه المذكور وهو انما رويته بنفسه  
واما اذا لم يفرق فينوجد في المجرى في وصفه نوعي بشوت معلقة من الواقع والى ان  
كل لفظ معين للدلالة بنفسه فهو عند التعريف الحائفة عن اراوة فذكر المعنى متعين  
في يتعلق به فذكر المعنى تعلقاً مخصوصاً والى عليه بمعنى انه مفهوم بواسطة التعريف  
لا بواسطة هذا التعيين مع لولم يشهد من الواقع استعمال اللفظ في المعنى  
المبارزى كانت دلالة جود منه قيام التعريفية استدرى بهذا المعنى وان اطلق  
على الوصفية لكنه ليس بمعنى ان يكون اللفظ حقيقة بل الوصفية في قولهم في  
هو ما يكون بشوت معلقة الى علم ان كل لفظ يكون بليغته كذا هو  
متعين للدلالة بنفسه مع كونه موصوفاً بواسطة تعريفه في مثل الحكم بان كل

لفظ يكون على وزن عامل فلو كانت من بيوم الفعل وقد صرح في التلويح  
بإطلاق على كل من المعنيين **فعل** على معناه الأخرى في المعنى بالافراد  
لان اشتراك اللفظ في الدلالة على المعنى الترتيبى مشترك بين الطرفين  
والدلالة زيد في قولك جاء زيد على التامة بواسطة **فعل** بل ما يشار إليه  
بعض المتكلمين من التمام في الغافل الخ في هذا الجواب بتفصيل الا ان اطلاقه  
للفظ الرابع حيث قال ان اريد به تعلق بمعنى الغير لزم ان يكون لفظ الاستفهام  
وما يشبهه من الالفاظ الدالة على تعلق بما تعلق به من غير ما هو في ذلك لان  
الظان مفهوما الاستفهام تام غير متعلق بالغير وانما المتعلق به هو جزئي  
هذا المفهوم التي هو الموضوع للكلام الاستفهام وعلى تقدير تسليم تعلقه بالغير  
لا يورده لان المعنى التوحيدي على هذا الارادة ساقول على معنى متعلق بالغير من حيث  
انه متعلق وولادة لفظ الاستفهام على ذلك المفهوم ليس من حيث فذلك التعلق فمائل  
**قوله** سلب فذلك لكن مع الدلالة بنفسه لا شك ان سلم هو الذي منه اولاه وهو  
كون مع الدلالة على معنى في غيره الا في الدلالة على المعنى الاخرى فذلك  
المتعلق مما فكره انما ساقض كما فكره في فخره لانه بعد ما في الدلالة بنفسه كما يكون  
العلم بالتيقن كافي في فهم المعنى عند التعلق باللفظ الحكيم بان اللفظ هذا مثل الحرف  
ثم قال نعم لا يكون هذا مثل الموضوع الحرف عند من يجعل عن قولهم الحرف ما يدل على  
على معنى في غيره انه مشعر وطول الدلالة على معناه الاخرى فذلك متعلقه فكل يوم من كلامه  
بها هو مشعر التوحيدي لوضع الحرف او جعل مع الدلالة بنفسه ساقض من كون العلم  
بالتيقن كافي في الفهم ان في الدلالة على معنى في غيره باستعماله كالمعنى والمفهوم  
مما فكره في فخره عدم شمول التوحيدي لوضع الحرف على هذا التقدير قطعاً وهذا يتولى  
اعراض الغافل الخ في افعبه اشتراكه في تعلق الحرف في نفسه ودلالة على معناه  
كيف يقال العلم يتيقن من بعض ما يمكن في دلالاتها عليه وهذا ظاهراً الا ان يقال  
سواء الشرح ان معنى الحرف بعد تتيده بالتعلق بين الحرفين واولاه واولاه يتيقن

كاف في الدلالة فان المتعلق بتقدير المعنى لعدم حصوله في نفسه لكونه عبارة عن  
الشيء المفهومه ولا مدخل له في الدلالة والحق ان الاوهم في وضع اللفظ الذي ما ايدته  
به في بعض النسخ في نكته الشريف لكنه لا يثبت من العبارة فان بنفسه يليل على  
ان تمام المعنى لا بواسطة قرينة ولكن بتقدير القرينة بالماضيه عن ارادة المعنى  
الاصلي وهو المجمع اللفظي الذي لا يخرج من الدلالة عليه وهذا هو سره في ما قبل  
المختم ان عقل عنه البعض ورفع اعترافه باننا لزم ان هذا معناه لا يثبت في العبارة  
لان قبله بنفسه يدل على ان لا بواسطة قرينة ثم قول الغافل الخ انه ان اراد  
بالجمع انه محل حيث لا يمكن ان يقال المراد بالجمع الاصلي المعنى السابق المرتب عليه هذا  
المعنى ولا يخرج ان لكل كبا مع الصلي بهذا المعنى فلا يخرجه عن الدلالة وعدم الدلالة  
على احد المعنيين لعرض الاستشراك اه فكل من مراده هذا الكلام ان الوهم هو التيقن  
للدلالة على معنى في الدلالة من لاجلها يتيقن وعدم ترتب ما لاجلها يتيقن لعرض  
الاشترار لا يباح وجود اليقين الذي هو الوهم ولا يمكن ان يقال المشترك  
يدل على كل من المعنيين الا يتغير بانه غاية ما فيه ان اهدى ليس معنيين الارادة  
لعرض الاشترار وعدم تعيين المراد مما لا وفعله في تحقيق الدلالة بنفسه وعدم  
تحققها قطعاً كالتراءه فلا مدلوله ان يتبين وز العله والميقن اه القراءه بنوع العارف  
وقرنها والفتح افصح وقوله ان لا يتبين او ما مصدره جمع الغافل على ان مدلوله غير المعنى وز  
وهو الاهداء الذي لا يدركه ما يتغير به صفات اس مدلوله ذوان لا يتبين وز **فعل** وقوله  
جمع العلم هو لا يجمع الميقن اه قد اورد الغافل الخ في جوابه وسواء ولا ووجه الفرق  
بين القرينتين الحجاز اشترار لكن الجواب الذي فكره انما يحتاج اليه اذ اريد بالدلالة  
الدلالة على المراد من حيث انه سره الا فلازم الوهم الدلالة الحرفية الارادة  
امر الاضطرار بتقدير المراد الدلالة على العلم المعنيين حقيقة ورفعهما استقام من القرينة  
لامدخله في تحقيق تلك الدلالة قطعاً ثم ان اطلاق قوله واما قرينة الخي زمني  
بوجه في الدلالة على المعنى الحجازي اه محل حيث اورد مرسته ان اللفظ او استعمل

43

في جزئها منها مجازا لم يكن القرينة مدخل في الدلالة بل في الاوالة فيطلق الاطلاق قوله  
وان المجاز لا يدل على معناه المجازي بقوله بالقرينة وظهر عدم البصاح الفرق قرينة  
المشتركة وقرينة هذا المجاز مطلقا **قوله** وحصل من هذين الوصفين للوضع  
الثالث سبب استلزام الاوالة المشتركة للوضع الرابع وتقتل المعنى الرابع وهكذا  
فيتم تحقق معان غير متشابهة للفظ واحد وتعلقها بالمراد لان بيان الاستلزام  
الوصفيان القرين للوضع الفصح للاستلزام استلزام الوصفين القرين مع  
الوصفيان الثالث الفصح للوضع الرابع الفصح فاصل واعلم ان المفهوم مما ذكره العاقل  
بها حيث قال بل الواحة السرد يبين المعنيين مطلقا عندهم لا يقول بموج  
المشتركة واذ كان متشابهين كما في المثال المذكور اجمع الواء عند الكل يدل على  
ان المراد بالتشابه بالمفهوم والمفهوم من التلويح وغيره من كتب الاصول ان  
المراد هو ان في الاوالة بان لم يكن للجزء بين المعنيين فيها مثل قوله فاعلم ان  
ابن الوجوب والاباه هم لو قيل قرأت هذا المعنى فلهذا وصفه في الدرر  
بأن ابن الاسود والابيض كجوز عند الثالثين بانعوم مطلقا **قوله** وعلى هذين  
اعترافا المعنى بان لا يتم ان معناه الحقيقة ان وجه التلويح الا معترض من ان  
التباين الى العزم اشارات الحقيقة لكن يورده عليه ان ما هو من اشارات الحقيقة  
هو التباين واليه بسبب الوضع والا فبغير سماع لفظا زير يتبادر رعيه لا فظ مع  
انها ليست معناه الحقيقة والتباين فبملاكه بسبب المزاجية لا بسبب الوضع  
اذ الوضع لكل من المعنيين بنفسه لا يستلزم الوضع للمفهوم الا عند المطلق  
المشتركة بينهما كما هي حقيقة العاقل المشتركة **قوله** وبان في قول القرين جميع الظواهر  
الذاتية هذا الوجه مما سبق هو ان هذه القرينة لوضع المرادية بتفصيل احد المراد  
قوله ان من غير قرينة مانعة عن اراوة الموضوع له اراوة الموضوع له اراوة  
ولو في مثل اقر باستعمال القرين الا للكناية قد يعترض بقرينة مانعة عن اراوة  
الموضوع له في خصوص المثل كقوله في الركن على الرش السوي وقوله غير وهل

واستوى سطويات بيمينه ونظائرها وقد فقتا في بيان افرج الكلام بما مقتض  
الظن فيقربنا **قوله** لانا نقول الاول يستلزم الدور وقد اشترنا بما سبق الى انه  
لو اريد من غير قرينة مانعة عن اراوة المعنى الاصل السابق المتفق عليه هذا المعنى  
لم يلزم الدور **قوله** وان سبب الخفاء قرينة المجاز في اللفظية وكذا استلزم  
الخفاء قرينة الكائنية في غير اللفظية وسواء هما **قوله** فان قيل مع كلامه انه فرج عن  
توحيه الحقيقة الى زون الكناية فانه لم يفرج وقد بينت في ص 100 ما وجهها انه  
لم لا يجوز ان يكون المعنى فرج المجاز عن تعريف الحقيقة دون الكناية **قوله** لان الكناية  
لم تستعمل في الموضوع له فانه هذا ما يقتضيه السلف في تعريف المسند اليه بالعلمية من ان  
طويل النجار يستعمل في معناه الموضوع له وقد فكت في التلويح ايضا وقد اشترنا به  
الى وجه التلويح بين الكناية مذهبين وان الاطلاق في الوصفين بانظر اليهما  
والى ان يدل المعنى المذهب المذكور بهما ولذا لم يلتفت اشراج في توجيه ما وقع بهما  
في اكثر النسخ الى المذهب الاول مع انه يمكن قصر احدى ابي ذكره **قوله** وهو انه نظر  
الى لفظ الايضاح فتوهم له لفظ الايضاح كذا او قبيح ذكره نظر لان لا يتم ان معناه  
الحقيقة هو ذلك وما الدليل على ان عند الاطلاق يدل عليه ثم قوله الا اقبل القرين جميع  
الظواهر والابيض المفضل فهو اللفظية على الظاهر التبيين مسوقا فان الترجمة كما  
تكون تكون سنوية تكون نظمية فكل من قوله جميع الظواهر وقوله لا يجمع الحقيقة  
قرينة وقيل دلالة على اللفظية معناه لغزاة وهو ظاهر الفصح لا يقتضيه ان يمتنع التعلق  
الى المجاز وجعله على وصفه للمضاهين كما يكون للاسود والابيض فان با بالذات  
لا يزول بالغير والافتقار العتات بافتقار الاسم نظرا نكر البعض من الخزان وهو  
العاقل العلامة عند الشريعة الى ان قوله وحده وقيل دلالة اللفظية المذكور  
عقب الاعتراف فتوهم ان هذا من علمه نعمة اعترافه على السكا فاجاب  
بما نقله اشراج فقال ان المراد السكا ان يكون العلم بالوضع كافيا في العلم  
فيه بحث لان السكا اعتبر الدلالة بنفسها في تعريف الوضع فعمل مقدم

25

ان يراد به ان يكون العلم بوضع كافي لزم الدور كما سرت اليه اشار  
الاولى ان يقال المراد ان يكون العلم بالثبوت كافي **قوله** وانظر ان الواضح  
هو انه كما ان اللفظ لا يخلو عن اللفظ او غيره فهو اما الله تعالى او غيره او مجموع  
بالتفريق فالله تعالى اربعة والعامل بالاول وهو سليمان بن عبد الله العمري وكان  
ابو الحسن الاشعري ويسمى مذهبه مذهب التوفيق وبانثوث وهو ان للواقع  
لغات كل ما يتوهم ابو حاشم ويسمى مذهبه مذهب الاصطلاح والعامل بالمذهب  
الرابع وهو ان اللفظ في بعض وهو القدر الذي وقع به التسمية على الاصطلاح  
هو الله تعالى والباقي مطلقا بشره الا ساء ابو اسحاق الاسفرايني **قوله**  
او يخلق الالهوت والواقع في التوفيق واستماع من ذلك لزم واحد او جماعة من الناس  
فيه كذا لان الكلام في ابتداء العلم اللفظي في اللفظ عن فكره اليه من العلم السابق  
بوضع فكر اللفظ لا يتم معناه فلما لم يكن في اللفظ العلم الفرضي وكذا الكلام  
في الوحي او كان قولنا في ذلك يكون شئ من الوجودين الاولين على تقدير كون  
والله في اللغات هو الله كما استدلنا في كونه طريق التوفيق ويمكن ان يدعى بان  
ولادة الالهوت المخلوقة في جسم الاله على منزلة كوزان يكون بالعلم في اللفظ  
البدعي واعلم ان العاقل كذا جعل في شئ من اللفظ خلق علم ضروري طريقا  
مستقلا للتوفيق والالهام طريق آخر والفرق بينهما في العلم الا ان يشار اليها  
ما ذكره الشيخ في من ان الالهام هو بهيئة روحانية تحفة لا افضل لها استعدادا في خلق  
خلق العلم الفرضي بما يكون بالاستعداد او التوجيه **قوله** لوجب ان لا يخلق اللغات  
باقتلاق الاعم ولو جاز اللفظ ان كلامها وجه مستقل في الوجه الاول بحث لانه  
ان اراد الاله الالفاظ لما كانت ذاتية لم يبق وجه يكون بعض اللغات لغة الاله  
وبعضها لغة الوجود الالهي واهم بعضها الوجودي واهم بعضها الوجودي فلو لم يتحقق نسبة  
فلا يتم لواز ان يكون كقبح النسبة بامتداد استعمال الاول وان اراد ان لا يجوز  
ان يقدو اللغات لا يجب ان يحد الاله على المعنى الواحد فهو ايضا يجوز

تارة  
سكنا

ان يقدو الان لثبوت اللغات على معنى واحد وان اراد معنى فان فلا بد من تصويره  
**قوله** كما ان كل واحد منهما من كل لفظ ان له لفظا ووجه اشار الى وضع الالفاظ  
لعل بها كل شئ فقدر في حق البعض لانه كما استدلنا في بعض الالفاظ على معانها  
معانية في حق فذكر البعض وتوجيه الجواب انه لم يكن الدلالة على المعنى مستقلة  
الى ذات اللفظ وهذه كدلالة على الالفاظ **قوله** ولا يمنع جعل اللفظ كسب القرينة بحيث  
يبدل على المعنى المجازي دون الحقيقة هذا كلامه فكمه اسكاه وهذه اللفظ التي هي ايضا  
في شئ من المعاني ولم يترفعه لا يباله حيث قال ان كان يمتنع فذكر اللفظ عن سمة  
الذاتي الى معنى القرينة لا يتم منه فذكر اللفظ اصطلاحا وان كان فذكره في حق  
المعنى ان كان في المجازي وانما هو صفة في حق العلم المعقول وفيه بحث لان الدلالة الثانية  
من ذات اللفظ عند العاقل هي فهم المعنى من اللفظ كونه سرا او المتكلم وفيه المعنى  
الحقيقي ضروري في كل مجازي ولو لم يكن عالوا يستعمل في المجازي من الملزوم بوجه الى اللازم  
المراد فلا يمكن ان جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث لا يبدل على المعنى المجازي  
لا عدم دلالة على المعنى الحقيقي ومعنى قولنا اشار لكون الحقيقة متجا وزايتها  
هذا ايضا لا يتم لان مدعى العاقل بذاته دلالة اللفظ ذاتية ودلالة على المعنى  
الحقيقي لا مطلق دلالة فاسم **قوله** لا يستلزم ان يكون المفهوم من قولنا هو  
هل او جود انقائه بالمتن فيبين فيه بحث لان من سيجع اللفظ المشترك بين  
المتن فيبين انقل منه ذمنا املا فطرتها مع اللفظ بانها كالمساويين المتكلم معا وقد  
نققت ان الدلالة الثانية من ذات اللفظ عند العاقل بذاته كونه في فهم المعنى من  
لا يتم كونه سرا او المتكلم كيف دلالة اللفظ المذكور على كل المعنيين عند العلم بالتفسير  
ثانية سما المذهب المتأرا ايضا بل انما وت فاسم الجواب من فتره **قوله** علم ما  
عليه ائمة الاستحقاق والقرينة هذا يدل على ان كلامها علم على صفة وهو الحق  
لا يتأثر بموضوع كل منهما عن موضوع الاخر بالحيثية المعبرة في موضوعات العلوم  
فعلم التفرقة بحيث عن معزلات الالفاظ من حيث صورها وهيئاتها وعلم الاستحقاق

50

يحيى عنها من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصل والفرعية كذا في شرح  
الفتح للمصنف المحيى وفيه ثلث احوال اولها ان يكون علم الحرف في مصدر كما في  
علم علم الانتساب فقط وكذا اسباق كلامه في علمه واما اطلاق العلم على غيره  
فليس بمراد فقطه قوله وما كان عام علم الحرف في علم الحرف والاسم لا مع ان  
المركب من سائر التصورات والتصورات هو علم الاستدلال عنه  
واما ان يفتقد انتسابه بالكلية الغيره من اهلها بالابدال ونحوه كما يقال قال  
اعلم قول فان هذا من علم الحرف مع ان فيه البحث عن انتساب اهلها الى  
الامر بالاصل والفرعية فان وقع بالشيء الا ان يكون كل من الاصل والفرع  
مستقلا في الكلام والاستعمال لقول من قال هو العلم بالبحث عن الانتساب  
بالاصالة والفرعية بين اهلها واملك الواقع في علم الحرف فان الاصل  
ايضا مستعمل وعليه قوله كما علم الحرف والفرعية ان يراه الاصل والفرعية  
المقصود ان اى الترتيب المنطوق والمعنى لا يوجد فرعية بين اهلها واملك الا  
معناها بخلاف العقل والمقدر في قوله كالجهد والمشي والشيء والرفاء  
والوسط بينهما وغيره كذا النفس الخارج الذي هو وظيفة ان كيف كل علوم  
بكيفية الصوت هي كجهد صوت قوى كان الحرف بجوار وان يبي بعض بلا صوت  
لوس هو كان مسموعا والشيء ان ينفخ صوت لاق عند اسكتها في حروفها الاضمار  
فاما فلا يجرى والرفاء ان يجرى الصوت جريا كما في الوسط بينهما ان لا يتم  
الاضمار والجرى وانتم الكلى في حيث الفصاحة **قوله** لا يهل التاسب بينهما  
فصاحة في الكلام لا ينجح عليك ان اعتبار التاسب بين اللفظ والمعنى كسب  
فواهي الحروف والتركيب يتألف في بعض الكلمات كما ذكره واما اعتباره في جميع  
كلمات لغة واهله فانها متوزعة في كل ما في كل لغة جميع اللغات  
**قوله** كالنزهة ان النزهة ان هراب النحل الحذر لغة تشبهه من فاجواي  
بان يقال في اهلها بين ما بل من نطقه لنتاطه ومنها الحيوان والحيوان والحولان

**قوله** والمجاز مفعول في الاصل من جاز المكان الذي يريه المصدر في اسم العلم على ما في  
**قوله** وزعم المصنف ان الظاهر ان الوجود هو الاول غير فظا ولذا قال المصنف  
في الابدان مفعول ونظروا لعل وجهه ان جعل المصدر بمعنى اسم المفعول فلاق الاصل لانه  
جازوا ما التاقف - التبر ذكرها الاقتران في صيغة التجوز المذكور في المصدر المحيى بان  
المسمى عنه في غيره من المصادر ولا يلزم من صحة في غير المحيى في غير فظا  
بشيء لان الاعتبار في صيغة التجوز وجود العلاقة وسماح نوعا من الوجود لاسماء  
شخصية وتبر على الوجود الذي ذكره ودعم انه هو الظاهر انه لا يلزم ما ذكره في التسمية  
بالحقيقة لغوات التقابل فان التسمية بالحقيقة لا كان باعتبار السبوت المحيى  
في محيى الاصل لزم في مقابلتها ان يكون التسمية بالمجاز باعتبار التجوز وان كان  
في لفظ الزعم انارة الابدان **قوله** واعتبار التاسب في التسمية بشيء  
اه كان دفع سوال مندر وهو انه يلزم ما ذكر ان سمي بالحقيقة بالمجاز ايضا  
لانها ايضا طريق الى تصور معنى ما ووجه الدفع **قوله** ولهذا يشترط جاز  
المعنى في الوصف دون التسمية اراد بالتسمية اطلاق الاسم عليه كما اراد  
بالوصف اطلاق الصفة لا وضع الاسم كما يبادر من العبارة وهذا ظاهر  
من مساق الكلام **قوله** فلا يمكن جمعا في تعريف واحد حيث يحصل معرفة  
حقيقة كل منهما بخصوصها والاه بتجزئة الانسان والفرس في تعريف الحيوان  
بان يلزم احاس المشترك بالارادة **قوله** مرجلا كان او منقول او غيرهما  
المرجل المنقول بالاعتناء والنقول المنقول بالاعتناء وغيرهما مما لا نقل فيه  
كالشرك **قوله** لا بد من العلاقات المتعلقة بالفتح علاقة الجدية والمانية  
ونحوها من المعاني وبكسر علاقة السيف او السوط ونحوها من المعونات  
وعكس المعوج واما قوله لانها فيما عدا ولا انما فعل ضرب من التادل  
**قوله** وقد يكون مرجلا اه المرجل ايضا من اقسام الحقيقة لان استعمال  
العبارة في الغير بلا علاقة وضع جود فيكون اللفظ المستعمل فيها وهو له فيكون

٢٤

حقيقة هي صريح به سبحانه حيث قال ويقول في غير ما وضعت له عن الحقيقة  
مرتباً كان او منقولاً او غير ذلك وانما جعله بها من اقسام الاستعمال في غير ما وضع له  
نظر الى الوضوح الاول فانه اول ما اعتبر **قوله** والمنقول منه ما علم في معنى مجازي  
او اي معنى مجازي غير في الموضوع بل الاقل بقرينة العاطفة والا فالمراد من حيث لغويته  
معنى مجازي للكلام والطلاق الكلي عليه من حيث لغويته بطريق المجاز كما سيظهر في كلامنا  
الله **قوله** وفي الاصطلاح المنقول فيه بالكسر المنقول فيه صفة الاصطلاح اي  
الاصطلاح الذي وقع التقلد في فكر الاصطلاح **قوله** ما من حيث العرف فهو موضوع  
له ابتداء في شرح الفصح للعامل المشتمل ان الدابة يجب ان يكون يطلق علم الفعل  
ايضا **قوله** بخلاف لغة الحقيقة و بخلاف المجاز والحقبة العارضة عن النقل والمجاز  
المطلق المستعمل في غير الموضوع له لعلاقة ولذا جعلها ما يلبس للمنقول فانه حقيقة  
من وجه مجاز من **قوله** الا الاستعمال المحل بعرف اللغة انما يتبع بهذا مع  
ان لفظ الاسد ليس مما يتفاوت بحسب عرف وفي صفة لو استعمل المحل  
او المشتمل يكون الامر على هذا الامر عند استعمال الفعول بما علم ان اطلاق  
الحقيقة اللغوية عليه انما هو بهذه الكيفية اي باعتبار ان الخطاب بوقوف اللغة  
وايضا يمكن ان يكون المراد من اصطلاح طارفيه وكون الخطاب باعتبار  
وان لم يتحقق بعد فامل **قوله** وفعل اللفظ والحدث اعترض عليه بان الذي  
يجوز للحدث هو الفعل بالفتح لا غير والفعل بالكسر الاسم كما صرح به في شرح في غير  
هذا الكتاب وصرح به الجوهري ايضا فقلت هذا مما يرد لو كان المراد بالحدث  
مدلول مصدر فعل بفعل وانما المراد الفرب مثلا فقد ب **قوله** مما ذكره بلغة النكرة  
او كان المراد بلفظ النكرة لصوره النكرة موزنة حقيقة او المراد من ارضه صولة  
وفعل من ووايه ان نظرة وهي اعلا حقيقة عند اشتراح لكونه موضوعا لا لفظا  
معنية فامل **قوله** والمجاز مرسل ان كان العلاقة غير انية من قبيل  
المنسب به والمرسل معلق من هذا القيد قوله والافعال استقارة الا هو يكون

يطلقون

يطلقون الاستقارة على كل مجاز ولا تغفل من تحريف الاصطلاحين كالمصاحف  
في العنت انما ترتب مجاز اصطلاح على الاستقارة **قوله** ان يحددها  
ويصل الى المقام بها الفيز في شرحها راجع الى اليد وارتباطها الى الفيز في شرحها راجع الى  
الفصح اي الذي يقدر بالشيء وهو المنع عليه في تعليم معان ما علم المقام هو الفيز  
المستتر في المصباح الراجع الى اسم الموصوف العاقل عليه **قوله** ومع هذا فلا بد  
من اشارة الى المنع لئلا يخل بالنتقال الذهن من الملتزم الى اللازم فيكون الكلام  
موضوعا بالتعريف المنقول المنحل بالصفة هذا وقد ذكرنا في اوائل شرح الرباعي  
تفصيلا متعلق باستعمال اليد وان لا يلاهي حقيقة عرفية في المنع فيظهر من الاشارة  
الاصطلاح الى قوله المنع عليه كمر **قوله** وانما اليد في قوله مع تفصيل للمجاز في شرح السماع  
ومعنى يتكاد ما هو بهم يتماثل في العفا من الكفر وهو المتشابه لا فضل شريف  
على وضوح والذمة القصد ومعنى يسبح بذمتهم او ما هم ان او ما هم اي هو بهم ويملك  
الاولى العبد والامانة اذا اعطى اما انما ليس لبقا قبا تقفنه ووجه كون الحديث  
من باب التسمية لا المجاز المرسل لان العلاقة بين المشابهة وانما عدم كونه  
استقارة فلذلك الطرفين **قوله** يعنى ان في هذه التسمية مجاز اصطلاح ويمكن  
ان يوجد ايضا جذف العفا من من وجوه المجاز المرسل وقوله وهذا هو قفا  
من الايضاح **قوله** في العبارة شامخ فان قلت المجاز مصدر من صفة للمجاز  
في ان التسمية كذلك فلا شامخ قلت الموصوف فالمرسل هو المجاز بلغة المصطلح  
وتوصيف المعنى المصدرى به تتصف بل شمس على المعنى المصدرى به بقرينة  
الاستخدام تصف بوعا ارتفاق التسمية لا يفي على المنصف **قوله**  
وهي الشفوف الرقيب والربا والجماعة في الصحاح وابتات القوم وارتبا ورتبهم  
اي رقتهم الرتبة الطبيعية وبلغ الترتيب **قوله** والاعلم بجزء من الاصحاب  
الاعلم بالفتح واهد الا تامل وهي اؤسس الاصحاب **قوله** قولهم فلان  
اقل العدم ومنه قول الشاعر يا حبل امرأته اكلت وما ان لم اترك بقرة  
ارعدك بيان

35

عن طول العنق

بعبارة ممنوع التواطؤية الشبه ماء على فقه باكل الدم وهو الترية ان لم يتزوج  
عليها واخذ الدم عند التوب ما رطبه والمراد بعبارة ممنوع التواطؤية القدا  
وطولية العنق **قوله** وظاهر انه من سميته اه قد جاب بان مراده ان الاكل  
يجاز عن الاخذ وهو بسبب الاكل فهو من سميته بالسبب بسبب العيب واما قوله  
ان الدم الجبسية عن الدم فاشارة الى وجوده بجاز بامت راقه ولا يخفى على الذوق  
السليم بعبارة وقد يقال الدم وان كان سببا لاخذ الدم فكأن اكل الدم والتقبل  
بهذا الاتباع **قوله** لانه لا يتم بعد البلوغ لان التيمم هو الطفل الذي لا اب  
له يقال تيمم الصبي بالكسر تيمم بيا ويما بالفتح والفتح التيمم فيهما واعلم ان التيمم  
في بيع آدم من قبل الاب وادبره من قبل الام **قوله** او قل هو من يبيع نفسه  
وكيف ان يكون الانية من قبيل الجاز بانقصان علم حذف العنق واعطاء  
اوابه للعنق اليه كما في قوله كذا وسئل الترية التيمم لكنه لا يفرق بالتقبل **قوله** قلت  
بعبارة **قوله** في جميع اللزوم يوم ما خلاصة الى ليس المراد باللزوم استباح الانتفاع  
في الذهن والخارج بل يقال في الجلاء ينتقل سببه من الصبي الى الاقر وهو المتحقق  
في جميع انواع الجاز **قوله** واما غيره فيظهر له الفجر في قوله راجع الى الاستفارة بانبار  
انها عبارة عما ان يكون فكذلك ما ينفذ به بانفسه بالجمع الموضوع له انه فيه نظر لان  
الاتفاق بالفضل ليس بلزوم في الجاز باعتبار ما يدل بل يقع بوجه الاتفاق كما في  
عصرت قر اماريت في الحال فانه جاز باعتبار ما يؤيد مع عدم حصول صفة الجفر  
للمتة بالفضل **قوله** في زمان سابق او لاحق الى زمان سابق علم خلا  
اعتبار الحكم وهو زمان وقوع النسبة اليه لقطع بان الاسم قلت قبلا او عصرت  
فما هي زاوان حصار المسح في زمان الاقبار قبلا او فخره صفة فان قلت قوله  
قلت هذا في الجاز باعتبار ما كان مع ان حصول الحية قلت واليه ليس سابق كما  
زمان اعتبار الحكم اعني زمان القتل بل هي حاصلة له فيه قلت الحكم المذكور بعبارة  
سبق حصول الحية بالنسبة الى زمانه هو الحكم المدلول عليه باسم الاشارة و

الكل اليمين

ان يشير الى هذا الى فان الجاز في هذا الحكم ان لو قلت مشي الى قبيل قلت هذا  
اسم لم يكن في زان **قوله** فان الانسان لا يوجد فيه ونها كان قلت  
هذا يدل على استلزام الكل للجزء والمدعى على ملائمة قلت المراد بالاستلزام  
المذكور والاستشباع فانه التعريب لان عدم وجود الانسان به ونها يدل على  
ان كل منهما معلوم بغير اليه الانسان ويتبعه في الوجود وهذا خلاصة ما ذكره  
المفضل المشي وقد ذكره ان في السكوت ايضا وفيه نظر لانه اذا قلنا في قوله  
في جميع ذلك يستعمل على لزوم مع البنية يلزم ان يكون الانتقال في جميع انواع الجاز  
من المتسوع الى التبع كما اوعاه السكوت ولا يخفى ان اوعاه على تقدير صحة نصف  
كحقي لا يقول به المحققون ولو حمل على الاصطلاح **قوله** المعقول كان المراد بالاستلزام  
الجزء لكل الية **قوله** المعطوف ايضا والالم يتم التعريب وتوزيع قوله وهذا يشهد  
اه في لا يتم الجواب المذكور **قوله** فانه يجوز اطلاقها على الانسان اسي  
من حيث انه انسان واما اطلاقها عليه من حيث صدق معظم الافعال منه في موضع  
يناسب هذا الاعتبار فهو جازية كاطلاق التربة على العين والحمد ا يجوز  
الشرح من في قوله بتت يدى ابي لهب ان يراه باليد النفس فاللفظ الواحد  
بالنسبة الى المعنى المذكور والعدد يجوز ان يكون استفاضة وان يكون في زمانه سلا يبيع  
ان اللفظ الواحد يجوز ان يكون فكذلك الاطلاق بطريق الاستفارة وان يكون  
بطريق الجاز المرسل فلا يبرهان يقال المشي جاز مسل بالنسبة الى مطلق معنى  
الشفقة واستفارة بالنسبة الى خصوصية شفقة الانسان ولا شك في تعبير  
العينين وبعد **قوله** اسي قول زهير بن ابي سلمى بجمع السين وزهير الشا  
ويسمى التوب غيره واسم ربيعة بن رباح من بني مازن **قوله** عند الهيا بنا  
المثل على التقبل بان يشبه الجوع في الماء يشرب بذي لباس فاصولاء يشرب ما به فيه  
فخرج له في صورة كاللباس ويطلق عليها اسم الموضوع كما هو متحقق **قوله**  
من انتفاع اللون وثمانية السمية الانتفاع بتغيير اللون من غمر او صرع والانتفاع

5



منه وهو الجهد والمثابة ابنة افة يقال مكن رثة اس سبه **قوله** فعلى هذا لا يشك  
قوله ان هذا التوزيع على التوفيق واشارته الى ابطال قول من قال الاستعارة بقره  
المشبه به على المشبه الملام او ملامه كقول الاواه ليس بتوزيع على قوله والمراه  
بمعناه ما عني باللفظة يتوهم ركائنه لثلاثة على انه قول اراوة فكله لفظ  
المستعمل في وضع مع عدم الترتيب قطعاً على كل حال **قوله** بل هو مستعمل في معنى  
الشيء فيكون مجازاً فان قلت المجاز مشروط بوجود القرينة اللانحة عن اراوت  
القرينة ولا قرينة هنا قلت بل للكل قرينة لا يقال لادالة في الكل على ذلك جواز ان  
ان يراه الموضوع له ويقدر الاداة الاتية قول يكن في القرينة ما هو الظاهر ومنتهج الكلام  
بالتقديم على ما يلتفت اليه واعلم انه ليس المراد بمعنى الشيء في صورة الذهنية من  
حيث وجودها وتصورها في الذهن ان لا يصح تشبيهه بالاسد قطعاً مع انه معتبر  
في الاستحالة بل الذات البهيمية البشرية بالاسد وتعلق الجار بالاسد على هذا باعتبار  
انه انما يطلق على تلك الذات ماء صوفة مع ذلك الوصف مكان الوصف جزاً منه  
الجاز في الكلام في ان قولك زيد اسد مسوقه لاشبات شبه زيد بالاسد او لاشبات  
ان زيد تلك الذات البشرية بالاسد فان كان الاول فهو تشبيه قطعاً ولا مجاز في الا  
سد كما ادعاه القائل المحض وان كان الثاني فهو استعارة على ما حقه شارح  
ولا فرق بينهما قولك زيد اسد واسد زيد وبين قولك شبرا است وشبرا  
زيد في احتمال الامر من فانه يحتمل ان يراه بشراً في الموضوعين مراداً فهو شبرا فتولد  
الناضل المحض ولا شك ان قولنا زيد اسد واسد زيد بشرية قولنا شبرا وشرا  
زيد فيكون سياق الكلام تشبيه زيد فيكون اسد مستعملاً في معناه الحقيقي لا في  
التكليل ثم ان قولنا شبرا است وشرا است مراتب الاولى ادعاء التشابه باداة التشبيه  
لفظاً او تقديره كقولنا زيد كالاسد وزيد الاسد لاقوله تشبيه اتفاقاً محتمل  
اذ يستفاد منه دعوى الاتفاق على ان زيد الاسد هو مسمى كسب وقد مر ان  
ان التشبيه المشبه اذا كان مذكوراً او مقدر او كان اسماً للمشبه به فبراعته

صفتة

صفتة او حكماً فعند البعض يسمى تشبيهاً وعند البعض استعارة مما غير فربما  
العرف والمكر على ان قول الشيخ فانه ابيت لان يطلق اسم الاستعارة على هذا  
القسم فان سئل في قول ادواة التشبيه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون  
اسم التشبيه معرفة كقوله زيد الاسد فينبغي ان المعرفة واقل في القسم يختلف  
فيه اللهم الا ان يكون مراد المحض بنبوت الاتفاق على ان زيد الاسد تشبيه على التقديم  
ان يراه منه ادعاء التشابه بتقدير ادواة التشبيه لا بيان مال المثال مطلقاً  
ولا يخفى انه نفس **قوله** لا ملازمة بينهما ولا ملازمة عليه ان لا ملازمة بين زيد  
واسد ولا ملازمة للاسد في المثال المذكور اذ لا يمتنع ان يراه في نظائره  
شك راويت اسد في الام اولاد في القرينة المذكورة على خصوصية زيد  
في نرفع ما توهم من ان الملازمة المعبرة في باب المجاز الملازمة في الجمل وكذا  
المراه بالدلالة على الجمع المجازي للدلالة في الجملة وتوجب المقابلة والقوامين  
وهذا المعنى كما يمكن ان يوجه بين الاسد وخصوصية زيد فلا وجه لقوله اولاد  
ملازمة بينهما ولا ملازمة عليه **قوله** اسد على وفي الواجب نقاشه المصراع  
لعمري ان بن حيطان من الطواجم وزايدها وتاسا فمضى وينفوس من صفة الصافية  
الفتى والمسترهية الحارين والمراد بقوله ينفوس من صفة الصافية ان يمتنع  
في رد العداة وبعد البيت المذكور بل يراه في اليمين في الوحي بل كان  
عليك في جمع في طائير خزانة اسرارة يشب الخارج وكان يغرب المثل شي طرأ  
نقل انما اجبت الكوفة في تكئين عارساً وفيها ثمنون الف سا بل فصلت ضلوة  
البحر وقرأت فيها سورة البقرة ثم تهرى بالبحر ومن سعد والوحي لرب  
**قوله** وكقوله النظر اعرب عليه بعض من ذريت اللين العلاء لان العلماء المعري  
في تفسيره يراه في بابه شعره في انظر الموصول مطلقاً او هو صلب الحوانات  
كقاف قال الكسيف ويمر المشاق وتمام المصراع المشاق رايه في الشعر  
التقدير اغرب باسمه فيجاء اسرارة وسكانات لهما في الوحي اي ملك وماعله

ص

قال المسيف وكعاق اسم عدو من عند نظام كلف الاله والاسنان الاله  
او اذهب حاله والاسبق الشيم والفتح بالفتح من الفتح وهو اللين يقال  
عقاب فتى لانما الاخط كسرت جواهرها وهذا لا يكون الا من اللين  
والسراة بفتح السين المهملة جبال يمين يكون فيها ينزل غيره وبفتح السين  
المهملة جبال باشام ولهاق جبل في اللغة ان كل الطيور في الحزن كما الحزن من  
مثل الاغراب الساكنة عليه وانه كثيرا يكون حيث لا يحسن قولوا وان الله  
عليه بل قولنا نج كما اذا اقترن به نوع جنس المشبه عن قوله كما يقال هو اشد  
وهو ليس باهناوه التزل ما هذا بشران هذا الا طلك كرم اذا معنى  
لذا يقال هو اشد بالاسويس باهنا فان الاله مية بناه الاله مية  
لاكون الشيم تشبها بالاسد صرح بهذا الشيم في قوله ايل الاله رقب  
وهذا بل لطف الاله ان هو زيواس استعارة لا تشبه غنما عنه  
المتاخر من وفيد نظرا ما اول فلان المقصر مثال المذكور وقوله حسب  
انها جعل زيوس من ذوات الاله كما هو المعنى في التشبيه البليغ وهذا  
الا اعتبار صم يفتح جنس الاله عنه وهذا لما يقال كون النحل من قبيل  
التشبيه في نفس الامر وانما فلان هذا الاله لولم لولم الاله  
المذكور ليس استعارة ايضا كيف وقول اعترف بهذا العظم فنه بانها  
الفرق بين الاستعارة والتشبيه هو انه في حلق العشب به واقامة العشب  
مقامه حيث لا يفوت الاله الاله فاستعارة والافان تشبيه ولا يلحق ان  
استعارة والتشبيه قولنا جعل شيئا وليس به حتى قولك هو كاسد  
وهو ليس به حتى قولنا فلان ولاقت من بروج البدر بوجه البدر  
ان الاله كما به في مسيرة وهي امثلي اثني عشر لونها لؤلؤ واخرها لؤلؤ  
ابعد انقب على التميز والمهارة مناهة وهي البوة للوحشية والتميز  
اقول والمراد بوجهها وهي سترها لرجان قبل من ترها الكنتان انهن

كثرت

وعلم ان يقال لمن قال رأيت اسدا او ارا او زيدا اشبه لي شئ هذا الوجه  
ان قولهم اسد جعله اسد الجري في زيدا اسد مع العلم بوجوده في الاله والاله  
ضرورة ان التشبيه استعارة وجوابه ان الاله والاله المذكور لا يشبه في زيدا  
الاله المعنى علم تقديره اداة التشبيه سبق به جعله حقيقة بل جعله فخرها من افواه الاله  
الاله وان قلت ذلك الاله والاله لا يتحقق في الخوف اعني زيدا الاله بل المعنى علم  
تقديره اداة التشبيه مع انه يقال لمن قال ايضا جعل زيدا اسد قلت اني رأيت قولهم  
بذلك في الصورة المذكورة يكون المراد به انه جعله تشبها بالاسد والالجري بهذا  
في الاستعارة فناء بل **قوله** قد زرا زرا علم العظم قد في ثوبت الجواز العقل  
ان ذكر المشبه لا ياتي في الاستعارة بل اذا كان علم وجه بيني عن التشبيه وان  
هذا الاله من الاستعارة لا التشبيه فليذكر **قوله** وهذا اي يبين  
ان التورية الخافعة من اداة المعنى المتعارف يتقدم في المتعارف من يندفع  
اه ووجه الاله وان الاله على الاله بالعلم الاله المتعارف ونف  
التورية لا يمنع الا من اراوه المعنى المتعارف فلا ياتي **قوله** وانما  
وانه من فليذكر على تشبيه فناء لحق الباطنة فيه بحث لان كصل الف  
السابق تسليم الاله والاله المذكور ومع لول الاستعارة فيها وجه له وهي التورية  
وكذا التورية عن انما يترتب على نفس الاله والاله كما يشبه الاله في الاله  
الى الاله اربابها بنبان على تناسب التشبيه فناء لحق الباطنة والاله  
تعارف الكذب اه اى الكلام الذي فيه استعارة ينادى الكلام الكلام  
فلا يرد ما يقال الاستعارة في العرفه والكذب في الحكم فلا يشبهها  
حتى يحتاج الى الفرق **قوله** وزعم صاحب الفتح اه اراوه بالعلم الاله الاله  
لا يطابق الواقع مع ان صاحبها يعتقد انها بقرتها كما من اراوه الكلام على الفهم  
واراوه بالكذب لا يطابق الواقع مع انه لا يشبه الاله بل بقرتها  
لا يشبه تلك التورية كما ان قوله الاله الاله لان الاله المذكور

فلا يشبهها  
فلا يشبهها

في ذلك الحق المدعى في البرهان من قديم لان مقصود من ترويض سائل  
 عليه ظاهر كلامه ولا يخرج في مقصوده وهذا المقصد التأويل بل نفي الترتيب في قوله  
 الكثره بها بان نفي نفي الترتيب وانقر في الدعوى الباطلة مما ذكره البرهان في التأويل  
 لانه لا يتبراه من التأويل كان من نفي الترتيب اشتد تبراه فقطرة وجه الخفي  
 في واه من البرهان ونفي نفي الترتيب كذا في شرح المنهج للشيخ رجب وريس الله  
 ثم مطلق الكذب هو يقال ان فيما ذكره من ميل الى منسوب الى خطأ وعدولا  
 عن منسوب البرهان كما توهم بل تعيين مراد السكاك من لفظ الكذب وحاصله  
 انه اذا كان كذباً هنا هو تسمية اعم من الاطابق الواقع والا اعتقاد  
 بقرينة انه يسبح تسمية الاقتران وهو لا يطابق الواقع مع امتناع المطابقة  
 الدعوى الباطلة **قوله** ولا يكون الاستقارة على الاضفاء في ارجح المراد  
 غير علم النفس فان المتبادر من اطلاق العلم **قوله** وكذا اساهه في النبي في كذا  
 في النقصان وبقوله في التفرقة قد سبق شرح فصاحة ستمسح وبقوله  
 عند سواديه واما ما كان زجراً من سلال بن عامر بن صفه تيك ستمسح  
 الابد سقي ابدالاً من ماء هو حق مما فرغ الابل حتى في سطل الخوص ماء قليل  
 فلي مافيه ومدد الخوص به بلداً من ان يسبح من هوقة ولما بانق فهو اسم رعل  
 من الوب وكان ستمسري طينياً باهراً عسراً رهياً فليلتكم بشربة تفتت  
 كفته والهج اهل به والهج السان بشير بذكر الى اهد عسراً فانتقت المغن  
 قفرب به العس في السقي قال حيدر الارض يلبو طيناً له امانا واما ما في ستمسح  
 وابل بينا وعلى ما ندى هو قابل مما قال عند العلم هي كانه من النمل لما ان تكلم  
 باقل وامل انك اذا اعتبرت تشبيهه زيبه كونه في الشكل والهيئة ا  
 وقصدت التباينة في التشبيه واهما انه على ما ذكره الكمال شبيهه به  
 فقلت رايه عمروا في لفظه انما استقارة تكون علامة المشابهة ومن  
 هنا قبل القول بوجه الجنس في بيان الاستقارة في الاعلام بان سيج

الاستقارة

الاستقارة مع ابي لغة في المشابهة بعوى الا غير تشبيه هو كما قال في الجمل الا ان التشبيه  
 مشهور بالتشبه ولا يشك ان الارجح لسر مشهورة باوهام لا يخرج ان السمو  
 ما بين تشابهين من اوهام ما بين ما ملوا ان الاشياء هي تشابه تشبه بالاشياء  
 كذا ذكره القول بان يمكن ان يجل على لفظ عمروا مشهورة كذا في شكل المنظر  
 ان او ما هو ان كان هو منو عالذات معين له شكل مخصوص هي كذا في ايتار  
 في تعريف الاستقارة اي لان المقصد بالعدد وال تشبيه الى الاستقارة  
 هو ابي لغة في حال المشابهة اعم وجه التشبه هي كما نرى في المشابهة في ذلك  
 يحصل اذا اجعل المشبه من افراد المشبه في الاغلا في وقت ان كان المشبه  
 جنس او جعل عينه ان كان مشبه ولا يشبه ان الاغلا في وقت مشهورة في قول  
 انه عينه في شكل واحد هو في **قوله** فان تفاوت من عوف يجوز كعلم  
 يعلم اهله يعافون سقط القول بل يلزم بيان ما في العرف والطاعة وشهادة  
 اى كبره **قوله** لدلالة على ان الجوابية هي الاشياء كما يكون وتسمى  
 فان قلت لم لا يجوز ان يريد بالنيارة ان يشبهها بان يشبه في كذا في الاضراق  
 قلت السائل في الاضراق يشبهية وليس الاضراق كاد القول والاشياء  
 واما عدم حمل النيران على الضار فكذلك هذا الترتيب والاشياء الاستقلال في السبوق  
**قوله** من نقله الى نقله سيق المدوح وكيتم ان يرجع الى قوله في الاضراق  
 والاشارة لا في التباس **قوله** على ان في الاضراق في سبوق في الاضراق  
 جمع قرن وهو الكنفوا في الحرب وهو سبوق في حياض الكنفوي وبه البيت  
 المذكور كان الندى سبوقه في علم الندى في سبوق في حياض الكنفوي  
 النش والاشارة والشيء ان في حياض الكنفوي والسبوق في حياض الكنفوي  
 التباينة **قوله** اس انما على المشبه ان يبره بالاشياء في ذلك سبوق  
 الاضراق في الكسرة بقرينة المدح وكذا ان يملك على انه قد فله كما في من  
 الاستقارة في المشابهة في الحرب وفيه اشارة الى انما في سبوق في الاضراق

**وهذا** اولى من قول المصنف ان الطبيعة والهداية اه بغير قول في الايضاح  
 ووجه الاولوية ان المستعار منه به الاضمار لا الطبيعة وانما قال اولى  
 وطره بكم يكون كلام المصنف خطأ لا احتمال ان يكون مراده ايضاح  
 الاستعارة بين لاد في الهداية والاضمار المتقدمة فالمراد من الهداية  
 في كلامه ما هي مصدر الجنب للمفهوم وهو الابداء **وهو** ما ان في كل من  
 الركن والظفر ان خصوص وصف ليس في الانف والود واما في الركن  
 فكونه انف مرسوم واما في الظفر ان قطع المسافة بسرعة في الهواء  
**وهو** فانهم عددهم في الاستعارات الضمير في عددهم راجع الى وصفه  
 الركن في وصفه الانف وفي ذلك ايه ان الجملة ولهذا انث او يكون  
 في حيث الضمير باعتبار كون وصفه الركن موضع الانف استعارة  
 على الاطلاق **وهو** ان الجملة كالمسح والانف فان كلامها  
 عطف على ما هو طريق الشتم واما الاختلاف بالاختصاص بالاشارة  
 في قوله وما هي ما ذكره ان اطلاق الاستعارة على هذا القسم من ا  
 الجملة المرسل على سبيل الاستعارة ان تعقل الاسم من الجملة **وهو**  
 الى الجملة من شبه تشكيك الاسم الى اللفظ بناء على ان الجملة وشابهة  
 من آيات **وهو** في كون استعارة الظفر ان المعنى من هذا التعليل  
 نظر اجيب بان الظفر ان عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع تذكير  
 ان حيز الانف في الهواء والود وعبارة عن قطع المسافة بسرعة  
 مع التعليل على الارض والاشارة الى ان الجملة انما هي اذ اثبت ان تشكيك  
 عن الله اللزوم **وهو** وهو تم خلق الود والظفر في وقت واحد فكلما  
 على غير التباس قال الالف في قطع المسافة بسرعة وكل يوشح عن ال  
 كبر من العلاء وخلق في الواو ان بالتميز والجمع في كل ما يشك  
 منهم فجزء على صفة **وهو** على ان الالف في قوله ان المصنف

من الش

لا الركن على وجهه كما عرفت انه لا ملامنة ولا دلالة عليه **وهو** لا يجمع بينهما  
 اعترض بان القول يكون المستعار له هو المقيد لا المجمع قوله في ان قانون الجاز  
 او قد تور ان اللزوم في الجملة انما هو بين المعنى الحقيقي وقيد المعنى الجملي لا نفسه  
 وجوابه ان اللزوم كما تحققت بين المعنى الحقيقي وقيد المعنى الجملي لا نفسه وجوابه  
 ان اللزوم كما تحققت بين المعنى الجملي كذلك تنبيه وبين المقيد لا يتقل من  
 المعنى الحقيقي لا السجاعة ومنها الرجل الشيخ كما صفة الفاضل المجمع فيها سبق وهذا  
 القدر كاف في اللزوم **وهو** واذا اصبحت في قوله ان التوريس بفتح الراء ولا تحققت  
 الالف الشولان فعلون نادرا لم يات غير صفوي وهي اسم الجع غير متصرف للمعوية  
 والجمع هو اسما فنون بفتح الالف وهو بنت ينداولي به فصيحة والفتح المعنى وكذا  
 يكون وهو اول الراجح **وهو** بفتح الالف الذي هو ربح النظر او المستعمل بلا صلة  
 فهو جمع الاشارة والفاو هو اسم يرمع العباد لا الظفر والراجح هو اسما  
 من الظفر لا المفهوم سيرا في ان ستر عا بيان ولا ستمت ان اسمها  
 هو **وهو** الشبه فيناط على وجه الشبه قطع المسافة بسرعة وتلويح او سكتة  
**وهو** تبين امرها في الهداية جمعها في بادئ العشق يقال اهل قبيلك او ادرك  
 قبل اذ بدت اعناقهم **وهو** كما في قوله امرء القيس فقلت له لما يملك بصلية كما مطلع  
 العقيدة فتابك من ذكرى فقيت ومثل بسقط اللوى بين الدفول وهو قول  
 وقيل البيت المذكور في الشرح ويسمى كوجه البقرة **وهو** في انواع السموم يتل  
 ومفهوم قوله بعد البيت المذكور انما اربا العليل الطويل الا اني بفتح واما الاضمار  
 منك بانني السدول جمع سدول وهو السيل على السهو وجمع والتحق التمدد من الظهور  
 والبيان في نصيب للتقدمة والازواف الالباح والاشجار في بفتح وفتح الجع وهو  
 مؤنث الش بذر ولوش وهو للرجل والمرأة والجملة في علم اذ خاصة في المفهوم من  
 توتر ان ربح ان فاعله اصلية وزنه فصي يعال ما يندونوا ان تمدن  
 بفتح بفتح ومشتة ويجعل ان يكون معلوما من الالف بفتح بعد فوزنه فتح فاع

من كان

القادون اسما بفتح القاد  
 والراجح ضده  
 القادون هو المسمى في الصبح  
 والراجح هو المسمى في الظفر

بأنه ان فيه والكلمة بالصدر ورجاء في فورة الشوق والعهود والنظ  
ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية حيث شبه الليل المنيل في اللؤلؤ واشتد لوانه  
المشبه به بل في اي الصلح والتمتع والكلمة والاعجاز وانما قال والنظارة  
لانها شدة التباين من ان يلحق الاستعارة بمثلها وقوله كما به لشمال اشارة  
لانها سبب من قول البديع وقد افاد في قد كشفت وخرقة قد اصبحت بيد مثل  
رما من قولهم من عا القبط الخا بفتح الخاء المهملة وكسر اللام والياء المشددة لوجع حيا بفتح  
الخاء وكون اللانم كشدي وقد يكسر حاء الخاء لكانت منى على والقبيل اهل  
من قولهم فان الكلام في المعرفة لانه من ذكر الاقوام التي هي لتمام الاستعارة  
ان قسم من الجازي لاول عليه لوق الكلام من اول الباء والاستعارة التي هي من  
اقسام الجازي الاستعارة المعروفة بها فان الاستعارة بالكناية ليست من اقسام الجازي  
عنده لان المذكور فيها هو المسمى المستعمل في معناه الوصف في شواظ النار والاشارة  
الكلام التي هي الذي لا وفان فيه وانما شبهه اشارة رشيبة في الشوبان  
اشارة فيه حيث لان هذا الكلام من المعنى لا يستقيم على قانون نفسه لكون قوله  
استعارة كناية فيكون في عينه حقيقة ولا يخفى فيه التشبيه فلانه اعتر  
الاستعارة على مذهب الترخيش وبغير اللفظ اللفظ عن الاشارة الى المعنى المذكور  
**وهو** حسان فان ذلك الازالة امر على قلت الهيئة المحفوفة عند الكلام  
والازالة تشير الى البنية **وهي** حصول امر عقيب امر او عا بها هذا الترتيب  
لاجله بيان المعنى الترتيب من حيث هو لا بالنظر الى قصد المعنى وجوبه على  
عبارتها على العكس الحاك لا يشترط التلوة في العكس بل يعقل مطلقا وعلى  
هذا مذهب الشيخ **وهو** فلا يوجب طلبه في هذا العكس بناء على لزومه بقوله عند  
المعنى **وهو** بان الغاوي منها يبعث الزوال اعترض عليه بان قوله الاستعارة  
ظهور الملوغ من جلدة بادبانه لان الملوغ لا يزول مع ان استعماله في  
زال يكون مع عن لام من وتدارك الارجح الى اندفاع الاستعارة فاقام

من قام

من قام من واجهة الاول في ان ياما ان السلم لا يزول من  
جلدة بل انما اذا الجملة منه فبذلك هو ايها من الجملة وقد ذكره في  
رطاطة في باب استعارة في قوله من قام من قام من قام من قام  
وقال في قوله من قام من قام من قام من قام من قام من قام من قام  
الرفع بالوجه ما خلق الله والاسماء هي الاسماء مستقاة من الاسماء  
عصية المفضول التي هي من التسمية التي هي بين وبين من يربها  
وقرأ في السور والاسماء هي الاسماء التي هي في قوله من قام من قام  
فخفا ان تظن انك التسمية التي هي في قوله من قام من قام من قام من قام  
صراير في قوله من قام من قام من قام من قام من قام من قام من قام  
الابله في قوله من قام من قام من قام من قام من قام من قام من قام  
في الذهن والعقل وتقرينه في قوله من قام من قام من قام من قام من قام  
ان في قوله من قام من قام من قام من قام من قام من قام من قام من قام  
السلامة في كلام العلماء في قوله من قام من قام من قام من قام من قام من قام  
واعظم وهو النور طار على او قوله من قام من قام من قام من قام من قام من قام  
قوله وان كان قوله من قام من قام من قام من قام من قام من قام من قام من قام  
لا يخفى انه تكلف بل تحقيق ما افاد من التامويل والحكمة يطالب ايضا بالحق  
التزليل ان يقال ان قوله من قام من قام من قام من قام من قام من قام من قام من قام  
مع الشرح والموافق لكتب اللغة فيكون انما في الحقيقة نظرا الى التسمية  
التي هي في قوله من قام من قام من قام من قام من قام من قام من قام من قام  
اللفظ ما في قوله من قام من قام من قام من قام من قام من قام من قام من قام  
عن المعنوم من الالية على ترجمته مع جادة الاطلاق لظهور التفسير  
الذي هو في قوله من قام من قام من قام من قام من قام من قام من قام من قام  
**وهو** لا يخفى ان الالية مع جادة اعني ان يكون ان يقصد بالجملة

من قام

الاسمية الدوام بموت العام فينبغي لاية اعجابة عن اصل الربط السمج  
في حال انه الاطلاق لا يوجب استمراره نظرا لان الالية السجادة بايت ان العاقلة  
انما يتصور فيها لا يكون مرتقب بل يعقل بعينه بالترتيب كما فكره الشيخ في قوله  
شرح المنهج قبل الجمله الاسمية على الدوام لا يدونها كما لا يخفى على المتاملين  
واما قوله تقوية لتذكيره ففيه بحث لان الالهي تعالى ما يتصور  
النظم الالهي سبحانه في نعمة الظلام ولا يمكن ان يخلق من انفسه ان  
سرعين من الالهي القريب يتقدم في الحال وترتيب عليه الظلام ففهم ان كمال  
القدرة آية آية والتقوية التي فكره في اثارها انما يظن لو كان الالهي نفس  
معتادة الظلام في قوله **عنه** وما بحث ان قد يقال لما كان المراد كسر  
الوقوف في الحسن وسكرات به عند ان جعل عدم ظهور الفعل المذكور اولى لانه  
اشهد واقول مما هو في الميت والله خير بان انه في كثرة الوقوع للقفوة  
مثل نظر وان كان اجزاء تتوالى في شدة مما لا شك فيه **عنه** وفيه نظر لان  
البعث انه يمكن ان يقال الموت المطلق في حدود فوكر العتمة وهو انما  
هو البعث من الموت فيصير كونه قرينة للاستقارة على انه لا يبعث ان  
يكون البعث حقيقة شريعة في البعث من الموت **عنه** والحق ابن الامير  
بان البعث في الفرق بين الحق والباطل بحيث لا يبين احدهما بالآخر في كمال  
لا يبين الفرق بين المشكورة والى مع الاعاظم والزوج والحق يمكن ان  
قلت كل فرق ان فرق البتة جميع الشئ **عنه** كذا ذكر اعطاء العتمة به  
طوبى فليحده عتقت قلت الخدود من كمال البتة هو الاعاظم العلوية  
المعققة في الذات بالنسبة اليهم كما في كمالها من انما كتمت في العتمة  
بالنسبة الى الشئ حقيقة الاعاظم الكلية ولا يخفى انما عتقت **عنه** وهو ما  
على نفس الذات او مرادهم بالذات في هذا المقام ما يستدل  
بالمشهور وفي تفسيرهم الجسدية الى انه يروى بها ما اطلع عليه في قوله

الذات

لان ففكرت كل لفظة مشتقة من اسماء الزمان والمكان والاولى والاولى  
بهذا اللفظ والى **عنه** من غيرات وحذف من الاوصاف من غيرات  
مفلق بهذا الذات فلما يتوهم ورواها لا شك ان الضمير في قوله  
الكلام يدل على الذات والوقف **عنه** وكذا ما يكون من الالهي كمال العلم  
لان نسبة بان اسم الجسدي بالذات ففكره بالذات اول العلم في قوله  
فان حاله لان بعينه على كثير من الالهي كمال العلم وهو التقدير المعنوي في قوله  
كلما يجب بل اشهر فواد المشقة بوقف من الاوصاف خارج من قوله كما  
الاجن لس باوصافها الى ارجع عن المدلول الالهي يسمى بالاسماء  
المشتقة فان الحكم المصدرية بالذات في قوله **عنه** في قوله الالهي فلذلك  
كانت الاعاظم لغة باسماء الاجن من دون الصفات والى الجسدي اسم النفس  
يدل على ذات هائلة للموصوفين بشريعة بمعنى بيان يكون وجه الشبه وان ذكر  
العلم اذا اشبه بهما الاستقارة بين الكلية والالهي والوقف لا يعلم  
للموصوفين وكذا المشتقات **عنه** والافتقار القوم انما ينزل الاستقارة  
البنوية الموقرة والحق الاستقارة البنوية المنكفة في قوله بجمع مرادة الفاضل  
ومزيد وللهم لم يتوهم من العلم بعد انهم اياها في كلامه **عنه** او  
كونهما في المشبه به في وجه الشبه انما في قوله او اشارة الى انه لا فرق بين  
البين في انه لا تهم المشقة **عنه** وانما يعقل للموصوفين المصاحف الى الأمور  
المتنوعة التي تبه امور البتة كمن العلمانية في شدة المنهج حيث قال  
بالمصاحف الذوات المتنوعة كافي والبيان والاطول لا يميز لا يسهل كما يكون  
الانفال فانها بغيره غير تنورة للنفوس الزمان في سمنومها وكما وصفات  
ما في شبهة **عنه** وان كان الزمان ما في الالهي من اشارت هي من قوله  
عنه على ما اشارت عليه بقوله بعد تسليم صحة وجود الاله كما تفكر عنه  
لانه ان كلام من الاله كماله وان الزمان في الاله ليس من الامور المتنوعة

٢٧

الشبه يقع بوجه واحد وهو ان يندرج تحت لفظ واحد بانواعه من افعال عن افعال  
الظواهر حيث قال بعد قوله العلة والحق ان لفظه من الحاشية باعتبار رتبة ثبوتها  
في نفسها من غير تعلق بوقت رتبة ولا فضاء فان العاجم والمؤخر كذا كذا في العاجم  
والعجز وانما مؤخره العاقل الذي هو باطن الشئ واليه الشئ من جهة المؤخر  
حيث قال في ذلك ان المراد بالحق المستقلة باللفظية لا بالماهية  
من الاصول المتقدمة الثابتة فنية كذا لانه يمكن ان يقال بعد التماثل ان  
سطر نظره الرهيم الصلاة انما لم يثبت في الحاشية بجاؤخره العاقل الخشوع  
لان شئ نفسه توجيهه كلاما على ما هو عليه لا يثبت في ما يؤخره نفسه في افعال الذي كان  
لهذا الكلام وكله هناك من هذه التماثلات لانه لا يمكن ان لا يتشابه  
يعتمد التشبيه والتشبيه يستلزم كون الشبه وهو ان يكون هو صفة الحاشية  
كما في قوله ربه ايضاً ايضاً من صفات دونه الا ان كان الصفات المشتقة  
منها والظروف التي هي كلامه ولا يمكن ان يبرأ الجاهل بها من جهة الخشوع لعدم  
سأبلة على هذا التفسير الصفات وللهذا استعملوا من الجاهل في السياق  
منه وكان كلامه حيث قال اولاً وبانزاعه كان فظاً ان ما ذكره القوم من  
ان الاستعارة في الافعال والحروف بنسبة الى ان قال وانما يصح في  
الحاشية دون كذا الحروف والافعال وتبين فكل من كذا والنزاع في الحقيقة  
لاستقلاله بالمفهومية دون الافعال والحروف **وهو** دون كذا الافعال  
والصفات كما اشارت بان في لفظها الى التماثل في العزى او غيره  
في شرح المفرد وهو ان الموصوف بالثبات كذا في الشبه والمفرد به  
لا يمكن بطلان التشابه باختلاف التوجه فعدم صلح الصلاة الدالة على  
الموصوف لفظاً لا يبرح في اتفاقه بالثبات كذا في نحو زمان سياتي الالف  
الدال بابتدائه رتبة الدال بالحق وانما فهم بالثبات كذا وان  
لم يبرح لفظها المفرد ووجه الاندراج على ما ذكره في قوله الشرح ان

الشرح في هذا العلم مفرد اللفظ الذي انما قيلت في حق من كذا كان استعارة  
العلم يتشابه المفرد للعلم لانه لا يثبت في نفسه بل هو صفة الدال على ان  
يصدق من الحاشية او من ما يثبت في نفسه **وهو** او غيره من كذا في العزى  
ان مع خبر بان التشبيه بين ان لا يبرح في العزى لان في هذا الزمان  
العلم الا ان يقال من نوع الصفات يستلزم السببية والتميز في الزمان  
لما كان المصادر وما لم يلائم نسبة الغرض لا يبرح في الزمان الا  
على انما عمل في هذا المراد ويرد في الزمان الصفات في الالف على كذا في العزى  
الطارق على اصل الوقت المفرد بالجب العزى لانه لا يبرح في العزى  
انما حصل الخشوع في توجيه زيادته الصفات في الالف في الالف كذا في العزى  
فارجع اليه **وهو** دون الحروف وهو لا يبرح في الالف والالف الملائمة  
فلا يكون موصوف الصفات صفته العزى حيث كانت وهو ان مع الحروف  
لا يبرح في العزى الملائمة الملائمة فلما لم يبرح في الالف الملائمة في الالف  
التي في الالف الملائمة الا ان يقال في الالف في الحروف حيث لا يكون علاقة  
التشبه فلذا لم يبرح في الالف **وهو** استعارة التسمية لكن فيمكن  
هذه الالف في الافعال كقوله الملائمة في الالف **وهو** او  
الموصوف في كذا في الالف الملائمة هو الالف الملائمة في الالف  
الوجه في الالف الملائمة الملائمة فالوصف كذا في الالف الملائمة والالف  
في الالف الملائمة الاول فلذا لم يبرح في الالف فظن منه ان كذا في الالف  
**وهو** كذا في الالف الملائمة في الالف الملائمة في الالف الملائمة  
هو الوصف الملائمة في الالف الملائمة وانما في الالف الملائمة في الالف  
الالف في الالف الملائمة في الالف الملائمة في الالف الملائمة  
الاستعارة في الالف الملائمة في الالف الملائمة في الالف الملائمة  
الاستعارة في الالف الملائمة في الالف الملائمة في الالف الملائمة

بما هو في الوجود الاستقارة حال كونها اهلية في الاستقارة فقط  
في الوجود المعنى المسمى في الوجود المسمى فان قلت في نسبة الافعال الاستقارة  
بما هي في الوجود المسمى لان مطلق النسبة لم يمتدح بها ان يكون في الوجود  
في الاستقارة فكلما كانت الالف فانها انواع مخصوصة لها الالف المسمى  
وهي في الوجود المسمى لان النسبة اليه كانت في الافعال ليس مطلق النسبة على  
العام وهو في الوجود المسمى لان النسبة اليه كانت في الاستقارة فانها في الوجود المسمى  
على النسبة اليه ونسبة اليه كانت في الوجود المسمى لان النسبة اليه كانت في الوجود المسمى  
على النسبة اليه ونسبة اليه كانت في الوجود المسمى لان النسبة اليه كانت في الوجود المسمى  
في الافعال باعتبار نسبة اليه في الوجود المسمى لان النسبة اليه كانت في الوجود المسمى  
الافعال والعام مثلا اليه يرجع اليه نسبة الالف في الوجود المسمى لان النسبة اليه كانت في الوجود المسمى  
فكل في الوجود المسمى في الوجود المسمى لان النسبة اليه كانت في الوجود المسمى  
المشهور في الوجود المسمى في الوجود المسمى لان النسبة اليه كانت في الوجود المسمى  
في الوجود المسمى في الوجود المسمى لان النسبة اليه كانت في الوجود المسمى  
لكون ما عداها عن الوجود المسمى في الوجود المسمى لان النسبة اليه كانت في الوجود المسمى  
ان لفظها غير موجود في الوجود المسمى لان النسبة اليه كانت في الوجود المسمى  
في الوجود المسمى في الوجود المسمى لان النسبة اليه كانت في الوجود المسمى  
ان لفظها غير موجود في الوجود المسمى لان النسبة اليه كانت في الوجود المسمى  
بان العادة والتقدير ما يعبر بها عنها ويحمل على الوجود المسمى لان النسبة اليه كانت في الوجود المسمى  
في الوجود المسمى في الوجود المسمى لان النسبة اليه كانت في الوجود المسمى  
بعبارة تلك عن تلك المختلف في الوجود المسمى لان النسبة اليه كانت في الوجود المسمى  
في الوجود المسمى في الوجود المسمى لان النسبة اليه كانت في الوجود المسمى  
ويخرج في الوجود المسمى في الوجود المسمى لان النسبة اليه كانت في الوجود المسمى  
نسبة الالف في الوجود المسمى في الوجود المسمى لان النسبة اليه كانت في الوجود المسمى

الغاية المبررة بانها في الوجود المسمى لان النسبة اليه كانت في الوجود المسمى  
وليس لها ابتداء وبهذا الظاهر من قولهم لا تنزه الغاية كذا في قوله  
في التنويه واعترفت عليه بان نهاية الشيء ما هي في الوجود المسمى لان النسبة اليه كانت في الوجود المسمى  
يستثنى بقدره في نهاية الشيء في الوجود المسمى لان النسبة اليه كانت في الوجود المسمى  
منه في الوجود المسمى في الوجود المسمى لان النسبة اليه كانت في الوجود المسمى  
في الوجود المسمى في الوجود المسمى لان النسبة اليه كانت في الوجود المسمى  
بل اسماء وان في الوجود المسمى في الوجود المسمى لان النسبة اليه كانت في الوجود المسمى  
يكون المعنى الولد مستقلا باللفظ في الوجود المسمى لان النسبة اليه كانت في الوجود المسمى  
بالنظر في الوجود المسمى في الوجود المسمى لان النسبة اليه كانت في الوجود المسمى  
عليه في الوجود المسمى في الوجود المسمى لان النسبة اليه كانت في الوجود المسمى  
وهو المسمى لان النسبة اليه كانت في الوجود المسمى لان النسبة اليه كانت في الوجود المسمى  
المرفوعة وبهذا الظاهر في الوجود المسمى لان النسبة اليه كانت في الوجود المسمى  
وصنف من الوجود المسمى في الوجود المسمى لان النسبة اليه كانت في الوجود المسمى  
**وهو** غير صحيح في الوجود المسمى في الوجود المسمى لان النسبة اليه كانت في الوجود المسمى  
ان كتمتلك في الوجود المسمى في الوجود المسمى لان النسبة اليه كانت في الوجود المسمى  
بالمسلك في الوجود المسمى في الوجود المسمى لان النسبة اليه كانت في الوجود المسمى  
ليس كذلك فاستمع في الوجود المسمى في الوجود المسمى لان النسبة اليه كانت في الوجود المسمى  
في الوجود المسمى في الوجود المسمى لان النسبة اليه كانت في الوجود المسمى  
ثم نسرد في الوجود المسمى في الوجود المسمى لان النسبة اليه كانت في الوجود المسمى  
المشبه في الوجود المسمى في الوجود المسمى لان النسبة اليه كانت في الوجود المسمى  
مستأنه في الوجود المسمى في الوجود المسمى لان النسبة اليه كانت في الوجود المسمى  
بهذا ما في الوجود المسمى في الوجود المسمى لان النسبة اليه كانت في الوجود المسمى  
في الوجود المسمى في الوجود المسمى لان النسبة اليه كانت في الوجود المسمى

27



ايضا المعنى والاصالة الى فهم الفاعل **فهم** باعتبار ذكر المعلوم واراوة اللازم  
 قد اشترتا في اول هذا الفن الى ان المعلوم اسم لازم في جميع انواع الجوز استنارة او في  
 من سلافا باعتبار ذكر المعلوم واراوة اللازم لا يكون في بيان العلاقة بل لابد  
 من ابريق استنارة من انواعها **فهم** كما في البيتين وكذا في الترتيب  
 على الالف والاراء بالجملة بحجة العلقا وهو موكس واورا واورا اشركوا لان في  
 الملتقط وهو اكل فروع من هذه الملتقطات متقدمة عليه **فهم** انه شبه ترتب  
 العداوة والحزن على الالتقاء بنزوت على العارية عليه الجاه هو الجاه بعد طلب  
 التو واليحي انه اشترت في ترتب العلة العارية عليه فاندفع ما قبل من ان  
 يندفع وارجح لاستدعاء التسمية الجاه ولا يظهر فيها فكر من التسمية **فهم** ويدرار  
 قرينة في الاولين اما في الاخرين **فهم** ومن ان قرينة التسمية في الحرف  
 غير مضمولة **فهم** في الحرف الثاني امام البيت بعد المعنى من المعنى كل من  
 العظم بن الترتيب يوجب بعد حلق المعنى باله واليقع بالترقي واستوفور  
 السامه وكان والار عصرية في الكرم والفضل وقد اوردت حرفه الاول فاقول  
 امره ولم يكن خلافة الا انت ساعا من التسمية **فهم** لم يبق فربما هم من ان الظرف  
 اعم من مطلق بشم واليشة ما بين الموصوف والاشاء واوراها مطلق الوقت  
 فهي امام صفة الى الجملة بعد اولى الجملة بوزن صفة لما يتعدى فيها فالتسمية  
 فالتصا بها علم الوصفين بالظرفية وانشاء التسمية على الوجه الذي تكونها في  
 لتا ونيش والعلية لانه على حصر كما تفرغ في الوالوي فاعلى كجزي على حلق  
 الاستاذ والمرتبة كجزيان انواع في باب التسمية والشرك وكثرة التسمية في  
 من قرئت الضيف قرى وقرأه الا الضيف اليه او العاقف قرئت واذا  
 فمضى بدوت **فهم** كقول الخريزى والقرى السمع اه البيت من تقية  
 فكثيرها كخريزى في المقابلة الثانية والاشارة في مظهرها في البيت  
 زمان يوسا ولايت كروية في يوسا ففقد التروان اء ابر الكفاية

التفوق

استنارة اء ابر الكوف ووطه ابو عفا السيل المدنى وطور يهوى في التسمية  
 واخر اسم البيت حرفه الدن صفة وانشاء التسمية في البيت والقرى التسمية واول  
 في البيت التسمية بدوت يوسا في باب المصدر فوكرو بشر الوجوه التسمية  
 وبس كجزي الى التسمية باله في يوسا واما في البيت التسمية في البيت الاول  
 على الالف وان شريطة فاقا ابدية وجواب التسمية لا يكون في البيت  
 الكلام السابق او جواب البيت على التسمية البصرية والكوفية والارن  
 الفرس الذي سبق تقب في اشارة الجوز والشموس الذي يستف  
 الترتيب عليه والجاه بين الترتيب والنطق ايضاً التسمية الى ابن كل **فهم** او الى  
 الى الى بيتا على كالتسمية السوف وتظهر في جزي الى بيت التسمية وكذا  
 و من ترك مالا فللورثة ومن ترك مالا فاعلى **فهم** الترتيب التسمية  
 ريانن كرون منزهة اه كرون بلاد العرب وهو من الاصل التسمية في الارض  
 وسريرة حال من التسمية في اشارة التسمية او التسمية في البيت  
 ظرف لتوز **فهم** فغير صحيح لان اه وتقبل التسمية واول بيت التسمية  
 والفاضل كجزي التسمية في التسمية ولا يبق بعد وند بوجه بان التسمية  
 نسبة الجوز الى الفضل ارباب التسمية بمعنى بيت يكون مفعولاً به لانه كقول  
 اسبوا سله صرحت بجوازي في الاية او بعت رها حاصلا التسمية في البيت  
 فان الايجان مفعول به كقول بيت التسمية ران التسمية الى الجوان الحيوان  
 كما سواها بجان التسمية ايجان التسمية وهي التسمية التسمية بالاشياء والاشياء  
 عوض عن المضاف اليه وهو التسمية التسمية الى التسمية وسير بيان التسمية فيها  
 فانقول تلك التسمية وانضم التسمية في التسمية في التسمية في التسمية  
 التسمية الاية التسمية تلك التسمية في التسمية في التسمية في التسمية  
 اياه تامة في جعل الاية التسمية مفعولاً به في التسمية في التسمية في التسمية  
 او لانه وان الاية لا يكون الا التسمية في التسمية في التسمية في التسمية

عاشا

CM

اسرار في انشور ايمان الربايض فيكون ذكر ايمان الربايض قرينة على ان يور  
 استعاره فابعد تغير انشور كلامه وهذا معناه وانهم الا ان المفهوم من البيت قرين  
 الاباض وقت النشور واهتم بها في وقت واحد لا يباين هذا على ما ذكره في قوله  
 وهو مالا يور بصفة ولا توزيع مثلا انما في شرح المنهج للاستشارة  
 المطلقة بقوله ثبت انشور العنبر بوجه نظر لان ثبت ترشيح فانه من نشوب النشور  
 بالشرح بالكلية يشوب اى علق فيه فهو ملامح للمستشار منه والاولى ان يقال  
 اهلكك يدل ان نشوب الدوم الا ان يجعل نشوب ترشيح التحليل على ما ذهب اليه الكلام  
 ويعرف الاطلاق اما المكنته هكذا في قوله والحق ان نشوب من نشوة القرينة  
 ان لو قلت انشور انشور ما كان الا سر على الاستشارة واعلم ان  
 ان كذا في كذا لطيف يا ارحم الراحمين الالية ان الخطاب في بانك ترشيح  
 وليس الخطاب في هذا ولا توزيع كلام واعلم ان الوصف الفهم بالعلم عليه  
 تدعى لا يشار اليه فكان في قوله العنبر والنشور كما ذكره سابقا على ان  
 لا الخمر في قوله **عنه** بوجه الا ان شرب علقوت رهاب امره في ايدي ان  
 فكل المعنى ان اسأله من ياء فذوق ما اللمد من غير علم وتكون الى العنبر  
 في شرب ولا يار من من **عنه** والالهي مكنته هو ان نشوة او فيه في فان  
 الاستشارة بالكلية لا يبدان بذكره في المشبه ويشبهه من لوازم المشبه  
 وهو منزه عنها فالظان ان ان شرب علقوت بقرينة والجواب انه قد ذكر  
 المشبه كمن يغير لفظ الحقيقة وفي الالية وجه آخر فذكره المؤذني في شرح المنهج في  
 قال لو قد ان المنهج في قوله كما في قوله **عنه** واما سره فالف معناه وهو لم يبعد ولا يخفى  
 بعدة من العلم المحترم بطبع ما يور في النزوق يقال طعم مر والظلم اعين  
 ما يشبه منه يقال ليس له طعم فلان بذلك علم الا ان كان مع العلم بالعلم  
 الطعم فلا يكون شرب شي قبل الطعم يقول فلما يكون في سبب الا ان ساق  
 الكلام على انه يؤيد للاستشارة القرينة لا الاستشارة المكنته التي ذكرها

قوله